

12



**Columbia University**  
**in the City of New York**

THE LIBRARIES

















北

子

子

子

子



UNIVERSITY  
LIBRARY

مَكْتَبُ

الْفَحْشُ الْمَزِينُ

فِي مَقَابِهِ الْأَمَلِ الْبَشِيرِ

وقد تضمن أيضا بيان مذهب الامام مالك وأبي حنيفة والمزني  
والاقوال والالوجه البعيدة لاصحاب الامام الشافعي بالرمز الى كل منها  
باصطلاح مخصوص

تأليف

( حجة الاسلام الامام محمد بن محمد )

ابي حامد الغزالي

للمجلد الاول

طبع في مطبعة الآداب والمؤيد بمصر سنة ١٣١٧

على نفقة شركة طبع الكتب العربية بمصر



11170-11174  
11175-11179  
11180-11184

11170-11174  
11175-11179  
11180-11184

11170-11174  
11175-11179  
11180-11184



كِتَابٌ

# الْوَجِيزُ

فِي نَفَقَةِ الْأَوَّلِ

وقد تضمن أيضاً بيان مذهب الامام مالك وأبي حنيفة والمزني  
والاقوال والالوجه البعيدة لاصحاب الامام الشافعي بالرمز الى كل منها  
باصطلاح مخصوص

تأليف

( حجة الاسلام الامام محمد بن محمد )

ابن حامد الغزالي

الجزء الاول

( طبع في مطبعة الآداب والمؤيد بمصر سنة ١٣١٧ )

على نفقة شركة طبع الكتب العربية بمصر

Cairo

1899





- ﴿ قرّر مجلس ادارة ( شركة طبع الكتب العربية في مصر القاهرة ) ﴾  
﴿ يوم الخميس ( ١٨ ذي القعدة سنة ١٣١٦ ) طبع كتاب ( الوجيز ) ﴾  
﴿ في فقه الامام الشافعي تأليف حجة الاسلام الامام أبي حامد الغزالي ﴾  
﴿ رضى الله تعالى عنها لانه مع اجماع الفقهاء على جلالة قدر هذا ﴾  
﴿ الكتاب لم يسبق طبعه . رغبة في تعميم نفعه بين الخاصة والعامة لاسيما ﴾  
﴿ الذين يتعبدون على مذهب الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه وأكثر ﴾  
﴿ أهل مصر منهم . جعل الله قارنّه موفقاً والنفع به بين الجميع محققاً آمين ﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على نعمه السائفة \* ومننه السائفة \* وأتوكل عليه بمعرفة  
يستحق في ضيائها نور الشمس البازغة \* وبصيرة تخنس دون بهائها وساوس  
الشياطين النازغة \* وهداية يفتح في روثها أباطيل الخيالات الزائفة \* وطمأنينة  
تضمحل في أرجائها تخايل المقالات الفارغة \* وأصلي على المصطفى محمد المبعوث  
بالآيات الدامغة \* المؤيد بالحجج البالغة \* وعلى آله الطيبين \* وأصحابه الطاهرين  
إرغاما لأنوف المبتدعة النابغة

﴿ أما بعد ﴾ فاني متحفك أيها السائل المتلطف \* والحريص المتشوق  
بهذا الوجيز الذي اشتدت اليه ضرورتك واقتارك \* وطال في نيله انتظارك  
\* بعد أن مخضت لك فيه جملة الفقه فاستخرجت زبدته \* وتصفحت تفاصيل  
الشرع فانتقيت صفوته وعمدته \* وأوجزت لك المذهب البسيط الطويل  
\* وخففت عن حفظك ذلك العبء الثقيل \* وأدمجت جميع مسائله بأصولها  
وفروعها بألفاظ محررة لطيفة \* في أوراق معدودة خفيفة \* وعبيت فيها  
الفروع الشوارد \* تحت معاهد القواعد \* ونهت فيها بالرموز \* على الكنوز  
\* واكتفيت عن نقل المذاهب والوجوه البعيدة بنقل الظاهر من مذهب  
الامام الشافعي المظلي رحمه الله \* ثم عرفتك مذهب مالك وأبي حنيفة والمزني  
والوجوه البعيدة للأصحاب بالعلامات \* والرقوم المرسومة بالحمرة (١) فوق

(١) نبيه قد استبدلنا هذه العلامات الحمراء برسم كل من المهم والحاء والزاي والواو بين  
قوسين بعد الكلمة لا فوقها فليذكر الطالبون ذلك



الكلمات \* فالميم علامة مالک \* والحاء علامة أبي حنيفة \* والزاي علامة المزني  
 فاستدل بآيات هذه العلامات فوق الكلمات على مخالفتهم في تلك المسائل  
 \* وبالواو بالحررة فوق الكلمة على وجه أو قول بعيد مخرج للاصحاب \* وبالنقط بين  
 الكلمتين \* على الفصل بين المستثنين \* كل ذلك حذرا من الاطناب \* وتنحية  
 للقشر عن اللباب \* فتحرر الكتاب مع صغر حجمه \* وجزالة نظمه \* وبديع  
 ترتيبه \* وحسن ترصيعه وتهذيبه \* حاويا لقواعد المذهب مع فروع غريبة \*  
 خلا عن معظمها المجموعات البسيطة \* فان أنت تشمرت لمطالعها \* وأدمنت  
 مراجعتها \* وتفظنت لرموزها ودقائقها \* المرعية في ترتيب مسائلها \* اجتزأت  
 بها عن مجلدات ثقيلة \* فهي على التحقيق اذا تأملتها قصيرة عن طويلة \* فكم من  
 كلم كثيرة فضلها كلم قليلة \* نخير الكلام ماقلا ودلا وما أمل \* فنسأل الله  
 عز وجل \* أن يدفع عنا كيد الشيطان اذا استهوي واستزل \* وأن لا يجعلنا ممن  
 زاغ عن الحق وضل \* وأن ينفو عما طغى به القلم أو زل \* فهو أحق من  
 أسدى الى عباده سؤلهم وأزل (١)

### ﴿ كتاب الطهارة ﴾

﴿ وفيه ثمانية أبواب ﴾

#### ﴿ الباب الاول في المياه الطاهرة ﴾

والمطهر للحدث والحيث (ح) هو الماء من بين سائر المائعات \* ثم المياه  
 الطاهرة على ثلاثة أقسام

﴿ القسم الاول ﴾ الماء المطلق الباقي على أوصاف خلقته فهو ظهور ومنه

(١) قوله وأزل أي أسدى كما في المختار فهو عطف مرادف له

ماء البحر وماء البئر وكل ماء نبع من الارض أو نزل من السماء \* ولا يستثنى عنه الا الماء المستعمل في الحدث فانه طاهر (ح) غير طهور (م) على القول الجديد لتأدي العبادة به وانتقال المنع اليه \* فالمستعمل في الكرة الرابعة طهور لعدم المعنيين \* وأما المستعمل في الثانية والثالثة أو في تجديد الوضوء أو في غسل الذميمة اذا اغتسلت من الحيض ليحل للزوج غشائها فقيه وجهان لوجود أحد المعنيين دون الثاني ﴿ فروع ثلاثة ﴾ الاول ﴿ الماء المستعمل في الحدث لا يستعمل في الحدث على احسن الوجهين ﴾ الثاني ﴿ اذا جمع الماء المستعمل حتى بلغ قلتين عاد طهوراً على أقيس الوجهين كالماء النجس ﴾ الثالث ﴿ اذا انغمس الجنب في ماء قليل ناوياً وخرج ارتفعت (و) جنبته وصار الماء مستعملاً بعد الخروج والاتصال

﴿ القسم الثاني ﴾ ما تغير عن وصف خلقته تغيراً يسيراً لا يزيله اسم الماء المطلق فهو طهور كالتغير (و) بيسير الزعفران \* وكذا المتغير بما يجاوره (و) كالعود والكافور الصلب \* وكذا المتغير بما لا يمكن صون الماء عنه كالتغير بالطين والطحلب \* كالتغير بطول المكث والتراب والزرنيخ والنورة فان كل ذلك لا يسلب اسم الماء المطلق وكذا المسخن والشمس \* وفي الشمس كراهية من جهة الطب اذا شمس في البلاد المفرطة الحرارة في الاواني المنطبعة

﴿ القسم الثالث ﴾ ما تفاحش تغيره بمخالطة ما يستغني الماء عنه حتى يزيله اسم الماء المطلق فليس بطهور (ح) وان لم يستجد اسماً آخر كالتغير بالصابون والزعفران الكثير (ح) وأجناسهما

﴿ فروع ثلاثة ﴾

﴿ الاول ﴾ المتغير بالتراب المطروح فيه قصد فيه وجهان أظهرهما أنه طهور



ويقرب منه الملح اذا طرح (و) في الماء لانه أجزاء سيخة من الارض بها  
يصير ماء البحر مالحة فيضاهي الثراب ﴿ الثاني ﴾ اذا تفتت الاوراق في المياه  
وخالطها ففيها ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين الخريفي والريعي لتعذر  
الاحتراز عن الخريفي ﴿ الثالث ﴾ اذا صب مائع على ماء قليل ولم يغيره فان كان  
يحيث لو خالفه في اللون لتفاحش تغيره زالت الطهورية به وان كان أقل منه  
فهو طهور ويجوز استعمال الكل على الاظهر وقيل اذا بقي قدر ذلك المائع لم  
يجز استعماله

### ﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في المياه النجسة ﴾ وفيه فصول أربعة ﴿

﴿ الفصل الاول في النجاسات ﴾ والجمادات كلها على الطهارة الا الخمر  
وكل نبيذ (ح) مسكر والحيوانات كلها على الطهارة الا الكلب والخنزير  
وفروعهما والميتات كلها على النجاسة الا السمك والجراد وكذا الآدمي على  
الصحيح وكذا دود الطعام فهو طاهر على الاصح ولا يحرم أكله مع  
الطعام على الصحيح وماليس له نفس سائلة لا ينجس الماء اذا مات فيه على  
الجديد وقيل انها نجست (ح م) بالموت وهذا عفو لتعذر الاحتراز عنه  
وقيل انها لا ينجس بالموت اذ ليس فيها دم معفن فأشبهت النبات  
أما الأجزاء المنفصلة عن ظاهر الحيوان فكل ما بين من حي فهو ميت الا  
الشعور المنتقع بهافي المفارش والملابس فانها طاهرة بعد الجز للحاجة وأما  
الاجزاء المنفصلة عن باطن الحيوان فكل مترشح ليس له مقر يستحيل فيه  
كالدمع واللعاب والعرق فهو طاهر من كل حيوان طاهر وما استحال في

الباطن فأصله على النجاسة كالدم والبول والعدرة إلا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيه وجهان \* وكذا في خروء الجراد والسمك وماليس له نفس سائلة وجهان لشبهها بالنبات \* والألبان طاهرة من الآدميين (ح) ومن كل حيوان مأكول \* والأنفحة مع استحالتها في الباطن قليل بطهارتها لحاجة الجبن إليها \* وأما المنى فطاهر من الآدمي (م) \* وفي سائر الحيوانات الطاهرة ثلاثة أوجه يخص الطهارة في الثالث بالمأكول اللحم منها لأنه يشبه بيض الطير \* وفي بذر القز وبيض مالا يؤكل لحمه وجهان \* أما دود القز فطاهر \* والمسك طاهر \* وفأرته كذلك على الاظهر

﴿ الفصل الثاني في الماء الراكد ﴾ والقليل منه ينجس بملافة النجاسة وإن لم يتغير \* والكثير لا ينجس إلا إذا تغير ولو تغيرا يسيرا فإن زال التغير بطول المكث عاد طهورا \* وإن زال بطرح المسك والزعفران فلا \* وإن زال بطرح التراب فقولان للتردد في أنه مزيل أو سائر \* والكثير قلتان (ح) لقوله عليه السلام إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا \* والأشبه أنه ثلاثمائة من تقريبا لا تحديدا \* فروع خمسة \* الأول \* ما لا يدركه الطرف من النجاسة اضطرب فيه. نص الشافعي رضي الله عنه \* والاقرب أن ما انتهت قلته إلى حد لا يدركه الطرف مع مخالفة لونه للون ما يتصل به فلا يدخل تحت التكليف التحفظ عنه \* وما يدرك عند اختلاف اللون ينبغي أن لا يعني عنه لافي الثوب ولا في الماء \* الثاني \* قلتان نجستان غير متغيرتين إذا جمعتا ولا تغير عادتا طاهرتين فإذا فرقتا بقيتا على الطهارة ولم يضر التفريق إلا إذا كانت النجاسة جامدة فبقيت في إحدى القلتين \* الثالث \* نجاسة جامدة وقعت في ماء راكد كثير يجوز الاعتراف من جوانبها على القول القديم وهو الاقيس \* ويجب التباعد عنها



بقدر القلتين في القول الجديد ﴿الرابع﴾ كوز فيه ماء نجس غير متغير طريق  
تطهيره أن ينمس في ماء كثير فاذا استوي عليه الماء صار ظهورا للاتصال به  
﴿الخامس﴾ فأرة وقعت في بئر فتعطشها فالطريق أن يستقي الماء الموجود  
في البئر فما يحصل بعد ذلك أن رؤي فيه شعر فنجس والا فظهور اذا الاصل  
طهارته ووقوع الشعر فيه مشكوك فيه واخراج جميعه هو الغالب  
باستقاء الماء

### ﴿الفصل الثالث في الماء الجاري﴾

فان وقعت فيه نجاسة مائة لم تغيره فظاهر اذا األون لم يحتزوا من  
الانهار الصغيرة «وان كانت جامدة تجري بجري الماء فافوق النجاسة وما تحتها  
ظاهر لتفصل جريات الماء» وما على جانبها فيه طريقان «قل بطهارته» وقيل  
بتحريمه على قول التباعد «وان كانت النجاسة واقعة فالحكم ماسبق الا أن  
ما يجري من الماء على النجاسة وينفصل عنها فهو نجس فيما دون القلتين «فان  
زاد على القلتين أعني ما بين المغترف والنجاسة فوجهان أظهرهما المنع الا أن  
يجتمع في حوض مترادا فان الجاري لا ترادله فهي متفصلة الاجزاء هذا  
في الانهار المعتدلة «فأما النهر العظيم الذي يمكن التباعد فيه عن جوانب النجاسة  
بقدر القلتين فلا يجتنب فيه الا حريم {و} النجاسة وهو الذي تغير شكله  
بسبب النجاسة «وهذا الحريم محتب أيضا في الماء الراكد

### ﴿الفصل الرابع في ازالة النجاسة﴾

فان كانت حكمة فيكفي اجراء الماء على موردها «وان كانت عينية فلا بد  
من ازالة عينها «فان بقي طعم لم يطهر لان ازالته سهل «وان بقي لون بعد الحت  
والقرض فمفقو عنه «والرائحة كاللون على الاصح «ثم يستحب الاستظهار بغسلة

ثانية وثالثة وفي وجوب العصر وجهان فان وجب العصر ففي الاستكشاف  
بالخفاف وجهان

### فروع سبعة

﴿ الاول ﴾ اذا اورد الثوب النجس على ماء قليل نجس الماء ولم يظهر الثوب  
على الاظهر ﴿ الثاني ﴾ اذا اصاب الارض بول فافيض عليه الماء حتى صار مغلوبا  
ونضب الماء طهر ( ح ) . وكذا اذا لم ينضب اذا حكنا بطهارة الغسالة وان  
العصر لا يجب ﴿ الثالث ﴾ اللبن المعجون بماء نجس يظهر اذا صب عليه الماء  
الظهور فان طبع طهر ظاهره بافاضة الماء دون باطنه ﴿ الرابع ﴾ بول الصبي قبل  
ان يطعم يكفي فيه رش الماء ( ح م ) ولا يجب الغسل بخلاف الصبي للحدث  
﴿ الخامس ﴾ ولوغ الكلب يغسل سبعا احداهن بالتراب وعرقه وسائر اجزائه  
كالعاب وفي الحاق ( م ) الخنزير به قولان والاظهر انه لا يقوم الصابون والاشنان  
( ز ) مقام التراب ولا الغسلة الثامنة ولو كان التراب نجسا او مزج باقل فوجهان  
ولو ذر التراب على المحل لم يكف بل لا بد من ماء يغمر به فيوصله اليه ﴿ السادس ﴾  
سور الهرة طاهر فان اكلت فأرة ثم ولغت في ماء قليل ففيه ثلاثة اوجه يفرق  
في الثالث بين ان تلغ في الحال او بعد غيبة محتملة للولوغ في الماء الكثير  
والاحسن تعميم العفو للحاجة ﴿ السابع ﴾ غسالة النجاسة ان تغيرت فنجسة  
وان لم تغير فحكمها حكم المحل بعد الغسل ان طهر فطاهر ( ح ) وفي القديم  
هي طاهرة بكل حال ما لم تغير وقيل حكمه حكم المحل قبل الغسل وتظهر  
فائدته في رشاش الغسلة الثانية من ولوغ الكلب

### الباب الثالث في الاجتهاد

مما اشبهه اناء يقن نجاسته بمشاهدة أو سماع عن عدل بالاء طاهر



لم يجز (و) أخذ أحد الاناءين الا باجتهاد (ز) وطلب علامة تغلب ظن  
الطهارة \* فان غلب على ظنه نجاسة أحد الاناءين بكونه من مياه مدمني الخمر  
والكفار المتدينين باستعمال النجاسة فهو كاستيقان النجاسة على أحد القولين  
وعليه تمتنع الصلاة في المقابر المنيوشة ومع طين الشوارع وكل ما الغالب  
نجاسته \* ثم للاجتهاد شرائط (الاول) أن يكون للعلامات مجال في المجتهد فيه  
فيجوز (ز) الاجتهاد في الثياب والاواني ولا يجوز في تمييز الحرم والميتة  
عن المذكاة والاجنبية (الثاني) أن يتأيد الاجتهاد باستصحاب الحال فلا يجوز  
الاجتهاد عند اشتباه البول أو ماء الورد (ح) بالماء على اظهر الوجهين (الثالث)  
أن يعجز عن الوصول الى اليقين \* فان كان على شط نهر امتنع الاجتهاد في  
الاواني والثياب على أحد الوجهين (الرابع) أن تلوح علامة النجاسة بحركة  
الماء أو نقصانه أو انصبابه أو ابتلال طرف الاناء اذا كانت النجاسة بولوج  
الكلب ويشترك في دركه الاعمى (و) والبصير فان لم تلح علامة صب الماء  
وتيمم فان تيمم قبل الصب وجب القضاء لان معه ماء طاهراً بيقين \* فرع \*  
لو أدى اجتهاده الى اناء وصلى به الصبح ثم أدى عند الظهر اجتهاده الى الثاني  
تيمم ولا يستعمل لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد \* وخرج ابن سريج انه  
يستعمل ونورده على جميع موارد الاول لان هذه قضية أخرى . وعلى النص  
هل يقضى الصلاة الثانية لان معه ماء طاهراً بحكم الاجتهاد فيه وجهان

— الباب الرابع في الاواني \* وهي ثلاثة أقسام —

القسم الاول \* المتخذ من الجلود \* واستعماله جائز بشرط أن يكون الجلد  
طاهراً وطهارته بالذكاة فيما يؤكل (ح) لحمه أو بالدباغ في الجميع الا الكلب  
(ح) والخنزير \* وكيفية الدباغ نزع الفضلات بالاشياء الحريفة ولا يكفي

التتريب (ح) والتشميس (ح) ولا يجب استعمال الماء في أثناء الدباغ على  
أقيس الوجهين \* ويجب افاضة الماء المطلق على الجلد المدبوغ على أظهر  
الوجهين \* ثم الجلد المدبوغ طاهر ظاهره وباطنه (و م) يجوز بيمه (و م)  
ويحل أكله على أقيس القولين \* القسم الثاني \* المتخذ من العظام \* والعظم  
ينجس (ح) بالموت على ظاهر المذهب وقيل قولان كما في الشعر \* ولا  
ينجس (و) شعر الآدمي بالموت والابانة ولا شعر الحيوان المأكول  
بالجز قولاً واحداً فإن حكمه بأن شعراً لا ينجس بالموت فالأصح أن شعر  
الكلب والخنزير نجس لنجاسة النبت \* القسم الثالث \* المتخذ من  
الذهب والفضة وهو محرم الاستعمال على الرجال والنساء \* ولا يجوز تزيين  
الحوائيت بها على الأصح ولا يجوز اتخاذه (و) ولا قيمة على كسره (و)  
ولا يتعدى التحريم إلى القيروزج والياقوت على الأصح لأن نفاستها لا  
يدركها إلا الخواص \* والمموه لا يحرم على أظهر المذهبين \* والمضيب في  
محل يلقى فم الشارب محظور على الأظهر وإن لم يلق فإن كان صغيراً لا يلوح  
من البعد أو على قدر حاجة الكسر فجائز (و) فإن اتنى المعنيان فحرام (ح)  
وإن وجد أحدهما فوجهان \* وفي المكحلة الصغيرة تردد \* هذا قسم المقدمات  
أما المقاصد ففيها أربعة أبواب

### باب الأول في صفة الوضوء

وفرائضه ستة الأول \* النية فهي شرط في كل طهارة عن حدث (ح) ولا تجب  
(و) في إزالة النجاسة ولا يصح (ح و) وضوء الكافر وغسله إذ لا عبرة بنيه  
إلا الذمية تحت المسلم تغتسل عن الحيض لحق الزوج فلا يلزمها الإعادة بعد  
الاسلام على أحد الوجهين \* والرد بعد الوضوء لا تبطله (و) وبه التيمم بطله



في أحد الوجهين لضعف التيمم \* ثم وقت النية حالة غسل الوجه ولا يضر  
 الغروب بعده \* ولو اقترنت بأول سنن الوضوء وعزيت قبل غسل الوجه  
 فوجهان \* وكيفيتها أن ينوي رفع الحدث أو استباحة الصلاة أو ما لا يباح  
 إلا بالطهارة أو أداء فرض الوضوء \* فإن نوي رفع بعض الحدث دون البعض  
 فسدت نيته على أحد الوجهين \* وإن نوي استباحة صلاة لا بعينها صححت نيته  
 على أحد الوجهين \* وقيل تفسد في الكل \* وقيل يباح له ما نوي \* ولو نوي  
 ما يستحب له الوضوء كقراءة القرآن للحدث فوجهان \* ولو شك في الحدث  
 بعد يقين الطهارة فتوضأ احتياطاً ثم تبين الحدث ففي وجوب الاعادة وجهان  
 للتردد في النية \* وإن نوي بوضوئه رفع الحدث والتبرد لم يضر على الاظهر  
 وكذا ان نوي غسل الجنابة مع غسل الجمعة حصلاً معاً \* والمستحاضة لا يكفيها  
 نية رفع الحدث بل تنوي استباحة الصلاة ورفع الحدث ولو اقتصررت على نية  
 الاستباحة جاز على الاصح \* ولو أغفل لمة في الاولى فانفسلت في الكرة الثانية على  
 قصد التنفل ففي ارتفاع الحدث وجهان \* ولو فرق النية على أعضاء الوضوء لم يجز  
 على أ ظاهر الوجهين (الفرض الثاني) استيعاب غسل الوجه من مبتدأ تطهير  
 الجهة الى منتهى الذقن ومن الاذن الى الاذن واجب \* ولا تدخل الزعنات ولا  
 موضع الصلع في التحديد \* وموضع التحذيف (٣) من الوجه على الاظهر \* والنعم  
 ان استوعب جميع الجهة وجب اتصال الماء اليه فان لم يستوعب فوجهان  
 ويجب اتصال الماء الى منابت الشعور الخفيفة غالباً كالحاجبين والاهداب  
 والشاربين والعدارين \* فأما شعر الذقن فان كثف بحيث لا تترآى البشرة  
 للنظر لم يجب اتصال الماء الى منابتها الا المرأة فان حليتها نادرة \* وفي العنفة

(٣) موضع التحذيف هو الموضع الذي يناد النساء تنحية الشعر عنه اه من الاصل

وجهاً لان كثافتها قد تعد نادراً \* ويجب افاضة الماء علي ظاهر اللحية  
الخارجة عن حد الوجه علي أحد القولين ﴿ الفرض الثالث ﴾ غسل اليدين  
مع المرفقين فلو قطع يده من الساعد غسل الباقي \* وان قطع من العضد  
استحب غسل الباقي لتطويل الغرة \* وان كان من المفصل يجب غسل رأس  
العظم الباقي علي أصح القولين لانه من المرفق \* ولو نبتت يد زائدة من ساعده  
وجب غسلها \* وان لم يتميز الزائد عن الاصلي وجب غسلها \* وان خرجت من  
العضد لا تغسل الا اذا حاذت محل الفرض فيغسل القدر المحاذي هذا نصه  
﴿ الفرض الرابع ﴾ مسح الرأس وأقله ما يسمي (ح) مسحاً (م ز) ولو علي شعرة  
واحدة (و) بشرط أن لا يخرج محل المسح عن حد الرأس \* ولا يستحب الغسل \*  
ولا يكره علي الاظهر وفي الابلال دون المد وجهان ﴿ الفرض الخامس ﴾  
غسل الرجلين مع الكعبين ﴿ الفرض السادس ﴾ الترتيب (ح م ز) الا اذا  
اغتسل سقط الترتيب في أظهر الوجهين فانه يكفي للجنباة فلا صغر أولى \*  
والنسيان ليس بعذر في ترك الترتيب (ح) علي الجديد \* واذا خرج منه بلل  
واحتمل الجنباة والحدث فان شاء اغتسل ولم يغسل الثوب وان شاء توضأ  
وضواً مرتباً وغسل الثوب

﴿ القول في سنن الوضوء وهي ثمان عشرة ﴾

أن يستاك بقضبان الاشجار عرضاً \* ويستحب ذلك عند كل صلاة  
وعند تغير النكبة \* ولا يكره الا بعد الزوال (ح م) للصائم \* وأن يقول  
بسم الله في الابتداء \* وأن يغسل يديه ثلاثاً قبل ادخالها الاناء \* وأن يتمضمض  
ثم يستنشق فيأخذ غرفة لفيه وغرفة لانه علي أحد القولين \* وفي الثاني  
يأخذ غرفة لها ثم يخلط علي أحد الوجهين اذا كانت الغرفة واحدة ويقدم المضمضة



في الوجه الثاني وان يبالغ فيها الا أن يكون صائما فيرقق • وأن يكرر الغسل  
والمسح (ح م و) في الجميع وان شك أخذ بالاقل • وأن يخلل اللحية اذا كانت  
كثيفة • وأن يقدم اليمنى على اليسرى وأن يطول الغرة • وأن يستوعب الرأس  
بالمسح فان عسر تنحية العمامة كل بالمسح على العمامة • وأن يمسح أذنيه بماء  
جديد ظاهرهما وباطنهما • وأن يمسح الرقبة • وأن يخلل أصابع الرجلين بخنصر  
اليد اليسرى من أسفل أصابع الرجل اليمنى ويبتدي بخنصر اليمنى ويختم بخنصر  
اليسرى • وأن يوالي بين الافعال فهي سنة على الجديد • وأن لا يستعين في  
الوضوء بغيره • وأن لا ينشف الاعضاء فهي سنة على أظهر الوجهين • وأن لا  
ينفض يديه للنهي عنه • وأن يدعو بالدعوات المأثورة المشهورة عند غسل الاعضاء

### ❦ الباب الثاني في الاستنجاء ❦

❦ وهو واجب • وفيه فصول أربعة ❦

❦ الاول في آداب قضاء الحاجة ❦ وهي أن يستر عورته ولا يحاذي بها الشمس  
والقمر والقبلة استقبالاً واستدباراً الا اذا كان في بناء • وأن لا يجلس في  
متحدث الناس ولا على الشوارع • ولا يبول في الماء الراكد ولا في الجحرة  
ولا تحت الاشجار المثمرة ولا في مهاب الرياح استنزاها من البول • ويعتمد في  
الجلوس على الرجل اليسرى • ويعمد التبل (٣) ولا يستنجي بالماء في موضع قضاء  
الحاجة • ولا يستصحب شيئاً عليه اسم الله تعالى ورسوله • ويقدم الرجل اليسرى  
في دخوله الخلاء واليمنى في الخروج • وأن يستبرئ من البول بالتنجس والتر  
❦ الفصل الثاني فيما يستنجي عنه ❦ وهي كل نجاسة ملوثة خارجة عن  
المخرج المعتاد نادرة كانت أو معتادة جاز الاقتصار فيها على الحجر ما لم تنتشر الا

(٣) (قوله التبل) هو حجارة الاستنجاء كما في مختارهم

ما ينتشر من العامة ولا يقتصر على الحجر في دم الحيض وفي النجاسات النادرة قول أنه يتعين الماء وقيل المذي نادر وإذا خرجت دودة لم تلوث ففي وجوب الاستنجاء وجهان

﴿ الفصل الثالث فيما يستنجي به ﴾ وهو كل عين طاهرة منشفة غير محترمة فلا يجوز بالروث والزجاج الأملس والمطعوم وفي سقوط القرض بالمطعوم وجهان والعظم مطعوم والجلد الطاهر يجوز الاستنجاء به على أصح الأقوال

﴿ الفصل الرابع في كيفية الاستنجاء ﴾ فيستنجي بثلاثة أحجار والعدد واجب (ح م ز) . فإن لم يحصل الانتقاء استعمل رابعاً فإن حصل أو ترينخامسة \* وتمر كل حجر على جميع الموضع على أحسن الوجهين \* وقيل إن واحدة للصفحة اليمنى وواحدة للصفحة اليسرى وواحدة للوسط \* وينبغي أن يضع الحجر على موضع طاهر حتى لا يلقى جزءاً من النجاسة ثم يدبر ليختطف النجاسة ولا يمر فينقلها \* فإن أمر ولم ينقل كفي على أصح الوجهين ويستنجي بيده اليسرى \* والأفضل أن يجمع بين الماء والحجر

﴿ الباب الثالث في الأحداث ﴾ وفيه فصلان ﴿

﴿ الفصل الأول في أسبابها ﴾ ولا تنقض الطهارة بالفصد (ح) والحجامة (ح) والقرقرة (ح) في الصلاة وغيرها وكل ما مسه النار (و) وإنما تنقض بأمر أربعة (الأول) خروج الخارج من أحد السبيلين ريحاً كان أو عينا نادراً كان أو معتاداً طاهراً أو نجساً وفي معناه ثقبه انفتحت تحت المعدة مع انسداد المسلك المعتاد \* فإن كان فوق المعدة أو تحتها ولكن مع انفتاح المسلك المعتاد فقولان \* فإن قلنا ينقض فلو كان الخارج نادراً فقولان . وفي جواز الاقتصار فيه على الحجر



ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين المعتاد وغيره \* وكذا في انتقاض الطهر بحسه  
 ووجوب الغسل بالأيلاج فيه وحل النظر اليه تردد (الثاني) ذوال العقل  
 باغماء أو جنون أو سكر أو نوم كل ذلك ينقض الطهر إلا النوم قاعدا (م و ز)  
 ممكنا مقعدة من الارض (الثالث) لمس بشرة المرأة الكبيرة الأجنبية ناقض  
 للطهارة (م ح) فإن كانت محرما أو صغيرة أو ميتة أو مس شعرها أو ظفرها أو  
 عضو ما نامها ففي الكل خلاف \* وفي الملموس قولان واللمس سهوا أو عمدا  
 سواء (و م) (الرابع) مس الذكر بطن الكف ناقض (ح ز) للوضوء وكذا مس فرج  
 المرأة وكذا مس حلقة الدبر (م) علي الجديد وكذا فرج البهيمة علي القديم وكذا  
 فرج الميت (و) والصغير (م) وكذا محل الجب (و) وفي الذكر المبان وجهان \*  
 وفي المس برأس الاصابع وجهان \* وبما بين الاصابع لا ينتقض علي الصحيح  
 \* وإذا مس الخنثي من نفسه أحد فرجيه لم ينتقض لاحتمال أنه زائد \* وإن مس  
 رجل ذكره أو امرأة فرجه انتقض إذا لا يخلو عن مس ولمس \* وإن مس  
 رجل فرجه أو امرأة ذكره لم ينتقض لاحتمال أن الملموس زائد \* ولو أن  
 خنثيين مس أحدهما من صاحبه الفرج ومس الآخر الذكر فقد انتقض  
 طهارة أحدهما لا بعينه \* ولكن يصح صلاة كل واحد وحده لأن بقاء طهارته  
 ممكن \* واليقين لا يرفع بالشك (م) لافي الطهارة ولا في الحدث ولوثيقن  
 أنه بعد طلوع الشمس توضأ وأحدث ولم يدرا أيهما سبق أسند الوهم إلى ما قبله  
 فإن انتهى إلى الحدث فهو الآن متطهر لأنه يتقن طهرا بعده وشك في  
 الحدث بعد الطهر وإن انتهى إلى الطهر فهو الآن محدث وقيل أنه  
 يستصحب ما قبل الحالتين ويتعارض الظننان \* قاعدة \* تنكشف حال الخنثي  
 بثلاث طرق (الاولى) خروج خارج من الفرجين فإن بال بفرج الرجال أو أمني

فرجل وان بال يفرج النساء أو حاض فامرأة فان بال يفرج الرجال وحاض  
بفرج النساء قيل التعويل على المبال لأنه أدوم وقيل مشكل ( الثانية )  
نبات اللحية ونهود الثدي فيه خلاف والأظهر أنه لا عبرة بهما كالأعبرة  
بتأخر النبات والنهود عن أوأتهما ( الثالثة ) أن يراجع الشخص ليحكم بميله فإذا  
أخبر لا يقبل رجوعه إلا أن يكذبه المحس بأن يقول أنا رجل ثم ولدت ولدا  
﴿ الفصل الثاني في حكم الحدث ﴾ وهو المنع من الصلاة ومس المصحف  
وحمله ويستوي ( ح ) في المس الجلد والحواشي ومحل الكتابة \* وفي مس  
الخريطة والصندوق ( ح ) والعلاقة وتقليب الأوراق بقضيب وحمل صندوق  
فيه أمتعة سوي المصحف خلاف \* ولا يحرم مس كتاب الفقه والتفسير  
والدراهم المنقوشة إلا ما كتب للدراسة كلوح الصبيان ( و ) والأصح أنه  
لا يجب على المعلم تكليف الصبي المميز الطهارة لمس اللوح والمصحف

### ﴿ الباب الرابع في الغسل ﴾

وموجبه الحيض والنفاس والموت والولادة وان كانت ذات جفاف  
على الاظهر والجنابة \* وحصولها بالنقاء الحائنين أو بإيلاج قدر الحشفة من مقطوع  
الحشفة في أي زرج كان من غير الماءي أوميت ( ح ) أو بهيمة ( ح ) وبخروج  
المني \* وخواص صفاته ثلاثة رائحة الطلع والتدفق بدفعات والتلذذ بخروجه  
\* فلو خرج على لون الدم لاستكثار الوقاع وجب الغسل لبقية الصفات. وكذلك  
لو خرج ( ح م ) بغير شهوة لمرض أو خرج بقيته بعد الغسل حصلت ( م )  
الجنابة إذا بقيت رائحة الطلع \* ولوانتبه ولم ير الا الشخانة والبياض فيحتمل أن  
يكون ودياً فلا يلزمه الغسل \* والمرأة إذا تلذذت بخروج ماء منها لم يلزمها الغسل  
وكذا إذا اغتسلت وخرج منها منى الرجل بعده فانه لا ينفك عن ملئها \* ثم



حكم الجنابة حكم الحدث مع زيادة تحريم قراءة القرآن والمكث في المسجد ( ز )  
 أما العبور فلا ( م ح ) ثم لا فرق في القراءة بين آية ( م ) أو بعضها ( ح ) إلا  
 أن يقول بسم الله على قصد الذكر \* ولا يحل للحائض قراءة لحاجة التعليم ( م )  
 وخوف النسيان على الأصح \* وفضل ماءجنب والحائض طهور ولا بأس  
 للجنب أن يجامع ويأكل ويشرب ولكن يستحب له أن يتوضأ وضوءه للصلاة  
 \* ويفسل فرجه عند الجماع ( أما كيفية الغسل ) فأقله النية واستيعاب البدن  
 بالغسل ولا يجب المضمضة والاستنشاق ( ح ) ويجب إيصال الماء إلى منابت  
 الشعور وإن كشفت ويجب ( م ) نقض الضفائر إن كان لا يصل الماء إلى باطنها  
 \* والاكمل أن يغسل ما على بدنه من أذى أولاً ثم يتوضأ للصلاة وإن لم يكن  
 محدثاً ويؤخر غسل الرجلين إلى آخر الغسل في أحد القولين ثم يتعمد معاطف  
 بدنه ثم يفيض الماء على رأسه ثم يكرر ثلاثاً ثم بذلك \* وإن كانت حائضاً تستعمل  
 فرصة من مك أو ما يقوم مقامها \* وماء الغسل والوضوء غير مقدر ( ح ) وقد  
 يرفق بالقليل فيكفي ويحرق بالكثير فلا يكفي والرفق أولى وأحب

### ❦ كتاب التيم ❦ وفيه ثلاثة أبواب ❦

❦ الباب الأول ❦ فيما يباح التيم ❦ وهو المعجز عن استعمال الماء \* والمعجز  
 أسباب سبعة ( الأول ) فقدان الماء \* والمسافر أربعة أحوال \* الأولى أن يتحقق عدم  
 الماء حواله فيقيم من غير طلب ( و ) \* الثانية أن يتوهم وجود الماء حواله  
 فليتردد ( ح ) الرجل إلى حد يلحقه غوث الرفاق . فلو دخل عليه وقت صلاة  
 أخرى ففي وجوب إعادة الطلب وجهان \* الثالثة أن يتيقن وجود الماء في حد  
 القرب فيلزمه ( ح ) أن يسمي إليه \* وحد القرب إلى حيث يتردد إليه المسافر  
 للرعى والاحتطاب وهو فوق حد الغوث فإن انتهى البعد إلى حيث لا يجد الماء

في الوقت فلا يلزمه \* وان كان بين الرتبتين فقد نص أنه يلزمه اذا كان علي يمين  
 المنزل أو يساره ونص فيما اذا كان على صوب مقصده أنه لا يلزمه فقولان  
 وقيل بتقرير النصين لان جوانب المنزل منسوبة اليه دون صوب الطريق  
 \* ثم ان يتقن وجود الماء قبل مضي الوقت فالأولى التأخير قولاً واحداً \* فان  
 توقعه بظن غالب فقولان لتقابل نفس فضيلة أول الوقت مع ظن ادراك  
 الوضوء \* الرابعة أن يكون الماء حاضراً كما البئر يتنازع عليها الواردون وعلم  
 أن النوبة لا تنتهي اليه الا بعد الوقت فقد نص فيه وفي مثله في الثوب الواحد  
 أنه يصبر ونص في السفينة أنه يصلي قاعدا اذا ضاق محل القيام ولا يصبر فقولان  
 سببه أن القعود أهون ولذلك جاز في النفل مع القدرة على القيام. وقيل قولان  
 بالنقل والتخريج \* فرعان \* أحدهما \* لو وجد ماء لا يكفيه لوضوئه يلزمه (ح)  
 استماله قبل التيمم على أظهر القولين \* الثاني \* لو صب الماء في الوقت فتييم  
 ففي القضاء وجهان وجه وجوبه أنه عصى بصبه بخلاف الصب قبل الوقت  
 وبخلاف ما لو تجاوز زهراً ولم يتوضأ في الوقت (السبب الثاني) أن يخاف على نفسه  
 أو ماله من سبع أو سارق فله التيمم ولو وهب منه الماء أو أعير منه الدلو يلزمه  
 القبول بخلاف ما اذا وهب (ز) ثمن الماء أو الدلو فان المنة فيه تثقل \* ولو  
 بيع بغيره لم يلزمه شراؤه وبثمن المثل يلزم الا اذا كان عليه دين مستغرق أو  
 احتاج اليه لنفقة سفره \* والأصح أن ثمن المثل يعرف بقدر أجرة النقل  
 (الثالث) أن يحتاج الى الماء لعطشه في الحال أو توقعه في المال أو لعطش رفيقه  
 أو عطش حيوان محترم فله التيمم وان مات صاحب الماء ورفقاؤه عطشى  
 بموّه وغرموا للورثة الثمن فان المثل لا يكون له قيمة غالباً \* ولو أوصي بمائه  
 لأولى الناس به فحضر جنب وحائض وميت فالملت أولى لأنه آخر عهده



ومن عليه نجاسة أولي من الجنب اذا لا بدل له \* وفيه مع الميت وجهان  
 \* والجنب أولي من المحدث الا اذا كان الماء قدر الوضوء فقط \* فان انتهى  
 هؤلاء الى ماء مباح واستووا في اثبات اليد فالملك لهم وكل واحد أولي بملك  
 نفسه وان كان حدث غيره أغلظ (الرابع) العجز بسبب الجهل كما اذا نسي الماء  
 في رحله فتيمم (ح) فضى الصلاة على الجديد ولو أدرج في رحله ولم يشعر به لم  
 يقض على الصحيح اذا تقريط \* ولو أضل الماء في رحله فلم يجد معه الامعان  
 في الطلب ففي القضاء قولان كمن أخطأ القبلة \* ولو أضل رحله في الرحال فقولان  
 والاولى سقوط القضاء لان الخيم أوسع من الرحل (الخامس) المرض الذي  
 يخاف من الوضوء معه فوت الروح أو فوت عضو أو منفعة أو مرضاً مخوفاً  
 \* وكذا ان لم يخف الاشدة الضى وبطء البرء أو بقاء شين على عضو ظاهر على  
 أقرس الوجهين فان كل ذلك ضرر ظاهر \* وان كان يتألم في الحال ولا يخاف  
 عاقبة لزمه الوضوء (السادس) القاء الجيرة بانخلاع العضو فيجب غسل ما صح  
 من الاعضاء والمسح على الجيرة بالماء \* وفي نزوله منزلة مسح الخف في تقدير  
 مدته وسقوط الاستيعاب وجهان ثم يتيمم مع النسل والمسح على أظهر  
 الوجهين \* ولا يمسح الجيرة بالتراب على الاصح لان التراب ضعيف \* وفي  
 تقديم النسل على التيمم ثلاثة أوجه الأول هو الثالث وهو أنه لا ينتقل من  
 عضو ما لم يتم تطهير ذلك العضو \* فلو كانت الجراحة على يده تيمم قبل مسح  
 الرأس (السابع) الجراحة ان لم يكن عليها لصوق فلا يمسح على محل الجرح وان  
 كان فهي كالجيرة \* وفي لزوم إلقاء اللصوق عند مكانه تردد كالتردد في لزوم  
 لبس الخف على من وجد من الماء ما يكفي لو مسح على الخف \* ثم مهما تيمم  
 لمرض أو جراحة أعاده لكل صلاة ولم يعد الوضوء ولا المسح .

﴿ الباب الثاني في كيفية التيمم ﴾

وله سبعة أركان ( الركن الاول ) نقل التراب الى الوجه واليدين فلا يكفي ضرب ( ح ) اليد على حجر صلد \* ثم ليكن المنقول تراباً طاهراً خالصاً مطلقاً فيجوز التيمم بالأغفر والأسود والأصفر والأحمر والأبيض وهو المأكول والسبخ والبطحاء فان كل ذلك تراب . ولا يجوز الزرنيخ ( ح ) والخص ( ح ) والنورة ( ح ) والمعادن اذ لا يسمي تراباً ولا يجوز التراب النجس والمشوب بالزعفران وان كان قليلاً ولا التراب المستعمل على أحد الوجهين \* ولا يجوز سحابة الخرف وفي الطين المشوي المأكول تردد \* ويجوز بالرمل اذا كان عليه غبار ( الثاني ) القصد الى الصعيد فلو فرض لمهابة الرياح لم يكف \* ولو يعمه غيره باذنه وهو عاجز جاز \* وان كان قادراً فوجهان ( الثالث ) النقل فلو كان علي وجهه تراب فردده بالمسح لم يجز اذ لا نقل فان نقل من سائر اعضاءه الى وجهه جاز \* وان نقل من يده الى وجهه جاز علي الاصح \* ولو معك وجهه في التراب جاز علي الصحيح ( الرابع ) ان ينوي استباحة الصلاة فلو نوي رفع الحدث لم يجز \* واكمله ان ينوي استباحة الفرض والنفل جميعاً أو استباحة الصلاة مطلقاً فيكفيه ( و ) فلو نوي استباحة الفرض جاز النفل أيضاً بالتبعية على الصحيح ولكن في جوازه بعد وقت تلك الفريضة أو قبل فعلها خلاف مشهور \* ولو نوي النفل ففي جواز الفرض به قولان \* فان منع ففي جواز النفل وجهان من حيث ان النفل كالتابع فلا يفرد \* ولو نوي استباحة فرضين صح تيممه لفرض واحد علي أحد الوجهين ( الخامس ) ان يستوعب ( ح ) وجهه بالمسح ولا يلزمه اتصال التراب الي منابت الشعور وان خفت ( السادس ) مسح اليدين الي المرفقين ( م ) فيضرب ضربة واحدة لوجهه ولا ينزع



خاتمه ولا يفرج أصابعه وينزع وفرج في الضربة الثانية ويمسح الي المرفقين ولا يغفل شيئاً (السابع) الترتيب كما في الوضوء.

### ✽ الباب الثالث في احكام التيمم ✽

وهي ثلاثة (الاول) انه يبطل برؤية الماء قبل الشروع في الصلاة ولا تبطل الصلاة (ح ز) بعد الشروع فيها وتبطل بظن وجود الماء قبل الشروع ولكن المصلي اذا رأى الماء فالاولي له أن يقلب فرضه نفلاً على وجهه \* وأن يستمر على وجهه \* وأن يخرج من الصلاة على وجهه ليدرك فضيلة الوضوء \* وفي وجهه يلزمه المضى ولا يجوز الخروج وعلي هذا لو كان في نافلة بطلت لانها غير مائة من الخروج وهو بعيد \* نعم لو أراد أن يزيد في ركعات النافلة ففي جوازها وجهان (الثاني) أن لا يجمع بين فرضين يتيمم واحد ويجمع بين فرض وتوافل وبين فرض ومنذورة ان قلنا يلك بها مسلك جازر الشرع لامسلك واجبه \* وبين فرض وركعتي الطواف الا اذا قلنا انها فريضة ويجمع بينهما وبين الطواف يتيمم واحد على أحد الوجهين لانهما كالتابع له \* ويجمع بين فريضة وصلاة جنازة \* ولا يقعد في صلاة الجنازة مع القدرة على القيام هذا نصه وقيل قولان بالنقل والتخريج \* وقيل ان تعينت عليه فلها حكم الفرض \* وقيل لها حكم النفل ولكن القنود لا يحتمل مع القدرة لان القيام أظهر أركانها \* ومن نسي صلاة من خمس صلوات يصلي خمس صلوات يتيمم واحد \* وان نسي صلاتين فان شاء صلي خمس صلوات بخمس تيممات وان شاء اقتصر على تيممين وأدي بالتيمم الاول الاربعة الاولى من الخمسة وبالثاني الاربعة الاخيرة من الخمسة \* وكذلك لا يتيمم لفريضة قبل دخول (ح) وقتها \* ووقت صلاة الخسوف بالخسوف \* ووقت الاستسقاء باجتماع

الناس في الصحراء \* ووقت صلاة الميت بغسل الميت والقائنة بتذكرها والنوافل  
 الرواتب لا يتأقت تيممها على أحد الوجوهين \* ولو تيمم لقائنة ضحوة النهار فلم يؤد به  
 الا ظهراً بعد الزوال فهو جائز على الاصح \* وكذا لو تيمم للظهر ثم تذكر قائنة  
 فأداها به جاز على الاصح \* ولو تيمم لنافلة ضحوة وقتنا يستباح به الفريضة  
 فأدى الظهر به فعلي هذا الخلاف (الحكم الثالث) فيما يقضى من الصلوات  
 المختلة \* والضابط فيه أن ما كان بعذر (ح) اذا وقع دام فلا قضاء فيه كصلاة  
 المستحاضة وسلس البول وصلاة المريض قاعداً ومضطجعاً وصلاة المسافر  
 بتيمم \* واذا لم يكن العذر فيه دائماً نظر فان لم يكن له بدل وجب (و) القضاء  
 كمن لا يجد ماء ولا تراباً فصلي على حسب حاله \* والمصلوب اذا صلي بالأيام  
 أو من علي جرحه أو ثوبه نجاسة ويستثنى عنه صلاة شدة الخوف فانها رخصة  
 وان كان لهابدل كنيم المقيم (و) أو التيمم لالقاء الجيرة أو تيمم المسافر لشدة  
 (ح) البرد في القضاء قولان \* والعاجز عن السرة في كيفية صلاة ثلاثة  
 أوجه \* في وجه لا يتم الركوع والسجود بل يومى حذراً من كشف العورة  
 \* وفي وجه يتم \* وفي وجه يتخير \* فان قلنا لا يتم فيقضى لندور العذر وعدم البدل  
 وان قلنا يتم فالأظهر أنه لا يقضى لان وجوب السر ليس من خصائص الصلاة

### باب المسح على الخفين

(والنظر في شروطه وكيفية وحكمه) \* وله شرطان (الاول) أن يلبس الخف  
 على طهارة مائية كاملة قوية \* فلو غسل احدي رجليه وأدخلها الخف لم يصح  
 لبسه حتى يغسل الثانية ثم يبتدي اللبس \* وكذا لو صب الماء في الخف (ح)  
 بعد لبسه على الحدث \* والمستحاضة اذا لبست على وضوءها لم تمسح على أحد  
 الوجهين لضعف طهارتها \* ووضوء المبروح اذا تيمم لأجل الجراحة كوضوء



المستحاضة ثم إن جوزنا فلا تستفيد بطهارة المسح إلا ما كان يحل لها لو بقيت طهارتها الأولى وهو فريضة واحدة ونوافل (الشرط الثاني) أن يكون للملبوس ساتراً قوياً حلالاً فإن تحرق أو كان دون الكعبيين لم يكن ساتراً والمشقوق القدم الذي يشد محل الشق منه بشرح فيه خلاف . والقوي ما يتردد عليه في المنازل لا كالجورب واللفاف وجورب الصوفية والمغصوب (و) لا يجوز المسح عليه علي أحد الوجهين لأن المسح لحاجة الاستدامة وهو مأمور بالترفع ﴿ فرع ﴾ الجر موق الضعيف فوق الحف لا يمسح عليه وإن كان قوياً لم يجوز (م ح) المسح عليه أيضاً في الجديد بل عليه أن يدخل اليد بينهما فيمسح علي الأسفل ﴿ النظر الثاني في كيفية المسح ﴾ وأقله ما ينطلق عليه الاسم مما يوازي محل الفرض فلو اقتصر علي الأسفل فظاهر النص منه « وأما الأكمل فأن يمسح علي أعلي الحف وأسفله إلا أن يكون علي أسفله نجاسة « وأما الغسل والتكرار فمكروهان « واستيعاب الجميع ليس بسنة ﴿ النظر الثالث في حكمه ﴾ وهو بإباحة الصلاة الي انقضاء مدته أو نزع الحف « ومدته للمقيم يوم وليلة (م و) وللمسافر ثلاثة أيام من وقت الحدث فلو لبس المقيم ثم سافر قبل الحدث أتم مدة المسافرين « وكذا لو أحدث في الحضر « فإن مسح في الحضر (ح ز) ثم سافر أتم مسح المقيمين (ح) تغليباً للاقامة « ولو مسح في السفر ثم أقام لم يزد (ز) علي مدة المقيمين ولو شك فلم يدر أنقضت المدة أو مسح في الحضر فالأصل وجوب الغسل ولا يترك مع الشك « ومهما نزع الحفين أو أحدهما فيجب غسل القدمين « وأما الاستئناف فلا يجب إن قلنا إن المسح لا يرفع الحدث وإن قلنا يرفع وجب لأنه في عوده لا يتجزأ ﴿ فرع ﴾ لو لبس فردخفه لم يجز المسح إلا أن تكون الرجل الأخرى ساقطة من الكعب

﴿ كتاب الحيض ﴾ وفيه خمسة أبواب ﴿

﴿ الاول في حكم الحيض والاستحاضة ﴾

أما الحيض فأول وقت امكانه اول السنة التاسعة في وجهه واذامضى ستة أشهر منها في وجهه وأول العاشرة في وجهه فما قبل ذلك دم فساد وأقل مدة الحيض يوم (ح م) وليلة (و) وأكثرها خمسة عشر يوماً وأقل الطهر خمسة عشر يوماً (ح) وأكثره لأحدله وأغلب الحيض ست أو سبع وأغلب الطهر بقية الشهر ومستند هذه التقديرات الوجوب المعلوم بالاستقراء فلو وجدنا امرأة تحيض أقل من ذلك على الاطراد في اتباع ذلك خلاف لان بحث الاولين أوفي وحكم الحيض تحريم أربعة أمور (الاول) ما يقتصر الي الطهارة كسجود التلاوة والطواف والصلاة ثم لا يجب قضاء الصلاة عليها (الثاني) العبور في المسجد فان أمنت التلوين فالمكث محرم وفي العبور وجهان (الثالث) الصوم فلا يصح منها ويجب القضاء بخلاف الصلاة (الرابع) الجماع ولا يحرم الاستمتاع بما فوق السرة وما تحت الركبة وبما تحت الازار (م) وجهان ثم ان جامعها والدم عييط تصدق بدينار وفي أواخر الدم بنصف دينار استحباباً أما الاستحاضة فكسلس البول لا تمنع الصلاة ولكن ترضاً لكل صلاة في وقتها وتلجم وتستغفر وتبادر الى الصلاة فان أخرت فوجهان ووجه المنع تكرار الحادث عليها مع الاستغناء وفي وجوب تجديد العصابة لكل فريضة وجهان فان ظهر الدم على العصابة فلا بد من التجديد ومما شفيق قبل الصلاة استأنفت الوضوء وان كانت في الصلاة فوجهان أحدهما أنها كالتيمم اذا رأى الماء والثاني أنها ترضاً وتستأنف لان الحادث متجدد فان انقطع قبل الصلاة ولم يعد من عاداتها العود فلها الشروع في الصلاة من غير استئناف الوضوء ولكن ان دام الانقطاع فعليها القضاء وان بعد



ذلك من عادتها فعليها استئناف الوضوء في الحال

﴿الباب الثاني في المستحاضات وهن أربعة﴾

﴿المستحاضة الاولى﴾ مبتدأة مميزة تري الدم القوي (ح) أولا فتحيض في الدم القوي بشرط أن لا يزيد على خمسة عشر يوما ولا ينقص عن يوم وليلة وتستحيض في الضعيف بشرط أن لا ينقص عن خمسة عشر يوما \* والقوي هو الاسود أو الاحمر بالاضافة الى لون ضعيف بعده \* ولو رأت خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم أطبقت الصفرة فالحمرة مترددة بين القوة والضعف ففي وجه تلحق بالسواد اذا أمكن الجمع الا أن تصير الحمرة أحد عشر وفي وجه تلحق الحمرة أبدا بالصفرة هذا اذا تقدم القوي \* فلو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم استمرت الحمرة فالصحيح أن النظر الى لون الدم لا الى الاولية وقيل يجمعان اذا أمكن الجمع بأن لم يزد المجموع على خمسة عشر \* ثم المبتدأة اذا انقلب دمها الى الضعيف في الدور الاول فلا تصلى فلعل الضعيف ينقطع دون الخمسة عشر يوما فيكون الكل حيضا فان جاوز ذلك تأمرها بتدارك ما فات في أيام الضعيف نعم في الشهر الثاني كما ضعف (م) الدم فتغتسل اذ بان استحاضها \* ومهما شفيت قبل خمسة عشر يوما فالضعيف حيض مع القوي ﴿المستحاضة الثانية﴾ مبتدأة لا تميز لها أو فقدت شرط التمييز فيها قولان \* أحدهما أن ترد الى عادة نساء بلدتها على وجه \* أو نساء عشيرتها على وجه بشرط أن لا ينقص عن ست ولا يزيد على سبع لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تحيض في علم الله ستا أو سبعا كما تحيض النساء ويظهرن \* والقول الثاني أنها ترد الى أقل مدة الحيض احتياطاً للعبادة \* وأما في الطهر فتد الى أغلب العادات وهي أربع وعشرون لانه أغلب في الاحتياط وقيل الى تسع وعشرين لانه تمة الدور

ثم في مدة الطهر تخنط كالمثيرة أو هي كالمستحاضات ففيه قولان ﴿المستحاضة الثالثة﴾ المعتادة وهي التي سبقت لها عادة فتد إلى عادتها في وقت الحيض وقدره فإن كانت تحيض خمساً وتطهر خمساً وعشرين فجاءها دور فحاضت ستاً ثم استحيضت بعد ذلك رددناها إلى الست لأن الصحيح ثبوت العادة بمرة واحدة ﴿المستحاضة الرابعة﴾ المعتادة الميزة فإن رأت السواد مطابقاً لأيام العادة فهو المراد \* وإن اختلفت بأن كانت عادتها خمسة فرأت عشرة سواداً ثم أطبقت الحمرة فهل الحكم للعادة أم للتمييز فيه قولان \* فعلى هذا إن رأت في أيام العادة خمسة حمرة ثم عشرة سواداً ثم أطبقت الحمرة ففي وجه الحكم للعادة (م) وفي وجه التمييز فتحيض في العشر السواد \* وفي وجه (ح م) يجمع بينهما إلا أن يزيد المجموع على خمسة عشر فيتعين الاقتصار على العادة أو على التمييز ﴿فرعان﴾ الأول \* مبتدأة رأت خمسة سواداً ثم أطبق الدم على لون واحد ففي الشهر الثاني تحيضها خمساً لأن التمييز أثبت (ح م) لها عادة ﴿الثاني﴾ قال الشافعي رحمه الله الصفرة والكدرة (م) في أيام الحيض حيض (ح) وهو كذلك في أيام العادة \* وفيما وراءها إلى تمام الخمسة عشر ثلاثة أوجه \* أحدها أنه حيض كأيام العادة \* والثاني لا لضعف اللون \* والثالث إن كان مسبوقاً بدم قوى ولولطخة فيكون حيضاً والا فلا \* ومرد المبتدأة كأيام العادة أو كما وراءها فيه وجهان

### باب الثالث \* في التي نسيت عادتها \*

ولها أحوال ﴿الأولي﴾ التي نسيت العادة قدراً ووقتاً وهي المثيرة وهي مردودة إلى المبتدأة في قدر الحيض \* وإلى أول الأهلة في قول ضعيف



والصحيح أنه لا يمين أول الأهلة فانه يحكم بل تؤمر بالاحياط أخذاً بأشق  
 الاحتمالات في أمور ستة (الاول) أن لا يجامعها زوجها أصلاً لاحتمال  
 الحيض (الثاني) أن لا تدخل المسجد ولا تقرأ القرآن (الثالث) أنها تصلي  
 وظائف الاوقات لاحتمال الطهر وتغتسل لكل صلاة لاحتمال انقطاع الدم  
 (الرابع) يلزمها أن تصوم جميع شهر رمضان لاحتمال دوام الطهر \* ثم عليها  
 أن تقضي ستة عشر يوماً لاحتمال دوام الحيض خمسة عشر يوماً وانطباقها  
 الى ستة عشر بطريقتها في وسط النهار \* وقضاء الصلوات لا يجب (و) لمافيها من  
 الحرج (الخامس) اذا كان عليها قضاء يوم واحد فلا تبرأ ذمتها الا بقضاء ثلاثة  
 أيام \* وسيله أن تصوم يوماً وتفطر يوماً ثم تصوم يوماً ثم تصوم السابع عشر  
 من صومها الاول فتخرج مما عليها بيقين لان الحيض كيفما قدر مقدماً أو  
 مؤخراً فيخرج يوم عن الحيض \* وعلة هذا التقدير ذكرناها في كتاب البسيط  
 (السادس) اذا طلقت انقضت عدتها بثلاثة أشهر \* ولا تقدر تباعد حيضها  
 الى سن اليأس لانه تشديد عظيم \* الحالة الثانية \* أن تحفظ شيئاً كما لو حفظت  
 أن ابتداء الدم كان أول كل شهر \* فيوم وليلة من أول كل شهر حيض بيقين  
 \* وبعده يحتمل الانقطاع الى انقضاء الخامس عشر وتغتسل لكل صلاة  
 \* وبعده الى آخر الشهر طهر بيقين فتتوضأ لكل صلاة \* ولو  
 حفظت أن الدم كان يقطع عند آخر كل شهر \* فأول الشهر الى النصف  
 طهر بيقين \* ثم بعده يتعارض الاحتمال ولا يحتمل الانقطاع لان في آخره  
 حيضاً بيقين فتتوضأ وتصلي الى انقضاء التاسع والعشرين \* واليوم الاخير  
 بليته حيض بيقين \* الحالة الثالثة \* اذا قالت أضلت عشرة في عشرين من  
 أول الشهر فالعشر الاخير طهر بيقين \* وجميع العشرين من أول الشهر يحتمل

الحيض والطمهر \* نعم لا يحتمل الانقطاع في الشهر الاول فتوضاً لكل صلاة  
ويحتمل في الشهر الثاني فتغتسل لكل صلاة \* ولو قالت أضلت خمسة عشر  
في عشرين من أول الشهر فالخمس الثانية والثالثة من أول الشهر حيض يتيقن  
لأنها تندرج تحت تقدير التقديم والتأخير جميعاً \* فرع \* إذا انسقت عادتها  
وكانت حيض في شهر ثلاثاً ثم في شهر خمساً ثم في شهر سبعة ثم تعود الى  
الثلاث على هذا الترتيب ثم استحيضت ففي ردها الى هذه العادة الدائرة  
وجهان \* فان قلنا لا ترد اليها فقد قيل انها كالمبتدأة \* وقيل انها ترد الى القدر  
الاخير قبل الاستحاضة \* وقيل ترد الى الثلاثة ان استحيضت بعد الخمسة  
لأنها متكررة في الخمسة \* ولو كانت الاقدار ما سبق من ثلاث وخمس وسبع  
ولكن لا على سبيل الاتساق \* فان قلنا ترد الى العادة الدائرة فهذه كالتي نسبت  
النوبة المتقدمة في العادة الدائرة بعد الاستحاضة \* وحكمها الاحياط \* فعليها  
أن تغتسل بعد الثلاث لان الثلاث حيض يتيقن ثم تتوضاً لكل صلاة الى  
انقضاء الخامس \* ثم تغتسل مرة أخرى \* ثم تتوضاً الى انقضاء السابع \* ثم  
تغتسل \* ثم هي طاهر الى آخر الشهر

#### الباب الرابع في التلقيح

فاذا انقطع دمها يوماً يوماً وانقطع على الخمسة عشر \* ففي قول تلتقط أيام النقاء  
وتلقق ( ح ) ويحكم بالطمهر فيه \* والقول الاصح انا نسحب ( م ) حكم الحيض  
على أيام النقاء ونجعل ذلك كالفترات بين دفعات الدم لان الطهر الناقص فاسد  
كالدم الناقص \* ولكن نسحب حكم الحيض على النقاء بشرطين ( أحدهما ) أن  
يكون النقاء مخلوفاً بدمين في الخمسة عشر حتى لو رأت يوماً وليلاً دمّاً وأربعة  
عشر نقاء ورأت في السادس عشر دمّاً فالنقاء مع ما بعده من الدم طهر لانه



ليس محتوشاً بالحيض في المدة ( والثاني ) أن يكون قدر الحيض في المدة  
 الخمسة عشر تمام يوم وليلة وان تفرق بالساعات \* وقيل ان كل دم ينبغي أن  
 يكون يوماً وليلة \* وقيل لا يشترط ذلك بل لو كان المجموع قدر نصف يوم  
 صار الباقي حيضاً \* فرع \* المبتدأة اذا تقطع دمها فتؤمر بالعبادة في الحال  
 واذا استمر التقطع في الدور الثالث لا تؤمر بالعبادة \* وفي الثاني ينبغي على أن  
 العادة هل تثبت بمرة واحدة \* أما اذا جاوز الدم الخمسة عشر صارت مستحاضة  
 فلها اربعة احوال ( الاولى المعتادة ) فان كانت تحيض خمساً وتطهر خمساً  
 وعشرين فجاءها دور وأطبق الدم مع التقطع وكانت تري الدم يوماً وليلة  
 والنقاء كذلك فعلى قول السحب تحيضها خمسة من أول الدور لان النقاء فيه  
 محتوش بالدم \* ولو كانت عاداتها يوماً وليلة فاستحيضت وكانت تري يوماً دماً  
 وليلة نقاء وهكذا ففيه اشكال لان اتمام الدم بالنقاء عسير اذ ليس محتوشاً  
 بدمين في وقت العادة فلا يمكن تكميل اليوم باليلة \* فقد قيل ههنا تعود الى  
 قول التلفيق فتلتقط النقاء من الحيض \* وقيل لا حيض لها أصلاً \* وقيل  
 يسحب حكم الحيض على ليلة النقاء ويضم اليوم الثاني اليه فيكون قد ازداد  
 حيضها ( الثانية المبتدأة ) فاذا رأت النقاء في اليوم الثاني صامت وصلت  
 وهكذا تفعل معها رأت النقاء الى خمسة عشر فاذا جاوز الدم ذلك تبين أنها  
 استحاضة \* ثم مردها اما يوم وليلة واما أغلب عادات النساء في حقها كالعادة  
 في حق المعتادة ( الثالثة المميّزة ) وهي التي تري يوماً دماً قوياً ويوماً دماً  
 ضعيفاً \* فان أطبق الضعيف بعد الخمسة عشر حيضناها خمسة عشر يوماً  
 لاحاطة السواد بالضعيف المتخلل \* وكل ذلك تفريع على ترك التلفيق \* وأما  
 اذا استمر تعاقب السواد والحرة في جميع الشهر فهي فاقدة التمييز لفوات

شرطه (الرابعة الناسية) \* فان أمرناها بالاحتياط على الصحيح فحكمها حكم  
من أطبق الدم عليها على قول السحب اذ ما من نقاء الا ويحتمل أن يكون حيضاً  
\* وانما تفارقها في أنالاً تأمرها بتجديد الوضوء في وقت النقاء لان الحدث في  
صورته غير متجدد ولا بتجديد النسل اذ الانقطاع مستحيل في حالة انقضاء  
الدم \* وعلى قول التلقيح ينشأها الزوج في أيام النقاء وهي طاهرة فيها في كل حكم

### ﴿ الباب الخامس في النفاس ﴾

وأكثره ستون يوماً \* وأغلبه أربعون يوماً \* وأقله لحظة (ز) والتعويل فيه على  
الوجود \* فان رأت قبل الولادة دمًا على أدوار الحيض فله حكم الحيض في  
أحد القولين \* الا في انقضاء المدة به \* فلو كانت تحيض خمساً وتطهر خمساً  
وعشرين فحاضت خمساً وولدت قبل مضي خمسة عشر من الطهر فما بعد الولد  
نفاس \* ونقصان الطهر قبله لا يقدح في افساده ولا في افساد الحيض الماضي  
لأن تخلل الولادة أعظم من طول المدة \* ولو اتصلت الولادة بآخر الخمسة  
وجعلناها حيضاً فلا نعدّها من النفاس ولا نقول هو نفاس سبق \* وكذلك  
ما يظهر من الدم في حال ظهور مخايل الطلق \* فأما الدم بين التوأمين فنفاس  
على أصح الوجهين \* وقيل انه كدم الحامل \* فان قلنا انه نفاس فما بعد الثاني  
معه نفاسان على وجهه \* ونفاس واحد على وجهه \* وقيل ان تمادي الاول ستين  
يوماً فنفاسات والافنفاس واحد \* أما المستحاضات في النفاس فهن أربع  
\* (الاولى) المعتادة فتد إلى عاداتها من الأربعين مثلاً ثم يحكم بالطهر بعد  
الأربعين على قدر عاداتها ثم يتبدى حيضها \* ولو ولدت مراراً وهي ذات  
جفاف ثم ولدت واستحيضت فهي كالابتداء \* وعدم النفاس لا يثبت لها  
عادة كما أنها لو حاضت خمسة وطهرت ستة وهكذا مراراً ثم استحيضت فلا



تقيم الدور سنة بل أقصى ما يرتقى الدور اليه تسعون يوما وهي ما تنقضي به عدة  
الآيسة فما فوقه لا تؤثر العادة فيه. (الثانية) المبتدأة اذا استحيضت رد الى  
لحظة على قول \* والى اربعين على قول \* (الثالثة) الميزة فحكمها حكم الخائض  
في شرط التميز الا ان الستين ههنا بمثابة خمسة عشر ثم لا ينبغي أن يزيد الدم  
القوي عليه. (الرابعة) المتحيرة اذا نسيت عاذتها في النفاس ففي قول ترد الى  
الاحتياط \* وعلى قول الى المبتدأة \* والرد ههنا الى المبتدأة أولى لأن أول  
وقتها معلوم بالولادة \* فرع \* اذا انقطع الدم على النساء عاد الخلاف في  
التلفيق \* ولو طهرت خمسة عشر يوما ثم عاد الدم فالعائد نفاس على وجه  
لوقوعه في الستين \* وهو حيض (ح) على وجه لتقدم طهر كامل عليه \* فان  
قلنا انه نفاس فعلي قول السحب مدة النقاء أيضا نفاس \* وقيل تستثنى هذه  
الصورة أيضا على قول السحب اذ بعد تقدير مدة كاملة في الطهر حيضا وعليه  
يخرج ما اذا ولدت ولم تر الدم الى خمسة عشر في أن الدم الواقع في الستين هل  
هو نفاس أم لا والله اعلم

﴿ كتاب الصلاة ﴾ وفيه سبعة أبواب

﴿ الباب الاول في المواقيت ﴾ وفيه ثلاثة فصول

﴿ الاول في وقت الرفاهية ﴾ أما الظهر فيدخل وقته بالزوال وهو  
عبارة عن ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق \* ويتمادي وقت  
الاختيار الى أن يصير ظل الشخص (م ز ح) مثله من موضع الزيادة وبه يدخل  
وقت العصر (ح ز) ويتمادي (م) الى غروب الشمس \* ووقت الفضيلة في  
الاول وما بعده وقت الاختيار الى مصير الظل مثليه \* وبعده وقت الجواز  
الى الاصفرار \* ووقت الكراهية عند الاصفرار \* ووقت المغرب يدخل

بغروب الشمس ويمتد (م) الى غروب الشفق في قول وعلى قول اذا مضى  
 بعد الغروب وقت وضوء وأذان واقامة وقدر خمس (و) ركعات فقد انقضى (ح)  
 الوقت لان جبريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد \* وعلى  
 هذا فلو شرع في الصلاة فمد آخر الصلاة الى وقت غروب الشفق ففيه  
 وجهان \* ووقت العشاء يدخل بنسبة الشفق وهو الحمرة (ح) التي تلي  
 الشمس دون البياض والصفرة \* ثم يمتد وقت الاختيار الى ثلث الليل على  
 قول والى النصف على قول \* ووقت الجواز الى طلوع الفجر (و) \* ووقت الصبح  
 يدخل بطلوع الفجر الصادق المستطير ضوءه لا بالفجر الكاذب الذي يبدو  
 مستطيلاً ككذب السرحان \* ثم يمتد أثره ثم يتبادى وقت الاختيار الى  
 الاسفار \* ووقت الجواز الى الطلوع \* ثم يقدم (و) \* أذان هذه الصلاة على  
 الوقت في الشتاء لسبع بقي من الليل \* وفي الصيف بنصف سبع \* وقيل يدخل  
 وقت أذانه بخروج وقت اختيار العشاء \* ثم ليكن للمسجد مؤذنان يؤذن  
 أحدهما قبل الصبح والآخر بعده \* قاعدة \* يجب الصلاة بأول (ح) الوقت  
 وجوباً موسعاً (ح) فلو مات في وسط الوقت قبل الأداء عصى على أحد  
 الوجهين \* ولو أخر حتى خرج بعض الصلاة عن الوقت ففي كونه أداء ثلاثة  
 أوجه \* وفي الثالث يجعل القدر الخارج قضاء (ح) \* ثم تعجيل الصلوات  
 أفضل (ح) عندنا وفضيلة الاولية بأن يشتغل بأسباب الصلاة كما دخل الوقت  
 \* وقيل تتبادى الفضيلة الى نصف وقت الاختيار \* ويستحب تأخير العشاء  
 على أحد القولين \* ويستحب الإبراد بالظهر في شدة الحر الى وقوع الظل  
 الذي يمشى فيه الساعى الى الجماعة \* وفي الإبراد بالجمعة وجهان لشدة الخطر  
 في فواتها \* فرع \* من اشتبه عليه الوقت يجتهد ويستدل بالأوراد وغيرها



فإن وقعت صلاته في الوقت أو ما بعده فلا قضاء عليه وإن وقعت قبل قضى على أحد القولين \* وكذا في طلب شهر رمضان \* والقادر على درك اليقين بالصبر هل له المبادرة بالاجتهاد في أول الوقت فيه وجهان

### ﴿ الفصل الثاني \* في وقت المعذورين ﴾

ونعني بالمعذر ما يسقط القضاء كالجنون والصبا والحيض والكفر \* ولها ثلاثة أحوال ﴿ الأولى ﴾ أن يخلو عنها آخر الوقت بقدر ركعة كما لو طهرت الحائض قبل الغروب بركعة يلزمها العصر (ز) وكذا بقدر تكبيرة (م ز) على أقس القولين \* وهل يلزمها (ح) الظهر بما يلزم به العصر فيه قولان \* فعلى قول يلزم (م ح) \* وعلى الثاني لا بد من زيادة أربع ركعات على ذلك حتى يتصور الفراغ من الظهر فعلا ثم يفرض لزوم العصر بعده \* وهذه الأربعة في مقابلة الظهر أو العصر فيه قولان \* وتظهر فائدته في المغرب والعشاء \* وهل تعتبر مدة الوضوء مع الوقت الذي ذكرناه فعلى قولين \* وإن زال الصبا بعد أداء وظيفة الوقت فلا يجب (ح و ز) أعادتها \* وكذا يوم الجمعة وإن أدرك الجمعة بعد الفراغ من الظهر على أحد الوجهين \* وكذا لو بلغ الصبي بالسن في أثناء الصلاة واستمر عليها وقع عن الفرض ﴿ الحالة الثانية ﴾ أن يخلو أول الوقت فإذا طرأ الحيض وقد مضى من الوقت مقدار ما يسع الصلاة لزمها ولا يلزم بأقل من ذلك \* وقيل لا يلزم ما لم تدرك جميع الوقت في صورة الطريان \* وأما العصر فلا يلزم بأدراك أول الظهر لأن وقت الظهر لا يصلح للعصر في حق المعذور ما لم يفرغ من فعل الظهر ﴿ الحالة الثالثة ﴾ أن يم المعذر جميع الوقت فيسقط القضاء \* ولا تتحقق الردة بالكفر بل يجب (م ح) القضاء على المرتد (م ح) \* والصبي يؤمر بالصلاة بعد سبع سنين ويضرب

على تركها بعد العشر وان لم يكن عليه قضاء \* والاعفاء في معنى الجنون (ح)  
قل أوكثره وزوال العقل بسكر أو بسبب محرم لا يسقط القضاء \* ولو سكر  
ثم جن فلا يقضى أيام الجنون \* ولو ارتد ثم جن قضي أيام الجنون \* ولو  
ارتدت أو سكرت ثم حاضت لا يلزمها قضاء أيام الحيض لان سقوط القضاء  
عن المجنون رخصة وعن الحائض عزيمة

### ﴿ الفصل الثالث في الاوقات المكروهة ﴾

وهي خمسة \* بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس \* وبعد صلاة العصر حتى  
تغرب الشمس \* ووقت الطلوع الى أن يرتفع قرص الشمس \* ووقت  
الاستواء الى أن تزول الشمس \* ووقت اصفرار الشمس الى وقت تمام  
الغروب \* وذلك في كل صلاة لاسبب لها بخلاف الفأنة وصلاة الجنازة  
وسجود التلاوة وتحية المسجد وركعتي الطواف وفي الاستسقاء تردده وركعتا  
الاحرام مكروهة لان سببها متأخر \* وقد ورد الخبر باستثناء يوم الجمعة عن  
الكراهية \* وقيل يختص ذلك بمن يغشاه النعاس عند حضور الجمعة \* وورد  
أيضا باستثناء مكة فلا يكره فيها صلاة ولا طواف في وقت من الاوقات  
﴿ فرع ﴾ لو تحرم بالصلاة في وقت الكراهية انعقدت على أحد الوجهين  
كالصلاة في الحمام

### ﴿ الباب الثاني في الاذان وفيه ثلاثة فصول ﴾

﴿ الاول في محله ﴾ وهو مشروع سنة على أظهر الرايين في الجماعة الاولى  
من صلوات الرجال في كل مفروضة مؤداة وفي الجماعة الثانية في المسجد  
المطروق قولان \* وفي جماعة النساء ثلاثة أقوال \* وفي الثالث أنها تقيم ولا  
تؤذن ولا ترفع الصوت بحال \* وفي المنفرد في بيته ثلاثة أقوال \* وفي الثالث



انما يؤذن اذا انتظر حضور جمع \* فان قلنا لا يؤذن في اقامته خلاف \* وان قلنا يؤذن فيستحب رفع الصوت \* ولا اذان في غير مفروضة كصلاة الخسوف والاستسقاء وصلاة الجنائز والميدين بل ينادي لها الصلاة جامعة \* وفي الصلاة الفائتة لمفروضة ثلاثة اقوال وفي الثالث يقيم ولا يؤذن (ح) ولو قدم العصر الى وقت الظهر يؤذن للظهر ويقيم لكل واحدة \* ولو آخر الظهر الى العصر يؤديها باقامتين (ح) بلا اذان (و) بناء على أن الظهر كالغائبة فلا يؤذن لها

الفصل الثاني في صفة الاذان \* وهو مثنى مثنى \* والاقامة فرادى (ح) مع الادراج \* والترجيع (ح) مأمور به وكذا التثويب (ح) في اذان الصبح على القديم وهو الصحيح \* والقيام والاستقبال شرط للصحة في أحد الوجهين \* ثم يستحب أن يلتفت في اليمينتين يميناً وشمالاً \* ولا يحول (م) صدره عن القبلة \* ورفع الصوت في الاذان ركن \* والترتيب في كلمات الاذان شرط فلو عكسها لا يعتد بها \* وان طول السكوت في أثناءها فقولان \* ولو بني عليه غيره فقولان مرتبان وأولي بالبطلان \* ولو ارتد في أثناء الاذان بطل وان قصر الزمان على أحد القولين لان الردة تحبط العبادة

الفصل الثالث في صفة المؤذن \* ويشترط أن يكون مسلماً عاقلاً ذكراً فلا يصح اذان كافر وامرأة ومجنون وسكران مخبط \* ويصح اذان الصبي المميز \* وتستحب الطهارة في الاذان ويصح بدونها \* والكراهية في الجنب أشد \* وفي الاقامة أشد \* وليكن المؤذن صيماً حسن الصوت ليسكون أرقاً لسامعيه \* وليكن عدلاً ثقة لتقلده عهداً المواقيت \* والامامة أفضل من التأذين على الاصح لمواظبة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها \* والامام أن يستأجر على الاذان من بيت المال \* وهل لأحد الناس ذلك فيه خلاف \* فرع \*

إذا كثرت المؤذنون فلا يستحب أن يتراسلوا بل إن اتسع الوقت ترتبوا \* ثم من أذن أولاً فهو يقيم فإن تساؤوا أقرع بينهم \* ووقت الإقامة منوط بنظر الإمام \* ووقت الاذان بنظر المؤذن والله أعلم

❦ الباب الثالث ❦ في الاستقبال ❦

والنظر فيه في أركان ثلاثة ❦ الأول الصلاة ❦ ويتعين الاستقبال في فرائضها (و) إلا في القتال ❦ فلا تؤدي فريضة على الراحة ولا مندورة إن قلنا يسلك بها مسلك واجب الشرع ولا صلاة جنازة (ح) لأن الركن الاظهر فيها القيام ❦ ولا تصح فريضة على غير معقول ❦ وفي أرجوحة معلقة بالحبال لأنها ليسا للقرار بخلاف السفينة الجارية لأن المسافر محتاج إليها ❦ وبخلاف الزورق المشدود على الساحل لأنه كالسير والماء كالارض ❦ أما النوافل فيجوز اقامتها في السفر الطويل راكباً ومشياً وفي السفر القصير قولان ❦ ولا يجوز (و) في الحضر ❦ ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة ❦ وقيل يجب الاستقبال عند التحرم (و) وقيل لا يجب إلا إذا كان العنان بيده ❦ ثم صوب الطريق بدل عن القبلة في دوام الصلاة ❦ ولا يصلي راكب التعاسيف إذ ليس له صوب معين ❦ وإن حرف الدابة عمداً عن صوب الطريق بطلت صلاته ❦ وإن كان ناسياً لم تبطل إن قصر الزمان لكن يسجد للسهو ❦ وإن طال في البطلان بخلاف يجري مثله في الاستدبار ناسياً وإن كان بجحاح الدابة بطل إن طال الزمان ❦ وإن قصر فوجهان ❦ ثم على الراسب أن يومي بالركوع والسجود ❦ ويجعل السجود (ح) أخفض من الركوع ❦ وإن كان في مرقد أتم السجود وركوع ❦ وأما الماشي فاستقباله كمن بيده زمام ناقته ويركع ويسجد ويقعد لا يثني في هذه الأركان ❦ ولا يمشي إلا في حال القيام ❦ وفيه قول أنه يومي بذلك كله ❦ فرع ❦ لو مشى في نجاسة



قصداً بطلت صلاته بخلاف ما لو وطئ فرسه نجاسة \* ولا يلزمه المبالغة في  
 التحفظ عند كثرة النجاسة في الطريق ﴿الركن الثاني القبلة﴾ ومواقف  
 المستقبل مختلفة \* فالمصلي في جوف الكعبة يستقبل أي جدار شاء \* ويستقبل  
 الباب وهو مردود \* وان كان مفتوحاً والعتبة مرتفعة قدر مؤخرة الرجل  
 جاز \* ولو انهدمت الكعبة والعياذ بالله صحت صلاته خارج العرصة متوجهاً  
 إليها كمن صلى على أبي قبيس والكعبة تحته \* وان صلى فيها لم يجز (ح م) الا  
 أن يكون بين يديه شجرة أو بقية حائط \* والواقف على السطح كالواقف في  
 العرصة \* فلو وضع بين يديه شيئاً لا يكفيه \* ولو غرز خشبة فوجهات  
 \* والواقف في المسجد لو وقف على طرف ونصف بدنه في محاذة ركن ففي صحة  
 صلاته وجهان \* ولو امتد صف مستطيل قريب من البيت فالخارج عن سمت  
 البيت لا صلاة له \* وهو لا قد يفرض تراخيهم عن أخريات المسجد فتصح  
 صلاتهم لحصول اسم الاستقبال \* والواقف بمكة خارج المسجد ينبغي أن  
 يسوي محرابه بناء على عيان الكعبة \* فإن لم يقدر استدلل عليها بما يدل عليها  
 \* والواقف بالمدينة ينزل محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه منزلة  
 الكعبة فليس له الاجتهاد فيه بالتيامن واليتاسر \* وهل له ذلك في سائر البلاد  
 فعلى وجهين ﴿الركن الثالث في المستقبل﴾ فالقادر على معرفة القبلة لا يجوز  
 له الاجتهاد \* والقادر على الاجتهاد لا يجوز له التقليد \* والاعمى العاجز يقلد  
 شخصاً مكلفاً مسلماً عارفاً بأدلة القبلة \* وليس للمجتهد أن يقلد غيره \* وان  
 تحير في الحال في نظره صلى على حسب حاله وقضى \* وقيل يقلد ويقضى  
 \* وقيل انه يقلد ولا يقضى \* أما البصير الجاهل بالأدلة ان قلد يلزمه القضاء  
 الا اذا قلنا لا يجب تعلم أدلة القبلة على كل بصير فعند ذلك ينزل منزلة الاعمى

ثم مها صلى بالاجتهاد فتيقن الخطأ وبأن جهة الصواب وجب (ح م) عليه  
 القضاء علي أحد القولين \* فان تيقن الخطأ ولم يظهر الصواب الا بالاجتهاد  
 ففي القضاء قولان مرتبان وأولي بأن لا يجب \* ومن صلى أربع صلوات الى  
 أربع جهات بأربع اجتهادات ولم يتعين له الخطأ فلا قضاء (و) عليه وان تيقن  
 انه استدبر وهو في أثناء الصلاة تحول وبني الا اذا قلنا يجب القضاء عند الخطأ  
 فهنا أولى بالابطال كيلا يجمع في صلاة واحدة بين جهتين \* أما اذا ظهر  
 الخطأ يقيناً أو ظناً ولكن لم يظهر جهة الصواب فان عجز عن الدرك  
 بالاجتهاد بطلت صلاته \* وان قدر على ذلك على القرب ففي البطلان قولان  
 مرتبان على تيقن الصواب وأولي بالبطلان لاجل التحير في الحال \* ولو بان له  
 الخطأ في التيامن والتياسر فهل هو كالحط في الجهة فعلي وجهين يرجع حاصلها  
 الى أن بين المشتد في الاستقبال وبين الاشد تفاوتاً عند الحاذق فهل يجب  
 طلب الاشد أم يكفي حصول أصل الاشتداد فعلي وجهين \* فروع أربعة \*  
 الاول \* اذا صلى الظهر باجتهاد فهل يلزمه الاستئناف للمصنف فعلي وجهين \* ولو  
 أدى اجتهاد رجلين الى جهتين فلا يقتدي أحدهما بالآخر واذا تحرم المقلد في  
 الصلاة فقال له من هو دون مقلده أو مثله أخطأ بك فلان لم يلزمه قبوله وان  
 كان أعلم فهو كغير اجتهاد البصير في أثناء صلاته في نفسه ولو قطع بخطئه  
 وهو عدل لزمه القبول لأن قطعه أرجح من ظن غيره \* ولو قال البصير  
 للاعمى الشمس وراءك وهو عدل فعلي الاعمي قبوله لانه اخبر عن محسوس  
 لا عن اجتهاد

✽ الباب الرابع في كيفية الصلاة ✽

وأركانها أحد عشر التكبير والقراءة والقيام والركوع والاعتدال عنه



والسجود والقعدة بين السجدين مع الطمأنينة في الجميع والتشهد الاخير  
والقعود فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام (ح) \* والنية  
بالشرط أشبه \* والابحاض أربعة القنوت والتشهد الاول والقعود فيه والصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول وعلى الآل في التشهد الاخير  
على أحد القولين وهذه الأربع تجبر بالسجود وما عداها فسنن لا تجبر بالسجود  
\* الركن الاول \* التكبير وتكفي النية مقرونة به بحيث تحضر في العلم  
صفات الصلاة ويتقرن القصد الي هذا المعلوم بأول التكبير ويبقى مستديماً  
للقصد والعلم الى آخر التكبير فلو غربت بعد التكبير لم يضر \* ولو غربت  
قبل تمام التكبير فوجهان \* ولو طرأ في دوام الصلاة ما يناقض جزم النية بطل  
كما لو نوي الخروج في الحال أو في الركعة الثانية أو تردد في الخروج \* ولو  
علق نية الخروج بدخول شخص ان دخل ففي البطلان وجهان \* ولو شك  
في أصل النية ومضى مع الشك ركن لا يزداد مثله في الصلاة كركوع بطل  
\* وان لم يمض وقصر الزمان لم يبطل \* ولو طال فوجهان \* والصوم يبطل  
بالتردد في الخروج على أحد الوجهين لانه ليس له عقد وتحريم يؤثر القصد  
فيه \* ثم كيفية النية أن ينوي الاداء أو الظاهر \* وهل يجب التعرض للفرضية  
والإضافة الى الله عز وجل فوجهان \* والنية بالقلب لا باللسان \* وأما النوافل  
فلا بد من تعيين الرواتب بالإضافة \* وغير الرواتب يكفي فيها نية الصلاة مطلقة  
\* ولو نوى الفرض قاعداً وهو قادر على القيام لم ينعقد فرضه \* وهل ينعقد  
نفلا فيه قولان \* وكذا الخلاف في التحريم بالظهر قبل الزوال وكل حالة تنافي  
الفرضية دون النفلية \* هذا حكم النية أما حكم التكبير فتعين كلمته على القادر  
فلا تجزئ (ح) رجته ولو قال الله الاكبر فلا بأس \* لانه لم يغير النظم والمعنى

« ولو قال الله الجليل أكبر فوجهان » لتغير النظم « ولو قال الأكبر الله نص  
أنه لا يجوز ونص في قوله عليكم السلام أنه يجوز لأنه يسمى تسليماً وذلك  
لا يسمى تكبيراً » وقيل قولان بالنقل والتخريج « أما العاجز فيلزمه ترجمته ولا  
يجزئه ذكر آخر لا يؤدي معناه » والبدوي يلزمه قصد البلدة لتعلم كلمة التكبير  
على أحد الوجهين « ولا يكفيه الترجمة بدلاً بخلاف التيمم » وسنن التكبير  
ثلاث أن يرفع يديه مع التكبير إلى حدو المنكبين في قول « والي أن نحاذي  
رؤوس الأصابع أذنيه في قول « والي أن نحاذي أطراف أصابعه أذنيه  
وابهامه شحمة أذنيه وكفاه منكبیه في قول « ثم قيل يرفع غير مكبر » ثم يتدبّر  
التكبير عند إرسال اليد « وقيل يبدئ الرفع مع التكبير « وقيل يكبر ويداه  
فارتان بعد الرفع وقبل الإرسال « ثم إذا أرسل يديه وضع اليمنى على كوع  
(ح) اليسرى تحت صدره « الركن الثاني القيام « وحده الانتصاب مع  
الاقبال فان عجز عن الاقبال انتصب متكئاً « فان عجز عن الانتصاب قام  
منحنياً « فان لم يقدر الا على حد الرأكين قعد « فان عجز عن الركوع والسجود  
دون القيام قام (ح) وأوماً بهما « ولو عجز عن القيام قعد كيف شاء « لكن  
الاقفاء مكروه وهو أن يجلس على وركيه وينصب ركبتيه « والافتراش أفضل  
في قول « والتربع في قول « وقيل ينصب ركبته اليمنى كالفاري يجلس بين يدي  
المقرئ ليفارق جلسة التشهد « ثم إن قدر القاعد على الارتفاع إلى حد  
الركوع يلزمه ذلك في الركوع « فان لم يقدر فيركع قاعداً إلى حد تكون  
النسبة بينه وبين السجود كالنسبة بينهما في حال القيام « فان عجز عن وضع  
الجبهة انحنى للسجود وليكن السجود أخفض منه للركوع « فان عجز عن  
القمود صلي (ح) على جنبه الأيمن (و) مستقبلاً بمقاديم (ح) بدنه إلى القبلة



كالوضوء (و) في اللحد \* فان عجز فيوميء (ح) بالطرف أو يجري الأفعال على قلبه لقوله عليه السلام إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم \* فروع ثلاثة \* الأول \* من به رمد لا يبرأ إلا بالاضطجاع فالأقيس أن يصلي مضطجاً وإن قدر على القيام \* ولم ترخص عائشة وأبو هريرة لابن عباس فيه \* الثاني \* معها وجد القاعد خفة في أثناء الفاتحة فليبادر إلى القيام \* وليترك القراءة في النهوض إلى أن يعتدل \* ولو مرض في قيامه فليقرأ في هويته \* وإن خف بعد الفاتحة لزم القيام دون الطمأنينة أي يوي إلى الركوع \* فان خف في الركوع قبل الطمأنينة كفاه أن يرتفع منحنياً إلى حد الركعتين \* الثالث \* القادر على القعود لا يتنفل مضطجاً على أحد الوجهين إذ ليس الاضطجاع كالقعود فانه يحو صورة الصلاة \* الركن الثالث القراءة \* ودعاء الاستفتاح بعد التكبير مستحب (م ح) \* ثم التعمد (م) بعده من غير جهر (و) \* وفي استحباب التعمد في كل ركعة وجهان \* ثم الفاتحة بعده متعينة (ح) لا يقوم (ح) ترجمتها مقامها \* ويستوى فيه الامام والمأموم (ح) في السرية والجرية (ح) الا في ركعة المسبوق \* ونقل المزي سقوطها عن المأموم في الجهرية \* ثم بسم الله الرحمن الرحيم آية (ح م) منها وهي آية من كل سورة اما مع الآية الاولى أو مستقلة بنفسها على أحد القولين \* ثم كل حرف وتشد يد ركن \* وفي ابدال الضاد بالظاء تردد \* ثم الترتيب فيها شرط \* فلو قرأ النصف الاخير أولاً لم يحزه \* ولو قدم آخر التشهد فهو كقوله عليكم السلام \* والموا لا أيضاً شرط بين كلماتها فلو قطعها بسكوت طويل وجب الاستئناف (و) وكذا بتسييح يسير \* الاماله سبب في الصلاة كالتأمين لقراءة الامام \* والسؤال والاستعاذة أو سجود التلاوة عند قراءة الامام آية سجدة أو رحمة أو عذاب فان الولا لا يقطع على أحد

الوجهين \* ولو ترك الموالاة ناسيا فتيه تردد \* ولو طوّل ركنا قصيرا ناسيا  
لم يضر \* أما العاجز فلا يجزئه ترجمته (ح) بخلاف التكبير بل يأتي بسبع آيات من  
القرآن متوالية لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة \* فان لم يحسن فترقة  
\* فان لم يحسن فيأتي بتسييع وتهليل لا تنقص حروفه عن حروف الفاتحة \* فان  
لم يحسن النصف الاول منها أتى بالذكر بدلا عنه \* ثم يأتي بالنصف الاخير  
\* فان تعلم قبل قراءة البدل لزومه قراءتها \* وان كان بعد الركوع فلا \* وان  
كان قبل الركوع وبعد الفراغ فوجهان \* ثم بعد الفاتحة سنتان ( احدهما )  
التأمين مع تخفيف الميم ممدودة أو مقصورة \* وفي جهر الامام به خلاف  
\* والاضهر الجهر \* وليؤمن المأموم مع تأمين الامام لا قبله ولا  
بعده ( الثانية ) السورة وهي مستحبة للامام والمنفرد في ركعتي الصبح  
والاولين من غيرها \* وفي الثالثة والرابعة قولان منصوصان الجديد أنها  
تستحب ( ح ) وان كان العمل على القديم \* والمأموم لا يقرأ السورة في الجهرية بل  
يستمع فان لم يبلغه الصوت ففي قراءته وجهان \* الركن الرابع الركوع \* وأقله  
أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه ويطمئن ( ح ) بحيث يفصل هويته عن  
ارتفاعه \* ولا يجب الذكر \* وأكمله أن ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه  
وينصب ركبتيه ويضع كفيه عليهما \* ويجافي الرجل مرفقيه عن جنبه \* ولا  
يجاوز في الانحناء الاستواء \* ويقول الله أكبر رافعا يديه عند الهوي ممدودا  
على قول \* ومخدوفا على قول كيلا يغير المعنى بالمد \* ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثا  
\* ولا يزيد الامام على الثلاث \* ثم يعتدل عن ركوعه \* ويطمئن ( ح ) ويستحب رفع  
اليدين الى المنكبين \* ثم يخفض يديه بعد الاعتدال ويقول عند رفعه سمع الله لمن  
حمده ربنا لك الحمد يستوي ( ح ) فيه الامام والمنفرد \* ويستحب ( ح ) القنوت



في الصبح \* وان نزل بالمسلمين نازلة ورأى الامام القنوت في سائر الصلوات  
 فتولان \* ثم الجهر بالقنوت مشروع على الظاهر \* والمأموم يؤمن فان لم يسمع  
 صوته فنت على أحد الوجهين \* الركن الخامس السجود \* وأقله وضع  
 الجبهة على الارض مكشوفة بقدر ما ينطلق عليه الاسم \* وفي وضع اليدين  
 والركبتين والقدمين قولان \* فان أوجبنا وضع اليدين في كشفهما قولان \*  
 وكشف الجبهة واجب ولو سجد على طرته (ح) أو كور عمامته (ح) أو طرف كفه  
 المتحرك بحركته لم يجز (ح) \* والتكس واجب في السجود وهو استعلاء  
 الاسافل \* ولو تعذر التكس لمرض وجب وضع وسادة لو وضع الجبهة عليها  
 في أظهر الوجهين \* وأما اكل السجود فليكن أول ما يقع منه على الارض  
 ركبته (ح م) \* وليكبر عند الهوي \* ولا يرفع اليده \* ويقول سبحان ربي  
 الاعلى ثلاث مرات \* ويضع الالف (ح) مع الجبهة مكشوفاً \* ويفرق بين  
 ركبتيه \* ويجافي مرفقيه عن جنبيه \* ويقبل بطنه عن نخذه وهو التخوية \*  
 والمرأة لا تخوي \* ويضع يديه بازاء منكبيه منشورة الاصابع ومضمومتها \*  
 ثم يجلس مفترشاً (ح) بين السجدين حتى يطمئن \* ويضع يديه قريباً من ركبتيه  
 منشورة الاصابع \* ويقول اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزقني واهدني \*  
 ثم يسجد سجدة أخرى مثلها \* ثم يجلس جلسة خفيفة للاستراحة \* ثم يقوم  
 مكبراً واضعاً يديه على الارض كما يضع العاجن \* الركن السادس \* التشهد  
 والتشهد الاول سنة \* والقعود فيه على هيئة الاقتراش (م) لانه مستوفز للحركة  
 \* والمسبوق يفترش في التشهد الاخير لا سنيفازه \* ومن عليه سجود السهو هل  
 يفترش فيه خلاف \* والاقتراش أن يضع الرجل اليسرى ويجلس عليها وينصب  
 القدم اليمنى ويضع أطراف الاصابع على الارض \* والتورك سنة في التشهد

الاخير ( ح ) وهو أن يضع رجله كذلك ثم يخرجها من جهة يمينه \* ويمكن  
وركه من الارض \* ثم يضع اليد اليسرى على طرف الركبة منشودة مع التبريح  
المقصد \* واليد اليمنى يضعها كذلك لكن يقبض الخنصر والبصر والوسطى  
ويرسل المسبحة \* وفي الايهام أوجه قيل يرسلها وقيل يحلق الايهام  
والوسطى \* وقيل يضمها الي الوسطى المقبوضة كالفابض ثلاثاً وعشرين  
\* ثم يرفع مسبحته في الشهادة عند قوله الا الله \* وفي تحريكها عند الرفع  
خلاف \* أما التشهد الاخير فواجب ( ح م ) والصلاة علي الرسول عليه  
السلام واجبة معه ( ح م ) وتلي الآل قولان \* وهل تسن الصلاة علي الرسول في  
الاول قولان \* ثم أكل التشهد مشهور \* وأقله التحيات لله سلام عليك أيها  
النبي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله  
وأشهد أن محمداً رسول الله \* وهو القدر المتكرر في جميع الروايات \* وأوجز  
ابن سريج بالمعنى وقال التحيات لله سلام عليك أيها النبي سلام علينا وعلى  
عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسوله \* ويقول بعده  
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد \* ثم ما بعده مسنون الى قوله انك حميد مجيد  
\* ثم الدعاء بعده مسنون \* وليختار كل من الدعاء أعجبه اليه \* فرع \* العاجز  
عن التشهد يأتي بترجمته كتكبيره التحريم \* والعاجز عن الدعاء بالعربية لا يدعو  
بالعجمية بحال \* وفي سائر الاذكار هل يأتي بترجمتها بالعجمية فيه خلاف  
\* الركن السابع \* السلام وهو واجب \* ولا يقوم ( ح ) مقامه أضداد الصلاة  
\* وأقله أن يقول السلام عليكم \* ولو قال سلام عليكم فوجهان \* وفي اشتراط نية  
الخروج وجهان \* وأكله السلام عليكم ورحمة الله مرتين ( ح م ) في الجديد  
مع الالتفات من الجانبين بحيث تري خداه ومع نية السلام علي من على جانبيه



من الجن والانس والملائكة \* والمقتدي بنوى الرد على امامه بسلامه \*  
 خاتمة \* لا ترتيب في قضاء الفوائت لكن الاحب تقديم الثالثة على المؤداة  
 الا اذا ضاق وقت الاداء \* فان تذكر فائتة وهو في المؤداة آثم التي هو فيها  
 ثم اشتغل بالقضاء

### باب الخامس في شرائط الصلاة

وهي سنة \* الاول الطهارة \* من الحدث فلو أحدث عمداً أو سهواً بطلت  
 صلاته \* ولو سبقه الحدث بطلت (ح) على الجديد \* وعلى القديم يتوضأ  
 ويبنى بشرط أن لا يتكلم ولا يحدث عمداً \* ويجري هذا القول في دفع كل  
 مناقض لا تقصير منه كما اذا انحل ازاره فرده \* وكما لو وقع عليه نجاسة  
 يابسة فدفعها في الحال \* وانقضاء مدة المسح منسوب الي تقصيره وفي تحرق  
 الخف تردد \* لتقصيره بالذهول عنه \* الشرط الثاني \* طهارة الخبث وهي  
 واجبة في الثوب والبدن والمكان (وأما الثوب) فان أصاب أحدكم نجاسة  
 فأدي اجتهاده الي أحدهما ففسله لم تصح صلاته على أحد الوجهين لانه  
 استيقن نجاسة الثوب ولم يستيقن طهارته \* ولو أتى طرف عمامته على نجاسة  
 بطلت صلاته وان كان لا يتحرك بحركته \* ولو قبض طرف جبل ملق على  
 نجاسة بطلت صلاته ان كان الملاقي يتحرك بحركته والا فوجهان ولو كان على  
 ساجور كلب أو عنق حمار عليه نجاسة فوجهان مرتبان وأولي بالجواز \* ولو  
 كان رأس الخيل تحت رجله فلا بأس لأنه ليس حاملاً (وأما البدن) فيجب  
 تطهيره كما سبق في الطهارة \* وفيه مسألتان \* أحدهما اذا وصل عظمه بعظم  
 نجس وجب (ح و) نزعها وان كان يخاف الهلاك على المنصوص \* ولكن  
 اذا كان متعدياً في الجير بأن وجد عظاماً طاهراً واذا لم يكتس العظم بالمحتم فان

استتر سقط حكم النجاسة عنه \* وان مات قبل النزع لم ينزع على النص لانه  
 ميت كله \* وفيه قول مخرج أنه لا ينزع عند خوف الهلاك \* الثانية \* قال  
 صلي الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشدة والمستوشمة  
 والواشدة والمستوشدة \* وعلة تحريم الوصل أن الشعر اما أن يكون نجساً أو  
 شعر أجنبي لا يحل النظر اليه وان كان مباناً على أحد الوجهين \* فان كان شعر  
 بهيمة ولم تكن المرأة ذات زوج فهي متعرضة للبهمة \* وان كانت ذات زوج  
 فهي ملبسة عليه \* وان كان باذن الزوج لم يحرم على أقيس الوجهين \* وفي  
 تحميم الوجهة تردد في الحاقه بالوصل (وأما المكان) فليكن كل ما يماس بدنه  
 طاهراً (ح) وما لا يماس فلا بأس بنجاسته الا ما يحاذي صدره في السجود  
 ففيه وجهان لأنه كالمسبوب اليه \* وقد نهى عليه السلام عن الصلاة في  
 سبعة مواطن المزبلة والمجزرة وقارعة الطريق وبطن الوادي والحمام وظهر  
 الكعبة وأعطان الابل \* أما مساخ الحام ففيه تردد \* وأعطان الابل مجتمعها  
 عند الصدر عن المنهل اذ لا يؤمن نفارها هذا حكم النجاسات التي لا عذر في  
 استصحابها \* أما مظان الأعذار الخمسة (الاولى) الأثر على محل النجوة ولو حمل  
 المصلي من استجمر لم يجز على أصح الوجهين لان النفو في محل نجو المصلي للحاجة  
 ولو حمل طيراً جاز \* وما في البطن ليس له حكم النجاسة قبل الخروج لانها مسترة  
 خلقة \* وما على منفذه لامبالاة به على الاظهر \* وفي الحاق البيضة المذرة  
 بالحيوان تردد لان النجاسة مسترة خلقة \* والقارورة المصممة الرأس ليست  
 كالبيضة (و) (الثانية) يعذر من طين الشوارع فيما يتعذر الاحتراز عنه غالباً  
 \* وكذا ما على الخف في حق من يصلي معه (الثالثة) دم البرانيث معفو عنه  
 الا اذا كثرت كثرة يندر وقوعه ويختلف ذلك بالاوقات والأماكن فان وقع



كثرت في محل الشك فالاحتياط أحسن \* والترخص به جائز أيضا (الرابعة) دم البثرات وقيحها وصدورها معفو عنه وإن أصابه من بدن غيره فوجهان \* ولطخات الدماميل والقصدان دام غالباً فكدم الاستحاضة \* وإن لم يدم في الحاقها بالبثرات تردد (الخامسة) الجاهل بخباثة ثوبه فيه قولان الجديد وجوب القضاء فإن كان عالماً ثم نسي فقولان مرتبان وأولي بالوجوب (م) \* ومثار التردد أنه من قبل المناهي فيكون النسيان عذراً فيه أو من قبل الشروط كطهارة الحدث (الشرط الثالث) ستر العورة وهو واجب في غير الصلاة \* وفي وجوبه في الخلوة تردد \* والمصلي في خلوة يلزمه الستر في الصلاة \* وعورة الرجل ما بين السرة والركبة \* وعورة المرأة جميع بدنها إلا الوجه واليدين إلى الكوعين \* وظهور القدمين عورة في الصلاة وفي اغتسلها وجهان \* وأما الامة فما يبدو منها في حال المهنة ليس بعورة \* وما بينه إلى محل عورة الرجل فيه وجهان \* وأما الساتر فكل ما يحول بين الناظر وبين البشرة فلا يكفي الثوب السخيف ولا الماء الصافي \* ويكفي الماء الكدر والطين \* وفي وجوب التطيين عند فقد الثوب وجهان \* وإذا كان القميص متسع الذيل فلا بأس وإن كان متسع الأزرار لم يجز إلا إذا كانت كثافة حبيته تمنع من الرؤية عند الركوع فيجوز على أحد الوجهين \* وكذا لو ستر باليد بعض عورته \* ولو وجد خرقعة لا تكفي إلا لاحدي سوءتيه لم يستر بها الفخذ ويخير بين السوءتين على تعديل الوجوه إذ لا ترجيح \* ولو عتقت الامة في أثناء الصلاة تستتر واستمرت فلو كان الحمار بعيداً فليقل على سبق الحدث (الشرط الرابع) ترك الكلام \* والعمد منه مع العلم بتحريمه مبطل للصلاة قل أو أكثر فتبطل الصلاة بالحرف الواحد إن كان مفهماً \* فإن لم يكن مفهماً فلا تبطل إلا بتوالي حرفين

« وفي حرف بعده مدة تردد » والتثنيح لغير ضرورة مبطل في أصح  
الوجود « فان تعذرت القراءة الا به لم يضر » وان تعذر الجهر فوجهان  
« ولا تبطل الصلاة بسبق اللسان ولا بكلام الناس (ح) » ولا بكلام  
الجاهل (ح) بتحريم الكلام ان كان قريب العهد بالاسلام « وهل تبطل  
بكلام المكره فيه قولان » ومصلحة الصلاة ليست عذرا (م) في الكلام  
« ولو قال ادخلوها بسلام على قصد القراءة لم يضر وان قصد التفهيم » فان  
لم يقصد الا التفهيم بطلت « وفي السكوت الطويل في أثناء الصلاة وجهان  
« الشرط الخامس » ترك الافعال الكثيرة « والكثير ما يخيّل للناس  
الاعراض عن الصلاة كثلاث خطوات أو ثلاث ضربات متواليات « ولا  
تبطل بمادونه « ولا بمطالعة القرآن « ولا بتحريك الاصابع في سبحة أو حكمة  
على الاظهر « واذا مرّ المار بين يديه فليدفعه فان أبي فليقاتله فانه شيطان  
هذا لفظ الخبر « وهو تأكيد لكرهية المرور واستحباب الدفع « فان لم  
ينصب المصلي بين يديه خشبة أو لم يستقبل جدارا أو علامة لم يكن له الدفع  
على أحد الوجهين لتقصيره « ولا يكفيه أن يخط على الارض بل لا بد من  
شيء مرتفع أو مصلي طاهر « فاذا لم يجد المار سبيلا سواه فلا دفع له بحال  
« الشرط السادس » ترك الاكل « وقليله مبطل لانه اعراض « وهل تبطل  
بوصول شيء الى جوفه كامتصاص سكرة من غير مضغ فيه وجهان « خاتمة »  
للمحدث المكث في المسجد « وللجنب العبور دون المكث « وليس للعائض  
العبور عند خوف التلويث « وعند الامن وجهان « والكافر يدخل المسجد  
ياذن المسلم ولا يدخل بغير اذن على أحد الوجهين « فان كان جنبا منع كالمسلم  
وقيل لا لانه لم يلتزم تفصيل شرعنا



— الباب السادس في السجدة —

وهي ثلاثة ﴿ الأولى ﴾ سجدة السهو \* وهي ستة ( ح م ) عند ترك التشهد الاول أو الجلوس فيه أو القنوت أو الصلاة على الرسول في التشهد الاول أو على آل في التشهد الثاني ان رأيناها ستين \* وسائر السن تجبر بالسجود \* وأما الأركان فغيرها بالتدارك فإن تعمد ترك هذه الأبعاض لم يسجد على أظهر الوجهين \* ولو ارتكب منهيًا تبطل الصلاة بعمده كالاكل والأفعال الكثيرة فليسجد عند ارتكابه سهواً \* ومواضع السجود ستة ( الاول ) إذا قرأ التشهد أو الفاتحة في الاعتدال من الركوع عمداً بطلت صلاته وإن سجد لأنه جمع بين تطويل ركن قصير ونقل ركن \* ولو وجد أحد المعنيين دون الثاني ففي البطالان بعمده وجهان \* فإن قلنا لا تبطل ففي السجود بسهو وجهان \* والأظهر أن الجلسة بين السجدين ركن طويل ( الثاني ) من ترك أربع سجدة من أربع ركعات سهواً لم يكفه أن يقضيها في آخر صلاته بل لا يحتسب له من الأربع إلا ركعتان \* ولو ترك من الأولى واحدة ومن الثانية ثنتين ومن الرابعة واحدة فليسجد سجدة واحدة ثم ليصل ركعتين \* فإن ترك أربع سجدة من أربع ركعات ولم يدر من أين تركها فعليه سجدة واحدة وركعتان أخذاً بأشق التقديرين المذكورين \* ﴿ فرع ﴾ لو تذكر في قيام الثانية أنه نسي سجدة واحدة ولم يكن قد جلس بعد السجدة الأولى فليجلس ثم ليسجد \* والقيام لا يقوم مقام الجلسة \* وإن كان قد جلس بعد السجدة الأولى فيكفيه أن يسجد عن قيامه \* فإن كان قصد بتلك الجلسة الاستراحة ففي تأدي الفرض بنية النقل وجهان \* ثم لا يخفى أنه يسجد للسهو في جميع ذلك ( الثالث ) إذا قام إلى الثالثة ناسياً فإن انتصب لم يعد إلى التشهد لأن

الفرض لا يقطع بالسنة \* فان عاد عالماً بطلت صلاته \* وان عاد جاهلاً لم تبطل  
 لكن يسجد للسهو \* وان كان مأموماً وقعد امامه جاز الرجوع على أحد الوجهين  
 لان القدوة في الجملة واجبة وان لم يكن التقدم بهذا القدر مبطلاً \* وان  
 تذكر قبل الانتصاب فيرجع ثم يسجد للسهو ان كان قد انتهى الى حد  
 الركعين لانه زاد ركوعاً ( الرابع ) اذا تشهد في الاخير قبل السجود تدارك  
 السجود وأعاد التشهد وسجد للسهو لانه زاد قعوداً طويلاً \* ولو ترك  
 السجدة الثانية وتشهد ثم تذكر لم يسجد لهذا السهو لانه ركن طويل فلم يوجد  
 الا نقل التشهد وهو غير مبطل على أحد الوجهين \* وان جلس عن قيام ولم  
 يتشهد لكن طول سجد للسهو \* وان تذكر على القرب فلا لان قدر جلسة  
 الاستراحة في مثل هذا الوقت عمداً لا يبطل الصلاة ( الخامس ) اذا قام  
 الى الخامسة ناسياً بعد التشهد فان تذكر جلس وسلم \* والقياس انه لا يعيد  
 التشهد والنص انه يتشهد لرعاية الولاة بين التشهد والسلام وكى لا يبقى السلام  
 فرداً غير متصل بركن من أحد الجانبين ( السادس ) اذا شك في أثناء الصلاة  
 أخذ بالاقل ( ح ) وسجد للسهو \* ولو شك بعد السلام فقولان \* أحدهما أن  
 يقوم الى التدارك وكأنه لم يسلم \* والثاني انه لا يعتبر بعد الفراغ لما فيه  
 من العسر \* وان لم يشك الا بعد طول الزمان فالقياس انه لا يتلفت اليه  
 \* قواعد أربع \* الاولى \* من شك في ترك مأمر سجد للسهو اذ الاصل  
 انه لم يفعله \* وان شك في ارتكاب منهي لم يسجد لان الاصل العدم \* ولو  
 شك في أنه سجد للسهو أو في أنه سجد واحدة أو ثنتين للسهو فالأصل  
 العدم الا في مسألة وهو أنه لو شك أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً أخذ بالاقل  
 قياساً وسجد للسهو جبراً وان كان الاصل انه لم يزد \* وقيل ان علتة انه



أدى الرابعة على تردد حتى لو يتقن قبل السلام أنها رابعة سجد أيضاً  
وقيل لا يسجد عند زوال التردد ﴿الثانية﴾ إذا تكرر السهو فيكفي سجدة  
في آخر الصلاة وإنما يتعدد سجود السهو في حق المسبوق إذا سجد لسهو  
الامام فانه يعيد في آخر صلاة نفسه \* وكذا إذا صلوا صلاة الجمعة ثم بان  
لهم بعد سجود السهو أن الوقت خارج تموها ظهراً وأعادوا السجود \*  
ولو ظن الامام سهواً فسجد ثم تبين أن لا سهو فقد زاد سجدين فيسجد  
لهذا السهو سجدين آخرين \* وقيل هما جابتان لأنفسهما كشاة من أربعين  
شاة تزكي نفسها و غيرها ﴿الثالثة﴾ إذا سها المأموم لم يسجد بل الامام  
يحمل عنه كما يحمل عنه سجود التلاوة ودعاء القنوت والجهر والقراءة عن  
المسبوق والتشهد الاول عن المسبوق بركعة \* ولو سها بعد سلام الامام  
لم يحمله \* ولو ظن أن الامام سلم فقام ليتدارك ثم جلس قبل سلام الامام  
فكل ما جاء به سهو ولا سجود عليه \* فإذا سلم الامام فليتدارك الآن \* وان  
تذكر في القيام أن الامام لم يحلل فليرجع الى القعود أو لينتظر قائماً سلامه  
ثم ليشتغل بقراءة الفاتحة بعده ﴿الرابعة﴾ يسجد المأموم مع الامام إذا سجد  
لسهو (ح) فان ترك الامام سجد المأموم على النص لاجل سهو (ز) الامام  
\* ولو سجد المسبوق مع الامام فهل يعيد في آخر صلاة نفسه فيه قولان  
يلتفتان الى أنه يسجد لسهو أو لم تابعه \* فان لم يسجد الامام سجد في آخر  
صلاة نفسه على النص \* وسهو الامام قبل اقدائه يلحقه على الاظهر كما بعد  
اقدائه \* أما محل السجود وكيفيته فهما سجدة (ح م) قبل السلام  
على القول الجديد \* فان سلم عامداً قبل السجود فقد فوت على نفسه \* وان سلم  
ناسياً فطال الزمان فقد فات \* وان تذكر على القرب فان عنه أن لا يسجد فقد

جري السلام محلاً \* وان عن له أن يسجد عاداً إلى الصلاة على أحد الوجهين وبأن أن  
السلام لم يكن محلاً \* السجدة الثانية \* سجدة التلاوة وهي مستحبة في  
أربع عشرة آية ( مرو ) \* ولا سجدة في ص ( ح م ) \* وفي الحج سجدة ( م )  
ثم هي على القارئ والمستمع جميعاً \* فان سجد القارئ تأكد الاستحباب  
على المستمع \* وان كان في الصلاة سجد لقراءة نفسه ان كان منفرداً أو لقراءة  
امامه ان سجد امامه \* ولا يسجد ( ح ) لقراءة غير الامام \* ومن قرأ آية في  
مجلس مرتين هل تشرع السجدة الثانية فيه وجهان \* ثم الصحيح أن هذه  
سجدة فردة وان كانت تفتقر إلى سائر شرائط الصلاة \* ويستحب قبلها تكبيرة  
مع رفع اليدين ان كان في غير الصلاة ودون الرفع ان كان في الصلاة \* وقيل  
يجب التحرم والتحلل والشهد \* وقيل يجب التحرم والتحلل دون التشهد  
\* وقيل لا يجب الا التحرم \* فرع \* الاصح أن هذه السجدة اذا فاتت  
وطال الفصل لا تقضى لانه لا يتقرب إلى الله تعالى بسجدة ابتداء كصلاة  
الكسوف والاستسقاء بخلاف النوافل الرواتب \* وقيل انه يتقرب إلى الله  
سبحانه بها ابتداء \* السجدة الثالثة \* سجدة ( ح ) الشكروهي سنة عند  
هجوم نعمة أو اندفاع بلية لا عند استمرار نعمة \* ويستحب السجود بين  
يدي الفاسق شكراً على دفع المعصية وتبليها له \* وان سجد اذا رأى المبتلى  
فليكتبه كيلاً يتأذى \* وهل يؤدي سجود التلاوة والشكر على الراحة  
فيه وجهان

باب السابع في صلاة التطوع \* وفيه فصلان \* ١ -

\* الاول في الرواتب \* وهي احدى عشرة ركعة \* ركعتان قبل الصبح  
\* وركعتان قبل الظهر \* وركعتان بعده \* وركعتان بعد المغرب \* وركعتان



بعد العشاء \* والوتر ركعة \* وزاد بعضهم أربع ركعات قبل العصر \* وركعتين بعد الظهر فصار سبع عشرة \* أما الوتر فسنة (ح) وعدده من الواحد الى احدى عشرة بالأوتار \* وفي جواز الزيادة عليه تردد لانه لم ينقل \* واذا زاد على الواحدة فيشهد تشهدين في الأخيرتين على وجه \* وتشهدا واحدا في الأخيرة على الوجه الثاني وهما منقولان \* والكلام في الأولى \* والأظهر أن ثلاثة مفصولة أفضل من ثلاثة موصولة وأن الثلاثة الموصولة أفضل من ركعة فردة \* ومن شرط الوتر أن يوتر ما قبله ولا يصح (ح) قبل الفرض وفي صحته بعد الفرض وقبل النفل وجهان \* والمستحب أن يكون الوتر آخر تهجده بالليل \* ويشبه أن يكون الوتر هو التهجد \* ويستحب القنوت في النصف الأخير من رمضان

﴿ الفصل الثاني \* في غير الرواتب ﴾ وما شرعت الجماعة فيها كالعيدين والحسوفين والاستسقاء فهي أفضل من الرواتب ومن صلاة الضحى وركعتي التحية وركعتي الطواف \* ثم أفضلها صلاة العيدين \* ثم الحسوفين \* وأفضل الرواتب الوتر وركعتا الفجر \* وفيهما قولان \* ويستحب الجماعة في التراويح تأسيًا بعمر رضى الله عنه \* وقيل الانفراد به أولى لبعده عن الرياء \* ثم التطوعات لا حصر لها \* فان تحرم بركعة واحدة جاز له أن يتبعها عشرة فصاعدا \* وان تحرم بعشر جاز له الاقتصار على واحدة \* وله أن يشهد بين كل ركعتين أو في كل ركعة ان شاء \* والاحب مثني مثني \* وأظهر الأقوال أن النوافل المؤقتة تقضى (ح م) كما تقضى الفرائض \* وركعتا الصبح بعد فرض الصبح أداء وليس بقضاء



﴿ كتاب الصلاة بالجماعة ﴾ وفيه ثلاثة فصول ﴿

﴿ الاول في فضلها ﴾ وهي مستحبة وليست بواجبة الا في الجمعة \* ولا فرض كفاية على الاظهر \* وتستحب للنساء (ح) \* والفعل في الجمع الكثير افضل الا اذا تعطل في جواره مسجد فاحياؤه افضل \* وفضيلة الجماعة لا تحصل الا بادرارك ركة مع الامام \* وفضيلة التكبير الاولى لا تحصل الا بشهود تحرمة الامام واتباعه على الاصح \* ومهما أحس الامام بداخل ففي استحباب الانتظار ليدرك الداخل الركوع قولان \* ولا ينبغي أن يطول ولا أن يعجز بين داخل ودخل \* ومن صلي منفردا فأدرك جماعة يستحب له اعادةها ثم يحتسب الله تعالى أيها شاء \* ولا رخصة له في ترك الجماعة الا بعذر عام كالمرض والريح العاصفة بالليل \* أو عذر خاص مثل أن يكون مريضاً أو ممرضاً أو خافاً من السلطان أو من الغريم وهو معسر أو كان عليه قصاص يرجو العفو عنه أو كان حاقناً أو جائعاً أو عارياً

﴿ الفصل الثاني ﴾ في صفات الأئمة \* وكل من لا تصح صلاته صحة نفيه عن القضاء فلا يصح الاقتداء به \* ومن صحت صلاته صح الاقتداء به الا اقتداء القاري بالامي على القول الجديد \* ومن لا يحسن حرفاً من القائمة والمأموم يحسنه فهو أُمي في حقه \* ويجوز اقتداء الامي بمثله \* ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالحنثي ولا اقتداء الحنثي بالحنثي \* ويصح اقتداء المرأة بالحنثي وبالرجل \* فان اقتدي الرجل بحنثي فبان بعد الفراغ كونه رجلاً وجب القضاء على أظهر القولين لوجود التردد في نفس الصلاة \* ولو بان بعد الفراغ كونه أمياً أو محدثاً أو جنباً فلا قضاء (ح) \* ولو بان كونه امرأة أو كافراً وجب القضاء لان لها علامة \* ولو بان كونه زنديقاً فوجهان \* ويصح الاقتداء



بالصبي والعبد والأعمي وهو أولي ( ح ) من البصير لأنه أخشع \* والافقه  
الصالح الذي يحسن الفاتحة أولي من الاقرا والأورع والأسن والنسيب  
\* وفي الاسن والنسيب قولان لتقابل الفضيلة \* وإذا تساوت الصفات قدم  
بحسن الوجه ونظافة الثوب \* وأما باعتبار المكان فالوالى أولي من المالك  
والمالك أولي من غيره \* والمكثري أولي من المكري \* والمسير أولي من  
المستعير ( ح م ) \* والسيد أولي من العبد الساكن

### ﴿ الفصل الثالث في شرائط القدوة ﴾

ويرجع ذلك الى شروط ستة ﴿ الاول ﴾ أن لا يتقدم في الموقف علي الامام  
\* فان فعل لم تنعقد ( م ) صلاته \* والاحب أن يتخلف \* ولو ساواه فلا بأس \* ثم  
ان أمّ بآتين اصطفا خلقه \* وان أمّ بواحد وقف على يمينه \* والحنثي يقف خلف  
الرجل \* والمرأة خلف الحنثي \* ويكره أن يقف المفتدي منفرداً بل يستحب  
أن يدخل الصف أو يجزالي نفسه واحدا \* فان لم يفعل صحّت صلاته مع الكراهية  
\* وان تقابل الامام والمأموم داخل الكعبة فلا بأس \* وان كان المأموم أقرب  
الى الجدار في جهة من الامام فقيه وجه أنه لا يصح ﴿ الشرط الثاني ﴾  
الاجتماع في الموقف بين الامام والمأموم اما بمكان جامع كالمسجد فلا يضر  
فيه التباعد واختلاف البناء أو بالتقارب كقدر غلوة سهم يسمع فيها صوت  
الامام في الساحات المنبسطة ملكا كان أو وقفاً أو مواتاً مبنياً أو غير مبنى \*  
واما باتصال محسوس عند اختلاف البناء كما اذا وقف في بيت آخر على  
يمين الامام فلا بد من اتصال الصف بتواصل المناكب \* ولو وقف في علو  
والامام في سفلى فالاتصال بموازاة رأس أحدهما ركبة الآخرة \* وان وقف  
في بيت آخر خلف الامام فالاتصال بتلاحق الصفوف على ثلاثة أذرع وذلك

كاف على أصح الوجهين \* فان زاد على ثلاثة أذرع لم تصح القدوة على أظهر  
الوجهين « فرع » لو كان الامام في المسجد والمأموم في موات فان لم يكن حائل  
صح على غلوة سهم \* ولو كان بينهما حائل أو جدار لم يصح \* وان كان مشبك  
أو باب مردود غير مغلق فوجهان \* ولو كان بينهما شارع مطروق أو نهر  
لا يخوضه الا الساج فوجهان (الثالث) نية الاقتداء فلو تابع من غير نية بطلت  
صلاته \* ولا يجب تعيين الامام \* ولكن لو عين فأخطأ بطلت صلاته \* ولا  
يجب موافقة نية الامام والمأموم بل يقتدي (ح م و) في القرض بالنفل \* وفي  
الاداء بالقضاء وعكسهما \* ولا يجب نية الامامة على الامام وان اقتدى (ح)  
به النساء \* فلو أخطأ في تعيين المقتدي لم يضر لان أصل النية غير واجب عليه \*  
(الرابع) توافق نظم الصلاتين فلا يقتدي في الظهر بصلاة الجنازة وصلاة الخسوف  
ويقتدي في الظهر بالصبح \* ثم يقوم عند سلام الامام كالمسبوق \* فان  
اقتدى في الصبح بالظهر صح على أحد الوجهين \* ثم يتخير عند قيام الامام الى  
الثالثة بين أن يسلم أو ينتظر الامام الى الآخر (الخامس) الموافقة وهو أن لا يشتغل  
بما تركه الامام من سجود التلاوة أو التشهد الاول \* ولا بأس بانفراده بجملة  
الاستراحة والتنوت ان لحق الامام في السجود (السادس) المتابعة فلا يتقدمه  
ولا بأس بالمساوقة الا في التكبير فانه لا بد فيه من التأخير \* والاحب التخلف  
في الكل مع سرعة الحقوق \* فان تخلف بركن لم يبطل وان تخلف بركنين من  
غير عذر بطل (ز) \* والاصح أنه اذا ركع قبل أن يتبدي الامام الهوي الى  
السجود لم يبطل \* وان ابتدأ الهوي لم يبطل أيضاً على وجه لان الاعتدال  
ليس ركناً مقصوداً \* فان لا بأس الامام السجود قبل ركوعه بطل \* والتقدم  
كالتخلف \* وقيل يبطل وان كان بركن واحد « فروع » المسبوق ينبغي أن يكبر



للعقد ثم للهوى \* فان اقتصر على واحد جاز \* الا اذا قصد به الهوى \* فان أطلق ففيه تردد لتعارض القرينة \* ولو نوي قطع القدوة في أثناء الصلاة ففي بطلان صلاته ثلاثة أقوال يفرق الثالث بين المعذور وغير المعذور \* وعلى كل قول اذا أحدث الامام لم تبطل (ح) صلاة المأموم \* والمنفرد اذا اقتدى في أثناء صلاته لم يحز في الجديد \* واذا شك المسبوق أن الامام هل رفع رأسه قبل ركوعه ففي ادراكه قولان لان الاصل كونه لم يدرك \* ويعارضه أن الاصل أنه لم يرفع رأسه \* والمسبوق عند سلام الامام يقوم من غير تكبير على النص

### كتاب صلاة المسافرين وفيه بابان

الاول في القصر \* وهو رخصة عند وجود السبب والمحل والشرط (الاول) السبب وهو كل سفر طويل مباح (ح) والمراد بالسفر ربط القصد بمقصد معلوم \* فالحائث لا يترخص وإنما يترخص المسافر عند مجاوزة السور أو عمران البلد ان لم يكن له سور وان لم يجاوز المزارع والبساتين \* ويشترط مجاوزتها على سكان القرى أعني المزارع المحوطة \* وعلى النازل في الوادي أن يخرج عن عرض الوادي \* أو يهبط ان كان على ربوة \* أو يصعد ان كان في وهدية \* أو يجاوز الحيام ان كان في حلة \* فان رجع المسافر لاخذ شيء نسيه لم يقصر في رجوعه الى وطنه الا اذا رجع الى بلد كان بها غريباً فأظهر الوجهين أنه يترخص وان كان قد أقام بها \* ثم نهاية سفره بالعود الى عمران الوطن أو بالمزم على الإقامة مطلقاً أو مدة تزيد على ثلاثة أيام ليس فيها يوم الدخول والخروج \* فان كان له في البلد غرض يعلم أنه لا ينتجز في ثلاثة أيام فهو مقيم \* الا اذا كان الغرض قالاً فيترخص على أظهر القولين

لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ثمانية عشر يوما \* وهل يزيد على تلك المدة فقولان \* وإن كان يتوقع اجتياز فرضه كل ساعة وهو على عزم الارتمال ترخص ان كان الفرض قتالا \* وإن كان غيره فقولان \* أما الطويل فحده مسيرة يومين (ح) وهو ستة عشر فرسخا لا يحاسب منها مدة الاياب \* ويشترط عزمه في أول السفر \* فلو خرج في طلب أبق لينصرف معها لقيه لم يترخص وإن تمادي سفره إلا إذا علم أنه لا يلقاه قبل مرحلتين \* ولو ترك الطريق القصير وعدل إلى الطويل لغير فرض لم يترخص (حوز) \* ومهما بدا له الرجوع في أثناء سفره انقطع سفره فليتم إلى أن يفصل عن مكانه متوجها إلى مرحلتين \* وأما المباح فالعاصي بسفره لا يترخص (حز) كالأبق والعاق \* فإن طرأت المعصية في أثناء السفر ترخص على النص \* وفي تناول الميتة ومسح يوم وليلة وجهان أصحهما الجواز لانهما ليسا من خصائص السفر \* النظر الثاني \* في محل القصر \* وهو كل صلاة رباعية مؤداة في السفر \* فلا قصر في الصبح والمغرب \* ولا في فوائت الحضر \* وفي فوائت السفر ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين أن يقضى في الحضر أو السفر \* والمسافر في آخر الوقت بقصر \* والحائض إذا أدركت أول الوقت ثم حاضت تلزمها الصلاة لأن هذا القدر كل وقت الامكان في حقها \* بخلاف المسافر هذا هو النص \* وقيل فيها قولان بالنقل والتخريج \* النظر الثالث \* في الشرط وهو اثنان (الاول) أن لا يقتدى بمقيم فلو اقتدى ولو في لحظة (مر) لزمه الاتمام \* ولو شك في أن امامه مقيم أم لا لزمه الاتمام \* ولو شك في أنه نوي الاتمام وهو مسافر لم يلزمه الاتمام لانه نية الاتمام لا شعار لها بخلاف المسافر \* ولو اقتدى بمقيم ثم فسدت صلاته لزمه (ح)



الانتماء \* وكذا لو ظن الامام مسافرا فكان مقبلا لانه مقصر اذ شمار  
الاقامة ظاهرا \* ولو بان أن الامام مقيم محدث لم يلزمه الانتماء على الاصح  
لانه لا قدوة ظاهرا وباطنا \* ولو رجع الامام المسافر وخلقه مسافرون  
فاستخلف مقبلا أتم المقتدون \* وكذا الراجع اذا عاد واقتدي به ( الشرط  
الثاني ) أن يستمر على نية القصر جزما في جميع الصلاة فلو لم ينو القصر ولا  
الانتماء أو شك في نية القصر ولو لحظة لزمه ( زح ) الانتماء \* ولو قام  
الامام الى الثالثة ساهيا فتوهم المقتدي أنه نوى الانتماء شاكا لزمه الانتماء  
\* ولو قام المسافر الى الثالثة والرابعة سهواً سجد لسجود \* ولا يكون متمايلا  
وقصد أن يجعله انتماء فيصل ركعتين أخريين

### باب الثاني في الجمع

والجمع بين الظهر والعصر \* وبين المغرب والعشاء في وقتيهما جائز بالسنة  
( زح ) والمطر \* وهل يختص بالسفر الطويل قولان \* والحجيج يجمعون بعملة  
السفر أو بعملة النسك فيه خلاف \* والرخص المختصة بالسفر الطويل أربعة  
\* القصر والفطر \* والمسح ثلاثة أيام \* والجمع على أصح القولين \* ثم الصوم  
أفضل من الفطر \* وفي القصر والانتماء قولان \* والذي لا يختص بالطويل  
أربعة \* التيمم \* وترك الجمعة \* وأكل الميتة \* والتنفل على الرحلة على أصح  
القولين \* ثم شرائط الجمع ثلاثة الترتيب \* وهو تقديم الظهر على العصر  
\* ونية الجمع في أول الصلاة الاولى أو في وسطها \* ولا يجوز في أول الثانية  
\* والمواالة \* وهو أن لا يفرق بين الصلاتين بأكثر من قدر اقامة \* وفي  
هذه الشرائط عند الجمع بالتأخير خلاف \* ومهما نوى الاقامة في أثناء الصلاة  
الاولى عند التقديم بطل الجمع \* وان كان في أثناء الثانية فوجهان \* وان كان

بعد الثانية فوجهان مرتبان وأولى بأن لا تبطل هذا في السفر (أما الممار) فيرخص (ح ز) في التقديم في حق من يصلي بالجماعة \* فأما في المنفرد أو من يمشي إلى المسجد في كن فوجهان \* وفي التأخير أيضاً وجهان لأنه لا يشق بدوام المطر \* ولا بد من وجود المطر في أول الصلاتين \* فإن انقطع قبل الصلاة الثانية أو في أثناءها فهو كنية الإقامة

كتاب الجمعة \* وفيه ثلاثة أبواب

باب الأول \* في شرائطها وهي ستة \* الأول الوقت \* فلو وقع تسليمه لإمام في وقت العصر فانت الجمعة \* ولو وقع آخر صلاة المسبوق في وقت العصر جاز على أحد الوجهين لأنه تابع في الوقت كما في القدوة \* الثاني \* دار الإقامة فلا تقام الجمعة في الصحاري (ح) ولا في الحيام (و) بل تقام في خطبة قرية (ح) أو بلدة إلى حد يترخص المسافر إذا انتهى إليه \* الثالث \* أن لا تكون الجمعة مسبقة بجمعة أخرى \* فلو عقدت جمعتان فالتى تقدم تكبيرها هي الصحيحة \* وقبل العبرة بتقديم السلام \* وقبل بتقديم أول الخطبة \* فإن كان السلطان في الثانية فهي الصحيحة على أحد الوجهين لكيلا يقدر كل شردمة على تفويت الجمعة على الأكثرين \* وإن وقعت الجمعتان معاً تدافعتا فتستأنف واحدة \* وكذا إن أمكن التلاحق والتساق \* فإن تعينت السابقة ثم التبست فانت (و ز) الجمعة ووجب (ز) الظهر على الجميع \* ولو عرف السبق ولم تعين استؤنفت الجمعة (و) وما لم يعين كأنه لم يسبق \* وفيه قول آخر أن الجمعة فائقة \* الرابع المدد \* فلا تنعقد الجمعة بأقل من أربعين (ح م) ذكر مكلفين أحرار (ح) مقيمين (ح) لا يظمنون شتاء ولا صيفاً إلا حاجة \* والإمام هو الحادي والأربعون على أحد الوجهين \* ولو انقض القوم



في الخطبة لم يحجز (ح) لأن اسماعها أربعين رجلا واجب \* فإن سكنت الخطيب  
ثم بنى عند عودهم مع طول الفصل فقد قاتت الموالاة \* وفي اشتراطها قولان  
\* وكذلك في اشتراطها بين الخطبة والصلاة \* فلو انفضوا في خلال الصلاة  
ولو في لحظة بطل على قول \* وعلى قول ثان لا يبطل (م) مهما توفر العدد  
في لحظة إذا بقي مع الامام واحد على رأى أو اثنان على رأى \* وعلى قول  
ثالث لا يبطل بالانفصاف في الركعة الثانية الجماعة \* الخامس \* فلا يصح  
الانفراد بالجمعة \* ولا يشترط (ح) حضور السلطان في جماعتها ولا اذنه  
(ح) وفيه ثلاث مسائل \* الاولى \* إذا كان الامام عبداً أو مسافراً صح  
لانها في جمعة مفروضة \* وقيل لا يصح إذا عددناه من الاربعين \* وان كان  
متنعلاً أو صدياً فقولان \* وان كان محدثاً فقولان مرتبان \* وان كان قائماً الى  
الركعة الثالثة سهواً فهو كالمحدث في حق من اقتدى به جاهلاً \* ولو لم يدرك مع  
المحدث الا ركوع الثانية في ادراكه وجهان \* الثانية \* إذا أحدث الامام سهواً  
أو عمداً فاستخلف من كان اقتدى به وسمع الخطبة صح استخلافه في الجديد  
فان لم يسمع الخطبة فوجهان \* ولا يشترط استئنافية القدوة بل هو خليفة  
الاول \* وان لم يستخلف الامام فتقديم القوم كاستخلافه (ح) بل هو اولى  
من استخلافه \* وذلك واجب في الركعة الاولى \* وان كان في الثانية فلمهم  
الانفراد بها كالمسبوق \* الثالثة \* إذا زوحم المقتدى عن سجود الركعة الاولى انتظر  
التمكن فان سجد قبل ركوع الامام وقرأ في الثانية كان معذوراً في التخلف \* وان  
وجد الامام راكعاً عند فراغه من السجود التحق بالمسبوق على أحد الوجهين حتى  
تسقط القراءة عنه للركعة الثانية \* فان وجد الامام فارغاً من الركوع وتلنأ انه  
كالمسبوق فهنا يتابع الامام في فعله لكن يقوم بعد سلام الامام الى ركعة ثانية

«وان قلنا ليس كالمسبوق فيشتغل بترتيب صلاة نفسه ويسمي خلف الامام وهو معذور في التخلف» أما اذا لم يتمكن من السجود حتي ركع الامام فقولا (أحدهما) يركع معه وقد حصلت له ركعة واحدة اما ملققة من هذا السجود والركوع الاول على أحد الوجهين \* واما منظومة من هذا الركوع والسجود «فان قلنا بالملققة فهل تصلح لادراك الجمعة بها في وجبين \* ولو خالف أمرنا ولم يركع مع الامام لكن سجد بطلت صلاته الا اذا كان جاهلا فيجعل كأن لم يسجد \* وينظر بعده فان راعى ترتيب صلاة نفسه فاذا سجد في ركعته الثانية حصلت له ركعة فيها نقصان التلقيق ونقصان القدوة الحكيمة لوقوعها بعد الركوع الثاني للامام \* وهل تصلح الحكيمة لادراك الجمعة فيه وجهان \* أما اذا تابع الامام بعد فراغه من سجوده الذي سبابه فقد سجد مع الامام حسا وتمت له ركعة ملققة (والقول الثاني) أنه لا يركع مع الامام بل يراعى ترتيب صلاة نفسه \* فان خالف مع العلم وركع بطلت صلاته \* وان كان جاهلا لم تبطل وحصل له بسجوده مع الامام ركعة ملققة \* وان وافق قولنا وسجد فسجوده واقع في قدوة حكيمة ففي الادراك بها وجهان \* فعلى هذا للامام حالتان عند فراغه من السجود \* فان كان فارغا من الركوع فيجري على ترتيب صلاة نفسه \* وان كان راكعا ركع معه ان قلنا انه كالمسبوق \* والا جري على ترتيب صلاة نفسه \* ومهما حكمنا بأنه لم يدرك الجمعة فهل تنقلب صلاته ظهرا فيه قولان يعبر عنهما بأن الجمعة هي ظهر مقصورة أم هي صلاة على حيالها \* فان قلنا لا تنقلب ظهرا فهل يبقى نفلا يبنى على القولين في المنع بالظهور قبل الزوال \* والنسيان هل يكون عذرا كالزحام فيه وجهان \* الشرط السادس \* الخطبة \* وأركانها خمسة (ح) \* الحمد لله وسبعين هذا اللفظ \* والصلاة على رسول



الله ويتعين لفظ الصلاة \* والوصية بالتقوي \* ولا يتعين لفظها اذ غرضه  
 الوعظ \* وأقلها أطيعوا الله \* والدعاء للمؤمنين \* وأقله رحمكم الله \* وقراءة  
 القرآن \* وأذائها آية \* والدعاء لا يجب الا في الثانية \* والقراءة تختص بالاولى  
 على أحد الوجهين \* والتحميد والصلاة والوصية واجبة في الخطبتين \* وشرائطها  
 ستة \* الوقت وهو ما بعد الزوال \* وتقدمها على الصلاة بخلاف صلاة العيدين  
 \* والقيام فيها \* والجلوس بين الخطبتين مع الطمأنينة \* وفي طهارة الخبث  
 والحدث والمواالة خلاف \* ويجب رفع الصوت بحيث يسمع أربعين من  
 أهل الكمال \* وهل يحرم الكلام على من عدا الأربعين فيه قولان \* الجديد  
 أنه لا يحرم كما لا يحرم الكلام على الخطيب \* وقيل بطرد القولين في الخطيب  
 فان قلنا يجب الا نصات فلا يسلم الداخل \* فان سلم لم يجب \* وفي تسميت العاطس  
 وجهان \* وفي وجوبه على من لا يسمع الخطبة وجهان \* وتحية المسجد مستحبة في  
 أثناء الخطبة ( حرم ) \* وان قلنا لا يجب الا نصات ففي تسميت العاطس وفي رد السلام  
 وجهان \* وأما سنن الخطبة فان يسلم الخطيب على من عند المنبر \* ثم اذا صعد المنبر أقبل  
 وسلم ( م ر ح ) وجلس الى أن يفرغ المؤذن \* ثم يخطب خطبتين بآيتين قريبتين من  
 الافهام مائتين الى القصر يستدبر القبلة فيها \* ويجلس بين الخطبتين بقدر  
 سورة الاخلاص \* ويشغل احدي يديه في الخطبتين بحرف المنبر والثانية بقبض  
 سيف أو عنزة \* ثم اذا فرغ ابتدر النزول مع اقامة المؤذن بحيث يبلغ المحراب عند  
 تمام الاقامة

### ❦ الباب الثاني فيمن تلزمه الجمعة ❦

ولا تلزم الاعلى مكاف حر ذكر مقيم صحيح فالعاري عن هذه الصفات لا يلزم فان  
 حضر لم يتم المذهب سوى المريض لكن تعتدله سوى المجنون \* ولهم أداء الظهر مع

الحضور سوى المريض فإنه إذا حضر لزمه لكمالته \* ويلتحق بعذر المرض المطر  
والوحل الشديد \* وكل ما ذكر من المرخصات في ترك الجماعة \* ويترك بعذر  
التريض أيضاً إذا كان المريض قريباً مشرفاً على الوفاة \* وفي معناه الزوجة  
والمملوك \* فإن لم يكن مشرفاً ولم يتدفع بمحضوره ضرر لم يجز الترك \* وإن اندفع  
به ضرر جاز \* فروع \* في صفات النقصان \* من نصفه حر ونصفه رقيق  
كالرقيق \* وقيل تلزمه الجمعة الواقعة في نوبته عند المهايأة \* والمسافر إذا عزم  
على الإقامة ببلدة مدة لزمته الجمعة ثم لم يتم المدد به \* وأهل القرى لا تلزمهم الجمعة  
إلا إذا بلغوا أربعين من أهل الكمال أو بلغهم نداء البلد من رجل رفيع الصوت  
واقف على طرف البلد في وقت هدوئ الأصوات وركود الرياح \* والعذر الطاريء  
بعد الزوال مرخص إلا السفر فإنه يحرم انشاؤه \* وفي جوازه قبل الزوال  
وبعد الفجر قولان أقيسهما الجواز \* ثم المنع في سفر مباح \* أما الواجب والطاعة  
فلا منع منهما \* ويستحب لمن رجي زوال عذره أن يؤخر الظهر إلى اليأس عن  
درك الجمعة \* ومن لا يرجو فليعجل الظهر كالزمن \* فإن زال العذر بعد الفراغ  
فلا الجمعة (ح) عليه \* وكذا الصبي إذا بلغ بعد الظهر \* وزوال العذر في أثناء  
الظهر كروية المتيمم الماء في أثناء الصلاة وغير المعذور إذا صلى الظهر قبل الجمعة  
ففي صحته قولان فإن قلنا يصح في سقوط الخطاب بالجمعة قولان \* وإن قلنا  
لا تسقط فصلي الجمعة فالفرض هو الأول أو الثاني أو كلاهما أو أحدهما  
لأبنيه أربعة أقوال

### باب الثالث في كيفية الجمعة

وهي كسائر الصلوات \* وإنما تتميز بأربعة أمور \* الأول \* النسل ويستحب  
ذلك بعد (ح) الفجر \* وأقربه إلى الرواح أحب \* ولا يجزىء قبل الفجر



بخلاف غسل العيد فان فيه وجبين \* ولا يستحب الا لمن حضر الصلاة  
 بخلاف غسل العيد فان ذلك يوم الزينة على العموم \* والاولى أن لا يتيمم بدلا  
 عن الغسل عند فقد الماء \* وقيل يتيمم \* ومن الأغسال المستحبة غسل  
 العيدين \* والغسل من غسل الميت \* والاحرام \* والوقوف بعرفة \* وبزدلفة  
 ولدخول مكة \* وثلاثة أغسال أيام التشريق \* واطواف الوداع على القديم  
 وللکافر اذا أسلم غير جنب بعد الاسلام على وجه \* وقبله على وجه \* والغسل  
 من الافاقة من زوال العقل \* وأما الغسل عن الحجامة والخروج من الحمام  
 ففيه تردد \* الثاني \* البكور الى الجامع \* الثالث \* لبس الثياب البيض  
 واستعمال الطيب \* والترحل في المشي مع الهينة والتؤدة \* ولا بأس بحضور  
 العجايز من غير زينة وتطيب \* الرابع \* يستحب قراءة سورة الجمعة في الركعة  
 الاولى \* وفي الثانية اذا جاءك المنافقون \* فلو نسي الجمعة في الاولى قرأها مع  
 سورة المنافقين في الثانية

### كتاب صلاة الخوف \* وفيه أربعة أنواع

\* الاول \* أن لا يكون العدو في جهة القبلة فيصدع الامام أصحابه صدعين  
 ويصلي بأحدهما ركعتين والطائفة الثانية تحرسه ويسلم \* ثم يصلي بالطائفة الاخرى  
 ركعتين أخريين هما له سنة ولهم فريضة وذلك جائز من غير خوف ولكنه  
 كذلك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن النخيل \* الثاني \* أن يكون  
 العدو في وجه القبلة فيرتبهم الامام صفين فاذا سجد في الاولى حرسه الصف  
 الاول فاذا قام سجدوا ولحقوا به \* وكذلك يفعل الصف الثاني في الركعة الثانية  
 هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسفان وليس فيه الاتخلف عن  
 الامام بركنين وذلك جائز لحاجة الخوف \* ثم لا بأس لو اقتص بالحراسة فرقتان

من أحد الصفين \* ولو تولى الحراسة في الركعتين طائفة واحدة لم يجز على أحد القواين لتضاعف التخلف في حقهم عن الامام \* والحراسة بالصف الاول اليق فلو تقدم الصف الثاني في الركعة الثانية الى الصف الاول وتأخر الصف الاول ولم تكثر أفعالهم كان ذلك حسناً \* الثالث \* أن يلتحم القتال ويحتمل الحال اشتغال بعضهم بالصلاة فيصدع الامام أصحابه صدعين وينحاز بطائفة الى حيث لا يبلغهم سهام العدو فيصلي بهم ركعة فاذا قام الى الثانية انفردوا بالثانية وسلموا وأخذوا مكان اخوانهم في الصف وانحاز الفئة المقاتلة الى الامام وهو ينظرهم واقتدوا به في الثانية فاذا جلس للتشهد قاموا وأتموا الثانية ولحقوا به قبل السلام وسلم بهم هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع في رواية خوات بن جبير وليس فيها الا انفراد عن الامام في الركعة الثانية وانتظار الامام للطائفة الثانية مرتين \* وهذا أولى من رواية ابن عمر فان فيها كثرة الافعال مع الاستثناء عنها \* ثم الصحيح أن الامام في الثانية يقرأ الفاتحة قبل لحوق الفرقة الثانية لكن يمد القراءة عند لحوقهم \* ونقل المزي رحمه الله أنه يؤخر الفاتحة الى وقت لحوقهم \* وكذا هذا الخلاف في انتظاره في التشهد قبل لحوقهم \* ثم هذه الحاجة ان وقعت في صلاة المغرب فليصل الامام بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة لان في عكسه تكليف الطائفة الثانية تشهداً غير محسوب \* ثم الامام ان انتظرهم في التشهد الاول فجأز \* وان انتظرهم في القيام الثالث فحسن \* وان كان في صلاة رابعة في الحضر فليصل بكل طائفة ركعتين \* فان فرقهم أربع فرق فالانتظار الثالث زائد على المنصوص وفي تحريمه قولان \* قال ابن سريج الانتظار في الركعة الثالثة هو الانتظار الثاني في حق الامام فلا منع منه \* وفي اقامة الجمعة على هذه الهيئة وجهان (م)



ووجه المنع أن المدد فيها شرط ويؤدي الى الانقضاء في الركعة الثانية  
 \* ثم يجب حمل السلاح في هذه الصلاة وصلاة عسفان ان كان في  
 وضعا خطر \* وان كان الظاهر السلامة واحتمل الخطر فيستحب الأخذ  
 وفي الوجوب قولان \* ( فرع ) سهو الطائفتين محمول في وقت موافقتهم  
 الامام \* وسهو الطائفة الاولى غير محمول في ركعتهم الثانية وذلك  
 لانقطاعهم عن الامام \* ومبدأ الانقطاع الاعتدال في قيام الثانية أو رفع  
 الامام رأسه من سجود الاولى فيه وجهان \* وأما سهو الطائفة الثانية في  
 الركعة الثانية ففي حمله وجهان لانهم سيلتحقون بالامام قبل السلام \* وهو  
 جار في المرحوم اذا سها وقت التخلف \* وفيمن انفرد بركعة وسها ثم  
 اقتدى في الثانية \* ( النوع الرابع ) صلاة شدة الخوف \* وذلك اذا التحم  
 الفريقان ولم يمكن ترك القتال لأحد فيصلون رجالا وركبانا مستقبلي القبلة  
 وغير مستقبليها ايماء بالركوع والسجود محترزين عن الصيحة وعن موالة  
 الضربات من غير حاجة \* فان كثرت مع الحاجة في أشخاص فيحتمل \* وفي  
 شخص واحد لا يحتمل لندوره \* وقيل يحتمل في الموضعين \* وقيل لا يحتمل  
 فيهما \* فان تلطخ سلاحه بالدم فليقلعه \* فان كان محتاجا الى امساكه فلا قيس  
 أنه لا يجب عليه القضاء \* والاشهر وجوبه لندور المذر \* ثم هذه الصلاة  
 تقام في كل قتال مباح ولو في الذب عن المال \* وكذا في الهزيمة المباحة عن  
 الكفار \* ولا تقام في اتباع اقامة الكفار عند انهم امهم \* وقيمتها الهارب من  
 الحرق والفرق والسبع \* والمطالب بالدين اذا أعسر وعجز عن البيعة \* والمحرم اذا  
 خاف قوات الوقوف قيل يصلي مسرعا في مشيه \* وقيل لا يجوز ذلك \* ولو  
 رأى سوادا فظنه عدوا ففي وجوب القضاء قولان \* ومهما فاجأه في أثناء

صلاته خوف فبادر الى الركوب وكان يقدر على اتمام الصلاة راجلا فأخذ بالحزم لم يصح بناء الصلاة \* ولو انقطع الخوف فنزل وأتم الصلاة صح \* وإذا أزهقه الخوف فركب وقل فعله جاز البناء \* وإن كثر الفعل مع الحاجة فوجهان كما في الضربات المتوالية \* ويجوز لبس الحرير وجلد الكلب والخنزير عند مفاجأة القتال \* ولا يجوز في حالة الاختيار بخلاف الثياب النجسة \* ويجوز تسميد الارض بالزبل لعموم الحاجة \* وفي لبس جلد الشاة الميتة وتجليل الخيل بحمل من جلد الكلاب وجهان \* وفي الاستصباح بالزيت النجس قولان

— كتاب صلاة العيدين —

وهي سنة وليست بفرض كفاية \* وأقلها ركعتان كسائر الصلوات \* ووقتها ما بين طلوع الشمس الى زوالها \* ولا يشترط فيها شروط الجمعة في الجديد \* وإذا غربت الشمس ليلة العيدين استحب التكبيرات المرسلة ثلاثاً تسقاً حيث كان في الطريق وغيرها الى أن يتحرم الامام بالصلاة \* وفي استحبابها عقيب الصلوات الثلاث وجهان \* ويستحب احياء ليلتي العيد لقوله عليه السلام من أحيأ ليلتي العيد لم يموت قلبه يوم تموت القلوب \* ويستحب الغسل بعد طلوع الفجر \* وفي اجزائه ليلة العيد الحاجة أهل السواد وجهان \* ثم التطيب والتزين بثياب بيض مستحب للقاعد والخارج من الرجال \* وأما العجائز فيخرجن في بذلة الثياب \* ويحرم على الرجال التزين بالحرير والمركب من الابريسم وغيره حرام ان كان الابريسم ظاهراً وغالباً في الوزن \* فإن وجد أحد المعنيين دون الثاني فوجهان \* ولا بأس بالمطرف بالديباج وبالطرز وبالمحشو بالابريسم فإن كانت البطانة من حرير لم يحجز \* وفي جواز اقتراش الحرير للنساء خلاف \* وفي جواز لبس الديباج



للاصبيان خلاف \* ويجوز للغازي لبس الحرير \* وكذا للمسافر خوف القمل  
والحكة \* وهل يجوز بمجرد الحكة في الحضر فيه وجهان \* ثم اذا تزين  
فليقصد الصحراء ماشياً والصحراء أولى من المسجد الا بمكة \* وليكن الخروج  
في عيد الاضحى أسرع قليلاً \* ثم ليخرج الامام وليتجرم بالصلاة في الحال  
\* وليناد الصلاة جامعة \* فيقرأ أولاً دعاء الاستفتاح \* ويكبر سبع (ح)  
تكبيرات زائدة (م) في الاولى وخمساً (ح) في الثانية ويقول بين كل تكبيرتين  
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يقرأ الفاتحة بعد التكبير  
والتعوذ ويقرأ سورة ق في الاولى واقتربت في الثانية \* ويرفع اليدين (ح)  
في هذه التكبيرات \* ثم يخطب بعد الصلاة خطبة الجمعة لكن يكبر تسعاً  
قبل الخطبة الاولى وسبعاً قبل الثانية على مثال الركعتين \* ثم اذا خطب رجع  
الي بيته من طريق آخر \* ويستحب في عيد النحر رفع الصوت بالتكبير  
عقيب خمس عشرة مكتوبة \* اولها الظهر من يوم العيد وآخرها  
الصبح آخر أيام التشريق \* ثم قيل يستحب عقيب كل صلاة تؤدي  
في هذه الايام وان كان نفلاً أو قضاء \* وقيل لا يستحب الا عقيب الفرض  
وقيل لا يستحب الا عقيب فرض من فرائض هذه الايام صليت في هذه  
الايام قضاء أو أداء \* ولو نسي التكبيرات في ركعة فلا يتداركها على الجديد  
اذا تذكرها بعد القراءة لقوات وقتها \* واذا فاتت صلاة العيد بزوال الشمس  
فقد قيل لا تقضى \* وقيل تقضى (ح م) أبداً \* وقيل لا تقضى الا في الحادى  
والثلاثين \* وقيل تقضى في شهر العيد كله \* واذا شهد الشهود على الهلال  
قبل الزوال أفطروا وصايئنا \* وان شهدوا بعد الغروب يوم الثلاثين لم تصنع  
اليهم اذ لا فائدة الا ترك صلاة العيد \* وان شهدوا بين الزوال والغروب

أفطرنّا وبان فوات صلاة العيد على الإصح \* ثم قضاؤها في بقية اليوم أولى  
أوفي الحادي والثلاثين فيه خلاف \* وان شهدوا نهاراً وعدلوا ليلاً فالمعبرة  
بوقت التعديل أو الشهادة فيه خلاف \* وإذا كان العيد يوم الجمعة فلا هـل  
السواد الرجوع قبل الجمعة \* وان كان النداء يبلغهم على الصحيح للخبر

### كتاب صلاة الخسوف

وهي سنة مؤكدة \* ولا تكره الا في أوقات الكراهية \* وأقلها ركعتان في كل  
ركعة ركوعان (ح) وقيامان \* فان تمادي الكسوف فهل يجوز زيادة ثالثة  
فيه وجهان \* وان أسرع الانجلاء فهل يقتصر على واحدة فيه وجهان  
\* وأكملها أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة سورة البقرة وفي الثانية آل  
عمران وفي الثالثة النساء وفي الرابعة المائدة أو مقدارها وكل ذلك بعد الفاتحة  
\* ويسبح في الركوع الاول بقدر مائة آية وفي الثاني بقدر ثمانين وفي الثالث  
بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين \* ولا يطول السجدة ولا القعدة بينهما  
\* ويستحب أن تؤدى بالجماعة \* وأن يخطب الامام بعدهما خطبتين كما في العيد  
\* ولا يجهر (م) في صلاة الكسوف ويجهر في الخسوف \* فروع \* المسبوق  
إذا أدرك الركوع الثاني لم يدرك الركعة لان الأصل هو الاول \* وتفوت  
صلاة الكسوف بالانجلاء وبزروب الشمس كاسفة \* وتفوت الخسوف  
بالانجلاء وبطلوع قرص الشمس \* ولا يفوت بزروب القمر خاسفاً لان الليل  
كاه سلطان القمر \* ولا يفوت بطولوع الصبح على الجديد لبقاء الظلمة \* ولو  
اجتمع عيد وكسوف قدم العيد ان خيف فواته والافقولان في التقديم والتأخير  
\* ولو اجتمع كسوف وجمعة قدمت الجمعة عند خوف الفوات والافقولان \* ولو  
اجتمع جنازة مع هذه الصلوات فهي مقدمة الا الجمعة فانها تقدم عند ضيق



وقتها \* ويكفيه للجمعة والكسوف خطبة واحدة \* وكذا للعيد والكسوف  
ولا يبعد اجتماع العيد والكسوف فان الله على كل شيء قدير ولا تصلي صلاة  
الكسوف للزلازل وغيرها من الآيات

### ﴿ كتاب صلاة الاستسقاء ﴾

وهي سنة عند انقطاع المياه ولو انقطع عن طائفة من المسلمين استحب لغيرهم  
أيضا هذه الصلاة \* ولا بأس بتكريرها اذا تأخرت الاجابة \* وان سقينا قبل  
الصلاة خرجنا للشكر والدعاء والوعظ \* وهل تصلي للشكر فيه خلاف \*  
والاحب أن يأمر الامام الناس قبل يوم الميعاد بصوم ثلاثة أيام وبالحج  
من المظالم \* ثم يخرج بهم في ثياب بذلة وتخشع مع الصبيان والبهائم وأهل الدمة  
ويصلي بهم ركعتين كصلاة العيد ويقرأ في احدي الركعتين انا أرسلنا نوحا  
ثم يخطب بخطبة العيد ولكن يبدل التكبيرات بالاستغفار \* ثم يبالغ في الدعاء في  
الخطبة الثانية \* ويستقبل القبلة فيهما ويحول رداءه تفاعلا بتحويل الحال فيقلب الاعلى  
الى الاسفل واليمين الى اليسار والظاهر الى الباطن \* ويتركه كذلك الى أن ينزع ثيابه

### ﴿ كتاب صلاة الجنائز ﴾

المحتضر يستقبل به القبلة فيلقي على قفاه ( ح م ) وأخصاه الى القبلة \* ويلقن  
كلمة الشهادة \* وتلي عليه سورة يس \* وليكن هو في نفسه حسن الظن  
بربه تعالى \* ثم اذا مات تمدح عيناه \* ويشد لحياه بعصابة \* وتلين  
مفاصله ويستتر بثوب خفيف \* ويوضع على بطنه سيف أو مرآة \* ثم  
يشتغل بغسله وأقله امرار الماء على جميع أعضائه \* وفي وجوب النية على  
الغاسل وجهان \* فان أوجبنا لم يصح من الكافر \* وأعيد غسل الزريق  
\* وأما الاكمل فأن يحمل الى موضع خال ويوضع على سرير ولا ينزع

قيصه ( م ح ) ويحاط في غرض البصر عن جميع بدنه الحاجة \* ويحضر ماء بارد ( ح ) ظهور \* وبعد الاناء من المغسل حذراً من الرشاش ثم يبتدىء بفسل سوءتبه بعد لف خرقة على اليد \* وبعد أن يجلس فيمسح على بطنه تخرج الفضلات \* ثم يتعهد مواضع النجاسة من بدنه \* ثم يتعهد أسنانه ومنخريه بخرقة مبلولة \* ثم يوضأ ثلاثاً مع المضمضة ( ح ) والاستنشاق \* ثم يتعهد شعره بمشط واسع الاسنان \* ثم يضجع على جنبه الايسر ويصب الماء على شقه الايمن \* ثم يضجع على شقه الايمن ويصب الماء على الشق الايسر وذلك غسلة واحدة \* ثم يفعل ذلك ثلاثاً \* فان حصل الاتقاء والا فخمس أو سبع \* ثم يبالغ في تشفيفه صيانة للكفن \* ويستعمل قدراً من الكافور لدفع المواقم \* ويستعمل السدر في بعض الغسلات \* ولا يسقط ( ح ) الغرض به فان خرجت نجاسة بعد الغسل أزيلت النجاسة ولم يعد الغسل على الصحيح وفي العادة الوضوء وجهان \* وأما الناس فلا يغسل رجل امرأة الا بزوجة ( ح ) أو محرمة أو ملك يمين فيغسل مستولده وأمه ( ح ) وتغسل الزوجة زوجها \* ولا تغسل المستولدة والامة سيدهما على أحد الوجهين لان الموت يغسل ملك اليمين ويقرر ملك النكاح \* فان ماتت المرأة ولم يحضر الا أجنبي غسلها ( م ح ) وغرض البصر \* وقيل نعم \* وكذا الخنثى يغسله رجل أو امرأة استصحاباً لحكمه في الصفر \* فان ازدحم جمع كثير يصلحون للغسل على امرأة غالبداية بنساء المحارم ثم بالاجنبيات ثم بالزوج ثم بالرجال المحارم ثم ترتيب المحارم كترتيبهم في الصلاة \* وقيل يقدم الزوج على النساء لانه ينظر ما لا ينظرون اليه \* وقيل يقدم رجال المحارم على الزوج لان النكاح انتهى بالموت فرع \* المحرم لا يقرب طيباً ولا يستر رأسه بل يبقى ( م ح ) أثر الاحرام



وهل تصان المعتدة عن الطيب فيه وجهان \* وغير المحرم هل يقلم ظفره  
ويحلق شعره الذي يستحب في الحياة حلقه فيه قولان

— القول في التكفين —

والمستحب في لونه البياض وفي جنسه القطن والكتان دون الحرير فإنه يحرم  
للرجال ويكره للنساء \* وأما عدده فأقله ثوب واحد ساتر لجميع البدن  
والثاني والثالث حتى الميت في التركة تنفذ وصيته بأسقاطهما \* وليس للورثة  
المضايقة فيهما \* وهل للغرماء المنع منها فيه وجهان \* ومن لا مال له يكفن  
من بيت المال \* ويقتصر على ثوب واحد في أظهر الوجهين \* وفي وجوب  
الكفن على الزوج وجهان \* والزيادة على الثلاث إلى الخمس مستحب للنساء  
جائز للرجال غير مستحب \* والزيادة على الخمس سرف على الإطلاق \* ثم إن  
كفن في خمس قمامة وقيص وثلاث لفائف سوابغ \* وإن كفن في ثلاث  
فثلاث لفائف من غير قيص ولا عمامة \* وإن كفنت في خمس فازار وخمار  
وثلاث لفائف سوابغ \* وفي قول تبدل لفافة بقيص \* وإن كفنت في ثلاث  
فثلاث لفائف \* ثم يذر على كل لفافة حنوط \* ويوضع الميت عليه \* ويأخذ  
قدراً من القطن الخالص ويدسه في الاليتين \* وتشد الاليتان وتستوثق \*  
وتلصق بجميع منافذ البدن من المنخرين والأذنين والعينين قطنة عليها كافور  
ثم يلف الكفن عليه بعد أن يبخره بالعود ويشد عليه بشداد \* وينزع  
الشداد عند الدفن \* ثم يحمل الجنازة ثلاثة رجال رجل سابق بين العمودين  
ورجلان في مؤخر الجنازة \* فإن عجز السابق أعانه رجلان خارج العمودين  
ف تكون الجنازة محمولة بين خمسة أو بين ثلاثة \* والمشي قدام الجنازة أفضل (ح)  
والإسراع بها أولى

﴿ القول في الصلاة ﴾

والنظر في أربعة أطراف ﴿ الأول ﴾ فيمن يصلي عليه وهو كل ميت مسلم ليس بشهيد ﴿ احترزنا بالميت عن عضو آدمي فإنه لا يصلي عليه الا اذا علم بموت صاحبه فيصلي على صاحبه وان كان غائباً ﴾ وينسل العضو ويواري بخرقه ويدفن ﴿ وكذا السقط الذي لم يظهر فيه التخطيط لا ينسل ولا يصلي عليه ﴾ فان ظهر التخطيط في النسل قولان ﴿ فان غسل في الصلاة قولان منشؤها التردد في الحياة ﴾ وعلى كل حال يواري بخرقه ويدفن ﴿ فان اخلج بعد الانفصال فالصلاة عليه أولى ( ح م ) ﴾ فان صرخ واستهل فهو كالكبير ﴿ واحترزنا بالمسلم عن الكافر فإنه لا يصلي عليه ذمياً كان أو حريباً لكن تكفين الذمي ودفنه من فروض الكفايات وفاء بدمته ﴾ وقيل لا ذمة بعد الموت فهو كالحربي ﴿ ولو اخلط موتي المسلمين بالمشركين غسلنا جميعهم وكفناهم تفصيلاً عن الواجب ﴾ ثم عند الصلاة يميز المسلمون بالنية ﴿ وأما الشهيد فلا ينسل ( ح ) ولا يصلي عليه ﴾ والشهيد من مات بسبب القتال مع الكفار في وقت قيام القتال فان كان في قتال أهل البني أو مات حتف أنفه في قتال الكفار أو قتله الحربى اغنياً لا من غير قتال أو جرح في القتال ومات بعد انفصال القتال وكان بحيث يقطع بموته في السكك قولان منشؤها التردد في أن هذه الاوصاف هل هي مؤثرة أم لا ﴿ أما القتل ظلاً من مسلم أو ذمي أو باغ أو المبطلون أو الغريب ينسلون ويصلي عليهم ﴾ وكذا القتل بالحق قصاصاً أو حداً ليس بشهيد ﴿ وتارك الصلاة يصلي عليه ( و ) وقاطع الطريق يقتل أولاً ويصلي عليه وينسل ويكفن ثم يصاب مكناً على قول ﴾ وعلى قول يقتل مصلوباً ثم ينزل وينسل ويصلي عليه ويدفن ﴿ ومن رأى أنه يقتل مصلوباً وسقي فقد قال لا يصلي



عليه \* ثم الشهيد لا يغسل وإن كان جنبا \* وهل يزال أثر النجاسة التي ليست من أثر الشهادة فيه خلاف \* وثيابه الملوثة بالدم تترك عليه مع كنفه إلا أن ينزع الوارث \* وينزع منه الدرع وثياب القتال \* الطرف الثاني فيمن يصلي \* والاولى بها القريب \* ولا يقدم على القرابة إلا المذكور ولا يقدم الوالي (و) عليه \* ثم يبدأ بالاب ثم الجد ثم الابن ثم العصابات على ترتيبهم في الولاية \* ثم الاخ من الاب والام مقدم على الاخ من الاب في أصح الطريقين \* ثم إن لم يكن وارث فذوو الارحام \* ويقدم عليهم المعتق فإذا تعارض السن والفقہ فالفقيه أولى على أظهر المذهبين \* ولو كان فيهم عبد فقيه وحر فقير فقيه أو أخ رقيق وعم حر في المسئلتين تردد \* وعند تساوي الخصال لا مرجع إلا القرعة أو التراضي \* ثم يقف الامام وراء الجنائز عند صدر الميت إن كان ذكرا وعند (ح) عجيذة المرأة كأنه يسترها عن القوم \* فلو تقدم على الجنائز لم يجوز على الأصح لأن ذلك يحتمل في حق الغائب بسبب الحاجة \* وإذا اجتمعت الجنائز فيجوز أن يصلي على كل واحدة وأن يصلي على جميعهم صلاة واحدة \* ثم يوضع (و) بين يدي الامام بعضهم وراء بعض والكل في جهة القبلة \* ويقرب من الامام الرجل ثم الصبي ثم الحنثي ثم المرأة \* ولا يقدم بالحرية وإنما يقدم بخصال دينية ترغب في الصلاة عليه \* وعند التساوي لا يستحق القرب إلا بالقرعة أو التراضي \* الطرف الثالث \* في كيفية الصلاة \* وأقلها تسعة أركان النية والتكبيرات الأربع والسلام والفاطمحة (مرح) بعد الاولى والصلاة على الرسول بعد الثانية \* وفي الصلاة على الآل خلاف \* والدعاء للميت بعد الثالثة \* وقيل يكفي الدعاء للمؤمنين \* ولو زاد تكبيرة خامسة لم

بطل الصلاة على الاظهر \* فأما الاكل فأنت يرفع (مرح) اليدين في  
التكبيرات \* وفي دعاء الاستفتاح والتعوذ خلاف والاصح أن الاستفتاح  
لا يستحب \* ثم لا يجهر بالقراءة ليلا كان أو نهاراً \* ويستحب الدعاء للمؤمنين  
عند الدعاء للميت \* ولم يتعرض الشافعي رضي الله عنه لذكر بين التكبيرات الرابعة  
والسلام \* فرع \* المسبوق يكبر (ح و) كما أدرك وإن كان الامام في أثناء  
القراءة \* ثم إن لم يتمكن من التكبير الثانية مع الامام صبر إلى التكبير  
الثالثة فيكبر التكبير الثانية عندها \* ثم إذا سلم الامام تدارك ما بقى عليه \* ولو  
لم يكبر الثانية قصداً حتى كبر الامام الثالثة بطلت صلاته إذا لا قدوة الا في  
التكبيرات \* الطرف الرابع \* في شرائط الصلاة \* وهي كسائر الصلوات \* ولا  
يشترط الجماعة فيها ولكن قيل لا يسقط الفرض الا بأربعة يصلون جماعة أو  
أحاداً \* وقيل يسقط بثلاث \* وقيل بسقط بواحد \* وفي الاكتفاء بجنس  
النساء خلاف \* ولا يشترط حضور الجنازة بل يصلي (م ح) على الغائب  
الا (و) إذا كان في البلد \* ولا يشترط (م ح) ظهور الميت بل تجوز الصلاة  
على المدفون ولكن تقديم الصلاة واجب \* فإن لم تقدم فلا يقوت بالدفن  
ثم قيل انه يصلي بعد الدفن إلى ثلاثة أيام \* وقيل إلى شهر \* وقيل إلى اتحاق  
الأجزاء \* وقيل من كان مميزاً عند موته يصلي عليه ومن لا فلا \* وقيل يصلي  
عليه أبداً \* ومع هذا فلا يصلي على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم

### في القول في الدفن

وأقله حفرة تحرس الميت عن السباع وتكتم رأعته وأكمله قبر  
على قامة الرجل \* واللحد أولى من الشق \* وليكن اللحد في جهة القبلة \*  
ثم توضع الجنازة على رأس القبر بحيث يكون رأس الميت عند مؤخر



القبر فيسله الواقف الى القبر من جهة رأسه \* ولا يضع الميت في قبره  
الا الرجل فان كانت امرأة فيتولي ذلك زوجها ومحارمها \* فان لم يكن  
فمبيدها \* فان لم يكن نخصيان \* فان لم يكن فأرحام \* فان لم يكن فالاجانب  
لانهن يضعفن عن مباشرة هذا الامر \* ثم ان لم يستقل واحد بوضعه  
فليكن عدد الواضعين وترا \* ثم يضع الميت على جنبه الأيمن في اللحد  
بحيث لا ينكب ولا يستلقي \* ويفضي بوجهه الى تراب أولبنة \* ثم ينضد اللبن  
على فتح اللحد \* وتسد الفرج بما يمنع التراب \* ثم يحشو عليه كل من دنا ثلاث  
حشيات \* ثم يمال عليه التراب بالمساحي \* ولا يرفع نعش القبر الا بقدر شبر  
ولا يخصص \* ولا يطين \* ولا بأس بالحصى ووضع حجر على رأس القبر  
للعامة \* ثم التسنيم أفضل من التسطبيع مخالفة لشعار الروافض \* ثم الافضل  
لشيع البنازة أن يترك الى مواراة الميت \* فرعان \* الاول \* لا يدفن في قبر  
واحد ميتان الا الحاجة \* ثم يقدم الافضل الى جدار اللحد \* ولا يجمع بين  
الرجال والنساء الا لشدة الحاجة \* ثم يجعل بينهما حاجز من التراب \* الثاني \*  
القبر يحترم فيصان عن الجلوس والمشي والاتكاء عليه \* بل يقرب الانسان  
منه كما يقرب منه في زيارته لو كان حيا \* ولا ينش القبر الا اذا انمحق أثر الميت  
بطول الزمان \* أو دفن من غير غسل \* أو في أرض مغصوبة \* أو في حكن  
مغصوب (و) \* ولو دفن قبل التكفين لم ينش على أظهر الوجهين \* وأكتفي  
بالتراب سائرا \* ولا يصلي على جنازة مرتين الا أن يحضر الولي وقد صلى  
عليه غيره فيصل \* ولا يكره الدفن ليلا \* فان دفنت ذمية حاملا بمسلم  
دفنت بين مقابر المسلمين والكفار \* وقيل يجعل ظهرها الى المقبرة \* فان  
ابتلع جوهره لغيره ومات شق جوفه على الاصح \* وان كانت له فوجهان أيضا

﴿ القول في التنزية والبكاء على الميت ﴾

( التنزية ) سنة الى ثلاثة أيام \* وهو الحمل على الصبر بوعده الأجر والدعاء للميت وللمصاب \* ويمزي المسلم بقربه الكافر والدعاء للمحي \* ويمزي الكافر بقربه المسلم والدعاء للميت \* ويستحب تهيئة طعام لأهل الميت \* والبكاء جائز من غير ندب ولا نباحة ومن غير جزع وضرب خد وشق ثوب وكل ذلك حرام \* ولا يعذب الميت بنياحة أهله الا اذا أوصى به فلا تزر وازرة وزر أخرى

﴿ باب تارك الصلاة ﴾

من ترك صلاة واحدة عمداً وامتنع عن قضائها حتى خرج وقت الرفاهية والضرورة قتل ( ح ) بالسيف ودفن كما يدفن سائر المسلمين \* ويصلي عليه ولا يطمس قبره \* وقيل لا يقتل الا اذا صار الترك عادة له \* وقيل اذا ترك ثلاث صلوات والله أعلم

﴿ كتاب الزكاة وفيه ستة أنواع ﴾

﴿ الاول ﴾ زكاة النعم \* والنظر في وجوبها وأدلتها \* أما الوجوب فله ثلاثة أركان ( الاول ) قدر الواجب وسيأتي بيانه ( الثاني ) ما يجب فيه وهو المال وله ستة شرائط أن يكون نعماً نصاباً مملوكاً متهيئاً لكمال التصرف سائمة باقية حولاً ﴿ الشرط الاول ﴾ أن يكون نعماً \* فلا زكاة الا في الابل والبقر والغنم \* ولا تجب في غيرها ولا في الخيل ( ح ) ولا في المتولد بين الظباء والغنم وان كانت الأمهات ( ح ) من الغنم ﴿ الشرط الثاني ﴾ أن يكون النعم نصاباً ( أما الابل ) ففي أربع وعشرين من الابل فما دونها الغنم \* في كل خمس شاة



فإذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أثنى \* فان لم  
 تكن في ماله بنت مخاض فان لبون ذكر \* فإذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس  
 وأربعين ففيها بنت لبون \* فإذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة \* فإذا  
 بلغت احدي وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة \* فإذا بلغت ستا وسبعين  
 الى تسعين ففيها بنتا لبون \* فإذا بلغت احدي وتسعين الى عشرين  
 ومائة ففيها حقتان \* فإذا صارت احدي وعشرين ومائة ففيها ثلاث  
 بنات لبون \* فإذا صارت مائة وثلاثين فقد استقر الحساب في كل  
 خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون (ح) \* كل ذلك لفظ أبي بكر رضي الله عنه  
 في كتاب الصدقة \* وبنت المخاض لها سنة \* ولبنت اللبون سنتان \* وللحقة  
 ثلاث \* وللجذعة أربع (وأما البقر) ففي ثلاثين منه تبيع وهو الذي له سنة \*  
 وفي أربعين مسنة وهي التي لها سنتان \* ثم في الستين تيعان \* ثم استقر  
 الحساب في كل ثلاثين تبيع \* وفي كل أربعين مسنة (وأما النعم) ففي  
 أربعين شاة شاة \* وفي مائة واحدي وعشرين شاتان \* وفي مائتين وواحد  
 ثلاث شياه \* وفي أربعمائة أربع شياه \* وما بينهما أوقاص لا يعتد بها \* ثم  
 استقر الحساب في كل مائة شاة \* والشاة الواجبة في النعم إما الجذعة من  
 الضأن وهي التي لها سنة أو الناقة من المعز وهي التي لها سنتان \* ثم تصدي  
 النظر في زكاة الابل في خمسة مواضع \* الأول \* في اخراج شاة عن الابل  
 وهي جذعة من الضأن أو ناقة من المعز \* والعبارة في تعيين الضأن أو المعز  
 بغالب غنم البلد \* وقيل انه يخرج ما شاء ويؤخذ منه لاث الاسم منطلق  
 عليه \* ولو أخرج ذكرا فهو على هذين الوجهين \* ولو أخرج بعيرا عن خمس  
 أو عن عشر أخذ وان نقصت قيمته عن قيمة شاة \* النظر الثاني \* في المدول

الي ابن لبون \* فمن وجب عليه بنت مخاض ولم تكن في ماله أخذ ابن لبون \*  
وان لم يكونا في ماله جاز له شراء ابن لبون \* ولو كان في ماله بنت مخاض  
معيبة فهي كالمعدومة \* ولو كانت كريمة لزمه على الاقيس شراء بنت مخاض  
لانها موجودة في ماله وانما تترك نظراً له \* وتؤخذ الحثي من بنات اللبون  
بدلاً عن بنت مخاض عند فقدها \* ويؤخذ الحق بدلاً عن بنت لبون عند  
فقدتها كما يؤخذ ابن لبون بدلاً عن بنت مخاض \* **النظر الثالث** \* اذا ملك  
مائتين من الامل فان كان في ماله أحد السنين أخذ منه الموجود \* وان لم  
يكونا في ماله اشترى (و) ماشاء من الحقائق أو بنات اللبون \* وان وجد جميعاً  
وجب اخراج الأغبط للمساكين \* وقيل الخيرة اليه \* وقيل يتعين الحقائق  
فلو أخذ الساعي غير الأغبط قصداً على قولنا يجب الاغبط لم يقع الموقع  
وان أخذ باجتهاده فقبل لا يقع الموقع \* وقيل يقع الموقع وليس عليه جبر  
التفاوت \* وقيل عليه جبر التفاوت ببذل الدراهم \* وقيل يجب جبره بأن  
يشترى بقدر التفاوت شقصاً ان وجده إما من جنس الاغبط على رأى أو  
من جنس المخرج على رأى \* **فرع** \* لو أخرج حقتين وبنتي لبون ونصفاً لم  
يجز للتشقيص \* ولو ملك أربعاً فأخرج أربع حقائق وخمس بنات لبون  
جاز على الاصح \* **النظر الرابع في الجبران** \* وجبران كل مرتبة في السن  
عند فقد السن الواجب بشاتين أو عشرين درهماً \* فان رقي الى الأكبر أخذ  
الجبران \* وان نزل أعطي \* والخيرة في تعيين الدراهم والشاة (و) الى المعطي \* والخيرة  
في الانحطاض والارتفاع الى المالك الا اذا كان إبله مراضاً فارتقى وطلب  
الجبران لم يجز لانه ربما يكون خيراً مما أخرجه \* ولو أخرج بدل الجذعة  
ثنية لم يكن له جبران على أظهر الوجهين لانه جاوز اسنان الزكاة \* ولو كان



عليه بنت لبون فلم يجدوا في ماله الا حقة وجذعة فرقي الي الجذعة لم يجز على اظهر  
الوجهين لانه كثر الجبران مع الاستغناء عنه \* ولو أخرج عن جبران واحد  
شاة وعشرة دراهم لم يجز \* ولو أخرج عن جبرانين شاتين وعشرين درهما  
جاز ﴿ النظر الخامس ﴾ في صفة المخرج في الكمال والنقصان \* والنقصان  
خمس ( الاول ) المرض فان كان كل المال مراضا أخذ ( م ) منه مريضة  
فان كان فيها صحيح لم يأخذ الا الصحيحة تقرب قيمتها من ربع عشر ماله اذا كان  
ماله أربعين شاة ( الثاني ) العيب فان كان الكل معيبا أخذ معيبة \* وان كان  
فيها سليمة طلبنا سليمة تقرب قيمتها من ربع عشر ماله \* وان كان الكل  
معيبا وبعضه أردا أخذ الوسط مما عنده ( الثالث ) الذكورة فان كان في ماله  
أنثى أو كان الكل أنثى لم يؤخذ الا الأنثى لو ردد النص بالأنثى \* فان كان الكل  
ذكورا لم يؤخذ الذكر أيضا على أحد الوجهين لظاهر اللفظ ( الرابع )  
الصغر فان كان في المال كبيرة لم تؤخذ الصغيرة \* فان كان الكل صغارا  
كالسخال والفصالان أخذنا الصغيرة \* وقيل لا تؤخذ لانه يؤدي في الابل  
الى التسوية بين القليل والكثير \* وقيل يؤخذ في غير الابل وفي الابل فيها  
جاوز احدى وستين \* ولا يؤخذ فيما دونه كيلا يؤدي الى التسوية ( الخامس )  
رداءة النوع فان كان الكل معزا أخذ المعز \* وان اختلف فقولان \* أحدهما  
انه ينظر الى الأغلب وعند التساوي يراعى الأغلب للمساكين \* والثاني انه  
يؤخذ من كل جنس بقسطه \* هذا بيان النصاب ولا زكاة فيما دونه الا اذا  
تم بخلاطة نصابا

﴿ باب صدقة الخلطاء ﴾ وفيه خمسة فصول

﴿ الاول ﴾ في حكم الخلطة وشرطها ﴿ وحكم الخلطة تزويل المالكين منزلة مال

واحد \* فلو خلط أربعين بأربعين لغيره في الكل شاة واحدة (ح) \* ولو خلط عشرين بعشرين لغيره في كل واحد نصف (م ح) شاة \* وشرط الخلطة اتحاد المسرح والمرعي والمراح والمشرع وكون الخليط أهلاً للزكاة لا كالدمي والمكاتب \* وفي اشتراك الراعي والفحل والحلب ووجود الاختلاط في أول السنة وجريان الاختلاط بالقصد واتفاق أوائل الأحوال خلاف \* وفي تأثير الخلطة في الثمار والزرع ثلاثة أقوال \* فعلى الثالث يؤثر خلطة الشيوع دون الجوار \* ولا تؤثر خلطة الجوار في مال التجارة وفي الشيوع قولان

الفصل الثاني في التراجع \* وللساعي أن يأخذ من عرض المال ما يتفق ثم يرجع المأخوذ منه بقيمة حصه خليطه \* فلو خلط أربعين من البقر بثلاثين لغيره لم يجب على الساعي أخذ المسنة من الأربعين والتبعية من الثلاثين بل يأخذ كيف اتفق \* فإن أخذ كذلك فيرجع بأذن المسنة بثلاثة أسباعها على خليطه وبأذن التبعية بأربعة أسباعها على خليطه لأن كل واحد من السنين واجب في الجميع على الشيوع كأن المال ملك واحد

الفصل الثالث \* في اجتماع الخلطة والافراد في حول واحد \* فإذا ملك رجلان كل واحد أربعين غرة المحرم وخطا غرة صفر ففي الجديد يجب على كل واحد في آخر الحول الأول شاة \* وفيما بعده من الأحوال نصف شاة تغليبا للافراد \* وعلى القديم يجب أبدا نصف شاة \* فإن ملك الثاني غرة صفر وخطط غرة ربيع فالقولان جاريان \* وخرج ابن سريج أن الخلطة لا تثبت أبدا لتقاطع أواخر الأحوال

الفصل الرابع \* في اجتماع المختلط والمفرد في ملك واحد \* فلو خلط عشرين بعشرين لغيره وهو يملك أربعين ببلدة أخرى فقولان \* أحدهما أن



الخلطة خلطة ملك فكأنه خلط الستين بالعشرين \* والثاني أنه خلطة عين فلا يتعدي حكمها الى غير المخلوط \* فان قلنا بخلطة العين فعلي صاحب العشرين نصف شاة \* وان قلنا بخلطة الملك فعليه ربع شاة وكأنه خلط الستين \* وأما صاحب الستين فقد قيل يلزمه شاة تغليباً للأنفراد \* وقيل ثلاثة أرباع شاة تغليباً للخلطة \* وقيل خمسة أسداس ونصف سدس جمعا بين الاعتبارين فيقدر في الأربعين كأنه منفرد بجميع الستين فيخص الأربعين ثلثا شاة \* ويقدر في العشرين كأنه مختلط بالجميع فيخص العشرين ربع شاة والجميع ما ذكرناه \* ولو خلط عشرين بعشرين لغيره ولكل واحد أربعون ينفرد به فالأوجه الثلاثة جارية في حق كل واحد

﴿ الفصل الخامس في تعدد الخليط ﴾ فإذا ملك أربعين وخلط عشرين بعشرين لرجل وعشرين بعشرين لآخر فان قلنا بخلطة الملك فعلي صاحب الأربعين نصف شاة فان الكل ثمانون وصاحب العشرين يضم ماله الى خليطه \* وهل يضم الى خليط خليطه فوجهان \* فان ضم فواجهه ربع شاة والا فواجهه ثلث شاة لان المجموع سنون \* وان قلنا بخلطة العين فعلي صاحب العشرين نصف شاة \* وفي صاحب الأربعين الوجوه الثلاثة وهو شاة لتغليب الأنفراد \* أو نصفها لتغليب الاختلاط \* أو ثلثا شاة للجمع بين الاعتبارين ﴿ الشرط الثالث ﴾ في الحول ﴿ فلا زكاة في النعم حتي يحول عليها الحول الا السخال الحاصلة في وسط الحول من نفس النصاب الذي انعقد الحول عليه فان الزكاة تجب فيها بحول الامهات معها أسيئت في بقية السنة \* فلو ماتت الامهات وهي نصاب لم تنقطع التبعية ﴾ (ح و) \* ولو ملك مائة وعشرين فتنجبت في آخر الحول سخلة وجب شاتان لحدوثها في وسط الحول ﴿ الشرط الرابع ﴾ أن لا يزول الملك عن عين

النصاب في الزكوات العينية \* فان زال بالابدال بمثله ولو في آخر السنة انقطع  
الحول \* فلو عاد بفسخ أو رد بعيب استؤنف الحول ولم يبين \* وكذا اذا انقطع  
ملكه بالردة ثم أسلم \* وكذا لا يبنى حول وارثه اذا مات على حوله \* ومن  
قصد بيع ماله في آخر الحول صح بيته (م) وأثم \* الشرط الخامس السوم \* فلا  
زكاة فيما علف في معظم السنة \* وفيما دونه أربعة أوجه \* أفقها أن المسقط  
قدر يعد مؤونة بالاضافة الى رفق الساعة \* وقيل لا يسقط الا العلف في  
معظم السنة \* وقيل القدر الذي كانت الشاة تموت لولاه يسقط حتى لو أسامها  
نهاراً وعلفها ليلاً لم يسقط \* وقيل كل ما يتناول من العلف يسقط \* ولو اغلقت  
الدابة بنفسها أو علفها المالك لا يمنع السوم بالثلج على أن يردّها الى الاسامة  
أو علفها الناصب ففي سقوط الزكاة وجهان يعبر عنها بأن القصد هل يعتبر \*  
وكذا الخلاف في قصد السوم فان أوجبنا الزكاة في معلوفة أسامها الناصب ففي  
رجوعه بالزكاة على الناصب وجهان \* الشرط السادس كمال الملك \* وأسباب  
الضعف ثلاثة \* الاول \* امتناع التصرف فاذا تم الحول على مبيع قبل  
القبض أو مرهون أو منصوب أو ضال أو مجهود لا بينة عليه أو دين على  
معر في جميع ذلك خلاف لحصول الملك وامتناع التصرف \* وفي المنصوب  
قول ثالث أنه ان عاد بجميع فوائده زكاه لأحواله الماضية \* وان لم تعد الفوائد  
فلا \* والتعجيل قبل عود المال غير واجب قطعاً \* والدين المؤجل قيل انه  
يلحق بالمنصوب \* وقيل كالنائب الذي يسهل احضاره \* فان أوجبنا لم يجب  
التعجيل في أصح الوجهين لان الخمسة نقداً تساوي ستة نسيتة فيؤدى الى  
الاجحاف به \* السبب الثاني \* تسلط الغير على ملكه كالمالك في زمن  
الحيار \* والمالك في اللقطة في السنة الثانية اذا لم يملكها الملتقط هل يجب



الزكاة فيها فيه خلاف \* واذا استقرض الفليس مائتي درهم ففي زكاته قولان \*  
 وجه المنع ضعف الملك لتسلط مستحق الدين عليه وقديمل بادائه الي تلبية  
 الزكاة اذ يجب على المستحق باعتبار يساره بهذا المال \* وعلى هذا ان كان  
 المستحق بحيث لا تلزمه الزكاة لكونه مكاتباً أو يكون الدين حيواناً أو ناقصاً  
 من النصاب وجبت الزكاة على المستقرض \* فان كان المستقرض غنياً بالعقار  
 وغيره لم يمنع ( زح م ) وجوب الزكاة بالدين \* وقيل الدين لا يمنع وجوب  
 الزكاة الا في الاموال الباطنة ( ح ) \* ولو قال الله علي أن أتصدق بالنصاب  
 فهذا أولى بأن يمنع الزكاة لتعلقه بعين المال \* ولو قال جعلت هذه الاغنام  
 ضحايا فلا ينبغي لايجاب الزكاة وجه متجه وان تم الحول عليه \* ولو قال الله  
 علي التصديق بأربعين من الغنم فهذا دين يترتب على دين الآدميين وأولى  
 بأن لا يدفع الزكاة \* ودين الحج كدين النذر \* واذا اجتمع الزكاة والدين في  
 تركة ففي التقديم ثلاثة أقوال \* وفي الثالث يسوى بينهما \* ووجه تقديم الزكاة  
 تعلقها بالعين \* السبب الثالث \* عدم قرار الملك \* ففي الزكاة في الغنمة قبل  
 القسمة ثلاثة أوجه وجه الاسقاط ضعف الملك فانه يسقط بالاسقاط \* وفي  
 الثالث ان كان الكل زكواً واجب والا فلا لاحتمال أن الزكاة تقع في سهم  
 الخمس \* ولو اكري داراً أربع سنين بمائة دينار نقداً وجب عليه في السنة  
 الاولى زكاة ربع المائة \* وفي الثانية زكاة نصفها لستين الا ما أدى \* وفي الثالثة  
 زكاة ثلاثة أرباعها لثلاث سنين الا ما أدى \* وفي الرابعة زكاة الجميع لاربع  
 سنين ويحط عنه ما أدى لان الاجرة هكذا تستمر \* بخلاف الصداق فان  
 تشطره بالطلاق ليس مقتضى العقد \* وسقوط الاجرة بالانهدام مقتضى الاجارة  
 وفي المسئلة قول ثان أنه يجب في كل سنة اخراج زكاة جميع المائة \* الركن

الثالث \* فيمن تجب عليه \* وهو كل حر مسلم فتجب في مال الصبي ( ح )  
 والمجنون ( ح ) \* وفي مال الجنين تردد \* وتجب على المرتد ( م ح ) ان قلنا ببقاء  
 ملكه مؤاخذه له بالاسلام \* ولا زكاة على مكاتب ورقيق ولا على سيدهما  
 في مالهما \* ومن ملك بنصفه الحر شيئاً لزمه ( م ح ) الزكاة ( الطرف الثاني  
 للزكاة طرف الاداء ) وله ثلاثة أحوال \* الاول \* الاداء في الوقت وهو  
 واجب على الفور ( ح ) عندنا ويتخير بين الصرف الى الامام أو الى المساكين  
 في الاموال الباطنة وأنها أولى فيه وجهان \* والصرف الى الامام أولى في  
 الاموال الظاهرة وهل يجب فيه قولان \* وتجب نية الزكاة بالقلب ( ح )  
 فينوي الزكاة المفروضة \* فان لم يتعرض للفرض فوجهان \* ولا يلزم تعيين  
 المال \* فان قال عن مالي الغائب وكان تالفاً لم ينصرف الى الحاضر \* ولو قال  
 عن الغائب فان كان تالفاً فعن الحاضر أو هو صدقة جاز لانه مقتضي  
 الاطلاق \* وينوي ولي الصبي والمجنون \* وهل ينوي السلطان اذا أخذ الزكاة  
 من الممتنع ان قلنا لا تبرأ ذمة الممتنع فلا \* وان قلنا تبرأ فوجهان \*  
 ويستحب للساعي أن يعلم في السنة شهراً لاخذ الزكوات \* وان برد المواشي  
 الى مضيق قريب من المرعى ليسهل عليه العمد \* ويستحب أن يقول  
 للمؤدى آجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فيما أبقيت \*  
 ولا يقول صلى الله عليك وان قاله عليه السلام لا آل أبي أوفى لانه مخصوص  
 به فله أن ينعم به على غيره \* وكما لا يقال محمد عز وجل وان كان عزيزاً  
 جليلاً فلا يحسن أن يقال أبو بكر صلى الله عليه وان كان يدخل تحت آله  
 تبعاً \* القسم الثاني في التعجيل \* والنظر في أمور ثلاثة \* الاول \* في  
 وقته \* ويجوز تعجيل الزكاة ( ح م ) قبل تمام الحول \* ولا يجوز قبل كمال النصاب



ولا قبل السوم \* وفي تعجيل صدقة عامين وجهان \* ولو ملك مائة وعشرين شاة  
 فعجل شاتين ثم حدثت سخلة ففي اجزاء الثانية وجهان \* أحدهما وهو الأصح اجزأؤه  
 \* وأما زكاة الفطر فتعجل في أول رمضان \* وزكاة الرطب والعنب لا تعجل  
 قبل الجفاف \* وقيل تعجل بعد بدو الصلاح \* وقيل تعجل بعد بدو الطامع  
 \* وأما الزرع فوجوب زكاته بالتفرك والتقية \* ويجوز عند الإدراك وبعد  
 الإدراك وإن لم تفرك \* وقيل يجوز بعد ظهور الحب وإن لم يشتد \* الثاني \*  
 في الطوارئ المانعة من الاجزاء وهو فوات شرط الوجوب \* وذلك في  
 القابض بأن يرد أو يموت أو يستغني بمال آخر \* فإن عرضت بعض هذه  
 الحالات وزالت قبل الحول فوجهان \* أو في المالك بأن يرد أو يموت أو ي تلف  
 ماله فيتبين بجميع ذلك أن المعجل لم يقع عن الزكاة \* أما المال لو تلف في  
 يد المسكين أو في يد الامام وقد قبض بسؤال المسكين فلا بأس \* وإن قبض  
 بسؤال المالك فهو من ضمان المالك \* وإن اجتمع سؤال المالك والمسكين فأى  
 الجانبين يرجح فيه وجهان \* وحاجة أطفال المساكين كسؤالهم \* وحاجة  
 البائسين هل تنزل منزلة سؤالهم فيه وجهان \* الثالث \* في الرجوع عند طريان  
 هذه الاحوال فان قال هذه زكاتي المعجلة فله الرجوع \* وقيل شرطه أن  
 يصرح بالرجوع وعلى هذا لو نازعه المساكين في الشرط فالمالك هو المصدق  
 في أحد الوجهين لانه المؤدي \* أما اذا لم يتعرض للتعجيل ولا غلده المساكين  
 ففي الرجوع وجهان \* فان قلنا يرجع فيصدق مع يمينه اذا قال قصدت التعجيل  
 \* ولو تلف النصاب بنفسه لم يمتنع الرجوع على أصح الوجهين \* وإن كان المال  
 نالها في يد المسكين فعليه ضمانه \* وإن صار ناقصاً في الأرض وجهان \* وإن  
 كان باقياً رده بزوائده المنفصلة والمتصلة ونقض تصرفه وكأنه بان أنه لم يملك

وقيل انا تقدره مقرضاً اذا لم يقع عن جهة الزكاة فتلتفت هذه الاحكام على أن  
القرض يملك بالقبض أو بالتصرف \* ولو لم يملك إلا أربعين فمجل واحدة فاستغنى  
القباض فان جعلنا المخرج للزكاة قرضاً لم يلزمه تجديد الزكاة لان الحول انقضى  
على تسع وثلاثين بخلاف ماذا وقع المخرج عن الزكاة لانت المخرج عن الزكاة  
كالباقى \* وان قلنا تين أن الملك لم يزل التفت على المجعود والمنصوب لوقوع  
الحيلولة \* القسم الثالث \* في تأخير الزكاة \* وهو سبب الضمان (ح) والعصيان  
(ح) عند التمكن \* وان تلف النصاب بعد الحول وقبل التمكن فلا زكاة  
\* وان ملك خمساً من الابل فتلف واحد قبل التمكن فأحد القولين أنه يسقط  
كل الزكاة كما لو تلف النصاب قبل الحول لان الامكان شرط الوجوب \*  
والاصح انه لا يسقط الا خمس شاة لان الامكان شرط الضمان \* وعلى هذا  
لو ملك تسعاً فتلف أربع قبل التمكن فالجديد أن الزكاة لا تبسط على الوقص  
فلا يسقط بسببه شيء من الزكاة وعلى القديم يسقط أربعة أتباع شاة  
\* وامكان الاداء بفوت بنية المال أو بنية المستحق وهو المسكين أو السلطان  
فان حضر مستحق فأخر لا انتظار القريب أو الجار لم يعص على أحد الوجهين  
\* ولكن جواز التأخير بشرط الضمان على أصح الوجهين \* فان قيل \* فما وجه  
تعلق الزكاة بالعين \* قلنا \* فيه أربعة أقوال \* قيل لا تعلق به \* وقيل المسكين  
شريك فيه \* وقيل له استيناق المرتبة \* وقيل ان له تعلقاً كتعلق أرش  
الجناية وهو الاصح \* وعليه نزع فنقول يصح بيعه قبل أداء الزكاة ولكن  
الساعي يتبع المال ان لم يؤد المالك \* فان أخذ الساعي من المشتري انتقض  
البيع فيه \* وفي الباقي قولان تفريق الصفقة \* والمشتري الخيار قبل أخذ  
الساعي اذا عرف ذلك على أحد الوجهين لتزول ملكه \* فان أدى المالك



سقط خياره على الاصح \* ولا يلتفت الى رجوع الساعي بخروج ماأخذه  
 مستحقاً \* واذا ملك أربعين من الغنم فتكرر الحول قبل اخراج الزكاة فزكاة  
 الحول الثاني واجبة ان قلنا ان الدين لا يمنع وجوب الزكاة \* واو رهن مال  
 الزكاة صح \* فان كان قبل الحول وقلنا الدين مع الرهن لا يمنع الزكاة أخرجت  
 الزكاة من عين المرهون على الاصح تقديم الحق الزكاة على الرهن كما تقدم  
 حق الجاني \* ثم لو أسير المالك فهل يلزمه أن يجبر للمعترين قدر الزكاة ببدل  
 قيمته ليكون رهناً عنده فيه وجهان \* النوع الثاني \* زكاة المعشرات \* والنظر  
 في الموجب والواجب ووقت الوجوب \* الطرف الاول \* الموجب وهو  
 مقدار خمسة أوسق من كل مقتات ( ح م ) في حالة الاختيار ( م ) أنبته  
 أرض مملوكة أو مستأجرة ( ح ) \* خراجية ( ح ) أو غير خراجية اذا كان  
 مالكه معيناً ( ح ) حراً ( ح ) مسلماً ( ح ) \* ولا زكاة على الجديد في الزيتون  
 والورس والعسل ( ح ) والزعفران والعصفر \* كما لا زكاة في التواكه ( ح )  
 والخضراوات \* ولكن يجب في الارز والماش والباقلا وغيرها من الاقوات  
 \* والنصاب معتبر وهو ثمان مائة من فان الوسق ستون صاعاً \* وكل صاع  
 أربعة أمداد \* وكل مدرطل وثلاث بالبغدادى \* والرحل مائة وثلاثون  
 درهما \* والمن مائتان وستون درهما \* والرحل نصف من وهو اثنتا عشرة  
 أوقية \* والاوقية عشرة دراهم وأربعة دوانيق \* والدرهم أربعة عشر قيراطاً \* قل  
 ذلك بالوزن البغدادى \* فان جعلنا ذلك تقريباً لا تحديداً فلا تسقط الزكاة  
 الا بمقدار لو وزع على الأوسق الخمسة لظهر النقصان \* ثم هذه الأوسق  
 تعتبر قرأً أوزبياً \* وفي الحبوب متى عن القشر الا فيما يطحن مع قشره  
 كالذرة \* وما لا يتقر يوسق رطباً ( و ) \* ولا يكمل نصاب جنس بجنس

آخر (مر) \* ويكمل العلس بالحنطة فانه حنطة حبتان منه في كمام واحد  
والسلت قيل انه يضم الى الشعير لصورته \* وقيل يضم الى الحنطة لانه على  
طبعها \* وقيل هو أصل بنفسه \* ولا يكمل ملك رجل بملك غيره الا  
الشريك والجار اذا جعلنا للحنطة فيه أثرا \* ولا يضم حمل نخلة الى  
حملها الثاني \* ولا حمل نخلة الى حمل أخرى اذا تأخر اطلاع الآخر  
عن جداد الاولى \* وان تأخر عن زهوها فوجهان \* ووقت الجداد  
كالجداد على رأي \* ولو ضمنا نخلة الى أخرى فجذت التي أطلعت أولا ثم  
أطلعت ثانيا قبل جداد الثانية لم نضمها الى الثانية لان فيها ضما الى الاولى  
وقد أطلعت بعد جدادها وذلك يتسلسل فلا تضم الى الثانية \* وأما الذرة لو  
زرعت بعد حصد الاولى فعلى قولهما كحلي شجرة فلا يضم \* وعلى قول يضم  
مهما وقع الزرعان والحصادان في سنة \* وعلى قول يكتفي في الضم بوقوع  
الزرعين في سنة لانه الداخلة تحت الاختيار \* وعلى قول ينظر الى اجتماع  
الحصادين فانه المقصود \* وعلى قول ان وقع الزرعان والحصادان أو زرع الثاني  
وحصد الاول اكتفى به \* والزرع بعد اشتداد الحب كهو بعد الحصاد على أحد  
الرأيين \* والزرع بتأثر الحبات للاول وبتقر المصافير كهو بالاختيار \* وقيل  
انه يضم لانه تابع \* ولو أدرك أحد الزرعين والآخر بقيل فالظاهر الضم \*  
وقيل يخرج على الاقوال \* الطرف الثاني \* في الواجب \* وهو العشر  
فيما سقت السماء \* ونصف العشر فيما يسقى بنضح أو دالية \* والقنوات  
كالسماء \* والناعور الذي يدير الماء بنفسه كالذوايب \* ولو اجتمع  
السقيان على تساوي وجب ثلاثة أرباع العشر في كل نصف بحسابه وان كان  
أحدهما أغلب اعتبر الأغلب في قول \* ووزع عليهما في القول الثاني \* والأغلب



يعرف بالعدد في وجه وزيادة الثمر والنفع في وجه \* وإذا أشكل الاغلب فهو كالاستواء \* ويجب أن يخرج العشر من جنس المشر ونوعه \* فإن اختلف النوع فمن كل بقسطه \* فإن عسر فالوسط \* الطرف الثالث \* في وقت الوجوب وهو الزهو في الثمار والاشتداد في الحبوب \* فينقصد سبب وجوب اخراج التمر والحلب عند الجفاف والتنقية \* فلو أخرج الرطب في الحال كان بدلاً \* ويستحب (ح) أن يخرج من عليه فيعرف ما يرجع اليه تمراً \* ويدخل في الخرص جميع النخيل \* ولا يترك بعضه (و) للمالك النخيل \* وهل يكفي خرص واحد كالحاكم أو لابد من اثنين كالشاهد فيه قولان \* ومهما تلف بأفة سماوية فلا ضمان على المالك لفوات الامكان \* ولو كان باتلافه غرم قيمة عشر الرطب على قولنا ان الخرص عبء \* أو قيمة عشر التمر على قولنا انه تضمن \* ثم اذا ضمانه التمر نفذ تصرفه في الجميع \* وان لم تضمنه نفذ في الاشارة التسعة ولم ينفذ في العشر الا اذا قلنا الزكاة لا تتعلق بالعين \* ومهما ادعى المالك جائحة ممكنة صدق بيمينه \* وان ادعى غلط الخرص صدق أيضاً الا اذا ادعى قدراً لا يمكن الغلط فيه أو ادعى كذبه قصداً \* ومهما أصاب النخيل عطش يضر بابقاء الثمار جاز للمالك قطعه لان في ابقاء النخيل منفعة للمساكين ثم يسلم الى المسكين عشر الرطب اذا قلنا القسمة افراز حق أو ثمنه اذا منعناه القسمة \* وقيل يتخير اذا لا يبعد جواز القسمة للحاجة كما لا يبعد أخذ البديل للحاجة فليس أحدهما بأولي من الآخر \* النوع الثالث \* في زكاة النقدين والنظر في قدره وجنسه (أما القدر) فنصاب الورق مائت درهم \* ونصاب الذهب عشرون ديناراً \* وفيهما ربع العشر \* وما زاد فيحسابه \* ولا وقص (ح) فيه \* وان نقص من النصاب حبة فلا زكاة فيه وان كان يروج (ح)

رواج التام \* ويعتبر (ح) النصاب في جميع الحول \* ولا يكمل (ح) نصاب  
أحد النقيدين بالآخر ولكن يكمل جيد النقرة برديتها ثم يخرج من كل  
بقدره \* ولا زكاة في الدراهم المنشوشة ما لم يكن قدر نقرتها نصائباً \* وتصح  
المعاملة مع الجهل بقدر النقرة على أحد الوجهين كالفالية والمعجونات \* ولو  
كان له ذهب مخلوط بالفضة قدر أحدها ستمائة وقدر الآخر أربعمائة وأشكل  
عليه وعسر التمييز فعليه زكاة ستمائة ذهباً وستمائة نقرة ليخرج مما عليه بقين  
\* ولو ملك مائة نقداً ومائة مؤجلاً على ملي ولم نوجب عليه تعجيل زكاة  
المؤجل وجب اخراج حصة النقد على أصح الوجهين لأن الميسور لا يتأخر  
بالميسور ﴿النظر الثاني﴾ في جنسه \* ولا زكاة في شيء من نفائس الاموال  
الا في النقيدين \* وهو منوط بجوهرها على أحد القولين \* وفي الثاني منوط  
بالاستغناء عن الانتفاع بهما حتى لو اتخذ منه حلي على قصد استعمال مباح سقطت  
الزكاة \* وان كان على قصد استعمال محظور كما لو قصد الرجل بالسوار أو  
الخلخال أن يلبسه أو قصدت المرأة ذلك في المنطقة والليف لم تسقط الزكاة  
لأن المحظور شرعاً كالمعدوم حساً \* بل لا يسقط اذا قصد أن يكنزها حلياً  
لان الاستعمال المحتاج اليه لم يقصده \* ولو لم يخطر بباله قصد أصلاً في  
السقوط وجهان ينظر في أحدهما الى حصول الصياغة \* وفي الثاني الى عدم  
قصد الاستعمال \* فان قصد اجارتهما فقيه وجهان \* والقصد الطاريء بعد  
الصياغة في هذه الامور كالقصد المقارن \* ولو انكسر الحلي واحتاج  
الى الاصلاح لم يجر في الحول لانه حلي بعد \* وقيل يجرى لتعذر الاستعمال  
\* وقيل ينظر الى قصد المالك للاصلاح أو عدمه ﴿فان قيل﴾ ما الانتفاع  
المحرم في عين الذهب والفضة ﴿قلنا﴾ أما المذهب فأصله على التحريم في حق



الرجال وعلى التحليل في حق النساء \* ولا يحل للرجال الا تمويه لا يحصل  
منه الذهب أو اتخاذ أنف لمن جدد أنفه \* وأما الفضة فحلال للنساء \*  
ولا يحل للرجال الا التختم به \* وتحلية آلات الحرب كالسيف والمنطقة \*  
وفي السرج واللجام وجهان \* ويحرم على المرأة آلات الحرب لما فيه من  
التشبه بالرجال \* فأما في غير التحلي فقد حرّم الشرع اتخاذ الاواني من  
الذهب والفضة على الرجال والنساء \* وفي المكحلة الصغيرة تردد \*  
وفي تحلية السكين للمهنة بالفضة الحاقاً لها بآلات الحرب فيه خلاف \*  
وفي تحلية المصحف بالفضة وجهان للحمل على الاكرام \* وفي تحليته  
بالذهب ثلاثة أوجه \* يفرق في الثالث بين الرجال والنساء \* وتحلية غير  
المصحف من الكتب لا يجوز أصلاً \* كتحلية الدواة والسهم والسرير  
والمقلمة \* وقيل يجوز تحلية الدواة بالفضة \* ويلزم على قياسه المقلمة والكتب  
\* وتحلية الكعبة والمساجد بالقناديل من الذهب والفضة قيل انه ممنوع  
ولا يبعد تجويزه اكراماً كما في المصحف \* النوع الرابع \* زكاة التجارة  
\* ومال التجارة كل ما قصد الاتجار فيه عند اكتساب المالك بالمعاوضة المحضة  
ولا يكفي مجرد النية دون الشراء \* ولا عند الاتهاب أو الرجوع بالعيب  
وهل يكفي عند الخلع والنكاح فيه وجهان \* ولو اشترى عبداً على نية التجارة  
بثوب قنية فرد عليه بالعيب انقطع حوله \* وكذا لو باع ثوب تجارة بعبد  
للقنية ثم رد \* والنصاب معتبر في أول الحول وآخره دون الوسط على قول  
وفي جميع الحول على قول \* وفي آخر الحول فقط على قول لان انخفاض السعر  
لا يضبط \* فلو صار النقصان محسوساً بالتنضيض ففي انقطاع الحول على  
هذا القول وجهان \* وابتداء حول التجارة من وقت الشراء بنية التجارة

ان كان المشتري به عرضاً ماشية كانت أو لم تكن \* وان كان المشتري به نقداً فمن وقت النقد نصيباً كان أو لم يكن ان قلنا ان النصاب لا يعتبر في ابتداء الحول \* وبالجمله زكاة التجارة والتسدين يبتني حول كل واحد منهما على حول صاحبه لا اتحاد المتعلق ومقدار الواجب \* وكل زيادة حصلت بارتفاع القيمة وجب الزكاة فيها بحول رأس المال كالتناج \* فان رد الى أصل النضوض فقدر الرجح من الناض لا يضم الي حول الأصل على أحد القولين لانه مستفاد من كيس المشتري لا من عين المال \* فان نتج مال التجارة كان التناج مال تجارة أيضاً على أحد الوجهين \* ويجبر به نقصان الولادة في نصاب مال التجارة وجهاً واحداً \* ثم حوله حول الاصل على الاصح ( وأما المخرج ) فهو ربع عشر القيمة من النقد الذي كان رأس المال نصيباً كان أو لم يكن \* فان كان اشتراه بعرض قية قوّم بالنقد الغالب \* فان غلب نقدان فلم يبلغ نصيباً الا باحدهما قوّم به \* وان بلغ بهما نصيباً يخير المالك على وجه وروي غبطة المساكين على وجه \* وتعين الدراهم على وجه لأنه أرفق \* ويدبر بالنقد الغالب في أقرب البلاد على وجه \* ولا يتمتع على التاجر التجارة لعدم اخراج الزكاة \* وأما الاعتاق والهبة فهو كبيع الموائى بعد وجوب الزكاة فيها قاعدة \* يجب اخراج الفطرة ( ح ) عن عبد التجارة مع زكاة التجارة وان كان مال التجارة نصيباً من السائة غاب زكاة العين في قول لانه مقطوع به \* وغاب زكاة التجارة في قول لانه أرفق بالمساكين لعمومه \* فان غلبنا الزكاة ولم يكن المال نصيباً باعتباره عدلنا الى الزكاة الاخرى في أظهر الوجهين \* ولو اشترى معلوفة للتجارة ثم أسامها وقلنا المقلب زكاة العين فالأظهر انه يجب في السنة الاولى زكاة التجارة كيلا يحبط بعض حول



التجارة \* ولو اشترى حديقة للتجارة فأثمرت وقلنا الثمرة مال التجارة \* أو اشترى الثمار قبل الصلاح فهذا الصلاح في يده وغلبنا زكاة العين فالعشر المخرج لا يمنع من انعقاد حول التجارة على الثمار بعد القطاف \* وهل تسقط زكاة التجارة عن الاشجار والاراضي فيه ثلاثة أوجه منشؤها التردد في التسمية \* وفي الثالث يتبع الشجرة دون الارض \* ولو اشترى أرضاً للتجارة وذرعها ببذر القنية فحق الزرع العشر \* ولا تسقط زكاة التجارة عن الارض لان التجارة لم توجد في متعلق العشر حتي يستتبع غيره

﴿ فصل ﴾ اذا قلنا العامل لا يملك الربح بالظهور وجب زكاة الجميع ( و ) على المالك \* وان قلنا يملك وجب على العامل في حصته بحول الاصل على وجه لانه ربح وبحول مستفتح من وقت الظهور على وجه لانه في حقه أصل \* وفيه وجه أنه لا زكاة عليه لانه لا يستقل بالتصرف فاشبه المنصوب \* ثم ان قلنا يجب فهل يستبد باخراجه فيه خلاف يلتفت على أن الزكاة كالمؤن \* أو كاسترداد طائفة من المال وعليه ينبغي أن ما يخرج المالك من الزكاة يحاسب من الربح أو من رأس المال ﴿ النوع الخامس ﴾ زكاة المعادن والركاز \* وفيه فصلان ﴿ الاول في المعادن ﴾ وكل حر مسلم نال نصيباً من النعدين ( ح و ) من المعادن ففيه ربع العشر على قول \* والخمس في قول تشبيهاً بالركاز \* وفي قول ثالث يلزمه الخمس ان كان ما ناله كثيراً بالاضافة الى عمله \* وان لم يكن يكثر فربع العشر \* وفيه قول ان النصاب لا يعتبر ( م ) \* والصحيح أن الحول لا يعتبر \* ثم على اعتبار النصاب ما يجد شيئاً فشيئاً يضم بعضه الي بعض كما يتلاحق من التمار \* ولكن الجامع ههنا اتصال العمل فان أعرض لاصلاح آله لم ينقطع \* وان كان الانتقال الى حرفة أخرى

انقطع \* وان كان لمرض أو سفر فوجهان \* وكذلك يكمل النبل (و) بما يملكه من النقدين لا من جهة المعادن \* وبما يملكه من أموال التجارة حتى تجب الزكاة في قدر النبل بحسابه وان لم تجب فيما كل به لعدم الحول فيه فان زكاة المعدن والنقدين والتجارة متشابهة في اتحاد المتعلق فيكمل بعضها ببعض \* وللمسلم أن يزعب الذمي من معادن الاسلام \* ولكن ما ناله قبل الانزعاج يملكه ولا زكاة عليه الا اذا قلنا على وجه بعيد ان مصرفه الذي على قولنا واجبه الخمس \* فاذا ذاك يؤخذ من الذمي

الفصل الثاني في الركاز \* وفيه الخمس مصروفاً الى مصارف الصدقات (ح ز و) \* ولا يشترط الحول \* ويشترط النصاب (م ح) وكونه من جوهر النقدين على الجديد \* ويشترط كونه على ضرب الجاهلية \* فان كان على ضرب الاسلام فلقطة \* وقيل مال ضائع يحفظه الامام \* وان لم يكن عليه أثر كالأواني والملي فهو ركاز على وجه ولقطة على وجه \* ويشترط أن يوجد في موضع مشترك كموات أو شارع \* وما يوجد في دار الحرب فقيمة أوفى \* وما يجده في ملك نفسه الذي أحياء يملكه وعليه الخمس \* وهل يدخل في ملكه بمجرد الأحياء فيه وجهان \* ولو اشتراه ثم وجد فيه ركازاً يجب طلب المحمي فانه أولى به \* ولا خمس على الذمي لانه ليس من أهل الزكاة \* ولو تنازع البائع والمشتري والمعير والمستعير وقال كل واحد منهما أنا دفنت الركاز فالقول قول صاحب اليد \* فلو قال المكري بعد رجوع الدار اليه كنت دفنته قبل الاجارة فالقول قول المستأجر على أحد الوجهين لانها توافقاً على أنه كان في يده **فرع** \* اذا وجد مائة درهم وفي ملكه نصاب من النقد تم عليه الحول وجب خمس الركاز اذا كل بغيره \* وان كان مافي ملكه دون النصاب أو قبل

تمام الحول في التكميل خلاف \* النوع السادس \* زكاة الفطر \* وتجب  
 بغروب الشمس ليلة العيد في قول \* وبطلوع الفجر يوم العيد في قول \*  
 وبمجموع الوقتين في قول ثالث \* وعلى الثالث لو زال الملك في وسط الليل  
 وعاد في الليل في الفطرة وجهان \* وعلى الاول اذا ملك عبداً أو ولد له بعد  
 الغروب بلحظة أو مات قبل الغروب بلحظة فلا زكاة \* والنظر في ثلاثة  
 أطراف \* الطرف الاول \* في المؤدى عنه \* وكل من وجبت نفقته تجب  
 على المنفق فطرته من الزوجة (ح) والمملوك والقريب \* ولا تفارق الفطرة  
 النفقة الا في مسائل \* احدها \* الابن تزومه نفقة زوجته ابيه \* وفي فطرتها  
 وجهان أصحهما الوجوب (ح) \* الثانية \* الابن الكبير الذي هو في نفقة ابيه اذا  
 وجد قدر قوته ليلة العيد فلا فطرة على ابيه لسقوط النفقة ولا عليه لعجزه  
 \* ولو كان صغيراً والمسئلة بحالها ففيه خلاف (و) فان حق الصغير أكد  
 \* الثالثة \* الزوج ان كان معسراً لم تستقر فطرتها في ذمته وان استقرت  
 النفقة \* ولا تجب عليها فطرة نفسها وان كانت موسرة نص عليه ونص في الامة  
 المزوجة من المعسر ان الفطرة تجب على سيدها فقيل قولان بالنقل والتخريج  
 وقيل الفرق أن سلطنة السيد أكد من سلطنة الحرة \* ولو أخرجت الزوجة  
 فطرة نفسها مع يسار الزوج دون اذنه لم يصح على أحد الوجهين لان الزوج  
 أصل لا متحمل \* الرابعة \* البائن الحامل تستحق الفطرة \* وقيل اذا قلنا  
 ان النفقة للحمل فلا تستحق \* الخامسة \* لا فطرة على المسلم في عبده  
 الكافر وتجب عليه في نصف العبد المشترك أو في العبد الذي نصفه حر \* ولو  
 جرت به اية فوق الهلال في نوبة أحدهما في اختصاصه بالفطرة وجهان لانه  
 خرج نادراً \* السادسة \* العبد المرهون تجب فطرته على سيده \* وفي



المغصوب والفضال والآبق طريقان قيل يجب وقيل قولان كسائر الزكوات \*  
 ولوانقطع خبر العبد الغائب نص على وجوب فطرته وعلى أن نفقه لا يجزي  
 عن الكفارة \* وقيل قولان في المستثنين لتقابل الأصلين \* وقيل بتقرير  
 النصين ميلا إلى الاحتياط فيهما \* السابعة \* نفقة زوجة العبد في كسبه وليس  
 عليه فطرته لانه ليس أهلا لزكاة نفسه فلا يتحمل عن غيره \* الطرف الثاني \*  
 في صفات المؤدى \* وهي الاسلام والحرية واليسار \* فلا زكاة على كافر الا في  
 عبده (ح) المسلم على قولنا ان المؤدى عنه أصل والمؤدى متحمل عنه \* ولا زكاة على  
 رقيق ولا مكاتب (و) في نفسه وزوجته ولا يجب على السيد زكاة المكاتب  
 لسقوط نفقته \* وقيل يجب عليه \* وقيل يجب في مال المكاتب \* ومن نصفه  
 حر \* وجب عليه نصف صاع \* والمعسر لا زكاة عليه وهو من لم يفضل عن  
 مسكنه وعبده الذي يحتاج الى خدمته ودست ثوب يلبسه صاع من الطعام  
 فلو أيسر بعد الحلال لم يتجدد الوجوب بخلاف الكفارات \* ولو كان الفاضل  
 نصف صاع وجب اخراجه على أحد الوجهين \* ولو كان الفاضل صاعا ومعه  
 زوجته وأقاربه أخرج عن نفسه على الأصح \* وقيل عن زوجته لان فطرته  
 دين والدين يمنع وجوب هذه الزكاة \* وقيل يتخير ان شاء أخرج عن واحد  
 وان شاء وزع \* وقيل لا يجوز التوزيع ولكن يخرج عن شاء \* ولو كان  
 الفاضل صاعا وله عبد أخرج عن نفسه \* وهل يلزمه بيع جزء من العبد في  
 زكاة نفس العبد فيه خلاف \* ولو فضل صاع عن زكاته ونفقته وله أقارب  
 قدم من يقدم نفقته \* فان استوا فيتخير أو يقسط فيه وجهان \* الطرف  
 الثالث \* في الواجب وهو صاع مما يقنات \* والصاع أربعة أمداد (ح) والمد  
 رطل وثلاث بالبندي \* والقوت كل ما يجب فيه المشر \* وفي الاقط قولان

للتردد في صحة حديث ورد فيه \* فان صح فاللهن واليهن في معناه دون  
 الخيض والسمن \* ثم لا يجزي المسوس والمعيب ولا الدقيق فانه بدل \* وقيل  
 انه اصل \* ثم يتعين من الاقوات القوت الغالب يوم الفطر في قول \* وجنس  
 قوته علي الخصوص في قول \* وقيل يتخير في الاقوات \* واذا تعين فلو ابدل  
 بالاشرف جاز كابدال الشعير بالبر \* ولو كان اللائق بحاله الشعير فاكل البر  
 أو بالعكس جاز أخذ ما يليق بحاله \* ولو اختلف قوت مالكي عبد واحد لم يكن  
 باختلاف النوعين بأس \* وقيل يجب على صاحب الاردي موافقة صاحب  
 الاشرف حذراً من التزويج

### كتاب الصيام

والنظر في الصوم والنظر (أما الصوم) فالنظر في سببه وركنه وشرطه وسننه  
 \* أما السبب \* فروية الهلال ويثبت بشهادة عدلين وان كانت السماء مصحبة  
 ويثبت بشهادة واحد علي قول احتياطاً للعبادة بخلاف هلال شوال \* ويثبت  
 بمن تقبل روايته علي قول سلوكاً به مسلك الاخبار \* فان صمنا بقول واحد  
 ولم نر هلال شوال بعد ثلاثين لم نفطر بقوله السابق \* وقيل نفطر لان الاخير  
 يثبت ضمناً لثبوت الاول لا قصداً بالشهادة عليه \* فاذا روي الهلال في موضع  
 لم يلزم الصوم في موضع آخر بينهما مسافة القصر اذا لم ير فيه \* وقيل يم  
 حكمه سائر البلاد \* فعلى الاول لو سافر الصائم الى بلد آخر لم ير فيه الهلال  
 بعد ثلاثين صام معهم بحكم الحال \* ولو كان أصبح معيداً وسارت به السفينة  
 الى حيث لم ير الهلال كان الاولى أن يمكث بقية النهار وبعد ايجابه فان فيه  
 تجزئة اليوم \* فاذا روي هلال شوال قبل الزوال لم يجز (ح) الافطار الا بعد  
 الذروب \* القول في ركن الصوم \* وهو النية والامساك \* أما النية فعليه أن

ينوي لكل يوم (م) نية معينة (ح و) معينة (ح) جازمة \* والتعيين أن  
 ينوي أداء فرض رمضان غدا \* وقيل لا يتمرض للفريضة \* وقيل يتمرض  
 لرمضان هذه السنة \* ومعنى التبييت أن ينوي ليلا \* ولا يختص بالنصف  
 الأخير (و) \* ولا يجب تجديدها (و) بعد الأكل ولا بعد التنبه من النوم \* ويجوز  
 نية التطوع قبل الزوال (م ز) \* وبعده قولان \* وهذا بشرط خلو أول  
 اليوم من الأكل \* وفي اشتراط خلو أول اليوم عن الكفر والجنوب  
 والحيض خلاف \* والمعنى بالجازمة أن من نوى ليلة الشك صوم غدا  
 كان من رمضان لم يجز (ح ز) لأنها غير جازمة \* ثم لا يضر التردد بعد  
 حصول الظن بشهادة أو استحباب كما في آخر رمضان \* أو اجتهد في  
 حق المحبوس في المظمورة \* ثم إن غلط المحبوس بالتأخير لم يلزمه القضاء  
 \* وإن غلط بالتقديم وأدرك رمضان لزمه القضاء \* وإن لم يقين إلا بعد  
 رمضان لم يلزمه القضاء على أحد القولين \* وكان الشهر بدلا في حقه  
 للضرورة حتى لو كان الشهر تسعا وعشرين كفاه وإن كان رمضان ثلاثين  
 \* الركن الثاني \* الأمسالك عن المفطرات \* وهي الجماع والاستمناء والاستناء  
 ودخول داخل \* وحده الدخول أن كل عين وصل من الظاهر إلى الباطن في  
 منفذ مفتوح عن قصد مع ذكر الصوم فهو مفطر \* أما الباطن فهو كل  
 جوف فيه قوة محيطة كباطن الدماغ والبطن والأمعاء والمثانة فيفطر بالحقنة  
 والسموط \* ولا يفطر بالاكتمال (م) والتقطير (م ح و) في الإذنين  
 \* وفيما يصل إلى الأذن وجهان \* ولا يفطر بالقصد والحجامة \* ولا يكرب  
 الدماغ الدهن (ح) بالمسام \* ويفطر إذا وجي بطنه بالسكين وإن كان بمض  
 السكين خارجا (أما القصد) فمعنى به أنه لو طارت ذبابة إلى جوفه أو



وصل غبار الطريق الى باطنه أو أوجر بغير اختياره فلا يفطر إلا أن يوجر  
 المنسي عليه معالجة فقيه وجهان \* ولو ابتلع دماً خرج من سنه أو سناً أفطر  
 بخلاف الريق إلا أن يجتمع الريق بالملك فقيه وجهان \* ولورد النخامة الى  
 أقصى الفم ثم ابتلع أفطر \* ولو قدر على قطعه من مجراه فترك حتى جري  
 بنفسه فقيه وجهان \* ولو سبق الماء في المضمضة الى باطنه فقولان \* وان  
 بالغ فقولان مرتبان وأولى بالافطار \* وان جرى الريق ببقية طعام في خلال  
 الأسنان فان قصر في تحليل الأسنان فهو في صورة المبالغة \* وان لم يقصر  
 فهو كغبار الطريق \* والمنسي ان خرج بالاستمنا أفطر \* وان خرج بمجرد  
 الفكر والنظر فلا \* وان خرج بالقبلة والمعاينة مع حائل فهو كالمضمضة  
 \* والمضاجعة منجراً كالمبالغة \* ونكسه القبلة للشاب الذي لا يملك  
 إربه \* وخروج القي كالمني \* ولو اقتلع نخامة من مخرج الخاء ففي الخافه  
 بالاستقاء وجهان \* ومخرج الخاء من الظاهر \* وفي افساد القصد شرعاً  
 بالأكراه قولان أصحهما أنه يفطر لانه ليس بصائم \* فأما ذكر الصوم احترازاً  
 به عن الناسي للصوم فانه لا يفطر بأكل ولا جماع (م و) \* والغالب الذي  
 يظن عدم طلوع الفجر أو غروب الشمس أفطر ويلزمه القضاء في الآخر  
 ولا ينبغي أن يأكل في آخر النهار الا يتيقن \* فأما بالاجتهاد فقيه خلاف  
 وفي أول النهار يجوز بالاجتهاد \* ولو هجم ولم يتبين الخطأ لزمه القضاء في  
 الآخر ولم يلزم في الأول \* ولو طلع الصبح وهو مجامع فترع انعقد (ز) الصوم  
 ولو استمر فسد «القول في شرائط الصوم» وهي أربعة ثلاثة في الصائم  
 وهي النقاء عن الحيض والاسلام والعقل في جميع النهار \* وزوال العقل  
 بالجنون مفسد ولو في بعض النهار \* واستتاره بالنوم ليس بمفسد ولو في كل

النهار (و) \* وانغماره بالانغماء فيه أقوال أنه كالنوم أو كالجنون \* وأصح الأقوال  
 أنه إن أفاق في أول النهار لم يضره بعده الانغماء \* الرابع \* الوقت القابل  
 للصوم وهو جميع الأيام إلا يوم العيدين (ح) وأيام التشريق (و) ولا يصح  
 صوم المتمتع في أيام التشريق على الجديد \* وصوم يوم الشك صحيح إن وافق  
 نذراً أو قضاءً أو ورداً \* وإن لم يكن له سبب فهو منهي (م ح) وفي صحته وجهان  
 كأن صلاة في الأوقات المكروهة \* ويوم الشك أن يتحدث برؤية الهلال  
 من لا يثبت الهلال بشهادته كالعبيد والفساق \* القول في السنن \* وهي  
 ثمانية تعجيل الفطر بعد تيقن الغروب بتمر أو ماء \* والوصال منهي عنه  
 وتأخير السحور مستحب \* وكذا اكثار الصدقات وكثرة تلاوة القرآن  
 والاعتكاف لاسيما في العشر الأخير لطالب ليلة القدر \* وكف اللسان عن  
 الهذيان \* وكذا كف النفس عن جميع الشهوات وهو سر الصوم \* وترك  
 السواك بعد الزوال \* وتقديم غسل الجنابة على الصبح \* القسم الثاني \* في  
 مباحات الإفطار وموجباته \* أما المبيح فهو المرض والسفر الطويل \*  
 وطاري المرض في أثناء النهار مبيح \* وطاري السفر لا يبيح \* وإذا زال  
 وهو غير مفطر لم يبح الإفطار \* والمسافر إذا أصبح على نية الصوم فله الإفطار  
 والصوم أحب من الفطر في السفر لتبرئة الذمة إلا إذا كان يتضرر به \* أما  
 موجبات الإفطار فاربعة \* الأولى \* القضاء وهو واجب على كل تارك برودة  
 (ح) أو سفر أو مرض أو انغماء أو حيض \* ولا يجب على من ترك بجنون  
 أو صبا أو كفر أصلي \* وما فات من بعض الشهر في أيام الجنون لا  
 يقضى (ح) \* ولو أفاق في أثناء النهار ففي قضاء ذلك اليوم وجهان \* ولا  
 يجب التتابع في قضاء رمضان \* الثاني \* الإمساك تشبهاً بالصائمين وهو

واجب علي كل منعه بالافطار في شهر رمضان غير واجب علي من أبح له  
 الفطر اباحة حقيقية كالسافر (ح) والمريض (ح) بعد القيدوم والبرء في  
 بقية النهار \* ويجب علي من أصبح يوم الشك مفطراً إذا بان أنه من رمضان  
 علي الصحيح \* أما الصبا والجنون والكفر إذا زال لم يجب الامساك علي  
 وجه \* ويجب في وجه \* ويجب علي الكافر دونها في وجه \* ويجب علي الصبي  
 والكافر دون المجنون في وجه لأنها مأثوران علي الجملة \* وفي وجوب قضاء  
 هذا اليوم أيضاً تردد \* ومن نوي التطوع في رمضان لم يتعقد وإن كان  
 مسافراً ثنتين الوقت \* الثالث الكفارة \* وهي واجبة علي كل من أفسد صوم  
 يوم من رمضان بجماع تام أتم به لأجل الصوم (ح) فلا يجب علي الناسي  
 إذا جامع لأنه لم يفطر علي الصحيح \* ولا علي من جامع في غير رمضان  
 ولا علي المرأة لأنها أفطرت بوصول أول جزء من الحشفة الي باطنها \* وفيه  
 قول قديم \* ثم الصحيح أن الوجوب لا يلاقيها \* وقيل يلاقيها \* والزوج  
 يتحمل \* ولا يتحل الزاني \* ولا الزوج المجنون ولا المسافر إذا لا كفارة عليهما  
 ولا عن العسرة فإن واجبها الصوم فلا يقبل التحمل \* ولا كفارة علي من  
 أفطر (ح م) بغير جماع من الأكل ومقدمات الجماع \* ويجب بالزنا وجماع  
 الأمة ووطء البهيمة (ح و) والأتیان في غير المأني (و) \* ولا تجب علي  
 من ظن أن الصبح غير طالع فجامع (ح) \* وتجب علي المنفرد (ح) برؤية  
 الهلال \* وعلي من جامع مراراً كفارات (ح) \* وتجب علي من جامع ثم أنشأ  
 السمنر (ح) \* ولو طراً بعد الجماع مرض أو جنون أو حيض سقط في قول ولم  
 يسقط في قول \* وتسقط بالجنون والحيض (م) دون المرض (ح) في قول  
 \* ثم هذه كفارة مرتبة ككفارة الظهار \* وفي وجوب القضاء وجواز العدول



من الصوم الى الاطعام بعذر شدة الغلظة وجواز تفريق الكفارة على الزوجة والولد عند الفقر واستقرار الكفارة في الذمة عند المعجز عن جميع هذه الخصال وقت الجماع خلاف \* ففي وجه تميل الى القياس ونحمل هذه القضايا في حديث الاعرابي على خاصيتها \* وفي وجه نعمل بظاهر الحديث (الرابع) \* التقديرة وهي مدة من الطعام مصرفها مصرف الصدقات تجب بثلاثة طرق (أحدها) فوات نفس الصوم فيمن تعدي بتركه ومات قبل القضاء فيخرج من تركته مدة \* وقال في القديم يصوم عنه وليه \* ولا يجب على من فاته بالمرض \* ويجب على الشيخ الهرم على الصحيح (الثاني) ما يجب بنضيلة الوقت وهي في حق الحامل والمرضع فاذا أخطرتا خوفاً على ولديهما قضاهاً وافتدتا عن كل يوم مدا \* وفيه قول آخر أنه لا يجب كالمرضى \* وهل يلحق بهما الافطار بالمدا \* ومن أنقذ غيره من الهلاك وافتقر الى الافطار فيه وجهان (الثالث) ما يجب لتأخير القضاء فكل يوم أخر قضاؤه عن السنة الاولى مع الامكان مدة \* وان تكررت السنون ففي تكررها وجهان \* فاما صوم التطوع فلا يلزم (م ح) بالشروع \* وكذا القضاء (م ح) اذا لم يكن على الفور \* وصوم التطوع في السنة صوم عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وستة أيام بعد عيد رمضان \* وفي الشهر الأيام البيض وفي الاسبوع الاثنين والخميس \* وعلى الجملة صوم الدهر مسنون بشرط الافطار يوم العيدين وأيام التشريق

### ﴿ كتاب الاعتكاف ﴾

الاعتكاف سنة مؤكدة لاسيما في العشر الاخير من رمضان لطلب ليلة القدر \* وهي في أوتار العشر الاخير \* وميل الشافعي الى الحادي والعشرين

• وقيل إنها في جميع الشهر • وقيل في جميع السنة ولذا قال أبو حنيفة  
لو قال لزوجه في منتصف رمضان أنت طالق ليلة القدر لم تطلق الا اذا مضت  
سنة لأن الطلاق لا يقع بالشك • ويحتمل أن تكون في النصف الاول • وفي  
الكتاب ثلاثة فصول

﴿ الفصل الأول في أركانه ﴾ وهي أربعة • الأول الاعتكاف • وهو  
عبارة عن اللبث في المسجد ساعة مع الكف عن الجماع • وهل يشترط  
الكف عن مقدمات الجماع فيه قولان • ولا يشترط (ح و م) اللبث يوماً  
ولا يكتفي بالعبور • ولا يشترط ترك التطيب وترك البيع والشراء (م و)  
وترك الأكل (م ح) بل يصح الاعتكاف من غير صوم • فان نذر أن  
يعتكف صائماً لزمه كلاهما • وفي لزوم الجمع قولان • ولو نذر أن يعتكف  
مصلياً أو يصوم معتكفاً لم يلزم الجمع • الثاني النية • ولا بد منها في الابتداء  
ويستمر حكمها وان دام اعتكافه سنة • فان خرج لقضاء حاجة أو لغيره فاذا  
عاد لزمه استئناف النية • أما اذا قدر زماناً في نيته كما لو نوى أن يعتكف شهراً  
لم يلزمه اذا خرج تجديد النية في قول • ولزمه ان طالت مدة الخروج في قول  
• ولزم بالخروج لغير قضاء الحاجة قرب الزمان أو طال في قول • ونية الخروج  
عن الاعتكاف كنية الخروج عن الصوم • الثالث المعتكف • وهو كل  
مسلم عاقل ليس بحنب ولا حائض فيصح اعتكاف الصبي والرقيق • والسكر  
والردة اذا قارنا الابتداء منها الصحة • وان طرأ فالردة تفسد والسكر  
لا يفسد كالانغماء • وقيل انهما يفسدان • وقيل انهما لا يفسدان • والحيض  
مهما طرأ قطع • والجنابة ان طرأت باحتلام فعليه أن يبادر إلى الغسل ولا يلزمه  
الغسل في المسجد وان أمكن • الرابع المعتكف فيه • وهو المسجد

ويستوي فيه سائر المساجد \* والجامع أولى به \* ولا يصح اعتكاف المرأة في  
مسجد بيتها على الجديد \* ولو عين مسجداً بنذره فالصحيح أن المسجد  
الحرام يتعين \* وسائر المساجد لا يتعين \* وفي المسجد الأقصى ومسجد  
المدينة قولان \* وقيل إن الكل لا يتعين \* وقيل إن الكل يتعين \* وأما  
الزمان فالذهب أنه يتعين (و) كما في الصوم ثم يقضى (و) عند الفوات  
﴿ الفصل الثاني في حكم النذر ﴾ والنظر في ثلاثة أمور ﴿ الاول ﴾ في التتابع  
فاذا قال لله عليّ أن أعتكف شهراً لم يلزمه (و) التتابع إلا إذا شرط \* ولو قال  
يوماً لم يجز تفريق الساعات على الأيام في أصح الوجهين \* وإذا قال أعتكف  
هذا الشهر لم يفسد أوله بفساد آخره \* ولا يلزم التتابع في قضاءه لأن التتابع  
وقع ضرورة لا بقصده \* بل لو صرح وقال أعتكف هذا الشهر متتابعاً لم  
يلزم التتابع في القضاء على أحد الوجهين إذ التتابع وقع ضرورة فلا أثر للفظه  
﴿ الثاني في استتباع الليالي ﴾ فاذا نذر اعتكاف شهر دخلت الليالي فيه  
ويكفيه شهر بالاهلة \* ولو نذر اعتكاف يوم لم تدخل الليلة \* ولو نذر عشرة  
أيام ففي الليالي المتخللة ثلاثة أوجه \* وفي الثالث تدخل أن نذر التتابع والا  
فلا \* وإذا نذر العشر الأخير فنقص الهلال كنفاه التسع ﴿ الثالث في  
الاستثناء ﴾ فاذا قال أعتكف شهراً متتابعاً إلا أخرج الأعيادة زيد لم يجز الخروج  
له يوم \* ولو قال لا أخرج إلا لشغل يعني لي جاز (م و) الخروج لكل شغل  
ديني أو دنيوي لا كالنظارة والتنزه \* ولو قال أنصديق بهذه الدراهم إلا أن  
أحتاج إليها فالأظهر صحة الشرط \* ولو قال إلا أن يبدو لي فالأظهر فساد  
الشرط \* ثم الزمان المصروف إلى غرض المستثنى يجب قضاؤه إلا أن يعين  
الشهر فيحمل استثناءه على نقصان الوقت لا على قطع التتابع فقط



﴿ الفصل الثالث في قواطع التتابع ﴾ وهو انقطاع شروط الاعتكاف والخروج بكل البدن عن كل المسجد بغير عذر • فلو أخرج رأسه أو رجله لم يضر • ولو أذن على المنارة وبابها في المسجد لم يضر • وإن كان بابها خارج المسجد وهي ملتصقة بحريم المسجد ثلاثاً أو جهة • يفرق في الثالث بعذر المؤذن الراتب دون غيره • وأما العذر فعلى مراتب (الاولى) الخروج لقضاء الحاجة وهو لا يضر • ولا يجب قضاء تلك الاوقات ولا تجديد النية عند العود • ولا فرق بين قرب الدار وبعدة (و) وبين أن يكثر الخروج (و) لقضاء الحاجة أو يقل • ولا بأس بزيادة المردن في الطريق من غير تعريض • ولا بأس بصلاة الجنائزة من غير ازورار عن الطريق • وكذا كل وقفة في أحد صلاة الجنائزة • وإن جامع في وقت قضاء الحاجة انقطع التتابع (و) (الرتبة الثانية) الخروج بعذر الحيض غير قاطع للتتابع الا اذا قصرت مدة الاعتكاف وأمكن ايداعها في أيام الطهر فقيه وجهات (الرتبة الثالثة) الخروج بالمرض أو بالنسيان أو بالاكراه أو لأداء شهادة متعينة أو تمكين من حد أو عدة فقيه قولان مرتبان على الحيض وأولى بأن ينقطع التتابع • ثم مهما لم ينقطع فعليه قضاء الاوقات المصروفة الى هذه الاعذار • وفي لزوم تجديد النية عند العود خلاف

﴿ كتاب الحج ﴾

ولا يجب في العمر مرة واحدة • والنظر في المقدمات والمقاصد والواحق ﴿ القسم الاول في المقدمات ﴾ وهي الشرائط والمنواقيت • القول في الشرائط • ولا يشترط لصحة الحج الا الاسلام • اذ يجوز للمولى أن يحرم (ح) عن الصبي ويحج به ولا يشترط لصحة المباشرة الا الاسلام والتميز فان

المميز لو حج باذن الولي جاز \* وكذا العبد \* ولا يشترط لوقوعه عن حجة الاسلام الا الاسلام والحرية والتكليف \* ويشترط لوجوب حج الاسلام هذه الشرائط مع الاستطاعة \* والاستطاعة نوعان \* الاول \* المباشرة والقدرة عليها تتعلق بالزاد والراحلة والطريق والبدن (أما الراحلة) فلا بد منها ولا يجب (ح م) الحج على التوى على المشي الا فيما دون مسافة القصر \* ولا على من لم يستمسك على الراحلة ما لم يجد محملاً أو شقَّ تحمل مع شريك \* فان لم يجد الشريك لم يلزمه (وأما الزاد) فهو أن يملك ما يبلغه الى الحج فاضلا عن حاجته أعني به المسكن والعبد الذي يخدمه ودست ثوبه ونفقة أهله الى الاياب \* فان لم يكن له أهل ولا مسكن ففي اشتراط نفقة الاياب الى الوطن وجهان \* ولو احتاج الى تكاح لحوف العنت فصرف المال اليه أهم \* وفي صرف رأس ماله الذي لا يقدر على التجارة الا به الى الحج وجهان \* ومن لانفقة معه في الطريق وقدر على الكسب لم يلزمه الخروج للمشقة في الجمع بين الكسب والسفر (وأما الطريق) فشرطه أن يكون آمناً عما يخاف في الناس والبضع والمال \* فلو كان في الطريق بحر لزم الركوب على قول لغلبة السلامة ولم يلزم في قول للخطر \* ولزم على غير المستشعر في قول دون الجبان \* واذا لم توجب فلو توسط البحر واستوت الجهات في التوجه الى مكة والانصراف عنها ففي الوجوب الآن وجهان \* واستطاعة المرأة كاستطاعة الرجل لكن اذا وجدت محرماً أو نسوة (ح و) ثقات مع أمن الطريق \* ولو كان على المرصد من يطلب المال لم يلزم الحج \* وفي لزوم أجرة البذرة (٣) وجهان \* واذا لم يخرج محرم المرأة الا بأجرة لزم على أظهر الوجهين (وأما البدن) فلا يعتبر

فيه الا قوة يستمسك بها على الراحة \* ويجب على الاعمي اذا قدر على قائد \* ويجب على المحجور والمبذر \* وعلى الولي أن ينفق عليه وينصب عليه قواماً \* ومهما تمت الاستطاعة وجب الحج على التراخي (م ح ز) وله أن يتخلف عن أول قافلة \* فان مات قبل حج الناس تبين عدم الاستطاعة \* وان مات بعد الحج فلا \* وان هلك ماله بعد الحج وقبل إياب الناس تبين أن لا استطاعة لان نفقة الإياب شرط في الحج \* فان دامت الاستطاعة الى إياب الناس ثم مات أو طرأ العضب لقي الله عز وجل عاصياً على الاظهر وتضييق عليه الاستئابة اذا طرأ العضب بعد الوجوب \* فان امتنع في اجبار القاضي اياه على الاستئابة وجهان \* ولا بد من الترتيب (م ح) في الحج فيبدأ بحجة الاسلام ثم بالقضاء (و) ثم بالنذر ثم بالتطوع فلو غير هذا الترتيب وقع على هذا الترتيب ولنت نيته \* واذا حج عن المستأجر وهو لم يحج عن نفسه وقع عنه دون المستأجر (م ح) \* النوع الثاني \* استطاعة الاستئابة \* والنظر في ثلاثة أطراف \* الطرف الاول \* جواز الاستئابة \* وانما تجوز للعاجز عن المباشرة بالموت أو بزمانه (م) لا يرجي زوالها \* وانما تجوز في حجة الاسلام اذا وجب بالاستطاعة أو مات قبل الوجوب أو امتنع الوجوب لعدم الاستطاعة \* وفي الاستئجار للتطوع قولان \* واذا استأجر المعضوب حيث لا يرجي زواله فأت أوحيت لا يرجي برؤه فشفي ففي وقوع الحج موقعه قولان ينظر في أحدهما الى الحال وفي الآخر الى المآل \* فان قلنا انه لا يقع عنه فالصحيح أنه يقع عن تطوعه ويكون هذا عذراً في تقديم التطوع كالصبا والرق \* ثم يستحق الاجير الاجرة ولا يجوز الحج عن المعضوب بغير اذنه \* ويجوز عن الميت من غير وصية (م ح) ويستوي فيه الوارث والاجنبي \* الطرف الثاني \* في وجوب



الاستنابة وذلك عند القدرة عليها من المكاف الحر بمال يملكه فاضلاً عن حاجته التي ذكرناها وافياً بأجرة الاجير ركباً \* فان لم يجد الا ماشياً لم يلزمه على أحد الوجهين لما فيه من الخطر على المال \* وان قدر بذل الاجنبي مالاً لم يلزمه القبول للمنة \* وان بذل ابنه الطاعة في الحج عنه وجب القبول (ح) \* وان بذل الاجنبي الطاعة أو الابن المال فوجهان \* وان كان الابن ماشياً ففي لزوم القبول وجهان \* وان كان معولاً في زاده على الكسب أو على السؤال بخلاف مرتب \* وأولى بأن لا يجب \* ومهما تحقق وجوب الحج فالعمرة تجب (م ح) على الجديد \* الطرف الثالث \* في الاستئجار والنظر في شرائطه وأحكامه \* فأما شروطه فمذكورة في الاجارة \* ولتراعى ههنا أربعة أمور \* الاول \* أن يكون الاجير قادراً فان كان مريضاً أو كان الطريق مخوفاً أو طالت المسافة مع ضيق الوقت لم يصح \* ولا بأس به في وقت الأنداء والتلوج فان ذلك يزول \* ثم لیسادر الاجير مع أول رفقة ولا يلزمه المبادرة وحده \* الثاني \* أن لا يضيف الحج الى السنة القابلة (ح) الا اذا كانت المسافة بحيث لا تقطع في سنة أو كانت الاجارة على الذمة \* الثالث \* أن تكون أعمال الحج معلومة للأجير \* وفي اشتراط تعيين الميقات قولان \* وقيل انه ان كان على طريقه ميقات واحد تعين \* وان أمكن أن يفضي الى ميقتين وجب التعيين \* الرابع \* أن لا يعقد بصيغة الجمالة \* فلو قال من حج عني فله مائة فحج عنه انسان نقل المزي صحته \* وطرده الاصحاب في كل اجارة بلفظ الجمالة \* والاقيس فساد المسمي والرجوع الى اجرة المثل لصحة الاذن \* أما أحكامه فتظهر باحوال الاجير وهي سبعة \* الاولى \* اذا لم يحج في السنة الاولى

انفسخت الاجارة الا اذا كانت على الذمة فللمستأجر الخيار كإفلاس المشتري  
وقيل تنسخ في قول كاتقطاع المسلم فيه \* فان حكمنا بالخيار فكان المستأجر  
ميتاً فليس للوارث فسخ الاجارة فانه يجب صرفه الى أحير آخر فأجير الميت  
أولى \* الثانية \* اذا خالف في الميقات فأحرم بعمره عن نفسه ثم أحرم بحج  
المستأجر في مكة ففي قول لا تحسب المسافة له لانه صرفه الى نفسه فيحط  
من أجرته بمقدار التفاوت بين حجه من بلده وبين حجه من مكة فيكثر  
المحطوط \* وعلى قول تحسب المسافة فلا يحط الا بمقدار التفاوت بين حج  
من الميقات وحج من مكة فيقل المحطوط \* وان لم يعتصر عن نفسه وأحرم  
من مكة فعليه دم الاساءة \* وهل يجبر به حتى لا يحط شيء فيه وجهان  
\* فان قلنا لا يجبر ففي احتساب المسافة في بيان القدر المحطوط وجهان  
مرتبان وأولى بأن يحسب لانه لم يصرف الى نفسه \* ولو عين له الكوفة  
فهل يلزمه الدم في مجاوزتها الحاقاً لها بالميقات الشرعي فعلى وجهين \* ولو  
ارتكب محظوراً لزمه الدم ولا حط لانه أتى بتمام العمل \* الثالثة \* اذا أمر  
بالقران فأفرد فقد زاد خيراً \* وان قرن فدم القران على المستأجر على أصح  
الوجهين \* واو أمر بالافراد فقرن فالدم على الاجير \* وبرئت ذمة المستأجر  
عن الحج بالعمره لان القران كالافراد شرعاً وفي حط شيء من الاجرة مع  
جبره بالدم الخلاف السابق \* وان أمر بالقران فمتع كان كالقران على  
وجه \* وفي وجه جعل مخالفته وعليه الدم \* ويعود الخلاف في حط شيء  
من الاجرة \* الرابعة \* اذا جامع الاجير فسد حجه وانفسخت الاجارة ان  
وردت على عينه ولزمه القضاء لنفسه \* وان كان على ذمته لم تنسخ \* وهل  
يقع قضاؤه عن المستأجر أو يجب حجة أخرى سوى القضاء له على وجهين

﴿الخامسة﴾ لو أحرم عنه ثم نوى الصرف الى نفسه لم ينصرف اليه وسقط  
أجرته على أحد القولين لانه أعرض عنها ﴿السادسة﴾ من مات في أثناء  
الحج فهل للوارث أن يستأجر أجيراً لينفي على حجه فيه قولان \* فان جاوزنا  
ذلك فان مات بين التحللين أحرم الاجير احراماً حكمه أن لا يحرم اللبس  
والقلم لانه بناء على ما سبق فهو كالدوام \* فلي هذا اذا مات الاجير في أثناء  
الحج استحق قسطاً من الأجرة لان ما سبق لم يحبط \* وان قلنا لا يمكن البناء  
فقد حبط حق المستأجر في استحقاقه شيئاً وجهان \* ولو مات قبل الاحرام  
ففي استحقاقه قسطاً لسفره وجهان مرتبان وأولى بأن لا يستحق لأن السفر  
لم يتصل بالمقصود ﴿السابعة﴾ لو أحصر فهو كما لو مات \* ولو فات الحج  
فهو كالأفساد لانه يوجب القضاء ولا يستحق شيئاً \* المقدمة الثانية المواقيت  
\* والميقات الزماني للحج شهر شوال (ح) وذو القعدة وتسع من ذى الحجة \* وفي  
ليلة العيد الى طلوع الفجر وجهان \* وأما العمرة فجميع السنة وقتها \* ولا  
تكره في وقت أصلاً الا للحاج العاكف بمنى في شغل الرمي والمبيت لا تعتقد  
عمرة لمجزه عن التشاغل به في الحال \* ولو أحرم قبل أشهر الحج بحج انعقد  
احرامه ويحلل بعمل عمرة \* وهل يقع عن عمرة الاسلام فيه قولان \* أما  
الميقات المكاني فهو في حق المقيم بمكة خطة مكة على رأي وخطة الحرم على  
رأي \* والأفضل أن يحرم من باب داره \* فان أحرم خارج الحرم فهو مسيء  
\* أما الآفاقي فيقات من يتوجه من جانب المدينة ذوالخليفة \* ومن الشام  
الجحفة \* ومن اليمن يللم \* ومن نجد اليمن \* ونجد الحجاز قرن \* ومن جهة  
المشرق ذات عرق \* وهذه المواقيت لاهلها ولكل من مر بها \* والذي  
مسكنه بين الميقات وبين مكة فيقاته من مسكنه \* والذي جاوز الميقات لا على



قصده النسك فاذا عن له النسك فيقاته من حيث عن له \* والأحب أن يحرم من أول جزء من الميقات \* وأن أحرم من آخره فلا بأس \* ولو حاذي ميقاتا فيقاته عند المحاذاة اذ المقصود مقدار البعد عن مكة \* وإن جاء من ناحية لم تحاذ ميقاتا ولا مرية أحرم من مرحلتين فإنه أقل المواقيت وهو ذات عرق \* ومهما جاوز ميقاتا غير محرم فهو مسمي وعليه الدم \* ويسقط عنه بأن يعود إلى الميقات قبل أن يبعد عنه بمسافة القصر \* وإن عاد بعد دخول مكة لم يسقط \* وإن كان بينهما فوجهان \* ثم ينبغي أن يعود أولاً ثم يحرم من الميقات \* فإن أحرم ثم عاد محرماً ففي سقوط الدم وجهان \* ولو أحرم قبل الميقات كان أحب \* أما العمرة فيمقاتها ميقات الحج إلا في حق المكي والمقيم بها \* فإن عليهم الخروج إلى طرف الحل ولو بخطوة في ابتداء الاحرام \* فإن لم يفعل لم يعتد بعمرة على أحد القولين لأنه لم يجمع بين الحل والحرم \* والحاج بوقوف عرفة جامع بينهما \* وأفضل البقاع للاحرام العمرة الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية

### ﴿ القسم الثاني من الكتاب في المقاصد وفيه ثلاثة أبواب ﴾

﴿ الباب الاول ﴾ في وجوه أداء النسكين \* وهو ثلاثة \* ( الاول ) الافراد وهو أن يأتي بالحج مفرداً من ميقاته وبالعمرة مفردة من ميقاتها \* ( الثاني ) القران وهو أن يحرم بهما جميعاً فيتعبد الميقات والتعل ( ح ) وتندرج العمرة تحت الحج \* ولو أحرم بالعمرة ثم أدخل الحج عليه قبل الطواف كان قارناً \* وإن كان بعده لمعادخالة \* ولو أدخل العمرة على الحج لم يصح في أحد القولين لأنه لا ينفير الاحرام بعد انعقاده \* ( الثالث ) التمتع وهو أن يفرد العمرة ثم الحج ولكن يتعد الميقات اذا تحرّم بالحج من جوف مكة \* وله ستة شروط

(الاول) أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام فإن الحاضر ميقاته نفس مكة فلا يكون قد ربح ميقاتاً \* وكل من مسكنه دون مسافة القصر حوالى مكة فهو من الحاضرين \* والآفاق إذا جاوز الميقات غير مرید نسكاً فكما دخل مكة اعتمر ثم حج لم يكن متمماً إذ صار من الحاضرين \* إذ ليس يشترط فيه قصد الإقامة \* (الثاني) أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج فلو تقدم تحلله لم يكن متمماً إذ لم يزحم الحج بالعمرة في مظهره \* ولو تقدم احرامها دون التحلل قضيه خلاف \* فإذا لم يكن متمماً ففي لزوم دم الاساءة لاجل أنه أحرم بالحج من مكة لامن الميقات وجهان \* (الثالث) أن يقع الحج والعمرة في سنة واحدة \* (الرابع) أن لا يعود الى ميقات الحج فلو عاد اليه أو الى مثل مسافته كان مفرداً \* ولو عاد الى ميقات كان أقرب من ذلك الميقات فهو جهان \* (الخامس) أن يقع النسكان عن شخص واحد فلو اعتمر عن نفسه ثم حج عن المستأجر فلا يمنع على أحد الوجهين \* (السادس) نية التمتع على أحد الوجهين تشبيهاً به بالجمع بين الصلاتين \* والأصح أنه لا يشترط كما في القران \* وإذا وجدت الشرائط فمكة ميقات التمتع كما أنها ميقات المكي \* فلو جاوزها في الاحرام لزمه دم الاساءة مع عدم التمتع \* وإنما يجب دم التمتع باحرام الحج \* وهل يجوز تقديمه بعد العمرة على الحج فيه قولان للتردد في تشبيه العمرة باليمين مع الحنث فانه أحد السببين \* وأما المعسر فعليه صيام عشرة أيام ثلاثة في الحج بعد الاحرام وقبل يوم النحر \* ولا تقدم (ح) على الحج لأنها عبادة بدنية \* ولا يجوز في أيام التشريق على الجديد \* وإذا تأخر عن أيام التشريق صار فائتاً ولزم القضاء (ح) \* وأما السبعة الأول رفقها بالرجوع الى الوطن \* وهل يجوز في الطريق فيه وجهان \* وقيل المراد به الرجوع الى مكة \* وقيل الفراغ

عن الحج \* ثم اذا فات الثلاثة قضى عشرة أيام \* ويفرق بين الثلاثة والسبعة بمقدار ما يقع الفرق في الاداء \* فان لم يفعل ففي صحة اليوم الرابع عن هذه الجهة قولان \* فان قلنا لا يصح (و) صح ما بعده \* وجعل اليوم الرابع كالافطار المتخلل \* وان وجد الهدي بعد الشروع في الصوم لم يلزمه \* ولو وجد قبل الشروع وبعد الاحرام بالحج بني على أن العبرة في الكفارات بحالة الاداء أو بحالة الوجوب \* ولو مات المتمتع قبل الفراغ من الحج سقط عنه الدم على أحد القولين نظرنا إلى الآخر \* ولو مات بعد الفراغ أخرج من تركته فان مات مسرّاصاً منه وإليه أو فدى كل يوم بمكة في رمضان \* وقيل انه يرجع ههنا إلى الاصل وهو الدم

❦ الباب الثاني في أعمال الحج \* وفيه أحد عشر فصلاً ❦

❦ الفصل الاول في الاحرام \* وينعقد بمجرد النية (ح) من غير تلبية \* وان أحرم مطلقاً ثم عين بحج أو عمرة أو قران فله ذلك \* الا أن يحرم قبل أشهر الحج ثم يعين للحج أو يدخل عليه الحج بعد الأشهر فانه لا يجوز (و) ولو أهل عمرو باهلال كاهلال زيد صح \* فان كان احرام زيد مفصلاً أو مطلقاً كان احرام عمرو كذلك \* وان كان زيد أطلق أو لا ثم فصله قبل احرام عمرو نزل احرام عمرو على المطلق نظراً إلى الاول أو على المفصل نظراً إلى الآخر فيه وجهان \* ولو لم يكن زيد محرماً بقي احرامه مطلقاً الا اذا عرف أنه غير محرم \* فان عرف موته انعقد لعمرو احرام مطلقاً على أظهر الوجهين ولغت الإضافة فانه نص في الأم انه لو أحرم عن مستأجرين تراضاً وانعقد عن الاجير \* وكذا لو أحرم عن نفسه وعن المستأجر تساقطت الاضافتان وبقي الاحرام عن الاجير \* ولو مات زيد بعد الاحرام أو عسر مراجعته



فهو كما لو أحرم مفصلاً ثم نسي ما أحرم به \* \* \* والقول الجديد أنه لا يؤخذ  
بغلبة الظن اجتهداً لكن يبنى على اليقين فيجعل نفسه قارناً قتيلاً ذمته  
عن الحج ييقن \* وكذا عن العمرة إلا إذا قلنا لا يجوز ادخال العمرة على الحج  
فانه يحتمل أنه وقع الآن كذلك \* وقيل النسيان عذر في جواز ادخال العمرة  
على الحج \* فان قلنا \* يبرأ عن العمرة فعليه دم القران والا فلا \* وان  
طاف أولاً ثم شك فيمتنع ادخال الحج لو كان معتمراً فطريقه أن يسعي  
ويحلق ويبتدي إحرامه بالحج ويتمه فيبرأ عن الحج ييقن لانه ان كان حاجاً  
فغايته حلق في غير أوانه وفيه دم \* وان كان معتمراً فقد تحال ثم حج وعليه  
دم التمتع فالدم لازم بكل حال \* ولا يضره الشك في الجهة فان التمين ليس  
بشرط في نية الكفارات

الفصل الثاني في سنن الاحرام \* وهي خمسة \* الاولى \* الغسل تنظفاً  
حتى يسن للحائض والنفساء \* ويغتسل الحاج لسبعة مواطن \* للاحرام \* ودنول  
مكة \* والوقوف بعرفة \* وبمزدلفة \* ولرمي الجمرات الثلاث لان الناس يجتمعون  
في هذه الاوقات \* الثانية التطيب للاحرام \* ولا بأس بطيب له جرم (ح)  
وفي تطيب ثوب الاحرام قصداً له خلاف \* لانه ربما ينزع فيكون عند  
اللبس كالمستأنف \* فان اتفق ذلك ففي وجوب القدية وجهان \* ويستحب  
خضاب المرأة تعمياً للبدن لا تقاريفاً \* الثالثة \* أن يتجرد عن الخيط في ازار  
ورداء أبيضين ونعلين \* الرابعة \* أن يصلي ركعتي الاحرام ثم يلي حيث  
تنبعث به دابته \* وفي القديم بحيث يتحلل عن الصلاة \* الخامسة \* أن يلي  
عند النية ويحجدها عند كل صعود وهبوط وحدوث حادث وفي مسجد  
مكة ومني وعرفات \* وفيما عداها من المساجد قولان \* وفي حال الطواف

ويستحب رفع الصوت بها إلا للنساء

﴿ الفصل الثالث في سنن دخول مكة ﴾ وهي أن يفتسل بذي طوى ويدخل مكة من ثنية كداء \* ويخرج من ثنية كدى وإذا وقع بصره على الكعبة قال اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وزد من شرفه وعظمه ممن حجه واعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وبراً \* ثم يدخل البيت من باب بني شيبه فيؤم الركن الاسود \* ويتبدي طواف القدوم \* وكل من دخل مكة غير مرید نسكاً لم يلزمه ( ح ) الاحرام على أظهر القولين ولكنه يستحب كتحية المسجد

﴿ الفصل الرابع في الطواف ﴾ وواجباته ستة ﴿ الاول ﴾ شرائط الصلاة من طهارة الحدث والخبث وستر العورة الا أنه يباح فيه الكلام ﴿ الثاني ﴾ الترتيب ( ح ) وهو أن يجعل البيت على يساره ويتبدي بالحجر الاسود ولو جعله على يمينه لم يصح \* ولو استقبله بوجهه فيه تردد \* ولو ابتدأ بغير الحجر لم يعتد بذلك الشوط الى أن ينتهي الى أول الحجر فنه يبدأ الاحساب \* ولو حاذى آخر الحجر ببعض بدنه في ابتداء الطواف فيه وجهان ﴿ الثالث ﴾ أن يكون بجميع بدنه خارجاً عن البيت فلا يمشي على شاذروان البيت ولا في داخل محوط الحجر \* فان ستة أذرع منه من البيت \* ولو كان يمس الجدار بيده في موازاة الشاذروان صح ( ح ) لأن معظم بدنه خارج ﴿ الرابع ﴾ أن يطوف داخل المسجد ولو في أخرياتها وعلى سطوحها وأروقها فلو طاف بالمسجد لم يحز ﴿ الخامس ﴾ رعاية العدد فلو اقتصر على ستة أشواط لم يصح ( ح ) ﴿ السادس ﴾ ركعتان عقيب الطواف مشروعتان وليستا من الأركان وفي وجوبهما قولان \* وليس لتركها جبران لأنه لا يفوت اذا الموالاة ليس

بشرط في اجزاء الطواف على الصحيح «أما سنن الطواف فهي خمس» (الاولى) «أن يطوف ماشياً لا راكباً» وانما ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليظهر ليستفتى (الثانية) «تقبيل الحجر الاسود» ومس الركن اليماني باليد «فان منعت الزحمة عن التقبيل اقتصر على المس والاشارة» ويستحب ذلك في آخر كل شوط «وفي الاوتار أكد» (الثالثة الدعاء) «وهو أنت يقول عند ابتداء الطواف بسم الله وبالله والله اكبر اللهم ايماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد عليه وعلى آله السلام» (الرابعة) «الرمل في الاشواط الثلاثة الاول والهيئة في الاربعة الاخيرة» وذلك في طواف القدوم فقط على قول «وفي طواف بعده سمي فقط على قول» وان ترك الرمل أولاً لم يقضه آخر اذ تقوت به السكينة «ولو تعذر الرمل مع القرب للزحمة فالبعد أولى» ولو تعذر لزحمة النساء فالسكينة أولى «وليقل في الرمل اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيّاً مشكوراً» (الخامسة) «الاضطباع في كل طواف فيه رمل وهو ان يجعل وسط ازاره في ابطه اليماني ويجمع طرفيه على عاتقه الايسر ثم يديه الى آخر الطواف في قول والي آخر السعي في قول» (فرع) «لو طاف المحرم بالصبي الذي أحرم عنه أجزاء عن الصبي الا اذا لم يكن قد طاف عن نفسه فان الحامل أولى به فينصرف اليه ولا يكفيها طواف واحد بخلاف ما اذا حمل صبيين وطاف بهما فانه يكفي الصبيين طواف واحد كراكيين على دابة

«الفصل الخامس في السعي» ومن فرغ من الطواف استلم الحجر وخرج من باب الصفا وركب على الصفا مقدار قامة حتى يقع بصره على الكعبة ويدعو ثم يمشي الى المروة ويرقاه ويدعو ويسرع في المشي اذا بقي بينه وبين الميل الاخضر



المطلق بفناء المسجد نحو ستة أذرع الي أن يحاذي الميلين الاخضرين ثم يعود  
الي الهيئة \* والترقي والدعاء وسرعة المشي سنن \* ولكن وقوع السعي بعد  
طواف ما شرط \* فلا يصح الابتداء به \* فان نسي بعد طواف القدوم لا يستحب  
الاعادة بعده ولا يشترط فيه الطهارة وشروط الصلاة بخلاف الطواف

﴿ الفصل السادس في الوقوف بعرفة ﴾ والمستحب أن يخطب الامام اليوم  
السابع من ذي الحجة بمكة بعد الظهر خطبة واحدة ويأمرهم بالغدو الي منى  
ويخبرهم بمناسكهم ويخرج اليوم الثامن ويبيت ليلة عرفة بمنى ثم يخطب بعد  
الزوال بعرفة خطبة خفيفة ويجلس ثم يقوم الي الثانية وبدأ المؤذن بالاذان  
حتى يكون فراغ الامام مع فراغ المؤذن \* ثم يصلي الظهر والعصر جميعاً \*  
ثم يقبلون على الدعاء الي وقت الغروب ويفيضون بعد الغروب الي مزدلفة  
يصلون بها المغرب والعشاء \* والواجب من ذلك ما ينطلق عليه اسم الحضور  
في جزء من أجزاء عرفة ولو في النوم (و) وان سارت به دابته \* ولا يكفي  
حضور المنعني عليه \* ووقت الوقوف من زوال يوم عرفة الي طلوع الفجر  
من يوم العيد \* ولو أنشأ الاحرام ليلة العيد جاز (و) لان الحج عرفة ووقته  
باق \* وقيل لا يجوز الا بالنهار \* ولو فارق عرفة نهراً ولم يكن حاضراً عند  
الغروب ولا عاد بالليل تداركاً ففي وجوب الدم قولان \* حاصلهما أن الجمع بين  
الليل والنهار هل هو واجب \* ولو وقفوا اليوم العاشر غلظا في الهلال فلا  
قضاء \* ولو وقفوا اليوم الثامن فوجهان لان هذا الغلط نادر

﴿ الفصل السابع في أسباب التحلل ﴾ فاذا جمع الحجيج بين المغرب والعشاء  
بمزدلفة باتوا بها \* ثم ارتحلوا عند الفجر فاذا انتهوا الي المشعر الحرام وقفوا  
ودعوا هذه سنة \* ثم يتجاوزونه الي وادي محسر فيسرعون بالمشي فاذا وافوا

منى بعد طلوع الشمس رموا سبع حصيات الى الجرة الثالثة وكبروا مع كل  
حصاة بدلا عن التلبية \* ثم يحلقون وينحرون ويعودون الى مكة لطواف  
الركن \* ثم يعودون الى منى للرمي في أيام التشريق \* وللحج تحللان يحصل  
أحدهما بطواف الزيارة والآخر بالرمي \* وأيهما قدم أو أخر فلا بأس \* ويحل  
بين التحللين اللبس والقلم \* ولا يحل الجماع \* وفي التطيب والشكاح واللمس  
وقتل الصيد قولان \* وإن جعلنا الحلق نسكاً صارت الاسباب ثلاثة فلا  
يحصل أحد التحللين الا بأثنين أي اثنين كانا \* ويدخل وقت التحلل بانتماف  
( ح م ) ليلة النحر \* ووقت فضيلته بطلوع الفجر يوم النحر \* وفي كونه  
الحلق نسكاً قولان \* ولا خلاف أنه مستحب يلزم بالنذر \* فإن جعل نسكاً  
جاز ( م ح ) البداءة به في أسباب التحلل \* وفسدت العمرة بالجماع قبل  
الحلق لان التحلل لم يتم دونه \* واذا تركه لم يغير بالدم لان تداركه ممكن \* فإن  
لم يكن على رأسه شعر فيستحب ( ح ) امرار الموصى على الرأس \* ولا يتم  
هذا النسك بأقل من حلق ثلاث ( م ح ) شعرات من الرأس \* ويقوم  
التقصير والتنف والاحراق مقام الحلق الا اذا نذر الحلق \* ولا حلق على  
المرأة \* ويستحب لها التقصير

﴿ الفصل الثامن في المبيت ﴾ والمبيت بمزدلفة ليلة العيد ومعنى ثلاث  
ايال بعده نسك \* وفي وجوبه قولان \* فإن قلنا انه واجب فيجبر بالدم  
( ح ) \* وفي قدر الدم قولان \* أحدهما دم واحد للجميع \* والثاني دم مزدلفة ودم  
للإيالي منى \* والرمي ومجاورة الميقات مجبوران بالدم قولاً واحداً \* والطواف  
والسعي والوقوف والحلق لا تجبر بالدم قولاً واحداً فأنها أركان \* والمبيت  
وطواف الوداع واجمع بين الليل والنهار بعرفة فيها قولان \* ولا دم على من

ترك المبيت بعد ذكر عادة الابل وأهل سقاية العباس ومن لم يدرك عرفة الا ليلة النحر \* وفي الحاق غير هذه الاعذار بها وجهان

﴿ الفصل التاسع في الرمي ﴾ وهو من الأبعاض المحبورة بالدم وهو رمي سبعين حصاة \* سبعة يوم النحر الى جرة العقبة \* واحد عشر وعشرين حصاة في كل يوم من أيام التشريق الى ثلاث جمرات \* ومن نفر في النفر الاول سقط عنه رمي اليوم الاخير ومبيت تلك الليلة فان غربت الشمس عليه بئى لزمه المبيت والرمي \* ووقت الرمي في أيام التشريق بين الزوال والغروب \* وهل يتأدى الى الفجر فيه وجهان \* ولا يجزئ الا رمي الحجر \* فأما رمي الزنبرج والأتمد والجواهر المنطبعة فلا \* وفي الفير وزج والياقوت خلاف \* ويتبع اسم الرمي فلا يكفي الوضع \* ولو انصدم بمحل في الطريق فلا بأس \* ولو وقع في الحمل فنفضه صاحبه فلا يجزئ \* ولو رمي حجرين معاً فرمية واحدة وان تلاحقا في الوقوع \* ولو أتبع الحجر الحجر فرميتان وان تساويا (و) في الوقوع \* والعاجز يستنيب في الرمي اذا كان لا يزول بحجره وقت الرمي \* فلو أغمى عليه لم ينزل نائيه لانه زيادة في العجز \* ولو ترك رمي يوم فني تداركها في بقية أيام التشريق قولان \* فان قلنا يتدارك في كونه أداء قولان \* فان قلنا أداء تأقت بما بعد الزوال وكان التوزيع على الايام مستحباً \* ولا بد في التدارك من رعاية الترتيب في المكان \* فلو ابتدأ بالحجرة الاخيرة لم يجزه بل يبدأ بالحجرة الاولى وينتهي بحجرة العقبة \* وفي وجوب تقديم القضاء على الاداء قولان \* ومهما ترك الجميع يكفيه دم واحد في قول \* ويلزمه أربعة دماء في قول لو ضيعة كل يوم دم \* وفي قول دمان دم لحجرة العقبة ودم لا يام منى \* وفي أقل ما يكمل به الدم ثلاثة أوجه \* أحدها وظيفة يوم



\* والثاني وظيفة جرة \* والثالث ثلاث حصيات

﴿ الفصل العاشر في طواف الوداع ﴾ وهو مشروع إذا لم يبق شغل وتم التحال \* فلو عرج بعده على شغل بطل الا في شد الرحال ففيه تردد \* وفي كونه مجبوراً بالدم قولان \* ولا يجب على غير الحاج \* ومهما انصرف قبل مجاوزة مسافة القصر وتدارك جاز \* والمناض لا يلزمها الدم بترك طواف الوداع \* فان ظهرت قبل مسافة القصر لم يلزمها المود بخلاف المقصر بالترك \* وقيل في المسئلة قولان بالنقل والتخرج حاصلهما أن الوداع يفوت بمجاوزة الحرم أو مجاوزة مسافة القصر

﴿ الفصل الحادي عشر في حكم الصبي ﴾ والولي أن يحرم عن الصبي الذي لم يميز ( ح ) ويحضره المواقف فيحصل الحج للصبي نقلاً \* وللأم ذلك أيضاً \* وفي القيم وجهان \* وهل للولي أن يحرم عن المميز فيه وجهان \* والمميز يحرم باذن الولي \* ولو استقل لم ينعقد على أحد الوجهين \* أما المميز فيتعاطي الاعمال بنفسه \* وما يزيد من نفقة السفر على الولي أو الصبي فيه وجهان \* ولوازم المحظورات لم تجب على أحد الوجهين نظراً له فان أوجب فعلى الولي أو الصبي فيه وجهان \* ويفسد حجه بالجماع \* وفي لزوم القضاء خلاف مرتب على البدنية وأولى بأن لا يجب لانها عبادة بدنية \* فان أوجب لم يصح من الصبي على أحد الوجهين لكونه فرضاً \* فاذا بلغ لزمه القضاء بعد الفراغ عن فرض الاسلام \* وان بلغ الصبي في حجه قبل الوقوف ( ح ) وقع عن حجة الاسلام فان كان قد سعي قبله لزمه الاعادة في أصح الوجهين \* وهل يلزمه دم بتقصان احرامه اذا وقع في الصبا فيه قولان \* وعق العبد في الحج كبلوغ الصبي \* ولو طيب الولي الصبي فالفدية على الولي \* الا اذا قصد المداواة فيكون

كاستعمال الصبي على أحد الوجهين

✽ الباب الثالث في محظورات الحج والعمرة \* وهي سبعة أنواع ✽

✽ النوع الأول اللبس \* ويحرم على المحرم أن يستر رأسه بما يعد سترًا من خرقة أو ازار أو عمامة \* ولو توسد بوسادة أو استظل بالمحمل أو انغمس في ماء فلا بأس \* ولو وضع زنبيلًا على رأسه أو حملًا فيه قولان \* ولو طين رأسه ففيه احتمال \* ولو شد خيطًا على رأسه لم يضر بخلاف العصابة \* وأقل ما يلزم القدية أن يستر مقدارًا بقصد ستره لعرض شجة أو غيرها \* أما سائر البدن فله ستره لكن لا يلبس المخيط الذي أحاطته الحياطة كالقميص \* أو النسيج كالدرع \* أو العقد كجبة اللبد \* ولو ارتدى قميص أو جبة فلا بأس \* وكذا إذا التحف ثائمًا \* ولو لبس القباء لزمه القدية وإن لم يدخل اليد في الكم ولا بأس بعقد الازار بتكة تدخل في حجرة \* ولا بالهميان والمنطقة \* ولا بلطف الازار على الساق \* أما المرأة فاحرامها على وجهها وكفيها فقط \* ولها أن تستر بثوب متجاف عن الوجه واقع بازائه هذا في غير المعذور \* أما المعذور بحر أو برد فله اللبس ولكن يلزمه القدية \* وإن لم يجد إلا سراويل ولو فتقه لم يأت منه ازار فليلبس ولا قدية عليه للخبر \* وكذا إذا قطع الخف أسفل الكعبين \* واستأثر ظهر القدم به كاستتاره بشراك النعل \* وليس للرجل لبس القمازين في اليدين \* وللمرأة ذلك في أصح القولين \* وإن اتخذ للحيثه خريطة ففي الحاقه بالقمازين تردد \* النوع الثاني التطيب \* وتجب القدية باستعمال الطيب قصداً \* والطيب كل ما يقصد به رائحة كالزعفران والورد والورد والترجس والبنفسج والريحان الفارسي \* دون الفواكه كالأترج والسفرجل والادوية كالقرفة والدارصيني وأزهار البوادي كالقيصوم \* وفي دهن

الورد والبغسج وجهان \* والبان ودهنه ليس بطيب \* وإذا تناول الخبيص  
المزغفر فأنصبغ لسانه لزمته القدية بدلالة اللون على بقاء الرائحة \* وإذا بطل  
الرائحة الطيب فلا يحرم استعمال جرمه على الصحيح كما ورد إذا وقع في ماء  
وانتفق \* ومعنى الاستعمال الصاق الطيب بالبدن أو الثوب \* فإن عبق به  
الريح دون العين بجلوسه في حانوت عطار أو في بيت يجرسأكنوه فلا فدية  
\* ولو احتوى على بجمرة لزمته القدية \* ولو مس جرم العود فان عبق به  
رائحته فقولان \* ولو حمل مسكاً في قارورة مصممة الرأس فلا فدية \* وإن  
حمله في فأرة غير مشقوقة فوجهان \* ولو طيب فراشه ونام عليه حرم \* وأما  
القصد فالاحتراز به عن النأسي إذا لا فدية عليه \* وكذا إذا جهل كون الطيب  
محرمًا \* ولو علم أنه طيب ولم يعلم أنه يعبق به لزمته القدية \* ولو ألقى عليه  
الريح طيباً فليبادر إلى غسله فان تواني لزمته القدية \* النوع الثالث \* ترجيل  
شعر الرأس واللحية بالدهن موجب للقدية ولو دهن الاصلع رأسه فلا شيء  
عليه \* وإن كان الشعر مخلوقاً فوجهان \* ولا يكره في الجديد النسل ولا غسل  
الشعر بالسدر والحظمي \* ولا بأس بالاكتمال إذا لم يكن فيه طيب \* وفي  
الحاق الخضاب للشعر بالترجيل تردد \* النوع الرابع \* التنظف بالحلق \* وفي  
معناه القلم \* وتجب به القدية سواء أبان الشعر باحراق أو تنف أو غيره من  
رأسه أو من البدن \* ولو قطع يد نفسه وعليه شعرات فلا فدية \* ولو أمتشط  
لحيته فانتفت شعرات لزمته القدية \* وإن شك في أنه كان منسللاً فانفصل  
أو انتفت بالمشط ففي القدية قولان لمعارضة السبب الظاهر أصل البراءة \*  
ويكمل الدم في ثلاث شعرات \* وفي الواحدة مد في قول \* ودرهم في قول \*  
وثلاث دم في قول \* ودم كامل في قول \* وإن حلق بسبب الأذى جاز ولم



الفدية \* وان نبتت شجرة في داخل الجفن فلا فدية في نفسها لانه مؤذنه  
 كالصيد النائل \* والنسيان لا يكون عذراً في الحلق والاتلافات على اظهر  
 القوانين \* ولو حلق الحلال شعر الحرام باذنه فالفدية على الحرام \* وان كان مكرهاً  
 فعلي الحلال \* وان كان ساكناً فقولان \* النوع الخامس الجماع \* ونتيجته الفساد  
 والقضاء والكفارة \* وانما يفسد بالجماع قبل التحللين ( ح ) وفيما بينهما فلا \* وفي  
 العمرة قبل السعي الا اذا قلنا الحلق نسك فيفسد قبل الحلق \* وليس للعمرة الا  
 تحلل واحد \* ثم يجب المضي في فاسدها باتمام ما كان تمتة لولا الافساد \* ثم عليه  
 بدنة ان افسد \* وان كان بين التحللين فشاء \* وقيل بدنة \* وقيل لا يجب شيء  
 \* والجماع الثاني بعد الافساد فيه شاء \* وقيل بدنة \* وقيل لا شيء بل  
 يتداخل \* ثم اذا اتم الفاسد يلزمه القضاء \* ويتأدي بالقضاء ما كان يتأدي  
 بالاداء من فرض اسلام أو غيره \* فان كان تطوعاً فيجب القضاء ولا يتأدي  
 به غير التطوع \* وفي وجوب القضاء على الفور وجهان \* وكذا في الكفارة  
 وقضاء الصوم اذا وجبا بمدوان \* وان كان بسبب مباح فلا يضيق \* وقضاء  
 الصلاة المتروكة عمداً على الفور لتعلق القتل به \* واذا أحرم من مكان لزمه  
 في القضاء أن يحرم من ذلك المكان \* ولا يلزمه أن يحرم في ذلك الزمان بل  
 له التأخير \* ولو افسد القارن ففي لزوم دم القران وجهان \* وتقوت العمرة  
 بفساد القران \* وهل تقوت بشوات الحج في القران فيه وجهان \* ووجه الفرق  
 أن التحلل عن الفائت بأعمال العمرة \* والجماع دائر بين الاستمتاع  
 والاستهلاكات \* فان ألحق بالاستمتاع كان النسيان عذراً فيه \* وفسد الحج  
 بالردة طالت أو قصرت \* فلو عاد الى الاسلام لم يلزم المضي في الفاسد على  
 أحد الوجهين لان الردة محبطة \* النوع السادس \* مقدمات الجماع كالقبلة

والماسة وكل ما يتنقض الطهارة منها يوجب القدية أنزل أو لم ينزل (م) \*  
ولا تجب البدنة إلا بالجماع \* وأما النكاح والآنكاح لا ينعقدان من المحرم  
(ح) ولا قدية فيه \* (فان قيل) \* فلو باشر هذه المحظورات كلها فهل يتداخل  
الواجب \* قلنا \* ان اختلف الجنس كالاستهلاك والاستمتاع لم يتداخل \*  
وان اختلف النوع في الاستهلاك كالقلم والخلق لم يتداخل أيضاً \* وجزاء  
الصيود لا يتداخل \* وان اتحد النوع والزمان في الاستمتاع تداخل \* كما اذا  
لبس العمامة والسر اويل والخف على التواتر المعتاد فيكفيه دم واحد \* وان  
تخلله زمان فاصل فقولان في الاتحاد \* ومهما تخلل التكفير تعدد \* وان اختلف  
النوع في الاستمتاع كالنظيب واللبس فالاصح التعدد \* وان كان العذر شاملاً  
كما اذا حلق وتطيب بسبب شجة أو تطيب مراراً بسبب مرض واحد ففي  
التداخل وجهان \* ولو حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أوقات وقلنا لا أثر  
لتفريق الزمان فالواجب دم والا فتلاثة دراهم على قول \* أو ثلاثة أمداد على  
قول \* النوع السابع \* التلاف الصيد \* ويحرم بالحرم والاحرام كل صيد ما كول  
ليس مائياً من غير فرق بين أن يكون مستأنساً (م) أو وحشياً مملوكاً أو  
مباحاً (م) \* ويحرم التعرض لأجزائه ولبيضه \* وما ليس مأكولاً فلا جزاء  
فيه (ح) الا اذا كان تولد من مأكول وغير مأكول \* وصيد البحر حلال \* ويضمن  
هذا الصيد بالباشرة والسبب واليد \* والسبب كنصب شبكة أو إرسال كلب أو  
انحلال رباطه بنوع تقصير في ربطه أو تغيير صيد حتى يتعثر قبل سكون نفاره  
وكل ذلك يوجب الضمان اذا أفضي الى التلف \* ولو حفر المحرم بئر في ملكه لم  
يضمن ما يتردى فيه \* ولو حفر في الحرم فوجهان \* ولو أرسل كلباً حيث  
لا صيد فعرض صيد في الضمان وجهان \* ولو دل حلالاً على صيد عصى



ولا جزاء عليه \* وفي تحريم الاكل عليه منه قولان \* وما ذبحه بنفسه فأكله  
 حرام عليه \* وهل هو ميتة في حق غيره فيه قولان \* وكذا صيد الحرم \*  
 وأثبت اليد عليه سبب الضمان \* الا اذا كان في يده فأحرم ففي لزوم رفع  
 اليد قولان \* فان قلنا يلزم ففي زوال ملكه قولان \* وان قلنا لا يلزم فلو  
 قتله ضمن لانه ابتداء اتلاف \* ولو اشترى صيداً وقلنا ان الاحرام لا يقطع  
 دوام الملك ففيه قولان كما في العبد المسلم \* والصحيح انه يرث ثم يزول  
 ملكه \* وان أخذ صيداً ليدأويه كان وديعة (ح) \* والناسي كالعامد في  
 الجزاء لافي الاثم \* ولو صال عليه صيد فلا ضمان في دفعه \* ولو أكله في  
 مخصة ضمن \* ولو عمت الجراد المسالك فتخطاه الحرم ففيه وجهان \* النظر  
 الثاني في الجزاء \* فالواجب في الصيد مثله من النعم (ح) أو طعام بمثل قيمة  
 النعم \* أو صيام يعدل الطعام كل يوم مد \* فان انكسر مد كل وهو على التخيير  
 فان لم يكن مثلياً كالعصافير وغيرها فقدّر قيمته طعاماً أو عدل ذلك صياماً  
 والعبرة في قيمة الصيد بمحل الاتلاف \* وفي قيمة النعم بمحل مكة لانه محل  
 ذبحه \* والمثلي كالنعامة ففيه بدنة \* وفي حمار الوحش بقرة \* وفي الضبع  
 كبش \* وفي الارنب عناق \* وفي الظبي عنز \* وفي اليربوع جفرة \* وفي  
 الصغير صغير \* ويحكم بالمائة عدلان \* فان كان القاتل أحدهما وهو مخطئ  
 غير فاسق ففي جوارزه وجهان \* وفي الحمام شاة \* وفي معناه القمري والفواخت  
 وكل ما عبّ وهدر \* وما دونه فيه القيمة \* وما فوّقه فيه قولان \* أحدهما  
 القيمة قياساً \* والثاني الحاقه بالحمام (فروع) يجوز مقابلة المريض بالمريض  
 \* وفي مقابلة الذكر بالانثى مع التساوي في اللحم والقيمة ثلاثة أقوال \* في  
 الثالث تؤخذ الانثى عن الذكر كما في الزكاة بخلاف عكسه \* ولو قتل ضليعة



حاملًا أخرج طعاماً بقيمة شاة حامل حتى لا تفوت فضيلة الحمل بالذبح \* وقيل  
 يذبح شاة حائلاً بقيمة الحامل \* وان ألت الطيبة جنبنا ميتا فليس فيه الا  
 ما ينقص من الام \* وان انفصل حياً ثم مات فعليه جزاؤه \* وان جرح ظيماً  
 فنقص من قيمته العشر فعليه الطعام بعشر ثمن شاة كيلا يحتاج الى التجزئة  
 وقيل عشر شاة \* ولو أزم من صيداً قمام جزائه \* فان قتله غيره فعليه جزاؤه  
 معيياً \* ولو أبطل قوة المشي والطيران من النعامة في تعدد الجزاء وجهان  
 \* واذا اكل من لحم صيد ذبحه غيره حل له الا اذا صيد له (ح) أو صيد  
 بدلاله فلا يحل له الاكل منه \* فان اكل في وجوب الجزاء قولان \* ولو  
 أكل من صيد ذبحه لم يتكرر الجزاء (ح) بالاكل \* ولو اشترك المحرمون  
 في قتل صيد واحد أو قتل القارن صيداً أو قتل المحرم صيداً حرمياً اتحد (ح)  
 الجزاء لاتحاد المتلف \* السبب الثاني للتحريم الحرم \* وجزاؤه بكراهة الاحرام  
 (ح) \* ويجب على من رمى من الحل الى الحرم أو بالعكس \* ولو قطع السهم في  
 مروره هواء طرف الحرم فوجهان \* ولو تخطى الكلب طرف الحرم فلا جزاء  
 اذ لم يكن له طريق سواه \* ولو أخذ حمامة في الحل فهلك فرخها في الحرم أو  
 بالعكس ضمن الفرخ \* ونبات الحرم أيضاً يحرم قطعه أعني ما ينبت بنفسه  
 دون ما يستنبت \* ويستثنى عنه الاذخر لحاجة السقوف \* ولو اختلج  
 الحشيش للبهائم جاز (ح) على أحد الوجهين \* كما لو سرّ حفافيه \* ولو استنبت  
 ما ينبت أو نبت ما يستنبت كان النظر الى الجنس (و) لالي الحال حتى لو نقل  
 أراكاً حرمياً وغرسه في الحل لم يقطع حكم الحرم \* ثم في قطع الشجرة  
 الكبيرة بقرة (م ح) \* وفي الصغيرة شاة (م ح) \* وفيما دونهما القيمة  
 كما في الصيد \* وفي القديم لا يجب (ح) في النبات ضمان \* ويلحق حرم المدينة

بنكة في التحريم \* وفي الضمان وجهان \* أحدهما لا \* إذ ورد فيه سلب ثياب  
النساء فهو جزاءه \* ثم السلب للسلب \* وقيل أنه لبيت المال \* وقيل أنه  
يفرق على محاليج المدينة \* وإنما يستحق السلب إذا اصطاد أو ألتف (و) \*  
والشجر والصيد في السلب سواء \* وورد النهي عن صيد وج الطائف ونباتها  
\* وهو نهى كراهية يوجب تأديباً لاضمانا

القسم الثالث من كتاب الحج في اللوائح \* وفيه بابان \*

الاول في موانع الحج \*

وهي ستة \* الاول \* الاحصار وهو مبيح للتحلل مهما احتاج في الدفع  
الى قتال أو بذل مال \* وان كانوا كفاراً وجب القتال الا اذا زادوا على  
الضعف \* ولو أطاع العدو من الجوانب لم يتحلل على قول لانه لا يرجح منه  
التحلل كما لا يتحلل بالمرض (ح) \* ولو شرط التحلل عند المرض ففي جواز  
التحلل قولان \* وتحلل المحصر هل يقف على اراثة دم الاحصار (ح) فيه  
قولان \* فان كان معسراً وقلنا ان الصوم بدل ففي توقفه القولان  
المرتبان \* وأولى بأن لا يتوقف لان الصوم طويل \* ولا يشترط (ح) بمث  
الدم الى الحرم \* واذا قلنا لا يتوقف فيتحلل بالخلق أو بنية التحلل \* ولا  
قضاء (ح) على المحصر \* الثاني \* لو حبس السلطان شخصاً أو شردمة من  
الحبيص فهو كالحصار العام \* وقيل فيه قولان \* وقيل يجوز التحلل  
والقولان في وجوب القضاء \* الثالث \* الرق فليس يد منع عبده ان أحرم  
بغير اذنه \* واذا منع تحلل كالمحصر \* الرابع \* الزوجية \* وفي منع الزوج زوجته  
من فرض الحج (مرح) قولان \* فاذا أحرمت ففي المنع قولان مرتبان  
\* وكذا ان أحرمت بالتطوع \* فان منعت تحللت كالمحصر \* فان لم تفعل

فللزواج مباشرتها والاثم عليها \* الخامس \* للأبوين منع الولد من التطوع بالحج \* ومن القرض على أحد الوجهين \* السادس \* لمستحق الدين منع المحرم الموسر من الخروج \* وليس له التحلل بل عليه الاداء \* فان كان معسراً أو كان الدين مؤجلاً لم يمنع من الخروج \* فأما من فاته الوقوف بعرفة بنوم أو سبب فعله أن يتحلل بأفعال العمرة ويلزمه القضاء ودم القوات \* بخلاف المحصر فانه معذور \* فلو أحصر فاختار طريقاً أطول فقائه أو صابر الاحرام على مكانه توقفاً لزوال الاحصار فقائه ففي القضاء قولان التركب السبب من الاحصار والقوات \* ولو صد بعد الوقوف عن لقاء البيت لم يجب القضاء على الصحيح (و) كما قبل الوقوف \* والتممكن من لقاء البيت اذا صد من عرفة ففي وجوب القضاء عليه قولان

✽ الباب الثاني في الدماء \* وفيه فصلان ✽

✽ الفصل الاول \* في ابدالها وهي أنواع \* الاول \* دم التمتع وهو دم ترتيب وتقدير كما في القرآن وفي معناه دم القوات والقران \* الثاني \* جزاء الصيد وهو دم تعديل وتخيير (و) في نص القرآن \* الثالث \* دم الحلق وهو دم تخيير وتقدير اذ يتخير بين شاة وثلاثة أصع من طعام كل صاع أربعة أمداد يطعمه ستة مساكين \* وبين صيام ثلاثة أيام فهذه الثلاث منصوص عليها \* الرابع \* الواجبات المبيحة بالدم فيها دم تعديل وترتيب \* وقيل انه كدم التمتع في التقدير أيضاً \* الخامس \* الاستمتاع كالطيب واللبس ومقدمات الجماع فيه دم ترتيب وتعديل \* وفيه قول آخر انه دم تخيير تشبيهاً بالحلق \* وقيل انه دم تقدير أيضاً اتساقاً للتشبيه \* وأما الفم ففي معنى الحلق \* السادس \* دم الجماع \* وفيه بدنة أو بقرة أو سبع من النعم فان عجز قوم البدنة دراهم



والدراهم طعاماً والطعام صياماً \* فهو دم تعديل وترتيب \* وقيل انه دم  
تخثير كالحلق \* وقيل بين البدنة والبقرة والشاة أيضاً ترتيب \* السابع \* الجماع  
الثاني أو بين التحليلين ان قلنا فيه شاة فهو كالثبلة \* وان قلنا بدنة فكالجماع  
الاول \* الثامن \* دم التحلل بالاحصار وهو شاة فان عجز فلا بدل له في قول  
\* وفي قول بدله كدم التمتع \* وفي قول كدم الحلق \* وفي قول كدم  
الواجبات المحبورة

الفصل الثاني \* في مكان اراقة الدماء وزمانها \* ولا تختص دماء المحظورات  
والجبرانات بزمان بعد جريان سببها بخلاف دم الضحايا \* ودم القوات يراق  
في الحجة القائمة \* أو في الحجة المقضية فيه قولان \* وأما المكان فيختص (ح)  
جواز الاراقة بالحرم \* والافضل في الحج مني \* وفي العمرة عند المروة لانها  
محل تحللها \* وقيل لو ذبح على طرف الحرم جاز \* وقيل ما لم يمسس بمباح  
لا يختص بمكان \* واختتام الكتاب بمعنى الايام المعلومات وهي العشر الاول  
من ذي الحجة وفيها المناسك \* والمعدودات فهي ايام التشريق وفيها الهدايا  
والضحايا والله أعلم بالصواب

كتاب البيع والنظر في خمسة أطراف

الاول في صحته وفساده \* وفيه أربعة أبواب

الباب الاول في أركانه

وهي ثلاثة \* الاول \* الصيغة وهو الايجاب والقبول \* اعتباراً للدلالة على  
الرضا الباطن \* ولا تكفي المعاطاة (م ح و) أصلاً \* ولا الاستيجاب (م)  
والايجاب وهو قوله يعني بدل قوله اشتريت على أصح الوجهين \* بخلاف

النكاح فانه لا يجري مفاضة<sup>(٢)</sup> \* وينعقد البيع بالكناية مع النية على الاصح  
كالكتابة والخلع \* بخلاف النكاح فانه مقيد بقيد الشهادة \* (الركن الثاني) \*  
العاقدة وشرطه التكليف فلا عبارة لصبي (ح م) ولا مجنون باذن الولي ودون  
اذنه \* وكذلك لا يفيد قبضها الملك في الهبة \* ولا تعين الحق في استيفاء الدين  
ويعتمد اخباره عن الاذن عند فتح الباب \* والملك عند ايصال الهدية على  
الاصح \* أما اسلام العاقدة فلا يشترط الا اسلام المشتري في شراء  
العبد المسلم والمصحف (ح) على اصح القولين دفعا للذل \* ويصح شراء  
الكافر اباه المسلم على اصح الوجهين \* وكذلك كل شراء يستعقب العتاقة \*  
ويصح استئجاره وارتهانه للعبد المسلم على اقلس الوجهين \* لانه لا ملك فيه  
كالاغارة والايديع عنده \* ولا يمنع من الرد بالعيب \* وان كان يتضمن انقلاب  
العبد المسلم الى الكافر على اظهر المذهبين لان الملك فيه قهري كما في الارث  
\* ولو أسلم عبد كافر لكافر طولب ببيعه \* فان أعنى أو أزال الملك عنه بجهة  
كنى \* وتكفي الكتابة على أسد الوجهين \* ولا تكفي الحيلولة والاجارة وفقاً  
الا في المستولدة لان الاعتاق تخير والبيع ممنوع (و) \* ثم يستكسب بعد  
الحيلولة لاجله \* ولو مات الكافر قبل البيع بيع على وارثه \* (الركن الثالث)  
المعقود عليه \* وشراؤه خمسة \* أن يكون طاهراً \* منتفعاً به \* مملوكاً للعاقدة  
\* مقدوراً على تسليمه \* معلوماً \* (الاول) \* الطهارة فلا يجوز بيع السرجين  
(م ح) والكلب (م ح) والخنزير والاعيان النجسة \* كما لا يجوز بيع الخمر  
والعذرة والجيفة وفقاً وان كان فيها منفعة \* والدهن اذا نجس بملاقاة النجاسة  
صح بيعه (م) وجاز استصباحه على اظهر القولين \* (الثاني المنفعة) \* وبيع

(٣) (قوله مفاضة) المفاضة الاخذ على غرة اه

ما لا منفعة فيه لقلته كالحب من الخنطة \* أو حنطته كالحنافس والحشرات  
والسباع (و) التي لا تصيد باطل \* وكذلك ما أسقط الشرع منفعته كآلات  
الملاهي (و) \* ويصح بيع الفيل والقهد والهررة وكذا الماء (و) والتراب والحجارة  
وان كثر وجودها لتحقق المنفعة \* ويجوز بيع (م ح) لبن الأدميات لانه  
ظاهر منتفع به \* الثالث \* أن يكون مملوكاً لمن وقع العقد له فيبيع الفضولي  
مال الغير لا يقف (ح) على إجازته على المذهب الجديد \* وكذلك بيع الغاصب  
وان كثرت تصرفاته في أثمان المنصوبات على أقيس الوجهين فيحكم بطلان  
الكل \* ولو باع مال أبيه على ظن أنه حي فاذا هو ميت والمبيع ملك البائع  
حكم بصحة البيع على أسد القولين \* الرابع \* أن يكون مقدوراً على تسليمه  
فلا يصح بيع الآبق والضال والمنصوب \* وان قدر المشتري على النزاعه  
من يد الغاصب دون البائع صح على أسد الوجهين \* ثم له الخيار ان عجز  
وباع حمام البرج نهراً اعتماداً على العود لئلا لا يصح على أصح الوجهين \*  
ولا يصح بيع نصف من سيف أو نصل قبل التفصيل لان التفصيل ينقصه  
والبيع لا يوجب نقصان غير المبيع \* ويصح بيع ذراع من كرباس (٣) لا ينقص  
بالتفصيل على الأصح \* ولا يصح بيع ما عجز عن تسليمه شرعاً وهو المرهون  
\* وإذا جنى العبد جناية تقتضي تعلق الأرض برفقته صح بيعه على أقوى القولين  
وكان التزاماً للقاء لانه لم يحجر على نفسه فيقدر على ما لا يشوت حق المجنى  
عليه ثم للمجنى عليه خيار الفسخ ان عجز عن أخذ القداء \* الخامس العلم \* وليكن  
المبيع معلوم العين \* والقدر \* والصفة \* أما العين فالجهل به مبطل \* ونعني به أنه لو  
قال بعت منك عبداً من العبيد (ح) أو شاة من القطيع بطل (ح) \* ولو قال

(٣) الكرباس بالكسر نوب من الفطن الأبيض معرب فارسيته بالفتح كفي القاموس



بعت صاعاً من هذه الصبرة وكانت معلومة الصيعان صح ونزل على الاشاعة  
وان كانت مجهولة الصيعان لم يصح على اخيار القفال لتعذر الاشاعة ووجود  
الابهام \* وابهام محسر الارض المبيعة كابهام نفس المبيع \* وبيع بيت من دار  
دون حق المعر جائز على الاصح \* أما القدر فاجهل به فيما في الذمة ثمناً أو  
مثمناً مبطل كقوله بعت بزنة هذه الصنجة \* ولو قال بعتك هذه الصبرة كل  
صاع بدرهم صح ( ح ) \* وان كانت مجهولة الصيعان لان تفصيل الثمن معلوم  
وان لم يعلم جملته \* والغرر ينتفي به \* فان كان معيناً فالوزن غير مشروط بل  
يكفي عيان صبرة الخنطة والدرهم \* فان كان تحته دكة تمنع تخمين القدر  
فيخرج على قولي بيع الغائب لاستواء الغرر \* وقطع بعض المحققين بالبطلان  
لعسر اثبات الخيار مع جريان الرؤية \* أما الصفة ففي اشتراط معرفتها بالعيان  
قولان \* اخيار المزني الاشتراط وأبطل بيع ( ح م ) ما لم يرد وشراؤه ولعله  
أصح القولين \* وفي الهبة قولان مرتبان \* وأولى بالصحة \* وعلى القولين يخرج  
شراء الاعمي لانه يقدر على التوكيل بالرؤية والفسخ على أصح الوجهين \*  
ويصح سلم الاعمي اعتماداً على الوصف \* وكذلك الأكمة الا على رأى المزني  
فانه أوّل كلام الشافعي رضي الله عنه على غير الأكمة \* التفريع \* ان شرطنا  
الرؤية فالرؤية السابقة كالمقارنة ( و ) فيما لا يتغير غالباً \* وليس استقصاء الوصف  
كالرؤية على الاظهر \* ورؤية بعض المبيع كافية ان دل على الباقي لكونه من  
جنسه أو كان صواتاً له خلقة كقشر الرمان والبيض \* وان لم تشرط  
الرؤية فبيع اللبن في الضرع باطل ( م ) لتوقع اختلاطه بغير المبيع وعسر التسليم \*  
ولو اشترى ثوباً نصفه في صندوق فالنص أنه باطل لان الرؤية سبب اللزوم  
وعدمها سبب الجواز فيتناقضان على محل واحد لا يتبعض \* ولو قال بعت ما

في كمي لم يصح (و) ما لم يذكر الجنس \* ومهما رأي المبيع فله الخيار \* وله  
الفسخ قبل الرؤية دون الاجازة لان الرضا قبل حقيقة المعرفة لا يتصور  
\* وفيه وجه آخر

### باب الثاني في الفساد بجهة الربا

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الذهب بالذهب والورق بالورق  
والبر بالبر والتمر بالتمر والشعير بالشعير والملح بالملح الا سواء عينا بعين  
يدايد \* فن باع شيئا من هذه المطعومات بجنسه فليرع المائلة بعميار  
الشرع والحلول أعني ضد النسبة والتفاضل (ح) في المجلس فان باع بغير  
جنسه لم يسقط الا رعاية المائلة في القدر \* وفي معنى المطعومات كل ما يظهر  
فيه قصد الطعم وان لم يكن مقدرا حتي السفرجل (و) والزعراب (م)  
والطين الارمني (م) لان علة ربا الفضل فيه الطعم (م ح) ولكن في  
المتجانسين \* وعلة تحريم النساء ووجوب التفاضل الطعم (م ح) فقط \* واذا  
بيع مطعوم بمطعوم فهو في محل الحكم بتحريم النساء ووجوب التفاضل \* وعلة  
الربا في التقدين كونهما جوهري الاثمان (ح) فتجزي في الحلي والاواني  
المتخذة منهما \* ولا يجوز سلم شيء في غيره اذا كانا مشتركين في علة النقدية  
أو في الطعم \* ثم النظر في ثلاثة أطراف \* أولها طرف المائلة \* فما كان  
مكيلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز فيه الا الكيل \* وما  
كان موزونا فبالوزن \* وما لم يثبت فيه نقل فالوزن فيه أحصر (ح) \* وقيل  
الكيل جائز لانه أهم \* وقيل ينظر الى عادة الوقت (و) \* وما لا يقدر  
كالبطيخ (و) فلا خلاص فيه عن الربا الا ماله حالة جفاف وهو حالة  
كحاله فيوزن \* واجل حال العقد بالمائلة حقيقة المفاضلة \* فلا يصح بيع



صبرة بصرة جزافاً وان خرجتا متماثلتين \* ولا يصح بيع الهروي (ح) بالهروي  
 \* ولا باحد التبرين على الخلوص \* ولا بيع مد ودرهم (ح) بمد ودرهم لان حقيقة  
 المائلة غير معلومة \* ولو راطل مائتي دينار وسط بمائة دينار عتق ومائة  
 دينار ردى لم يجز لان مائتي أحد الجانبين اذا وزع على مائتي الجانب الثاني  
 باعتبار القيمة أفضى الى المفاضلة اذ لا تعلم المفاضلة الا بتقدير القيمة \* والتقويم  
 تخمين وجهل لا يفيد معرفة في الربا \* فهما اشتملت الصفقة على مال الربا من  
 الجانبين واختلف الجنس في أحد الجانبين \* أو في كلا الجانبين \* أو اختلف  
 النوع فالبيع باطل (ح) \* الطرف الثاني \* في الحالة التي تعتبر المائلة فيها \* وقد  
 سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر فقال أينقص  
 الرطب اذا جف فقيل نعم فقال فلا اذا \* فنبه على أن المائلة تراعى حالة  
 الجفاف وهو حال كمال الشيء \* ولا خلاص في المائلة قبله فلا يجوز بيع  
 الرطب بالرطب (مرح ز) ولا بالتمر \* وكذا العنب (ح) \* وكل فاكهة (و)  
 كالمائتي جفافها وهو حالة الادخار \* وادخار الحب اذا بقي حياً فلا يدخر الدقيق  
 (ح م) وما يتخذ منه \* ولا الخنطة المقلية والمبلولة \* ويدخر السمسم والدهن  
 والزبيب والحل \* وكال منفعة اللبن ان يكون لبناً أو سناً أو مخيضاً دون ماعده  
 من سائر أحواله \* وكذا كل معروض على النار من دبس أو لحم فلا كمال فيه  
 \* وما عرض للتميز كالسبل فهو على الكمال \* واذا نزع النوى من التمر بطل  
 (و) كماله \* بخلاف العظم اذا نزع من اللحم اذ ليس في ابقائه صلاح لادخاره  
 \* الطرف الثالث \* في معنى الجنسية \* والأدقة والالبان والخلول والأدهان  
 مختلفة باختلاف أصولها \* وفي لحوم الحيوانات قولان أصحهما أنها مختلفة  
 لتفاوت المعنى وان اتفق الاسم \* وأعضاء الحيوان الواحد كالكرش والكبد



والشحم أجناس على الأظهر أن جعلنا اللحم أجناساً \* ولا يجوز بيع (ح و)  
اللحم بالحيوان من غير جنسه على أحد التولين المنهي عنه \* ولا يجوز بيع  
دهن السمسم بالسمسم \* ولا بيع السن بالسن وإن جاز بيع كل واحد  
منهما بجنسه

باب الثالث في الفساد من جهة النهي

والمناهي قيمان \* أحدهما \* ما يدل على فساد العقد وذلك كنهيه عن بيع اللحم  
بالحيوان (ح) وبيع ما لا يقبض \* وبيع العلم حتى يجري فيه الصيعة \* وبيع  
الكالي بالكالي \* وبيع الفرد \* وبيع الكلب والخنزير \* وبيع نسب الفحل  
وهو نطقه \* وحبل الحيلة وهو نتاج التاج \* والملاقح وهي ما في بطون  
الأمهات \* والمضامين وهي ما في أصلاب الفحول \* وبيع الملامسة وهو أن  
يجعل اللبس بيعاً \* والمنازعة بأن يجعل التبذيعاً \* ورعى الحصة وهو أن يعين  
للبيع ما تقع الحصة عليه \* ويعتين في بيعه فيقول بعث بألفين نسبية  
أو بألف نقداً أخذ بأيهما شئت \* وعن بيع وشرط \* فلو باع بشرط قرض أو  
بشرط بيع آخر \* أو شرط على بائع الزرع أن يحصده (و) \* أو كان مما يبق علة  
بعد العقد يثبت نزاع بسببها لم يحز إلا في مواضع عدة استثنيت بالنصوص  
(أحدها) شرط الاجل المعلوم (والثاني) شرط الخيار ثلاثة أيام (والثالث)  
شرط وثيقة الثمن بالرهن بعد تعيين المرهون \* وبالكفيل بعد تعيينه  
\* وبالشهادة ولا يشترط فيها التعيين \* ومهما تعذر الوفاء بالرهن المشروط  
أو وجد به عيباً فله فسخ العقد (والرابع) شرط عتق العبد احتمل حديث  
بريرة \* والقياس ابطال الشرط \* وقد قيل به \* ثم للبائع المطالبة بالعتق على  
الأصح \* فإن أبي المشتري أجبر عليه (و) \* وإن شرط أن يكون الولاء له

صح الشرط (و) لدلالة الخبر (الخامس) أن يشترط مالا يتي علقه ككل شرط يوافق العقد من القبض وجواز الانتفاع \* أو مالا يتعلق به غرض كشرطه أن لا يأكل الا الحريية \* وهذا استثنى بالقياس \* وكذلك شرطه أن يكون خبازاً أو كاتباً وكل وصف مقصود \* فلو شرط أن يكون حاملاً فقولان \* ولو شرط أن تكون لبونا فالاصح أنه كشرط الكتابة \* ومهما فدت هذه الشرائط فسد بفسادها العقد \* والاصح أن شرط نفى خيار المجلس والرؤية فاسد \* والعقد الفاسد لا يفيد الملك (ح) وان اتصل القبض به \* وان كانت جارية فوطئها وجب المهر وثبت النسب للشبهة والولد حر ولا يتقلب العقد صحيحاً \* بخلاف الشرط وان كان في المجلس (ح) \* ولا يصح شرط أجل (ح) وخيار وزيادة ثمن (ح) ومشتن بعد لزوم العقد \* والاقيس منه أيضاً في حالة الجواز \* القسم الثاني \* من المناهى مالا يدل على الفساد وهو كل منهى عنه مجاورة ضرراياه دون خلل في نفسه \* ومنه النهي عن الاحتكار \* والتسوير \* وأن يبيع حاضر لباد وهو أن يربص بسلعته الي أن يفتالي في ثمنها فيفوت الرزق والربح على الناس \* وأن يتلقى الركبان ويكذب في سعر سلعهم فيشتريها رخيصاً فللبائع الخيار اذا عرف كذبه لانه تقرر \* ونهى عن السوم على السوم وهو بعد قرار الثمن وقبل العقد \* ونهى عن البيع على البيع وهو بعد العقد وقبل اللزوم \* ونهى عن النجش وهو أن يرفع قيمة السلعة وهو غير راغب فيها ليخدع المشتري بالترغيب \* ونهى أن توله<sup>(٣)</sup> والدة بولدها وذلك في الصغير \* فان فرق بينهما بالبيع ففي فساد البيع قولان لان التسليم تفريق محرم فكانه متعذر

❦ الباب الرابع ❦ في الفساد من جهة تفريق الصفقة ❦

ومهما باع الرجل ملك نفسه وملك غيره ففي صحة بيعه في ملكه قولان \* ولو كان ما بطل البيع فيه حراً أو خيراً أو خنزيراً أو ما لا قيمة له فقولان مرتبان وأولي بالبطلان \* وللبطلان علتان (أحدهما) أن الصفقة متحدة فإذا فسدت في بعض مقتضيات لم تقبل التجزي (والأخرى) أن الثمن فيما يصح يصير مجهولاً \* وعلى هذه العلة لا يمتنع تفريق الصفقة في الرهن والهبة إذا لا عوض فيها \* ولا في النكاح فإنه لا يفسد بالجهل بالعوض \* ولو اشترى عبدان وانفسخ العقد في أحدهما بالتلف قبل القبض أو بسبب يوجب النسخ ففي الانفساخ في الباقي قولان تفريق الصفقة \* وأولى بأن لا يفسخ في الباقي \* والأصح أن الفساد مقصور على الفساد إذا صار ثمن ما يصح العقد عليه مجهولاً حتى لو باع عبداً له نصفه صح في نصيبه إذا حصته نصف الثمن \* وكذا بيع جملة الثمار وفيها عشر الصدقة \* بخلاف ما لو باع أربعين شاة وفيها الزكاة إذا حصه الباقي مجهولة \* ثم مهما قضينا بالصحة فلما اشترى الخيار إذا لم يسلم له جميع ما اشتراه \* ويأخذ الباقي أن أجاز بقسطه من الثمن على أصح القولين لا بكل الثمن \* وأصح القولين أنه لو جمع بين عقدين مختلفين في صفقة واحدة كالاجارة والسلم \* أو الاجارة والبيع \* أو النكاح والبيع \* مثل أن يقول زوجتك جاريتي وبعثك عبدي بدينار فالعقد صحيح وإن اختلفت في الدوام أحكامهما \* وتعد الصفقة بتعدد البائع \* وبتفصيل الثمن مثل أن يقول بعت هذا بدرهم وهذا بدينار \* وهل تعدد بتعدد المشتري فيه قولان \* وإذا جرى العقد بوكالة فالأصح أن الاعتماد على الموكل في تعدده واتحاده ❦ النظر الثاني ❦ في لزوم اتحاد العقد وجوازه ❦ والأصل في البيع اللزوم والخيار عارض \* ثم ينقسم



الخيار الى خيار التروى \* والى خيار النقيصة \* وخيار التروى مالا يتوقف على  
فوات وصف \* وله سريان (أحدهما) المجلس فيثبت (م ح) خيار المجلس في  
كل معاوضة محضة من بيع وسلم وصرف واجارة (ح) الآ فيما يستعقب  
عقاقة كسراء القريب وشراء العبد نفسه (و) \* ولا يثبت فيما لا يسمي بيعاً  
لان مستنده قوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا \* وينقطع الخيار  
بلفظ يدل على الزوم وتحمم الرضا \* وبمفارقة المجلس بالبدن \* وهل يبطل  
بالموت فيه قولان \* أصحهما أنه لا يبطل بخيار الشرط (وح) فيثبت للوارث \* ولو  
فرق بينهما على إكراه ففي بطلان الخيار خلاف \* ويثبت عند جنون أحد  
المتعاقدين قبل التفرق للقيم \* ولو تنازعا في جريان التفرق فالاصل عدمه \*  
ومن يدعيه يطالب بالينة \* ولو تنازعا في الفسخ بعد الاتفاق على التفرق  
فالاصل عدم الفسخ (و) \* السبب الثاني الشرط \* قال عليه السلام لحبان بن  
منقذ وكان يخدم في البيوع اذا بايعت فقل لا خلافة \* واشترائط الخيار ثلاثة  
أيام \* ولا يجوز الزيادة عليه (م) \* ولا التقدير بمدة مجهولة \* ولا الإبهام في  
أحد العبدین \* وأول مدته عند الإطلاق من وقت العقد لا من وقت التفرق  
على الأصح \* ولا يتوقف الفسخ به على حضور (ح) الخصم وقضاء القاضي  
(ح) \* ويثبت خيار الشرط في كل معاوضة محضة مما هو بيع \* لا في الصرف  
والسلم وما يستعقب العتق من البيوع \* ثم ان كان الخيار للبايع وحده فالبيع  
باق على ملكه على الأصح \* وان كان للمشتري وحده فالملك منتقل (و ح)  
اليه \* وان كان لهما فتلاثة أقوال (أحدها) أنه موقوف فان استقر العقد  
تبين زوال الملك بنفس العقد \* وان فسخ تبين أنه لم يزل الملك ولم يتم  
السبب \* والكسب والنتاج والوطء والاستيلاء والعتق وغير ذلك من

الطواري فروع الملك فينتظر آخر الامر وما يستقر عليه آخره بقدر وجوده  
 أولاً (و) \* ويحصل الفسخ بوطء البائع (و) وبينه وعتقه وهبته مع القبض  
 وان كان من ولده \* ولا تحصل الاجازة (و) بسكوته على وطء المشتري \*  
 وما جعلناه فسخاً من البائع فهو اجازة (و) من المشتري ان وجد \* وكذا  
 الاجازة والتزويج في معنى البيع (و) من كل واحد منها \* والعرض على البيع  
 والاذن فيه لا يقطع خيار البائع \* ولو اشترى عبداً بجمارية وأعقها معاً تعين  
 العتق في العبد على الاصح (ح) تقديماً للاجازة على الفسخ \* القسم الثاني  
 خيار النقيصة \* وهو ما ثبت بفوات أمر مظنون نشأ الظن فيه من التزام  
 شرطي \* أو قضاء عرفي \* أو تقرير فعلي (أما الالتزام الشرطي) فهو أن يقول  
 بعث بشرط أنه كاتب أو خباز أو متجمع الشعر فان فقد فلهما شرطي الخيار \*  
 وكذلك كل وصف يتعلق به غرض أو مالية (وأما القضاء العرفي) فهو السلامة  
 عن العيوب المذمومة فهما فأتت ثبت الخيار \* وذلك بكل عيب ينقص القيمة  
 والحصى معيب وان زادت قيمته \* واعتياد الزنا والسرقة والاباق والبول  
 في الفراش (ح) عيب \* والبخر والصنارت (ح) الذي لا يقبل المماثلة  
 ويخالف المادة عيب في العبيد والاماء \* وكون الضيعة منزل الجنود \*  
 وثقل الخراج عيب \* وكل عيب حدث قبل القبض فهو من ضمان البائع \*  
 والرد يثبت به \* وما حدث بعده فلا خيار به (م) \* وان استند الى سبب سابق  
 كالقطع بسرقة سابقة والقتل بردة سابقة والافتراء بنكاح سابق فقيمه  
 خلاف (وأما التقرير الفعلي) فهو أن يصري ضرع الشاة حتى يجتمع اللبن  
 ويخيل غزارة اللبن فهما اطلع عليه ولو بعد ثلاثة أيام ردها (ح) وردها معها  
 صاعاً من تمر بدلاً عن اللبن الكائن في الضرع الذي تعذر رده عينه لا اختلاطه

بغير المبيع لو ردد الخبز \* ولو تحملت الشاة بنفسها \* أو صرني الاتان \* أو الجارية  
أو لطيخ الثوب بالمداد مخيلاً أنه كاتب فلا خيار له (ح و) لأنها ليست في  
معنى النصوص \* وأحوط المذهبين أن غير الثمر لا يقوم مقام الثمر \* وأن قدر  
الصاع لا ينقص (و) بقلة اللبن ولا يزيد بكثرة اللبائع \* وثبت الخيار  
بالكذب في مسألة تلقى الركبان من باب التفرير \* وكذلك خيار النجش إذا كان  
عن اتفاق مواطأة البائع على أقيس المذهبين \* ولا يثبت (م) بالعين خيار إذا لم  
يستند إلى تفرير يساوي تفرير المصراة حتى لو اشترى جوهره رآها فاذا هي  
زجاجة فلا خيار \* هذه أسباب الخيار وموجباته (أما دوافعه ومسقطاته) أعني  
في خيار النقيصة فهي أربعة \* الأول \* شرط البراءة من العيب صحيح على أقيس  
القولين \* وينفسد (ح) العقد به على القول الثاني \* وينسخ العقد ويلغو  
الشرط (ح) في قول ثالث \* وينسخ في الحيوان وينفسد في غيره (ح) في  
قول رابع \* الثاني \* هلاك المعقودة عليه \* فلو اطلع على عيب العبد بعد  
موته فلا ردّ إذا لا مردود \* فلو كان العبد قائماً والثوب الذي هو عوضه  
تالفاً ردّ العبد بالعيب ورجع إلى قيمة الثوب \* والعنق والاستيلاد كالهلاك \*  
وهل يجوز أخذ الأرض بالتراضي مع إمكان الردّ فيه وجهان \* وإذا عجز عن  
الردّ فله الأرض وهو الرجوع إلى جزء من الثمن يعرف قدره بمعرفة نسبة  
قدر نقصان العيب من قيمة المبيع فيرجع من الثمن بمثل نسبته \* وزوال الملك عن  
العيب يمنعه من الردّ في الحال \* ولا يمنع طلب الأرض في الحال لتوقع  
عود الملك على الأصح \* ولو عاد الملك إليه ثم اطلع على عيب فله الردّ على  
الأصح \* فالرائل العائد كالذي لم يزل \* الثالث \* التقصير بعد معرفة العيب  
سبب بطلان الخيار وفوات المطالبة بالأرض لتقصيره \* وترك التقصير بأن



يرد عليه في الوقت ان كان حاضراً \* وان كان غائباً أشهد شاهدين حاضرين  
فان لم يكن حضر عند القاضي ويترك الانتفاع في الحال \* وينزل عن الدابة  
ان كان راكباً \* ويضع عنه إكافه وسرجه فانه انتفاع \* ولا يحط عذاره فانه في  
محل المسامحة الا أن يعسر عليه القود فيعذر في الركوب الى مصادفة الخصم  
أو القاضي \* **الرابع** \* العيب الحادث مانع من الرد \* وطريق دفع الظلامة  
أن يضم أرش الحادث الى المبيع ويرده \* أو يكرم البائع له أرش العيب القديم  
\* فان تنازعا في تعيين أحد المسلكين فالأصح أن طالب أرش القديم أولى  
بالاجابة لان أرش العيب الحادث غرم دخيل لم يقتضه العقد \* وان كان  
المبيع حلياً وقد قوبل بمثل وزنه فبضم الارش اليه أو استرداد جزء من الثمن  
للعيب القديم يوقع في الربا \* قال ابن سريج يفسخ العقد لتعذر امضائه ولا  
يرد الحلي بل يكرم بالذهب ان كان من فضة \* أو على العكس حذراً من ربا  
الفضل وهو الأصح \* وقيل انه لا يبالي بذلك اذ المذخور الزيادة في المقابلة في  
ابتداء عقده \* واذا أنعل الدابة وأراد ردها بالعيب فليترع النعل \* وان كان  
ترع النعل يبيعها فليسمح بالنعل \* والافليس له على البائع أرش ولا قيمة النعل  
\* وان صبغ الثوب بما زاد في قيمته فطالب قيمة الصبغ له وجه \* وان كان  
ادخال الصبغ وهو دخيل في ملك البائع كادخال أرش العيب الحادث \* ولا  
يرد البطيخ (ح و) والجوز والبيض بعد الكسر وان وجدته معيباً بل يأخذ  
أرش العيب \* وقيل ان له الرد (م ح و ز) وضم أرش الكسر اليه \* واذا  
اشترى عبداً من رجلين فله أن يفرد (ح) أحدهما برد نصيبه \* واذا اشترى  
وتجلاان عبداً من واحد فلا أحدهما أن يفرد نصيب نفسه بالرد على أصح  
القولين \* واذا تنازعا في قدم العيب وحدوثه فالتقول قول البائع اذ الأصل لزوم

العقد فيحلف اني بعته وأقبضته وما به عيب \* ولا يتمتع الرد بوطء الثيب  
 (ح) \* والاستخدام \* ولا بالزوائد (ح) المنفصلة \* بل تسلم (م) الزوائد  
 للمشتري ان حصلت بعد القبض \* وكذلك لو حصلت قبل القبض على  
 أقيس الوجهين \* والحل الموجود عند العقد يسلم أيضاً للمشتري على أصح  
 القولين \* والاقالة فسخ (م) على الجديد الصحيح \* ولا يتوقف الرد بالعيب  
 على حضور الخصم وقضاء القاضي (ح) \* النظر الثالث \* في حكم العقد  
 قبل القبض وبعده \* ولا بد من بيان حكم القبض وصورته ووجوبه (أما  
 الحكم) فهو انتقال الضمان الى المشتري والتسلط على التصرف اذ المبيع قبل  
 القبض في ضمان البائع (م) \* ولو تلف انفسخ العقد \* وانلاف المشتري قبض  
 منه \* وانلاف الاجنبي لا يوجب الانتساخ على أصح القولين \* ولا يمكن  
 تثبيت الخيار للمشتري \* وانلاف البائع كانلاف الاجنبي على الأصح \* وان  
 تعيب المبيع بأفة سماوية قبل القبض فللمشتري الخيار \* فان أجاز يميز  
 بكل الثمن \* ولا يطالب بالأرض الا أن يكون التعيب بجناية أجنبي فيطالبه  
 بالأرض \* وحكذا ان كان بجناية البائع على الأصح \* وتلف أحد العبدین  
 يوجب الانتساخ في ذلك القدر (و) وسقوط قطعه من الثمن \* والسقف  
 من المدار كأحد العبدین \* لا كالوصف على الاظهر \* وقد نهى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يقبض \* ولا يقاس على البيع العتق (و)  
 والهبة (و) والرهن \* وكذلك لا يقاس عليه الاجارة \* والتزويج على الأصح  
 \* وبيع الميراث والوصية والملك العائد بالفسخ قبل القبض والاسترداد جائز  
 \* وانما المانع يد تقضى ضمان العقد \* ولذلك لا يجوز بيع الصداق قبل  
 القبض اذ قلنا انه مضمون على الزوج ضمان العقد \* وكذلك في بدل الخلع والصلح

عن دم العمد \* والمبيع سواء كان منقولاً أو عقاراً (ح) فيمتنع (م) بعه قبل  
 القبض \* وإن كان ديناً كالمسلم فيه فكمثل (م) \* وكل دين ثبت لا بطريق  
 المعاوضة بل بقرض أو بالتلاف فيجوز الاستبدال عنه ولكن بشرط قبض  
 البديل في المجلس على الأصح \* ولا يجوز بيع الدين من غير من عليه الدين على  
 الأصح \* ولا ظهر منع الحوالة بالمسلم فيه \* وعليه لاتف في الحوالة معنى  
 الاعتياض \* ويجوز (و) أن يستبدل عن النقد بالنقد وإن كان ثمناً (و) للحديث  
 هذا إذا لم يكن معيناً \* فإن عين تميز (ح) \* وامتنع (ح) الاستبدال  
 عنه \* وانسخ النقد بثلثه (ح) (أما صورة القبض) فيحكم فيه بالمادة \* ففي العقار  
 يكفي فيه التخلية \* وفي المنقول يكفي فيه النقل \* ولا يكفي التخلية (م ح)  
 \* وقد قيل يحصل انتقال الضمان بالتخلية \* وما يشتري مكايلاً فتمام القبض  
 فيه بالنقل \* والكيل \* فإذا اشتري مكايلاً وباع مكايلاً فلا بد لكل  
 بيع (و) من كيل جديد ليتم القبض للحديث \* وليس لأحد (و) أن يقبض لنفسه  
 من نفسه فيتولى الطرفين \* إلا الوالد يقبض لولده من نفسه \* ولنفسه من  
 ولده كما يفعل ذلك في طرقي البيع (وأما وجوب التسليم) يعم الطرفين  
 والبداءة بالبائع (ح م) في قول \* وبالمشتري في قول \* ويتساويان (م ح) في  
 تعديل الأقوال فمن ابتداء أجبر صاحبه \* فإن سلم البائع طالب المشتري بالثمن  
 من ساعته \* فإن كان ماله غائباً أشهد على وقف ماله أي حجر عليه (و) \* فإن  
 وفي أطلق الوقف عنه \* وإن لم يكن له مال فهو مفلس \* والبائع أحق (ح) بمتناعه  
 هذا لفظ الشافعي رضي الله عنه \* وهذا حجر سببه مسبب الحاجة إليه خيفة  
 فوات أمواله بتصرفه \* وذلك عند امتناع الفسخ بالفلس \* وقيل بانكار  
 الحجر لكنه خلاف نص الشافعي رضي الله عنه \* النظر الرابع \* من الكتاب



في موجب الالفاظ المطلقة وتأثيرها باقتران العرف \* وهي ثلاثة أقسام  
 ﴿الاول﴾ ما يطلق في العقد \* فمن اشترى شيئاً بمائة فقال لغيره وليتك  
 هذا العقد فقبل الشغل الملك اليه بالمائة \* وسلم الزوائد للاول (و) \* وتحدد  
 الشفعة بجريان هذا البيع (و) \* ولو حط عن المائة لحق الخط (و) المشتري الثاني  
 لانه في حق الثمن كالبناء \* ولو قال اشركتك في هذا العقد على المناصفة كان  
 تولية في نصف المبيع \* ولو لم يذكر المناصفة فالاصح التنزيل على الشطر  
 ﴿القسم الثاني﴾ ما يطلق في الثمن من الالفاظ المراجعة \* فاذا قال بعت بما  
 اشتريت وربح ده يازده وكان قد اشترى بمائة استحق مائة وعشرة \* ولو  
 قال بحط ده يازده وكان قد اشترى بمائة وعشرة استحق مائة (و) \* ولو  
 قال بعتك بما قام على استحق مع الثمن ما بذله من أجره الدلال والكيال  
 وكراء البيت \* ولا يستحق ما أنفق في غلف الدابة \* ولا أجره مثله ان كان  
 يعمل بنفسه أو كان البيت ملكه لانه ليس من خرج التجارة \* فلو كان  
 مقدار ما اشترى به أو ما قام عليه مجهولاً للمشتري الثاني عند العقد بطل (و)  
 عقده \* ويجب (ح) على البائع حفظ الامانة بالصدق في قدر ما اشترى به  
 وبالاخبار عما طرأ في يده من عيب منقص أو جناية (ح) \* ولا يلزم الاخبار  
 عن الغبن (و) في العقد ولا عن البائع وان كان ولده (ح و) \* ويجب ذكر تأجيل الثمن  
 فان كذب في شيء من ذلك ففي استحقاق حط قدر التفاوت قولان \* فان  
 قلنا لا يحط فله الخيار لكونه مظلوماً بالتليس الا اذا كان عالماً بكذبه  
 \* والاصح أن لا خيار للبائع ان قلنا يحط ولا للمشتري \* ولو كذب بنقصان  
 الثمن وصدقه المشتري فالاصح أن لا تلحقه الزيادة اذ العقد لا يحمل الزيادة  
 ولكن للبائع الخيار ان صدقه المشتري \* وان كذبه فلا تسمع بينته ودعواه

لأنه على نقيض ما سبق منه \* وإن ذكر وجهاً تخيلاً في الفاظ فتسمع دعواه على رأي بعض الأصحاب متجه \* القسم الثالث \* ما يطلق في المبيع \* وهي ستة ألفاظ \* الأول لفظ الأرض \* وفي معناها العرصة والساحة والبقعة \* ولا تندرج تحتها الأشجار والبناء على أصح القولين \* إلا إذا قل بعث الأرض (و) بما فيها \* وأصول القول كالأشجار \* والزرع لا تندرج قطعاً \* ولا البذر وإن كان كامناً \* والأصح أنها لا تمنع صحة بيع الأرض كما لو باع داراً مشحونة بأمتعة \* نعم إن جهل المشتري فله الخيار لتضرره بتعطيل المنفعة \* والأصح أنه يدخل في ضمان المشتري (ح) ويده بالتسليم إليه وإن تعذر انتفاعه بسبب الزرع \* والحجارة إن كانت مخلوقة في الأرض اندرجت \* وإن كانت مدفونة فلا \* وعلى البائع النقل والتفريغ وتسوية الحفر \* فإن كانت تعيب به الأرض أو تعطل به منفعة في مدة النقل فله الخيار عند الجهل \* فإن أجاز فالظاهر أن له طلب أجره المنفعة في هذه المدة \* وفي مدة بقاء الزرع \* وكذلك له طلب أرض التعيب \* فإن ترك البائع الحجارة بطل خيار المشتري لأنه غير متضرر بالبقاء \* ثم لا يلزمه \* بمجرد الاعراض (و) إلا إذا جرى لفظ الهبة وشرطها \* اللفظ الثاني الباع \* وفي معناه البستان \* وهو مستبعد للأشجار \* ولا يتناول البناء على الظاهر \* وأما اسم القرية والديكرة (٣) يتناول البناء والشجر \* واللفظ الثالث الدار \* ولا تندرج تحتها المنقولات إلا مفتاح الباب استثناء صاحب التلخيص \* ويندرج تحتها الثوابت وما أثبت من مرافق الدار للبقاء كالأبواب والمغاليق \* وفي الأشجار وحجر الرخا والأجانات المذبذبة خلاف \* وفي معناها (٣) الديكرة لفظ مشترك يطلق على القرية والصومعة والأرض المستوية وبيوت الأعمام يكون فيها الشراب والملاهي وبناء كالقصر حوله بيوت أهله قاموس

الرفوف \* والسلايم المثبتة بالمسامير \* اللفظ الرابع العبد \* ولا يتناول مال  
العبد وان قلنا انه يملك بالتقليك \* وفي ثيابه التي عليه ثلاثة أوجه \* وفي الثالث  
يندرج سائر العودة دون غيره \* والوجه الصحيح بحكيم العرف \* اللفظ الخامس  
الشجر \* ويندرج تحته الاغصان والاوراق حتى ورق الغرصاد على الاصح  
وكذا العروق \* ويستحق الابقاء مفروراً \* ولا يستحق الغرس على الاصح من  
القولين \* ولكن يستحق منعتها الابقاء \* وان كان عليها ثمرة مؤبرة لم تدرج تحته  
\* وغير المؤبرة تدرج (ح) \* وفي معنى المؤبرة كل ثمرة بارزة ظهرت للنظرين \*  
واذا تأثر بعض الثمار حكم بانقطاع التسمية في الكل نظراً الى وقت التأثر لعسر  
تتبع المناقيد \* هذا اذا اتحد النوع وشملت الصنفقة \* فان اختلفا أو احدهما فقيه  
خلاف \* وليس لمشتري الاشجار أن يكلف البيع اقطع الثمار \* بل له (ح) الابقاء الى  
أوان القطاف للعرف \* ولكل واحد أن يسقي الاشجار اذا كان يحتاج اليه ان  
لم يكن يتضرر صاحبه \* وان تقابل الضرران فأيهما أولى به \* فيه ثلاثة أوجه  
أصحها أن المشتري أولى اذا ألزم البائع سلامة الاشجار له \* وفي الثالث  
يتساويان فيفسخ العقد التعمد الامضاء ان لم يصطالحا \* ومهما لم يتضرر الثمار  
بالسقي وتضرر الشجر ترك السقي فعلي البائع السقي أو القطع \* اللفظ السادس  
بيع الثمار \* وموجب اطلاقه استحقاق الابقاء الى القطاف \* فان كان بعد  
بدو الصلاح صح بكل حال \* وموجب الاطلاق التسمية (ح) \* وان كان قبله بطل  
(ح) الا بشرط القطع لانها تتعرض للماهات فلا يوثق بالقدره على التسليم  
الى القطاف \* وقد نهى عليه السلام عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة \* ولو  
اشتراها صاحب الشجرة فلا يجب شرط القطع (و) \* ولو باع الشجرة وبقيت  
الثمار له لم يجب شرط القطع لان المبيع هو الشجر ولا خوف فيه \* ولو باع



الشجرة مع الثمرة فلا يشترط القطع لنفسه العلة المذكورة \* ولو اطرده عرف  
 قوم بقطع الثمار في الحاق العرف انما يصح بالعام خلاف \* ثم اتفقوا على أن  
 وقت بدو الصلاح كاف (ح) كما في التأخير ولكن بشرط اتحاد الجنس \*  
 وكذلك ينبغي أن يتحد النوع والبستان والملك \* والصفة \* فلو اختلف شيء  
 من ذلك ففيه خلاف \* وصلاح الثمار بأن يطيب أكلها وبأخذ الناس في الأكل  
 وذلك بظهور مبادئ الخلاوة \* ويسمى البطيخ ان كان مع الأصول يتقيد  
 (و) بشرط القطع قبل الصلاح الا اذا بيع مع الأرض \* ويسمى أصول البقل  
 لا يتقيد به اذا لا يتعرض للآفة \* ولا بد من الاحتياط في أمرين \* أحدهما \*  
 أن تكون الثمار بادية الآ على قول تجوز بيع الغائب \* أو فيما صلاحه في إبقائه في  
 الكمام كالرمان \* وفي استئثار الحنطة بالسنبلة والارزة بالقشرة والباقلاء والجوز  
 بالقشرة العليا خلاف (م ح) منشؤه أن الصلاح هل يتعلق ببقائه فيها  
 \* الثاني \* أن يحذر من الربا فلو باع الحنطة في سنبلةا بحنطة فهي المخافة (٣) (م)  
 المنهي عنها وهي ربا اذا لا يمكن الكيل في السنبلة \* وكذا لو باع الرطب بالتمر  
 أيضا فهي المزابنة المنهي عنها (م) \* ولا خير في التخمين بالحرص \* الا فيما دون  
 خمسة أوسق (ح) اذا باعها حرصا بما تعود اليه على تقدير الجفاف وهي  
 العرايا (م ح) التي أرخص فيها \* والاظهر الجواز في قدر خمسة أوسق \*  
 وميل المزنى رحمه الله تعالى الى تخصيص الجواز بما دون خمسة أوسق لتردد الراوي  
 فيه \* فلو زاد على خمسة أوسق في صفقات جاز (ح) \* وكذا اذا تعدد المشتري  
 واتحد البائع \* ولو اتحد المشتري وتعدد البائع ففيه خلاف \* ووجه الفرق

(٣) المخافة بيع الربيع قبل بدو صلاحه أو بيعه في سنبلة بالحنطة أو أكثرها الأرض  
 بالحنطة اهـ

النظر الى جانب من حصل الرطب في ملكه لان الرطب محل الحرص الذي هو خلاف القياس \* هذا في الرطب بالتمر \* فأما في الرطب بالرطب ففيه خلاف \* وكذا في غير المحاويج اذا عايطوا (ح) المرابا \* واذا اجنحت الآفة الثمار قبل القطاف وبعد التخلية فهي من ضمان البائع على أحد القولين \* وميل الجديد الى أنه ليس من ضمانه (م) \* وما فات باقة السرقة ليس من ضمانه على الأصح \* ويجب على البائع أن يسقي الأشجار لترية الثمار \* فان ترك السقي ففسدت الثمار فهي من ضمانه \* فان لم تفسد بل فانت في انفساخ العقد خلاف \* كما في موت العبد المقبوض بمرض تقدم على القبض \* وان باع الفناء أو ما يغلب عليه التلاحق وعسر التسليم بطل على الأصح \* فان كان نادراً وافق ذلك قبل القبض انفسخ العقد على قول \* ولعل الاظهر أنه لا ينفسخ \* ولكن للمشتري الخيار (و) ان لم يهب البائع ما تجدد منه \* فان وهب سقط خياره \* وان كان ذلك بعد التخلية \* فان قلنا ان الجوائح من ضمانه فهو كما قبل التخلية

في النظر الخامس من كتاب البيع

في مدانة العيب والتعالف وفيه بابان

الاول في معاملة العيب

والنظر في المأذون له في التجارة وغيره \* أما المأذون \* فالنظر فيما يجوز له وفي الهبة وفيما يقضى منه ديونه \* أما ما يجوز له \* فكل ما يندرج تحت اسم التجارة أو كان من لوازمه فلا ينكح ولا يؤاجر (ح) نفسه \* ولا يتعدى (ح) النوع الذي رسم له الاتجار فيه \* ولا يأذن (ح) لعبده في التجارة الا بتوكيل معين \* ولا يتخذ (ح) الدعوة للمجهزين \* ولا يعامل سيده (ح) \* ولا يتصرف (ح) فيما اكتسب باخطاب واصطياد وانهاب

ثم لا ينزل (ح) بالابق \* ولا يستفيد (ح) الاذن بالسكوت واذا ركبته  
الديون لم يزل (ح) ملك سيده عما في يده \* ويقبل اقراره (ح) بالدين  
لايه وابنه \* ولا يكتفي بقوله (ح) اني مأذون \* بل لابد من سماع من السيد  
أو بينة عادلة \* ويكتفي بالشيوع على أحد الوجهين \* ويكتفي بقوله في الحجر  
\* أما المهددة \* فهو مطالب (و) بديون معاملته \* وكذا سيده على الاظهر  
\* وقيل السيد لا يطالب أصلاً \* وقيل يطالب ان لم يكن في يد العبد وفاء  
\* ويطرده هذا الخلاف في عامل القراض مع رب المال \* وقيل بطرده أيضاً  
في الموكل اذا سلم الى وكيله القامعينة \* وان عتق العبد طوبى به \* فان غرمه  
ففي رجوعه على السيد وجهان \* ولو سلم الى عبده ألفاً ليتجره فاشترى  
بعينه شيئاً وتلف الالف انفسخ العقد \* وان اشترى في الذمة فثلاثة أوجه  
\* الثالث أن للمالك الخيار ان شاء فسخ وان شاء أجاز وأبدل الالف \* أما  
قضاء ديونه \* فمن مال التجارة \* لا من رقبته (ح) \* وفي تعلقه باكتسابه  
من الاحتطاب وغيره وجهان \* وأما غير المأذون \* فلا يتصرف بما يضر سيده  
كالنكاح فانه لا ينعقد دون اذنه \* والاقيس جواز اتهامه \* وقبوله الوصية  
فيدخل في ملك سيده كما يدخل باحتطابه \* ويخلع زوجته \* ولا يصح (ز)  
ضمانه وشراؤه على الاصح لانه عاجز عن الوفاء باللتزم \* وقيل انه يصح كما  
في المفلس \* ولا يملك العبد تمليك السيد (م) على القول الجديد

### باب الثاني في التحالف

والنظر في سببه وكيفية وحكمه \* أما السبب \* فهو التنازع في تفصيل العقد  
وكيفيته بعد الاتفاق على الاصل \* كالاخلاف في قدر العوض (ح) وجنسه  
\* وقدر الاجل (ح) وأصله (ح) \* وشرط التكفيل (ح) والخيار (ح)



والرهن (ح) وغيره \* فوجبه التحالف سواء كانت السلمة قائمة أو هالكة  
 (ح م) جري مع العاقد \* أو مع ورثته \* قبل القبض أو بعده (ح)  
 لقوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادا \* ويجزى  
 في كل معاوضة \* كالصلح عن دم العمد \* والخلع \* والنكاح \* والاجارة \*  
 والمساقاة \* والقراض \* والجمالة \* ولكن أثره في بدل الدم والبضع  
 الرجوع الى بدل المثل لا يفسخ الخلع والنكاح \* ولو قال وهبت هذا مني  
 فقال لا بل بعته فالقول قوله في أنه ما وهب \* ولم يتحالفا اذ لم يتفقا على  
 عقد \* ولو تنازعا في شرط مفسد فكذلك \* والاصح أن القول قول من  
 ينكر الشرط الفاسد \* ولو رد المبيع عليه بعيب فقال هذا ليس ما قبضته  
 مني فالقول قوله \* وان جري ذلك في المسلم فيه ففيه خلاف من حيث أنه  
 لم يعترف له بقبض صحيح \* وقال ابن سريج ان كان بحيث لو رضى به  
 لوقع عن جهة الاستحقاق لرجوع التفاوت الى الصفة فهو كالمبيع لان القبض  
 صحيح فيه لو رضى به \* أما كيفية اليمين \* فالبداءة (ح) بالبائع \* وفي السلم  
 بالمسلم اليه \* وفي الكتابة بالسيد لانها في رتبة البائع \* وفي الصداق بالزوج  
 لانه في رتبة بائع الصداق \* وأثر التحالف يظهر فيه لافي البضع \* وقيل انه  
 يبدأ بالمشتري وهو مخرج \* وقيل يتساويان فيقدم بالقرعة أو برأيه  
 القاضى \* ثم يحلف البائع يميناً واحداً ويجمع بين النفي والاثبات \* ويقدم (و)  
 النفي فيقول والله ما بعته بألف بل بعته بألفين \* فان حلف البائع عليهما ونكل  
 المشتري عن أحدهما قضى عليه \* وفيه قول مخرج أنه لا يجمع في يمينين  
 واحدة بين النفي والاثبات بل يحلف البائع على النفي ثم المشتري على النفي  
 \* ثم البائع على الاثبات ثم المشتري على الاثبات فيتعدد اليمين \* أما حكم

التحالف فهو انشاء الفسخ اذا استمر على النزاع \* وفيه قول مخرج أنه يفسخ  
 \* ثم القاضي يفسخ \* أو من (و) أراد من المتعاقدين فيه وجهان \* ثم يرد عين  
 المبيع عند التماسه ان كان قائما والا فقيمه عند التلف اعتبارا بقيمته يوم  
 التلف على الاصح \* وقيل يعتبر يوم القبض \* ولو كان المبيع عيدين وتلف  
 أحدهما ضم قيمة التالف الى القائم \* ولو كان تعيب في يده ضم أرش العيب  
 اليه \* وان كان آبقا أو مكاتبا أو مرهونا أو مكرى غرم القيمة \* واذا ارتفعت  
 الموانع ففي رد العين واسترداد القيمة خلاف

﴿ كتاب السلم والقرض ﴾ وفيه بيان

﴿ الاول ﴾ في شرائطه

والمتفق عليه منها خمسة ﴿ الاول ﴾ تسليم رأس المال في المجلس جبرا للفرق في  
 الجانب الآخر \* ولو كان في الذمة فعين في المجلس فهو كالتمين في العقد  
 \* وكذلك في الصرف \* وفي مثل ذلك في بيع الطعام بالطعام خلاف \* ومهما  
 فسخ السلم استرد عين رأس المال وان كان قد عين بعد العقد على الاصح  
 \* وأصح القولين وهو اختيار المزني أن رأس المال اذا كان جزافا غير مقدر  
 جاز العقد (ح) كما يجوز في البيع وكما يجوز مع الجهل بقيمته ﴿ الشرط الثاني ﴾  
 أن يكون المسلم فيه دين \* فلا ينقذ في عين لان لفظ السلم للدين \* وهل  
 ينقذ ببيع فيه قولان \* وكذلك لو قال بعت بلا ثمن هل ينقذ به \* والاصح  
 الابطال لتباين اللفظ \* ولو أسلم بلفظ الشراء انقذ \* وهل ينقذ سلما  
 ليجب تسليم رأس المال في المجلس فعلى وجهين \* منشؤها تقابل النظر الى  
 اللفظ والمعنى \* ولا يشترط (ح) في المسلم فيه كونه مؤجلا \* ويصح سلم الحال  
 (ح م) ولكن يصرح بالخلول \* فان أطلق فهو محمول على الاجل لاقتضاء

العادة الأجل \* فان أطلق ثم ذكر الاجل قبل التفرق جاز نص عليه \* ثم  
 لا يجوز تأقيت الاجل بالخصاد والدياس (م) وما يختلف وقته \* ويجوز (و)ح  
 بالنيروز والمهرجان \* وكذا بفصح (و) النصاري وفطر اليهود (و) ان كان يعلم  
 دون مراجعتهم \* وفي قوله الى نهر الحبيج \* أو الى جمادي وجهان \* والاصح  
 صحته \* والتزويل على الاول \* ولو قال الى ثلاثة أشهر احتسب بالاهلة (ح)  
 الاشهر واحداً انكسر في الابتداء فيكمل ثلاثين \* ولو قال الى الجمعة أو  
 رمضان حل بأول جزء منه \* ولو قال في الجمعة أو في رمضان فهو مجهول  
 لانه جعله ظرفاً \* ولو قال الى أول الشهر أو الى آخره فالمشهور البطلان لانه  
 يعبر به عن جميع النصف الاول والنصف الاخير \* الشرط الثالث \* أن  
 يكون المسلم فيه مقدوراً على تسليمه \* فلا يصح السلم في منقطع لدى المحل  
 \* ولا يضر الانقطاع قبله (ح) ولا بعده \* ولا يكفي الوجود في قطر آخر  
 لا يعتاد نقله اليه في غرض المعاملة \* ولو أسلم في وقت الباكورة في قدر كثير  
 يعسر تحصيله فقيه وجهان \* ولو طرأ الانقطاع بعد انعقاد السلم فأصح القولين  
 انه لا يفسخ \* بل له الخيار كما في اباي العبد المبيع \* ولو تسين المعجز قبل المحل ففي  
 تنجيز الخيار أو تأخره الى المحل قولان \* وأصح القولين أنه لا يشترط تعيين  
 مكان التسليم \* بل ينزل المطلق على مكان العقد \* الشرط الرابع \* أن يكون  
 معلوم المقدار بالوزن أو الكيل \* قال رسول الله صلى الله عليه وسلم \* من  
 أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم \* ولا يكفي العد في  
 المعدودات \* بل لا بد من ذكر الوزن في البطيخ والبيض \* والباذنجان \* والرمان  
 \* وكذا الجوز \* واللوز ان عرف نوع لا يتفاوت في القشور غالباً \* ويجمع في  
 اللبن بين العد والوزن \* ولو عين مكيالاً لا يعتاد كالكوز فسد العقد \* وان



كان يعتاد فسد الشرط وصح العقد على الأصح لأنه لغو \* ولو أسلم في ثمرة  
بستان بعينه بطل لأنه ينافي الدنية \* وإن أضافه إلى ناحية كعقلي البصرة  
جاز إذا تعرض منه الوصف \* الشرط الخامس \* معرفة الأوصاف \* فلا يصح  
السلم إلا في كل ما ينضبط منه كل وصف تختلف به القيمة اختلافاً ظاهراً  
لا يتغابن الناس بمثله في السلم \* ولا يصح في المختلطات المقصودة الأركان (١)  
كالمرق والحلاوي والمعجونات \* والخفاف والقسي والنبال \* والأصح أنه يصح في  
العتابي والحز وإن اختلف الأجمة والسدى لأنه في حكم الجنس الواحد كالشهد  
(و) واللبن \* وكذلك ما لا يقصد خلطه كالخبز وفيه الملح والبن وفيه  
الانفحة \* وكذا دهن البنفسج والبان \* وفي خل الزبيب \* والتمر وفيه الماء  
تردد \* وأما ما يقبل الوصف لكن يفضى الاطناب فيه إلى عزة الوجود  
كالآلي الكبار \* واليوافيت \* والجارية الحساء مع ولدها إلى غير ذلك مما  
يبرز وجوده فإن ذلك يوجب عسراً في التسليم فلا يجوز السلم فيه \* ويجوز السلم في  
الحيوان (ح) للأخبار والآثار فيه فيتعرض للنوع \* واللون \* والذكورة \* والانوثة  
والسن فيقول عبد ركي أسمر ابن سبع طويل أو قصير أو ربع \* ثم ينزل كل  
شيء على أقل الدرجات \* ولا يشترط وصف آحاد الأعضاء إذ يفضى اجتماعها  
إلى عزة الوجود \* وفي الكحل والدعج وتكلم الوجه والسمن في الجارية  
\* وما لا يعز وجوده ولكن قد يعذر استقصاء فيه تردد \* وكذا في ذكر الملاحه  
ويقول في البعير شي أحمر من نعم بني فلان غير مودون أي غير ناقص الخلقة  
\* ويتعرض في الخيل للون \* والسن \* والنوع \* ولا يجب التعرض للشيئات  
كالأغر واللطيم (٣) \* ويتعرض في الطيور للنوع \* والكبر \* والصغر من حيث

(١) هو من قولهم زبدة دكنا كثيرة الأباريراه (٣) هو الذي أحده خديه أبيض

الجثة \* ويقول في اللحم لحم بقر أو غنم ضأن أو معز ذكر أو أنثى خصي أو غير خصي رضيع أو فطيم معلوفة أو راعية من الفخذ أو من الجنب \* ولا يشترط نزع العظم \* ولا يسلم في المطبوخ والمشوي إذا كان لا يعرف قدر تأثير النار فيه بالعادة \* وفي السلم في رؤس الحيوانات بعد التنقية من السمور قولان لتردها بين الحيوانات والمعدودات \* والأصح في الإكارع الجواز لقلة الاختلاف في أجزائها \* ويجوز السلم في اللبن \* والسمن \* والزبد \* والخيض والوبر \* والصوف \* والقطن \* والابريس \* والفزل المصبوغ وغير المصبوغ \* وكذا في الثياب بعد ذكر النوع والدقة والغلظ والطول والعرض \* وكذا في الخشب والحديد والرصاص \* وسائر أصناف الأموال إذا اجتمعت شرائط التي ذكرناها \* فإن شرط الجودة جاز \* ونزل على أقل الدرجات \* وإن شرط الاجود لم يجز إذا لا يعرف أقصاه \* وإن شرط الرداءة فكذلك لا يجوز فإن شرط الإرداء جاز على الأصح لأن طلب الإرداء عند محض فلا يثور به نزاع \* والوصف الذي به التعريف ينبغي أن يكون بلفظ يعرفها غير المتعاقدين

### باب الثاني في أداء المسلم فيه والقرض

أما المسلم فيه \* فالنظر في صفته وزمانه ومكانه (أما صفته) فإن أتى بغير جنسه لم يقبل لأنه اعياض وذلك غير جائز في المسلم فيه \* وإن كان من جنسه ولكنه أجود وجب قبوله \* وإن كان أردأ منه جاز قبوله ولم يجب \* وإن أتى بنوع آخر بأن أسلم في الزبيب الأبيض فجاء بالأسود ففي جواز القبول وجهان إذا يكاد أن يكون اعياضاً (أما الزمان) فلا يطالب به قبل الحل ولكن إن جاء به قبله وله في التعجيل غرض بأن كان بالدين رهن أو ضامن أو كان يظهر (و) خوف الانقطاع وجب القبول \* كما يجب قبول التجوم من المكاتب

قبل المحل \* وان لم يكن له غرض سوى البراءة نظر فان كان للممتنع غرض بأن كان في زمان نهب أو غارة أو كانت دابة يحذر من علفها فلا يجبر \* وان لم يكن من الجانبين غرض فقولان في الاحيار (أما المكان) فكان العقد فلو ظهر به في غيره وكان في النقل مؤنة لم يطالب به \* ولكن يطالب (و) بالقيمة للحيلولة \* ثم لا يكون عوضاً اذ يبقى استحقاق الدين \* وان لم تكن مؤنة طالب به \* وفي مطالبة الناصب بالمثل في موضع آخر مع لزوم المؤنة خلاف تقيظاً عليه \* أما القرض \* فأداؤه كالسلم فيه ولكن يجوز الاعياض عنه \* ويجب المثل في المثليات \* وفي ذوات القيم وجهان أشبهها بالحديث أن الواجب المثل \* استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بكراً وردّ بازلاً (٣) والقياس القيمة \* ثم النظر في ركن القرض وشرطه وحكمه (أما ركنه) فن جهة اللفظ صيغة دالة عليه كقوله أقرضتك \* وفي اشتراط القبول وجهان \* وجه المنع ان هذه اباحة اتلاف بعوض وهي مكرومة ولذلك يجوز الرجوع (م) عنه في الحال \* ولا يجوز (م) شرط الاجل فيه \* وأما المقرض فكل ما جاز السلم فيه جاز قرضه الا الجوازي ففيها قولان منصوصان والقياس الجواز \* وما لا يجوز السلم فيه ان قلنا انه يرد في المتقومات القيمة فيصح أيضاً أقراضه (أما شرطه) فهو أن لا يجرى القرض منفعة \* فلو شرط زيادة قدر أو صفة فسد ولم يفسد جواز التصرف \* ولو شرط ردّ المكسر عن الصحيح \* أو تأخير القضاء (م) لما شرطه وصحّ القرض على الاصح لانه عليه لاله \* ولو شرط رهناً أو كفيلًا به جاز فانه إحكام عينه \* ولو شرط رهناً بدين آخر فسد \* ولو قال أقرضتك بشرط أن أقرضك غيره صحّ ولم

(٣) البكر من الابل حديث السنن واليازل المسن اه



يلزمه الوعد \* بخلاف البيع فانه يفسد بمثله اذ بصير ذلك القرض جزءاً من  
الم عوض المقصود (وأما حكمه) فهو التملك ولكن بالقبض أو بالتصرف فيه  
قولان أقيسهما انه بالقبض لانه لا يتقاعد عن الهبة \* وللم عوض فيه مدخل \* وعلى  
هذا الاصح أنه لو أراد الرجوع في عينه جاز لانه أقرب الى حقه من بدله \*  
وله المطالبة بدله للخبر \* وإن قلنا يملك بالتصرف فقليل انه كل تصرف يزيل  
الملك فيخرج عنه الرهن والتزويج \* وقيل كل تصرف يتعلق بالرقبة فيخرج  
عنه الاجارة \* وقيل كل تصرف يستدعي نفوذه الملك فيخرج عنه الرهن  
اذ رهن المستعار جاز

— كتاب الرهن \* وفيه أربعة أبواب —

— الباب الاول في أركانه —

وهي أربعة \* الراهن والمرهون والمرهون به وصيغة الرهن \* الركن الاول \*  
المرهون وفيه ثلاثة شرائط \* الاولى \* أن يكون عيناً فلا يجوز رهن  
الدين \* لان الرهن عبارة عن وثيقة دين في عين \* واذا كان عيناً لم يشترط  
(ح) فيه الافراز بل يصح رهن الشائع ويكون على المهايأة كما في شركاء  
الملك \* الثانية \* أن لا يمتنع أثبات يد المرتهن عليه كرهن المصحف (ح)  
والعبد (ح) المسلم من الكافر فيه خلاف مرتب على البيع \* وكذا رهن  
الجارية الحسنة ممن ليس بعبد فهو مكروه \* ولكن ان جري فالاصح صحته  
\* الثالثة \* أن تكون العين قابلة للبيع عند حلول الاجل \* فلا يجوز رهن  
أم الولد \* والوقف \* وسائر أراضي العراق من عبادان الى الموصل طولاً \*  
ومن القادسية الى حلوان عرضاً \* فانه وقف على اعتقاد الشافعي رضي الله  
عنه وقفها عمر رضي الله عنه على المسلمين بعد تملكها عنوة \* وقال ابن

سريح هي ملكة \* ويجوز رهن الام دون ولدها اذ لا تفرقة في الحال \* وعند البيع تباع الام دون الولد على رأي \* ويقال هذه تفرقة ضرورية \* وعلى رأي تباع معه \* ثم يختص المرتهن بقيمة الام فتقوم الام منفردة فاذا هي مائة ومع الولد فهي مائة وعشرون فنقول حصة الولد سدس كيفما اتفق البيع \* وقيل ان الولد ايضا بقدر قيمته مفردا حتى تقل قيمته فتكون عشرة مثلاً فيقال هو جزء من أحد عشر جزءا فيقسم على هذه النسبة \* ورهن ما يتسارع اليه الفساد بدين مؤجل قبل حلول أجله صحيح ان شرط البيع وجعل الثمن رهنا \* وان شرط منعه فباطل \* وان أطلق فقولان \* ولا خلاف أنه لو طرأ ما يرضه للفساد يباع ويجعل بدله رهنا \* ويجوز رهن العبد (ح) المرتد كما يجوز بيعه \* ورهن العبد الجاني ينبي على جواز بيعه \* ونص الشافعي رضي الله عنه على أن رهن المدبر باطل \* وفيه قول مخرج منقاس أنه صحيح \* وكذا رهن المعلق عتقه بصفة \* وقيل انه باطل اذ لا يقوي الرهن على دفع عتق جرمي سبيه \* ويصح رهن الثمار بعد بدو الصلاح \* والاصح جوازه أيضاً قبل بدو الصلاح وان لم يشترط القطع \* ولكن عند البيع يشترط القطع \* وقيل لا يجوز الا بالتصريح بالاذن في شرط القطع عند البيع \* فان قيل هل يشترط أن يكون المرهون ملكاً للراهن \* قلنا لا فقد نص الشافعي على أنه لو استعار الرهن جاز \* وفي غالب حقيقة الضمان أو العارية تردد قول \* والاولى أن يقال هو فيما يدور بين الراهن والمرتهن رهن محض وفيما بين المعير والمستعير عارية \* وفيما بين المعير والمرتهن حكم الضمان أغلب فيرجع فيه ما دام في يد الراهن \* ولا يرجع بعد القبض على الاصح لانه ضمن له الدين في عين ملكه ويقدر على اجبار الراهن على فكه بأداء

الدين لانه معير في حقه ان كان الدين حالاً \* وان كان مؤجلاً فقولان \* ولا  
يباع في حق المرتهن الا اذا أعسر الراهن \* ولو تلف في يد المرتهن فلا ضمان  
على أحد على الأصح \* وان تلف في يد الراهن ضمن لانه مستعير \* والأصح  
أنه يشترط في هذه الاعارة ذكر قدر الدين وجنسه ومن يرهن عنده لان  
معني الضمان ظاهر فيه والفرض يختلف به \* الركن الثاني المرهون به \*  
وله ثلاثة شرائط أن يكون ديناً ثابتاً لازماً \* فلا يرهن بعين \* ولا بدين لم  
يثبت بعد كقوله رهنتك بما تقرضه مني أو بالثمن الذي التزمه بالشراء منك  
\* ولو قال بعث منك العبد بألف وارتهنت الثوب به فقال اشتريت ورهنت  
جاز على الأصح \* لان شرط الرهن في البيع جائز للحاجة فزجه به أولى  
وأكد \* ولكن ليتقدم من الخطأين والجوابين لفظ البيع \* وليتأخر لفظ  
الرهن حتي يتأخر تمام الرهن عند تمام البيع \* وكل دين لا مصير له الى  
الزوم كمنجوم الكتابة لا يصح الرهن به \* وما هو لازم أو مصيره الي  
الزوم كالثمن في مدة الخيار جاز الرهن به \* وما أصله على الجواز لكن قد  
يصير الى الزوم كالجعل في الجمالة فيه وجهان \* والأصح المنع لان سبب  
وجوده لم يتم قبل العمل فكأنه غير ثابت \* ولا يشترط في الدين أن لا يكون  
به رهن بل تجوز الزيادة في قدر المرهون بدين واحد \* وفي الزيادة في الدين  
على مرهون واحد قولان \* واختيار المسزني جوازه ( ح ) \* الركن الثالث  
الصيغة \* ولا يخفى اشتراط الإيجاب والقبول فيه \* وكل شرط قرن به مما  
يوافق مقتضى مطلقه \* أو لا يتعلق به غرض أصلاً فلا يقدح \* وما يغير  
موجبه كشرط المنع من بيعه في حقه فهو مفسد \* وما لا يغير مطلقه ولكن  
يتعلق به غرض كقوله بشرط أن ينتفع به المرتهن فقولان في فساد الرهن \*



«وإذا قال رهنتك الاشجار بشرط أن تحدث الثمار مرهونة ففي صحة الشرط قولان» ولو شرط عليه رهن في بيع فاسد فظن لزوم الوفاء به فله قوله (و) الرجوع عنه «كما لو ظن أن عليه ديناً فأداه ثم تبين خلافه» ولو قال رهنتك الأرض ففي اندراج الاشجار تحله «وكذا في اندراج الأس تحت الجدار» وفي اندراج المفرس تحت الشجر قولان «وكذا في الثمار غير المؤبرة وفي الجنين واللبن في الضرع خلاف» وكذا في الصوف المستجز على ظهر الحيوان «وفي الاغصان الخلاف» ووجه الاخراج من اللفظ ضعف الرهن عن الاستنباع «الركن الرابع العاقد» فلا يصح إلا ممن يصح منه البيع «وفيه زيادة شرط وهو كونه من أهل التبرع» ولذلك لا يصح لولي الطفل أن يرهن ماله إلا لمصلحة ظاهرة «وهو أن يشتري بمائة ما يساوي مائتين ولا يساوي المرهون أكثر من مائة حتى لو تلف لم يكن فيه ما لا يجبره المشتري» إلا إذا كان في وقت يجوز فيه الأيداع خوفاً من النهب فيجوز الرهن «وكذا المكاتب (و) والمأذون (و)» ويجوز للولي الارتهان عند عمر استيفاء الحق أو تأجيله معهما باع بنسيئة مع القبط «ويجوز أن يرهن عقاره حاجة ظاهرة في القوت حتى لا يفقر إلى بيعه

### باب الثاني في القبض والطوارئ قبله

القبض ركن في الرهن لا يلزم (م) إلا به «وكيفيته في المنقول والعقار ما ذكرنا في البيع» ولا يصح إلا من مكلف «ويجوز للمرتهن أن يئيب غيره إلا عبد الرهن ومستولده لأن يدهما يد الرهن» ويستئيب مكاتب الرهن «وفي عبده المأذون خلاف» ولو رهن من المودع نص أنه يفقر إلى اذن جديد «وفي الهبة من المودع نص أنه يلزم» فليل قولان بالنقل والتخريج

« وقيل بالفرق تضعف الرهن \* ثم لا بد (و) من مضي زمان يمكن المسير فيه  
 الى البيت الذي فيه الرهن حتى يلزم \* ونص الشافعي رضي الله عنه أنه لا  
 يكون قبضاً ما لم يصل الى بيته \* وقيل ان ذلك انما يشترط عند التردد في  
 بقاءه ليتيقن وجوده \* والاصح (و) أنه لو باع من المودع دخل في ضمانه  
 بمجرد البيع \* ولو رهن من الغاصب لم يبرأ (م ح ز) من ضمان النصب \* كما  
 لو تعدى في المرهون بجمع الضمان والرهن \* ولو أودع من الغاصب يبرأ \*  
 وفي براءته بالاجارة منه وتوكيله بالبيع وجهان \* وكذلك في براءة المستعير \*  
 وكذا لو صرح ببراء الغاصب مع بقاءه في يده \* أما الطواري قبل القبض \*  
 فكل ما يزيل الملك فهو رجوع \* والتزويج ليس برجوع \* واجارته رجوع  
 ان قلنا انها تمنع من البيع \* والتدبير رجوع على النص \* وعلى التخريج لا \*  
 والنص أنه ينسخ بموت الراهن ولا يفسخ بموت المرتهن \* فقيل قولان  
 بالنقل والتخريج لتردد الرهن بين البيع الجائز والوكالة \* وقيل بالفرق لان  
 ركن الرهن من جانب الراهن العين وهو متعلق حق الورثة والغرماء \* وركنه  
 من جانب المرتهن دينه وهو باق بحاله بعد وفاته \* والأظهر أنه لا ينسخ  
 بجنون العاقدين \* وبالحجر عليهما بالتبذير \* وفي انفساخه بانقلاب العصير خيراً  
 \* وبابق العبد وجنائه وجهان أيضاً \* ولا يجوز اقباضه وهو خمر فلو انقلب  
 خيراً بعد القبض خرج عن كونه مرهوناً \* فاذا عاد خلا عاد مرهوناً (و) \*  
 والتخيل بالقاء الملح فيه (ح) حرام لحديث أبي طلحة \* وبالإمسك غير محرم  
 \* وكذا بالنقل من ظل الى شمس على الاصح

« الباب الثالث في حكم المرهون بعد القبض »

وهو وثيقة لدين المرتهن في عين الرهن تمنع الراهن من كل ما يقدح فيه

والنظر في أطراف ثلاثة \* الأول \* جانب الرهن \* وهو ممنوع عن كل  
 تصرف قولي يزِيل الملك كالبيع والهبة \* أو يزاحم حقه كالرهن من غيره \* أو  
 ينقص كالتزويج \* أو يقلل الرغبة كالاجارة التي لا تنقضي مدتها قبل حلول  
 الدين \* وفي الاعتاق (ح) ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين الموصر والمعتق \* فإن  
 نفذنا غرمانه \* وإن لم ينفذ فالأقوى أن لا يعود العتق إلى التفق فيكالك  
 الرهن \* وحكم التعليق مع الصفة في دوام الرهن حكم الانشاء \* فإن وجدت  
 الصفة بعد فكالك الرهن نفذ على الأصح \* ويمنع من الوطء خيفة الاحبال  
 المنقصة \* والاحوط (و) حسم الباب وإن كانت صغيرة (و) أو آيسة (و) \* فإن  
 فعل فالولد نسيب \* والاستيلاء مرتب (و) على العتق وأولي بالنفوذ لانه فعل  
 \* وقيل بنقيضه لأن العتق منجز \* ثم إذا انفك فالأصح عود الاستيلاء \* ولو  
 مات بالطلاق فعليه القيمة لأنه مهلك بالاحبال \* وكذا إذا وطئ أمة الغير بشبهة  
 \* ولا يضمن الزوج زوجته به \* وكذلك الزاني بالحرمة لأن الاستيلاء كأنه اثبات  
 يد وهلاك تحت اليد المسؤولية على الرحم والحرمة لا تدخل تحت اليد والا  
 فمجرد السبب ضعيف \* ولذلك قيل على رأي يجب أقصى القيم من يوم  
 الاحبال إلى الموت \* وقيل يعتبر يوم الاحبال \* وقيل يوم (ح) الموت \* ولا  
 يمنع من الانتفاع (ح) بسكنى الدار \* أو استكساب العبد \* أو استخدام \* أو انزاع  
 الفعل على الأثاث إن لم ينقص قيمته \* ويمنع عن المسافرة به لعظم الحيلولة كما  
 يمنع زوج الأمة عن السفر بها \* بخلاف الحر فإنه يسافر بزوجه \* وإن أمكن  
 استكساب العبد في يده لم ينتزع من يده جماع بين الحقيين \* ومهما انتزع فعليه  
 الأشهاد \* إلا أن يكون عدالته ظاهرة في تكليفه ذلك خلاف \* وكل  
 ما منع منه فإذا أذن المرتهن جاز لأن الحق لا يعدوهما \* ثم إذا أذن في العتق



سقط الغرم عنه \* وفي البيع قبل حلول الاجل يمنع (ح) تعلقه بالثمن \* وله الرجوع قبل البيع \* وكذا اذا اذن في الهبة ووهب ولم يقبض فله الرجوع \* ولو شرط في الاذن في البيع جعل الثمن رهناً لم يحز ذلك في الاصح لانه نقل للوثيقة \* ولو شرط أن يعجل حقه من الثمن فسد الاذن (و) لانه اذن بعوض فاسد \* بخلاف ما لو شرط لو كيله أجرة من ثمن ما يبيعه اذ ليس العوض ههنا في مقابلة الاذن \* والتركه اذا تعلقت الديون بها كالمرهون في منع التصرف فيه \* وقيل انه كالعبد الجاني \* فان منع منه فظهر دين برد عوض بعد تصرف الورثة ففي تتبعه بالنقص خلاف \* الطرف الثاني \* جانب المرتهن \* وهو مستحق اقامة اليد ولا تزال يده الا لاجل الانتفاع (ح) نهائياً ثم ردت عليه ليلاً \* ولو شرط التعديل على يد ثالث ايثق كل واحد به جاز \* ثم ليس للعدل تسليمه الي أحدهما دون اذن صاحبه \* فان فعل ضمن للآخر \* ولو تغير حاله بالفسق أو بالزيادة فيه فلكل واحد طلب التحويل منه الي عدل آخر \* والمرتهن استحقاق البيع تقديماً به على الغرماء عند حلول الدين ولكن لا يستقل به دون اذن الراهن \* بل يرفع الي القاضي حتى يطالب الراهن أو يكتفه البيع \* ولو اذن للعدل وقت الرهن في البيع لم يجب مراجعته ثانياً على الاصح \* ولو ضاع الثمن في يد العدل فهو أمانة \* فان سلم الي المرتهن باذن الراهن ولكن أنكر تسليمه فهو ضامن \* فان صدقه الراهن ففي ضمانه لتقصيره في الأشهاد خلاف \* ولا يبيع العدل الا بثمن المثل \* فان طلب زيادة في مجلس العقد حوّل العقد الي الطالب \* وعلى الراهن مؤونة المرهون \* وأجرة الاصطبل \* وعلف الدابة \* وسقي الاشجار \* ومؤونة الجداد من خاص ماله على الاصح \* وقيل انه يباع فيه جزء من المرهون \* فان

كان بحيث تهلكه النفقة يباع كما يفعل بما يتسارع اليه الفساد \* ولا يمنع  
 الراهن من القصد والحجامة والخلان \* ويمنع من قطع سدة (١) فيه خطر \*  
 والمرهون أمانة (ح) في يده \* ولا يسقط (ح) بتلفه شيء من الدين \* ولو  
 أذن له في الغراس بعد شهر فهو بعد الغراس غارية مضمونة \* وإن شرط أن  
 يكون مبيعاً منه بعد شهر بالدين فهو بعد الشهر مضمون لأنه مبيع يباع  
 فاسداً \* وللفساد حكم الصحة في ضمان العقود \* ولو ادعى المرتهن تلفاً  
 أو ردّاً فهو كالمودع عند المرازمة \* والقول قوله \* وطرّدوا ذلك في  
 المستأجر \* وكل يد هي غير مضمونة \* وقال العراقيون يختص ذلك  
 بالوديعة وبالوكيل بنفي أجرة \* ومن عداها يطالب بالينة قياساً  
 لأن المودع وقع الاعتراف بصدقه وأمانته دون غيره \* والمرتهن من الغاصب  
 عند المرازمة كالمودع من الغاصب يطالب ولا يستقرّ الضمان عليه وإن  
 تلف في يده \* وكذا المستأجر بخلاف المستعير والمستأجر \* وعند العراقيين في  
 مطالبتهم وجهان \* ثم في قرار الضمان بعد المطالبة وجهان آخران \* والمرتهن  
 ممنوع من كل تصرف قولاً وفعلًا فإن وطئ فهو زان \* وإن ظنّ الإباحة  
 فوطئ بالشبهة \* فإن أذن له الراهن وعلم التحريم فزان \* وقيل مذهب عطاء  
 في إباحة الجوّاري بالأذن شبهة \* وإن ظنّ خلاف فوطئ بالشبهة \* وفي وجوب  
 المهر عليه وقيمة الولد عليه وجهان من حيث إن الأذن ضعيف الأثر  
 في الوطاء بدليل المفوضة \* وهذه الأحكام ثبتت في عين الرهن وبطله  
 الواجب بالجناية على المرهون إذ يسري اليه حق الرهن حتى لا ينفذ إبراء الرهن  
 استقلالاً ولا إبراء المرتهن إذ لا دين له \* ولا يسري إلى الكسب والعقر (٢)

(١) السدة هي شبه السمل اهـ (٢) العقر بالضم دية الفرج المنصوب وسداد المرأة اهـ

(ح) والزيادات العينية (ح) كاللبن والولد (ح) والصوف والثروة (ح)  
 \* فان كان الولد مجتناً حالة البيع والمقد كانت تابعاً \* وان كان مجتناً في  
 احدي الحالتين ففي تبعيته خلاف \* الطرف الثالث في فك الرهن \* وهو  
 حاصل بالتفاسخ \* وفوات عين المرهون بأفة مساوية \* ويلتحق به ما اذا جنى  
 العبد وبيع في الدين فانه فات بغير بدل \* وكما يقدم حق المجني عليه على حق  
 المالك يقدم على حق المرتهن \* فان جنى على عبد السيد أو السيد نفسه فله القصاص  
 كما للاجني \* وليس له الارش والبيع اذ لا يستحق شيئاً على عبد نفسه \* ولو  
 جنى على عبد أبيه وانتقل اليه بموته ففي استحقاقه الفك خلاف لانه في حكم  
 الدوام \* وان جنى على عبد آخر له مرهون من غير هذا المرتهن فله قتله \* وان  
 فات حق المرتهن فان عفا على مال تعلق حق مرتهن القليل بالعبد \* وان عفا  
 بغير مال فهو كغفو المحجور عليه \* ولو اوجب ارشاً فلمرتهن القليل ان يطلب  
 بيعه في حقه \* وان كان القليل أيضاً مرهوناً عنده فهو فوات محض في حقه  
 الا ان يكون القليل مرهوناً بدين آخر يخالف هذا الدين فله بيعه وجعل  
 ثمنه رهناً بالدين الآخر \* وينفك الرهن أيضاً بقضاء كل الدين \* فان قضى  
 بعضه بقي كل المرهون مرهوناً ببقية الدين \* وكذلك اذا رهن عيدين وسلم  
 أحدهما كان مرهوناً بجملة الدين (ح) \* وكذا لو تلف أحدهما الا أن تعدد  
 العقد والصفقة أو مستحق الدين أو المستحق عليه فينفصل أحدهما عن الآخر  
 ولا ينظر الى تعدد الوكيل واتحاده \* وفي النظر الى تعدد المالك في المرهون  
 المستعار من شخصين خلاف مهما قصد بقضائه فك نصيب أحدهما \* واذا  
 مات الراهن ففضى أحد ابنيه نصف الدين لم ينفك (و) نصيبه \* ولو تعلق  
 دين باقرار الورثة بالتركة ففضى واحد نصيبه في انفك الحصة قولان \*



ومهما انفك نصيب أحدهما فله أن يستقسم المرفق بمد اذن الشريك الراهن بناء على الاصح في أن حكم القسمة في مثل هذا الحكم الافراز لا حكم البيع \* ولو قال للمرفق بيع المرفق لي واستوف الثمن لي ثم استوفه لنفسك ففي استيفائه لنفسه تردد من حيث اتحاد القابض والمقبض \* وان قال بعه لي واستوف الثمن لنفسك فسد استيفاءه وكان مضموناً في يده لانه استيفاء فاسد فأشبهه الصحيح في الضمان \* ولو قال بيع نفسك بطل الاذن اذ كيف يبيع ملك غيره لنفسه \* ولو قال بيع مطلقاً فالأصح صحته ونزله على البيع للراهن

#### باب الرابع في النزاع بين المتعاقدين

وهو في أربعة أمور \* الاول في العقد \* ومهما اختلفا فيه فالقول قول الراهن اذ الاصل عدم الرهن \* فلو ادعى المرفق أن النخيل التي في الارض رهونة مع الارض فللراهن أن ينكر رهونها أو وجودها ويحلف ان لم يكن به الحس في انكار الوجود \* فان كذبه واستمر على انكار الحس جعل ناكلاً عن التعيين ورد على المرفق الا أن يعدل الي نفي الرهن فيحلف عليه \* ولو ادعى على رجلين رهن عبدهما عنده فلاحدهما أن يشهد على الآخر اذا انفرد بتكذيبه \* ولو ادعى رجلان على واحد فصدق أحدهما قبل له أن يشهد للمكذب فيه وجهان يتبينان على أنه هل يشاركه فيما سلم له لو لم يشهد \* الامر الثاني في القبض \* والقول فيه أيضاً قول الراهن \* وكذا ان وجدناه في يد المرفق اذا قال الراهن غصبته (و) \* ولو قال أخذته ودبعة أو عارية أو بجهة أخرى مع الاذن فوجهان \* لانه اعترف بقبض مأذون فيه من الراهن وأراد صرفه عنه \* فلما أقيمت الحجة على اقراره بقبض الرهن فقال كنت غلطت فيه تعويلاً على كتاب الوكيل أو اقامة على رسم القبالة (و) فله أن يحلف المرفق على نفيه \* وان

وان قال تعدت الكذب فلا يسمع (و) ولا يمكن من التحليف **الامر الثالث في الجناية** **﴿** فاذا اعترف الجاني بصدقة الراهن دون المرتهن أخذ الأرض وفاز به **﴾** وان صدقة المرتهن أخذ الأرض وكان رهناً عنده الى قضاء الدين **﴿** فاذا قضى من موضع آخر فهو مال ضائع لا يدعيه أحد **﴾** وان جنى العبد واعترف به المرتهن فالقول قول الراهن **﴿** ولو قال الراهن أعنته أو غصبت قبل أن رهنت أو كان قد جنى وأضاف الى معين مجني عليه ففيه ثلاثة أقوال **﴿** كما في تنفيذ عنته لانه مالك لا تهمة فيه **﴾** فان قلنا لا يقبل فيحلف المرتهن على نفي العلم **﴿** فان حلف هل يكرم الراهن للمقر له يبتني على قولي الغرم بالحيلولة **﴾** وان نكل يرد اليمين على الراهن أو على المقر له قولان **﴿** وكل واحد من المرتهن والمقر له مهما نكل فقد أبطل حق نفسه عن الغرم بنكوله **﴾** وان ردنا على الراهن فنكل فهل للمقر له الحلف لكيلا يبطل حقه بنكول غيره فيه قولان **﴿** وان قلنا يقبل اقراره فهل للمرتهن تحليفه فيه وجهان **﴿** فان حافظاه فنكل وحلف المرتهن اليمين المردودة فقائدة حلقه تقرير العبد في يده أو أن يكرم الراهن له قولان **﴿** ولو كان المقر به الاستيلاء فيزيد أن المستولدة تحلف اذا نكل الراهن وان حرية الولد والنسب ثبت لا محالة **﴿** الامر الرابع فيما يفك الرهن **﴿** فلو أذن المرتهن في البيع ثم ادعى الرجوع قبل البيع فالقول قوله (و) لان الاصل أن لا بيع ولا رجوع فيتعارضان ويبقى أن الاصل استمرار العقد **﴿** ولو قال الراهن ما سلمته من المال كان عن جهة الدين الذي به الرهن فانفك وادعى المرتهن أنه عن جهة غيره فالقول قول الراهن **﴿** وكذا في كل ما يدعيه من قصوده في الاداء فانه أعرف بنية نفسه **﴿** ولو قال لم أنو عند التسليم أحد الدينين فعلي وجه يوزع على الجهتين **﴾** وعلى

وجه يقال له اصرف الآن الى ماشئت \* وكذا في جميع نظائره

﴿ كتاب التفليس ﴾

التفليس الغرماء الحجر بالديون الحالة الزائدة على قدر المال سبب لضرب الحجر  
(ح) على المفلس بدليل الحديث \* وفي التفليس المفلس دون الغرماء والتفليس الغرماء  
بدين يساوي المال أو يقرب منه خلاف \* والديون المؤجلة لا حجر بها (و) \* ولا  
يحل الاجل بالمفلس على الاصح \* ثم للحجر أربعة أحكام ﴿ الاول ﴾ منع كل  
تصرف مبتدأ يصادف المال الموجود عند ضرب الحجر كالمعتق \* والبيع \*  
والرهن \* والكتابة \* ولا يخرج عنه على غنق الراهن لان تنفيذه ابطال لما  
أنشئ الحجر له \* ثم لو فضل العبد المعتق أو المبيع بعد قضاء الدين ففي الحكم  
بنفوذه خلاف \* فان قلنا ينفذ فليقتض الدين من غيره ما أمكن \* أما ما لا  
يصادف المال كالنكاح \* والخلع \* واستيفاء القصاص \* وعقود \* واستحقاق  
النسب \* ونفيه باللعان \* واحتطابه \* وانتهابه \* وقبوله الوصية فهي صحيحة \*  
وكذا شراؤه على الاصح \* وكذا اقراره \* إلا أن ما يتعلق منه بالمال يؤاخذ به  
بعد فك الحجر ولا يقبل على الغرماء \* ولو أقر في عين مال أنه وديعه عنده  
أو غصب أو عارية ففيه قولان في القديم \* ومنه خرج قول ابن ابي اقرار  
المرسل بالدين أيضاً يوجب قضاءه في الحال من ماله اذ لا تهمة فيه \* والمال  
الذي يتحدد بعد الحجر هل يتعدى اليه الحجر فيه خلاف \* ومن باع بعد  
الحجر منه شيئاً ففي تعلقه بعين متاعه ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين أن يعلم  
اغتلاسه أو يجهل \* فان قلنا لا يتعلق به فيصبر على وجه الى أن يقضى ثمنه بعد  
فك الحجر فانه دين جديد فلا يقضى من المال القديم كما يلزمه بضمان أو  
اقرار أو اتلاف \* وعلى وجه يضارب به لان ثمن المبيع في مقابلة ملك جديد



استفيد منه \* وأجرة الكيال والحمال وما يتعلق بمصلحة الحجر يقدم على سائر الديون \* ولو اشترى شيئاً قبل الحجر فله رده بالعيب على وفق النبطه \* فان كانت النبطه في ابقائه فلا كما في ولي الطفل \* ولو حجر عليه في مدة الخيار فله التصرف بالفسخ والاجازة في العقد المتقدم من غير تقييد (و) بشرط النبطه لان الامر فيه لم يستقر بعد فليس تصرفاً مبتدأ \* واذا كان له دين وله شاهد واحد فيحلف \* وكذا اذا ردت عليه المين \* فان نكل فالنص ان الغريم لا يحلف والمفلس حي \* فلو كان ميتاً فقولان منصوصان \* فمنهم من سوى ومنهم من فرق بأن صاحب الحق قائم فنكوله يوم أمراً \* ولو أراد سفره فقلن له دين حال منعه \* وليس لمن له دين مؤجل منعه \* ولا طلب الكفيل ولا طلب الاشهاد (و) \* الحكم الثاني بيع ماله وقسمته \* وعلى القاضي ان يبادر اليه كيلا تطول مدة الحجر \* ويقسم على نسبة الديون \* ويبيع بحضرة المفلس \* ولا يسلم مبيعاً قبل قبض الثمن \* ولا يكلف الغرماء حجة على أن لا غريم سواهم \* ويعول على أنه لو كان لظاهر مع استفاضة الحجر \* فان ظهر بعد القسمة فلا تنقض القسمة بل يرجع على كل واحد بحصة يقتضيها الحساب \* ولو خرج مبيع مستحقاً فكذلك يرجع على كل واحد بجزء من الثمن \* فان كان قد بيع في حالة الفلس فيرد تمام الثمن \* أو يضارب فيه خلاف \* ووجه الاكمال انه من مصالح الحجر \* ثم يترك عليه دست ثوب يليق بحاله حتى خفه وطيلسانه ان كان حطهما عنه يزرى بمنصبه \* ولا يترك مسكنه وخادمه \* بل يبقى له سكنى يوم واحد ونفقته ونفقة زوجته وأولاده \* وكذا ينفق عليهم مدة الحجر \* ونص في الكفارة أنه يدل الى الصيام \* وان كان له مسكن وخادم فقيل بمثله في الديون \* والفرق أن الكفارة لها بدل وحقوق الله على المساهلة

\* ثم ان بقي شيء من الدين فلا يستكسب (م) \* وفي اجارة مستولده والضيعة  
 الموقوفة عليه خلاف مأخذه ان المنفعة ليست مالا عتيدا وانما هو اكتساب  
 \* ثم اذا لم يبق له مال واعترف به الذرماء في ذلك الحجر \* أم يحتاج الى فاك القاضي فيه  
 خلاف \* وكذا لو تطابقوا على رفع الحجر لان الظاهر ان الحق لا يمدوهم وان كان يحتل  
 ان يكون وراءهم غريم \* والاظهر ان بيعه ماله من غير الذرماء لا يصح وان  
 كان باذنه \* ولو باع من الغريم بالدين ولا دين سواء ففيه خلاف لان  
 سقوط الدين يسقط الحجر على رأي \* الحكم الثالث \* حبه الى ثبوت  
 اعساره \* وللقاضي ضربه ان ظهر عناده باخفاء المال \* فان أقام بينة على اعساره  
 سمع في الحال (ح م) \* وأنظر الى ميسرة \* وليشهد من يخبر باطن حاله فانه  
 شهادة على النبي قبلت للحاجة \* ثم للخصم ان يخلفه مع الشهادة \* فان لم يطلب  
 فهل يجب على القاضي ادبا في قضائه فيه خلاف \* وان لم يجد بينة وقد عهد له  
 مال فلا يقبل قوله \* وان لم يعهد فقبل ان القول قوله لان الاصل عدم  
 اليسار \* وقيل لا بل الاصل في الحر الاقتدار \* وقيل ينظر ان لزمه الدين  
 باختياره فالظاهر انه لا يلتزم الا عن قدرة \* فان لم يقبل بعينه فان كان غريبا  
 فليوكل القاضي به من يسأل عن منشئه ومنقلبه حتى يغلب على ظنه افلاسه  
 فليشهد كيلا يتخذ الحبس عليه \* والصحيح انه يحبس في دين ولده لانه لو لم  
 يحبس فيؤدي الى ان يفر ويمنع عن الأداء ويعجز عن الاستيفاء \* الحكم  
 الرابع \* الرجوع (ح) الى عين المبيع لقوله عليه السلام ايما رجل مات أو افلس  
 فصاحب المتاع أحق بمتاعه اذا وجدته بعينه \* ويتعلق الرجوع بثلاثة اركان العوض  
 والمعوض والمعاوضة \* أما العوض \* وهو الثمن فله شرطان (الاول) ان يتعذر  
 استيفاؤه بالا فلاس فلو وفي المال به فلا رجوع \* وان قدمه الذرماء فله الرجوع

لان فيه منة وغمر ظهور غريم آخر \* ولا رجوع ( و ) اذا تعذر بامتناعه بل  
يستوفيه القاضى \* ولو انقطع جنسه ومنعنا الاعتياض عن الثمن فله الفسخ  
كما فى انقطاع المسلم فيه ( الثانى الحلول ) ولا رجوع الا اذا كان الثمن حالا ولا  
يحل الاجل بالفلس على الاصح \* وأما المعاوضة فلهما شرطان ( الاول ) أن يكون  
معاوضة محضة فلا يثبت الفسخ فى النكاح والخلع والصلح بتعذر استيفاء  
الم عوض \* ويثبت فى الاجارة والسلم فيثبت الرجوع الى رأس المال عند  
الفلاس ان كان باقيا \* والمضاربة بقيمة المسلم فيه ان كان تالفا \* ثم يشتري  
بقيمه جنس حقه \* ولا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه \* واذا أفلس المستأجر  
بالاجرة رجع المكري الى عين الدابة أو الدار المكراة \* فان كان فى بادية نقله  
الى مأمن بأجرة مثله يقدم بها على الغرماء \* وان كان قد زرع الارض ترك  
زرعه بعد الفسخ بأجرة يقدم بها على الغرماء اذ فيه مصلحة الزرع الذى هو  
حق الغرماء \* وان أفلس المكري بعد بعين ما اكراه فلا فسخ بل يقدم  
المستأجر بالمنفعة لتعلق حقه بعين الدابة كما يقدم المرتين \* وان كانت الاجارة  
واردة على الذمة فله الرجوع الى الاجرة اذا بقيت بعينها أو المضاربة بقيمة  
المنفعة لتحصل له المنفعة ( الشرط الثانى ) للمعاوضة أن تكون سابقة على الحجر  
\* احترازنا به عما يجري سبب لزومه بعد الحجر كما اذا باع من المفلس المحجور  
عليه هل يتعلق بعين ماله وقد ذكرناه \* وكذلك لو أفلس المكري والدار فى يد  
المكثري فأنهدمت ثبت له الرجوع الى الاجرة \* وهل يزاحم به الغرماء فيه وجهان  
\* وكذا لو باع جارية لعبد فتلفت الجارية فى يد المفلس المحجور فرد بائعها العبد  
بالعيب فله طلب قيمة الجارية قطعا \* وهل يتقدم بالقيمة أو يضارب بها وجهان  
\* والاصح أنه يضارب \* أما المعوض \* فله شرطان ( الاول ) أن يكون باقيا



في ملكه \* فلو هلك فليس له الا المضاربة بالثمن \* وكذا (و) لو زادت القيمة على الثمن \* والخروج عن ملكه كالهلاك \* وتعلق حق الرهن والكتابة كزوال الملك \* ولو عاد الى ملكه بعد الزوال رجع اليه في أظهر القولين ( الثاني ) أن لا يكون متغيراً \* فان تغير بطريان عيب فليس له الا أن يقنع أو يضارب بالثمن \* الا أن يكون بحماية أجنبي فله المضاربة بجزء من الثمن على نسبة نقصان القيمة لا بارش الحماية اذ قد يكون ذلك كل القيمة عند قطع اليدين وذلك لا يعتبر في حق البائع \* وحماية المشتري بحماية الاجنبي على أحد الطريقين \* وان تغير بقوات بعض المبيع كأحد العبدین رجع الى القائم وضارب ثمن التالف \* ونقصان وزن الزيت بالاعلاء تغير صفة أو تلف جزء فيه وجهان \* أما التغير بالزيادة فالمتصلة من كل وجه لاحكم لها بل تسلم للبائع بحال \* والمنفصلة من كل وجه كالولد لا يرجع فيه ولكن ان كان صغيراً فعليه أن يبذل قيمة الولد حسداً من التفريق \* فان أبى بطل حقه على رأي من رأي الرجوع ( و ) \* وبيعت الام والولد على رأي \* وصرف اليه نصيب الام على الخصوص \* واذا تفرغ البيض المشتري أو نبت البذر بالزراعة فقد غات المبيع على الاظهر ( و ) وهذا موجود جديد \* وان كانت الجارية البيعة حاملاً فولدت قبل الرجوع ففي المان الرجوع به قولان \* ولو حملت بعد البيع فالصحيح تعدي الرجوع الى الجنين \* وحكم الثمرة قبل التأخير حكم الجنين وأولى بالاستقلال \* ولو بقيت الثمرة للمشتري فعلى البائع إبقاؤها الى الجداد \* وكذا إبقاء زرعه من غير أجرة ( و ) \* وحيث يثبت الرجوع في الثمار فلو كانت قد تلفت فرجع في الشجرة فيطالب بجزء من الثمن للثمرة بطريق المضاربة \* ويعرف قدره باعتبار أقل ( و ) القيمتين من يوم العقد الى يوم القبض لان

ما نقص قبل القبض لم يدخل في ضمان المشتري \* ويعتبر للشجرة أكثر  
القيمتين على الاظهر (و) قليلاً للواجب على المشتري \* أما الزيادة الملتحقة  
بالمبيع من خارج ينظر ان كانت عيناً محضاً كما لو بنى المشتري أو غرس فعلي  
ثلاثة أقوال \* أحدها أنه فاقد عين ماله \* والثاني أنه يباع الكل فيوزع به  
على نسبة القيمة \* والاصح أنه يرجع الى العين ويختير في النراس بين أن  
يبدل قيمته وبين أن يغرم أرش النقصان أو يبقى بأجرة \* فان لم تقبل الزيادة  
التمييز كالموخلط مكيلة زيت بمكيلة من جنسه أو أردأ منه رجع (و) البائع  
الى مكيلة واحدة \* وان خلط بأجود فهو فاقد على قول \* ويبيع على قول ويوزع  
على نسبة القيمة \* وعلى قول تقسم المكيل على نسبة القيمة \* والفرق بينه  
وبين الأردأ أن ما حصل من نقصان الصفة يمكن أن يجعل عيناً في حق  
البائع فيقال له اما أن تقنع بالمبيع بعيب أو تضارب \* وتضيع جانب المشتري  
لا وجه له هذا هو النص \* ونقل عن ابن سريج التسوية \* وان كانت الزيادة  
عيناً من وجه ووصفاً من وجه كالموخلط صبغ الثوب فان لم تزد قيمته فلا أثر له \*  
وان زاد فالمشتري شريك (ح) بذلك القدر الذي زاد \* الا اذا كانت الزيادة  
أكثر من قيمة الصبغ فالزيادة على قيمة الصبغ صفة محضة \* وفي الصفة المحضة  
في طحن الحنطة ورياضة الدابة وقصارة الثوب وكل ما يستأجر على تحصيله  
قولان \* أحدهما أنه يسلم للبائع فهو كالزيادة المتصلة من السمن وغيره \* والثاني  
أنها كالصبغ لأنها عمل محترم متقوم \* بخلاف ما لو صدر من الفاسد فانه عدوان  
محض \* فعلى هذا للاجير حق الحبس \* ولو تلف الثوب في يد القصار سقطت  
أجرته \* ولو كانت قيمة الثوب عشرة وقيمة القصار خمسة والاجرة درهم وأفسد  
قبل توفيه الاجرة فيقدم (و) الاجير بدراهم والبائع بعشرة وأربعة للغرماء

«وان كانت الاجرة خمسة وقيمة القصارة درهم اختص الاجير بالدرهم الزائد وضارب بالاربعة وتقال (و) للاجير اقنع بما وجدته من القصارة أو ضارب بكل الاجرة فان القصارة وان شئت بالصبيغ فليست عينا يمكن ايراد الفسخ عليها

### كتاب الحجر

«أسباب الحجر خمسة: الصبا والرق والجنون والفسق (ح) والتبذير (ح) وحجر الصبي ينقطع بالبلوغ مع الرشد والبلوغ باستكمال خمس عشرة سنة (ح م) للغلام والجارية أو الاحلام أو الحيض للمرأة (ح) أو نبات (ح) العانة في حق صبيان الكفار فانه أماره فيهم (و) لعسر الوقوف على سنهم وفي صبيان المسلمين وجهان: وأما الرشد فهو أن يبلغ صالحا في دينه مصلحا لدنياه «فاذا اخلل أحد الأمرين استمر الحجر (م ح و) ومهما حصل انفك الحجر (و) فلو عاد أحد المعنيين لم يعد الحجر لان الاطلاق الثابت لا يرفع الا بيقين كما أن الحجر الثابت لا يرفع الا بيقين فلو عاد الفسق والتبذير جميعا يعود الحجر أو يعاد على أظهر الوجهين ثم يلي القاضي أمره أم وليه في الصبي فيه وجهان: وكذا في الجنون الطاري بعد البلوغ: وصرف المال الى وجوه البر ليس بتبذير فلا سرف في الخير: وصرفه الى الاطعمة النفيسة التي لا تلحق بحاله تبذير (و) فاذا انضم اليه الفسق أوجب الحجر ثم فائدة الحجر سلب استقلاله في التصرفات المالية كالبيع والشراء (و) والاقرار بالدين (م) وكذا الهبة وفي سلب عبارته عند التوكيل به خلاف: وعليه يبنى صحة قبوله الوصية والهبة ولا حجر عليه فيما لا يدخل تحت الحجر كالطلاق والظهار والخلع واستحقاق النسب ونفيه والاقرار بموجب العقوبات لانه مكلف والولي لا يتولى ذلك فلا بد وأن يتولاه بنفسه



« والاصح أنه لا يقبل اقراره باتلاف مال الغير كالصبي » ويتعقد استرامه بالحج ثم يمنع الزاد ان لم يكن فرضا عليه \* ثم حكمه حكم المحصر أو المحرم المفلس حتى لا يتحلل الا بقاء البيت فيه خلاف \* وولي الصبي أبوه أو جده وعند عدمها الوصي \* فان لم يكن فالقاضي \* ولا ولاية للام ( و ) \* ولا يتصرف الولي الا بالنبطة \* ولا يستوفي قصاصه ( ح ) ولا يعفو عنه ولا يعتق \* ولا يطلق بعوض وغير عوض \* ولا يعفو عن حق شفيعته الا لمصاحته \* فلو ترك فليس له الطلب بعد البلوغ على الاصح ( و ) \* وله أن يأكل بالمعروف من ماله ان كان فقيرا \* وان كان غنيا فليستعفف

﴿ كتاب الصلح ﴾ وفيه ثلاثة فصول ﴿ ١ ﴾

﴿ الفصل الاول في أركانه ﴾ وهو ما اوضحه له حكم البيع ان جرى على غير المديني \* فالصلح لا يخالف البيع الا في ثلاث مسائل ﴿ الاولى ﴾ قال صاحب التلخيص يجوز الصلح على أروش الجنائيات ولا يصح بلفظ البيع \* وأنكر الشيخ أبو علي وغيره وقال ان كان معلوم القدر والصفة جاز باللفظين والا امتنع ( ح ) باللفظين \* وان علم القدر دون الوصف كابل الدية ففي كلا اللفظين خلاف ﴿ الثانية ﴾ أن يصالح عن بعض المدعى فهو جائز فيكون بمعنى هبة البعض ولفظ البيع لا ينوب منابه في هذا المقام \* وقيل انه بلفظ الصلح أيضا لا يصح ﴿ الثالثة ﴾ اذا قال ابتداء لغيره من غير سبق خصومة صالحني من دارك هذه على ألف ففيه خلاف اذ لفظ البيع واقع فيه \* ولا يطلق لفظ الصلح الا في الخصومة \* وأما الصلح عن الدين فهو كبيع الدين \* فان صالح على بعضه فهو ابراء ( و ) عن البعض \* ولو صالح من حال على مؤجل أو مؤجل على حال أو صحيح على مكسر أو مكسر على صحيح فهو فاسد لانه وعد من المستحق أو المستحق

عليه لا يلزم الوفاء به \* ولو صالح من ألف مؤجل على خمسمائة حال فهو فاسد  
لأنه نزل عن القدر للحصول على زيادة صفة \* ولو صالح عن ألف حال على  
خمسمائة مؤجل فهو إبراء عن خمسمائة ووعد في الباقي لا يلزم \* هذا كله في  
الصالح على الإقرار \* فأما الصالح على الإنكار فلا يصح (ح) كما إذا قال  
صالحني على دعوائك الكاذبة أو عن دعوائك أو صالحني مطلقا \* فإن قال بعني  
الدار التي تدعيها فهو إقرار فيصح \* وإن قال صالحني عن الدار فالظاهر أنه ليس  
بإقرار والصالح باطل \* وفي صالح الخطيئة على الإنكار في العين وجهان لأنه  
في حكم الهبة للبعض بزعم صاحب اليد \* وكذا الخلاف في صالح الخطيئة في  
الدين \* وإن جاء أجنبي وصالح من جهة المدعى عليه وقال هو مقرر صح  
نظرا إلى توافق المتعاقدين \* وإن قال هو منكر ولكنه مبطل في الإنكار  
فالنظر إلى مباشر العقد وهو مقرر أو إلى من له العقد وهو منكر فيه خلاف \*  
ولو صالح لنفسه وزعم أنه قادر على الانتزاع فالأظهر (و) الصحة \* وإذا أسلم  
الكافر على عشرين سنة ومات قبل التعيين صح اصطلاحه في قسمة الميراث مع  
التفاوت في المقدار وكان مسامحة \* وصح مع الجهل للضرورة \* ولا يصح  
الصالح على غير التركة لأنه معاوضة من غير ثبت في استحقاق المعوض

﴿ الفصل الثاني ﴾ في التزام على الحقوق في الطرق والحيطان والسقوف \*  
﴿ أما الطرق ﴾ فالشوارع على الإباحة كالموات الآفيا يمنع الطروق فلكل  
واحد (ح) أن يتصرف في هوائه بما لا يضر بالمارة ولا يمنع الجمل مع  
الكنيسة \* وكذلك يفتح إليه الأبواب \* والأظهر (و) جواز غرس شجرة  
وبناء دكة إذا لم يضيق الطريق أيضا \* والسكة المنسدة الأسفل عند العراقيين  
كالشوارع \* وعند المراوزة هي ملك مشترك بين سكان السكة \* وشركة كل

ساكن هل يخط من باب داره الى أسفل السكة فيه تردد \* ولا يجوز اشراع  
 الجناح وفتح باب جديد الا برضاهم \* ورضاهم اعارة يجوز الرجوع عنه \*  
 ولو فتح باب دار أخرى في داره التي هي في سكة منسدة الاسفل \* أو فتح  
 من تلك الدار باباً ثانياً في السكة فوق الباب الاول ففيه تردد لانه يكاد يكون  
 زيادة على الانتفاع المستحق \* وأما فتح الكوة فلا منع منه \* أما الجدار ان  
 كان ملك أحدهما فلا يتصرف الآخر فيه الا بأمره \* فان استعاره لوضع  
 جذعه لا يلزمه (م) الاجابة في القول الجديد \* فان رضى فمهما رجع كان له  
 النقص بشرط أن يفرم النقص \* وقيل فائدة الرجوع المطالبة بالاجرة للمستقبل  
 \* وان كان مشتركاً فلكل واحد منع صاحبه من الانتفاع دون رضاه \* فلو  
 تراضيا على القسمة طولاً أو عرضاً جاز \* ولا يجبر على القسمة في كل الطول  
 ونصف العرض اذ يتعذر الانتفاع بوضع الجذوع \* وكذا في نصف الطول  
 (و) وكل العرض \* واذا جرت بالتراضي أقرع في الصورة الاخيرة \* والاولى  
 التخصيص لكل وجه بصاحبه في الصورة الاولى حتى لا تقضى  
 القرعة بخلافه \* ولا مانع (و) في الاساس من الاجبار على قسمته \* والقول  
 الجديد أنه لا يجبر (م ح) على العمارة في الاملاك المشتركة \* لانه ربما  
 يتضرر بتكليفه العمارة \* نعم لو انفرد الشريك الآخر فلا يمنع لانه عناد محض  
 \* ثم ان أعاد الجدار بالنقص المشترك عاد ملكاً مشتركاً كما كان \* ولو تعاونوا  
 على العمل فكمثل \* ولو انفرد احدهما وشرط له الآخر أن يكون ثلثا الجدار  
 له صح \* وكان سدس النقص عوضاً عن عمله المصادف للملك للشريك \* واذا  
 تهدم العلو والسفل وقتل ليس لصاحب العلو اجبار صاحب السفلى على العمارة  
 فله أن يعمر بنفسه فان عمر فليس (و) له منع صاحب السفلى من الانتفاع بسفله



ولا أن يفرمه (و) قيمة ما بناه من الجدار والسقف \* ومن له حقّ اجراء الماء في ملك النير فلا يجبر علي العمارة بحال \* أما السقف الحائل بين العلوّ والسفل يجوز لصاحب العلوّ الجلوس عليه وان كان مشتركاً للضرورة \* وكذا ان كان مستخلصاً لصاحب السفل وانما يتصور ذلك بأن يبيع صاحب السفل حق البناء علي سقفه من غيره فيصح (ز) هذه المعاملة وهي بيع فيها مشابهة الاجارة \* ولا يجوز بيع حقّ الهواء لاشراع جناح من غير اصل يعتمده البناء \* ويجوز بيع حقّ مسيل الماء ومجراه \* وحقّ الممرّ وكل الحقوق المقصودة علي التأييد \* ويجب أن يذكر قدر البناء وكيفية الجدار لاختلاف النرض في ثاقفه \* ولو باع حقّ البناء علي الارض لم يجب (و) ذكر ذلك \* ومهما هدم صاحب السفل السفل لم ينسخ البيع لانه مخالف للاجارة ولكن يفرم له قيمة البناء للحيلولة \* فاذا أعاد السفل استردّ القيمة

﴿ الفصل الثالث في التنازع ﴾ وفيه ثلاث مسائل ﴿ الاولى ﴾ لو ادعى علي رجلين دارا وهي في يدهما فكذبه أحدهما وصدقه الآخر فصالح المصدق علي مال فأراد المكذب أخذه بالشفعة ان ادعي عليها عن جهتين جاز \* وان ادعى عن جهة واحدة من ارث أو شراء فلا \* لانه كذبه في استحقاقه فالصالح باطل بقوله \* وفيه وجه أنه يأخذه ﴿ الثانية ﴾ تنازعا جدارا حائلا بين ملكيهما فهو في أيديهما \* فلو كان وجه الجدار أو الطاقات أو معاهد القمط الي أحدهما لم يجعل (م) صاحب يدلان كونه حائلا بينها علامة ظاهرة للاشتراك فلا ينير بمثله \* وكذلك (ح) لو كان لاحدهما عليه جذوع \* بخلاف مالو شهدت بينة لاحدهما بالملك في الجدار يصير (و) صاحب يد في الأس اذ ليس فيه علامة الاشتراك \* وكذا راكم الدابة مع المتعلق

بلجامها مختص باليد اذ ليس ثمت علامة قوية في الاشتراك فالركوب ظاهر  
في التخصيص \* أما وضع الجذوع فزيادة التفاع فهو كزيادة الاقشة في الدار  
\* وكذلك اذا تنازع صاحب العلو والسفل في السقف فهو في يدهما (ح م)  
الا اذا كان بحيث لا يمكن احدهما بعد بناء العلو فيكون متصلاً بجدار  
صاحب السفل اتصال ترصيف وهو علامة اليد \* وكذا الجدار المتنازع فيه  
اذا اتصل بأحدهما اتصال ترصيف كان هو صاحب اليد \* الثالثة \* علو الخان  
لواحد وسفله لآخر وتنازعا في العرصة \* ان كان المرقى في أسفل الخان  
فالعرصة في يدهما \* وان كان في دهليز الخان فوجهان

كتاب الحوالة

وهي معاملة صحيحة لقوله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم فاذا أحيل أحدكم  
على ملي فليحتل \* والنظر في شرائطها وأحكامها \* أما الشرائط \* فالاول \*  
رضا المستحق للدين والمستحق عليه (و) إيجاباً وقبولا \* ورضا المحال عليه  
لا يشترط (ح) لانه محل التصرف \* وهل يشترط أن يكون على المحال  
عليه دين فيه وجهان \* فان لم يشترط فحقيقته تجوز الضمان بشرط  
براءة الاصيل \* وعند ذلك يشترط رضاه لا محالة \* الثاني \* أن يكون الدين  
لزاماً أو مصيره الى الازوم \* فتصح (و) الحوالة على الثمن في مدة الخيار  
فان فسخ البيع انقطعت الحوالة \* وفي نجوم الكتابة خلاف \* قيل يحال بها  
ولا يحال عليها \* الثالث \* أن يكون ما على المحال عليه مجانساً لما على المحيل قدرأ  
ووصفاً \* فلو كان بينهما تفاوت يفتقر في أدائه عنه الى المعاوضة لم يجز \* وان لم  
يفتقر بل أجبر على قبوله كأداء الجيد عن الرديء جاز (و) \* وان افتقر الى الرضا  
دون المعاوضة ففقيه خلاف (و) \* أما حكمها فبراءة المحيل (ح) عن دين المحال وتحول

الحق الى المحال عليه وبراءة ذمة المحال عليه من دين الخيل \* فلو أفلس المحال (ح) عليه أو جحد لم يكن (ح) للمحتال الرجوع على الخيل إذ حصلت البراءة مطلقة \* ولو كان الأفلاس مقروناً بالحوالة وهو جاهل فالأظهر ثبوت الخيار \* ولو أحوال المشتري بالثمن على إنسان فرد عليه المبيع ففي انفساخ الحوالة قولان (و) أظهرهما أنها تنقطع \* فإن كان ذلك قبل قبض المبيع فأولى بأن تنقطع وإن كان بعد قبض المحتال مال الحوالة فأولى بأن لا تنقطع \* فلو أحوال البائع على المشتري فأولى بأن لا تنقطع \* وهو الظاهر لأنه تدافى الحق بثالث \* ومنشأ الخلاف تردد الحوالة بين مشابهة الاستيفاء والاعتياض \* فإن قلنا لا يفسخ فله المشتري (و) مطالبة البائع بتحصيله لينرم له بدله \* أو بتسليم بدله اليه في الحال إذا لم يكن قد قبض البائع بعد مال الحوالة \* وإن قلنا يفسخ ولم يكن قد قبض فليس له القبض \* فإن فعل فالأصح (و) أنه لا يقع عن المشتري لأن الحوالة انفسخت والاذن الذي كان ضمناً له لا يقوم بنفسه \* ولو كان المبيع عبداً فأحيل بالثمن على المشتري فقال البعد أنا حر الأصل وصدقه جبراً بطلت الحوالة \* وإن صدقه البائع والمشتري دون المحتال لم يكن قولها حجة عليه فتبقى الحوالة في حقه \* فرع \* إذا جرى لفظ الحوالة وتنازعا فقال أحدهما أردنا به الوكالة وقال الآخر بل الحوالة فقولان في أن القول قول من \* ينظر في أحدهما الى ظاهر اللفظ \* وفي الثاني الى تصديق من يدعي ارادة نفسه ونيتة فإنه أعلم بها \* ولو لم يتفقا على جريان لفظ ولكن قال مستحق الدين أحلتني وقال من عليه الدين وكلتك باستيفاء ديني منه فالقول قول من عليه الدين في نفي الحوالة \* ثم إن لم يكن قد قبض فليس له ذلك لأنه انزل بانكار الوكالة واندفعت الحوالة بانكار من عليه الدين \* وله مطالبته بالمال



إذا اندفعت الحوالة حتى لا يضيع حقه \* وفيه وجه آخر أنه لا يطالب لأنه اعترف ببراءته بدعوى الحوالة \* أما إذا قال المستحق وكنتي فقال لا بل أحلتك فإن لم يكن قد قبض فقد امتنع عليه القبض \* وإن كان بعد القبض فالصحيح (و) أنه يملكه الآن وإن لم يملك عند القبض

✽ كتاب الضمان \* وفيه بابان ✽

✽ الباب الأول في أركانه ✽

وهي خمسة \* الأول المضمون عنه \* ولا يشترط رضاه لأنه يجوز لغيره أن يؤدي دينه بغير إذنه \* ويصح (ح) الضمان على الميت المفلس \* وأصح الوجهين أنه لا يعتبر معرفته \* الركن الثاني المضمون له \* وفي اشتراط معرفته وجهان \* فإن شرطت في اشتراط رضاه وجهان \* فإن شرطت في اشتراط قبوله وجهان \* وهذا لأن الضمان تجديد سلطة له لم تكن فلم يحجز إلا بإذنه بخلاف المضمون عنه \* الركن الثالث الضامن \* ويشترط فيه صحة المباشرة وأهلية التبرع \* ويصح (م) ضمان الزوجة دون اذن الزوج \* وفي ضمان الرقيق دون اذن السيد وجهان \* فإن صح فيتبع به إذا عتق \* فإن ضمن بالأذن فيتعلق بكسبه في وجه \* ولا يتعلق به في وجه \* ويشترط بين المأذون في التجارة وغيره في وجه \* الركن الرابع المضمون به \* وشروطه أن يكون حقاً ثابتاً (م ح و) لازماً (م ح و) معلوماً (م ح و) واحترزنا بالثابت عن ضمان دين سيلزم بيع أو قرض بعده فانه لا يصح (م ح) في الجديد \* وفي ضمان ما سبق سبب وجوبه ولم يجب كنفقة الند للمرأة قولان في الجديد \* وضمن العهدة للمشتري صحيح (و) بعد قبض الثمن لأجل الحاجة إلى معاملة الغريب \* وكذلك

ضمان نقصان الصنعة ورداءة الجنس في المبيع \* وفي صحة ضمان عهدة تلحق  
 بالعيب أو بالفساد من جهة أخرى لا بخروجه مستحقا وجهان \* فإن صحح  
 صريحنا في اندراجها تحت مطلق ضمان العهدة وجهان \* واحترزنا باللازم عن نجوم  
 الكتابة فلا يصح ضمانها \* ويصح ( و ) ضمان الثمن في مدة الخيار اذ مصيره  
 الى اللزوم \* وفي ضمان الجعل في الجمالة وجهان \* واحترزنا بالمعلوم عن ضمان  
 المجهول وهو باطل ( ح ) على الجديد \* وكذلك الابراء ( ح ) عن المجهول  
 \* والصحيح جواز ضمان اهل الدية كما يجوز الابراء عنها \* ولو قال ضمنت  
 من واحد الى عشرة فاشهر القولين الصحة \* ويصح ( و ) كفالة البدن عن كل من  
 وجب عليه الحضور بمجلس الحكم من زوجة أو عبد أبى أو من عليه عقوبة  
 لا أدى على الاظهر لانه حق كالدين فلا يشترط كونه مالا \* وكذلك ضمان  
 عين المنصوب والمبيع \* وكل ما يجب مؤنة تسليمه دون الوديعة والامانات \*  
 وتصح كفالة البدن ممن ادعى عليه وان لم تقم عليه البينة بالدين اذ الحضور مستحق  
 عليه \* ومعناها الزام احضاره \* وتصح الكفالة ببدن الميت اذ قد يستحق  
 احضاره لأداء الشهادة على صورته \* ويخرج الكفيل عن العهدة بتسليمه  
 في المكان الذي شرط أراده المستحق أو أباه الا أن يكون دونه يد جليلة  
 مائة فلا يكون تسليما \* ويلزمه اتباعه في غيبته ان عرف مكانه \* فإن  
 مات أو هرب أو اختفى فالصحيح أنه لا يلزمه شيء \* وقيل يلزمه الدين ان  
 قامت به البينة \* فان قلنا لا يلزمه شيء سوى الاحضار فلا تجوز الكفالة  
 دون رضا المكفول ببدنه \* وتجاوز الكفالة ببدن الكفيل كما يجوز ضمان  
 الضامن \* فاذا مات المكفول له انتقل الحق الي ورثته على الاظهر \* ومهما  
 حضر بنفسه بريء الكفيل كما لو أدى الاصيل الدين \* الركن الخامس

الصيغة \* وهي قوله ضمنت \* وتكفلت \* وتحملت \* وما ينبي عن اللزوم  
 \* ولو قال أؤدي أو أحضر لم يكن ضامناً \* ولو شرط الخيار في الضمان  
 فسد \* ولو علقه بمجيء الشهر فسد (ح) \* ولو علق الكفالة بالبدن بمجيء الشهر  
 أو بوقت الحصاد ففيه خلاف لأنه بني على المصلحة \* ولا يجوز تعليق الإبراء  
 كما لا يجوز تعليق ضمان المال \* ولو نجز كفالة البدن وشرط التأخير في  
 الاحضار شهراً جاز للحاجة \* ولو شرط الاجل في ضمان المال الحال ففيه  
 خلاف \* ولو ضمن المؤجل حالاً ففي فساد الشرط وجهان \* فان فسد  
 ففي فساد الضمان وجهان \* ولو تكفل بمضو من بدنه صح في الكل  
 على وجه \* وفسد على وجه \* وصح ان كان العضو لا يتي البدن دونه  
 على وجه والا فلا

### باب الثاني في حكم الضمان الصحيح

وله أحكام \* الاول \* يجوز (م) مطالبة الضامن من غير انقطاع الطلبة عن  
 المضمون عنه \* ومهما أبرئ الاصيل برئ الكفيل \* وان أبرئ الكفيل لم يبرأ  
 الاصيل \* ولو كان الدين مؤجلاً فبات الاصيل لم يطالب الكفيل لأنه حتى  
 الثاني \* أن للضامن اجبار الاصيل على تخليصه ان طولب \* وفي مطالبته  
 بالتخليص قبل أن يطالب خلاف \* وكذا في قدرته على المطالبة بتسليم المال  
 اليه حتى يؤديه بنفسه فيخرج عن العهدة \* الثالث الرجوع \* ومن أدى  
 دين غيره بغير اذنه لم يرجع \* وان أدى بشرط الرجوع واذنه رجع \* وان  
 أدى بالاذن دون شرط الرجوع فوجهان \* والضامن يرجع ان ضمن وأدى  
 بالاذن \* وان استقل بهما لم يرجع \* وان ضمن دون الاذن وأدى بالاذن  
 فالصحيح أنه لا يرجع \* وان ضمن بالاذن وأدى بغير الاذن عن مطالبة فيرجع



(و) \* وان ابتدا فوجهان \* ولو صالح المأذون في الاداء بشرط الرجوع على غير جنس الدين رجع على الاصح \* ولو صالح الضامن عن ألف بعبد يساوي تسعمائة يرجع بتسعمائة على وجهه \* وعلى وجه بالالف لان المسامحة جرت معه \* ولو سوح الضامن بخط قدر من الدين أو صفته لم يرجع الا بما بذل هذا كله اذا أشهد على الاداء \* فان قصر في الاشهاد ولم يصدق لا يرجع \* وان صدقه المضمون عنه فلا يرجع أيضاً في وجهه لانه لم ينفعه أدائه \* وان صدقه المضمون له رجع في أظهر الوجهين لان اقراره أقوى من البينة مع انكاره \* ولو أشهد رجلاً وامرأتين جاز \* وفي رجل واحد يلحلف معه خلاف خوفاً من قاض حنفي \* وفي المستورين خلاف \* ولو ادعى موت الشهود وأنكر المضمون عنه أصل الاشهاد فوجهان في أن القول قول من لتقابل القولين

### — كتاب الشركة —

شركة العنان معاملة صحيحة \* وأركانها ثلاثة \* الاول العاقدان \* ولا يشترط فيهما الأهلية التوكيل والتوكل فان كل واحد متصرف في مال نفسه ومال صاحبه باذنه \* الثاني الصيغة \* وهي ما تدل على الاذن في التصرف \* والاظهر أنه يكفي قولهما اشتركنا اذا كان يفهم المقصود منه عرفاً \* الثالث المال \* وإشارة النص الى أنه لا بد وأن يكون نقداً كالتقراض لان مقصوده التجارة \* والاقيس أنه يجوز في كل مال مشترك \* والاشتراك بالشيوع هو الاصل \* ويقوم مقامه الخلط الذي يعسر معه التمييز فانه يوجب الشيوع \* ولا يكفي (ح) خلط الصحيح بالتقراض \* ولا السهم بالكتان \* ولا عند (ح) اختلاف السكة \* وكذا (ح) كل اختلاف يمكن معه التمييز فان الشيوع لا يحصل معه \* وليتقدم (ح) الخلط على العقد \* فلو

تراخي فقيه خلاف \* ولا يشترط (و) تساوي المالين في القدر \* ولا العلم بالمقدار  
 حالة العقد \* ولا تصح شركة الابدان (م ح) وهي شركة الدالين والحمالين اذ  
 كل واحد متميز بملك منفعتة فاخص بملك بدلها \* ولا شركة المفاوضة (ح  
 م) وهي أن يشتركا فيما يكتسبان من مال ويلتزمان من غرم بقصب أو بيع  
 فاسد اذ كل من اخص بسبب اخص بحكمه غرمًا وغنًا \* ولا شركة الوجوه  
 (ح) وهي أن يبيع الوجيه مال الخامل بزيادة ربح ليكون له بعضه \* بل كل  
 الثمن للمالك المثلث \* وله أجر المثل \* وحكم الشركة تسليط كل واحد على  
 التصرف بشرط الغبطة مع الجواز حتي يقدر كل واحد على الغزل \* وتفسخ  
 بالجنون والموت \* وتوزع الربح والخسران على قدر المال \* فلو شرط تفاوتًا  
 بطل الشرط وفسد العقد \* ومعنى الفساد أن كل واحد يرجع على صاحبه  
 بأجرة عمله في ماله ولو صح لما رجع \* ولو شرط زيادة ربح لمن اخص بمزيد  
 عمل ففي صحة الشرط خلاف \* ومن حكمها كون كل واحد أمينًا القول قوله  
 فيما يدعيه من تلف وخسران \* إلا اذا ادعى هلاكًا بسبب ظاهر فعليه اقامة  
 البينة على السبب \* ثم هو مصدق في الهلاك به \* والقول قوله فيما اشتراه أقصد  
 به نفسه أو مال الشركة \* فان قال كان من مال الشركة فخلص لي بالقسمة فالقول قول  
 صاحبه في انكار القسمة \* واذا باع أحد الشريكين باذن الآخر عبداً مشتركاً ثم  
 أقر الذي لم يبع أن البائع قبض الثمن كله وهو جاحد فالمشتري بريء من نصيب  
 المقر لا قراره \* وللبيع طلب نصيبه من المشتري \* فان استحلته المقر فخلف أنه لم  
 يقبض سلم له ما قبض \* وان نكل حلف الخصم واستحق \* ولو كانت المسألة  
 بحالها ولكن أقر البائع أن الذي لم يبع قبض الثمن كله لم يقبل اقرار الوكيل  
 على الموكل \* وبرى المشتري من مطالبة المقر بأن شريكي قبض اذا كان شريكه

أيضاً مأذوناً من جهة \* ولم يبرأ من مطالبة الجاحد فله أخذ نصيبه من المشتري

✽ كتاب الوكالة \* وفيه ثلاثة أبواب ✽

✽ الباب الاول في أركانها ✽

وهي أربعة ✽ الاول ✽ ما فيه التوكيل وشروطه ثلاثة ( الاول ) أن يكون مملوكاً للموكل \* فلو وكل بطلاق زوجة سينكحها \* أو بيع عبد سيملكه فهو باطل ( الثاني ) أن يكون قابلاً للنيابة كأنواع البيع \* وكالحالة \* والضمان \* والكفالة \* والشركة \* والوكالة \* والمضاربة \* والجمالة \* والمساقاة \* والشكاح \* والطلاق \* والخلع \* والصالح \* وسائر العقود \* والنسوخ \* ولا يجوز التوكيل في العبادات الا في الحج وأداء الزكوات \* ولا يجوز في المعاصي كالسرقة والنصب والقتل بل أحكامها تلزم متعاطيها \* ويلحق بفن العبادات الأيمان والشهادات فانها تتعلق بألفاظ وخصائص \* واللعان والايلاء من الأيمان \* وكذا الظهار على رأي \* ويجوز التوكيل بقبض الحقوق \* وفي التوكيل بآثبات اليد على المباحات كالاصطياد والاستقاء خلاف \* وفي التوكيل بالاقرار خلاف لتردده بين الشهادة والالتزامات \* ثم ان لم يصح في جملة مقرا بنفس التوكيل خلاف \* وكذلك يجوز التوكيل بالخصومة برضا الخصم وغير رضاه ( ح ) \* وباستيفاء العقوبات في حضور المستحق \* وفي غيبته طريقان \* أحدهما المنع \* والآخر قولان \* وقيل بالجواز أيضاً ( الشرط الثالث ) أن يكون مابه التوكيل معلوماً نوع علم لا يعظم فيه الضرر \* ولو قال وكلتك بكل قليل وكثير لم يجز \* ولو قال وكلتك بما لي من تطليق زوجاتي وعتق عبيدي \* وبيع أملاكي جاز \* ولو قال وكلتك بما لي من كل قليل وكثير فضيه رد \* ولو قال اشتري عبداً لم يجز ( و ) \* ولو قال عبداً تركياً بمائة كفى \* ولا يشترط



أوصاف السلم \* ولو ترك ذكر مبلغ الثمن أو ذكر الثمن ولم يذكر نوعه ففيه  
خلاف \* والتوكيل بالابراء يستدعي علم الموكل بمبلغ الدين المبرأ عنه لا علم  
الوكيل \* ولا علم من عليه الحق \* ولو قال بع بما باع به فلان فرسه فالعلم بمبلغ  
ما باع به فلان فرسه يشترط في حق الوكيل لافي حق الموكل \* ولو قال وكلتك  
بمخاصمة خصامي فالأظهر جوازه وإن لم يعين \* الركن الثاني الموكل \*  
وشرطه أن يملك مباشرة ذلك التصرف بملك أو ولاية \* فلا يصح توكيل  
الصبي (ح) والمجنون \* ولا يصح (ح) توكيل المرأة في عقد النكاح  
\* ويجوز توكيل الأب والجد \* ولا يصح توكيل الوكيل إلا إذا عرف  
كونه مأذوناً بلفظ أو قرينة \* وفي توكيل الولي الذي لا يجبر تردد لتردده  
بين الولي والوكيل \* الركن الثالث الوكيل \* ويشترط فيه صحة العبارة  
وذلك بالتكليف \* ولا يصح (ح) توكيل الصبي إلا في الاذن في الدخول  
وايصال الهدية على رأي \* ولا يصح توكيل المرأة (ح) والمحرم (ح) في  
عقد النكاح \* والأظهر جواز توكيل العبد والفاسق في إيجاب النكاح  
\* وكذا المحجور بالسفه والفلس إذا خلل في عبارتهم \* ومنع استقلالهم  
بسبب أمور عارضة \* الركن الرابع الصيغة \* ولا بد من الإيجاب \* وفي  
القبول ثلاثة أوجه \* الأول هو الثالث وهو أنه لو أتى بصيغة عقد كقوله  
وكلتك أو فوّضت يشترط القبول \* وإن قال بع وأنتق فيمكن في القبول  
بالمثال كما في إباحة الطعام \* وإذا لم يشترط قبوله ففي اشتراط علمه  
مقروناً بالوكالة خلاف \* ولا خلاف في أنه يشترط عدم الرد منه \* فإن رد  
انفسخ لأنه جائز \* وفي تعليق الوكالة بالانصراف خلاف مشهور \* فإن  
منع فوجد الشرط فقد قيل يجوز التصرف بحكم الاذن \* وفائدة فساده

سقوط الجعل المسمي والرجوع الى الاجرة \* ولو قال وكلتك في الحال ولا  
يتصرف الا بعد شهر فهو جائز (و) ويلزمه الامساك \* ومهما صححنا التعليق  
فقال معها عزلتك فانت وكيلي فطريقه في العزل أن يقول ومهما عدت  
وكيلي فانت معزول حتى يتقاعدا في الدور ويبقى أصل الحجر

### ﴿ الباب الثاني في حكم الوكالة ﴾

ولها ثلاثة أحكام ﴿ الاول ﴾ صحة ماوافق من التصرفات وبطلان ماخالف  
\* وتعرف الموافقة باللفظ مرة \* وبالقرينة أخرى \* وبإياه بصور سبع  
﴿ الاولى ﴾ اذا قال بع مطلقاً فلا يبيع بالعرض (ح) ولا بالنسيئة (ح) ولا  
بما دون ثمن المثل (ح) الا قدراً يتغابن الناس بمثله كالواحد في عشرة  
\* ويبيع (ح) على الاصح من أقاربه الذين ترد له شهادتهم \* ولا يبيع من نفسه  
\* فان أذن له في البيع من نفسه ففي توليه الطرفين خلاف \* أجراه ابن  
سريج في تولي ابن الم طرقي النكاح \* وتولى من عليه الدين أو القصاص أو  
الحد استيفاءه من نفسه بالوكالة \* ويترد في الوكيل من الجائين بالخصومة  
ومن الجائين في عقد النكاح والبيع \* كما اذا كان وكيلاً من جهة الموجب  
والقابل جميعاً \* وان أذن له في البيع بالاجل مقدراً جاز \* وان أطلق فالاصح  
ان العرف يقيد بالمصلحة \* وقيل انه مجهول \* الثانية \* الوكيل بالبيع لا يملك  
تسليم المبيع قبل توفر الثمن \* وبعد التوفير لا يجوز له المنع فانه حق الغير  
\* والوكيل بالشراء يملك تسليم الثمن المسلم اليه ويملك قبض المشتري \*  
\* والوكيل بالبيع هل يملك قبض الثمن من حيث انه من توابعه ومقاصده  
وان لم يصرح به فيه خلاف \* ويقرب منه اخلاف في أن الوكيل بأبواب  
الحق هل يستوفى \* واستيفاء الحق هل يخاصم فيه ثلاثة أوجه \* الاعدل أن

الوكيل بالاثبات لا يستوفى \* وبالاستيفاء يثبت ويخاصم سعيًا في الاستيفاء  
﴿ الثالثة ﴾ ان الوكيل بالشراء اذا اشترى معييا ثمن مثله وجهل العيب وقع  
عن الموكل \* وان علم فوجهان \* وان كان بفن وعلم لم يقع عن الموكل \* وان  
جهل فوجهان \* ثم معها جهل الوكيل فله الرد (و) الا اذا كان العبد معييا  
من جهة الموكل فوجهان في الرد \* وحيث يكون الوكيل عالما فلا رده  
\* وفي الموكل وجهان \* اذ قد يقوم علم الوكيل مقام علم الموكل كما في  
رؤيته \* ومهما ثبت الخيار لم يسقط برضا الوكيل حق الموكل \* ويسقط  
برضا الموكل رد الوكيل ﴿ الرابعة ﴾ الوكيل يتصرف معين لا يوكل الا اذا  
اذن له فيه \* فلو وكل بتصرفات كثيرة وأذن في التوكيل وكل \* وان أطلق  
فتلاثة أوجه \* وفي الثالث يوكل في المقدار المعجوز عنه ويباشر الباقي \* ثم لا  
يوكل الا أمينا رعاية للعبطة ﴿ الخامسة ﴾ تتبع مخصصات الموكل \* فلو قال بع  
من زيد لم يبع من غيره \* وان خصص زمانا تسعين \* وان خصص سوقا  
يتفاوت بها الغرض تعين والا فلا \* واذا صرح بالنهي عن غير المخصوص  
امتنع قطعاً \* ولو قال بع بمائة يبيع بما فوقه الا اذا نهاه عنه \* ولا يبيع بما دونه  
بحال \* ولو قال اشتر بمائة يشتري بما دونها الا اذا نهاه \* ولا يشتري بما  
فوقها بحال \* ولو قال بع بمائة نسيئة فباع نقداً بمائة \* أو قال اشتر بمائة نقداً  
فاشترى بمائة نسيئة فوجهان لان التفاوت فيه يشبه اختلاف الجنس \* ولا  
خلاف أنه لو قال بع بالف درهم فباع بألف دينار لم يجز وفيه احتمال \* ولو  
سلم اليه ديناراً ليشتري شاة فاشترى شاتين تساوي كل واحدة منهما ديناراً  
وباع احدهما بدينار ورد الدينار والشاة فقد فعل هذا عمرو البارق مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا له فهو صحيح على أسد القولين \* وفي



بيع الشاة خلاف ظاهره \* وتأويل الحديث أنه لعله كان وكيلاً مطلقاً \* السادسة \*  
 الوكيل بالخصومة لا يقرّ علي موكله كما لا يصالح \* ولا يبيري الوكيل بالصلح  
 عن الدم على خمر إذا فعل حصل العتو كما لو فعله الموكل \* ولو صالح على خنزير  
 ففيه رد \* والوكيل بالشراء القاسد لا يستفيد به الصحيح فلا معنى لو كاله \*  
 وليس للوكيل بالخصومة أن يشهد لموكله إلا إذا عزل قبل الخوض في الخصومة  
 ثم شهد \* وإن كان قد خاض لم يقبل لأنه متهم بتصديق نفسه \* وإذا وكل  
 رجلين بالخصومة فهل لكل واحد الاستعداد وجهان \* السابعة \* إذا سلم  
 إليه ألفاً وقال اشتر بعينه شيئاً فاشترى في الذمة لم يقع عن الموكل \* وإن قال  
 اشتر في الذمة وسلم ألفاً فاشترى بعينه ففي صحته وجهان \* ثم الوكيل مهما  
 خالف في البيع بطل تصرفه \* ومهما خالف في الشراء بعين مال الموكل فكمثل  
 \* فإن اشترى في الذمة وقع عن الوكيل إلا إذا صرح بالاضافة إلى الموكل  
 ففي وقوعه عن الوكيل وجهان \* الحكم الثاني للوكالة المدة في حق الوكيل \*  
 \* ويده يد أمانة في حق الموكل حتى لا يضمن سواء كان وكيلاً بجعل أو بغير  
 جعل \* ثم إن سلم إليه الثمن فهو مطالب به مهما وكل بالشراء \* وإن لم يسلم  
 الثمن وأنكر البائع كونه وكيلاً طالبه \* وإن اعترف بوكاله ففيه ثلاثة أوجه \*  
 والظاهر أنه يطالبه به دون الموكل \* وفي الثاني يطالب الموكل دونه \* وفي الثالث  
 يطالبهما \* ثم إن طوّل الوكيل فالصحيح رجوعه على الموكل \* وكذلك لو تلف  
 الثمن في يده بعد أن خرج ما اشتراه مستحقاً \* فالمستحق يطالب البائع \* وفي  
 مطالبته الوكيل والموكل هذه الأوجه \* وكذا الوكيل بالبيع إذا قبض الثمن  
 وتلف في يده فخرج المبيع مستحقاً فرجع المشتري بالثمن على الوكيل أو على  
 الموكل ففيه هذا الخلاف \* الحكم الثالث للوكالة الجواز من الجانبين \*

فينزل بمنزل الموكل لئلا في حضرته \* وكذا في غيبته (ح) قبل بلوغ الخبر  
في أقيس القولين \* كما ينزل ببيع الموكل واعاقته \* وينزل بمنزل نفسه \* وورده  
الوكالة \* وجعوده مع العلم ردها \* ومع الجهل أو لغرض في الاخفاء ليس  
برده \* وينزل بخروج كل واحد منهما عن أهلية التصرف كاللوت والجنون  
\* وكذا الاخفاء على الاظهر \* وفي انزال الابد بالعتق والكتابة والبيع خلاف \*  
خروجه عن أهلية الاستخدام \* والامر في حقه منزل على الخدمة

### باب الثالث في النزاع

وهو في ثلاثة مواضع (الاول) في أصل الاذن وصفته وقدره \* والقول  
فيه قول الموكل \* فاذا اشترى جارية بعشرين فقال ما أذنت الآ في الشراء بعشرة  
وحلف \* فان كان اشتراه بعين مال الموكل وصدقه البائع في أنه وكيل فالباع  
باطل وغرم له الوكيل العشرين \* وان اشتراه في الذمة واعترف البائع بالوكالة  
فباطل \* وان أنكر البائع الوكالة لم يقبل \* فان أنكر الوكالة وبقيت الجارية في  
يد الوكيل فليتلطف الحاكم بالموكل حتى يقول للوكيل بعتك بعشرين \* فان قال  
ان كنت أذنت لك فقد بعتك بعشرين صح على النص \* فان امتنع والوكيل  
صادق في الباطن فالصحيح أنها لا تحل له ولا يملكها \* ولكن له بيعها واخذ  
العشرين من ثمنها لانه ظفر بغير جنس حقه \* ومن له الحق لا يدعي عين  
المال فيقطع بجواز أخذه (الثاني في المأذون) فاذا قال تصرفت كما أذنت  
من بيع أو علق فقال الموكل بعد لم تصرف فقولان (احدهما) القول قول  
الوكيل لانه أمين وقادر على الانشاء والتصرف اليه (والآخر) لا فانه اقرار  
على الموكل ملزم والأصل عدمه \* وأما اذا ادعي تلف المال فالقول قوله  
لانه يبي دفع الضمان عن نفسه \* وكذا اذا ادعي رد المال سواء كان يجعل



أو بغير جعل \* وذكر العراقيون في تصديق الوكيل بالجعل وجهين \* وكذلك  
لو قال قبضت الثمن وئلف في يدي وكان ذلك بعد التسليم فالقول قوله لأن  
الموكل يريد أن يجعله خائناً بالتسليم قبل الاستيفاء \* فأما إذا كان قبل التسليم  
فالقول فيه قول الموكل والأصل بقاء حقه \* الثالث \* إذا وكله بقضاء الدين  
فليشهد فإن قصر ضمن تركه الأشهاد \* وكذا قيم اليتيم لا يصدق (و) في  
دعوى رد المال \* قال الله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم \*  
ومن يصدق في الرد إذا طول بالرد هل له التأخير بقدر الأشهاد وجهان \*  
ولمن عليه الحق (ح و ز) أن لا يسلم إلى وكيل المستحق إلا بالأشهاد وإن  
اعترف به \* وإن كان في يده تركه وأقر لا نسيان بأنه لا وارت سواه لزمه (و)  
التسليم \* ولم يجزله تكليفه شهادة (و) على أن لا وارت سواه \* ولو اعترف لشخص  
بأنه استحق الثمن عن جهة الحوالة ولكن خاف انكار المحيل فهو يخوف انكار  
الموكل فعلى وجهين \* ولو ادعى على الوكيل قبض الثمن فجدد فأقيم عليه بينة  
بالقبض فادعى ثلثاً أو رداً قبل الجحود للقبض لم يقبل قوله لأنه خائن ولا  
بينته (و) لأنه لا تسمع دعواه \* ولو ادعى بعد الجحود رداً سمع الدعوى (و) ولا  
يصدق لأنه خائن \* ولكن تسمع البينة \* ولو ادعى التلف صدق لبراء من  
العين ولكنه خائن فيلزمه الضمان

﴿ كتاب الأقرار ﴾ وفيه أربعة أبواب ﴿ ١ ﴾

﴿ الباب الأول في أركانه ﴾

وهي أربعة ﴿ الركن الأول ﴾ المقر وهو ينقسم إلى مطلق ومجبور \* فالمطلق يفذ  
أقراره بكل ما يقدر على إنشائه \* والمجبور عليه سبعة أشخاص \* الصبي وأقراره



مسلوب مطلقاً \* نعم لو ادعى أنه بلغ بالاحلام في وقت امكانه يصدق اذ لا  
يمكن معرفته الا من جهته \* ولو ادعى البلوغ بالسن طولب بالبينه \* والجنون  
وهو مسلوب القول مطلقاً \* والسكران وهو ملتحق بالجنون أو الصاحي فيه  
خلاف مشهور \* والمبغر والمنفس وقد ذكرنا حكمهما \* والرقيق واقرارده مقبول  
بما يوجب عليه عقوبة \* ولو أقر بسرقة مال ووجب عليه القطع في قبوله  
في وجوب المال قولان \* ولو أقر باتلاف مال وكذبه السيد لم يتعلق برقبته  
بل يطالب به بعد العتق \* ولو كان ماذوناً فأقر بدين معاملة قبل وأدى من  
كسبه \* ولو لم يستند الى معاملة بل أطلق في القبول خلاف \* ولو أقر بعد  
الحجر بدين أسنده الى حال الاذن فالظاهر رده لانه في الحال عاجز عن  
انشاءه \* والمريض وهو غير مجبور عليه عن الاقرار في حق الاجانب \* وفي  
حق الوارث أيضاً على الصحيح \* وقيل فيه قولان \* ولو أقر بأنه كان  
وهب من الوارث في الصحة فالظاهر أنه لا يقبل لعجزه عن الانشاء  
في الحال \* ولو أقر بدين مستغرق فمات وأقر وارثه عليه بدين مستغرق  
فيتزاحمان \* أو يقدم اقرار المورث لوقوع اقرار الوارث بعد الحجر  
فيه قولان \* ولو أقر بعين ماله في المرض لشخص ثم أقر بدين مستغرق  
سلم العين الاول ولا شيء للثاني لانه مات مفلساً \* وإن أقر بالعين  
فكمثل \* وفيه وجه آخر أنه اذا تأخر يتزاحمان \* الركن الثاني المقر له \* وله  
شرطان \* الاول \* أن يكون أهلاً للاستحقاق \* ولو قال لهذا الحمار على  
ألف بطل قوله \* ولو قال بسببه على ألف لزمه ماله على تقدير الاستحقاق  
\* ولو أقر لعبد لزم الحق مولاه \* ولو قال لفلان على ألف من ارض أو  
وحية قبل \* ولو أطلق ولم يذكر الجهة فظاهر النص أنه لا يقبل \* وفيه قول

أنه يقبل وينزل على هذا الاحتمال \* وكذلك اذا قال للمسجد أو للمقبرة على  
 ألف ان أضاف الى وقف عليه قبل \* وان أطلق فعلي الخلاف \* الثاني \* أن  
 لا يكذبه المقر له فان كذبه لم يسلم اليه ويترك في يد المقر في وجه \* ويحفظه  
 القاضي في وجه \* فان رجع المقر له عن الانكار سلم اليه \* فان رجع المقر في  
 حال انكار المقر له فالظاهر أنه لا يقبل لانه أثبت الحق لغيره بخلاف المقر له  
 فانه اقتصر على الانكار \* الركن الثالث المقر به \* ولا يشترط أن يكون  
 معلوماً بل يصح الاقرار بالجهول \* ولا أن يكون مملوكاً للمقر بل لو كان  
 ملكاً بطل اقراره \* فلو قال داري لفلان أو مالى لفلان فهو متناقض \* ولو  
 شهد الشاهد أنه أقر له بدار وكان ملكه الى أن أقر كانت الشهادة باطلة \* ولو  
 قال هذه الدار لفلان وكانت ملكي الى وقت الاقرار آخذناه بأول كلامه ولم  
 تقبل آخره \* نعم يشترط أن يكون المقر به تحت يده وتصرفه \* فلو أقر  
 بحرية عبده في يد غيره لم يقبل \* فلو أقدم على شرائه صح تعويلاً على قول  
 صاحب اليد \* ثم قيل انه شراء \* وقيل انه فداء من جانبه بيع من جانب البائع  
 \* والصحيح أن خيار الشرط والمجلس لا يثبت فيه \* كما لا يثبت في بيعه عبده من  
 نفسه \* ولا يثبت في بيع العبد من قريبه الذي يعتق عليه على الصحيح \* ثم  
 يحكم بعتق العبد على المشتري ولا يكون الولاء له ولا للبائع \* فان مات العبد  
 وله كسب فلمشتري أن يأخذ من تركته قدر الثمن لانه ان كذب فكله  
 له \* وان صدق فهو للبائع وله الولاء وقد ظلمه بالثمن \* وقد ظفر هو بماله  
 هكذا ذكره المزني رحمه الله \* ومن الاصحاب من خالفه لانه غير مصدق  
 في هذه الجهة \* الركن الرابع الصيغة \* فاذا قال لفلان على أو عندي ألف  
 فهو اقرار \* ولو قال المدعي لي عليك ألف فقال زن أو خذ لم يكن اقراراً \*



وكذا اذا قال زنه أو خذه (و) ولو قال بلي أو أجل أو نعم أو صدقت  
أو أنا مقر به أو لست منكراً له فهو اقرار \* ولو قال أنا مقر ولم يقل به فلا  
يكون اقراراً به \* ولو قال أنا أقرب به قيل انه اقرار \* وقيل انه وعد بالاقرار \*  
ولو قال أليس لي عليك ألف فقال بلى لزمه \* ولو قال نعم قيل انه لا يلزمه  
والأصح التسوية \* ولو قال اشتر مني هذا العبد فقال نعم فهو اقرار بالعبد

### باب الثاني في الاقارير المحملة

وهي سبعة \* الأول \* اذا قال لفلان على شيء يقبل تفسيره بأقل ما يتحمل  
(ح) لانه محتمل \* وهل يقبل بحجة من الخنطة فيه خلاف \* وهل  
يقبل بالكذب والسريخ وجلد الميتة فيه خلاف \* والظاهر القبول لانه شيء  
لازم \* ولا يقبل بالخنزير لانه لا يلزم ردهما \* ولا يقبل برّد جواب  
السلام والعيادة فانه لا مطالبة بهما \* وان قال غصبت شيئاً قبل بالخنزير  
والخنزير \* ولو قال له عندي شيء لم يقبل بالسلام لانه لا يملك \* وفيه وجه \*  
ثم ان امتنع عن التفسير حبس الى أن يفسر على رأي \* وجعلنا كلاً عن  
اليمين على رأي حتى يحلف المدعي \* فلو فسر بغيره فقال المدعي بل أردت  
عشرة لم يقبل دعوى الارادة بل عليه أن يدعي نفس العشرة \* والقول قول  
المقر في عدم الارادة وعدم الزوم \* الثاني \* اذا قال على مال يقبل بأقل  
ما يتحمل ولا يقبل بالكذب وجلد الميتة \* والظاهر قبول المستولدة \* ولو قال  
مال عظيم أو نفيس أو كثير \* أو مال وأي مال كان كما لو قال مال وحمل على  
عظم الرتبة بالاضافة \* فلو قال مال أكثر من مال فلان أو مما شهد به الشهود  
على فلان قبل تفسيره بما دونه \* ومعناه ان الدين أكثر بقاء من العين أو الحلال  
أكثر من الحرام \* الثالث \* اذا قال له على كذا فهو كالثاني \* واذا قال كذا



كذا درهم فهو تكرار \* ولو قال كذا درهم (ح و) يلزمه درهم واحد \*  
 وكذلك كذا وكذا (ح) درهم \* ولو قال كذا وكذا درهما نقل المزي  
 رحمه الله قولين (أحدهما) أنه تفسير لهما فهما درهمان (ح) (والثاني) أنه درهم  
 (ح و) واحد \* وهذا في قوله درهما بالنصب \* وفي قوله درهم بالرفع الأصح  
 أنه درهم واحد \* ولو قال على ألف ودرهم فالألف مبهم وله تفسيره بما شاء  
 \* بخلاف ما لو قال ألف وخمسة عشر درهما \* أو ألف ومائة وخمسة وعشرون  
 درهما فإن الدرهم لم يثبت بنفسه فكان تفسير الكل \* ولو قال درهم ونصف في  
 النصف خلاف \* (الرابع) إذا قال على درهم يلزمه درهم فيه ستة دوايق  
 عشرة منها تساوي سبعة مثاقيل \* وهي دراهم الإسلام \* فإن فسر بالنقص  
 في الوزن متصلاً قبل (ح) \* وإن كان منفصلاً لم يقبل \* إلا إذا كان التعامل به  
 غالباً ففيه وجهان \* وعليه يخرج التفسير بالدرهم المغشوشة \* ولو فسر بالفلس  
 لم يقبل بحال \* وكذا لو قال على دراهم أو دراهم صغار وفسر بالنقص  
 لم يقبل \* ولو قال على دراهم يلزمه ثلاثة \* ولو قال على من واحد إلى عشرة  
 فالأصح أنه يلزمه تسعة \* وقيل ثمانية \* وقيل عشرة \* ولو قال درهم في  
 عشرة ولم يرد الحساب لم يلزمه إلا واحد \* (الخامس) إذا قال له عندي زيت في  
 جرة أو سيف في غمد لا يكون مقراً بالظرف (ح) \* ولو قال له عندي غمد  
 فيه سيف أو جرة فيها زيت لم يكن مقراً إلا بالظرف \* وعلي قياسي ذلك  
 قوله فرس في اصطبل \* وحمار على ظهره أكاف \* وعمامة في رأس عبد ونظائره  
 \* ولو قال له عندي خاتم وجاء به وفيه فص وقال ما أردت القص فالظاهر أنه  
 لا يقبل \* ولو قال جارية فجاء بها وهي حامل ففي استثناء الحمل وجهان \* ولو  
 قال ألف في هذا الكيس ولم يكن فيه شيء لزمه الألف \* فإن كان الألف

ناقصاً يلزمه الاتمام عند الفصال \* ولا يلزمه عند أبي زيد للحصر \* ولو قال  
 الألف الذي في الكيس لا يلزمه الاتمام \* فإن لم يكن فيه شيء فهل يلزمه  
 الألف فوجهان \* ولو قال له في هذا العبد ألف درهم إن فسر بارش الجنابة  
 قبل \* وإن فسر بكون العبد مرهوناً فالأظهر أنه يقبل \* ولو قال وزن في  
 شراء عشرة ألفاً وأنا اشتريت جميع الباقي بألف قبل ولا يلزمه إلا عشر  
 العبد \* ولو قال له في هذا المال ألف أو في ميراث أبي ألف لزمه \* ولو قال  
 له في مالي ألف أو في ميراثي من أبي ألف لم يلزمه للتناقض \* السادس \* إذا  
 قال له علي درهم درهم درهم لم يلزمه إلا درهم واحد لاحتمال التكرار \*  
 ولو قال درهم ودرهم أو درهم ثم درهم لزمه درهمان لامتناع التكرار \* ولو  
 قال درهم مع درهم أو درهم تحت درهم أو فوق درهم لا يلزمه إلا واحد  
 تقديره مع درهم لي بخلاف نظيره من الطلاق \* ولو قال درهم قبل درهم  
 أو بعد درهم لزمه درهمان إذا تقدم والتأخر لا يحتمل إلا في الوجوب \*  
 ولو قال درهم ودرهم ودرهم وقال أردت بالثالث تكرار الثاني قبل \* ولو  
 قال أردت بالثالث تكرار الأول لم يقبل لتخلل الفاصل \* وكذا في قوله طالق  
 وطالق وطالق \* فإذا أطلق في الطلاق قولان (أحدهما) يلزمه ثلاثة لصورة اللفظ  
 (والثاني) ثنتان لجري العادة في التكرار \* والأظهر في الإقرار أنه يلزمه عند  
 الإطلاق ثلاثة لأنه أبعد عن قبول التأكيد أعني إذا \* ولو قال علي درهم فدرهم يلزمه  
 درهم واحد \* ولو قال أنت طالق فطالق يقع طلقتان \* وتقدير الإقرار فدرهم  
 لازم \* وقيل يخرج فيه من الطلاق \* ولو قال درهم بل درهمان فدرهمان \* ولو  
 قال درهم بل ديناران فدرهم وديناران \* إذا أعادة الدرهم في الدينار غير  
 ممكن \* السابع \* إذا قال يوم السبت علي ألف وقال ذلك يوم الأحد لم



يلزمه الآلف واحد \* الآن يضيف الى سببين مختلفين \* فلو أضاف أحدهما الى سبب وأطلق الآخر نزل المطلق على المضاف \* وكذلك لو قامت الحجة على اقرارين بتاريخين جمع بينهما \* وكذلك اذا كانت بلغتين احدهما بالعجمية والاخرى بالعربية \* وكذلك لو شهد على كل واحد شاهد واحد فالاصح أنه يجمع نظراً الى الخبر عنه \* وفي الافعال لا يجمع أصلاً

باب الثالث \* في تعقيب الاقرار بما يرفعه

وله صور \* الاولى \* اذا قال علي ألف من ثمن خر أو خنزير أو من ضمان شرط فيه الخيار ففي لزومه قولان يجريان في تعقيب الاقرار بما ينظم لفظاً في العادة وبطل حكمه \* وكذلك اذا قال علي ألف من ثمن عبد ان سلم سلمت \* فعلي قول لا يطالب الا بتسليم العبد \* وعلى قول يؤخذ بأول الاقرار \* ولو قال ألف لا يلزم يلزمه لانه غير منتظم \* وقيل قولان \* ولو قال علي ألف قضيته فالاصح أنه يلزمه \* وقيل قولان \* ولو قال ألف ان شاء الله فالاصح أنه لا يلزمه \* وقيل قولان \* ولو قال ألف مؤجل فالاصح أنه لا يطالب في الحال \* وقيل قولان \* ولو ذكر الاجل بعد الاقرار لم يقبل \* ولو قال ألف مؤجل من جهة تحمل العقل قبل قولاً واحداً \* ولو قال من جهة القرض لم يقبل قولاً واحداً \* ولو قال علي ألف ان جاء رأس الشهر فهو على القولين اذ وقع لزوم الاقرار بالتعليق \* ولو قال ان جاء رأس الشهر فعلي ألف لم يلزمه أصلاً \* لان الاقرار المعلق باطل \* الثانية \* اذا قال له علي ألف ثم جاء بألف وقال هو وديعة عندي قبل \* لانه يتصور أن يكون مضموناً عليه بالتعدي وكان لازماً عليه \* ولا يقبل قوله في سقوط الضمان لو ادعي التلف بعد الاقرار \* وفيه قول آخر أنه لا يقبل تفسيره بالوديعة أصلاً فيلزمه



ألف آخر \* وهو أظهر فيما إذا قال علي وفي ذهني أو قال ألف دينار **﴿الثالثة﴾**  
 إذا قال هذه الدار لك عارية قبل لأن الإضافة باللام تحمل العارية إذا وصل  
 به \* وقيل فيه قولان \* ولو قال هي لك هبة ثم قال أردت هبة قبل القبض  
 قبل أيضاً \* ولو قال وهبت وأقبضت \* أو رهننت وأقبضت ثم قال كذبت لم  
 يقبل \* ولو قال ظننت أن القبض بالقول قبض \* أو شهدت على الصاك على  
 العادة \* وهل تقبل دعواه ليحلف الخصم فيه خلاف \* ولو أقر ثم قال  
 لقت بالعريية وهو عجمي لا يفهم قبل دعواه بالتعليف **﴿الرابعة﴾** إذا قال  
 الدار لزيد بل لعمر وسلم إلى زيد وتكرم لعمر وفي أقيس القولين \* ولو قال  
 غصبتهما من زيد وملكها لعمر ويبرأ بالتسليم إلى زيد فلعنه مرتين أو  
 مستأجر **﴿الخامسة﴾** إذا استثنى عن الإقرار ما لا يستغرق صح كقوله على  
 عشرة الاتسعة يلزمه واحد \* ولو قال عشرة الاتسعة الاثمانية يلزمه تسعة  
 لأن الاستثناء من النفي أثبات كما أنه من الإثبات نفي **﴿السادسة﴾**  
 الاستثناء من غير الجنس صحيح كقوله على ألف درهم الآتوب معناه قيمة  
 ثوب \* ثم يفسر بما ينقص قيمته عن الألف \* فلو استغرق بطل تفسيره في  
 وجه \* وأصل استثنائه في وجه **﴿السابعة﴾** الاستثناء عن العين صحيح كقوله  
 هذه الدار لقلائب الا ذلك البيت \* والخاتم بالنقص \* وهؤلاء العبيد الا  
 واحداً \* ثم له التبيين \* فان ماتوا الا واحداً فقال هو المستثنى قبل \* وقيل  
 فيه قولان

**﴿الباب الرابع في الإقرار بالنسب ومن هو من أهل الإقرار﴾**

\* إذا قال لهيره هذا ابني التحق به بشرط أن لا يكذبه الحس بأن يكون  
 أكبر سنًا منه \* أو الشرع بأن يكون مشهور بالنسب \* أو المقر له بأن يكون

بالغا فينكر \* فلو استلحق مجبولا بالذنا وواقته لحق \* ولو كان صغيرا لحق في الحال حتى يتوارثان في الصغر \* فلو بلغ وأنكر في اعتبار انكاره بعد الحكم به خلاف \* ولو مات صبي وله مال فاستلحقه ثبت نسبه وورث \* وان كان بالذنا فاستلحقه بعد الموت ففيه خلاف \* لأن تأخيرها الى الموت يوشك أن يكون خوفا من انكاره \* ولو كان له أمتان ولكل واحدة ولد ولا زوج لهما فقال أحدهما اني خلقت به أمه في ملكي طوبى بالتعيين \* فان عين ثبت نسبه وعقته وأميه الرأى الأم \* فان مات كان تعيين الوارث كتعيينه \* فان عجزنا عنه فالخاق القائف كتعيينه \* فان عجزنا فيقرع بينهما فمن خرجت قرعته عتق وإلشبت نسبه ولا ميراثه اذ القرعة لا تعمل الا في العتق \* وهل يقرع بين الأمتين للاستيلاد فيه خلاف من حيث ان أمية الولد فرع النسب وقد أيس عنه \* وهل يوقف نصيب ابن من الميراث فيه خلاف لانه نسب أيس من ظهوره فيمنع التوريث به \* ولو كانت له أمة لها ثلاثة أولاد فقال أحدهم اني فان عين الاصغر تعين \* وان عين الاوسط عتق معه الاصغر وثبت نسبهما \* الا أن يدعي استبراء بعد ولادة الاوسط ورأينا ذلك نافيا للنسب \* فان مات قبل البيان وعجزنا عن تعيين الوارث والقائف أقرع بينهم \* وأدخل الصغير في القرعة \* وفائدة خروج القرعة عليه اقتصار العتق عليه والا فهو عتيق في كل حال \* وفي وقف الميراث الخلاف الذي مضى \* أما اذا أقر بأخوة غيره أو بعمومته فهو اقرار بالنسب على الغير فلا يقبل الا من وارث مستترق \* كمن مات وخلف ابنا واحدا فأقر بأخ آخر ثبت نسبه وميراثه \* وان كان معه زوجة اعتبر موافقتها (و) لشركتهما في الارث \* وكذا موافقة المولى (و) المعتق \* وان خلف بنتا واحدة وهي معتقة ثبت النسب

بإقرارها لأنها مستغرقة \* فإن لم تكن معتمدة فوافقها الإمام ففيه خلاف لأن  
 الإمام ليس بوارث إنما هو نائب \* ولو خلف اثنين فأقر أحدهما بأخ ثالث  
 وأنكر الآخر لم يثبت النسب ولا الميراث (ح) على القول المنصوص  
 \* وقيل أنه يثبت باطناً وفي الظاهر خلاف \* فلو مات وخلف ابناً مقرراً فهل  
 يثبت الآن فيه خلاف \* لأن إقرار القرع مسبوق بإنكار الأصل \* وكذا  
 الخلاف فيما إذا لم يخلف إلا الأخ المقر \* ولو كان سأكناً فمات فأقر ابنه  
 ثبت لا محالة \* والأخ الكبير مع الصغير لا يفرد بالإقرار بالنسب على الأصح  
 \* ولو أقر بشخص فأنكر المقر له نسب المقر بقيل أنه لا يشارك لأن موجب  
 قوله أن من أقر له ليس من أهل الإقرار \* وقيل أنه يستحق الكل \*  
 \* والمقر يحتاج إلى البينة \* ولو أقر الأخ بابن لأخيه الميت فالظاهر أنه يثبت  
 النسب دون الميراث إذ لو ثبت حرم الأخ ولخرج عن أهلية الإقرار \* وقيل  
 انهما يثبتان \* وقيل انهما لا يثبتان

### كتاب العارية

والنظر في أركانها وأحكامها \* أما الأركان فأربعة \* الأول المير \* ولا يعتبر  
 فيه إلا كونه مالكا للمنفعة غير مجبور عليه في التبرع \* فيصح من المستأجر ولا  
 يصح من المستعير على الظاهر لأنه مستبيع بالأذن كالضيف \* نعم له أن يستوفي  
 المنفعة بالوكيل يوكله لنفسه \* الثاني المستعير \* ولا يعتبر فيه إلا كونه أهلاً  
 للتبرع \* الثالث المستعار \* وشرطه أن يكون متنعماً به مع بقاءه \* وفي  
 إعارته الدنانير والدراهم لمنفعة التزيين خلاف لأنها منفعة ضعيفة \* فإذا جرت  
 فهي مضمونة لأنها عارية فاسدة \* وأن يكون الانتفاع مباحاً فلا تستعار  
 الجوارى للاستمتاع \* ويكره الاستخدام المحرم \* وكذا يكره استئارة أحد



الابوين للخدمة \* واعارة العبد المسلم من الكافر \* ويحرم اعارة الصيد من  
المحرّم \* الرابع صيغة الاعارة \* وهو كل لفظ يدل على الاذن في الانتفاع \*  
ويكفي القبول بالفعل \* ولو قال أعزتك حماري لتعير لي فرسك فهو اجارة  
فاسدة غير صحيحة ولا مضمونة \* ولو قال اغسل هذا الثوب فهو استعارة  
لبدنه \* وان كان الفاسل ممن يعمل بالاجرة اعتياداً استحق الاجرة \* أما  
أحكامها فأربعة \* الاول الضمان \* والعارية مضمونة الرد والعين بقيمتها (ح)  
يوم التلف \* وقيل بأقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف كالنصب \* وما  
يتمحق من أجرائها بالاستعمال غير مضمون \* والمستعير من المستأجر هل يضمن  
فيه خلاف \* والمستعير من الناصب يستقر عليه الضمان اذا تلف تحت يده \* ولو  
طوّل بأجرة المنفعة فما تلف تحت يده فلا خلاف في قرار ضمانه على المعير  
\* وما تلف باستيفائه فقولان لانه منورور فيه \* والمستعير كل طالب أخذ المال  
انرض نفسه من غير استحقاق \* فلو اركب وكيله المستعمل في شغلته دابته  
فتلفت فلا ضمان عليه \* ولو اركب في الطريق فقيراً تصدقاً عليه فلا ظهر  
أنه لا يضمن \* الحكم الثاني \* التسلط على الانتفاع \* وهو بقدر التسليط \*  
فان اذن له في زراعة الحنطة لم يزرع ما ضرره فوقها \* وزرع ما ضرره مثلها  
أو دونها إلا اذا نهاه \* ولو اذن في الفراس فبنى أو في البناء ففرس فوجهان  
لاختلاف جنس الضرر \* ولو أعار الأرض ولم يعين فسدت العارية \* فان  
عين جنس الزراعة كفاه \* الحكم الثالث \* جواز الرجوع عن العارية \* إلا  
اذا أعار لدفن ميت فيمتنع نبش القبر الي أن يندرس أثر المدفون \* واذا أعار  
جداراً لوضع الجذوع عليه فلا يستفيد بالرجوع قبل الانهدام شيئاً اذ لا أجره له  
حتى يطالب به ولا يمكن هدمه والطرف الآخر في خاص ملك الجار \* فان

أغار للبناء والغراس مطلقاً لم يكن له نقضه مجاناً لأنه محترم \* بل يتخير بين أن يبقى بأجرة أو ينقض بأرض أو يملك ببدل فأيها أراد أجبر المستعير عليه \* فإن أبى كلف تفريغ الملك \* فإن بادر إلى التفريغ بالقلع في وجوب تسوية الحفر بخلاف لأنه كالمأذون في القلع بأصل العارية \* ويجوز للمعير دخول الأرض وبيعها قبل التفريغ \* ولا يجوز للمستعير الدخول بعد الرجوع الآ لمرمة البناء على وجه \* وفي جواز بيعه البناء خلاف لأنه معرض للنقض \* ولو قال أعمرتك سنة فإذا مضت قلعت مجاناً فله ذلك \* ولو لم يشترط القلع لم يكن له إلا التخيير بين الحاصل الثلاثة كما في العارية المطلقة \* وإذا أغار للزراعة ورجع قبل الإدراك لزمه الإبقاء إلى الإدراك \* وله أخذ الأجرة من وقت الرجوع \* وإذا حمل السيل نواة إلى أرض فأثبتت فالشجرة لمالك النواة \* والظاهر أن لمالك الأرض قلعها مجاناً إذ لا تسليط من جهته \* الحكم الرابع فصل الحصومة \* فإذا قال راكب الدابة لمالكها أضرتنيها وقال المالك أجرتكها فالقول قول الراكب \* ولو قال ذلك زارع الأرض لمالكها فالقول قول المالك لأن عارية الأرض نادرة \* وقيل في المسئلتين قولان بالنقل والتخريج \* ولو قال بل غصبتنيها فالقول قول المالك إذ الأصل عدم الإذن \* ولو قال الراكب أركبتها وقال المالك أجرتكها فالقول قول المالك إذ الأصل عدم الإجارة فيحلف حتى يستحق القيمة عند التلف \* وجواز الرجوع عند القيام

كتاب الغصب \* وفيه بابان

الباب الأول في الضمان

وفيه ثلاثة أركان \* الأول الموجب \* وهو ثلاثة \* التفويت بالمباشرة أو التسبب أو إثبات اليد العادية \* وحد المباشرة إيجاد علة التلف كالقتل والأكل

والاحراق \* وحده السبب إيجاد ما يحصل الهلاك عنده لكن بعلة أخرى اذا كان السبب مما يقصد لتوقع تلك العلة فيجب الضمان على المكره على اتلاف المال \* وعلى من حفر بئرا في محل عدوان فتردت فيه بهيمة انسان \* فان ردها غيره فعلي المردى تقديماً للمباشرة على السبب \* ولو فتح رأس زق فهبت ريح وسقط وضاع فلا ضمان \* لان الضياع بالريح ولا يقصد بفتح الزق تحصيل الهبوب \* فهو كالو فتح الحرز فسرق غيره \* أو دل سارقاً فسرق \* أو بني داراً فألقى فيها الریح ثوباً وضاع \* أو حبس المالك عن الماشية حتى هلكت فلا ضمان في شيء من ذلك \* وكذا اذا نقل صيداً حرّاً الى مضيفة فافترسه سبع \* ولو نقله الى مضيفة أو فتح الزق حتى أشرقت الشمس وأذابت ما فيه ففي الضمان خلاف \* لان ذلك يتوقع فيقصد \* وكذلك تقول اذا غصب الامهات وحدثت الزوائد والاولاد في يده مضمونة وكان ذلك تسبباً الى اثبات اليد \* ولو فتح قفص طائر فوقف ثم طار لم يضمن لانه مختار \* وان طار في الحال ضمن \* لان الفتح في حقه تغير \* وكذا الهيمة والعبد المجنون المقيد بمنزلة الهيمة \* وان كان العبد عاقلاً فلا يضمن من فتح باب السجن وان كان أبقاً \* ولو فتح رأس الزق فقاطرت قطرات وابتل أسفله وسقط ضمن لان التقاطر حصل بفعله \* ولو فتح الزق عن جامد فقتل غيره النار منه حتى ذاب وضاع فالثاني بالضمان أولى \* وقيل لا ضمان عليهما \* أما اثبات اليد فهو مضمن \* واذا كان عدواناً فهو غصب \* والمودع اذا جحد فهو من وقت الجحود غاصب \* واثبات اليد في المنقول بالنقل الآ في الدابة فيكفي فيها الركوب (و) وفي الفراش الجلوس عليه فهو غاية الاستيلاء \* وفي العقار (ح) يثبت الغصب بالدخول وازعاج المالك \* وان أزعج ولم يدخل لم يضمن



« وان دخل ولم يزعج ولم يقصد الاستيلاء لم يضمن » وان قصد صار غاصبا  
للنصف والنصف في يد المالك « والضعيف اذا دخل دار القوي وهو فيها  
وقصد الاستيلاء لم يضمن » لان المقصود غير ممكن « وان لم يكن القوي  
فيها ضمن لانه في الحال مستول واثرة القوة في القدرة على الانتزاع « فهو كما  
لو غصب قانسوة ملك ضمن في الحال « وكل يد تبني على يد الغاصب فهي  
يد ضمان ان كان مع العلم « وان كان مع الجهل بالنصب فهو أيضاً يد ضمان  
« ولكن في اقرار الضمان تفصيل « وكل يد لو ابنتي على يد المالك اقتضى أصل  
الضمان كيد العارية والسوم والشراء « فان ابنتي على يد الغاصب مع الجهل  
اقتضى قرار الضمان عند التلف « وما لا كيد الوديعة والاجارة والرهن والوكالة  
لا تقتضي قرار الضمان « ومهما أُلّف الآخذ من الغاصب فالقرار عليه  
أبدأ « إلا اذا كان منروراً « كما لو قدم اليه ضيافة فقيه قولان لمعارضة  
المنور والمباشرة « وكذا الخلاف فيما لو غر الغاصب المالك وقدمه اليه  
فاكله المالك « وههنا أولى بأن يبرأ الغاصب « وكذلك يطرد الخلاف في الايداع  
والرهن والاجارة من المالك اذا تلف في يده « ولو زوج الجارية من المالك  
فاستولدها مع الجهل نفذ الاستيلاء وبرئ الغاصب « وكذلك لو وهبه منه  
فان التسليط تام « ولو قال هو عبيد فأعتقه فقد قيل لا ينفذ عتقه لانه منورور  
« وقيل ينفذ ويرجع بالنرم « وقيل لا يرجع بالنرم « الركن الثاني « في  
الموجب فيه « وهو كل مال منصوب « وينقسم الى الحيوان وغيره « فالحيوان  
يضمن بقيمته حتى العبد يضمن عند التلف والاتلاف بأقصى قيمته « ولو قطع  
الغاصب احدي يدي العبد التزم أكثر الامرين من نصف قيمته أو أرش  
النقصان لانه تلف تحت يده اذا قلنا جراح العبد مقدر « ولو سقطت يده

بآفة سجاوية لا يضمن الا ارض النقصان \* ولا يجب في عين البقرة والفرس  
 الا ارض النقص \* ولا يضمن الحر لذي ولا مسلم \* ولكن يجب ردها ان  
 كانت محترمة \* ولا يراقى على أهل الذمة الا اذا اظهروها \* فان أريق فلا  
 ضمان \* وكذلك الملاهي اذا كسرت \* فان أحرقت وجب قيمة الرضاض لانه  
 غير جائز \* وكذا في الصايب والصنم والمستولدة والمدبر \* والمكاتب ملحق  
 في الضمان بالعبد القن \* ومنفعة الاعيان تضمن بالقوات تحت اليد والتفويت  
 \* ومنفعة البضع لا تضمن الا بالتفويت \* ومنفعة بدن الحر تضمن بالتفويت  
 \* وهل يضمن بفواتها عند حبس الحر وجهان \* وهو تردد في ثبوت يد غيره  
 عليه حتى يبنى عليه جواز اجارة الحر عند استئجاره ان قلنا ثبت اليد وأنه  
 بتسليم نفسه هل يتقرر أجرته \* وفي ضمان منفعة الكلب المنصوب وجهان  
 \* وما اصطاده بالكلب المنصوب فهو للغاصب على أحد الوجهين \* فان  
 اصطاد العبد فهل يدخل أجرته تحته لان الصيد للمالك فيه وجهان \* ولو  
 لبس ثوبا ونقص قيمته فهل تندرج الاجرة تحت النقص فيه وجهان \* ولو  
 ضمن العبد المنصوب بعد اباقة فهل تسقط عنه أجرته بعد الضمان فيه وجهان  
 ﴿ الركن الثالث ﴾ في الواجب \* وهو ينقسم الى المثل والقيمة \* وحده المثل  
 ما تماثل أجزاءه في المنفعة والقيمة من حيث الذات لا من حيث المنفعة \*  
 والظاهر ان الرطب والعنب والدقيق مثلي \* وكذا الخبز فان أخلاطه غير  
 مقصودة بخلاف سائر الخلوطات \* ثم ان لم يسلم المثل بعد أن تلف المنصوب  
 حتى فقد المثل \* فقل الواجب أقصى قيمة المنصوب من وقت الغصب الى  
 التلف \* وقيل أقصى قيمة المثل من وقت وجوبه الى الاعواز \* وقيل من  
 وقت الغصب الى الاعواز \* وقيل الى وقت طلب الضمان ولو غرم القيمة

ثم قدر على المثل فلا يرد القيمة على الاظهر لتتمام الحكم بالبطلان الحقيقي \* ولو  
 أتلّف مثلياً فظفر به في غير ذلك المكان لم يلزمه الا القيمة \* فاذا عاد الى  
 ذلك المكان لزمه المثل وأخذ القيمة \* ولو ظفر به في غير ذلك الزمان جاز  
 طلب المثل لان رد الزمان غير ممكن فتعذر المثل الحقيقي \* والمسلم اليه اذا  
 انتقل لم يطالب \* وفي مطالبته بالقيمة تردد من حيث انه اعتياض \* فان منع  
 فله القسح \* وطلب رأس المال \* ولو أتلّف آية من نقرة يلزمه المثل \* وما  
 زاد بالصنعة يقوم بغير جنس الاصل حذراً من الربا \* وقيل لا يبالي به فانه  
 ليس ببيع \* ولو اتخذ من الرطب تمرّاً وقلنا لا مثل للرطب والتمر مثل \* أو  
 من الخنطة دقيقاً فالأولى أن يتخير المالك بين المطالبة بقيمة الرطب والدقيق  
 أو مثل التمر والخنطة \* كما لو اتخذ من السمسم الشيرج فيطالب ان شاء بالسمسم  
 أو بالشيرج \* ولو عدم المثل الا بالأكثر من ثمن المثل لم يلزمه الشراء على  
 الاظهر \* أما المتقومات اذا توافقت تضمن بأقصى قيمتها من وقت النصب الى  
 التلف \* فان أبق العبد ضمن (ح) في الحال للحيلولة \* فاذا عاودت القيمة (ح)  
 وسلم العبد \* وللغاصب حبس العبد الى أن ترد القيمة عليه \* وان تنازعا في  
 تلف المغصوب فالقول قول الغاصب (و) لانه ربما يعجز عن البيعة وهو صادق  
 \* فان حلف جاز طلب القيمة وان حكان العين باقية بزعم الطالب للعجز  
 بالحلف \* وكذلك اذا تنازعا في القيمة أو في صفقة العبد (و) أو في عيب (ز) يؤثر  
 في القيمة فالقول قول الغاصب لان الاصل براءة القصة \* وكذلك اذا تنازعا  
 في الثوب الذي على العبد لان العبد وثوبه في يد الغاصب

﴿ الباب الثاني في الطواري \* وفيه ثلاثة فصول ﴾

﴿ الاول في النقصان ﴾ فاذا غصب ما قيمته عشرة فماد الى درهم وردّه



بعينه فلا شيء عليه لان القائن رغبات الناس لاشيء من المنصوب \* وان  
تلف فالواجب عشرة وهو أقصى القيمة \* وان تلف بعضه كالثوب اذا أبلاه  
حتى عاد الى نصف درهم بعد رجوع الاصل الى درهم ضمن القادر القائن  
وهو نصف الثوب بنصف أقصى القيم وهو خمسة \* ووردها مع الثوب البالي  
\* ولو مزق الثوب خرقاً لم يملكه ( ح ) بل يرد الحرق وأرش النقص \* وان  
كانت الجناية لا تقف سرايتها الى الهلاك كما لو بل الخطئة حتى تعفت \* أو  
اتخذ منها هريسة \* أو من التمر والسمن حلواء فنص الشافعي رحمة الله عليه أن  
المالك بالخيار بين أن يأخذ المغيب وأرش النقص أو يطالب بمثل أصل  
المال فان مصيره الى الهلاك في حق من لا يريد فكذا هالك \* وفيه قول  
مخرج وهو القياس أنه ليس له الا ما بقي من ملكه وأرش النقص \* ولو جنى  
العبد المنصوب جناية قتل بها قصاصاً ضمن العاصب للمالك أقصى قيمته اذ  
حصل القوات تحت يده \* وان تعلق الارش برقبته ضمن العاصب للمعني  
عليه كما يضمن المالك اذا منع البيع وكان العاصب مانع \* فان تلف العبد في يده  
ضمن للمعني عليه الارش وللمالك القيمة \* وان سلم القيمة الى المالك فلم يجني عليه  
التعلق به لانه بدل عبد تعلق به أرشه \* فاذا أخذه المجني عليه رجع المالك على  
العاصب بما أخذه لانه لم يسلم له \* واذا نقل العاصب التراب من أرض  
المالك فعليه رد التراب بعينه أو رد مثله أو الارش لتسوية الحفر \* والبائع اذا  
قلع أحجاره يكفيه تسوية الحفر ولا يلزمه الارش \* وقيل في المسئلتين قولان  
بالنقل والتخريج \* والاكتفاء بالتسوية في الموضعين أولى فانه لا يتفاوت  
\* بخلاف بناء الجدار بعد هدمه \* وليس للعاصب أن ينقل التراب الى ملكه  
الا باذنه \* فان منعه لم يكن له ذلك الا اذا تضرر العاصب به لتضييقه ملكه

أو لوقوعه في شارع يحذر من التعثر به ضماناً \* ولو حفر بئراً في داره فله  
طمها وإن أباد المالك ليخرج عن عهدة ضمان الترددي \* فإن أبرأه المالك  
فلا يظهر أن رضاه الطاري كالرضا المقرون بالخفر حتى يسقط الضمان به فلا  
يجوز له الطم بعد رضاه \* وإذا خصى العبد فباليه كمال قيمته \* فإن سقط  
ذلك العضو بأفة سماوية فلا شيء (و) عليه لأنه به تزيد قيمته \* وكذلك إذا  
نقص السمن المفرط ولم ينقص من القيمة \* ولو عاد الزيت بالاغلاء إلى نصفه  
ضمن مثل نصفه وإن لم تنقص القيمة لأن له مثلاً \* وكذا في اغلاء العصير  
\* وقال ابن سريج لا يضمن في العصير لأن الذاهب مائة غير متمولة بخلاف  
الزيت \* ولو هزلت الجارية ثم سمنت \* أو نسي الصنعة ثم تذكر \* أو أبطل  
صنعة الاناء ثم أعاد مثله ففي حصول الجبر وجهان \* ولو أعاد صنعة أخرى فلا  
يغير أصلاً \* ولو غصب عصيراً أقصر خمرأ ضمن مثل العصير لقوات المالية  
\* ولو صار خلا فالأصح أنه يرد مع أرش النقصان إن كان الخل أنقص قيمة  
\* وقيل يفرم مثل العصير ويرد الخل وهو رزق جديد كالسمن العائد  
\* وكذا الخلاف في البيض إذا تفرخ \* والبذر إذا زرع \* والأصح الاكتفاء  
به فانه استحالة إلى زيادة \* ولو غصب خمرأ فخلل في يده \* أو جلد ميتة  
فدبغه فالأصح أن الخل (ح) والجلد للمغصوب منه \* وقيل بل للغاصب فانه  
حصل بفعله مما لا مالية للمالك فيه

❦ الفصل الثاني في الزيادة ❦ فإذا غصب حنطة فطحنها \* أو ثوباً فقصره \*  
أو خاطه \* أو طيناً فضر به لبناً \* أو شاة فذببحها وشواها لم يملك (ح) شيئاً  
من ذلك \* بل يرد على حاله وأرش النقص إن نقص \* وإن غصب نقرة  
فصاغها حلياً ردها كذلك \* ولو كسره ضمن الصنعة وإن كانت من جهته

لأنها صارت تابعة للنقرة \* فإن أجبره المالك على رده إلى النقرة فله ذلك  
ولا يضمن أرش الصنعة \* ويضمن ما نقص من قيمة أصل النقرة بالكسر \*  
ولو غصب ثوبا قيمته عشرة وصيفه بصيف قيمته عشرة فصارت قيمة الثوب  
عشرين فها شريكان \* فبيع ويقسم الثمن بينهما \* فإن وجد زبون يشتري بثلاثين  
صرف إلى كل واحد خمسة عشر \* وإن عاد الثوب إلى خمسة عشر بالصيف  
حسب النقصان على الصيف \* وإن عاد إلى ثمانية ضاع الصيف وغرم الفاضل  
درهمين \* وكذا القول في ثبوت الشركة إذا طير الرخ الثوب إلى اجانة صباغ  
\* أو صبغ الثوب المنصوب بصيف منصوب من غيره \* فإن قبل الصبغ الفصل  
أجبر الفاضل على فصله كما يجبر على قلع الزرع والفراس والبناء وإن نقص  
زرعه به \* وقال ابن سريج لا يجبر على فصل الصبغ إن كان يضيع بالفصل  
أو لا تفي قيمته بما يحدث في الثوب من نقصان بسبب الفصل \* ومهما طوّل  
بالفصل وكان يستضر به فلو تركه على المالك أجبر على قبوله في وجهه كأنه فعل في  
الدابة المردودة بالعيب \* وإن لم يكن عليه ضرر لم يكن له الاجبار على القبول  
\* ولو بذل المالك قيمة الصبغ لم يكن له أن يملك عليه فإن بيع الثوب للخلاص  
من الشركة سهل \* بخلاف المير يملك بناء المستعير ببدل لأن بيع العقار عسير  
\* ومهما رغب المالك في بيع الثوب أجبر الفاضل على بيع الصبغ ليصل كل  
واحد إلى الثمن \* فإن رغب الفاضل في اجبار المالك وجهان \* وإذا غصب  
زيتا وخلطه بزيتة فالنص أنه كالأهلاك فيضمن المثل من أين شاء \* وتخرج  
الأصحاب أن لا ضمان لانه لو خلطه بمثله فهو مشترك \* وإن خلطه بالأجود  
أو بالأردأ فقولان \* إن قلنا انه هالك غرم مثله من أين شاء \* وإن قلنا انه  
مشترك فبيع الكل ويوزع على نسبة القيمة \* ولا يقسم الزيت (و) بعينه



على تفاوت فيؤدى الى الربا \* وخلط الدقيق بالدقيق كخلط الزيت بالزيت \*  
 وخلط الزيت بالشيرج أولى بجماله اهلاكا \* وخلط الخنطة بالشعير ليس باهلاك  
 بل يلزمه الفصل بالاتقاط \* ولو غصب ساجدة وأدرجها في بناءه لم يملك  
 بل يرد (ح) على مالكه وان أدّى الى هدم بناءه \* وان أدرج في سفينة لم  
 ينزع ان كان في النزع اهلاك الناصب \* أو اهلاك حيوان محترم \* أو اهلاك مال  
 لغيره ولكن يرم القيمة في الحال للحيلولة الى أن يتيسر الفصل \* وان لم يكن  
 فيه إلا مال الناصب ففي جواز النزع وجهان \* وكذا لو غصب خيطاً وخاط  
 به جرح آدمي أو حيوان محترم غير مأكول وكان في نزع خوف هلاك لم  
 ينزع اذ يجوز الغصب بمثل هذا القدر ابتداء بل يرم قيمته \* فان مات المبروح  
 أو ارتد ففي النزع خلاف لان فيه مثله \* وفي الحيوان المأكول خلاف لانه  
 ذبح لغير مأكلة \* وينزع عن الخنزير والكلب العقور اذ لا حرمة لهما \* ولو  
 أدخل فصيلاً في بيته أو ديناراً في محبرته وعسر اخراجه كسر عليه تخليصاً  
 للمال \* وان لم يكن بفعله فالأظهر أن المخلص ماله يرم أرش النقص \* وان  
 غصب فرد خف قيمة الكل عشرة وقيمة الفرد ثلاثة ضمن سبعة لان الباقي  
 ثلاثة \* وقيل ثلاثة لانه المنصوب \* وقيل خمسة كما لو أئلف غيره الفرد  
 الآخر تسوية بينهما

﴿ الفصل الثالث في تصرفات الناصب ﴾ فاذا باع الجارية المنصوبة ووطئها  
 المشتري وهو عالم لزمه الحد والمهر (ح) ان كانت مستكرهة \* وان كانت  
 راضية فوجهان لقوله عليه الصلاة والسلام لا مهر لبني \* ولكن المهر للسيد في شبه  
 ان لا يؤثر رضاها \* وفي مطالبة الناصب بهذا المهر تردد \* لان منافع البضع  
 لا تدخل تحت الغصب \* وان كان جاهلاً لزمه المهر \* ولا يجب إلا مهر واحد

بوطآت اذا اتحدت الشبهة \* وفي تعدد الوطاء بالاستكرام تردد في تعدد  
المهر \* أما الولد فهو رقيق لا نسب له ان كان عالماً \* وان كان جاهلاً انعقد على  
الحرية \* وضمن المشتري قيمته \* ورجع به على الغاصب اذ الشراء لا يوجب  
ضمان الولد \* وان انفصل الولد ميتاً فلا ضمان لان الحياة لم تتيقن \* وان سقط  
ميتاً بجناية جان يجب الضمان لانه انفصل مضموناً وقد قدر الشارع حياته  
وضمانه عشر قيمة الام \* وقيل في هذه الصورة يجب أقل الامر من عشر  
قيمة الام أو الفرة اذ وجب الضمان بسببها فلا يزيد عليها \* ويضمن المشتري  
(ح) أجرة المنفعة التي فاتت تحت يده \* ومهر المثل عند الوطاء وقيمة  
انفقاذه حرّاً \* ويرجع بكل ذلك على الغاصب مهما كان جاهلاً \* وينرم قيمة  
العين اذا تلفت ولا يرجع \* وكذا المتزوج من الغاصب لا يرجع بالمهر \* وهل  
يرجع المشتري بقيمة منفعة استوفاهما فيه قولاً الضرور \* ولو بنى فقلع بناءه  
فالاولى أن يرجع بأرض النقص \* ولو تعيب في يده نص الشافعي أنه يرجع  
(ز) لان العقد لا يوجب ضمان الاجزاء بخلاف الجملة \* وكذا اذا تعيب قبل  
القبض لم يكن للمشتري الارش \* ولو اشترى عبداً جارية ورد الجارية بعيب  
وبالعبد عيب حادث لزمه قبول العبد أو طلب قيمته \* وليس له طلب الارش  
مع العبد ولذلك فرق بين الجزء والجملة \* ونقصان الولادة لا يجبر (ح) بالولد  
فان الولد زيادة جديدة

— كتاب الشفعة \* وفيه ثلاثة أبواب —

— الباب الاول في اركان الاستحقاق —

وهي ثلاثة المأخوذ والآخذ والمأخوذ منه \* الاول المأخوذ \* وهو كل

عقار ثابت منقسم \* احترزنا بالعقار عن المنقول فلا شفعة فيه للشريك لحقة  
الضرر فيه \* وبالثابت عن حجرة عالية مشتركة مبنية على سقف لصاحب  
السفل فانه لا أرض لها فلا ثبات \* فان كان السقف لشركاء العلو فوجهان  
لان السقف في الهواء فلا ثبات له \* واحترزنا بالمتقسم عن الطاحونة والحمام  
وبئر الماء وما لا يقبل القسمة الا بابطال منفعتة المقصودة منه فلا شفعة فيها  
(ح و) اذ ليس فيها ضرر مؤنة الاستقسام وتضايق الملك بالقسمة \* الركن  
الثاني الآخذ \* وهو كل شريك بالملك \* فلا شفعة (ح) للجار عندنا وان  
كان ملاصقاً (و) \* وثبت للشريك وان كان كافراً \* فان شارك بحصة موقوفة  
وقلنا لا يملك الموقوف عليه فلا شفعة \* والا فهو بناء على أنه هل يجوز افراز  
الوقف عن الملك \* والشريك في الممر المنقسم يأخذ الممر بالشفعة ان كان  
للمشتري طريق آخر الى داره \* والا فيأخذ بشرط أن يتمكن من الاجتياز \*  
وقيل يأخذ وان لم يتمكن \* وقيل لا يأخذ وان مكن \* الركن الثالث المأخوذ  
منه \* وهو كل من تجدد ملكه اللازم بمعاوضة \* احترزنا بالتجدد عن رجلين  
اشترى داراً فلا شفعة لاحدهما على الآخر اذ لا تجدد لاحدهما \* واحترزنا  
باللازم عن الشراء في زمان الخيار فانه لا يؤخذ ان كان للبائع خيار لانه اضرار  
به \* ولا حق للشفيع على البائع \* وان كان للمشتري وحده فطرفان  
أحدهما لا لان العقد بعد لم يستقر \* والثاني فيه قولان \* كما لو وجد  
المشتري بالشقص عيباً وأراد رده وقصد الشفيع أخذه فأبىها  
أولي وقد تقابل الطرفان فيه قولان \* وكذا الخلاف في تراحم الشفيع  
والزوج اذا طلق قبل المسيس على الشقص المهور \* واحترزنا بالمعاوضة عن  
ملك حصل بهبة أو ارث أو رجع باقالة أو رد بعيب \* فلا شفعة في شيء من



ذلك \* وتثبت ( ح ) الشفعة فيما جعل أجرة في اجارة \* أو صداقاً في نكاح \*  
أو عوضاً في كتابة أو خلع أو صلح عن دم عمد أو عن متعة نكاح \* ولو بذل  
المكاتب شقصاً عوضاً عن نجومه ثم عجز ورق في الشفعة خلاف اذخرج عن  
كونه عوضاً \* ولو أوصى مستولده بشقص ان خدمت أولاده شهراً ففیه خلاف  
لتردده بين الوصية والمعاوضة \* ولو اشترى الوصي للطفل وهو شريك أخذ  
( و ) بالشفعة لنفسه \* ولو باع شقص الطفل لم يأخذه ( و ) لانه منهم كما لو  
باع من نفسه \* والاب يأخذ فانه غير منهم \* ولذلك يبيع من نفسه \* ولو  
كان له في الدار شركة أخرى قديمة فيترك ( و ) عليه ما يخصه لو كان المشتري  
غيره \* ولو باع المريض شقصاً يساوي ألفين بألف من أجنبي والوارث شريك  
فلا يأخذ بالشفعة لانه يصل اليه المحابة \* وقيل يأخذ لان المحابة معه ليست  
من المريض \* وقيل لا يصح البيع لتناقض الاثبات والنفى جميعاً \* وقيل  
يأخذ الوارث بقدر قيمة الالف والباقي يبقى للمشتري مجاناً \* ولو تساوق  
شريكان الى مجلس الحكم وزعم كل واحد أن شراء الآخر متأخرو له الشفعة  
فالقول قول كل واحد في عصمة ملكه عن الشفعة \* فان تحالفا أو تناكلا تساقطا  
\* وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى لمن حلف

### ❦ الباب الثاني في كيفية الاخذ ❦

والنظر في أطراف ثلاثة ❦ الاول ❦ فيما لا يملك به فلا يملك بقوله أخذت  
وتملكك \* ولكن يملك بتسليم الثمن وان لم يرض المشتري به \* أو بتسليم  
المشتري الشقص اليه رضا بكون الثمن في ذمته \* وهل يملك بمجرد رضا  
المشتري دون التسليم \* أو بقضاء القاضي له بالشفعة عند الطلب \* أو بمجرد  
الاشهاد على الطلب فيه خلاف \* والاضاهر أنه لا يملك \* وهل يلتحق هذا

التحكيم بالشراء في ثبوت خيار المجلس للشفيع وامتناع التصرف في الشقص قبل القبض \* وامتناع التملك دون رؤية الشقص فيه خلاف من حيث انه يشبه البيع في كونه معاوضة ويخالفه في انه لا تراخي فيه \* (الطرف الثاني) فيما يبذل من الثمن \* وعلى الشفيع بذل مثل ما بذله المشتري ان كان مثلياً أو قيمة (و) يوم العقد ان كان من ذوات القيم \* فيبذل في المهور وما عليه الخلع قيمة (و م) البضع \* وفي عوض الكتابة قيمة النجوم (و م) \* وفي عوض المتعة قيمة المتعة (و م) \* وفي الصلح عن الدم قيمة الدم (و م) \* وان باع بالف الى سنة \* فان شاء عجل في الحال الالف واخذ \* وان شاء نيه على الطلب (و) وآخر التسليم الى مضي السنة \* وروي حرمة قولاً انه يأخذ (ح) ثمن مؤجل عليه كما أخذه المشتري \* وحكى ابن سريج انه يأخذ بعوض يساوي الفاً الى سنة \* ولو اشترى شقصاً وسيفاً بألف أخذ (م) الشقص بما يخصه من الثمن باعتبار قيمة يوم العقد \* ثم لاخبار للمشتري فيما فرّق عليه من الصفقة \* ولو تعيبت الدار باضطراب سقها أخذ الميب بـكل الثمن كما يأخذ المشتري من البائع اذا غاب المبيع قبل القبض \* وان تلف الجدار مع بعض العرصة بأن تشاه السيل أخذ الباقي بحصته \* وان بقي تمام العرصة واحترقت السقوف \* فان قلنا انها كأطراف العبد أخذ (م) بالكل \* وان قلنا كأحد العبدین أخذ بحصته \* وان كان النقص باقياً فهو منقول ففي بقاء الشفعة فيه قولان (و) لانه لو قارن الابتداء لم يتعلق به الشفعة \* وان قلنا يبقى حق الشفيع فيه فيأخذ المتهدم مع النقص بـكل الثمن \* وان قلنا لا يبقى الحق فيه \* فان قلنا الجدار كأحد العبدین أخذ الباقي بحصته \* وان قلنا كأطراف العبد فقولان \* اذ يبعد أن يفوز المشتري بشئ مجاناً \* ولو اشترى الشقص بألف ثم حط بالابراء

فانه ان كان بعد اللزوم فلا يلحق الشفيع \* وان كان في مدة الخيار خفقه على  
 الاصح ( و ) \* وان وجد البائع بالعبد الذي هو عوض الشقص عيباً وأراد  
 استرداد الشقص قبل أخذ الشفيع فهو أولى به من الشفيع في أقيس القولين  
 \* وان كان بعد أخذ الشفيع لم ينقص ( و ) ملك الشفيع \* ولكن يرجع الي  
 قيمة الشقص \* فان زاد على ما بذله الشفيع أو نقص ففي التراجع بين المشتري  
 والشفيع خلاف اذ صارت القيمة ما قام الشقص بها على المشتري أخيراً \* وكذا  
 لو رضي البائع بالعيب ففي استرداد الشفيع به قيمة السلامة من المشتري خلاف  
 \* وان وجد المشتري بالشقص عيباً بعد أخذ الشفيع لم يكن ( و ) له طلب  
 أرش \* فان رد الشفيع عليه ردّه هو على البائع \* فان وجد قبل أخذ الشفيع ومنه  
 عيب حادث من الرد فاسترد أرشاً فهو محطوط عن الشفيع قولاً واحداً \*  
 ولو اشترى بكف من الدراهم لم يعرف وزنه وحلف على أنه لا يعرف وزنه  
 فلا شفعة ( و ) اذ الأخذ بالمجهول غير ممكن \* ولو خرج ثمن المبيع مستحقاً وهو  
 معين تعين بطلان ( ح ) البيع والشفعة \* وان خرج ثمن الشفيع مستحقاً زمه  
 الابدال ولم يبطل ملكه ولا شفعته في أظهر الوجهين \* وكذا اذا خرج زبواً  
 \* ولو بني المشتري في الشقص الذي قاسمه وكيل الشريك في غيبته فاذا حضر  
 خفقه في الشفعة باق له فانه كان شريكاً ولم يسقط هو حق الشفعة وقد بقي له  
 نوع اتصال وهو الجوار \* ولكن لا يقلع ( ح ز ) بناء المشتري مجاناً بل يتخير  
 بأن يبقى بأجرة أو يملك بعوض أو ينقص بأرش كالغير سواء \* الا أنه يبقى زرعه ولا  
 يطالبه ( و ) بالأجرة \* والمير له الأجرة لان المشتري زرع ملك نفسه فكانه استوفى  
 منفعته فهو كما لو زرع ملكه وباع \* ولو تصرف المشتري بوقف أو هبة نقض ( و )  
 \* وان كان بيع فالشفيع بالخيار بين أن يأخذه بالبيع الاول فينقضه ( و ) \* أو بالثاني



\* ولو تنازع المشتري والشفيع في العفو فالحق قول الشفيع \* أو في قدر  
 الثمن فالحق قول المشتري \* أو في كون الشفيع شريكاً فالحق قول  
 المشتري يحلف أنه لا يعرف له شريكاً \* فإن أنكر المشتري الشراء فإن كان  
 للشفيع بينة أخذ الشقص وترك الثمن في يده على رأي (و) إلى أن يقر \* أو  
 يحفظه القاضي في وجهه \* أو يجبر المشتري على قبوله في وجهه \* وإن لم يكن  
 له بينة فإن أقر البائع بالبيع دون قبض الثمن سلم الثمن إليه وأخذ (و)  
 بالشفعة فالحق لا يمدوها \* وإن قال قبضت الثمن فيقرر الثمن في يده أو يحفظه  
 القاضي \* وقيل لا شفعة ههنا تعذر الأخذ بلا ثمن \* الطرف الثالث \* في  
 تراحم الشركاء \* فإن توافقوا في الطلب وتساوت حصصهم وزع عاينهم بالسوية  
 \* وإن تفاوتت حصصهم فقولان في أنه يوزع على قدر الحصص (ح و)  
 أو على عدد الرؤس \* والجديد على أنه على قدر الحصص \* ولو باع أحد  
 الشريكين نصيبه من شخصين في صفقتين متعاقبتين فالمشتري الأول هل  
 يشارك الشريك القديم في اخذ مضمون الصفقة الثانية وملك في نفسه ممرض  
 للمنفص ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين أن يأخذ القديم نصيبه فلا يساهمه  
 (ح) أو يعفو عن صفقته فيستقر شركته فيساهم فيه \* وإن عفا أحد الشريكين  
 وجب على الثاني أن يأخذ الكل (و) لأن أخذ البعض إضرار بالمشتري \* وإن عفا  
 شريك واحد عن بعض حقه سقط (و) كله \* كالعفو عن القصاص فإنه لا يجزأ  
 نظراً للمشتري \* وإن كانوا ثلاثة ولم يحضر إلا واحد أخذ الكل وسلم كل  
 الثمن حذراً من التبعض \* فإذا رجع الثاني شاطره وملك عليه من وقت تسليم  
 نصف الثمن إليه وعهده عليه \* وإذا جاء الثالث فاسمها جميعاً \* ومنها تعدد  
 البائع أو المشتري جاز أخذ مضمون إحدى الصفقتين \* وإن اشترى في صفقة

واحدة شقصين في دارين شريكهما واحد ففي جواز أخذ أحدهما وجهان

باب الثالث فيما يسقط به حق الشفعة

\* وفيه ثلاثة أقوال (الاول) الجديد انه على الفور (م) \* قال حنبل  
الله عليه وسلم الشفعة لكل العقال (والثاني) أنه يبقى ثلاثة أيام (والثالث) أنه  
يتأبد فلا يبطل إلا بإبطال أو دلالة الإبطال (و) \* والصحيح أنه على الفور  
وانه يسقط بكل ما يمدّ تقصيراً أو توائماً في الطلب \* فإذا بلغه الخبر فليمنع  
عن مكانه طالباً \* فإن كان ممنوعاً بمرض أو حبس في باطل فليوكل \* فإن لم  
يوكل مع القدرة بطل حقه (و) ان لم يكن في التوكيل مؤنة ومنة ثقيلة  
\* فإن لم يجد الوكيل فليشهد \* فإن ترك الأشهاد ففي بطلان حقه قولان \* وان  
كان المشتري غائباً ولم يجد في الحال رفقة وثيقة لا يبطل حقه \* وان كان في  
حمام أو على طعام أو في صلاة نافلة لم يلزمه (و) قطعاً على خلاف السادة \*  
ولو أخبر ثم قال لم أصدق الخبر فإن أخبره من قبل شهادته بطل حقه \* وان  
أخبره من لا يقبل روايته كفاسق وصي فلا يبطل \* وان أخبره عدل واحد  
أو عبد يقبل روايته فالأظهر (و) أنه يبطل حقه \* وان كذب الخبر في مقدار  
الثلث أو تعين المشتري أو جنس (وح) الثمن أو قدر المبيع فترك المبيع لم يبطل  
حقه لأن له غرضاً \* وان أخبر بان الثمن ألف فإذا هو ألفان لم يكن له الرجوع  
إذ لا غرض فيه \* وإذا لقي المشتري فقال السلام عليكم لم يبطل حقه \* ولو  
قال بكم اشتريت ففيه تردد \* وكذا في قوله بارك الله لك في صفقة يمينك \*  
ولو قال اشتريت رخيصاً وأنا طالب بطل حقه لأنه فضول من غير غرض \*  
ولو باع ملك نفسه مع العلم بالشفعة بطل حقه \* فإن لم يعلم فقولان من حيث  
أنه انقطع الضرر \* وان صالح عن حق الشفعة لم يصح الصالح \* ثم ان كان

جاهلاً في بطلان شفيعته خلاف

كتاب القراض وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول في أركان صحته

وهي ستة الأول رأس المال وشرائطه أربعة وهي أن يكون نقداً معيناً معلوماً مسلماً احترازنا بالنقد عن العروض والنقرة التي ليست مضروبة فإن ما يختلف قيمته إذا جعل رأس المال فإذا ردت بالاجرة إليه ليعتبر الربح فربما ارتفع قيمته فيستغرق رأس المال جميع الربح أو نقص فيصير بعض رأس المال ربحاً ولا يجوز (و) على الفلوس ولا على الدراهم (ح و) المغشوشة واحترازنا بالمعلوم عن القراض على صرة دراهم فإن جهل رأس المال يؤدي إلى جهل الربح واحترازنا بالمعين عن القراض على دين في الذمة ولو عين وأبهم فقال قارضتك على أحد هذين الاثنين والآخر عندك وديعة وهما في كسبين متميزين ففيه وجهان ولو كان النقد وديعة أو رهناً في يده أو غصباً وقارضه عليه صح وفي انقطاع ضمان الغصب خلاف وأردنا بالمسلم أن يكون في يد العامل فلو شرط المالك أن يكون في يده أو أن يكون له يد أو يرجع في التصرف أو يرجع مشرفه ففسد القراض لأنه تضيق للتجارة ولو شرط أن يعمل معه غلام المالك جاز على النص الركن الثاني العمل وهو عوض الربح وشروطه ثلاثة وهي أن يكون تجارة غير مضيق بالنعيم والتأقيت احترازنا بالتجارة عن الطبخ والخبز والحرفة فإن عقد القراض على الحنطة ليربح بذلك فاسد أما النقل والصكيل والوزن ولو أحق التجارة ببيع للتجارة والتجارة هي الاسترباح بالبيع والشراء لا بالحرفة والصنعة ثم لو عين الحز الآدكن أو الحيل



الابلق للتجارة عليه \* أو عين شخصاً للمعاملة معه فهو فاسد (ح و) لانه تضيق  
 \* ولو عين جنس آخر أو البز جاز لانه معتاد \* ولو ضيق بالتأقيت الي سنة  
 مثلاً ومنع من البيع بعدها فهو فاسد فانه قد لا يجد زبوناً قبلها \* وإن قيد  
 الشراء وقال لا تشتري بعد السنة ولك البيع فوجهان \* اذ المنع عن الشراء مقدور  
 له في كل وقت فامكن شرطه \* فان قال قارضتك سنة مطلقاً فعلى أي القسمين  
 ينزل فيه وجهان \* الثالث الربح \* وشرائطه أربع وهي أن يكون مخصوصاً  
 بالعاقدين مشتركاً معلوماً بالجزئية لا بالتقدير \* وعيننا بالخصوص أنه لو أضيف  
 جزء من الربح الى ثالث لم يجوز \* وبالاشتراك أنه لو شرط الكل للعامل أو  
 للمالك فهو فاسد (م) \* ويكونه معلوماً احترازنا عما اذا قال لك من الربح ما  
 شرطه فلان لقول فانه مجهول \* ولو قال على أن الربح بيننا ولم يقل نصفين  
 فالظاهر (و) التنزيل على التنصيف ليصح \* واحترازنا بالجزئية عما اذا قال  
 لك من الربح مائة أو درهم أو لي درهم والباقي بيننا فكل ذلك فاسد اذ ربما  
 لا يكون الربح الا ذلك المقدار \* الرابع الصيغة \* وهي أن يقول قارضتك  
 أو ضاربتك أو عاملتك على أن الربح بيننا نصفين فيقول قبلت \* ولو قال على  
 أن النصف لي وسكت عن العامل فسد (و) \* ولو قال على أن النصف لك  
 وسكت عن جانب نفسه جاز \* الركن الخامس والسادس العاقدان \*  
 ولا يشترط فيها الا ما يشترط في الوكيل والموكل \* نعم لو قارض العامل غيره  
 بمقدار ما شرط له باذن المالك ففيه وجهان لان وضع القراض أن يدور بين  
 عامل ومالك \* ولو كان المالك مريضاً وشرط ما يزيد على أجرة المثل للعامل لم  
 يحسب من الثلث لان التفويت هو المقيد بالثلث والربح غير حاصل \* وفي نظيره  
 من المساقاة خلاف (و) لان التخييل قد تنم بنفسها فهو كالحاصل \* ولو

تعدد العامل وأحمد المالك أو بالعكس فلا حرج \* ومهما فسد القراض بقوات شرط نفذ التصرفات وسلم كل الربح للمالك \* وللعامل أجره مثله إلا إذا فسد بأن شرط كل الربح للمالك ففي استحقاقه الأجرة وجهان لأنه لم يطمع في شيء أصلاً

### — الباب الثاني في حكم القراض الصحيح —

وله خمسة أحكام **الحكم الأول** \* أن العامل كالوكيل في تقييد تصرفه بالقبضة \* فلا يتصرف بالغبن ولا بالنسيئة بيعاً ولا شراءً إلا بالأذن \* وبيع بالعرض فانه عين التجارة \* ولكل واحد منهما الرد باليبس \* فان تنازعا فقال العامل يرد وامتنع رب المال أو بالعكس فيقدم جانب القبضة ولا يعامل العامل المالك \* ولا يشتري بمال القراض أكثر من رأس المال \* وان اشترى لم يقع للقراض \* وانصرف إليه ان امكن \* ولو اشترى من يعتق على المالك لم يقع عن المالك فانه تقيض التجارة \* ولو اشترى زوجة المالك فوجهان \* والوكيل بشراء عبد مطلق ان اشترى من يعتق على الموكل فيه وجهان \* والعبد المأذون ان قيل له اشتر عبداً فهو كالوكيل \* وان قيل له اتجر فهو كالعامل \* وان اشترى العامل قريب نفسه ولا ربح في المال صح \* وان ارتفعت الاسواق وظهر ربح وقلنا يملك بالظهور عنق حصته (و) ولم يسر اذ لا اختيار في ارتفاع السوق \* وان كان في المال ربح وقلنا لا يملك بالظهور صح \* ولم يعتق \* وان قلنا يملك ففي الصحة وجهان لأنه مخالف للتجارة \* فان صح عنق (و) حصته وسرى الى نصيب المالك لان المشتري مخار وغرم له حصته **الحكم الثاني** \* ليس لعامل القراض أن يقارض عاملاً آخر بغير إذن المالك \* وفي صحته بالأذن خلاف (و) \* فان فعل بغير الاذن وكثرت التصرفات والربح

فعلى الجديد الربح كله للعامل الاول ولا شيء للمالك \* وللعامل الثاني أجر  
 مثله على العامل الاول اذ الربح على الجديد للعاصب \* والعامل الاول هو  
 العاصب الذي عقد العقد له \* وقيل كله للعامل الثاني فانه العاصب \* وعلى  
 القديم يتبع موجب الشرط للمصلحة وعسر ابطال التصرفات والمالك نصف  
 (و) الربح والنصف الآخر بين العاملين نصفين (و) كما شرط \* وهل يرجع  
 العامل الثاني بنصف أجرة مثله لانه كان طمع في كل النصف من الربح ولم  
 يسلم له فيه وجهان \* الحكم الثالث \* ليس للعامل أن يسافر (ح م و) بمال القراض  
 الا بالاذن فانه خطر فان فعل نفذت تصرفاته واستحق الربح وان كان ضامن  
 بعدوانه \* واذا سافر بالاذن فأجرة النقل على مال القراض كما أن نفقة الوزن  
 والكيل والحمل الثقيل في الحضر أيضاً على مال القراض \* وليس على العامل الا  
 التجارة والنشر والطحى ونقل الشيء الخفيف \* فان تعاطى شيئاً مما ليس عليه فلا  
 أجرة له \* وان استأجر على ما عليه فعليه الاجرة \* ونفقته على نفسه (م) في  
 الحضر \* ونص في السفر أن له نفقته بالمعروف \* فمنهم من نزهه على نفقة النقل \*  
 ومنهم من قال فيه قولان \* ووجه الفرق بين الحضر والسفر أنه متجرد في السفر  
 للشغل \* نعملى هذا لو استصحب مع ذلك مال نفسه وزعم النفقة عليها \* ثم قد  
 قيل القولان في القدر الذي يزيد في النفقة بسبب السفر \* وقيل انه في الاصل  
 \* الحكم الرابع \* اختلف القول في أنه هل يملك الربح بمجرد (م ز) الظهور أم يقف  
 على المقاسمة \* فان قلنا يملك بمجرد الظهور فهو ملك غير مستقر بل هو وقاية  
 لرأس المال عن الخسران \* وان وقع خسران انحصر في الربح \* ولا يستقر الا  
 بالقسمة \* وهل يستقر بالتنضيض والفسخ قبل القسمة فيه وجهان \* ون قلنا  
 لا يملك (ح) فله حق مؤكد حتى لو مات يورث عنه \* ولو أئلف المالك المال



غرم حصته \* وكذا الاجني فان الاتلاف كالقسمة \* ولو كان في المال جارية لم  
يجز للمالك وطؤها لحقه \* **الحكم الخامس** \* الزيادة العينية كالثمرة والنتاج محسوب  
من الربح وهو مال القراض \* وكذا بدل متافع الدواب ومهر وطء الجواري  
حتى لو وطئ السيد كان مسترداً بمقدار العقر <sup>(٣)</sup> \* وأما النقصان فما يحصل  
بانخفاض السوق أو طريان عيب ومرض فهو خسران يجب جبره بالربح  
\* وما يقع باحتراق وسرقة وفوات عين فوجهان أصحها أنه من الخسران كما  
أن زيادة العين من الربح \* ولو سلم إليه اثنين فتلّف أحدهما قبل أن يشتري  
به شيئاً أو بعد أن يشتري كما لو اشترى عبدين مثلاً ولكن قبل البيع فرأس  
المال ألف أو ألفان فيه وجهان وهو تردد في أنه هل يجعل ذلك من الخسران  
وهو واقع قبل الخوض في التصرفات

— **الباب الثالث \* في التماسخ والتنازع** —

والقراض جائز ينفسخ بفسخ أحدهما \* وبالموت \* وبالجنون \* كالكالة فارت  
انفسخ والمال ناض لم يخف أمره \* وإن كان عروضاً فعلي العامل بيعه إن كان  
فيه ربح ليظهر نصيبه \* وإن لم يكن ربح فوجهان \* مأخذ الوجوب أنه في  
عهده أن يرد كما أخذ \* فإن لم يكن ربح ورضي المالك به وقال العامل أبيع  
لم يكن له ذلك إلا إذا وجد زبونا يستفيد به الربح \* ومهما باع العامل قدر  
رأس المال وجعله نقداً فالباقي مشترك بينهما وليس عليه بيعه \* وإن ردّ إلى  
نقد ليس من جنس رأس المال لزمه الرد إلى جنسه \* ولومات المالك فلوارثه  
مطالبة العامل بالتضيض \* وله أن يجدد العقد معه إن كان المال نقداً \* وإن  
كان في المال ربح أخذ بقدر حصته من ربحه عند القسمة \* والباقي يتبع فيه

(٣) العقر بالضم دية الفرج المغصوب ١٠

موجب الشرط \* وان كان عرضاً ففي جواز التقرير عليه وجهان \* ووجه  
الجواز أنه قد ظهر رأس المال وجنسه من قبل فلم يوجد علة اشتراط التقديرة  
ههنا \* وان مات العامل لم يجز تقرير وارثه على العرض فانه ما اشتراه بنفسه  
فيكون كلاً عليه \* نعم ان كان نقداً فهل ينقذ القراض معه بلفظ التقرير فيه  
وجهان \* ومهما كان استرد المالك طائفة من المال وكان اذ ذاك في المال  
ربح فهو شائع ويستقر ملك العامل على ما يخصه من ذلك القدر فلا يسقط  
بالنقصان \* وان كان فيه خسران لم يجب على العامل جبر ما يخص المسترد  
من الخسران \* وان قال العامل تلف المال أو رددت (و) أو ما ربحت أو  
خسرت بعد الربح أو هذا العبد اشتريته للقراض أو لنفسي أو ما تهينني عن  
شرائه وخالفه المالك فالقول قول العامل \* وان اختلفا في قدر ما شرط له من  
الربح فيتحالفان ويرجع الى أجر المثل \* وان اختلفا في قدر رأس المال فالقول  
قول العامل اذ الاصل عدم القبض

— كتاب المساقاة \* وفيه بابان —

— الباب الاول في اركانها —

وهي أربعة \* الاول متعلق العقد \* وهو الاشجار اذ عليها يستعمل العامل  
بجزء من الثمار كما يستعمل عامل القراض \* الا أن المساقاة لازمة مؤقتة  
يستحق (و) الثمار فيها بمجرد الظهور بخلاف القراض \* وأصلها ما روى أنه  
صلى الله عليه وسلم ساقى أهل خيبر على النصف من الثمر والزرع \* وللأشجار  
ثلاث شرائط \* الاول \* أن يكون نخيلاً أو كرمًا \* وفيما عداها من الأشجار  
المثمرة قولان \* وكل ما ثبت أصله في الارض فشجر الا البقل (و) فانه  
يلتحق بالزرع والبطيخ والباذنجان وقصب السكر وامثاله \* ولا يجوز (و) هذه

المعاملة عليه لنهيه عليه الصلاة والسلام عن المخاربة وهي أن يكون البذر من  
 العامل \* وعن المزارعة وهي (و) أن يكون البذر من المالك \* نعم يجوز ذلك  
 على الاراضي المتخللة بين النخيل والكرم تبعاً للمساقاة بشرط اتحاد العامل  
 وعسر افراز الاراضي بالعمل \* فلو وقعت متغايرة بتعدد الصفقة أو بتفاوت  
 الجزء المشروط من الزرع والثمر أو بكثرة الاراضي وان عسر افرازها بالعمل  
 أو بكون البذر من العامل ففي بقاء حكم التبعية في الصحة خلاف \* (الثاني) \*  
 أن لا تكون الثمار بارزة \* وان ساقى بعد البروز (م) فسد على القديم وصح  
 على الجديد لانه عن الفرر أبعد اذ العوض موقوف به \* (الثالث) \* أن تكون  
 الاشجار مريئة والآ فهو باطل للفرر \* وقيل انه على قولي بيع الغائب \* الركن  
 الثاني الثمار \* وليكن مخصوصاً بما شرطاً على الاستنباه معلوماً (و) بالجزئية  
 لا بالتقدير كما في القراض \* ولو ساقى على ودي غير مفروس ليغرسه فهو فاسد  
 (و) فانه كتسليم البذر \* وان كان مفروساً وقدر العقد بمدة لا يثمر فيها فهو باطل  
 \* وان كان يتوهم وجود الثمار فان غلب الوجود صح (و) \* وان غلب العدم  
 فلا (و) \* وان تساوي الاحتمالان فوجهان \* ثم ان ساقى عشر سنين وكانت  
 الثمرة لا تتوقع الا في العاشرة جاز فيكون ذلك في مقابلة كل العمل كالا شهر  
 من سنة واحدة \* ولو قال ساقيتك على أن لك من الصيحات نصفه ومن  
 المعجوة ثلثه لم يصح الا اذا عرف مقدار الاشجار \* وان شرط النصف منها  
 لم يشترط معرفة الاقدار \* ولو ساقاه على احدي الحديقتين لا بعينها \* أو على  
 أنه ان سقي بماء السماء فله الثلث أو بالدالية فله النصف فهو فاسد لتردده بين  
 جهتين \* ولو ساقى شريكه في الحديقة وشرط له زيادة صح ان استبد بالعمل \*  
 وان شارك الآخر بالعمل فلا \* (الركن الثالث العمل) \* وشرطه أن لا يضم اليه



عمل ليس من جنس المساقاة \* وأن لا يشترط مشاركة المالك معه في اليد بل  
يستتبع العامل باليد \* ثم لو شرط دخول المالك أيضاً لم يضر (و) \* وأن لا  
يشترط عمل المالك معه بل يفرد بالعمل \* ولو شرط أن يعمل معه غلام  
المالك صح على النص \* ثم النفقة على المالك إلا إذا شرط على العامل في  
جوازه وجهان \* ووجه المنع أنه قطع نفقة المالك عن الملك \* ولو شرط أن  
يستأجر العامل بأجرة على المالك ولم يبق للعامل إلا الدهقنة والتحنق في  
الاستعمال ففيه وجهان \* ويشترط نأقبت المساقاة لأنها لازمة فيضر التأيد \*  
وليعرف العمل جملة \* ثم ليعرف بالسنة العربية \* فان عرف بأدراك  
الثمار جاز على الأصح \* فان عرف بالعربية فبرزت الثمار في آخر المدة  
ولم تدرك في المدة فالعامل شريك فيها في الركن الرابع الصينة \* (و) فيقول  
سأقيتك على هذه النخيل بالنصف أو عاملتك فيقول قبلت \* فلو عقد بلفظ  
الاجارة لم يصح على الاظهر (و) لفقد شرط الاجارة \* ولا يشترط (و) تفصيل  
الاعمال فان العرف يعرفها

### باب الثاني في أحكامها

وحكمها وجوب كل عمل يتكرر في كل سنة وتحتاج اليه الثمار من السقي  
والتقليب وتنقية الآبار (و) والانهار وتنمية الحشيش المضرب والقضبان  
وتصريف الجريد وتسوية الجرين ورد الثمار اليه \* وما لا يتكرر في كل سنة  
ويعد من الاصول فهو على المالك كحفر الآبار والانهار الجديدة وبناء  
الحيطان ونصب الدولاب وأمثاله \* وفي أجرة الناطور وجداد الثمرة وردم  
ثلثة يسيرة في طرف الجدار خلاف \* وإذا هرب العامل قبل تمام العمل  
استقرض القاضي عليه أو استأجر من يعمل عليه \* فان عمل المالك بنفسه سلم

الثمار للعامل وكان هو متبرعا \* وكذا لو استأجر عليه اذ ليس له أن يحكم  
 نفسه \* ولو عجز عن الحاكم فكمثل ( و ) ان لم يشهد على الاستئجار \* وان  
 أشهد فوجهان \* ثم له أن يفسخ العقد اذا عجز ويسلم الى العامل أجره مثل  
 ما عمل قبل الحرب \* فان تبرع أجنبي بالعمل فله أن يفسخ اذ قد لا يرضى بدخوله  
 ملكه \* وان عمل الأجنبي قبل أن يشمر به المالك سلم الثمار للعامل وكان  
 الأجنبي متبرعا عليه لا على المالك \* فان مات العامل تمام ( و ) الوارث العمل  
 من تركته \* فان لم يكن تركه فله أن يتم من ماله لأجل الثمار \* فان أجب ( وم )  
 لم يجب عليه شيء اذا لم يكن تركه وسلم اليه أجره العمل الماضي وفسخ العقد  
 للمستقبل \* وان ادعى المالك سرقة أو خيانة على العامل فاقول قول العامل  
 فانه أمين \* فان ثبتت خيانه ينصب ( و ) عليه مشرف وعليه ( و ) أجرته ان  
 ثبت بالبينة خيانه \* وان لم يمكن حفظه بالمشرف أزيلت ( م ) يده واستؤجر  
 عليه \* فان خرجت الاشجار مستحقة فللعامل أجره عمله على الناصب \* فان  
 كانت الثمار باقية أخذها المستحق \* فان تلف غرم العامل ما قبضه لنفسه  
 ضمان ( و ) المشتري فانه أخذه في معاوضة ونصيب المساق \* وكذا الاشجار  
 اذا تلفت يطالب بها الناصب \* وفي مطالبة العامل بها وجهان من حيث ان يده  
 لم يثبت عليه مقصودا بخلاف المودع \* فان طوالب رجوع ( و ) به على الناصب  
 رجوع المودع \* وان اختلف المتعاقدان في قدر الجزاء المشروط تحالفا ( م )  
 كافي القراض

✽ كتاب الاجارة \* وفيه ثلاثة أبواب ✽

✽ الباب الاول في أركان صحتها ✽

وهي بعد العاقدين ولا يخفى أمرها ثلاثة \* الاول \* الصيغة وهي أن يقول

أكرتكَ الدار أو أجرتك فيقول قبلت \* ويقوم مقامهما ( و ) لفظ التملك  
ولكن يشترط أن يضيف إلى المنفعة فيقول ملكتك منفعة الدار شهراً  
\* والظاهر ( و ) أن لفظ البيع لا يقوم مقام التملك لانه موضوع للملك  
الاعيان \* الركن الثاني الاجرة \* فان كانت في الذمة فهي كالثمن حتى يتعجل  
( ح م ) بمطلق العقد \* وان كان معيناً فهو كالبيع فيراعى شرائطه فلو أجر  
داراً بعمارتها أو بدراهم معلومة بشرط صرفها إلى العماره بعمل المستأجر فهو  
فاسد لان العمل في العماره مجهول \* ولو كانت الاجرة صبرة مجهولة جاز كما  
في البيع \* وقيل انه على قولين كما في رأس مال السلم \* ولو استأجر السلاح  
بالجهد والطحان بالنخالة أو بصاع من الدقيق فسد لنيه عليه الصلاة والسلام عن  
قفيز الطحان ولانه باع ما هو متصل بملكه فهو كبيع نصف من سهم \* ولو شرط  
للمرضعة جزءاً من الرضيع الرقيق بعد القطام \* ولقاطف الثمار جزءاً من الثمار  
المقطوفة فهو أيضاً فاسد \* وان شرط جزءاً من الرقيق في الحال أو من الثمار  
في الحال فالقياس صحته ( و ) \* وظاهر كلام الاصحاب دال على فسادهِ حتى  
منعوا استئجار المرضعة على رضيع لها فيه شرك لان عملها لا يقع على خاص  
ملك المستأجر \* الركن الثالث المنفعة \* وشروطها خمسة أن تكون متقومة  
لا بانضمام عين إليها \* وأن تكون مقدوراً على تسليمها \* حاصلة للمستأجر \*  
معلومة \* أما التقويم عذابه أن استئجار تفاحة للشم وطعام لتزيين الحانوت  
لا يصح \* وكذا ( ح ) استئجار الدراهم والدنانير لتزيين الحانوت فانه لا قيمة  
له على الاصح ( و ) \* وكذا استئجار الاشجار لتجفيف الثياب والوقوف في  
ظلها \* وكذا استئجار البياع على كلمة تروج لها السلعة ولا تعب فيها \* وفي استئجار  
الكلب للحراسة والصيد وجهان \* أما المتقوم دون العين معناه ان استئجار



الكرم والبستان لثمارها والشاة لتنتاجها ولبنها وصوفها باطل فانه بيع عين  
 قبل الوجود واستئجار الشاة لارضاع السخلة باطل واستئجار المرأة للارضاع  
 مع الحضانة جائز \* ودون الحضانة بخلاف \* والاولى الجواز للحاجة \* واستئجار  
 الفحل للضراب فيه خلاف \* والاولى المنع لانه لا يوثق بتسليمه على وجه  
 ينفع \* أما القدرة على التسليم فعلى به ان استئجار الاخرس للتعليم والاعمى  
 للحفظ باطل لان المقصود غير ممكن \* ولو استأجر قطعة أرض لأماء لها  
 للزراعة فهو باطل \* وان استأجر للسكنى جائز \* فان أطلق وكان في محل يتوقع  
 الزراعة كان كالتصريح بالزراعة \* وان كان الماء متوقفاً ولكن على الدور  
 ففاسد بناء على الحال \* وان كان يعلم وجود الماء فصحيح \* وان كان يغلب  
 وجود الماء بالامطار فالنص أنه فاسد نظراً إلى العجز في الحال \* وقيل انه  
 صحيح اذ انقطاع الشرب العدة والماء الجاري أيضاً ممكن \* وان استأجر أرضاً  
 والماء مستو عليها في الحال ولا يعلم انحساره فهو باطل \* وان علم انحساره  
 فهو صحيح (و) ان تقدمت رؤية الارض أو كان الماء صافياً لا يمنع رؤية  
 الارض \* واجارة الدار للسنة القابلة فاسدة (ح) اذ لا تسلط عليه عقيب العقد  
 مع اعتماد العقد العين \* ولو أجر سنة ثم أجر من نفس المستأجر السنة  
 الثانية فوجهان \* ولو قال استأجرت هذه الدابة لأرْكُها نصف الطريق  
 وأترك النصف اليك \* قال المزني هو اجارة للزمان القابل اذ لا يمين له  
 النصف الاول \* وقال غيره يصح \* وانما التقطع بحكم المهايأة فهو كاستئجار  
 نصف الدابة ونصف الدار وهو صحيح (ح) والعجز شرعاً كالعجز حساً \* فلو  
 استأجر على قلع سن صحيحة وقطع يد صحيحة أو استأجر حائضاً على كنس

(٣) العد بكسر العين الماء الجاري الدائم الذي له مادة لا تنقطع كماء العين والبرر اهـ

مسجد فهو فاسد لأن تسليمه شرعاً متعذر ولو كانت اليد متأكدة أو السن  
وجمة صحت \* فإن سبكت قبل القلع انقضت الاجارة \* ولو استأجر  
منكوحه الغير دون اذن الزوج ففاسد (و) \* ولو استأجرها الزوج لنفسه فهو  
صحيح \* وان استأجرها (و) لأرضاع ولده منها صح \* أما الحصول للمستأجر  
نعمى به أن استأجره على الجهاد (و) والعبادات التي لا تجري النيابة فيها فاسد  
اذ يقع الاجير \* وأما الحج وحمل الجنابة وحفر القبر وفضل الميت فيجري  
فيها النيابة والاجارة \* وللإمام (و) استأجر أهل الذمة للجهاد اذ لا يقع  
لهم \* والاستأجر على الاذن جائز للإمام \* وقيل انه ممنوع كالجهاد \* وقيل  
انه يجوز لأحد الناس ليحصل للمستأجر فائدة معرفة الوقت \* ولا يجوز  
الاستأجر على إمامة الصلوات الفرائض \* وفي إمامة التراويح خلاف \*  
والأصح منعه \* وبالجملة فكل منفعة متقومة معلومة مباحة يباح العامل فيها  
كلفة ويتداول بها الغير عن الغير يصح إيراد العقد عليها \* وأما قوله معلومة  
فتفصيله في الآدمي والأراضي والدواب \* (أما الآدمي) اذا استأجر لصنعة  
عرف بالزمان أو بمحصل العمل كما لو استأجر الخياط يوماً أو لحياطة ثوب  
معين \* ولو قال استأجرتك لتخيط هذا القميص في هذا اليوم فسد (و)  
لانه ربما يتم العمل قبل اليوم أو بعده \* وفي تعليم القرآن يعلم بالسور أو  
بالزمان \* وفي الأرضاع يعين الصبي ومحل الأرضاع \* فان هذا مما يختلف  
الغرض به (أما الأراضي) فما يطلب للسكنى يري المستأجر مواضع الغرض  
فينظر في الحمام إلى البيوت وبئر الماء ومسقط القماش والأتون والوقود  
ويعرف قدر المنفعة بالمدة \* فان أجز سنة فذلك \* فان زاد فالأصح (و) أنه  
جائز ولا ضبط فيه قولان آخران \* أحدهما انه لا يزداد على السنة لانه مقيد

بالحاجة \* والثاني أنه لا يزداد على ثلاثين سنة \* ولو آجر سنين ولم يقدر حصّة  
كل سنة من الاجرة فالاصح (و) الجواز كما في الاشهر من سنة واحدة \*  
ولو قال آجرتك شهراً بدرهم وما زاد فبحسابه فهو فاسد اذ لم يقدر جملته \*  
وقيل انه يصح في الشهر الاول ويفسد في الباقي \* ولو قال آجرتك الارض  
ولم يمين البناء والزراعة والفراس لم يحجز لانه مجهول \* ولو قال لتنتفع به ما  
شئت جاز (و) \* ولو قال آجرتك للزراعة ولم يذكر ما يزرع ففيه خلاف لان  
التفاوت فيه قريب \* ولو قال اكريتك ان شئت فازرعها وان شئت فاغرسها  
جاز على الاصح (و) وتخير كما لو قال انتفع كيف شئت \* ولو قال اكريتك  
فازرعها واغرسها ولم يذكر القدر فهو فاسد \* وقيل انه ينزل على النصف  
\* ولو اكرت الارض للبناء وجب تعريف عرض البناء وموضعه \* وفي تعريف  
ارتفاعه خلاف (و) (أما الدواب) فان استؤجر للركوب عرف (م) الآجر  
الراكب برؤية شخصه أو سماع صفته في الضخامة والنحافة ليعرف وزنه تخميناً  
\* ويعرف المحمل (ح) بالصفة في السعة والضيق وبالوزن فان ذكر الوزن  
دون الصفة أو بالعكس ففيه خلاف (و) \* ويعرف تفاصيل المعاليق \* فان  
شرط المعاليق مطلقاً فهو فاسد (ح م) على النص لتفاوت الناس فيه  
\* والمستأجر يعرف لدابة برؤيتها أو بوصفها ان أوردت الاجارة على العين أهي  
فرس أم بغل أم ناقة أم حمار \* وفي ذكر كيفية السير من كونها مهلجاً أو  
بحراً خلاف (و) \* ويعرف تفصيل السير والسرى ومقدار المنازل ومحل  
النزول أهو القرى أو الصحراء ان لم يكن للعرف فيه ضبط \* وان كان فالعرف  
متبع \* وان استؤجر للحمل فيعرف قدره بالتخمين ان كان حاضراً \* فان كان  
غائباً فبتحقيق الوزن بخلاف الراكب \* وان كان في الذمة فلا يشترط معرفة



وصف الدابة إلا إذا كان المنقول زجاجا اذ يختلف الغرض بصفات الدابة \*  
 وإذا شرط مائة من من الخنطة يكون الظرف وراه فليعرف قدره ووزنه إلا  
 إذا تماثلت الثرائر بالعرف \* وإن قال مائة من فهو مع الظرف على الأصح (و)  
 \* وإن استؤجر للشيء فيعرف قدر الدلاء والعدد وموضع البئر وعمقه \* وإن كان  
 للحرث فيعرف بالمدة (و) أو بتعين الأرض فيعرف صلابتها ورخاوتها وعلى  
 الجملة ما يتفاوت به الغرض ولا يتسامح به في المعاملة يشترط تعريفه

### باب الثاني في حكم الاجارة الصحيحة \* وفيه فصلان \*

الفصل الاول في موجب الالفاظ المطلقة \* «أما في الآدمي» فاستئجار  
 الخياط لا يوجب عليه الخيط بل هو على المالك \* واستئجار الحاضنة على  
 الحضانة هل يستتبع الارضاع \* وعلى الارضاع هل يستتبع الحضانة فيه ثلاثة  
 أوجه يفرق في الثالث ويقال الارضاع يستتبع الحضانة كي لا يجرد العين  
 مقصودا بالاجارة \* والحضانة لا تستتبع الارضاع فان صرح بالجمع بينهما أو  
 قلنا ذكر أحدهما كاف في الاستتباع فانقطع اللبن فعلي وجه ينسخ لانه  
 المقصود \* وعلى وجه يسقط قسط من الاجرة لانه أحد المقصودين \* وعلى  
 وجه يثبت الخيار لانه تابع (و) فهو كالعيب \* أما الخبر في حق الوراث \*  
 والصبغ في حق الصباغ قيل انه كاللبن في الحاضنة \* وقيل انه كالخيط \* أما  
 الدور \* فعمارة الدار باقامة مائل \* أو اصلاح منكسر على المكري \* وإن احتاج  
 الى تجديد بناء أو جذع فان فعل استمرت الاجارة \* وإن أبى فللمكثري الخيار  
 \* فإن أراد اجباره على العمارة لم يجز على الاظهر \* وكذا اذا غصب الدار لم يلزمه  
 الانتزاع وإن قدر ولكن للمكثري الخيار \* ويجب على المكري تسليم المفتاح \*  
 فان ضاع في يد المكثري فهو أمانة \* وليس على المكري ابداله \* ولو أجر

داراً ليس لها باب وميزاب فليس عليه تجديد \* فان جهله المكثري فله  
الخيار \* وتطهير عرصه الدار عن الكناسه والثلج الخفيف والأتون عن الرماد  
على المكثري \* وتسليم الدار وبشر الحش والبالوعة خالية على المكثري \* فان امتلاً  
ففي وجوب تفرغه على المكثري لبقية المدة خلاف \* واذا مضت المدة على  
المكثري التفرغ من الكناسات ولا يلزمه تفرغ البالوعة والحش \* ومستنقع  
الحمام كالحش \* ورماد الاتون كالكناسة \* أما الاراضى \* اذا استؤجرت للزراعة  
ولها شرب معلوم فالعرف فيه الاتباع وان لم يذكر \* وان كان العرف  
مضطرباً فالاصح أنه لا يتبع \* وقيل ان لفظ الزراعة كالشرط للشرب \* وقيل  
يفسد لاجل هذا التردد \* فان مضت المدة والزرع باق وانما بقي لتقصيره  
في الزراعة قلع مجاناً \* وان كان لغلبة البرد لم يقلع مجاناً فانه غير مقصر \* وان  
استؤجر لزراعة القمح شهرين فان شرط القلع بعد المدة جاز وكأنه لا يبني  
الآ القصيل \* وان شرط الابقاء فهو فاسد للتناقض بينه وبين التأقيت \* وان  
أطلق فقيل انه صحيح وينزل على القلع \* وقيل انه يفسد اذا العادة تقضى بالابقاء  
\* وكذا ان أجر للبناء والغراس سنة أو سنتين اتبع الشرط \* فان أطلق فهو  
كالزرع الذي يبقى \* وحيث صححنا في جواز القلع مجاناً بعد المدة خلاف \*  
وقيل انه لا يقلع كما في العارية المؤقتة \* وقيل انه يقلع اذا فائدة التأقيت في العارية  
طلب الاجرة بعد المدة ولا فائدة ههنا الا القلع \* فان قلنا لا يقلع مجاناً فهو  
كالعير يخير بين القلع بالأرض أو الابقاء بأجرة أو التملك بموضع \* ومباشرة  
القلع أو بدل مؤنته على الآجر أو المستأجر فيه خلاف \* فان منع المستأجر  
ما عينه الآجر قيل انه يقلع مجاناً ترفيماً للملك \* وانما ليس انه يقلع ونعزم له  
ولا يبطل حقه بامتناعه \* ولو استأجر أرضاً للذرة فله زرع القمح \* ولو استأجر



للمقمح لم يجز زرع الدرة وله الشمير \* وكذا اذا استأجر دكاناً لصنعة فلا يباشر  
 ما ضرره فوقها \* ويفعل ما ضرره دونه \* فلو استأجر للمقمح فزرع الدرة  
 فلا جر القلع في الحال \* فان لم يقطع حتى مضت المدة بخير بين اجرة المثل  
 وبين أخذ المسمى وأرش نقص الأرض \* وقيل انه يتعين أجر المثل وهل  
 يتعين المسمى وأرش النقص والنقص هو الاول \* ولو عدل من الزرع الى  
 الفرس يتعين أجر المثل اذ تغير الجنس \* ولو عدل من خمسين مناً الى مائة  
 في الحمل تعين المسمى وطلب الزيادة لانه استوفى المعقود عليه وزاد \* أما في  
 الدواب فيجب على مكري الدابة تسليم الاكاف \* والخزام \* والثفر<sup>(٢)</sup> والبرة  
 والخطام \* وفي حق الفرس في السرج خلاف \* والحمل والمظلة والغطاء  
 وما يشد به أحد الحمليين الى الآخر فعلي المكثري \* والوعاء الذي فيه نقل  
 المحمول على المكثري ان وردت الاجارة على عين الدابة \* وان ورد على الذمة  
 فعلي المكثري \* فالدلو والرشاء في الاستقاء كالوعاء \* ويجب تقدير الطعام  
 المحمول \* فلو فني فالأظهر أن له ابداله \* ويجب على المكثري اعانة الراكب  
 للنزول والركوب في المهمات المتكررة \* وكذا الاعانة على رفع الحمل وحطه \*  
 وكذا في الحمل الا اذا وردت الاجارة على عين الدابة وسلم الى يد المكثري  
 \* ومهما تلفت الدابة المعينة انفسخت \* وان أورد على الذمة فلم دابة فتلفت  
 لم ينفسخ \* وكذا ان وجد بها عيباً \* ويجوز ابدال المستوفي فله أن يركب  
 (ح ز) مثل نفسه \* بل له أن يؤاجر الدابة والدار من غيره \* ولا يجوز ابدال  
 الاجير المعين والدابة والدار \* وفي ابدال الثوب الذي عين للخياطة والصبي  
 الذي عين للرضاع والتعليم وجهان \* ومهما استأجر ثوباً للبس نزع له لئلا اذا نام  
 (٢) الثفر بالتحريك وبالمثلة ثفر الدابة وهو السير الذي يجعل في مؤخر السرج اهـ



وفي وقت القيولة (و) ولا يجوز الاتزار به \* وفي الارتداء به تردد  
 ﴿ الفصل الثاني في الضمان ﴾ ويد المستأجر في مدة الانتفاع يد أمانة \* وكذا  
 بعد مضي المدة على الأصح \* وفيه وجه أنه بعد المدة كالمستعير \* وقبل  
 الانتفاع لو ربط الدابة ولم ينتفع استقرت الأجرة \* فان تلفت فلا ضمان الا  
 اذا انهدم الاصطبل عليه ضمن لانه لو ركب لأمن من هذا السبب \* أما يد  
 الاجير على الثوب الذي يراد خياطته أو صبغته أو قصارته أو على الدابة  
 لرياضتها وأمثاله فهي (ح) يد أمانة على الأصح (و) كيد المستأجر \* وفيه  
 قول آخر أنه يد ضمان (ح) \* وقول ثالث ان يد الاجير المشترك يد ضمان  
 بخلاف الاجير المعين للعمل \* وظاهر النص أن من غسل ثوب غيره أو  
 دلكه أو حاق رأسه ولم يجر لفظ الاجارة لا يستحق أجرة لانه ألتف منافع  
 نفسه باختياره \* وقال المزني ان كان عادته طلب الأجرة استحق الأجرة  
 \* وأما من دخل الحمام لزمه الأجرة لانه يتلف منفعة غيره بسكونه \* ولا ضمان  
 على الحامي اذا ضاع الثياب بغير تقصيره على الأصح (و) كسائر الاجراء  
 \* ولو قصر الثوب فتلف في يده \* فان قلنا ان القصاره عين لم يستحق الأجرة  
 لانه تلف قبل التسليم \* وان قلنا أثر فيستحق اذ وقع مسلماً بالفراغ \* ولو  
 استأجر دابة ليحملها عشرة أصع فزاد صاعاً صار عاصياً ضامناً \* ولو سلم الى  
 المكري وقال انه عشرة وهو أحد عشر وكذب فتلفت الدابة بالحمل فيجب  
 عليه الضمان \* وفي قدره قولان \* أحدهما النصف كما اذا جرح نفسه بجراحات  
 وجرحه غيره جراحة فمات \* والثاني أنه يجب جزء من أحد عشر جزءاً من  
 الضمان لان الجراحات لا تنضبط بخلاف الحمل \* وهذا الخلاف جار في الجلاذ  
 اذا زاد واحداً على المائة انه يضمن النصف أو جزءاً بحسابه \* وان سلم ثوباً الى

خياط غطاه قباء فقال ما أذنت لك إلا في القميص \* فإذا تنازعا (م) تحالفا  
 إذ يدعي المالك خيأته فإذا حلف أنه مأذون سقط الارش \* ويدعي الخياط  
 اذن المالك والاجر فإذا حلف أنه لم يأذن سقطت الاجرة \* وفيه قول أن  
 الاجرة تسقط عند التحالف ولكن النضمان يجب فكان أثر التحالف في  
 رفع العقد \* وقال ابن أبي ليلى القول قول الخياط \* وقال أبو حنيفة رضي الله  
 عنه القول قول المالك \* وقال الشافعي رضي الله عنه قول أبي حنيفة أشبه  
 \* وكلاهما مدخولان \* وقيل انهما قولان للشافعي رضي الله عنه  
 وليس بصحيح

### باب الثالث في الطوارئ الموجبة للفسخ

وهي ثلاثة أقسام \* الاول \* ما ينقص المنفعة قصصاً تتفاوت به الاجرة فهو  
 عيب موجب للفسخ قبل قبض الدار وبمده إلا إذا بادر المصكرى الى  
 الاصلاح ان قبل الاصلاح \* وان ظهر للمعاقد نذر بأن تخلف عن السفر  
 وقد استأجر الدابة أو تميز حرفته وقد استأجر الخانوت أو مرض لم يكن له  
 (ح) الفسخ بهذه الاعذار لانه لا خلل في المعقود عليه \* ولو اكترى أرضاً  
 للزراعة ففسد الزرع بجائحة فلا يحط شيء من الاجرة \* ولو فسد الارض  
 بجائحة ثبت الرد \* فمما أجاز أجاز بجميع (و) الاجرة كما في البيع \* وان فسخ  
 رجع الى أجرة الباقي واستقر ما استوفاه على الاصح (و) \* ويوزع المسمى على  
 المدين باعتبار القيمة لا باعتبار المدة \* الثاني \* فوات المنفعة بالكافة كموت الدابة  
 والاحير المعين \* وانهدم الدار موجب للفسخ نص عليه \* ونص ان انقطاع  
 شرب الارض غير موجب للخيار لانها بقيت أرضاً والدار لم تنق داراً \* وفقد قيل  
 فيها قولان بالنقل والتخريج وهو الاظهر \* واذا مات أحد المتعاقدين لم

ينفسخ ( ح ) العقد \* ولو مات الصبي المتعلم أو انزلت أو تلف الثوب المحيط  
 فهو متردد بين تلف العاقد والدابة المعينة ففيه خلاف ( و ) أنه هل ينفسخ  
 به أم يبدل بغيره \* وإذا غصب الدار المستأجرة حتى مضت المدة انفسخت  
 \* وفيه قول أن للمستأجر الخيار \* فإن شاء طالب الناصب بأجرة المثل \* ولو  
 أقر المكري للناصب بالرقبة قبل إقراره في الرقبة \* وهل يفوت حق المنفعة  
 تبعاً على المستأجر فيه خلاف ( و ) \* والاقيس ( و ) أن للمستأجر أيضاً  
 مخصوصة الناصب لأجل حقه في المنفعة \* ومهما حبس المكري الدابة حتى  
 مضت المدة استقرت الأجرة سواء قدرت المدة أم لا عينت الدابة أم لا \*  
 فإن حبس المكري وقدرت المدة انفسخت \* وإن لم تقدر فوجهان  
 \* الثالث \* ما يمنع استيفاء المنفعة شرعاً يوجب الفسخ كما لو سكن ألم السن  
 المستأجر على قلعه \* أو نفا من عليه القصاص وقد استؤجر ( و ) لقطعه \* ولو  
 مات البطن الأول من أرباب الوقف بعد الإجارة وقبل مضي المدة فالاقيس  
 ( و ) الانفساخ لأنه تناول مالا يملكه \* ولو آجر الولي الصبي أو دابته مدة  
 تجاوز السنوغ لم يجز \* فإن قصرت فبلغ بالاحتلام على قرب فالاقيس أنه  
 لا ينفسخ إذ بني العقد له على المصلحة \* وإن أعتق العبد المكري لم تنفسخ  
 ( و ) الإجارة \* ولا خيار ( و ) للعبد \* ولا يرجع بالإجارة على السيد في أقيس  
 الوجهين \* ونفقته على بيت المال في هذه المدة \* وقيل إنها على السيد \* ولو  
 باع الدار المستأجرة من المستأجر صح ولم ينفسخ الإجارة على الأصح ( و )  
 فيستوفي المنفعة بحكم الإجارة \* وكذلك يصح للمستأجر إجارة الدار من  
 المالك كما يصح من الأجنبي \* وقيل إن الإجارة والمالك لا يجتمعان كالنكاح  
 والمالك \* ولو باع الدار من غير المستأجر صح ( و ) البيع في أقيس الوجهين



والستمرت الاجارة الى آخر المدة \* وفي استثناء المنفعة عن بيع الرقبة شرطاً  
خلاف ( و ) مأخوذ من جواز بيع المستأجر

﴿ كتاب الجمالة ﴾

وصورتها أن يقول من ردّ عبدي الآبق فله درهم مثلاً \* وهي صحيحة  
وأركانها أربعة ﴿ الأول الصيغة ﴾ الدالة على الاذن في الرد بشرط عوض \*  
فلو ردّ انسان ابتداء فهو متبرع فلا شيء له ( ح م ) \* وكذا اذا ردّ من لم  
يسمع ندائه فانه قصد التبرع \* واذا كذب الفضولي وقال قال فلان من ردّ  
فله درهم فلا يستحق الرادّ على المالك ولا على الفضولي لانه لم يضمن  
\* وان قال الفضولي من ردّ عبد فلان فله درهم لزمه لانه ضامن ﴿ الثاني  
العاقبة ﴾ وشرطه أهلية الاجارة \* ولا يشترط تعيين العامل لمصلحة العقد  
\* وكذلك لا يشترط القبول ( و ) قطعاً ﴿ الثالث العمل ﴾ وهو كل ما يستأجر  
عليه وان كان مجهولاً فان مسافة ردّ العبد قد لا تعرف \* ولا يشترط ( ز )  
الجهل بل لو قال من خاطّ ثوبي أو من حجّ عنى فله دينار استحق ( ز ) لانه  
اذا جاز مع الجهل فعلم أولي \* وفيه وجه آخر انه لا يجوز الا على عمل  
مجهول ﴿ الرابع الجعل ﴾ وشرط أن يكون معلوماً مقدراً كالاجرة فلو قال من  
ردّ من بلد كذا فله دينار فردّ من نصف الطريق استحق النصف أو من الثلث  
استحق الثلث \* ولو ردّ من مكان أبعد لم يستحق زيادة لانه لم يشترط \* وان  
قال من ردّ فله دينار فاشترك فيه اثنان فهو لهما \* فان عين واحداً فعاونه غيره  
لقصد معاونة العامل فالكل للعامل \* وان قصد طلب أجرة فلا شيء له  
\* وللعامل نصف دينار ﴿ أما أحكامها ﴾ فالجواز من الجانبين كالقراض وجواز  
الزيادة والنقصان قبل فراغ العمل ووجوب استحقاق الاجرة على تمام العمل

حتى لا يستحق بالبعض البعض \* بل لو مات العبد على باب الدار أو هرب  
قبل التسليم فلاحق \* وإن أنكر المالك شرط أصل الجعل أو شرطه في عبد  
معين \* أو سعى العامل في الرد فالقول قوله \* وإن تنازعا في مقدار الجعل  
تحالفا والرجوع إلى أجرة المثل

— كتاب احياء الموات —

والمشتركات ثلاثة الاراضي ومعادنها ومنافعها \* أما الاراضي \* فالموات منها  
ملك بالاحياء \* قال صلى الله عليه وسلم من أحيأ أرضاً ميتة فهي له \* والموات  
كل منفك عن اختصاص \* والاختصاص ستة أنواع \* النوع الاول \*  
العمارة فلا يملك معمره \* وإن اندرست (و) العمارة فلها ملك لمعين أو لبنت  
المال الا أن يكون عمارة جاهلية ولم يظهر أنها دخلت في يد المسلمين بطريق  
الغنيمة أو الفتي حتى يجري حكمها في تملكها بالاحياء (و) قولان  
لتعارض أصل الاباحة وظاهر استيلاء المسلمين عليه \* ومعمور دار الحرب  
لا يملك الا كذا (و) يملك سائر أموالهم \* ومواتها الذي لا يذبون المسلمين عنها  
يملكها المسلمون والكفار جميعاً بالاحياء بخلاف موات الاسلام فإن الكفار  
لا يملكونها (ح) بالاحياء \* أما موات يذبون عنها فإذا استولى طائفة عليها ففي  
اختصاص المستولين بها دون الاحياء خلاف \* قيل انهم يملكون \* وقيل  
هم أولى بالتملك باحيائه \* وقيل لا أثر لجرد الاستيلاء فيما ليس بملوك \* الثاني  
حريم العمارة \* فلا يملك وأهل دار الحرب إذا قرروا في بلد بصلح فلا يحيا (و)  
ما حوالها من الموات \* وسائر القرى للمسلمين لا يحيا ما حوالها من مجتمع  
النادي \* وممر تكض الخيل \* وملعب الصبيان \* ومناخ الابل وما يعد من حدود  
مراقبتهم \* وأما الدار ان كان في موات فخرمها مطرح التراب والتلج ومصب

الميزاب والممر في صوب الباب \* وان كان في ملك فلا حريم ( و ) لها اذ  
 الاملاك متعارضة \* ولكل واحد ان يتصرف في ملكه بحسب العادة \* فان  
 تضرر صاحبه فلا ضمان \* ولو اتخذ حائوت حداد أو قصار أو حماما على خلاف  
 العادة ففي منعه خلاف \* ولو كان لا يتأذى المالك الا بالريح كالمديع فالظاهر  
 ( و ) انه لا يمنع منه \* أما البئر في الموات فخرعها موضع النزع والدولاب  
 ومتردد البهيمة \* وان كان قناة فما حوالها مما ينقص ماءها لو حفر \* وقيل  
 انه لا يمنع مما ينقص اذا جاوز حريم البئر \* الثالث \* اختصاص الخلق  
 بالوقوف بعرفة \* هل يمنع من الاحياء فيه تردد \* والظاهر انه اذا لم يضيق لا يمنع  
 \* الرابع \* اختصاص المتحجر مرعى وهو نصب أحجار علامة على العمارة  
 فهو أولى به ان لم يطل الزمان وكان مشتغلا بأسباب العمارة \* فان جاوز ذلك  
 بطل اختصاصه ( و ) وقيل البطلان لو تعدى غيره وأحيا في حصول الملك  
 خلاف ( و ) وكذا في جواز اعتياض المتحجر عن اختصاصه \* الخامس \*  
 اقطاع الامام \* وهو متبع في الموات \* وحكمه قبل الاحياء حكم التحجر  
 \* السادس \* الحمى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو النقيع ولمن بعده من  
 الأئمة كالتحجر في المنع من الاحياء \* ولا يجوز لمن بعده أن يحمي لنفسه  
 وكان ذلك خاصة له \* ويجوز ( و ) أن يحمي لابل الصدقة أعني للأئمة  
 \* وفي نقص الحمى بعد زوال الحاجة خلاف ( و ) قيل انه لا يغير كالمسجد  
 \* وقيل نعم لانه بني على مصلحة حالية \* أما المنافع المشتركة \* فهي منفعة  
 الشوارع للطروق والجلوس ومنفعة المساجد والرباطات \* أما الشوارع  
 فللطروق \* ويجوز الجلوس بشرط أن لا يضيق \* ثم السابق يختص به فلا  
 يزعج \* فان قام بطل حقه الا اذا جلس للبيع فيبقى حقه الى أن يسافر أو يقدم



في موضع آخر أو يترك الحرفة أو يطول مرضه بحيث ينقطع الالفة الى غيره  
 \* والظاهر (و) أن الاقطاع لا مدخل له فيها اذ الملك ليس مطلوباً منه \* ومن  
 جلس في المسجد ليقرأ عليه القرآن والعلم فيألفه أصحابه فهو كقاعد الاسواق  
 \* فان جلس للصلاة لم يختص به في صلاة ثانية \* ويختص (و) في تلك  
 الصلاة اذا غاب بعذر رعاف أو غيره \* والسابق في الرياضات وغيرها الى  
 بقعة يختص بها \* ثم ان طال عكوفه على هذه الانتفاعات المشتركة وصار  
 كالملك الذي أبطل أثر الاشتراك في الازعاج خلاف (و) \* أما المعادن  
 فظاهرة وباطنة (أما الظاهرة) فالملح والنفط وأحجار الرخا والرخام والبرمة  
 وكل ما لا يحتاج فيه الى طلب فلا يختص به أحد الابحياء وتحويط حوله ولا  
 يختص بتجوير ولا باقطاع بل هو مباح كالمياه الجارية \* والسابق الى موضع لا  
 يزعم قبل قضاء وطره \* فان تسابق رجلان أقرع بينهما (و) ويقدم القاضي من  
 رآه أحوج (أما الباطنة) وهي التي تظهر بالعمل كالذهب والفضة \* فان ظهر في  
 ملك انسان بعد أن أحياء فهو ملكه \* فان لم يحيي ولكنه ظهر بعمله فهل يملكه  
 به فيه قولان \* فان قلنا يملك دخل الاقطاع فيه كالموات \* ولا يقتصر  
 ملكه على محل النيل بل الحفرة التي حواله ويليق بحريمه يملكه أيضاً \* أما  
 المياه \* فتلاثة \* محرز في الاواني فهو ملك (و) كسائر الاملاك يصح (و) بيعه  
 \* وعام لم يظهر بعمل ولا يجري بحفر نهر فلكل واحد أن يأخذ ساقية منه  
 فيجري الماء الى أرضه \* وللأعلى أن يسقي أرضه الى الكعب (و) ويلزمه  
 بعد ذلك أن يسرحه الى الاسفل وقيل لا يلزمه (و) \* فان تعلّى واحد وأخذ  
 ساقية وقطع الماء عن الكل منع لأنهم باحياء الارض استحقوا مرافقها  
 والماء من المرافق فيمنع من احداث ما لم يكن \* الثالث ما تردد بين

العموم والاختصاص وهو ماء البئر فهو مختص به \* ولا يلزمه بذله لغيره (و)  
 لغرض الزرع (و) الا بعوض \* وهل يلزمه بذله للباشية \* ان لم يكن البئر  
 مملوكاً له بل كان قصده من الحفر الانتفاع بالماء وجب البذل للحديث \* وان  
 كان مملوكاً فالظاهر وجوبه للحديث \* ومنهم من خصص بما لم يملك منه  
 وألحق هذا بالحرز بالاولى \* أما القناة المشتركة فالملك فيها بحسب الاشتراك  
 في العمل \* ولهم القسمة بنصب خشبة فيها ثقب متساوية \* وتصح المهايأة ولا  
 تلزم على الاظهر (و) فان قيل وما طريق احياء الموات قلنا ان قصد  
 المسكن فلا يملك الا بالتحويل وتعليق الباب (و) وتسقيف (و) البعض اذ  
 به يصير مسكناً \* ولا يحتاج في الزرية الى التسقيف \* وفي البستان يحتاج  
 مع التحويل وتعليق الباب (و) الى حفر الانهار وسوق الماء اليه (و) وفي  
 المزرعة الى جمع (و) التراب حواليه وتسوية الارض وسوق الماء اليها \*  
 والاظهر انه يحتاج الى الزرع \* وفيه وجه آخر انه لا يحتاج اليه كما لا يحتاج  
 الى السكون في الدار والله اعلم

كتاب الوقف \* وفيه بابان

الباب الاول في اركانه ومصححاته

وهي أربعة \* الاول الموقوف \* وهو كل مملوك متعين يحصل منه فائدة أو  
 منفعة لا يفوت العين باستيفائها \* فيجوز وقف العقار والمنقول (ح م)  
 والشائع والمفروز \* ويجوز وقف الاشجار لثمارها \* والحيوان (ح) لابلانها  
 وأصوافها \* والاراضي لمنافعها \* ولا يجوز وقف الحر نفسه \* ولا وقف الدار  
 المستأجرة \* ولا يجوز وقف الموصى بخدمته لانه لا ملك في الرقبة \* وفي

وقف المستولدة والكاتب (و) خلاف \* سببه التردد في أن الوقف هل يزول  
ملك الرقبة \* ويجوز وقف الحلي للباس \* ووقف الدراهم للتزيين فيه تردد كما  
في الاجارة \* ولا يجوز وقف الطعام فان منفعته في استهلاكه \* الركن الثاني  
الموقوف عليه \* فان كان موقوفاً على شخص معين فشرطه أن يكون أهلاً  
للحبة منه والوصية له \* فيجوز الوقف على الكافر الذمي \* وعلى المرتدة والحربي فيه  
خلاف (و) لانه لا بقاء له لانه مقول \* ولا يجوز على الجنين لانه لا تسليط  
في الحال \* ولا على العبد (و) في نفسه ولكن الوقف عليه وقف على السيد \*  
والوقف على البهيمة هل هو وقف على مالها فيه خلاف \* ولا يجوز الوقف  
على نفسه (م) اذ لا يتجدد به الا منع التصرف \* وفيه وجه آخر انه يجوز  
\* ولو شرط أن يقضى من ريع الوقف زكاته وديونه فهو وقف على نفسه  
\* وكذا ان وقف على الفقراء ثم صار فقيراً ففي شركته خلاف (و) \* ولو كان  
الوقف على جهة عامة كالمساكين والفقراء فان كان فيه قرابة فصحيح \* وان  
كان معصية كالوقف على عمارة البيع والكنائس وكتبة التوراة ونفقة قطاع  
الطريق فباطل \* وان لم يكن لا قرابة ولا معصية كالوقف على الاغنياء أو  
على المساكين من الكفار والمنساق ففيه خلاف (و) \* الركن الثالث الصيغة \*  
ولا بد منها \* فلو أذن في الصلاة في ملكه لم يصح سجداً \* وكذا اذا صلى  
ما لم يقل جعلته مسجداً \* وللصيغة مراتب (الاولى) قوله وقفت وحسبت  
وسببت وكل ذلك صريح (الثانية) قوله حرمت هذه البقعة وأبديتها  
ان نوي الوقف فهو وقف \* وان أطلق فوجهان (الثالثة) قوله تصدقت  
بهذه البقعة وهي بمجرد ها ليس بصريح \* فان زاد وقال صدقة محرمة لا تباع  
ولا توهب صار وقفاً (و) \* فان اقتصر على المحرمة أو اقتصر على مجرد النية



فوجهان \* إلا إذا عين شخصاً وقال تصدقت عليك لم يكن وقفاً (و) بمجرد  
 النية بل ينبغي فيما هو صريح فيه وهو التملك \* أما الموقوف عليه ان قال  
 رددت الوقف ارتد (و) \* وان سكت ففي اشتراط قبوله وجهان \* وأما البطن  
 الثاني فلا يشترط قبوله (و) \* وفي ارتداده عنه برده وجهان \* الركن الرابع  
 في شرائط \* وهي أربع \* الأولى \* التأيد فإذا قال وقفت سنة فهو باطل  
 كالهبة المؤقتة \* وفي الوقف المنقطع آخره قولان \* كما لو وقف على أولاده  
 ولم يذكر من يصرف اليه بعدهم \* فان قلنا بالصحة فقولان في أنه هل يعود  
 ملكاً الى الواقف أو الى تركته بعد انقراضهم \* فان قلنا لا يعود فيصرف  
 الى أهم الخيرات \* وقيل انه لا قرب الناس اليه \* وقيل انه للمساكين (و) \*  
 وقيل انه للمصالح اذ أهم الخيرات أهمها \* الثانية التنجيز \* فإذا قال اذا جاء  
 رأس الشهر فقد وقفت لم يصح (و) فانه تعليق كما في الهبة \* ولو قال وقفت  
 على من سيولد من أولادي فهو منقطع الاول فقولان كمنقطع الآخر \* وقيل  
 يبطل قطعاً لانه لا مقر له في المال \* وان صححنا فإذا وقف على عبده أو على  
 وارثه وهو مريض ثم بعده على المساكين فهو منقطع الاول \* الثالثة الارام \*  
 فلو قال علي أنني بالخيار في الرجوع عنه ورفع شرائطه فسد (و) الوقف \* ولو  
 قال علي أن لي الخيار في تفصيل الشرط مع بقاء الأصل ففيه وجهان \* ولو شرط  
 أن لا يؤاجر الوقف اتبع شرطه \* وقيل لا يتبع إلا في الزيادة على السنة \*  
 ولو خصص مسجداً بأصحاب الرأي والحديث لم يخص (و) \* ولو خصص  
 المدرسة والرباط جاز \* ولو خصص المقبرة ففيه تردد (و) \* الرابعة بيان  
 المصرف \* ولو اقتصر على قوله وقفت لم يصح (م) علي الاظهر \* وقيل  
 يصح ثم يصرف الى أهم الخيرات كما ذكرنا في مصرف منقطع الآخر \* ولو

وقف على شخصين وبعدهما على المساكين فمات أحدهما فنصيبه لصاحبه أو للمساكين فيه وجهان \* ولو رد البطن الثاني وقلنا يرتد برده فقد صار منقطع الوسط ففي مصرفه ما ذكرناه \* وقيل أنه بصرف إلى الجهة العامة المذكورة بعد انقراضهم في شرط الوقف \* وقيل بصرف إلى البطن الثالث ويجعل الذين ردوا كالمعدومين

❦ الباب الثاني في حكم الوقف الصحيح \* وفيه فصلان ❦

❦ الفصل الأول في أمور لفظية ❦ فإذا قال وقفت على أولادي وأولاد أولادي فهو للتشريك ولا يقدم البطن الأول إلا بشرط زائد \* ولو قال وقفت على أولادي لم يدخل الاحفاد \* ودخل البنات والحناني \* ولو قال وقفت على البنات أو على البنين لم تدخل الحناني \* ولا يدخل تحت الولد الجنين ولا المنفوي (و) بالعمان \* ولو قال علي ذرتي أو نسلي أو عقبتي دخل (م) الاحفاد \* ولو قال علي الموالى وله الأعلى والأسفل فهو فاسد للاحتمال \* وقيل يوزع \* وقيل يختص بالأعلى لعصوبته

❦ الفصل الثاني في الاحكام المعنوية ❦ وحكم الوقف لزوم (ح) في الحال وإن لم يضاف إلى ما بعد الموت \* وتأثيره إزالة الملك وحبس التصرف على الموقوف \* ثم إن كان مسجداً فهو فك من الملك كالتحرير \* ولو وقف على معين فهو ملك (و) للموقوف عليه \* ولو وقف على جهة عامة فالملك مضاف إلى الله \* وقيل باطلاق ثلاثة أقوال (أحدها) أنه للواقف (ح) ولم يزل ملكه بدليل اتباع شرطه (والثاني) أنه لله (م و) إذ لا تصرف لاحد فيه (والثالث) أنه للموقوف عليه (ح م) فإنه المتصرف بالانتفاع \*

وَمَلَكَ المَوْقُوفَ عَلَيْهِ الغَلَّةُ وَالثَّمَرَةُ وَالصَّوْفُ وَالْوَبَرُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَبَدَلُ مَنْعَةٍ  
 البَضْعِ وَالْبَدَنُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ الوَطْءُ لِلشَّيْءِ \* وَهَلْ يَمْلِكُ نَتَاجُهُ فِيهِ خِلَافٌ  
 لِأَنَّهُ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ وَلَدِ الضَّحِيَّةِ وَهُوَ ضَحِيَّةٌ وَبَيْنَ لَبَنِ الْحَيَوَانِ المَوْقُوفِ \* وَالظَّاهِرُ  
 (و) أَنَّهُ يُمْكِنُ تَزْوِيجُهَا ثُمَّ يَتَوَلَّى التَّزْوِيجَ مِنْ تَقْوِيلِ أَنَّ الْمَلِكَ فِيهَا لَهُ \* فَإِنْ  
 قُلْنَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَلَا يَسْتَشِيرُ أَحَدًا \* وَإِنْ قُلْنَا لِلَّهِ فَالْسلْطَانُ يَسْتَشِيرُ  
 المَوْقُوفَ عَلَيْهِ (و) \* وَتَوَلِيَّةُ أَمْرِ الوَقْفِ إِلَى مَنْ شَرَطَ لَهُ الْوَاقِفُ فَإِنْ سَكَتَ  
 فَهُوَ إِلَيْهِ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يَصْرِفْهُ عَنْ نَفْسِهِ \* وَقِيلَ يَنْبَغِي عَلَى الْأَقْوَالِ فِي الْمَلِكِ  
 فَهُوَ لِلْمَلِكِ \* ثُمَّ يَشْتَرِطُ فِي التَّوَلَّى الْأَمَانَةَ (و) وَالْكَفَايَةَ وَيَتَوَلَّى الْعِمَارَةَ  
 وَالْإِجَارَةَ وَتَحْصِيلَ الرِّبْحِ وَصَرْفَهَا إِلَى الْمُسْتَحَقِّ وَيَأْخُذُ أَجْرَهُ إِنْ شَرَطَتْ  
 لَهُ \* وَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ عِمْدًا فَتَفَقُّهُ مِنْ حَيْثُ شَرَطَ \* فَإِنْ لَمْ يَشَرِّطْ فَمَنْ كَسَبَهُ  
 \* فَإِنْ بَطَلَ كَسَبُهُ فَعَلَى مَالِكِهِ وَيَخْرُجُ عَلَى أَقْوَالِ الْمَلِكِ \* وَلَوْ أَنْدَرَسَ شَرِّطَ  
 الْوَقْفَ فَيَنْقَسِمُ عَلَى الْأَرْبَابِ بِالسُّوِيَّةِ \* فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْأَرْبَابَ فَهُوَ كَوَقْفٍ  
 مَنْقُطِعٍ الْآخِرِ فِي الْمَصْرُفِ \* وَلَوْ آجَرَ التَّوَلَّى الْوَقْفَ عَلَى وَفْقِ النُّبْطَةِ فِي  
 الْحَالِ فَظَهَرَ طَالِبُ الزِّيَادَةِ لَمْ يَنْسَخْ عَلَى الْأَقْيَسِ (و) \* وَلَوْ تَعَطَّلَ المَوْقُوفُ  
 وَبَقِيَ لَهُ أَثَرُ نَظَرٍ \* فَإِنْ كَانَ الْبَاقِي هُوَ الضَّمَانُ بَأَن قَتَلَ الْعَبْدَ فَيَشْتَرِي بِهِ الْمَثْلَ  
 وَيَجْعَلُ وَقْفًا \* وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ عَبْدٌ فَشَقِصَ عَبْدٌ \* وَقِيلَ أَنَّهُ يَصْرِفُ مَالَكًا إِلَى  
 المَوْقُوفِ عَلَيْهِ \* وَإِنْ كَانَ شَجَرَةٌ خَفَّتْ فَقِيلَ يَنْقَلِبُ الْخَطْبُ مَالَكًا لِلوَاقِفِ  
 \* وَقِيلَ هُوَ مَلِكٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ \* وَقِيلَ يَبَاعُ وَيَشْتَرَى بِهِ شَقِصُ شَجَرَةٍ وَيَجْعَلُ  
 وَقْفًا \* وَقِيلَ يَنْتَفَعُ بِهِ جَذْعًا وَلَا يَبَاعُ وَلَا يَمْلِكُ لِأَنَّهُ عَيْنُ الْوَقْفِ \* وَالْحَصِيرُ  
 فِي الْمَسْجِدِ إِذَا بُلِيَ وَنَحَاتُهُ خَشَبُهُ قِيلَ أَنَّهُ يَبَاعُ وَيَصْرِفُ فِي مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ  
 \* وَقِيلَ أَنَّهُ يَحْفَظُ فَاتَهُ عَيْنُ وَقْفِهِ فَلَا يَبَاعُ \* وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْجَذْعِ الْمُنْكَسَرِ



والدار المنهدمة \* أما المسجد نفسه ان تهدم وتفرق الناس من البلد فلا يعود ملكا لانه يتوقع أن يعودوا اليه

✽ كتاب الهبة \* وفيه فصولان ✽

الاول في أركانها \* وهي ثلاثة \* الاول الصيغة \* ولا بد من الإيجاب والقبول الا في هدايا الاطعمة \* وقد قيل انه يكتفى بالمعاطاة اذ كان ذلك معتادا في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم \* ولا يصح تعليقه وتأقيته \* وتأخير القبول فيه عن الإيجاب كالبيع \* ولو قال أعمرتك هذه الدار فاذا مت فهي لورثتك صح (م) فانه هبة \* ولو اقتصر على قوله أعمرتك لم يصح (ح و) على القول القديم لانها مؤقنة \* وعلى الجديد يصح ويتأبد \* فان قال فان مت عادالي فهو بالبطلان أولى \* وكذا الرقي فهي بالبطلان أولى \* وهو أن يقول أرقبتك هذه الدار وجعلتها لك رقي أو وهبتك على أنك ان مت قبلي عاد الم أو مت قبلك استقر عليك \* الثاني الموهوب \* وما جازي به جاز هبته فلا يمتنع بالشيوع وان قبل القسمة (ح) \* ولا يصح (م) هبة المجهول والآبق \* وفي هبة الكلب خلاف (و) \* وهبة المرهون هل تفيد الملك عند اتفاق فكاكه فيه خلاف (و) \* وهبة الدين لا تصح (و) كما لا يصح رهنه اذ القبض فيه غير ممكن \* الثالث القبض \* وبه يحصل (م و) الملك \* فان مات الواهب قبل القبض تخير الوارث في الاقباض \* وقيل ينسخ كالوصالة \* وكما قبل القبول \* ولم قبضها المتهب دون اذن الواهب لم يحصل الملك

✽ الفصل الثاني في حكمها \* وهو قسمان \* الاول \* ما قيد بنق الثواب فيلزم بالقبض \* ولا رجوع فيه الا للوالد (ح م) فيما يهب لولده \* وفي معناه

الوالدة والجد ( م ) وكل أصل \* وقيل انه يختص بالاب \* وان تصدق عليه  
تقره في الرجوع خلاف \* ومهما تلف الموهوب أو زال ملك المتهب فات  
الرجوع \* ولا يثبت طلب القيمة \* ولو كان عَصيراً أقصراً خيراً ثم عاد خلاً  
عاد الرجوع ( و ) \* وكذا اذا انفك الرهن والكتابة \* ولو عاد الملك بعد  
زواله ففي عود الرجوع قولان ( و ) \* ولو حصلت زيادة منفصلة سلمت  
للمتهب واختص الرجوع بالأصل \* الثاني الهبة المطلقة \* ان كان من  
الكبير الى الصغير لم يقتض ثواباً \* وكذا ان كان من النظيف على الاظهر \* ولو  
كان الى الكبير من الصغير قولان \* الجديد انه لا ثواب ( م ) \* والقديم انه  
يلزمه ( ح ) للعرف \* ثم قيل انه ما يرضى به الواهب ( م ) \* وقيل قدر القيمة  
\* وقيل ما يزيد ( م ) على القيمة ولو بقليل \* فان لم يسلم اليه ما هو الثواب  
رجع فيه \* أما اذا صرح بشرط الثواب فان عينه فهو بيع ويثبت فيه أحكام  
البيع ( و ) \* ولكن عند العقد أو عند القبض قولان \* وقيل لا ينعقد لتناقض  
اللفظ \* وان كان مجهولاً \* فان قلنا المطلق لا يقتضيه بحال فهو فاسد \* وان  
قلنا يقتضيه فقل ان هذا كالمطلق \* وقيل ان التصريح بالثواب يجعله بيعاً  
فينفسد بالجهل

✽ كتاب اللقطة \* وفيه بابان ✽

✽ الباب الاول في أركانها ✽

وهي الالتقاط والملتقط واللقطة \* أما الالتقاط فهو عبارة عن أخذ مال ضائع  
ليعرفه الملتقط سنة ثم يملكه ان لم يظهر ماله بعه بشرط الضمان اذا ظهر \*  
والاظهر انه ليس بواجب ولكنه ان وثق بأمانة نفسه فمستحب ( م ) \* وان

علم الخيانة محرم \* وان خاف الخيانة ففي الجواز خلاف \* كما في تقلد القضاء  
 ممن يخاف الخيانة \* وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من التقط لقطعة  
 فليشهد عليها فاحتمل أن يكون بطريق الارشاد \* واحتمل أن يكون إيجاباً  
 ففيه خلاف (و) \* ثم إذا أشهد فليعرف الشهود بعض (و) أوصاف اللقطة  
 ليكون في الاشهاد فائدة \* أما الملتقط \* فهو كل حر مسلم مكلف عدل لان  
 فيه معنى الامانة والولاية والسكيب \* والاصح أن الكافر أهل للاتقاط في  
 دار الاسلام كالاخطاب \* وفي أهلية الفاسق والعبد والصبي قولان (و)  
 لقوات أهلية الولاية والامانة \* وفائدة المنع أنهم لا يملكون \* وتكون في  
 أيديهم مضمونة \* ولعل الاصح أنهم يملكون لان أخبار اللقطة عامة \* فعلى  
 هذا القاضي اما أن يتزعج (ح و) من يد الفاسق على أحد الوجهين \* أو ينصب  
 (ح و) عليه رقيباً كما يراه الي أن تمضي مدة التعريف \* وللعبد أن يعرف  
 ويملك بأذن السيد ويحصل الملك للسيد \* وبغير اذنه فيه خلاف (و) كما في  
 الشراء \* وان تلف في يده قبل المدة فلا ضمان \* فان تلف في يده بعد مدة  
 التعريف \* فان أذن السيد في التملك تعلق الضمان بالسيد (و) لا برقبته كما لو  
 أذن في الشراء \* وان لم يأذن تعلق بدمه العبد لا بدمه السيد ولا برقبته لانه  
 لا خيانة منه ولا اذن من السيد \* والمكاتب ومن نصفه حر ونصفه رقيق  
 كالحر على الاصح (و) وهو المنصوص \* وأما الصبي فينبغي أن يتزعه الولي  
 من يده ويملك له بعد مدة التعريف \* فان ألقه الصبي ضمن \* وان تلف  
 في يده فوجهان \* ووجه الإيجاب أنه ليس أهلاً للامانة ولم يسلطه المالك  
 عليه بخلاف الأبداع عند الصبي \* فان قصر الولي ولم يتزعه من يده حتى ألقه  
 الصبي أو تلف فقرار الضمان على الولي لانه ملتزم حفظ الصبي عن مثله أما



اللقطة فهو كل مال معرض للضياع كان في عامر الارض أو غامرها وذلك  
ظاهراً في كل جماد وحيوان صغير \* أما الابل وفي معناه البقر والحارثان وجد  
في صحراء لم يلتقط (ح) لورود الخير \* ولو وجد في عمران فقد قيل يلتقط  
لانه يضيع بامتداد يد الناس اليه \* ولو وجد كلباً اللقطة واختص بالانتفاع  
به بعد مدة التعريف

### الباب الثاني في أحكام اللقطة

وهي أربعة (١) الأول حكم الضمان وهو أنه أمانة في يد من قصد أن يحفظها  
أبدًا لما لكها مضمون منصوب في يد من أخذها على قصد الاختزال \* ومن  
أخذها إيرادها سنة ثم يملكها فهي أمانة في يده في السنة \* فإذا مضت وكان  
نزع المالك مطردًا صار مضمونًا وإن لم يجر بعد حقيقة التملك فإنه صار ممسكاً  
لنفسه \* ولو أخذ على قصد الأمانة ثم قصد الخيانة ولم يحقق في تأثير مجرد  
القصد في التضمن خلاف (و) وإن صكان مجرد قصد المودع في دوام  
يده لا يؤثر لانه مساط من جهة المالك \* ثم ما صار ضامناً فلا عرف  
سنة لم يملكه بعدها \* وقيل انه يملك لأن التحريم لم يتمكن من عين  
السبب \* وإنما المحرم القصد ولم يتحقق (٢) الحكم الثاني التعريف  
\* وهو واجب سنة عقيب (ح) الالتقاط \* ويعرف كل يوم في الابتداء \* ثم  
كل أسبوع ثم كل شهر بحيث لا يلبي أنه تكرر لما مضى \* ويذكر في التعريف  
بعض الصفات لا كلها ليحصل به تبيين المالك \* ولا يلزمه مؤنة التعريف إلا  
إذا قصد (و) التملك فإذا كان يكون ساعياً لنفسه في التعريف \* فإذا قصد الحفظ  
أبدًا أمانة لما لكه ففي لزوم أصل التعريف خلاف \* والظاهر لزومه فإنه كتمان  
مفوت للحق \* وينبغي أن يعرف في موضع الالتقاط ان كان في بلد \* ولا

يجوز له أن يسافر به فيعرف في موضع آخر \* وإن وجد في الصحراء فيعرف  
في أي بلدة أراد قرب أم بعده \* ولا يلزمه أن يغير قصده فيقصد أقرب البلاد  
\* ثم وجوب التعريف سنة في مال كثير لا يفسد \* أما القليل الذي لا  
يحول فلا يعرف أصلاً \* وإن كان متمولاً عرف مرة ( ح م و ) أو مرتين على  
قدر الطلب في مثله \* وحق القليل ما يفتقر مالكة عن طلبه على القرب \* وقيل  
أنه يقدر بنصاب المارقة \* وقيل الديار فما دونه قليل إذ وجد على كرم  
الله وجهه ديناراً فأمره صلى الله عليه وسلم بالاستئذان \* أما ما يقصد كالعلماء  
فقد قال صلى الله عليه وسلم من التقط طعاماً فليأكله \* وفي مناه الشاة  
فإنه طعام يحتاج إلى السلف \* وفي الجحش وحمار الحيوانات التي لا تؤكل  
خلاف \* قليل لا يتحقق بالشاة لأن الساهل في الطعام أكثر \* ثم في وجوب  
التعريف بعد أكل الطعام خلاف ( و ) \* وإن وجد طعاماً في بلد فقد قيل  
بديه ويعرف ثمه لأن ذلك في الصحراء غير ممكن \* وقيل بخلافه لمعوم الخبر  
في الثالث التملك \* وهو جاز بعد مضي المدة \* وقد قيل أنه يحصل بمجرد  
مضي السنة إذا تقدم القصد \* وقيل لا بد من تجديد القصد \* وقيل لا بد  
من انقضاء أيضاً \* وقيل لا بد من تصرف أيضاً من قبل المالك كما في القرض \*  
أما لقطة مكة فلا يملكها ( ح م ) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لقطتها إلا  
لمشده \* معناه على الدول والمآل تظهر فأداة التخصيص \* وقيل أنه يملك كسائر  
البلاد \* الرابع \* وجوب ( و ) الرد \* فيها أقام المالك بينة فإن أطلب في  
الوصف وغلب على الظن صدقه جاز الرد \* وفي الرجوب بغير بينة خلاف \*  
وأما الاكتفاء بعدل واحد أولى فإن البينة قد تضر أقالها \* فإن رد إلى  
الواصف فظهر مالك وأقام البينة فإن شاء طالب الملقط \* وإن شاء طالب

الواصف \* ثم القرار على الواصف ان لم يكن قد اعترف الملتقط له بالملك \* ولو  
ظهر المالك بعد التملك غرم الملتقط قيمته يوم التملك \* فان كان العين قائمة ففي  
وجوب رد العين تردد (و) \* فان رد العين على المالك القبول \* فان كانت  
معيبة وضم اليه الارش فهل عليه القبول أم يجوز له المطالبة بالقيمة فيه وجهان

كتاب اللقيط \* وفيه بابان

الباب الاول في الانقاط وحكمه

وكل صبي ضائع لا كافل له فالنقاطه من فروض الكفایات \* وفي وجوب  
الاشهاد عليه خيفة من الاسترقاق خلاف (و) مرتب على اللقطة \* وأولى  
بالوجوب \* وان كان اللقيط بالغاً فلا يلتقط \* وان كان ميمراً ففيه تردد \*  
وولاية الانقاط لكل حر مسلم عدل رشيد \* أما العبد والمكاتب اذا التقطا  
بغير اذن السيد اتزع من أيديهما فان الحضانة تبرع وليس لها ذلك \* وان  
اذن السيد فهو الملتقط \* والكافر يلتقط الصبي الكافر دون المسلم لانه  
لا ولاية \* أما المسلم فيلتقط الكافر \* وأما الفاسق فينتزع من يده \*  
وكذا المبذر فان الشرع لا يأمنها \* وأما الفقير فهو أهل له \* ولو ازدحم  
انسان قدم من سبق \* فان استويا قدم الغني (و) على الفقير \* والبلدي على القروي  
\* والقروي على البدوي \* وكل ذلك نظراً للصبي \* وظاهر العدالة مقدم على  
المستور في أقنس الوجهين \* وان تساويا من كل وجه أقرع بينهما وسلم الى  
من خرجت قخته \* ثم من التقطه يلزمه الحضانة ولا يلزمه النفقة من ماله \*  
فان عجز سلمه الى القاضي \* فان تبرم مع القدرة لم يسلم الى القاضي على أحد  
الوجهين لانه شرع في فرض كفاية فيلزمه \* وعليه حفظه في موضع التقاطه



\* فان نقل من بلد الى قرية أو بادية لم يحز لتفاوت المعيشة \* فان نقل من البادية الى البلد جاز \* وان نقل من بلد الى بلد أو من قبيلة الى قبيلة في البادية لم يحز على أحد الوجهين لأن ظهور نسبه في محل التقاطعه أغلب \* وأما نفقة اللقيط ففي ماله وهو ما وقف على اللقطة \* أو وهب منهم \* أو أوصي لهم وقبله القاضي \* أو ما وجد تحت يده عند التقاطعه يكون ملفوفاً عليه أو مشدوداً على ثوبه أو موضوعاً عليه \* وما هو مدفون في الارض تحته فليس هو له إلا أن توجد معه رقعة مكتوبة بأنه له فهو له على أظهر الوجهين \* وان كان بالقرب منه مال موضوع أو دابة مشدودة فقيه وجهان \* ولو وجد اللقيط في دار فالدار له لأنه تحت يده واختصاصه \* فان لم يكن له مال أنفق الامام من بيت المال \* فان لم يجد وزعه على من رآه من أغنياء المسلمين \* ثم لا رجوع عليه \* وقيل انه ان ظهر رقه رجع به على سيده \* وان ظهر حراً موسراً وكسوباً فعليه \* وان ظهر فقيراً قضى ذلك من سهم الفقراء والمساكين من الصدقات \* ثم مهما كان للقيط مال لم يحز للملئقطة انفاقه إلا باذن القاضي \* وان لم يكن قاض فليشهد عليه \* فان أنفق دون اشهاده ضمن \* وهل يستقل بحفظ ماله دون اذن القاضي فيه خلاف

### باب الثاني في أحكام اللقيط

وهي أربعة \* الأول اسلامه \* والاسلام يحصل استقلالاً بمباشرة البالغ \* ولا يحصل بمباشرة الصبي وان كان مميزاً ( ح م ) على المذهب الظاهر \* ثم اذا وصف الاسلام حيل بينه وبين أبويه خيفة الاستدراج \* وقيل ان ذلك استحباب ان فرغناه على المذهب في بطلان اسلامه \* أما الصبي الذي لا يميز والمجنون فلا يتصور اسلامهما إلا تابعاً \* وللشعبة ثلاث جهات \* الأولى \*

اسلام أحد الابوين فكل من انفصل من مسلم أو مسلمة (م) فهو مسلم \*  
 وإن طراً اسلام أحد الابوين حكم بالاسلام في الحال \* وكذا إذا أسلم أحد  
 الاجداد أو الجدات إذا لم يكن الأقرب حياً \* فإن كان حياً ففي تبعيته تردد (و)  
 \* ثم إذا بلغ وأعرب عن نفسه بالكفر فهو مرتد على أصح القولين \* وما سبق من  
 التصرفات لا ينقض \* ولو قتل قبل البلوغ لم ينقطع القصاص لشبهة الكفر \*  
 وإن قتل بعد البلوغ وقبل الاعراب وجبت الدية \* وفي القصاص خلاف  
 لأجل الشبهة \* الجهة الثانية \* تبعية السابى المسلم \* ومن استرق طفلاً حراً  
 باسلامه (و) \* وإن استرقه ذمي لم يحكم باسلامه على أصح الوجهين \* وإن  
 باعه من مسلم لم يحكم أيضاً باسلامه لأن ملك المسلم طارئ \* وإنما ذلك أثر  
 الابتداء \* ولو استرقه مسلم ومعه أبواه لم يحكم باسلامه \* ثم حكم هذا الصبي  
 حكم من قضي باسلامه تابعاً لأبويه إذا بلغ \* الجهة الثالثة \* تبعية الدار وهو  
 المقصود \* فكل لقيط وجد في دار الاسلام فهو محكوم باسلامه \* وإن وجد  
 في دار الحرب فكافر \* إلا إذا كان فيها مسلم ساكن من تاجر أو أسير فقيه  
 خلاف \* ثم إذا بلغ وأعرب عن نفسه بالكفر فقد قيل أنه كافر أصلي وليس  
 بمرتد لأن تبعية الدار ضعيفة وكأنه توقف \* ومنهم من قال فيه قولان  
 كما في تبعية السابى والوالدين \* فإذا قلنا أنه كافر أصلي في التوقف في الأحكام  
 الموقوفة على الاسلام نظر \* ومال صاحب التريب إلى التوقف \* به على نص  
 الشافعي رضي الله عنه في سقوط القصاص عن قاتله \* ولا خلاف في أنه لو  
 أقام ذمي بينة على نسبه التحق به وتبعه في الكفر فيبدل على ضيف الحكم  
 بالاسلام \* ولو اقتصر الذمي على مجرد الدعوى حقه النسب \* وفي تمييز  
 حكم الاسلام من حيث أنه تابع للنسب خلاف \* الحكم الثاني \* جنابة

اللقيط \* فأرشه على بيت المال من غير توقف \* كما أنه لو مات مثاله  
 لبيت المال من غير توقف \* وإن جني عليه فالأرش له \* وإن قتل عمداً  
 ففي القصاص قولان (و) (أحدهما) أنه يجب لأنه مسلم معصوم  
 (والثاني) لا يجب لأنه ليس له وارث معين \* وفي المسلمين صبيان ومجانين  
 فكيف يستوفي \* وهذا يجري في قتل كل من لا وارث له \* وزيف صاحب  
 التقريب هذا لأن الاستحقاق لا ينسب إلى آحاد المسلمين وعمله بالتوقف في  
 إسلامه \* فعلى هذا يستوفيه الإمام إن شاء \* أو أخذ المال لبيت المال إن رأى  
 المصلحة فيه \* وإن قطع طرفه فيجب القصاص لأن مستحقه معين \* وعلى  
 تعليل صاحب التقريب إن كان الجاني مسلماً توقفناه \* فإن أعرب بالإسلام تبينا  
 وجوبه \* وإن أعرب بالكفر تبينا عدمه \* ثم إن قضينا بوجوبه فلا يستوفيه  
 الإمام (و) لأنه تفويت \* وهل يأخذ الأرش نظر \* فإن كان المجني عليه مجنوناً  
 فقيراً أخذه \* وإن كان صبيّاً غنياً لم يأخذه \* وإن وجد أحد المعنيين فوجهان \*  
 فإن قلنا يأخذه فبلغ أو أفاق وطلب القصاص فوجهان \* منشؤها أن أخذ المال  
 للحيولة أو لاستقاط القصاص \* الحكم الثالث نسب اللقيط \* فإن استلحقه  
 الملتقط أو غيره ألحق به لأن إقامة البيئة على النسب عسير \* وإن بلغ فأكر  
 فهل ينقطع النسب فيه خلاف \* وإن استلحق بالنسب فأنكر لم يثبت \* ولو  
 استلحقه عبد فالصحيح من القولين أنه كالحر (و) في النسب \* ولو استلحقه  
 ذمي ألحق به \* وفي الحكم بكفره تابعاً له ماسبق \* وإن استلحقته امرأة  
 ذات زوج لحقها على أقيس الوجهين \* وقيل لا لأنه يتضمن استلحاقها لحق  
 الزوج \* وقيل إن الحلية يلحقها دون ذات الزوج \* وإن تداعى اثنان مولوداً لم  
 يقدم حرّ (ح و) على عبد \* ولا مسلم على كافر \* بل يعرض على القائف \* فإن لم



يوجد يقال له بعد البلوغ (و) وال من شئت \* ويعول فيه على ميل الجبلة \* فلو  
رجع عن اختياره لم يمكن \* ولو وجد بعده قائف قدمت القيافة على اختياره  
\* فان قامت بينة قدمت البينة (و) على حكم القائف \* وان أقام رجلان بينة  
على نسب مولود تهاوتنا وأقرع بينهما على قول ويبقى مجرد الدعوى \* ولا  
يقدم صاحب اليد ان كان يده عن التقاط \* وان لم يكن عن التقاط وكان قد  
سبق استلحاقه قدم على من يستلحقه من بعد وان لم يسمع استلحاقه الا  
عند دعوى الثاني \* وفي تقديمه بمجرد اليد خلاف \* ولو تنازعا في الحضنة  
بحكم الالتقاط فصاحب اليد أولى \* فان تعارضت البيتان تساقطان (و) وأقرع  
بينهما على قول \* ولا وجه للقصة ولا للتوقف فان الصبي لا يحمل ذلك  
\* الحكم الرابع \* رقه وحرية \* وله أربع أحوال \* الحالة الاولى \* اذا لم يدع  
أحد رقه فالأصل الحرية \* وبحكم بها في كل ما يلزم غيره شيئاً فتملكه المال  
ونعزم من أئلف عليه \* وميراثه لبيت المال \* وكذلك أرش جنائته في بيت  
المال \* وان قتل عبد قتل به (و) \* وان قتل حر فقد قبيل يجب القصاص  
\* وقيل يسقط بالشبهة واحتمال الرق ويبقى الدية \* وقيل يجب أقل الامرين  
من الدية أو القيمة فانه المستيقن \* الحالة الثانية \* أن يدعى رقه \* فلا يقبل بمجرد  
الدعوى من غير صاحب اليد \* ولا من صاحب اليد اذا كان يده عن الالتقاط \* وان لم  
يكن فيحكم (و) له بالرق ظاهراً \* فان بلغ وأنكر ففي انتفاء الرق وجهان \* الثالثة \*  
أن يقيم المدعي بينة على الرق مطلقاً \* ففيه ثلاثة أقوال (أحدها) أنه يسمع  
كبينة المال (والثاني) لالانه ربما يستند الى ظاهر يد الالتقاط  
(والثالث) انه لا يقبل من الملتقط ويقبل من غيره لسقوط هذا الخيال \*  
فان شرطنا التقييد بالمقيد بأن يستند الى شراء أو ارث أو سبي أو يقول ولدته

مملوكي على ملكي \* فان اقتصر على قوله ولدته مملوكي فقد قيل لا يكتفي  
 (و) لانه قد تلد المملوك حرًا \* والاصح انه يكتفي اذ القصد قطع احتمال  
 الاستناد الي ظاهرها اليد \* الرابعة \* ان يقر على نفسه بالرق \* فان كان بعد  
 ان أقر بالحرية لم يقبل على الصحيح \* وان كان قبل ان أقر بالحرية قبل اقراره  
 \* وان أقر لاني بالرق فأنكره فأقر لغيره فالنص انه لا يقبل للشاني لانه  
 كالحكوم بحريته يرد اقراره الاول \* والقول المخرج انه يقبل \* كما لو أنكرت  
 المرأة الرجعة ثم أقرت \* وان كان قد سبق منه تصرف \* فان أقيم بئنة على رقه  
 تبطل التصرفات وجعلت كأنها صدرت من عبد بغير اذن السيد \* وان  
 عرف رقه باقراره فيقبل اقراره فيما عليه مطلقاً \* وفيما يضر بغيره أيضاً على  
 أظهر الاقوال \* وفي قول لا يقبل فيما يضر بغيره \* فان قلنا لا يقبل فيما يضر  
 بغيره \* فان كانت لقيطة فأقرت بعد النكاح فالنكاح مطرد \* والمستحق للسيد  
 أقل الامر من المسمى أو مهر المثل \* والاولاد أحرار \* ولو طلقها زوجها  
 فعليها ثلاثة أقراء (و) نظر الزوج \* فان مات الزوج فعليها شهران وخمسة  
 أيام اذ مات الزوج فلا معنى للنظراء \* وقيل انه لا يلزمها الا الاستبراء ان  
 وضعت \* فان الزوج قد مات وهي تدعى بطلان أصل النكاح \* والنص  
 هو الاول \* فرع \* لو قذف لقيطاً بالغاً وادعى القاذف رقه وأنكر فالأصل  
 الحرية \* والأصل براءة الذمة عن الحد \* فالمقول قول من \* فيه قولان (و)  
 لتقابل الاصلين \* ولو قطع حر طرفه وجري النزاع فعلي القولين \* وقيل  
 يجب القصاص قطعاً لان القيمة أيضاً لو عدلنا اليها فشكوك فيها \* والتزير  
 الذي يعدل عن الحد اليه مستيقن بكل حال

— كتاب الفرائض \* وفيه فصول —

« الفصل الاول في بيان الورثة » والتوريث اما بسبب أو نسب \* والسبب  
 اما عام كجهة الاسلام ( ح و ) في صرف الميراث الى بيت المال \* واما خاص  
 كالأعناق \* ولا يورث به إلا بالعصوبة \* أو كالنكاح ولا يورث به إلا  
 بالفريضة \* وأما النسب فالقربة \* والوارث من الرجال عشرة اثنان من  
 السبب وهما المعتق والزوج \* واثنان من أعلى النسب وهما الاب والجد \*  
 واثنان من الاسفل وهما الابن وابن الابن \* وأربعة على الطرف وهم الاخوة  
 وبنوهم الآبني اخوة الأم \* والاعمام وبنوهم الآ الاعمام من جهة الأم \* ومم  
 اخوة الاب للأم \* والوارثات من النساء سبع \* اثنتان من السبب وهما المعتقة  
 والزوجة \* واثنان من أعلى النسب وهما الأم والجدّة \* واثنان من الاسفل وهما  
 البنت وبنت البنت \* وواحدة على الطرف وهي الأخت \* ومن عدا هؤلاء  
 كآب الأم \* وأولاد البنات \* وبنات الاخوة \* وأولاد الاخوات \* والعمات  
 والحالات \* وبنات الاعمام فهم من ذوى الارحام ولا شيء لهم ( ز ح و ) \*  
 فنذكر الآن قدر نصيب كل واحد من الوراث ( أما الزوج ) فله النصف \* فان  
 كان للميت ولد أو ولد ولد وارث فله الربع ( وأما الزوجة ) فلهما الربع \* فان كان  
 للميت ولد أو ولد ولد وارث فلهما الثمن \* فان كن جماعة اشتركن في الربع أو  
 الثمن \* ولا يزيد حقهن ( أما الأم ) فلهما الثلث الآ في أربع مسائل \* زوج وابوان  
 \* وزوجة وابوان \* فلهما في المسئلتين ثلث ( و ) ما يتي \* وان كان للميت ولد أو  
 ولد ولد وارث \* أو اثنان من الاخوة أو الاخوات فصاعدا \* فلهما في المسئلتين  
 السدس ( أما الجدّة ) فلهما السدس أبداً وهي التي تدلى بوارث \* ولا شيء لام  
 أب الأم لانها تدلى بغير وارث \* فكل جدّة تدلى بمحض الاناث كأم



أم الأم \* أو بمحض الذكور كام أب الأب \* أو بمحض الاناث الي محض  
الذكور كام أم أب أب الأب فلها ترث (م) \* وإذا دخل في نسبها الي الميت  
ذكر بين الاثنين لم ترث \* وفيه قول آخر أن كل جدة تدلي بذكر فلا ترث  
الأم الأب وامها من قبل الأم (أما الأب والجدة) فلا الأب السدس بالقريضة  
المحضة ان كان للميت ولد ذكر وارث (م) \* وله كل المال أو ما بقي بالمصوبة  
المحضة اذا لم يكن للميت ولد وارث \* فان كان للميت ولد اثنى وارثة فله السدس  
بالقريضة \* وما يبق من القرائض بالمصوبة \* ويجمع بين الفرض والتعصيب  
\* والجدة في معنى الأب \* الآتي مستلتي \* احدها \* أن الأب يسقط الاخوة  
والجدة يقاسمهم (ح) \* الثانية \* أن الأب يرد الأم الي ثلث ما يبق اذا كان في  
المسئلة زوج وأبوان \* أو زوجة وأبوان \* والجدة لا يردها بل لها مع الجدة  
الثلث كاملا (أما الاولاد) فالابن الواحد يستغرق جميع المال \* وكذا الجماعة \*  
وان كان معهم اثنى فالسالم بينهم للذكر مثل حظ الاثنين \* وللبنات الواحدة  
النصف \* وللبنتين فصاعدا الثلثان \* وأما أولاد الابن اذا انفردوا فحكمهم حكم  
أولاد الصلب \* وإذا اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فان كان في أولاد الصلب  
ذكر سقط أولاد الابن \* وان لم يكن فله \* فان كانت بنت واحدة فله النصف \* ثم  
ينظر الي أولاد الابن فان كان فيهم ذكر فالباقي بينهم للذكر مثل حظ الاثنين \* وان  
لم يكن ذكر فسواء كانت بنت واحدة أو بنات فلهن السدس تكملة الثلثين \* أما  
اذا كان من الصلب بنتان فصاعدا فلهن الثلثان \* ثم ينظر فان لم يكن في أولاد  
الابن ذكر سقطن اذ لم يبق من فروض البنات شي \* وهو تكملة الثلثين \* وان  
كان فيهم ذكر فله المال \* أو ذكر مع الاثنى فاللهم \* وتتعصب الاثنى بأخيها  
\* وكذا بذكر هو أسفل منها كابن أخيها أو ابن ابن أخيها وان سفلى (وأما

الاخوة والاخوات) ان كانوا لاب وأم فحكمهم عند الانفراد حكم أولاد الصاب  
 \* وكذا الاخوة والاخوات من الاب اذا انفردوا فهم كاخوة الاب والام \* الآ  
 في المسئلة المشتركة \* وهي زوج وأم وأخوان لام وأخ لاب وأم \* فللزوجة النصف  
 وللأم السدس والاخوة الام الثلث \* ولا يبقى للاخ من الاب والام شيء  
 فيشارك أولاد الام بقرابة الامومة ويسقط اخوة الاب \* ولو كان بدله أخ  
 لاب سقط ولا يشاركهم اذ لا يساويهم في قرابة الام \* ومهما اجتمعوا فحكمهم  
 حكم أولاد الصلب مع أولاد الابن اذا اجتمعوا \* وينزل أولاد الاب والام  
 منزلة أولاد الصلب \* والاولاد من الاب منزلة أولاد الابن من غير فرق \* الآ  
 في شيء وهو أن بنت الابن يعصبها من هو أسفل منها \* والاخت للاب لا  
 يعصبها الآمن هو في درجتها (وأما الاخوة والاخوات من جهة الام) فلهو واحد  
 منهم السدس \* وللأثنين فصاعداً الثلث \* ولا يزيد حقهم بزيادتهم يستوى ذكرهم  
 وانثاهم في الاستحقاق (وأما بنات الاخوة) فلا ميراث (ح و) لهن \* وبنو  
 الاخوة للام أيضاً لا ميراث لهم (ح و) \* وبنو الاخوة للاب والام \* وبنو الاخوة  
 للاب فينزلون منزلتهم عند عدمهم الآ في حجب الام من الثلث الى السدس  
 \* وفي مقاسمة الجدة وفي مسئلة المشتركة \* وفي نصيب الاخت فانهم لا يردون  
 الام الى السدس \* ويسقطون بالآ \* ويسقطون في مسئلة المشتركة لو كانوا بدل  
 أنفسهم \* ولا يعصبون اخواتهم اذ لا ميراث لآخواتهم أصلاً \* وأما أخ الاب  
 وهو العم فهو عصبه \* وكذا ابنه \* وكذا عم الاب وعم الجد وبنوهم \* ومن حكم  
 الاخوات أنهن مع البنات عصبات \* فاذا كان للبيت بنت وثلاث أخوات  
 متفرقات فللبنت النصف والباقي للاخت من قبل الاب والام بالعصوبة  
 وسقطت الاخت للاب بالعصوبة الاخت للاب والام \* وتسقط الاخت للام بالبنت

الفصل الثاني في التقديم والحجب \* فان لم يكن للميت الآ عصبات  
 فترتيبهم أن أولى العصبات البنون \* ثم بنوهم وان سفلوا \* ثم الاب \* ثم الجد  
 والاخوة فانهم يتقاسمون ( ح ز و ) \* ثم اخوة الاب والام يتقدمون على اخوة  
 الاب ثم بنو اخوة الاب والام \* ثم بنو اخوة الاب \* ثم العم للاب والام \* ثم العم  
 للاب \* ثم بنوهم على ترتيبهم ثم اعمام الاب \* ثم اعمام الجد وبنوهم على ترتيبهم  
 \* فان لم يكن واحد منهم فالمصوبة لمعتق الميت \* فان لم يكن حياً فلمصبات  
 المعتق \* فان لم يكن فلمعتق المعتق \* فان لم يكن فلمصبات معتق المعتق الى  
 حيث ينتهي \* فان لم يكن واحد منهم فالمال لبيت المال \* وهو أيضاً ( ح )  
 عسوبة ( و ) لانه يستغرق اذا لم يكن وارث \* ويأخذ ما بقي من أصحاب القرائض  
 اذا كان للميت ذو فرض \* ثم ليعلم \* أن ابن الاخ وان سفل مقدم على العم  
 القريب لاختلاف الجهة \* وابن الاخ للاب مقدم على ابن ابن الاخ  
 للاب والام بسبب القرب مع أن جهة الاخوة في حكم جنس واحد \* ولو كان  
 للميت ابنا عم أحدهما أخ للام فله بأخوة الام السدس والباقي  
 بينهما بعسوبة بنوة العم على السواء \* ولو كانت للميت بنت وابنا عم  
 أحدهما أخ للام \* فللبنت النصف ويسقط اخوة الام بالبنت \* والباقي بينهما  
 ( و ) بالسوية \* أما عصبات المعتق \* فان كان للمعتق أم وابن فالمصوبة لابن  
 \* ولا يثبت الارث بالولاء للاناث الا اذا كانت المرأة معتقة \* وأخ المعتق  
 لآبيه وأمه يقدم على الاخ للاب كما في النسب \* وقيل لا يقدم اذا لآثر  
 لقربة الامومة في الولاء \* ولو اجتمع جد المعتق واخوه فقولان ( أحدهما )  
 أنهما يستويان ( ح م ) لاستواء القرب ( والثاني ) أن الاخ مقدم لانه ابن  
 أب المعتق \* والادلء بالبنوة أقوى في العسوبة \* والولاء يدور على العسوبة



المحضة \* أما مقاسمة الجد والاختوة في النسب فالاختوة للام يسقطون \* وأما مقاسمته مع اختوة الاب والام أو الاختوة للاب فصورتها انه اذا لم يكن معهم ذو فرض فيكون الجد كواحد منهم مادامت القسمة خيرا له من الثلث \* فان نقصت القسمة من الثلث فله الثلث كاملا \* فان كان معه أخ أو ثلاث أخوات أو أم وأختان فالقسمة خير \* وان كان معه اخوان أو أربع أخوات أو أخ وأختان فالقسمة والثلث سيان \* فان كان الاختوة أكثر من هذا فالثلث خير له فيسلم اليه \* وان كان معهم ذو فرض سلم لذوي الفرض فروضهم \* فان لم يبق الا السدس سلم الى الجد \* وان بقي أقل من السدس أو لم يبق شيء أعيلت المسئلة وفرض للجد سدس عائل وسقط الاختوة \* وان بقي أكثر من السدس فيسلم للجد \* اما سدس جميع المال أو ثلث ما يبق أو ما توجبه القسمة فأى ذلك كان خيرا له خص الجد به \* هذا اذا لم يكن معه الاختوة للاب والام أو اختوة الاب \* فاذا اجتمعوا جميعا فحكم الجد لا يتغير بل هو كما كان \* وانما تجدد المعادة وهي ان أولاد الاب نعدم على الجد في حساب المقاسمة وتقدرهم وريثة \* ثم اذا أخذ الجد حصته قدر نصيب الاختوة كأنه كل المال بينهم \* فان كان في أولاد الاب والام ذكر استرد جميع ما خص أولاد الاب \* وان كان في أولاد الاب والام أنثى واحدة استردت ما يكمل لها به النصف \* وان كانتا اثنتين استردتا ما يكمل به لهما الثلثان \* فان كان لا يتم النصف أو الثلثان باسترداد الجميع اقتصر على ذلك اذ لم يبق شيء للتكميل \* ولا يفرض للاخت مع الجد الا في مسئلة تعرف بالأكدرية \* وهي زوج وأم وجد وأخت \* فلزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس ولم يبق للاخت شيء فيفرض لها النصف \* وتعمل المسئلة \* ثم يؤخذ ما في يد الجد والاخت ويقسم عليهما للذكر مثل حظ الأنثيين \* فان كان بدل

الاخت أخ سقط اذ لا فرض للاخ بحال \* هذا حكم العصابات (أما سائر الورثة)  
فالزوج والزوجة لا يحجبان كالأب والام والابن والبنت لانهم يدلون بأنفسهم  
\* أما الجد فلا يحجبه الا الأب \* والجدة من قبل الام تحجبها الام \* بل لا ترث  
مع الام جدة أصلاً \* وأم الأب يحجبها الأب والام \* والقربى من كل جهة  
تحجب البعدى من تلك الجهة \* والقربى من جهة الام تحجب البعدى من  
جهة الأب \* والقربى من جهة الأب لا تحجب (ح) البعدى من جهة الام  
على أظهر القولين \* والجدة من الجهتين لا تحجب الجدّة من جهة واحدة \* بل  
يشتركن على السواء في السدس \* أما ابن الابن فلا يحجبه الا الابن \* وأما  
بنت الابن فيحجبها الابن \* وبنات من أولاد الصلب الا أن يكون معها  
أو أسفل منها من يعصبها \* والاخ للاب والام لا يحجبه (ح ز و) الا الأب  
والابن وابن الابن \* والاخت للاب والام كذلك \* والاخ للاب يحجبه من  
يحجب الاخ للاب والام \* والاخ للاب والام أيضاً يحجبه \* والاخت للاب  
يحجبها من يحجب أخاها \* وأختان من قبل الام والأب \* والاخوة والاخوات  
للأم يحجبهم الأب والجدّة والابن والبنت وابن الابن وبنت الابن \* ومن  
لا يرث لا يحجب الا في مسئلة وهي أبوان وأخوان فان الاخوين ساقطان  
بالأب \* ويحجبان الام من الثلث الى السدس \* والتقدير أنها يحجبان الام أو لا ثم  
الأب يحجبهما ويأخذ فائدة حجبهما \* ومهما اجتمعت قرابتان في شخص واحد  
لا يجوز الجمع بينهما في الاسلام قصداً \* ولكن لو حصل بشكاح المجوس أو بوطء  
الشبهة يسقط أضعف القرابتين بأقواهما ولم يورث (ح و) بهما \* والاقوى يعرف  
بأمرين (أحدهما) أن تحجب احدهما الاخرى كينت هي أخت لام فتسقط أخوة  
الام بالبنوة (والثاني) أن تكون احدهما أقل حجبا كأم أم هي أخت لاب ورثت

بالجدودة لان الجدة لا تسقط الا بواحدة وهي الام \* والاخت تسقط بالاب  
والابن وابن الابن \* فاذا نكح المجوسي ابنته فولدت بنتاً فمات المجوسي فقد  
خلف بنتين احدهما زوجة فلا حكم للزوجية \* ولهما الثلثان \* وان ماتت العليا  
بعده فقد خلفت بنتاً هي أخت لاب فلها النصف بالبنوة \* وسقطت ( ح و )  
الاخوة \* وان ماتت السفلى أولاً فقد خلفت أمها هي أخت لاب فلها الثلث  
بالامومة وسقطت ( ح و ) الاخوة \* فلو أن المجوسي وطئ البنت السفلى فولدت  
بنتاً \* فاذا مات فقد خلف ثلاث بنات فلهن الثلثان \* فان ماتت العليا فقد  
خلفت بنتاً وبنت بنت \* فللبنت النصف بالبنوة \* وللبنت البنت الباقي بأخوة  
الاب \* وأخوة الاب في حق البنت العليا قد سقطت \* فلو ماتت الوسطى أولاً  
فقد خلفت أمها وبنتاً هما أختا اب \* فسقطت الاخوة من الطرفين \* فلام السدس  
وللبنت النصف \* فلو ماتت السفلى أولاً فقد خلفت أمها وأم أمها أختا اب  
\* فلام الثلث بالامومة \* ولأم الأم النصف بأخوة الاب \* وسقطت جدودها  
بالام \* هذا طريق النظر فيه \* وما يدفع به الميراث \* ستة أمور \* الاول \*  
اختلاف الدين \* فلا يتوارث الكافر والمسلم ( ح و ) ويتوارث اليهود والنصارى  
وأهل الملل \* وفي توارث الذمي والحربي مع انقطاع الموالاة بينهما بالدار  
خلاف ( و ) \* والمعاهد ( ح ) في حكم الذمي على الاظهر \* لاني حكم الحربي  
\* وقيل انه في حكم الحربي \* والمرتد لا يرث ولا يورث ( ح ) أصلاً \* بل ماله  
في الزنديق كالمرتد \* الثاني \* الرقيق فلا يرث ولا يورث اذ لا ملك له  
ويستوي فيه المكاتب ( ح م ) والمذبر وأم الولد والقن \* ومن نصفه حر  
ونصفه رقيق لا يرث \* بل يورث في القول الجديد \* فان قلنا لا يورث فما ملكه  
بنصفه الحر لسيدته \* أو لبيت المال \* فيه خلاف ( وم ) \* الثالث \* القاتل



لاميراث له ان كان قتله مضمونا اما بكفارة \* أو اثم ( و ) \* أو دية \* أو قصاص  
سواء كان عمداً أو خطأ ( ح م ) \* بسبب كسر البئر \* أو مباشرة من مكلف  
( ح ) أو غير مكلف \* فان لم يكن مضمونا كقتل الامام في الحسد فقولان  
\* وان كان يسوغ قتله وتركه كقتل القصاص \* و دفع الصائل \* وقتل العادل الباغي  
فقولان مرتبان \* ( الرابع ) انتفاء النسب باللعان يقطع التوارث بين الملاحن  
والولد \* وكذا كل من يدلي بالملاحن لانه انقطع نسبه \* ويبقى الارث بين الام  
والولد \* ولونفي باللعان توأمين فهما يتوارثان بأخوة الام لا بالصوبة اذ ابوة منقطعة  
\* وولد الزنا كالنفي باللعان \* فلا يرث من الزاني \* وترثه الام وبناتها \* ( الخامس )  
اذا استبهم التقدم والتأخر في الموت \* كما اذا مات قوم من الاقارب في سفر \* أو  
تحت هدم \* أو غرق \* فيقدر في حق كل واحد كانه لم يخلف صاحبه \* وانما  
خلف الاحياء اذ عسر التورث للاشتباه \* وكذلك نفل ان علمنا أنهم ماتوا  
على ترتيب ولكن عسر معرفة السابق \* ( السادس ) ما يمنع من الصرف في الحال \*  
وهو الاشكال اما في الوجود أو في النسب أو في الذكورة ( أما الاشكال في الوجود )  
فصورته الاسير والمفقود الذي انقطع خبره \* ان كان له مال حاضر فلا يقسم  
مالم تقم بينة على موته أو تمض ( و ) مدة يحكم الحاكم فيها بأن مثله لا يعيش  
فيقسم على ورثته الموجودين عند الحكم \* وان مات له قريب حاضر توقفنا  
في نصيبه وأخذنا في حق الحاضرين بأضر الاحوال على كل واحد أخذاً بأسوا  
الاحوال \* فمن كان ينقص حقه بموته قدرنا في حقه موته \* ومن كان ينقص حقه  
بحيائه قدرنا في حقه حياته \* وقد قيل يقدر الموت في حق الكل \* وقيل  
يقدر الحياة في حق الكل \* ثم ان ظهير خلافه غيرنا الحكم ( أما الاشكال  
في النسب ) فهو الذي يفترق الى عراضه ( ح ) على القائف حكمه حكم المفقود

(أما الاشكال) في الذكورة والوجود جميعاً فبأن يخلف الميت زوجة حلي فتأخذ بأخر الاحوال في حق كل واحد من الورثة \* وأقصى المحتمل (و) من حيث العدد أن يقدر أربعة أولاد \* وكذلك لو خلف ولداً خنثى فتأخذ في حقه وحق الباقيين (ح و) بأسوأ الاحتمالات أخذاً بالمستيقن وتوقفاً في محل الشك

الفصل الثالث في أصول الحساب \* ومقدّرات القرائن ست \* النصف ونصفه وهو الرابع ونصف نصفه وهو الثمن \* والثلاثان ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما وهو السدس \* أما مستحقوها \* فالنصف فرض خمسة من الورثة في أحوال مختلفة \* والرابع فرض اثنين \* والثمن فرض واحدة \* والثلاثان فرض أربعة \* والثلث فرض اثنين \* والسدس فرض سبعة \* وإذا تأملت ما سبق عرفت التفصيل \* وأما مخارج هذه المقدّرات فسبعة \* الاثنان \* والثلاثة \* والاربعة \* والستة \* والثمانية \* والاثنا عشر \* والاربع والعشرون \* وزاد آخرون ثمانية عشر وستة وثلاثين \* وذلك يحتاج اليه في مسائل الجدحين يطلب ثلث ما بقي بعد اخراج سهم ذي فرض \* ولا يخرج الثلث الا من ثلاثة \* والسدس الا من ستة \* والثمن الا من ثمانية \* والسدس والرابع معاً الا من اثني عشر \* والثمن والسدس معاً الا من أربعة وعشرين (أما العول) فداخل من جملة هذه الاعداد على ثلاثة \* على ستة فتعول الى سبعة \* والي ثمانية \* والي تسعة \* والي عشرة \* ولا يزيد عليه \* واثنان عشر تعول بالافراد الى ثلاثة عشر \* وخمسة عشر \* وسبعة عشر \* ولا تعول الى أربعة عشر وستة عشر \* والاربع والعشرون تعول مرة واحدة الى سبعة وعشرين فقط \* ومعنى العول الرفع وهو أن يضيق المال عن الاجزاء فيرفع الحساب حتى يدخل النقضان على الكل على وتيرة واحدة \* كزوج

وأختين \* للزوج النصف وهو ثلاثة من ستة اذ المسئلة من ستة \* واللاختين  
أربعة فيكون المجموع سبعة فترفع الستة الى سبعة \* أما تصحيح مسائل  
القراض \* فان كان الورثة كلهم عصابات فالمسئلة من عدد رؤسهم تصح \* فان  
كان فيهم اتي تقدر كان كل ذكر اثنين \* وان كان فيهم ذو فرض وعرفت  
المسئلة بعولها ثم عند القسمة انكسر على فريق أو على فريقين  
فطريق التصحيح ذكرناه في المذهب البسيط والوسيط جميعاً وهذا الوجه  
لا يحتمل استقصاءه

— كتاب الوصايا وفيه أربعة أبواب —

— الباب الاول في أركانها —

وهي أربعة \* الركن الاول الموصي \* ويصح الوصية من كل حر مكاف لانه تبرع  
\* ولا يصح من المجنون والصبي الذي لا يعيز \* ويصح من السفه المبذر لصحة  
عبارته في الاقارير \* وفي الصبي المميز قولان لتردها بين مشابه القربات  
والتعليكات \* والرفيق ان أوصى ثم عتق ومالك لم ينفذ على أظهر الوجهين \*  
والكافر ينفذ وصيته \* الا أن يوصي بخمر أو خنزير أو عمارة كنيسة \* ولو  
أوصى بعمارة قبور أنبيائهم جاز لان عمارتها احياء للزيارة \* الركن الثاني الموصى  
له \* وهو كل من يتصور له الملك الا القاتل والوارث \* فلو أوصى لـحل جاز  
بشرط أن يفصل حياً لوقت يعلم وجوده عند الوصية \* وهو لما دون ستة  
أشهر \* فان كان لما فوقه والمرأة ذات زوج لم يستحق لظهور طريقان العلوق \*  
وان لم يكن فأظهر الوجهين أنه يستحق \* الا أن يجاوز اربع سنين لان طريقان  
وطء الشبهة بعيد \* ومهما انفصل ميتاً ولو بجناية جان فلا شيء له \* ولو أوصى



لحمل سيكون فسد في أصح الوجهين إذا لم يتعلق للعقد في الحال \* ولو أوصى  
 بحمل سيكون صح في أصح الوجهين \* كالوصية بالمنافع وثمار الأشجار \* أما  
 العبد فالوصية له صحيحة \* ثم إن كان حرّاً عند الاستحقاق فهو له \* والآ فهو  
 لسيده \* وفي افتقاره إلى إذن السيد في القبول (و) خلاف \* وكذا في مباشرة  
 السيد القبول بنفسه خلاف (و) \* وإن كان عبد وارث لم يصح (م) \* لأن  
 الملك للوارث إلا أن يكون عند الاستحقاق حرّاً \* أو في ملك أجنبي \* ويصح  
 الوصية لام الولد \* والمكاتب \* والمدير إن أغنى من الثلث \* والآ فلا فانه عبد  
 وارث \* أما الدابة فالوصية لها باطلة إن أطلق أو قصد التملك \* وإن فسر  
 بالصرف في علفها صح \* وهل يفقر إلى قبول المالك فوجهان \* وإن قبل  
 فهل يلزم صرفه إلى الدابة \* أم هو كالوصية للعبد فوجهان \* ولو قال أوصيت  
 للمسجد فقد قيل أنه كالدابة \* ولا يصح إلا إذا فسر بالصرف إلى مصالحه  
 \* والظاهر تنزيل المطلق عليه للعرف بخلاف الدابة \* أما العربي فيصح (ح)  
 الوصية له على ظاهر المذهب كالحبة والبيع \* وكذا المرتد \* وقيل لا يصح لانه  
 تقرب إلى من أمر بقتله \* ولا خلاف في جواز الذمي \* أما القاتل ففي الوصية  
 له ثلاثة أقوال \* يصح (ح) \* ولا يصح \* ويترق في الثالث بين الوصية للجرح  
 وبين الوصية قبل الجرح فانه مستعمل للارث \* والمستولدة إذا قتل سيدها فإن  
 استعملت عقت \* وكذا مستعمل الدين المؤجل إذا قتل من عليه الدين حل  
 أجله \* والمدير مردّد بين الوصى له وبين المستولدة ففيه خلاف \* وأما  
 الوارث فلا وصية له لقوله صلى الله عليه وسلم إلا لأوصية لوارث \* وإن أجاز  
 الورثة وصية الوارث والقاتل ووصية الأجنبي بما زاد على الثلث نفذت في  
 أصح القولين وكان تنفيذاً أو امضاء \* وفي القول الثاني هو ابتداء (ح م)

عطية من الورثة \* فان كان عتقاً فلهم الولاء \* ولو أوصى لكل وارث بقدر حصته فهو لغو \* فان خصص كل واحد بعين هي قدر حصته ففي الحاجة الى الاجازة فيه خلاف \* والاظهر أنه يحتاج اذ يظهر الغرض في أعيان الاموال \* وكذلك لو أوصى بأن يباع عين ماله من اناس ينفذ (ح و) \* ولا خلاف أنه لو باع في مرض الموت عين ماله من وارثه بمن المثل نفذ \* الركن الثالث في الموصى به \* وتصح الوصية بكل مقصود يقبل النقل بشرط أن لا يزيد على الثلث \* ولا يشترط كونه موجوداً أو عيناً اذ يصح بالحمل \* وثمره البستان والمنفعة \* ولا كونه معلوماً أو مقدوراً عليه اذ يصح بالحمل والمنسوب والمجاهيل \* ولا كونه معيناً (و) اذ تصح باحد العبدین وان لم يصح لاحد الشخصين على الاظهر فرقا بين الموصى له والموصى به \* ولا كونه مالا اذ يصح بالكلب المنتفع به وجلد الميتة والزبل والخمرة المحترمة وكل ما ينتقل الى الوارث \* الا القصاص وحده القذف فانه لا أرب فيه للموصى له بخلاف الوارث \* ولو أوصى بكلب ولا كلب له لم يصح لان شراؤه متعذر \* وان كان له كلاب لا مال له سواها فوجه اعتباره من الثلث تقدير القيمة (و) لها \* وقيل يعتبر بعدد الرأس \* وقيل يقدر بتقويم المنفعة \* وكلا الوجهين متعذر فيمن لا يملك الا كلباً وطبل لهُ وزقٍ وخمرٍ وأوصى بواحد منها \* فان كان له مال سواه نفذ وان قل المال لانه خير من ضعف الكلب الذي لا قيمة له \* وقيل يقدر كانه لا مال له ويرد الى ثلث الكلاب \* واذا أوصى بطبل لهُ فسدت الا اذا قبل الاصلاح للحرب مع بقاء اسم الطبل \* وان كان رضاضه من ذهب أو عود فيكون هو المقصود فينزل عليه (و) فكانه أوصى برضاضه \* ويشترط أن لا يكون الموصى به زائداً على ثلث المال الموجود عند الموت

قوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص الثالث والثالث كثير \* وكل  
تبرع في مرض الموت فهو محسوب من الثالث وان كان منجزاً \* وكذا اذا  
وهب في الصحة ثم أقبض في المرض (فان قيل) وما المرض المخوف (قلنا)  
كل ما يستعد (ح) الانسان بسببه لما بعد الموت كالقوانيج وذات الجنب  
\* والرعاف الدائم \* والاسهال المتواتر مع قيام الدم \* والسل في السهالة (و) \* والفالج  
في ابتدائه \* والحمى المطبقة \* أما ابتداء السل وآخر الفالج والجرب ووجع الضرس  
وحمي يوم أو يومين فليس بمخوف \* ومهما أشكل شيء من ذلك حكم فيه  
بقول مسلمين طيبين عدلين حرين \* واذا ثبت كونه مخوفاً حجرتنا عليه في  
التبرعات في الزيادة على الثالث \* وان سلم تبينا الصحة \* وان لم يكن مخوفاً لم  
نحجر \* فان مات موتاً قيل انه من ذلك المرض وصكنا لانظنه مخوفاً تبين  
البطلان \* فان حمل على الفجأة فلا \* ومهما التحمت الفرقان في القتال \* أو تموج  
البحر \* أو وقع في اسر كفار عاداتهم القتل \* أو قدم للقتل في الزنا \* أو ظهر  
الطاعون في البلد ولم يتعلق ببدنه في هذه الاحوال والتحاقها بالمرض المخوف  
قولان (و) \* وان قدم للقصاص فالنص انه قبل الجرح غير مخوف \* وقيل هو  
كالاسير \* والحامل قبل أن يضربها الطلق ليس بمخوف \* فاذا ضربها فهو  
مخوف \* وقيل ان السلامة منه أغلب فليس بمخوف (فان قيل) فما حد التبرع  
(قلنا) هو ازالة الملك عن ماله بغير ثمن المثل من غير استحقاق كالعق  
والصدقة والهبة \* أما قضاء الديون والزكوات (ح) والكفارات (ح و)  
الواجبة فمن رأس المال (ح م) أو صى (و) بها أو لم يوص \* واذا باع ثمن  
المثل من وارث (ح) أو من بعض الزمراء نفذ من رأس المال \* فلو كان بمعاينة  
فقدر المعاينة من الثالث \* وان نكح بأكثر من مهر المثل فالزيادة من



الثلث \* وان نكح بأقل من مهر المثل فلا حرج (و) فان ذلك امتناع من الاكتساب والبضع لا يرثه الوارث \* فان آجر دوايه أو عبيده بأقل من أجره المثل فالمحابة من الثلث \* وان آجر نفسه فلا لانه لا يمد مطعما للمورثة \* وفيه وجه أنه كمنفعة العبد ( فان قيل ) فكيف يحسب من الثلث ( قلنا ) ان كانت التبرعات منجزة على الترتيب قدم الأول فالأول \* وان تقدم هبة واقباض فهي أولى من العتق بعدها \* وان أعنى عبيداً وضاق المال أقرع ( ح ) بينهم \* وان وهب عبيداً نفذ في بعض كل عبد لان التشقيص في العتق محذور لورود الخبر فيه \* وان أضاف الكل الى الموت ففي تقديم العتق على غيره قولان \* ولا يقدم (و) العتق على الوصية بالعتق \* وهل تقدم الكتابة على الهبات خلاف (و) \* والكتابة محسوبة ( ح ) من الثلث \* ولو كان له عبدان فقال لغنم ابن أعنتك فسالم حرّ ثم أعنى غانماً والثالث لا يفي الآ بأحدهما تعين غنم للعق ولا قرعة فانها ان خرجت على سالم فكيف يعق ولم توجد في حقه الصفة التي علق عليها عقه وغانم كان السبب وسالم كان المنسب فكيف يقدم السبب على السبب \* واذا وصى بعبد هو ثلث ماله وثلثا ماله غائب لم يتسلط الموصي له عليه \* وفي تسليطه على الثلث خلاف (و) \* ووجه المنع مع أنه مستحق بكل حال أن حق الوارث أن يتسلط على مثلي ما يتسلط عليه الموصي له وهو غير ممكن ههنا \* الركن الرابع الصيغة \* ولا بد من الإيجاب وهو قوله أوصيت أو أعطوه أو جعلته له \* فان قال هو له فهو اقرار يؤاخذ به الا أن يقول هو من مالي له \* ولو قال عينته له فهو كناية فينفذ مع النية \* والقبول شرط (و) \* ولا أثر له في حياة الموصي \* ولا يشترط الفور بعد الموت \* وان مات الموصي له انتقل حق القبول والملك الى الوارث \* وان أوصى للفقراء ومن لا يتعين

لا يشترط القبول \* والمعين ان ردّ بعد القبول وقبل القبض ففي نفوذه خلاف  
 \* والاصح (ح م) من الاقوال أن الملك قبل القبول موقوف \* فان قبل تبينا  
 الملك من وقت الموت \* وان ردّ تبينا الانتقال الى الورثة بالموت \* وملك  
 بالموت في قول ثانٍ (ح) \* وبالقبول في قول ثالث \* وتوقف في أحكام  
 الملك كما توقفنا في الملك كالزيادة الحادثة والنفقة وزكاة الفطر والمنارم وانفساخ  
 النكاح ان كان الموصى به زوجة الوارث أو الموصى له والعشق ان كان قريب  
 الموصى له أو الوارث \* ولو كان الموصى به ابن الموصى له ومات قبل القبول  
 وقبل أخوه الوارث عنق الابن بطريق التبيين من وقت (و) موت الموصى  
 \* ثم لا يرث اذ في توريثه حجب الأخ وإبطال قبوله ففي توريثه إبطال توريثه  
 \* وكذا ان كان القابل ابن الميت اذ يرتدّ حقه الى القبول في النصف ومن نصفه  
 حرّ لا يرث أيضاً

### — الباب الثاني في أحكام الوصية الصحيحة —

وهي تنقسم الى لفظية والى حكمية والى حسابية \* أما اللفظية \* فلها طرفان \* الأول \*  
 في الموصى به \* واذا أوصى بجارية دون حملها \* وبالحمل دون الجارية صح \* وعند  
 الاطلاق هل يتناول الحمل باسم الجارية فيه خلاف \* فان تناوله فلا ينقطع  
 بالانفصال بل يبقى موصى به \* ولو أوصى بطبل من طبله وله طبل للهو  
 وطبل حرب نزل على طبل الحرب ميلا الى التصحيح \* ولو أوصى بعود من  
 عيدانه وله عود للهو والبناء والقوس بطبل لان ظاهره للهو \* وقيل انه ينزل  
 على عود البناء أو القوس \* كما اذا قال عود من عيداني ولم يكن له إلا عود القوس  
 والبناء \* ولو أوصى بقوس حمل على ما يرمي به النشاب دون قوس الندف

والجلاهي (٣) إلا إذا قال قوس من قسي ولم يكن له الآ قوس الندف والجلاهي  
 \* ولو أوصى بشاة دفع اليه الصغير والكبير والمعيب والسليم والذكر والاتي  
 والضأن والمز \* ولا يعطى الكبش على النص \* وقيل يعطى اذ ليس التاء فيها  
 للتأنيث \* واسم البعير في تناوله الناقة كالشاة في تناولها الكبش فيه خلاف \*  
 والجل لا يتناول الناقة \* ولا الناقة الحمل \* ولا الثور البقرة \* ولا عكسها \* ولا  
 الكلب الكلبة \* ولا الحمار الحمارة \* ولا الدابة الخيل والبغال والحمير \* فان  
 خصص عرف بلدة بالفرس فقبل يحكم بالعرف \* وقيل ينزل على الوضع  
 \* والرفيق يتناول الصغير والكبير والمعيب والسليم والذكر والاتي والحتي \* وان  
 قال أعطوه رأساً من رقيقي ومات وله واحد تعين \* وان ماتوا أو قتلوا قبل  
 موته انفسخت الوصية \* وان قتلوا بعد موته انتقل حق الوصية الي القيمة \*  
 ولو قال أعنقوا عني عبداً جاز الميب \* وقيل يختص بالسليم لعرف الشرع في  
 العتق \* وان قال أعنقوا عني رقاباً فأقله ثلاثة \* فان وفي الثلث باثنين وبعض  
 الثالث اشترينا البعض على الاظهر (و) \* وان وفي بنفيين أو خسيين  
 وبعض الثالث ففي الاولى تردد \* الطرف الثالث في الموصى له \* فاذا قال  
 لحمل فلانة كذا فأت بولدين وزع عليهما بالسوية \* واستوي الذكر والاتي في  
 المقدار \* فلو خرج حي وميت فالكل للحي \* وقيل يسقط الشطر \* ولو قال  
 ان كان حملها غلاماً فأعطوه فولدت غلامين أو غلاماً وجارية لم يستحق \* ولو  
 قال ان كان في بطنها غلام فأعطوه استحق الغلام دون الجارية \* وان كانا  
 غلامين فثلاثة أوجه \* قيل يوزع عليهما \* وقيل خيار التعيين الي الوارث \*  
 وقيل يوقف بينهما الي الصلح بعد البلوغ \* وكذا الحكم اذا أوصى لاحد الشخصين



ومات قبل البيان ان جوزنا الابهام في الموصى له وصححنا هذه الوصية \* واذا  
أوصى لجيرانه أعطى لأربعين ( ح و ) جاراً من أربعة جوانب قدام وخلف  
ويمين وشمال للحديث \* واسم الفقراء لمن يحفظ جميع القرآن \* فان لم يحفظ عن  
ظهر قلب فوجهان \* والعلماء ينزل على العلماء بعلوم الشرع \* ويدخل فيه  
التفسير والحديث والفقه \* ولا يدخل فيه من يسمع الحديث فقط ولا علم له  
بطريق الحديث \* ولو أوصى للفقراء دخل المساكين \* والمساكين دخل الفقراء  
اذ يطلق الاسمان على التريقين \* ولو أوصى للفقراء والمساكين وجب الجمع  
بين التريقين \* وان أوصى لسبيل الله فهو للزكاة والرقاب فهو للمكاتبين ( م )  
يعرف الشرع \* ثم لا يجب الاستيعاب \* وأقل ما يكفي من كل جنس ثلاثة ( ح ) \*  
ولا يجب التسوية بين الثلاث الا اذا أوصى لثلاثة \* يمينين \* ولو أوصى لزيد  
والفقراء قال الشافعي القياس انه كأحدهم \* وقيل معناه انه لو أعطى أربعة أو خمسة  
فيعطيه الخمس أو السدس فيكون كأحدهم ( و ) \* وقيل يكفي ( م ح ) أقل  
ما يتوَل اذ له ذلك في آحاد الفقراء \* وقيل يعطيه الربع ( خ ) اذ أقل عدد  
الفقراء ثلاثة \* وقيل النصف ( م ) لزيد والنصف للفقراء للمقابلة في الذكر وهو  
خلاف النص \* ولو أوصى للعلويين أو الهاشميين أو قبيلة عظيمة ففي صحة  
الوصية قولان \* ووجه الإبطال عبر الاستيعاب \* مع أنه لا عرف في الشرع  
يخصص بثلاثة بخلاف الفقراء \* ولو أوصى لزيد وجبريل فالنصف ( و ) لزيد  
والباقي باطل \* وكذا لو قال لزيد وللريح \* وقيل الكل له اذ الاضافة الى الريح  
لاغية بخلاف جبريل \* ولو أوصى لزيد ولله قيل الكل لزيد \* وذكر الله  
تعالى تأكيد لقربة الوصية \* وقيل المضاف الى الله للفقراء فانهم مصب  
الحقوق \* ولو أوصى لأقارب زيد دخل فيه الوارث والمحرم وغير المحرم ( ح )

«ولا يدخل الاب والابن فلا يعرفان بالقريب» ويدخل الاحفاد والاحداد  
«وقيل لا يدخل (ح) الاصول والقروع» وقيل يدخل الكل (ح) «ولا يرتقي في  
بني الاعمام من الاقارب الا الى اقرب جده ينسب اليه الرجل» حتى لو أوصى  
لاقارب الشافعي في زمانه ارتقى الى بني شافع لا الى بني عبد مناف وبني  
المطلب «وفي زماننا لا يصرف الا الى أولاد الشافعي ومن ينسب اليه لا الى  
بني شافع» وقرابة الام تدخل في وصية العجم «ولا تدخل في وصية العرب  
على الاظهر لأنهم لا يعدون ذلك قرابة» الا اذا أوصى للارحام فان لفظ  
الرحم لا يخصون به «ولو أوصى لاقارب نفسه خرج ورثته لقريضة الشرع  
«وكانت الوصية كلها للآخرين» وقيل يوزع فيبطل نصيب الوارث  
ويصح الباقي «ولو أوصى لأقرب أقاربه دخل فيه الاب والابن» ثم لا ترجيح  
بالذكورة «فيستوى الاب والام» والاخ والاخت «والاخ من الجانبين أولى  
من الاخ من جهة واحدة» والاحفاد وان سفلوا يقدمون على الاخوة «وكذا  
بنو الاخوة على الاعمام لقوة الجهة» ولا يقدم ابن ابن الاخ للاب والام  
على الاخ للاب «ولا على ابنه لان جهة الاخوة واحدة فيراعي قرب الدرجة  
«ويقدم ابن البنت على حفدة الابن للقرب ولا ينظر الى الورثة» وفي الجدة  
مع الاخ للاب قولان «أحدهما يستويان» والثاني الاخ أولى لقوته «وفي  
الجدة مع ابن الاخ قولان» أحدهما الجدة أولى لقربه «والآخر ابن الاخ أولى  
لقوة البنوة» والجدة أب الام مع الاخ للام كأب الاب مع الاخ للاب  
«القسم الثاني» في المسائل المعنوية «أولها» الوصية بمنافع الدار وغلة البستان  
وثمرته نص الشافعي رضي الله عنه على صحته «وكذا منافع العبد وهو تملك  
منفعة بعد الموت لا مجرد (ح) اباحة حتى اذا مات الموصى له ورث (ح) عنه» ويصح

(ح) اجارته \* ولا يضمن اذا تلف العبد في يده \* ويملك جميع اكتباب العبد من الاصطياد والاحتطاب \* ولا يملك ولد الجارية ولا عقرها \* ولا ما يملكه العبد بالانتهاب على اظهر الوجهين \* وهل يملك المسافرة بها دون رضا المالك فيه وجهان \* والوارث يملك اعتاقه \* ثم يبقى (و) مستحق المنافع بعد العتق \* ويلزمه (ح) الانفاق قبل العتق \* فان اراد الخلاص فليعتق \* وقيل الانفاق على الموصى له \* كما أنها على الزوج \* وقيل انها في كسبه \* ولا يملك الوارث بيعه ان اوصى بمنفعته مؤبدا \* وان كان مؤقتاً فهو كبيع المستأجر \* وهل يملك كتابته ولا كسب له الا الصدقات فيه وجهان \* والماشية الموصى بنتائجها للغير يجوز بيعها لبقاء بعض المنافع \* واذا قتل العبد فلا وارث استيفاء القصاص \* ويحبط حق الموصى له \* فان رجع الى القيمة فقد قيل ان الوارث يختص بها \* وقيل يشتري بها عبد فيقوم مقامه \* وقيل يوزع على الرقبة مسلوكة المنفعة وعلى المنفعة \* ويقسم بينهما بهذا الاعتبار \* وان جنى هو تداق الأرض برقبته \* فاذا بيع بطل حق الموصى له \* وان فداء السيد استمر حقه \* والصحيح ان طريق احتسابه من الثلث ان يعتبر ما نقص من قيمته بسبب الوصية بمنفعته \* **الثانية** \* اذا اوصى بالحج عنه نظر \* ان كان تطوعاً صح ان يجوزنا الاستنابة بتطوع الحج \* ثم هو محسوب من الثلث \* ولكن ينزل مطلقه على حجة من الميقات \* او من ديرة أهله فيه وجهان \* وان كان حجة الاسلام فلا حاجة الى الوصية فانه دين يخرج من رأس المال وان لم يوص به كالكوات وسائر الديون \* ولكن ان قال حجوا من ثلثي كان فائدته زحمة الوصايا بالمضاربة \* ولا يقدم الحج على الوصايا في الثلث على الصحيح (و) \* ثم ان لم يتم الحج بما حصل من المضاربة كمل من رأس المال \* أما الحجة المنذورة ففيها وفي



الصدقة المنذورة وفي الكفارات ثلاثة أوجه (أحدها) أنها ديون كالزكوات  
 (والثاني) أنها كالتطوعات لأنه متبرع بالتزامها \* فان أوصى احتسب من  
 الثلث (والثالث) ان التزامها كالوصية فيؤدي من الثلث وان لم يوص \* ثم  
 الكفارة مهما أخرجها الوارث من مال نفسه ولم يكن له تركه وقت تشيها  
 بقضاء الدين \* ويستوي فيه العتق والاطعام \* وأما الاجنبي اذا تبرع به ففي  
 نفوذه عنه وجهان \* ولا يجوز التبرع بالعتق الذي ليس بلازم على الميت  
 للوارث ولغيره \* ولو أوصى بالعتق في كفارة مخيرة والثلث لا يفي به فهو  
 كالتيبرع \* وان كان احدي خصال الواجب \* أما الدعاء للميت ينفعه بدليل  
 الخبر \* وكذا الصدقة \* وأما الصلاة عنه قضاء لما فاتته لا تنفعه (و) \* والصوم  
 أيضاً لا يقع عنه على القول الجديد **§ الثالثة** \* اذا ملك قربه في مرض الموت  
 بالارث عتق (و) من رأس المال \* وان ملك بالشراء عتق من الثلث \* فما  
 زاد لم يعتق \* وان ملك بقبول وصية أو هبة ففيه وجهان \* وقدر المحاباة من  
 المبيع كالموهوب \* ثم اذا عتق من الثلث لم يرث (ح و م) اذ ينقلب العتق  
 تبرعاً على وارث فيمتنع \* وان عتق من رأس المال ورث (و) لانه وقع  
 مستحقاً شرعاً \* ولو قال أعنقوا عبدي بعد موتي لم يفترق الى قبول العبد لان الله  
 حقاً في العتق \* ولو قال أوصيت له برقبته ففي اشتراط القبول وجهان \* ولو  
 أعتق ثلث العبد بعد موته وليس في المال متسع لم يسر لانه ميسر والمال  
 لغيره بعد موته \* وان أعتق الجارية دون الحمل ففي السراية الى الحمل بعد الموت  
 وجهان \* من حيث انه من الاصل كعضو معين لا يقف العتق عليه \* وكذلك  
 اذا استثنى الجنين صريحاً عن الحرية ففي صحة الاستثناء وجهان \* ولو أوصى  
 بثلث عبده فاستحق ثلثاه نزلت الوصية على ثلثه الذي بقي \* وقيل لا يبي

للوصية الاثالث الثالث بحكم الشيوع ﴿ فرع ﴾ اذا منعنا نقل الصدقات في نقل ما أوصى به في بلده للمساكين وجهان ﴿ القسم الثالث ﴾ في المسائل الحسبية اذا قال أوصيت له بمثل نصيب ابني أو بنصيب (ح و) ابني وله ابن واحد فهو وصية بالنصف (و) \* ولو كان له ابنان وأوصى بنصيب واحد فهو وصية بالثلث (م) \* وان كانوا ثلاثة فبالربع (م) \* وبالجملة يسوى بينه وبين البنين في القسمة \* وكذا اذا أوصى بنصيب ابن ثالث لو كان ولم يكن في الحال فهو كما لو كان وأوصى بمثل نصيبه \* ولو أوصى بمثل نصيب أحد ورثته أعطى مثل سهم أقلهم نصيباً (م) \* ولو أوصى بضعف نصيب ولده أعطى مثل ما أعطى ولده مرتين \* ولو أوصى بضعفين أعطى مثله ثلاث مرات (ح م) \* وان أوصى بثلاثة أضاعفه أعطى مثله أربع مرات \* وان أوصى بخمسة أو نصيب أو سهم أعطى أقل ما يتحول (ح م و) \* ولو أوصى بالثالث الاشياء نزل على أقل ما يتحول \* واذا أوصى بجزء من ماله وله ورثة فطريق تصحيح الوصية أن ينسب جزء الوصية الى ما بقي من المال الذي هو مخرج الوصية ويزاد مثل نسبته على مسألة الورثة فما بلغ منه تصح المسئلتان \* وبإياه أوصى بثلاث ماله وخلف ابنين وبنتين فمسألة الوصية من ثلاثة ومسألة الورثة من ستة ونسبة جزء الوصية وهو واحد الى ما بقي من مخرجها وهو الثلاثة مثل النصف اذا الباقي بمد اخراج الواحد اثنان والواحد مثل نصف الاثنين فيزداد على مسألة الورثة وهي من ستة مثل نصفها ليصير تسعة ويعطى الموصى له الثالث ثلاثة يبقى ستة تصح على الورثة \* أما اذا أوصى بما يزيد على الثلث ورد ما زاد على الثلث فطريقه أن يعرف نسبة التفاوت بين أرباب الوصايا حالة الاجازة ويقسم الثلث بينهم على تلك النسبة \* فلو أوصى لواحد بنصف ولا آخر

ثالث فالمسئلة من ستة عند الاجازة \* للموصى له بالنصف ثلاثة وللموصى له  
بالثالث سهمان \* والمجموع خمسة والنسبة بينهما بالاخماس \* فنطلب مالا لثلاثة  
خمس يضرب ثلثه في خمسة وهو خمسة عشر ويصرف ثلاثة من الخمسة الى  
الموصى له بالنصف وسهمان الى الموصى له بالثالث فهذا طريقه \* وهذا التوزيع  
لا يحتمل اكثر من هذا البيان في الحساب

باب الثالث في الرجوع عن الوصية

ويصح الرجوع عنها قبل الموت لانه جائز لم يتصل به القبض \* وللرجوع  
أسباب \* أولها \* صريح الرجوع كقوله نقضت ورجعت وفسخت وهذا  
لو ادعى \* فلو قال هو تركتي فالظاهر أنه ليس برجوع \* الثاني \* ما يتضمن  
الرجوع كالبيع والعق والكتابة والاستيلاد والوصية بها فان ذلك ضد  
الوصية \* أما اذا أوصى بعبد لزيد \* ثم أوصى به لعمرو فهو تشارك بينهما  
كما لو قال أوصيت لها \* ولو قال الذي أوصيت به لزيد فقد أوصيت به لعمرو  
فهو رجوع \* ولو أوصى بثلاث ماله وباع جميع ماله لم يكن رجوعاً لان الثالث  
المرسل لا ينحصر في العين الحاضرة \* الثالث \* مقدمات هذه الامور  
كالمرض على البيع \* وعجز الإيجاب في الرهن والهبة رجوع في أظرف  
الوجهين لدلالته على قصد الرجوع \* وتزويج العبد والامة \* وأجارتهما \* وخنانتهما  
\* وتقليصهما ليس برجوع \* والوطء مع العزل ليس برجوع \* ومع الانزال  
دليل على قصد الرجوع فانه تسم \* ولو أوصى بمنفعة سنة ثم أجر سنة ومات  
فقد قيل انه ان بقي من مدة الوصية شيء عند انقضاء الاجارة سلم الى  
الموصى له بقية السنة والا فلا شيء له \* وقيل انه يستأنف له سنة كاملة بعد  
مضي مدة الاجارة \* الرابع \* ما يبطل به اسم الموصى به \* كما لو أوصى بحنة



فطحنها \* أو دقيق فمجنه \* أو غزل فتسجه \* انفسخت الوصية \* ولو أوصى  
 بخبز فجعله قتيماً \* أو بلحم فتدده \* أو برطب فحنقه \* أو بقطن فحشا به الفراش  
 \* أو بدار فانهدمت حتى يطل اسم الدار \* أو بعرة فبني فيها أو غرس \* أو بثوب  
 فقطعه قميصاً \* أو بنخشب فاتخذ به باباً \* أو بشيء ونقله من موضع الموصى له الى  
 مكان بعيد ففي الكل وجهان \* فأما اذا أوصى بصاع حنطة فخطها بغيرها كان  
 رجوعاً \* وإن أوصى بصاع من صبرة فصب عليها صبرة مثلاً لم يكن رجوعاً  
 لأنها زيادة لم تدخل في الوصية \* وإن كان أردأ فوجهان

### باب الرابع في الوصاية

والنظر في أركانها وأحكامها (أما الأركان) فاربعة \* الأول الوصي \* وشرائطه خمسة  
 التكليف (م ح) \* وكمال الحرية \* والإسلام (ح) \* والعدالة (ح) \* وكفاية التصرف  
 \* وفي جواز التفويض الى الأعمى وجهان \* ويجوز التفويض الى النساء \* والام  
 أولى من ينصب قياً \* فإن لم تنصب فلا ولاية لها \* ولو أوصى الى مستولده  
 أو مدبره ففيه تردد \* منشود أن المرعي حالة الموت أو حالة العقد \* ولو أوصى  
 الكافر الى كافر في أولاده الكفار جاز \* ولو كان الوصي أميناً فطراً الفسق  
 انزل \* فإن عاد أميناً لم بعد وصياً \* وكذلك القاضي ينزل ثم لا يعود بالتوبة  
 \* والاب يعود ولماً بالتوبة \* ولا تعود ولاية القاضي والوصي بالافاقة بعد الجنون  
 على أظهر الوجهين \* والامام لا ينزل بالفسق لاجل المصلحة الكلية \* ولكن لو  
 أمكن الاستبدال به من غير فتنة فعل \* الثاني الموصى \* وهو كل من له ولاية  
 على الاطفال شرعاً كالأب والجد \* أما الوصي فليس له الايصاء الا اذا أذن له  
 الولي في الايصاء فله ذلك على أصح القولين \* كما اذا اشترط أن يكون ولده  
 وصياً بعد البلوغ اذ يتحول الوصاية اليه \* ولو أوصى الى رجلين وشرط

استقلال أحدهما عند موت الثاني صح شرطه \* ولا يجوز نصب الوصي على  
الاولاد البالغين \* نعم ينصب وصياً في قضاء الديون وتنفيذ الوصايا \* ولا  
يجوز نصب الوصي في حياة الجدة فانه ولي شرعاً \* الثالث الموصى فيه \* وهو  
التصرفات المالية المباحة \* ولا يجوز الايصاء في تزويج الاولاد اذ لا غبطة فيه  
\* ولا في بناء البيعة \* وكتابة التوراة فانها معصية \* الرابع الصيغة \* وهي أن  
يقول أوصيت اليك لتصرف في مال الاطفال \* فان لم يذكر التصرف لم  
ينزل مطلق الايصاء الا على مجرد الحفظ في أحد الوجهين \* ومهما اعتقل  
لسانه فقري عليه كتاب الوصية فأشار برأسه كفي (ح) \* وله أوصى اليه في  
بعض التصرفات لم يتعد (ح) ما رسمه لانه متصرف بالاذن \* ولو أوصى  
الى رجلين فطلقه منزل على التعاون حتي لا يستقل أحدهما بشيء الا اذا  
صرح بأبواب الاستقلال \* فان لم يثبت الاستقلال فبات أحدهما لم ينفرد  
الثاني حتي ينصب القاضي بدلاً عن الميت فانه ما رضى برأيي واحد \* ولو  
أوصى الى زيد ثم أوصى الى عمرو فان قبل أحدهما دون الآخر انصرف \* ولو  
أوصى الى زيد ثم قال ضمت اليك عمراً فقبل عمرو دون زيد لم يكن  
لعمرو الانفرد حتي يضم القاضي اليه أميناً آخر لان لفظ الضم للشركة \*  
ومهما اختلف الوصيان في تعيين من يصرف اليه الوصية من الفقراء أو في  
حفظ المال تولى القاضي الامر المتنازع فيه \* وقد قيل انه يقسم المال  
بينهما اذا قبل القسمة \* مهما تنازعا في الحفظ \* أما أحكام الوصاية فانها عقد  
جائر \* والوصي أن يعزل نفسه (ح) \* \* \* \* \* أن يقضي ديون الصبي  
\* وأن ينفق عليه بالمعروف \* وليس له أن يزوج الاطفال \* وله تزويج امائهم

وعبيد ثم على الاظهر « وليس له أن يتولى طرفي العقد » وأن يبيع من نفسه بخلاف الاب « وليس له أن يشهد للاطفال بحال اذ يستفيد بها ولايته التصرف فيه » فان لم يكن وصياً الا في الثالث استفاد اتساع التصرف باتساع الثالث « ومما نأزعه الصبي في قدر النفقة ونسبه الى الزيادة فيها أو نسبه الى الخيانة في بيع فالقول قول الوصي فانه أمين والاصل عدم الخيانة » وان نأزعه في تاريخ موت الاب أو تكثير النفقة أو في دفع المال اليه بعد البلوغ فالقول قول الصبي « اذ الأصل عدم الرد والموت واقامة البينة عليها يمكن

### ✽ كتاب الودعة ✽

وحقيقتها استنباه في حفظ المال « واركأها كاركأن الوكالة » وحقيقتها كصفتها « والتكليف شرط في المائدين » فلو أخذ الوديعة من سبي ضمن الآ اذا أخذ تخليصاً على وجه الحسبه فانه لا يضمن على أحد الوجهين « ولو أودع عند صبي فألفه الصبي لم يضمن على أحد القوانين لانه مسلط عليه » كما لو أقرضه أو باعه « وكذا الخلاف في تعليق الضمان برقبة العبد اذا أودع فألف « أما حكم الوديعة « فهو عقد جائز من الجانبين ينسخ بالجنون « والاشماء « والموت « وبمزله نفسه « واذا انسخ بقي أمانه شرعية في يده كالشوب تطيره الرجح الى داره « والوديعة عاقبتان « ضمان عند التلف « ورد عند البقاء « أما الضمان فلا يجب الا عند التقدير « وللتقصير سبعة أسباب « الاول « أن يودع عند غيره سواء أودع زوجته أو عبده أو أجنبياً « الا أن يودع عند القاضي فانه لا يضمن « ولو حضره سفر فصار به ضمن لان حرز السفر دون حرز الحضر « الا أن يودع في حالة السفر فطريقه عند السفر أن يرد الى المسالك « فان عجز فالى القاضي « فان عجز فعند أمين « فان ترك هذا الترتيب



مع القدرة ضمن \* فان عجز عن السكك فسافر به تعرض لخطر الضمان على اظهر  
 الوجهين \* ومهما تبرم بالوديعة فسلمها الى القاضي عند العجز عن المالك في  
 لزوم قبوله وجهان \* جاريان في الناصب اذا حمل المقصوب الى القاضي \* وفيمن  
 عليه الدين اذا حمل الدين اليه \* ومن حضرته الوفاة فلم يوص بالوديعة  
 ضمن الا ان يموت فجأة \* ولو أوصى الى فاسق ضمن \* ولو أوصى فأجل  
 ولم يعيز الوديعة ضمن \* كما اذا قال عندي ثوب ولم يصغه وله أثواب \* ولو  
 قال عندي ثوب فلم يصادف في تركته فلا ضمان تزيلا على تلف قبل الموت  
 \* ولو وجد في تركته كيس مختم مكتوب عليه انه وديعة فلان لم يسلم اليه فلعنه  
 كتبه تليسا \* الثاني في نقل الوديعة من قرية الى قرية ان كان بينهما مسافة  
 ضمن بالسفر \* وان لم يكن فان نقل من قرية أهله ضمن لان قرية أهله  
 أحرز في حقهم ولو كان بالعكس لم يضمن الا اذا ظهر نقصان الحرز في القرية الآهلة  
 \* الثالث في التصدير في دفع المراكات \* فان ترك علف الدابة أو سقيها ضمن  
 الا اذا انتهاه المالك فانه يعصى ولا يضمن \* وكذلك اذا لم يعرض الثوب الذي  
 يفسده الدود لخرج ضمن \* فان لم يدفعه الا باللبس لزم اللبس \* الا اذا انتهاه المالك  
 \* ومهما أمر صاحبه بعلق الدابة أو سقيها لم يضمن على الاظهر لان ذلك  
 ممتاز \* وكذا لو أخرجه للبي والدقيق آمن \* وقيل انه يضمن لانه اخراج  
 من الحرز بغير عذر \* الرابع في الانتفاع فاذا لبس الثوب أو ركب الدابة  
 ضمن الا أن يركب لدفع الجروح عند السقي \* أو يلبس لدفع الدود عند الحر  
 \* وكذا ان أخذ الدراهم ليصرفها الى حاجته ( ح ) ضمن \* وان نوى الاخذ  
 ولم يأخذ لم يضمن \* بخلاف الملتقط فانه يضمن بمجرد النية اذ سبب أمانته  
 بمجرد نيته \* وقيل ان المودع أيضا يضمن \* ثم مهما ترك الخيانة لم يعد ( ح )

أَمِينًا \* فلو رَدَّ عين ذلك الدرهم الى الكيس واختلط بالباقي لم يتمد الضمان الى الباقي على أقيس الوجهين \* بخلاف ما اذا رَدَّ بدله اليه فان ذلك خلط ملكه بملك الغير \* ومهما أُلْغِفَ بعض الوديعة لم يضمن الباقي الا اذا كان متصلاً به \* كما اذا قطع طرف العبد أو الثوب فانه يضمن الكل لحياثته \* فان كان مخيطاً لم يضمن الا المقوت على أسد الوجهين \* الخامس \* المخالفة في كيفية الحفظ فاذا سلم اليه صندوقاً فقال لا ترقد عليه فرقد عليه فقد زاد خيراً فلا يضمن الا اذا أخذ اللصوص من جنب الصندوق في الصحراء فانه يضمن لان مثل هذه المخالفة جائزة بشرط سلامة العاقبة \* ولو سلم اليه دراهم وقال اربطها في كمك فأخذها في يده فأخذها غاصب لم يضمن لان اليد ههنا أحرز \* فان استرخى بنوم أو نسيان ضمن \* وان ربط في كفه امثالاً له وجعل الخيط الرابط خارج الكم فأخذته الطرار ضمن لان ذلك اغراء لاطاراره فان ضاع بالاسترسال لم يضمن وان جعل الخيط داخل الكم فالكم بالعكس من هذا \* وان قال احفظ في هذا البيت ولم ينه عن النقل فنقل الى ما هو دونه في الحرز ضمن \* وان نقل الى ما هو مثله أو فوقه لم يضمن \* الا اذا هلك بسبب النقل كأنهم هدم البيت المنقول اليه \* وكذلك كثرى الدابة اذا ربطوها في الاصطبل فماتت لم يضمن \* وان انهدم عليها ضمن \* وان نهاه عن النقل فنقل ضمن لصريح المخالفة \* وان كان المنقول اليه أحرز الا اذا كان النقل لضرورة غارة أو حريق \* وان نقل من صندوق الى صندوق والصناديق للمالك لم يضمن \* وان كان للودع فهو كالبيت \* السادس \* التضييع وذلك أن يلقيه في مضية أو يدل عليه سارقاً أو يسمى به الى من يصادر المالك فيضمن \* ولو ضيع بالنسيان في ضمانه وجهان \* وان سلم مكرها فقرار الضمان

على الظالم \* وفي توجه المطالبة عليه وجهان \* ومهما طالبه الظالم فعليه أن يخفي  
\* ولا بأس أن يحلف كاذباً للمصلحة \* فإن خير بين الحلف بالطلاق أو التسليم  
فإن سلم ضمن \* وإن حلف طلقت زوجته لأن الخيار في التعيين اليه \* (السابع)  
الجحود وهو مع غير المالك غير مضمن \* ومع المالك بعد مطالبته مضمن  
\* وبعد سؤاله دون المطالبة وجهان \* ومهما بحد فالقول قوله \* فإن أقيم  
عليه البينة فادعى الرد من قبل فإن كان صينة جحوده انكاراً لأصل الودعية  
لم يقبل قوله بغير بينة \* وفي قبوله مع البينة وجهان لتناقض كلاميه \* وإن كان  
صينة جحوده أنه لا يلزمه تسليم شيء اليك قبل قوله في الرد والتلف إذ  
للتناقض بين كلاميه \* (العاقبة الثانية) رد العين عند بقائه وهو واجب مهما  
طلب المالك \* فإن أخر بغير عذر ضمن \* وإن أخر لاستتمام غرض نفسه بأن  
كان في حمام أو على طعام جاز بشرط سلامة العاقبة \* وإن قال رد على وكلي  
فطلب الوكيل ولم يرد ضمن \* وإن لم يطلب ولكن تمكن من الرد ولم يرد  
ففي الضمان وجهان جاريان في كل أمانة شرعية \* كالثوب إذا طيره الريح إلى داره  
\* ومهما رد على الوكيل ولم يشهد فأنكر الوكيل لم يضمن بهذا التفسير على  
أظهر الوجهين \* بخلاف الوكيل بقضاء الدين فإنه يضمن بترك الأشهاد لأن  
حق الودعية الإخفاء \* (فرعان) أحدهما لو طالبه بالرد فادعى التلف فالقول  
قوله مع يمينه \* إلا أن يدعى تحريقاً أو غارة فإنه لا يصدق إلا ببينة أو استفاضة  
\* ولو ادعى الرد فالقول قوله \* إلا أن يدعى الرد على غيره من أئمنه كدعوى الرد  
على وارث المالك أو دعوى وارث المودع على المالك أو دعوى من طير الريح  
الثوب في داره أو الملتقط \* أو دعوى المودع الرد على وكيل المالك فإنه يحتاج  
إلى البينة في كل ذلك إذ لا يجب تصديقه إلا على من اعترف بأمانته \* (الثاني)



ادعى رجلان وديعة عليه فقال هو لأحدهما وقد نسبته إليه \* فإن صدقاه في  
النسيان فصلت الخصومة بينهما بطريقها وجعل المال في أيديهما \* وإن ادعى  
العلم على المودع فيحلف لها يمينا واحدة على نفي العلم \* فإن نسك وحلفا على علمه  
ضمن القيمة وجعلت القيمة والعين في أيديهما \* وإن سلم العين بحجة لأحدهما  
رد نصف القيمة إلى المودع \* ولم يجب على الثاني الرد لأنه استحقها يمينا ولم  
يعد عليه المبدل

كتاب قسم النبي ﷺ وفيه بابان

الباب الأول في النبي ﷺ وهو كل مال غنيمة إلى المسلمين من الكفار بغير  
إنجاف خيل وركاب كما إذا انجلوا عنه خوفه أو بذلوه لنكف عن قتالهم فهو خمس  
\* وكذا ما أخذ بغير تخويف كالجزية والخراج والعشر ومال المرتد ومال من مات  
ولا وارث له \* الخمس هذا المال مقسوم بخمسة ( ح ) أسهم بحكم نص  
الكتاب \* السهم الأول \* المضاف إلى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم  
مصرف إلى مصالح المسلمين ( و ) إذ كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في  
حياته والأنبياء ذرورثون \* ومصالح المسلمين سد الثور وعمار القنابر  
وأرزاق القضاة وأمثاله \* السهم الثاني \* لقوي القربى وهم أقارب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كبنى هاشم وبنى المطلب \* دون غيرهم من بنى عبد شمس  
وبنى نوفل \* ويشترك في استحقاقه الفنى والفقير والصغير والكبير والرجل  
والمرأة والغائب والحاضر بعد أن يكون الانتساب جهة الآباء \* ولا يفضل  
أحد على أحد إلا بالنكورة فإنه يضعف به الحق كما في الميراث \* السهم  
الثالث \* اليتامى وهو كل طفل لا كافل له \* ويشترط كونه فقيرا على أظهر  
الوجهين لأن لفظ اليتيم ينبي منه \* السهم الرابع \* للمساكين \* السهم

الخامس ﴿ لا بناء السبيل ﴾ وبيانها في تفريق الصدقات \* والمستحقون بالحاجة تتفاوت حقوقهم بتفاوت الحاجة ﴿ أما الاخماس الاربعة ﴾ فقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته \* وبعده ثلاثة أقوال (أحدها) أنه للمصالح خمس الخمس (والثاني) أنه يقسم كما يقسم الخمس فيكون جملة النية مقسوماً بخمسة أقسام كما دل ظاهر الكتاب عليه (والثالث) وهو الاظهر أنه للمرتزقة المقاتلين كأربعة أخماس الغنيمة \* فلي هذا ينبغي للامام أن يضع ديواناً يحصى فيه المرتزقة بأسمائهم \* وينصب على كل عشرة عريفاً يجمعهم \* ويسوى (و) بينهم في الاعطاء فيعطى كل واحد على قدر حاجته \* ويعطى (و) لولده وعبيده وفرسه وزوجته وان كن أربعة \* ولا يزيد على عبد واحد اذ لا حصر فيه \* ويعطى الصغير والكبير \* وكلما زادت حاجته بالكبر زاد في حصته \* ويقدم في الاعطاء قريشاً \* ومن جملتهم بنو هاشم وبنو المطلب \* ثم من بعدهم على ترتيب القرب \* ثم يعطى المعجم بعد العرب \* ثم يقدم بالسن أو بالسبق في الاسلام \* ولا يثبت في الديوان اسم صبي ولا مجنون ولا عبد ولا ضعيف \* بل اسم المستعدين للغزو \* فان طرأ الضعف والجنون فان كان يرجى زواله فلا يسقط الاسم \* والا فيسقط \* واذا مات فلا ظهر (و) أنه يعطى لزوجته وأولاده ما كان يعطيهم في حياته \* أما الزوجة فالى الزوج \* وأما الاولاد فالى الاستقلال بالكسب أو الجهاد \* ويفرق أرزاقهم في أول كل سنة \* فلو مات واحد بعد جمع المال وانقضاء السنة حق له لورثته \* وان كان قبل الجمع والحول فلا حق له (و) \* وان كان بعد الجمع وقبل الحول فقولان \* وان كان في جملة النية أرض نخسها لاهل الخمس \* والباقي يكون وقفاً هكذا نص الشافعي رضي الله عنه \* فقيل أراد به وقفاً شرعياً لانه المصلحة \* وقيل

أراد به التوقف عن قسمة الرقبة \* وقيل فرع (و) على أنه للمصالح \* والآ  
فعل القول الثاني نجب قسمته \* وإذا فضل شيء من الاخماس الاربعة عن  
قدر حاجتهم وزرع عليهم

الكتاب الثاني في قسمة الغنائم

والغنيمة كل مال أخذته الفشة المجاهدة على سبيل الغلبة \* فقسما  
مقسوم خمس النبي \* وأربعة أخماسها للغنائم \* ويتطرق اليه النفل والرضخ  
والسلب \* ثم القسمة بعده \* أما النفل فهو زيادة مال بشرطه أمير الجيوش  
لمن يتعاطى فعلا مخطرا كتقدمه على طليعة أو تهجمه على قلعة \* ومحله مال  
المصالح أو خمس الخمس مما سيؤخذ من الكفار \* وقدره ما يقتضيه الرأي  
بحسب خطر العمل \* أما ثلث خمس الخمس أو ربه أو ثلث ما يأخذه أو ربه  
كما يراه الامام \* وأما الرضخ فهو مال تقديره الي رأي الامام بشرط أن  
لا يزيد على سهم واحد من الغنائم بل يقتصر \* ويصرف الى العبيد والصبيان  
والنساء \* وتقصانه عن السهم لنقصان حالهم \* وكذا الكافر (و) ان حضر  
بأذن الامام (و) يرضخ له \* وفي محله ثلاثة أقوال (أحدها) أنه من أصل  
الغنيمة كأجرة النفل والحمل (والثاني) أنه من خمس الخمس كالنفل (والثالث)  
أنه من الاخماس الاربعة لانه سهم من الغنيمة ألا أنه دونه \* أما السلب  
فهو ما يوجد مع القليل من ثيابه وسلاحه وزينته يستحقه قاتله بشرط أن  
يكون القليل مقبلا والقاتل زاكيا للغزو \* فلو رمى من حصن \* أو من وراء الصف  
وقتل \* أو كان القليل منهزما أو غافلا فقتل لم يستحق \* ويستحق بالاثخان \* فان  
قتله غيره فالسلب للمشخن \* فان اشتركا في الاثخان فالسلب لهما \* وإذا أسر  
كافرا استحق سلبه (و) \* وفي استحقاق رقبته إذا رق \* أو بدله إذا قادى نفسه



قولان \* والذي لا يستحق (و) السلب \* وفي مستحق الرضخ اذا قتل  
 خلاف \* والحاتم والسوار والمنطقة من السلب على الاظهر (و) \* والحقيصة  
 المشدودة على فرسه \* وكذا الجنيبة ليس من السلب على الاشهر \* وفيما معه  
 من الدنانير قولان \* والاشبه بالحديث أنه لا يخرج الخمس من السلب \* أما  
 قسمة الغنيمة \* ففيها مسائل \* الاولى \* اذا ميز الامام الخمس والسلب  
 والرضخ والنفل قسم الباقي على الغنائمين بالسوية عمارة كان أو منقولا  
 \* ولا يؤخر القسمة (ح) الى دار الاسلام \* والغائم من شهد الواقعة لنصرة  
 المسلمين \* فلو شهد آخر الواقعة استحق \* ولو حضر بعد انقضاء القتال فلا  
 (ح) \* وان حضر بعد انقضاء القتال وقبل حيازة الغنيمة فقولان \* واذا غاب  
 في آخر القتال ان كان بانهمزام سقط حقه الا اذا قصد التحيز الى فئة أخرى \*  
 واذا اتهم فالقول قوله مع يمينه \* وان مات لم يستحق السهم \* وان مات فرسه  
 استحق سهمه لان المتبوع قائم هذا هو النص \* وقيل فيه قولان بالنفل  
 والتخريج \* والمرض الذي لا يرجى زواله كالموت \* وقيل طريانه لا يسقط  
 السهم خالجه الى نفقة العلاج والاياب \* أما المخذل للجيش فيخرج من  
 الف \* فان بقي فلا يعطى شيئاً أصلاً \* الثانية \* اذا وجه الامام سرية فغنمت  
 شيئاً يشارك في استحقاقها جيش الامام اذا كانوا بالقرب مترصدين للنصرة  
 \* الثالثة \* من حضر لا يقصد الجهاد كالأجير لسياسة الدواب ان لم يقاتل لم  
 يستحق (و) \* وان قاتل فثلاثة أقوال \* في الثالث يخير بين اسقاط الاجرة  
 من ابتداء القتال وبين اسقاط الغنيمة \* وفي التاجر هذان القولان ولا يجري  
 الثالث \* وأما الاجير للجهاد فان كان كافرًا استأجره الامام استحق الاجرة \*  
 وان كان مسلماً فلا \* ولا يستحق الغنيمة أيضاً على أحد الوجهين \* لانه

أعرض عنها \* وأما الأسير إن كان من هذا الجيش وعاد استحقَّ قاتل أو لم يقاتل \*  
 \* وإن كان من جيش آخر ولم يقاتل فقولان \* وإن كان كافراً فأسلم والتحق بمنده  
 الإسلام استحق وإن لم يقاتل على الأظهر (و) \* (الرابعة) يسوي (ح م) بين الجميع  
 في القسمة إلا لأصحاب الرضخ فانهم يتصرفون \* والأفارس فإنه يعطى (ح)  
 ثلاثة أسهم والمراجل سهم \* ولا يعطى الآراكب الخيل \* ثم لا فرق في الفرس  
 (و) بين العربي والعجمي والتركي \* ولا يعطى الضعيف والأعرج على أقيس  
 القولين \* ولو أحضر فرسين لم يعط (و) إلا لأحدهما \* ويعطى للفرس المستعار  
 والمستأجر \* وكذا المنسوب \* (و) ولكنه للنائب \* أو للمالك فقولان

— كتاب قسم الصدقات \* وفيه بابان —

— الباب الأول في بيان الأصناف الثمانية —

\* (الصف الأول) الفقير وهو الذي لا يملك شيئاً أصلاً ولا يقدر (ح) على  
 كسب يلبيق بمروءته \* أو كان يقدر على كسب ولكن يمنعه الاشتغال به عن  
 التفقه وهو متفقه \* وإن كان يمنعه عن استغراق الوقت بالعبادات فلا يعطى  
 سهم الفقراء \* ولا يشترط الزمانة \* ولا التعفف عن السؤال في استحقاق هذا  
 السهم على الجديد (و) \* والمكفي بنفقة أبيه هل يعطى فيه وجهان \* ولا يجوز  
 اللاب إعطاؤه قطعاً لأنه يدفع النفقة عن نفسه \* والمكفية بنفقة زوجها لا  
 تعطى على أظهر الوجهين \* لأن نفقتها كالموضع \* (الثاني المسكين) وهو كل  
 من لا يملك قدر كفايته وإن ملك شيئاً وقدر على الكسب \* والفقير أشد  
 حالاً منه (ح م و) \* (الثالث العامل على الزكاة) كالساعي والكتّاب والقسام  
 والحاشر والعريف \* أما الإمام والقاضي فممنهم من خمس الخمس لأن عملهم

عام \* وأجرة الكيال على المالك في أحد الوجهين \* الرابع المؤلفة قلوبهم \* ولا يجوز أن يعطي هذا السهم لكافر تألفاً على الإسلام إذ لا صدقة لكافر \* أما المسلم إذا كان ضعيف النية في الإسلام فهل يتألف تقريراً له عليه باعطاء مال فيه قولان \* وكذا من له نظراء في الكفر ينتظر في اعطائه اسلامهم أحد القولين أنهم لا يعطون لاستثناء الإسلام عن التألف \* والثاني نعم تأسيساً برسول الله صلى الله عليه وسلم \* وعلى هذا فقولان (أحدهما) أنه يعطي من المصالح (والثاني) من الزكاة إذ هو المراد بالمؤلفة \* وأما من يتألف على الجهاد مع الكفار أو مع مانعي الزكاة إن كان تألفهم بمال أهون على الإمام من بعث جيش لقرهم من المقصودين بالقتال فهو لا يعطون قطعاً \* وفي محله أربعة أوجه \* وقيل قولان (أحدهما) أنه من المصالح (والثاني) من سهم المؤلفة \* والثالث \* من سهم سبيل الله فإنه تألف على الجهاد (والرابع) (و) إن رأى الإمام أن يجمع بين سهم المؤلفة وسهم سبيل الله فعل \* الخامس الرقاب \* فيصرف ثمن الصدقات إلى المكاتبين (م) العاجزين عن النجوم \* وطريقه الصرف إلى السيد بأذن المكاتب \* والصرف إلى المكاتب بغير إذن السيد جائز أيضاً \* ويجوز اعطاؤه قبل حلول النجم على أظهر الوجهين \* فإن أعطيناه فاستغنى عنه بتبرع السيد باعتاقه أو بتبرع غيره استرد على الصحيح (و) \* إلا إذا تلف قبل العتق فلا يبرم (و) \* وإن صرف إلى سيده فردّه إلى الرق لعجزه ببقية النجوم يسترد (و) \* السادس الغارم \* والديون ثلاثة دين لزمه بسبب نفسه فيقضى من الصدقات بشرط أن يكون معسراً \* (و) \* وسبب الاستقراض مباح \* فإن كان معصية وهو مصر لا يعطى \* وإن كان تألفاً أعطى على أحد الوجهين (الثاني) ما لزم بسبب جملة تبرع بها تطفئته لناثرة فتنة فيقضى دينه وإن كان



موسراً (ح) إلا إذا كان غنياً بالنقد فقيه وجهان (الثالث) دين الضامن  
فإن كانا معسرين أغني الاصيل والكفيل قضى \* وإن كانا موسرين أو كان  
المضمون عنه موسراً فلا يقضى لأن فائدته ترجع إلى الاصيل \* وإن كان  
الاصيل معسراً والكفيل موسراً فوجهان (أحدهما) نعم كالحالة (والثاني)  
لا إذ صرفه إلى الاصيل ممكن وبه يحصل براءة الضامن \* السابع سهم  
سبيل الله \* والمراد به المتطوعة من الغزاة الذين لا يأخذون من الفئ \* فأما  
من يأخذ من الفئ واسمه في الديوان فلا يصرف إليه الصدقة \* والقاضي  
يعطى وإن كان غنياً \* الثامن ابن السبيل \* وهو الذي شخص (ح م) من  
بلد ليسافر أو اجتاز به يصرف إليه سهم إن كان معسراً بشرط أن لا يكون  
السفر معصية \* فهو لا \* هم المستحقون بشرط أن لا يكون الموصوف بصفة من  
هذه الصفات كافر \* ولا من المرتزقة \* نابت الاسم في الديوان \* ولا هاشمياً  
فالصدقة محرمة على هؤلاء \* وفي مولى الهاشمي وجهان

❦ الباب الثاني في كيفية الصرف إليهم \* وفيه مسائل ❦

❦ الأولي فيما يصرف به هذه الصفات \* أما الخفي كالقفر والمسكنة فيصدق فيه  
مدعيه \* ويخلف إذا اتهم استجبانياً أو إيجابياً فيه خلاف \* وأما الجلي كالقاضي  
وابن السبيل فيعطيان بقولهما \* فإن لم يحققا الموعد استرد منها \* وأما  
المكاتب والغارم فيطالبان بالبينة لا مكانها \* والاقرار مع حضور المستحق  
كالبينة على أظهر الوجهين \* والاستفاضة كالبينة \* والمؤلف قلبه إن قال نيتي  
في الاسلام ضعيفة صدق (و) \* وإن ادعى كونه شريفاً مطاعاً طوالب بالبينة  
لا مكانها \* الثانية في قدر المعطى \* والغارم والمكاتب يعطيان قدر دينهما  
\* والفقير والمسكين ما يبلغان به (ح) أدنى الفئ وهو (و) كفاية سنة \* فإن

كان لا يحسن الا التجارة على ألف درهم أعطي ليشغل بالكسب \* والمسافر يعطى قدر ما يبلغه الى المقصد أو الى موضع ماله \* والغازي يعطى الفرس والراح عارية أو تملكاً أو وقفاً مما وقفه الامام بعد أن اشتراه بهذا السهم \* ويعطى من النفقة ما زاد بسبب السفر \* وهل يعطى أصل النفقة وجهان \* والمؤلف قلبه يعطى ما يراه الامام \* والمامل يعطى أجر مثله \* وان كان ثمن الصدقة زائداً على أجر المثل رد الفضل على الاصناف \* وان كان ناقصاً كمل من بقية الزكاة (و) \* الا اذا كان في بيت المال سعة ورأي الامام التكميل منه فله أن يكمل منه ﴿ فرع ﴾ من اجتمع فيه صفتان هل يستحق سهمين فيه قولان \* ينظر في أحدهما الى اتحاد الشخص \* وفي الآخر الى تعدد الصفة \* وقيل ان تجانس السبيان كالفقير والغرم لقرض نفسه فلا يجمع \* وان اختلف كالغزو والفقير فيجمع ﴿ الثالثة ﴾ يجب (ح م و) استيعاب الاصناف الثمانية عند القدرة فان فقد صنف رد نصيبه الى الباقيين \* ولا يجب استيعاب آحاد الاصناف \* بل يجوز الاقتصار على الثلاثة فانه أقل الجمع \* فان اقتصر على اثنين غرم للثالث أقل ما يتحمل لان التسوية بين آحاد الصنف غير واجبة فانه لا حصر لهم \* بخلاف التسوية بين الاصناف الثمانية \* وقيل انه يغرم الثالث \* وان عدم في بلد جميع الاصناف فلا بد من نقل الصدقة \* وان فقد البعض فيرد على الباقيين \* أو ينقل فعلي وجهين \* أظهرهما الرد على الباقيين لعسر النقل ﴿ الرابعة ﴾ في نقل الصدقات ثلاثة أقوال (أحدها) الجواز (م) لمعوم الآية (والثاني) المنع لمذهب معاذ (والثالث) لا يجوز النقل ولكن يبرأ ذمته اذا نقل \* وقيل يطرد هذا الخلاف في الكفارات والنذور والوصايا \* والاظهر فيها جواز النقل \* وصدقة الفطر كسائر

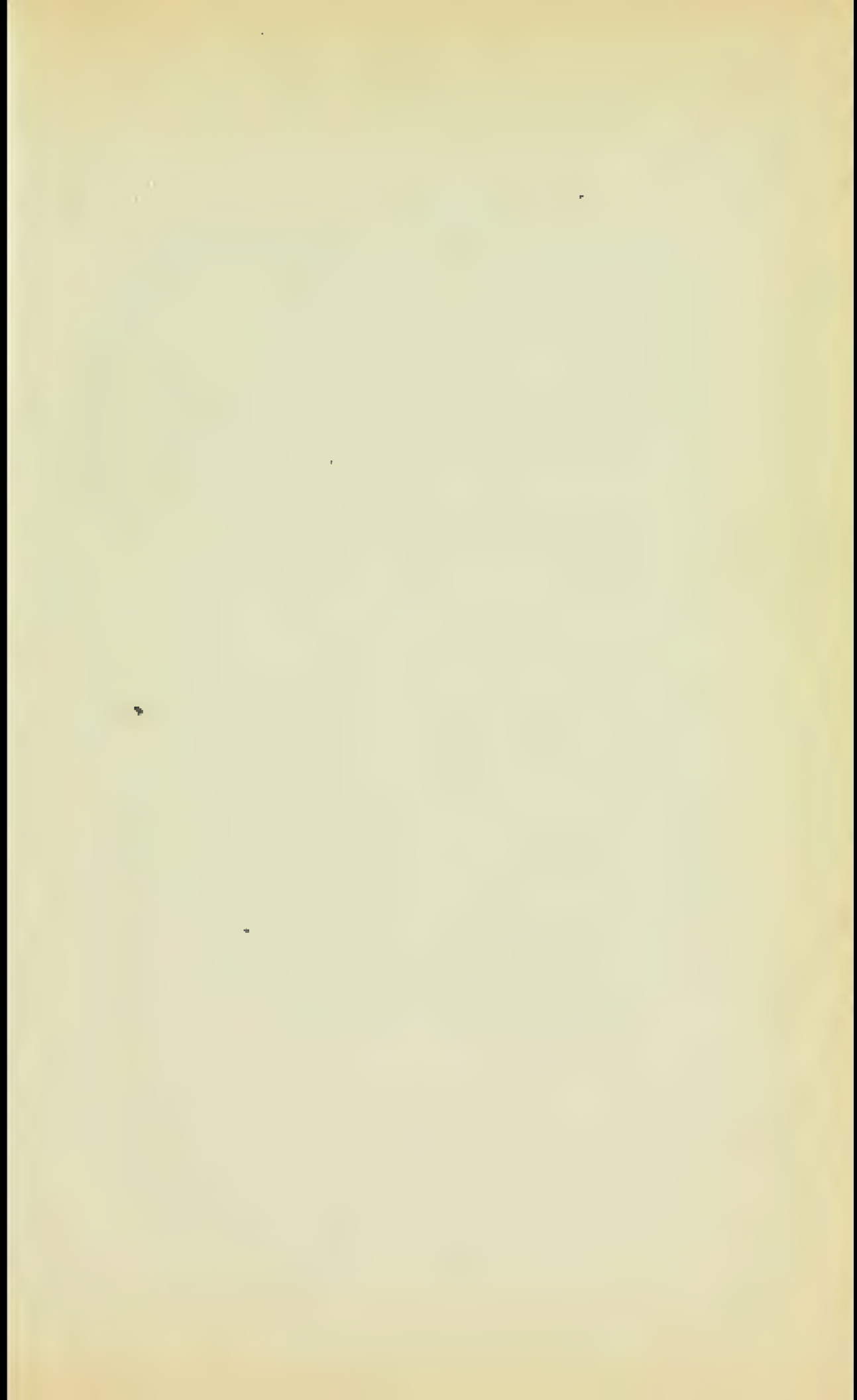
الزكوات في منع النقل ووجوب استيعاب الاصناف \* ثم النظر الى المال وقت حلوله فيفرق الصدقة عنده \* وفي صدقة الفطر ينظر الى موضع المالك على أظهر الوجهين \* وأهل الحيام ان كانوا مجتازين فستحق صدقتهم من هو معهم \* فان لم يجدوا مستحقا فينقلون الى أقرب بلد اليهم عند تمام الحول \* وان كانوا نازلين في الحيام فيجوز النقل الى مادون مسافة القصر \* الا اذا كانت الحلة منقطعة عن الحلة فقد قيل كل حلة ككفريه فلا يجوز النقل \* وقيل الضبط بمسافة القصر \* الخامسة \* يجوز للمالك تولى الصرف (ح م) بنفسه \* ولا يجب التسليم الى الامام \* وفي المال الظاهر قول قديم انه يجب \* وأما الأفضل ففيه قولان \* الا اذا كان الامام جازراً فالأولى التولى بنفسه \* ثم الامام اذا نصب ساعياً فليكن جامعاً شرائط الولاية \* ومن شرائطه أن يكون فقيهاً بأبواب الزكاة وليعلم الساعي في السنة شهراً يأخذ فيه صدقة الاموال \* وليسم الصدقات ويكتب عليها لله \* وعلي نعم النبي صغاراً لتمييز أحد المالكين عن الآخر \* السادسة \* صدقة التطوع غير محرمة على الهاشمي \* وصرفها سرّاً الى الأقارب والجيران أفضل \* والاستحباب في شهر رمضان أكده \* ومن احتاج اليه لنفقة عياله فلا يستحب له التصدق \* فان فضل عن حاجته ووجد من نفسه مئة<sup>(١)</sup> الصبر على الاضاعة يستحب له التصدق بالجميع \* والا فلا يستحب له أن يتصدق بجميع ماله لأحاديث وردت في الباب استقصيناها في البسيط والوسيط والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣) مئة بالضم القوة اهـ

تم ربع المعاملات ويليها ربع المناكحات والحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين







## ﴿ فهرست الجزء الاول من كتاب الوجيز ﴾

( في فقه الامام الشافعي للامام الغزالي )

صحيحة

٣ خطبة الكتاب

## ﴿ قسم المقدمات ﴾

٤ ﴿ كتاب الطهارة ﴾

٤ الباب الاول في المياه الطاهرة

٤ القسم الاول الماء المطلق

٥ القسم الثاني الماء المتغير يسيرا

٥ القسم الثالث الماء المتغير كثيرا

٦ الباب الثاني في المياه النجسه

٦ الفصل الاول في النجاسات

٧ الفصل الثاني في الماء الراكد

٨ الفصل الثالث في الماء الجاري

٨ الفصل الرابع في ازالة النجاسة

٩ فروع سبعة

٩ الباب الثالث في الاجتهاد

١٠ الباب الرابع في الأواني

١٠ القسم الاول المتخذ من الجلود

١١ القسم الثاني المتخذ من العظام

١١ القسم الثالث المتخذ من الذهب والفضة

## ﴿ قسم المقاصد ﴾



- ١١ الباب الاول في صفة الوضوء  
 ١٢ القول في سنن الوضوء  
 ١٤ الباب الثاني في الاستنجاء  
 ١٤ الفصل الاول في آداب قضاء الحاجة  
 ١٤ الفصل الثاني فيما يستجى عنه  
 ١٥ الفصل الثالث فيما يستجى به  
 ١٥ الفصل الرابع في كيفية الاستنجاء  
 ١٥ الباب الثالث في الاحداث  
 ١٥ الفصل الاول في أسبابها  
 ١٧ الفصل الثاني في حكم الحدث  
 ١٧ الباب الرابع في الغسل  
 ١٨ كتاب التيمم  
 ١٨ الباب الاول فيما يبيح التيمم  
 ٢١ الباب الثاني في كيفية التيمم  
 ٢٢ الباب الثالث في احكام التيمم  
 ٢٣ باب المسح على الخفين  
 ٢٥ كتاب الحيض  
 ٢٥ الباب الاول في حكم الحيض والاستحاضة  
 ٢٦ الباب الثاني في المستحاضات  
 ٢٧ الباب الثالث في التي نسيت عادتها  
 ٢٩ الباب الرابع في التلقيح بين ايام الطهر والحيض  
 ٣١ الباب الخامس في النفاس

## ﴿ كتاب الصلاة ﴾

- ٣٢ الباب الاول في المواقيت  
 ٣٢ الفصل الاول في وقت الرفاهية  
 ٣٤ الفصل الثاني في وقت المعذورين  
 ٣٥ الفصل الثالث في الاوقات المكروهة  
 ٣٥ الباب الثاني في الاذان  
 ٣٥ الفصل الاول في محله  
 ٣٦ الفصل الثاني في صفة الاذان  
 ٣٦ الفصل الثالث في صفة المؤذن  
 ٣٧ الباب الثالث في الاستقبال  
 ٣٩ الباب الرابع في كيفية الصلاة  
 ٤٦ الباب الخامس في شرائط الصلاة  
 ٥٠ الباب السادس في السجدة  
 ٥٢ الباب السابع في صلاة التطوع  
 ٥٣ الفصل الاول في الرواتب  
 ٥٤ الفصل الثاني في غير الرواتب  
 ٥٥ ( كتاب الصلاة بالجماعة )  
 ٥٥ الفصل الاول في فضلها  
 ٥٥ الفصل الثاني في صفات الائمة  
 ٥٦ الفصل الثالث في شرائط القدوة

## ﴿ كتاب صلاة المسافرين ﴾

- ٥٨ الباب الاول في القصر  
 ٦٠ الباب الثاني في الجمع

## ﴿ كتاب الجمعة ﴾

- ٦١ الباب الاول في شرائطها  
 ٦٤ الباب الثاني فيمن تلزمه الجمعة  
 ٦٥ الباب الثالث في كيفية الجمعة  
 ٦٦ ( كتاب صلاة الخوف وقت الحرب )  
 ٦٩ ( كتاب صلاة العيدين )  
 ٧١ ( كتاب صلاة الحسوف )  
 ٧٢ ( كتاب صلاة الاستسقاء )  
 ٧٢ ( كتاب صلاة الجنازة )  
 ٧٤ القول في التكفين  
 ٧٥ القول في الصلاة  
 ٧٧ القول في الدفن  
 ٧٩ القول في التعزية والبكاء على الميت  
 ٧٩ باب تارك الصلاة  
 ٧٩ ( كتاب الزكاة )  
 ٨٢ باب صدقة الخلطاء  
 ٨٢ الفصل الاول في حكم الخلطة وشرطها  
 ٨٣ الفصل الثاني في التراجع  
 ٨٣ الفصل الثالث في اجتماع الخلطة  
 ٨٣ الفصل الرابع في اجتماع المختلط والمنفرد في ملك واحد  
 ٨٤ الفصل الخامس في تعدد الخليط  
 ٩٦ فصل اذا قلنا العامل لا يملك الربح بالظهور وجب زكاة الجميع



٩٧	فصل ثمان في الركاز
١٠٠	(كتاب الصوم)
١٠٥	(كتاب الاعتكاف)
١٠٦	الفصل الاول في أركانه
١٠٧	الفصل الثاني في حكم النذر
١٠٨	الفصل الثالث في قواطع التتابع
١٠٨	(كتاب الحج)
١١٤	القسم الثاني من الكتاب في المقاصد وفيه ثلاثة أبواب
١١٤	الباب الاول في وجوه اداء التسكين
١١٦	الباب الثاني في أعمال الحج
١١٦	الفصل الاول في الاحرام
١١٨	الفصل الثاني في سنن الاحرام
١١٨	الفصل الثالث في سنن دخول مكة
١١٨	الفصل الرابع في الطواف
١١٩	الفصل الخامس في السمي
١٢٠	الفصل السادس في الوقوف بعرفة
١٢٠	الفصل السابع في أسباب التحال
١٢١	الفصل الثامن في المبيت
١٢٢	الفصل التاسع في الرمي
١٢٣	الفصل العاشر في طواف الوداع
١٢٣	الفصل الحادي عشر في حكم الصبي
١٢٤	الباب الثالث في محظورات الحج والعمرة
١٣٠	القسم الثالث من كتاب الحج

١٣٠ الباب الاول في موانع الحج

١٣١ الباب الثاني في الدماء

١٣١ الفصل الاول في ابدالها

١٣٢ الفصل الثاني في مكان اراقها وزمانها

### ﴿ كتاب البيع ﴾

١٣٢ الباب الاول في اركانه

١٣٦ الباب الثاني في الفساد بجهة الربا

١٣٨ الباب الثالث في الفساد من جهة النسي

١٤٠ الباب الرابع في الفساد من جهة تشريق الصفقة

### ﴿ النظر الخامس ﴾

١٥١ الباب الاول في معاملة العبيد

١٥٢ الباب الثاني في التحالف

### ﴿ كتاب السلم والقرض ﴾

٢٥٤ الباب الاول في شرائط السلم

١٥٧ الباب الثاني في اداء المسلم فيه والقرض

### ﴿ كتاب الرهن ﴾

١٥٩ الباب الاول في اركانه

١٦٢ الباب الثاني في القبض والطوارئ قبله

١٦٣ الباب الثالث في حكم المرهون بعد القبض

١٦٨ الباب الرابع في النزاع بين المتعاقدين

( كتاب التفاليس )	١٧٠
( كتاب الحجر )	١٧٦
( كتاب الصلح )	١٧٧
الفصل الاول في أركانه	١٧٧
الفصل الثاني في التزاحم علي الحقوق	١٧٨
الفصل الثالث في التنازع	١٨٠
( كتاب الحوالة )	١٨١
( كتاب الضمان )	١٨٣
الباب الاول في أركانه	١٨٣
الباب الثاني في حكم الضمان الصحيح	١٨٥
( كتاب الشركة )	١٨٦
( كتاب الوكالة )	١٨٨
الباب الاول في أركانها	١٨٨
الباب الثاني في حكم الوكالة	١٩٠
الباب الثالث في الزرع	١٩٣
( كتاب الاقرار )	١٩٤
الباب الاول في أركانه	١٩٤
الباب الثاني في الاقارير المجملة	١٩٧
الباب الثالث في تعقيب الاقرار بما يرفعه	٢٠٠
الباب الرابع في الاقرار بالنسب	٢٠١



(كتاب العارية)	١٠٣
(كتاب النصب)	٢٠٥
الباب الاول في الضمان	٢٠٥
الباب الثاني في الطوارئ	٢٠٩
المصل الاول في النقصان	٢٠٩
الفصل الثاني في الزيادة	٢١١
الفصل الثالث في تصرفات الغاصب	٢١٣
(كتاب الشفعة)	٢١٤
الباب الاول في أركان الاستحقاق	٢١٤
الباب الثاني في كيفية الأخذ	٢١٦
الباب الثالث فيما يسقط به حق الشفعة	٢٢٠
(كتاب القراض)	٢٢١
الباب الاول في أركان صحته	٢٢١
الباب الثاني في حكم القراض الصحيح	٢٢٣
الباب الثالث في التماسخ والتنازع	٢٢٥
(كتاب المساقاة)	٢٢٦
الباب الاول في أركانها	٢٢٦
الباب الثاني في أحكامها	٢٢٨
(كتاب الاجارة)	٢٢٩
الباب الاول في أركان صحتها	٢٢٩

الباب الثاني في حكم الاجارة الصحيحة	٢٣٤
الفصل الاول في موجب الالفاظ المطلقة	٢٣٤
الفصل الثاني في الضمان	٢٣٤
الباب الثالث في الطوارئ* الموجبة للفسخ	٢٣٤
(كتاب الجمالة)	٢٤٠
(كتاب احياء الموات)	٢٤١
(كتاب الوقف)	٢٤٤
الباب الاول في أركانه ومصحاته	٢٤٤
الباب الثاني في حكم الوقف الصحيح	٢٤٧
الفصل الاول في أمور لفظية	٢٤٧
الفصل الثاني في الاحكام المعنوية	٢٤٧
(كتاب الهبة)	٢٤٩
الفصل الاول في أركانها	٢٤٩
الفصل الثاني في حكمها	٢٤٩
(كتاب اللقطة)	٢٥٠
الباب الاول في أركانها	٢٥٠
الباب الثاني في أحكام اللقطة	٢٥٢
(كتاب اللقيط)	٢٥٤
الباب الاول في الالاتقاط وحكمه	٢٥٤
الباب الثاني في أحكام اللقيط	٢٥٤
(كتاب القرائض)	٢٦٠

## صحيفة

- ٢٦٢ الفصل الاول في بيان الورثة  
 ٢٦٣ الفصل الثاني في التقديم والحجب  
 ٢٦٨ الفصل الثالث في أصول الحساب  
 ٢٦٩ (كتاب الوصايا)  
 ٢٦٩ الباب الاول في أركانها  
 ٢٧٤ الباب الثاني في أحكام الوصية الصحيحة  
 ٢٨١ الباب الثالث في الرجوع عن الوصية  
 ٢٨٢ الباب الرابع في الوصاية  
 ٢٨٤ (كتاب الودعة)  
 ٢٨٨ (كتاب قسم الفيء والغنائم)  
 ٢٨٨ الباب الاول في الفيء  
 ٢٩٠ الباب الثاني في قسم الغنائم  
 ٢٩٢ (كتاب قسم الصدقات)  
 ٢٩٢ الباب الاول في بيان الاصناف الثمانية  
 ٢٩٤ الباب الثاني في كيفية الصرف اليهم

﴿ تم ﴾









كتاب

الواجب

في فقه الإمامية

وقد تضمن أيضا بيان مذهب الإمام مالك وأبي حنيفة والشافعي  
والأحوال والأحكام البعيدة لأصحاب الإمام الشافعي مرسرا إلى كل منها  
بأسطلاح مخصوص

تأليف

(حجة الاسلام الإمام محمد بن محمد)

أبي حامد الغزالي

الجزء الثاني

طبع في مطبعة الآداب والمؤيد بمصر سنة ١٣١٧ هـ

على نفقة شركة طبع الكتب العربية بمصر



22

1870

1871

1872

كتاب

# الوجه المميز

في نفقة الإمام الشافعي

وقد تضمن أيضاً بيان مذهب الإمام مالك وأبي حنيفة والمزني  
والاقوال والوجه البعيدة لاصحاب الإمام الشافعي بالرمز الى كل منها  
باصطلاح مخصوص

تأليف

(حجة الاسلام الامام محمد بن محمد)

ابي حامد الفسزالي

الجزء الثاني

(طبع في مطبعة الآداب والمؤيد بمصر سنة ١٣١٧)

على نفقة شركة طبع الكتب العربية بمصر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب النكاح

والنظر في خمسة أقسام القسم الأول في المقدمات وهي خمس الأولى خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خص من الواجبات بالضحى والاضحى (و) والوتر (ح) والتهجد (و) والسواك (ح) وتخير نسائه (و) بين اختيار زينة الدنيا أو اختياره ومن اختارته هل يحرم طلاقها فيه خلاف وأما المحرمات فقد حرم عليه الزكاة والصدقة واكل الثوم على وجهه والاكل متكئا على وجهه وأمساك من كرهت نكاحه ونكاح الحرمة الكتابية والامة على وجهه أما التخفيفات فقد أحل له الوصال وصفية المغنم والاستبداد بالحنس ودخول مكة بغير احرام وجعل ميراثه صدقة والزيادة على أربع نسوة وفي الزيادة على التسع خلاف وكذا في في انحصار طلاقه في الثلاث ويشعقد نكاحه بلفظ الهبة وبغير مهر وإذا وقع بصره على امرأة فرغب فيها وجب على الزوج طلاقها لينكحها وفي انعقاد نكاحه بغير ولي وشهود وفي الاحرام خلاف (و) ولم يجب عليه القسم في زوجاته ونسأؤه بعد وفاته محرمات على غيره لانهن امهات المؤمنين ومطلقته المدخول بها محرمة على غيره وغير المدخول بها محلاة الثانية يستحب النكاح لمن تآقت نفسه اليها ومن لا فالعبادة له أولى (ح) وأحب المنكوحات البكر الولود النسبية التي ليست له قرابة قريبة المنظور (و) اليها قبل النكاح فانه أخرى أن يؤدم بينهما الثالثة النظر اليها اذا تحققت



الرغبة في نكاحها \* ونحن نتعرض في هذا الموضع لاحكام النظر جملة \* ولا ينظر ( ح م و ) الا الى وجهها \* ولا يحتاج الى اذنها ( م ) \* ولا يحل للرجل النظر الى شيء من بدن المرأة الا اذا كان الناظر صبياً \* أو مجنوناً \* أو مملوكاً ( ح و ) لها \* أو كانت صبية ( و ) \* أو رقيقة ( و ) \* أو محرماً \* فلينظر الى الوجه واليدين فقط \* والعورة من الرجل ما بين سرتة وركبته فقط \* ويباح نظر الرجل الى الرجل \* والمرأة الى المرأة \* والمرأة الى الرجل عند الامن من الفتنة الا ما بين السرة والركبة \* والعضو المبان كالتصل به \* والنكاح والملك ييجان النظر الى السوائين من الجانبين مع كراهة \* والمس كالنظر \* وهما مباحان لحاجة المعالجة \* ولكن النظر الى السواة لحاجة مؤكدة \* ويباح النظر الى وجه المرأة لتحمل الشهادة \* والى القمريج لتحمل ( و ) شهادة الزنا \* الرابعة \* الخطبة مستحبة \* والتصریح بخطبة المعتدة حرام \* والتعريض جائز في عدة الوفاة \* وحرام في عدة الرجعية \* وفي عدة البائن وجهان \* ويحرم الخطبة على خطبة الغير بعد الاجابة \* والسكوت كالاجابة على قول \* ويجوز الصدق في ذكر مساوي المخاطب ليحذر \* الخامسة \* يستحب الخطبة عند الخطبة \* وعند العقد \* وحسن أن يقول الولي الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله زوجت \* ويقول الزوج مثل ذلك ثم يقبل \* والظاهر أن هذا التفريق بين الايجاب والقبول لا يضر \* القسم الثاني في الاركان \* وهي أربعة \* الاول الصينة \* وهي الانكاح والتزويج \* ولا يقوم ( ح م و ) غيرهما مقامهما الا ترجمتهما ( و ) بكل لسان في حق القادر والمأجر جميع \* ولا يفتد النكاح بالكناية لان الشاهد لا يعلم النية \* ولا البيع على وجه لان المخاطب لا يعلم \* ويصح الطلاق

والإبراء والفسخ وما يستعمل به \* وهل يكفي أن يقول الزوج قبلت أو لا بد  
 أن يقول قبلت نكاحها فيه وجهان \* والنص أنه ينعقد بالاستيجاب والإيجاب  
 \* والخلع والصلح عن دم الممد والكتابة أولى بالانقضاء \* وفي البيع قولان \*  
 وقيل بطرد القولين في الجميع وهو القياس \* ولا يقبل النكاح التعليق فلو  
 قال انت كان ولدي أنتي فقد زوجتكها لم يصح (و) وإن كانت أنتي \*  
 ولو قال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابتك ويصح ككل واحد صدق  
 الأخرى لم يصح لأنه الشغار المنهي عنه \* ولأنه اشراك في البضع فإن ترك  
 جعل البضع صداقاً ففي الصحة وجهان \* ولا يجوز تأقيت النكاح وهو المتعة  
 \* الركن الثاني المحل وهي المرأة الخالية عن الموانع مثل أن تكون منكوحة الغير  
 أو مرتدة أو معتدة أو مجوسية أو زندية أو كتابية بعد الميث أو رقيقة  
 (ح) والناكح قادر على حرة أو مملوكة الناكح بعضها أو كلها أو من المحارم  
 أو بعد الأربعة أو تحته من لا يجمع بينهما أو مطلقة ثلاثاً لم يطأها زوج آخر  
 أو ملاءنة أو محرمة بحج أو عمرة أو ثياب صغيرة (ح) أو يتيمة (ح) أو زوجة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم \* الركن الثالث \* الشهود فلا ينعقد  
 النكاح إلا بحضور عدلين (م) مسلمين (ح) حرين بالغين سميين  
 بصيرين ذكرين (ح) مقبولي الشهادة للزوجين وعليهما ليسا بعدوين ولا ابنين  
 ولا أبوين لهما \* ويكفي حضور مستوري العدالة دون مستوري الرق  
 \* فإن بان كونه فاسقاً عند المقدّمين البطلان على قول \* وإنما يتبين بحجة أو  
 تذكر أنه فاسق لا باعتراف المستور \* فإذا عرف أحد الزوجين فسقه عند  
 المقدّم لم ينعقد \* فإن أقر الزوج بأنه عرف فسقه وأنكرت بآنت منه ووجب  
 شطر المهر إن كان قبل المسيس \* وتوبة المعلن عند المقدّم تلحقه بالمستور على

رأى \* ولا يشترط الاشهاد على رضا المرأة \* الركن الرابع العاقد \* وهو الولي والزوج اذ لا عبارة لها في شئ عقد النكاح وكالة وولاية واستقلالاً من كف، وغير كف، \* دنيئة كانت أو شريفة \* واقرار البالغة مقبول (و م) في الجديد ان اضافت التزويج الى الولي وصدقها \* فان لم تضاف اليه وكذبها ففيه خلاف (و) \* وان كان الولي غائباً سلمت في الحال الى الزوج للضرورة \* واقرار الولي المجبر نافذ اذا اقر في حال القدرة على الاجبار \* ويجب المهر بالوطء في النكاح بلا ولي \* ولا حد للشبهة (و) \* ولا ينقض قضاء الحنفى بصحة هذا النكاح

❦ وفي بيان أحكام الاولياء بابان ❦

❦ الباب الاول في الاولياء \* وفيه فصول ثمانية ❦

❦ الفصل الاول في أسباب الولاية \* وهي أربعة ❦ الاول ❦ الابوة وفي معناها الجدودة وتفيد ولاية الاجبار على البكر وان كانت بالغاً (ح و) لا على الثيب وان كانت صغيرة (ح) سواء ثابت بالزنا (م ح و) \* أو بوطء حلال \* ولا أثر لزوال الجلمة بالسقطة (و) \* ولو التمس البكر البالغة التزويج وجبت الاجابة وان كانت مجبرة \* فان عضل زوج السلطان \* والكف الذي عينت أولى ممن عينه الولي على وجه ❦ الثاني العصوبة ❦ كالأخوة والعمومة \* ولا يفيد التزويج البالغة العاقلة برضاها الصريح ان كانت ثيباً وبسكوته ان كانت بكراً على رأي (ح) ❦ الثالث المعتق ❦ وهو كالعصبات ❦ الرابع السلطان \* وانما يزوج البالغة عند عدم الولي أو عضله أو غيبته (ح) \* أو أراد الولي أن يتزوج بنفسه كابن عم أو معتق أو قاض \* وليس للسلطان (ح) تزويج الصغيرة \* ولا للوصي (م) ولاية وان فوض اليه (ح)



﴿ الفصل الثاني في ترتيب الاولياء ﴾ والاصل القرابة ثم الولاء ثم السلطنة  
 \* ومن الاقارب الاب ثم الجد ( م ) ثم الاخ ثم ابنة ثم العم ثم ابنة على ترتيبهم في  
 عصوبة الميراث \* والاخ من الاب والام لا يقدم ( ز ح م ) على الاخ من  
 الاب في النكاح على قول وان قدم في الميراث وصلاة الجنائز والوصية  
 للاقرب \* والابن لا يزوج أمه بالبنوة \* ولا تمنعه البنوة عن التزويج بالولاء  
 وغيره \* وأما المعتق اذا مات فعصباته \* ثم معتقه ثم عصبات معتقه \* وترتيب  
 عصبات المعتق كمصبات القرابة \* الا أن أخ المعتق يقدم على جده على رأي  
 ويساويه على رأي \* وابن الاخ أيضاً يقدم في وجهه \* ويؤخر في وجهه لبعده  
 \* وابن المعتق مقدم على أبيه لانه العصبة \* واذا اعتقت المرأة فلها الولاء  
 \* وتزوج العتقة الى ولي السيدة \* ولا يفترق الى رضا السيدة على الاشهر  
 \* ويزوجها أبو السيدة في حياتها وابنها ( و ) بعد وفاتها \* والرقبة نصفها  
 يزوجه المالك مع الولي أو مع المعتق أو مع القاضي فقيه ثلاثة أوجه

﴿ الفصل الثالث في سلب الولاية ﴾ وهو أربعة \* الاول الرق \* فلا  
 ولاية لرفيق \* وله عبارة في القبول \* وفي التزويج بالوكالة ( و ) باذن السيد  
 وغير اذنه \* الثاني ما يسلب النظر \* كالصبا والجنون والعمه والسفه والسكر  
 \* والمرض الشديد الملهي ينقل الولاية الى الأبعد \* والاعماء ينقلها بعد ثلاثة أيام  
 الى السلطان \* والجنون المتقطع ينقل ( و ) الى الأبعد \* والعمى لا يقدم  
 على وجهه \* الثالث \* الفسق ( ح ) يسلب الولاية على أضعف القولين  
 \* والكفر لا يسلبها ( و ) بل ولي الكافرة كافر \* وانما يسلبها اختلاف الدين  
 لسقوط النظر \* الرابع \* الاحرام يسلب ( ح م ) عبارة العقد رأساً \* وهل  
 يمنع من الانعقاد بشهادة ومن الرجعة وبعد التحليل الاول فيه خلاف

• وقيل انه لا يسلب بل ينقل الى السلطان كالتبعية ( ح م ) الى مسافة القصر  
على وجه • أو مسافة المدوى على وجه حتى لا ينزل وكيل الحرم • كما  
لا ينزل وكيل الغائب • وان كان الاظهر أن الوكيل لا يتعاطى في حالة احرام  
الموكل بل بعده

• الفصل الرابع في تولى طرفى العقد • والاب يتولى طرفى العقد فى مال  
طفله • ولا يتولى الجد ( ح م ) طرفى النكاح على حافديه على أحد الوجهين  
للتباعد • والقاضى والمعتق وابن العم ليس لهم ( ح م و ) تولى طرفى النكاح  
• ولا يكفيهم التوكيل بل يزوج منهم الحاكم • والامام الأعظم يتولى الطرفين  
على وجه والوكيل من الجانبين لا يتولى طرفى البيع والنكاح ( ح )

• الفصل الخامس فى التوكيل • • وللمجبر أن يوكل وعليه تعيين الزوج فى  
قول • واذا أذنت لنير المجبر من غير تعيين زوج جاز فى أقوى القولين • واذا  
قالت زوجنى ممن شئت لم يزوج الا من كفى • واذا منعت غير المجبر من  
التوكيل لم يوكل • وان أطلقت الاذن كان له التوكيل فى أحد الوجهين • وليقبل  
الولى للوكيل بالقبول زوجت من فلان ولا يقول زوجت منك • ويقول  
الوكيل قبلت فلان فلو قال قبلت لم يكف فى أحد الوجهين • ولو قبل نكاحا  
ونوى موكله لم يقع للموكل بخلاف البيع

• الفصل السادس فيما يجب على الولي • • ويجب ( و ) على الاخ الاجابة اذا  
طلبت النكاح ان كان متعينا • فان كان له أخ آخر لم يجب فى وجهه • وان  
عضلوا زوج السلطان • وعلى المجبر تزويج المجنونة اذا تافت • ولا يجوز تزويج  
من الصغير • ولا تزويج الصغيرة قبل البلوغ • ويجب حفظ مال الطفل  
واستئذنه قدرا لا يأكله النفقة • فان تبرم الولي به فله أن يستأجر من يعمل

• وله أن يأخذ أجرة يقدرها القاضى له • ويجب عليه البيع اذا طلب متاعه  
 بزيادة • وكذلك الشراء اذا بيع رخيصاً اذا لم يشتر لنفسه • واذا قبل  
 النكاح لابنه لم يصير ضامناً للمهر في الجديد • واذا تبرع أجنبي بحفظ مال  
 الطفل لم يكن للاب (و) أخذ الأجرة • وللأم أجرة الارضاع وان وجدنا  
 (و) أجنبية متبرعة

• الفصل السابع في الكفاءة • وهى مرتبة فى خمس خصال (ح م و) النقاء  
 من العيوب التى تثبت الخيار والحرية والنسب الى شجرة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم • والى العلماء والصلحاء المشهورين دون الخاملين • والصلاح  
 فى نفس الناكح دون الاشتهار • والتقى من الحرف الدينية التى تدل على خسة  
 النفس • واليسار (ح) لا يعتبر فى أشهر الوجهين • والجمال لا يعتبر أصلاً • ولا  
 يجبر فضيلة نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم بفضيلة أخرى • وما وراء ذلك  
 فقد تقضى العادة بجبر نقيصة بفضيلة بحيث يلتقى العار • والكفاءة حقها  
 وحق الاولياء • فان رضوا بتركها جاز (ح) • فيحل لغير العلوي نكاح  
 العلوية • وان رضى الاولياء فللمرأة الالباء • وان رضيت المرأة وولى واحد  
 فللباقين فسخ النكاح (ح) فى قول • ولا ينقذ النكاح أصلاً (ح) فى قول • ولا  
 يصح تزويج الاب الصغيرة من غير كف • وفيه قول أنه يصح ولها الخيار  
 اذا بلغت (ح و) • ويجوز أن يزوج من الصغير غير كف •

• الفصل الثامن فى تراحم الاولياء • فاذا اجتمع اخوة فلكل واحد أن يفرد  
 بالتزويج من كف برضاها لكن الاولى التفويض الى الاسن والأفضل • وان  
 تراحموا أقرع بينهم • فان بادر من لم تخرج قرعته انعقد • وان بادر اثنان  
 وعقدا مع شخصين فالصحيح السابق • وان أمكن وقوعها معاً اندفعا • فان



سبق واحد ونسبنا السابق بقى النكاح (و) موقوفاً أبداً \* وان لم يعرف السابق  
منهما أصلاً يفسخ النكاح للتعذر في قول \* ويتوقف في قول \* والقاضى ينشئ  
الفسخ \* وقيل للمرأة ذلك \* وقيل للزوجين أيضاً ذلك \* وعليهما النفقة (و) قبل  
الفسخ للحبس \* ولا مهر لعدم اليقين \* فان ادعى كل واحد عليها العلم بالسبق  
فعليها أن تحلف \* فان حلفت بقي التداعى بينهما \* فان حلف أحدهما دون  
الآخر ثبت النكاح له \* وان أقرت لواحد فللثاني أن يحلفها على أصح القولين  
لأنها لو أقرت للثاني لغرمت له \* وان نكحت استحق الثاني باليمين المردودة  
الغرم \* وفيه قول أنه يستحق الزوجية \* وكأن إقرارها للأول أوجب الحق  
بشرط أن تحلف للثاني \* وان لم يدع واحد العلم عليها لكن ادعى عليها زوجية  
مطلقة ففي سماع مثل هذه الدعوى وجهان \* ولو ادعى على الولي ففي سماع  
الدعوى على الولي وتحليفه وجهان على الإطلاق

### — الباب الثاني في المولى عليه —

ولا يولى في النكاح إلا على ناقص بصغر أو جنون أو سفه أو رق أو  
أنوثة وقد سبق حكم الأنوثة والصغر \* أما المجنون الكبير \* فلاب التزويج  
منه عند ظهور الحاجة \* ولا يزيد على واحدة وان كان له أن يزوج من الصغير  
المأقل أرباً (و) \* ولا يزوج من المجنون الصغير في وجه \* وأما المجنونة  
فيزوجها بمجرد المصلحة صغيرة كانت أو كبيرة بكرة كانت أو ثيباً \* وفي  
الثيب الصغيرة وجه أنه لا يزوجها \* وإذا بلغت عاقلة ثم جنت عادت الولاية  
للاب في الأصح \* واليتيمة البالغة المجنونة يزوجها (و) السلطان عند ظهور  
الحاجة \* ويشاور أقاربها والمشاورة واجبة في أحد الوجهين \* وقيل يزوج بمجرد  
المصلحة دون الحاجة \* وأما السفية \* فلا يجبر لانه بالغ ولا يستقل لانه سفية

لكن يتزوج باذن الولى بعد تعيين الولى المرأة ثم يتقيد بمهر المثل \* ولو قد رآه الولى  
المهر وزاد السفية سقطت الزيادة وصح العقد (و) \* وان لم يعين المرأة صح الاذن  
في وجهه \* ثم عليه أن ينكح بمهر المثل بشرط (و) أن لا ينكح على خلاف المصلحة  
شريفة يستغرق مهر مثلها ماله \* وان نكح بغير اذن فسد \* ولم يجب المهر  
بوطئه كما لو اشترى شيئا وألف \* وقيل يجب تعدياً \* وقيل يجب أقل ما يتحمل  
\* فاذا التمس النكاح فأبى الولى اذن السلطان \* فإن لم يجد صح استقلاله على  
وجه \* وله أن يطلق بكل حال \* ولا يدخل تحت الحرج طلاق \* وأما الرق  
فلم يسد اجبار الأمة \* وليس له (م ح) اجبار العبد في قول وان كان صغيراً  
\* فاذا طلب الرقيق النكاح لم يجب الاجابة على الاصح (و) \* والصحيح  
أن سبب هذا التصرف الملك حتى يزوج الفاسق أمته \* وزوج المسلم أمته  
الكافرة \* والولى تزوج رقيق الطفل بالمصلحة في أحد الوجهين \* وأمة المرأة  
يزوجها وليها برضاها \* وقيل السلطان يزوجها \* ولا يكفي سكوت البكر في  
حق أمها \* والمعنقة في المرض يزوجها قريبها \* وقيل لا تزوج لا مكان عودها  
رفيقة بالمولد \* القسم الثالث \* من الكتاب في الموانع \* وهى أربعة أجناس  
\* الاول \* المحرمية بقرابة أو رضاع أو صهر (أما القرابة) فيحرم منها سبعة  
الامهات والبنات والاخوات وبنات الاخوة والاخوات والعمات والحالات  
\* ولا يحرم اولاد الاعمام والاخوال \* وأما كل أثنى ينتهي اليها نسبك بالولادة  
ولو بوسائط \* وبنوك من ينتهي اليك نسبهم ولو بوسائط \* والضابط أنه يحرم  
على الرجل أسوله وفصوله \* وفصول أول أسوله \* وأول فصل من كل أصل  
وان علا (ح و) \* ولا يحرم الولد (ح) من الزنا الا على الام \* وفي المنى باللعان وجهان  
\* ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب \* وكل امرأة أرضعتك أو أرضعت

من أرضعتك أو أرضعت من يرجع نسبك اليه فهي أمك \* وكذلك كل امرأة يرجع نسب المرضعة اليها \* وأخت المرضعة خالتك \* وأخوها خالك \* وكذلك في سائر أحكام النسب \* ولو اختلطت أخت رضاع بأهل قرية جاز أن ينكح واحدة منهن \* وإن كن محصورات العدد في العادة لم يجوز نكاح واحدة منهن ( وأما المصاهرة ) فيحرم منها مجرد النكاح الصحيح أمهات الزوجة من الرضاع والنسب وزوجة الابن والخفدة وزوجة الاب والجد \* ويحرم بنات الزوجة بالوطء لا بمجرد النكاح \* والوطء بالشبهة يحرم الأربع دون الزنا \* ويكفي الاشتباه على الزوج في وجهه \* وثبت النسب والعدة بالاشتباه عليه \* ويجب المهر بالاشتباه عليها \* ولا يكون اللبس كالوطء في المصاهرة على أصح القولين \* الثاني \* مالا يوجب حرمة مؤبدة. ويتعلق بعدد وهي ثلاثة (الاول) نكاح الأخت على الأخت لا يجوز ما لم يطلق الأولى طلاقاً بائناً ولا يجوز الجمع بينهما \* ولا بين امرأتين بينهما قرابة أو رضاع لو كان أحدهما ذكراً حرم النكاح بينهما \* ويجوز أن ينكح المرأة وأم زوجها أو بنت زوجها وإن كان لا يصح النكاح بينهما لو كان أحدهما ذكراً \* ولو اشترى أختين فوطئ أحدهما حرمت الأخرى حتى يحرم الموطوءة على نفسه ببيع أو تزويج (ح) أو عتق أو كتابة (ح) \* ولا يكفي طريقت تحریم الحيض والعدة والاحرام \* وهل يكفي الرهن والبيع بشرط الخيار فيه خلاف \* ولو وطئ أمة ونكح أختها صح النكاح وحرمت الموطوءة \* وكذلك لا يجوز الزيادة على أربع نسوة \* وتحل الخامسة بطلاق بأن لواحدة من الأربع دون الرجعي \* والعبد لا يزيد (م) على اثنتين \* ولو نكح امرأتين في عقد وفيهن أختان نطل فيهما \* وفي البواقي قولان فريق المنفقة \* والمطافئة لا تأنل تحل حتى يطأها زوج



آخر في نكاح صحيح \* ولا يكفي وطء الشبهة \* ويكفي ايلاج الحشفة أو مقدارها  
 من مقطوع الحشفة \* ويكفي وطء الصبي والعنين \* ولا يشترط انتشار الآلة  
 \* ولو زوجها الزوج من عبده الصغير فاستدخلت آله ثم باع منها لينفسخ  
 النكاح جاز في قول جواز اجبار العبد على النكاح وحصل به دفع الثيرة \* ولو  
 نكحت بشرط الطلاق فسد العقد في وجهه ولم يحصل التحليل (و) \* وهل يفسد  
 النكاح بشرط عدم الوطء فيه خلاف \* ويفسد اذا تزوج بشرط أن لا يحل  
 \* وليس الشرط السابق على العقد كالمقارن في الاضداد \* الجذر الثالث \*  
 من الموانع الملك والرق \* فلا يجوز للرجل أن ينكح أمته ولو ملك منكوحة  
 انفسخ النكاح \* ولا للحررة أن تنكح عبدها \* ولو تملك زوجها انفسخ  
 النكاح \* ولا ينكح الحر المسلم محرمة الزنا الا بارتب شرائط فقد حرته تحته  
 \* وفقد طول الحرية (ح) \* وخوف العنت (ح) \* وكون الامة مسامة (ح) \* فلو كان  
 تحته رتقاء أو هرمة أو حررة كتابية أو غلبة لم ينكح الامة ما لم يطلقها \* ولو قدر  
 على نكاح حررة رتقاء أو غلبة غيبة بعيدة نكح الامة \* وكذلك لو قدر على  
 حررة كتابية في وجهه \* فلو وجد حررة فعالتة في المهر بمقدار يعتد قبوله اسرافاً  
 نكح الامة (و) \* وللمفلس نكاح الامة \* ولو وجد حررة رضى بمهر مؤجل  
 فان قدمت بدون مهر المثل لم ينكح الامة على الاصح اذ المنة فيه هينة  
 \* وأما خوف العنت فانما يتم لغلبة الشهوة وضعف التقوى \* فان قوي  
 التقوى وأمن على نفسه لم ينكح \* والقادر على سرية لا يخاف العنت فلا  
 يترخص على وجهه فاذا ترخص فلا ينكح الا مسامة \* أما الكتابية فلا  
 تحل \* ويجوز أن ينكح أمة مسلمة لكافر على الاصح \* والحر الكتابية  
 ينكح الامة الكتابية \* والعبد المسلم لا ينكحها \* فقيل في المسئلتين قولان \* ولو

نكح أمة ثم قدر على الحرّة ونكحها لم يفسخ نكاح الأمة بل لا يرى  
 الشرط إلا في الابتداء \* ولو جمع القادر حرّة وأمة في عقد بطل نكاح الأمة  
 \* وفي الحرّة قولاً تفريق الصفقة \* الجنس الرابع \* الكفر وهم ثلاثة أصناف  
 (الكتاني) \* ونحل مناكحتهم ويقرّون بالجزية والوثني والمعطى والزندق لا تحل  
 مناكحتهم ولا يقرّون بالجزية \* والمجوس لا يحل مناكحتهم لكن يقرّون  
 بالجزية \* لكن انما يجوز نكاح كتابية هي من أولاد بني إسرائيل وآمن أول  
 آبائهم قبل التحريف \* فان فقد النسب ففيها قولان \* ولو آمن آباؤها بعد  
 التحريف أو شك فيه ففيها قولان \* وان آمن بعد المبعث أو شك فيه لم ينكح  
 \* واليهود بعد مبعث عيسى صلى الله عليه وسلم كهم بعد مبعث محمد صلى الله عليه  
 وسلم على وجه \* والصابئون والسامرة ان كانوا ملحدة عند اليهود والنصارى لم  
 ينكحوا \* وان كانوا مبتدعة حل نكاحهم \* وقيل قولان مطلقاً فرع \* لو  
 تنصر يهودي يقرّ في قول \* ولا يرضى منه إلا بالسيف (ح) أو الاسلام في قول  
 \* ويرضى بالاسلام أو العود الى اليهود في قول \* فان قلنا لا يقرّ فهل يلحق  
 بعامنه فيه قولان \* وكذلك لو توثّن يهودي تجري الاقوال الا أنه لا يقرّ على  
 التوثّن بحال ويقنع منه بالتنصر على قول \* ولو تنصر وثني فلا يقنع منه الا  
 بالاسلام \* ولو ارتد مسلم فلا يقنع منه الا بالاسلام أو بالسيف \* وتنتجز الفرقة  
 بها قبل المسيس (ح) \* ويتوقف بعد المسيس الى انقضاء العدة \* فان أسلم  
 قبلها دام النكاح والافتتبين الفرقة من وقت الردّة \* ولو تولد بين  
 مجوسى ويهودي ولد لم ينكح في قول لغلبة التحريم \* ونظر الى جانب الاب  
 في قول \* ويتصل بهذا

باب نكاح المشركات \* وفيه فصول

« الأول فيما يقر عليه الكافر من الانكحة » ومهما أسلم كافر على كتابية  
 قرر عليه \* وإن أسلم على وثنية أو مجوسية \* فارت أسلمت معه قبل المسيس  
 استمر النكاح \* وكذلك ( م ح ) إن أسلمت بعد المسيس وقبل انقضاء العدة  
 \* وكذلك الحكم لو كانت هي السابقة إلى الاسلام \* وإذا أسلم لم نبث عن  
 شرط نكاحها بل نقرهما على النكاح بلا ولي ولا شهود وفي العدة إلا إذا  
 أسلموا أحدهما قبل انقضاء العدة فإن المتسد قد قارن الاسلام فيندفع النكاح  
 كما لو أسلم وتحنه أمة أو ابنته \* ونقرهم على النكاح المؤقت إن اعتقدوه  
 مؤبداً \* وإن اعتقدوه مؤقتاً أو فاسداً لم نقرهم \* ولا نقرهم على ما هو فاسد  
 عندهم إلا إذا كان صحيحاً عندهم \* ولو اعتقدوا غصب المرأة نكاحاً قرأهم عليه  
 على وجه \* وكأنهم إذا أسلموا لا يؤخذون بشرط الاسلام رخصة لقول رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لغيروز الديلمي وقد أسلم على اثنين اخترا أحدهما فإنه لم  
 يعين الأولى للصحة \* وأما المتسد الطاريء بعد العقد لا يؤثر كما لو كانت عند  
 الاسلام مستترة عن شبهة أو سبقت وأحرمت قبل اسلامه \* لكن لو نكح أمة  
 ثم حررة وأسلم عليها اندفعت الامة \* وكذلك لو أسلم على أمة وهو موسر ينسار  
 طاريء \* وقيل يندفع أيضاً بالعدة الطارئة والاحرام \* ويكون حال الاسلام  
 كابتداء العقد مطلقاً \* ولو أسلمت وارتدت ثم أسلم الزوج اندفع نكاحها إن لم  
 ترجع قبل العدة \* ثم هذه المتسيدات إن قارنت اسلام أحدهما كفي ( و ) الآ في  
 اليسار فإنه لا يندفع إلا إذا وجد عند اجتماعهما في الاسلام \* وإذا طلق  
 الكافر زوجته ثلاثاً ثم أسلم لم ينكحها إلا بمطل في قول \* ولا يحتاج إلى المحلل  
 في قول فإنا نصحيح أن نكحهم مطلقاً في قول \* ونفسدها في قول الآ عند



الاسلام \* وتتوقف في قول \* فما يقرر عليه في الاسلام نيتين صحيحة \* وما يدفعه  
نتين فساده حتى لا يثبت المهر على هذا القول الذي يدفع الاسلام نكاحها  
\* ولا على قول الافساد \* ويثبت على قول الصحة \* ولو نكح أخين وطلق كل  
واحدة ثلاثاً فاذا أسلموا فعلى قول التصحيح حرمتا عليه الآ بمحل \* وعلى قول  
الافساد يختار واحدة ولا مهر للثانية \* وعلى قول التوقف يختار واحدة فينفذ فيها  
الطلاق الثلاث ويحتاج الى محل ويندفع الثانية ولا يحتاج فيها الى محل \* ومهر  
أصدقها خيراً وقبضت قبل الاسلام فلا مهر لها \* وان لم يقبض رجع الى مهر  
المثل \* وان قبضت البعض رجع الى بعض مهر المثل باعتبار قيمة الحجر \* ومهر  
ترافعوا اليها في انكحهم أو غيرها جاز لنا الحكم بالحق \* وهل يجب قولان \*  
وان تعلق الخصومة بمسلم وجب الحكم \* وان كانا مختافين الملة وجب على الأصح  
\* ولا يجب في المعاهدين \* ولا نحكم إلا اذا رضى الخصمان جميعاً بحكمنا \* ولو  
طلبت نفقة في نكاح بلا ولي ولا شهود حكمنا \* وان طلبت في نكاح محرم  
أو معتدة في الحال لم نحكم \* وفي الجوسية وجهان

الفصل الثاني في زيادة المدد الشرعي \* فان أسلم على عشر نسوة اختار أربعاً  
(ح) \* وان دفع نكاح الباقيات ولا مهر لهن الآ على قول التصحيح \* وان أسلم  
على امرأة وأبنتها وكان بعد الدخول فحما محرمتان \* وان لم يدخل بهما اختار  
أحدهما في قول \* وتعينت البنت على الأصح لان نكاحها يدفع نكاح الأم  
\* وان كان بعد وطء البنت تعينت البنت \* وان دفعت الأم \* وان كان بعد وطء  
الأم اندفعت البنت وبقي نكاح الأم ان أفسدنا انكحهم والآ اندفعت أيضاً  
\* وان أسلم الحرة على اماء اختار واحدة ان كان عاجزاً عند الالتقاء في الاسلام  
\* فان أسلم على ثلاث واسلمت واحدة وهو معسر واسلمت الثانية وهو موسر

والثالثة وهو مسر اندفعت الثانية ويخير بين الاولى والثالثة وان أسلم على حرة  
واماء اندفع نكاح الاماء الا اذا تخلفت الحرة وأصرّت \* فان أسلمت قبل عدتها  
اندفع نكاح الاماء الا اذا عتق قبل اسلام الحرة فيلتحقن بالحرائر الاصليات  
\* ولو أسلم على اماء وتخلّت واحدة ثم عتقت وأسلمت قبل العدة تعينت  
كالحرّة واندفعت الاماء السابقات \* ولو أسلم على أمتين وتخلّت امان فعتقت  
واحدة من المتقدمتين ثم أسلمت المتخلفتان اندفع نكاحهما اذ تحت زوجها  
عتيقة واختار واحدة من المتقدمتين اذ كان عتقها بعد اسلامها \* واسلام  
الأخري لا يؤثر في حقها ولا خيار لها الا اذا اعتقت تحت عبد \* ولها تأخير  
الفسخ لعذر انتظار اسلام الزوج ان أسلمت قبله \* فان فسخت نفذ \* وتظهر  
فائدته لو أسلم الزوج فتكون عدتها من وقت الفسخ فان أجازت ابني على وفق  
العقود \* وأما العبد ان أسلم على حرة فلا خيار لها \* وله أن يختار اثنتين أبداً  
من الحرائر والاماء لان الامة في حقه كالحرّة \* فان عتق قبل اسلامهن التحق  
بالحرّة فلا يختار من الاماء الا واحدة ويختار من الحرائر أربعاً \* وان كان تحت  
حرّة واماء اندفع نكاح الاماء \* وان أسلم معه حرتان ثم عتق فأسلمت  
الباقيات من الحرائر فلا يزيد على اثنتين لانه وجد كمال عدد العبيد قبل الحرية  
\* وان أسلمت واحدة فعتق ثم أسلم الباقيات اختار أربعاً لانه لم يوجد كمال  
العدد قبل الحرية \* ولو أسلم على أربع اماء فأسلمت ثنتان \* ثم عتق فأسلمت  
المتخلفتان يختار الاوليين ولا يختار المتخلفتين \* وهل يختار واحدة من الاوليين  
وواحدة من الآخرين فوجهان \* وقيل يختار الآخرين أيضاً ان شاء

﴿ الفصل الثالث في الاختيار ﴾ وله طرفان ﴿ أحدهما ألفاظه ﴾ ولا يخفى  
صريحه \* ولو طلق واحدة تعينت للنكاح \* ولو ظاهر أو آلي لم تعين \* ولو قال

فسخت نكاحها وفسر بالطلاق تعين للنكاح \* وان أطلق حمل على تعيينها للفراق \* وان قال ان دخلت الدار فقد اخترت لك للنكاح أو للفراق لم يصح التعليق \* فلو قال فأنت طالق صح وحصل الاختيار ضمناً والوطء هل يكون كتعيين النكاح فيه خلاف \* ولو قال حصرت المختارات في ستة من الجماعة انحصرت \* ولو أسلم معه أربع وتخلف أربع فعين الأوليات للنكاح صح \* وللفسخ لا يصح اذا كانت المتخلفات وثبات \* وقيل يصح موقوفاً \* ولو عين المتخلفات للفسخ يصح \* وللنكاح لا يصح الآلى وجه الوقف \* ولو أسلمت الثمانية على ترادف وهو يخاطب كل واحدة بالفسخ عند اسلامها تعين للفسخ الاربع المتأخرات \* وعلى وجه الوقف يتعين الاربع المتقدّمات \* ومهما امتنع الزوج عن التعيين حبس \* فان أصرّ عزّر \* فان مات قبل التعيين اعتدت كل واحدة بأقصى الأجلين ووقف ربع الميراث أو الثمن لهنّ الى أن يصطلحن \* وقيل يوزع عليهنّ بالسوية لاستوائهنّ وحصول اليأس بخلاف ما اذا طلق واحدة من النساء والتبس علينا فان الواحدة في علم الله متينة للفراق \* ولو أسلم على ثمان كتابات فأسلم أربع ومات قبل البيان لا يوقف شيء من الميراث لهنّ لانه ربما كانت المفارقات المسلمات فلا يتعين حق الزوجية \* وكذلك لو كان تحته كتابية ومسلمة فقال احداً كما طالق ومات ولم يعين لم يوقف لهما ميراث للشك في الاصل

﴿ الفصل الرابع في النفقة ﴾ واذا تخلفت ثم أسلمت لم تستحق النفقة مدة التخلف على الجديد لانها أساءت \* ولو سبقت ثم أسلم استحققت لمدة التقدم على المذهب لانها أحسنت \* ولو أصرّ الزوج لم تستحق لمدة العدة لانها بائنة \* وقيل تستحق كالرجعية لان للزوج قدرة على تقرير النكاح عليها \* ولو قال



سبقت بالاسلام قبل المسيس فانكرت فالقول قولها \* لان الاصل بقاء  
 المهر \* ولو قال أسلمنا معا والنكاح باق فالقول قوله لان الاصل بقاء النكاح  
 \* وقيل بل القول قولها لان التساوق في الاسلام نادر  
 \* القسم الرابع من الكتاب في موجبات الخيار \* وهي أربعة العيب والغرور والعتق  
 والعنة \* السبب الاول العيب \* ويثبت (ح) لكل واحد من الزوجين الخيار  
 بالبرص والجذام والجنون \* ويثبت (ح) لها بجه وعته \* وله برتها وقرنها وفي  
 الرد بالبخر أو الصنان والعذبوط الذي لا يقبل العلاج خلاف \* وكذلك في  
 جملة من آحاد العيوب التي تنفر تغير البرص وتكسر سورة التواقي \* لكن  
 المشهور أنه لا يرد الا بالعيوب السبعة المذكورة أولا \* وفي رد الخنثى أيضا  
 خلاف وهذا فيما يقارن العقد \* وان طرأ عليه قبل المسيس ثبت لها الخيار \*  
 وبعد المسيس وجهان \* الا العنة فانها لا تؤثر بعد المسيس \* ويثبت للزوج أيضا  
 بعيبها الطارئ على أحد القولين \* وأما الاولياء فلا خيار لهم بالعيب الطارئ \*  
 \* ويثبت في المقارن بالجنون \* ولا يثبت بالجلب والعنة \* وفي البرص والجذام  
 وجهان \* وقيل في الجميع عار فيثبت لهم الخيار \* وهذا الخيار على الفور وهو  
 مسقط للمهر قبل المسيس وان كان الفسخ منه \* وفيما بعد المسيس قول مخرج من  
 الرد أن المسمى يقرر \* وفي الرد قول مخرج من ههنا ومهما كان العيب طارئا  
 كان تقرير المسمى أولى \* ولا رجوع (م) بالمهر المفروم على الولي على الجديد  
 ولا نفقة ولا سكنى لها في العدة كما لا مهر \* وان كانت حاملا فلها النفقة ان  
 قلنا انها للحمل \* السبب الثاني الغرور \* ومهما شرط في العقد اسلامها أو  
 نسبها أو حريتها أو نسبه أو حرية فاختلف الشرط في صحة العقد قولان  
 \* وان صحنا في خيار الخلف قولان \* ولو ظنته كفوفا فاذا هو غير كف فلا

خيار \* ولو ظنها مسلمة فاذا هي كتابية فله الخيار \* فلو ظنها حرة فاذا هي رقيقة فلا خيار \* وقيل فيها قولان بالنقل والتخريج مأخذها أن الكفر والرق هل يلتحق بالعبوب الخمسة \* وقيل بل مأخذها أن الغرور بالفعل هل هو كالغرور بالقول \* وقيل ان الكتابية لا تلتبس بالمسلمة الا بقصد فهو تغيير بخلاف الامة \* وكل تغيير سابق على العقد فلا يؤثر (و) في صحة العقد \* لكن يؤثر في الرجوع بالمهر اذا قضينا بالرجوع على الغار في قول \* فرع \* اذا غرّ بحرية أمة فولدت انعقد الولد حرا وعلى الغرور قيمته للسيد اذا فات رقه بظنه سواء كان الزوج حرا أو عبدا ويرجع به (و) على الغار قولاً واحداً \* وإنما يرجع اذا غرم \* وان كان الغرور عبداً تعلق القيمة برقبته في قول \* وبذمته في قول \* وبكسبه في قول \* والمسمى من المهر اذا لزم تعلق بكسبه \* وحيث لا يلزم فهو المثل تجري الاقوال الثلاثة في متعلقه \* وان كانت الغارة هي الامة تعلق عهدة الزوج بذمتها (و) \* والمكاتب كالامة الا أنه لا مهر لها فانها الغارة المستحقة والسيد لا يتصور منه التغيير لانه ان قال انها حرة عتقت \* ولو انفصل الولد ميتاً فلا قيمة له \* الا أن يكون بجناية جان فيغرم عاقلة الجاني الغرة لورثة الجنين \* ويغرم الغرور عشر قيمة الام للسيد في وجه \* وفي وجه آخر يغرم أقل الامرئين من عشر قيمة الام أو ما سلم له بالوراثة من غرة الجنين \* لانه لو لا الغرة لما غرم الميت \* السبب الثالث العتق \* واذا عتقت تحت عهدها الخيار \* وان عتقت تحت حر فلا خيار (ح) \* وان عتق نصفها فلا خيار (ز) \* ولو عتقت تحت من نصفه رقيق فلها الخيار \* ولو طلقها قبل الفسخ طلاقاً رجعياً فلها الفسخ لانه طاع سلطان الزوج \* وان أجازت لم ينفذ لانها محرمة \* وقيل يخرج على وقف العتود \* فان كان الطلاق بأثنا

بطل خيارها \* ولو عتق الزوج وتحتة أمة فلا خيار له (و) \* وإن فسخت قبل  
 المسيس فلا مهر لها \* وإن فسخت بعد المسيس فلا سيد كمال المسمى قولاً واحداً  
 \* وهذا الخيار أيضاً على الفور (ح) \* وفي قول يتمادي إلى ثلاثة أيام \* وفي  
 قول لا يسقط (ح) إلا باسقاط أو تمكين (ح) من الوطء \* فلو مكنت ثم  
 ادعت الجهل بالعتق لم يسقط خيارها إذا حلت \* ولو ادعت الجهل بأن الخيار على  
 الفور لم تعذر \* ولو ادعت الجهل بثبوت أصل الخيار فتمذر على قول \* السبب  
 الرابع العنة \* ومبها وقع اليأس عن الوطء بحب أو عنة أو مرض  
 مزمن ثبت لها الخيار \* وفي الحاق الاختصاص بالحب قولان \* والعنة الطارئة  
 بعد الوطء لا تؤثر \* ولو عن عن امرأة دون غيرها فلها الخيار \* ولو عن عن المأني  
 وقدر على غير المأني فلها الخيار (و) \* ولم امتنع مع القدرة فلا خيار \* ولكن  
 لها المطالبة بوطء واحدة على أحد الوجهين اتقير المهر وتحصيل التحصين \*  
 فإن عللنا بالمهر كانت المطالبة للسيد في الأمة \* ولم يثبت لها بعد الإبراء \* ويسقط  
 الطلب بإيلاج الحشفة \* وإذا ثبتت العنة أما بإقراره أو بيمينها بعد نكوله  
 ضربتا المدة سنة (و) للامتحان إن طلبت ذلك \* وإن سكنت لم تضرب \*  
 \* وإن حلف على أنه غير عنين لم نطالبه بتحقيق ذلك بالوطء \* ومدة العبد كدة  
 الحر (م) \* ومهما تمت السنة من غير اعتزال منها أيام قصدا رفعت الأمر إلى  
 القاضي لينسخ القاضي النكاح على وجه \* أو يسلطها على الفسخ على الفور على  
 الوجه الثاني \* ولو سافر الزوج ففي احتساب المدة وجهان \* وهذا الفسخ على  
 الفور \* فإن رضيت فلا اعتراض للولي \* ولا رجوع لها إلى الفسخ بخلاف  
 الأيلاء \* وإن فسخت في أثناء المدة لم ينفذ \* وإن أجازت فقولان \* ولو رضيت  
 فطلقها ثم راجعها لم يعد حقها \* وإن جدد نكاحها فقولان \* ولو وطئها في النكاح



الاول وعن عنها في النكاح الثاني فلها الخيار \* ومهما تنازعا في الاصابة فالقول قولها \* لان الاصل عدم الاصابة الا في موضعين (أحدهما) في مدة العنة والابلاء فان القول قوله اذا تسر اقامة البينة على الوطء \* فان اقامت البينة على البكارة وجعنا الى تصديقها باليمين (الثاني) لو قالت طلقتي بعد المسيس ولي كمال المهر فأنكر فالقول قوله \* الا اذا أتت بولد لزمان محتمل فانما ثبت النسب فيتأكد كدبه جانبها فنجعل القول قولها \* الا اذا لاعن فنرجع الى تصديقه اذ الاصل عدم الوطء \* القسم الخامس من الكتاب في فصول متفرقة \* وهي ستة

١ الفصل الاول فيما يحل للزوج \* ويحل له كل استمتاع الا الاتيان في الدبر \* والصحيح جواز العزل \* وقيل بتحريمه في الحرة دون الامه \* وقيل انما يحل برضاها \* ولا خلاف في جوازه في السرية \* ثم الاتيان في الدبر في معنى الوطء في جميع الاحكام الا في التحليل (و) والاحصان \* واختلفوا في تعلق النسب وتقرير المسمى ووجوب الحد وفي استنطاقها في النكاح ولم يختلفوا في وجوب مهر المثل في النكاح الفاسد \* وكذا في العدة وتحريم المصاهرة به

٢ الفصل الثاني في وطء الاب جارية الابن \* وهو حرام ولكن له شبهة وجوب الاعفاف فلا يجب عليه الحد \* ويجب المهر \* ويحرم على الابن بالمصاهرة \* ويثبت النسب \* وينعقد الولد على الحرية \* وتصير مستولدة الاب على القول المنصوص \* ويقدر انتقال الملك اليه مع العلوق حتي يفتق قيمة الولد على أظهر الوجهين \* ولا يسقط المهر أصلا \* فان كانت الجارية موطوءة الابن ملكها الاب بالاستيلاء \* ولكن يحرم عليه وطؤها لانها حرمت عليه بوطء الابن

﴿ الفصل الثالث في اعفاف الاب ﴾ ويجب على أشهر القولين أن يعف أباه الفاعد للمهر المحتاج الى النكاح والجد وان علا فهو في معنى الاب \* فان اجتمع جدان في رتبة واحدة ولم يقدر الا على اعفاف أحدهما أقرع بينهما على وجه وعين القاضى أحدهما على وجه \* ومهما أظهر الرغبة في النكاح صدق بغير عين لكن لا يحل له بينه وبين الله تعالى طلب ذلك الا اذا صدقت شهوته بحيث يخاف العنت أو يشق المصابرة عليه \* ويحصل الاعفاف بأن يزوجه منه مسلمة أو كتابية أو يملكه جارية أو يسلم ثمنها اليها أو مهر امرأة \* وليس للاب تعيين امرأة رفيعة المهر \* واذا تعين المهر فتعين الزوجة الى الاب \* ولو ماتت فعليه التجديد \* وان فسخ النكاح بعيبها أو انفسخ وجب التجديد \* وان طلقها بغير عذر لم يجب التجديد \* وان كان بعذر فوجهان وليس للاب أن يزوجه جارية الابن \* فان ملك الابن زوجته لم يفسخ النكاح مالم يحصل للاب ولد في ملك الابن \* ولا يزوجه جارية نفسه \* ولو ملك زوجته انفسخ النكاح \* ولا يزوجه جارية مكاتبه \* ولو ملك المكاتب زوجة سيده ففي الانفساخ وجهان

﴿ الفصل الرابع في تزويج الاماء ﴾ وللسيد أن يستخدمها نهارا \* وعليه أن يسلمها الى الزوج ليلا \* وهل له أن يوتئ لها بيتا في داره \* أم للزوج أن يخرج بها ليلا فيه قولان \* فان قلنا ليس له ذلك وكانت محترفة وأمكنها ذلك في يد الزوج فهل يجب تسليمها نهارا فيه وجهان \* ولا خلاف أن للسيد المسافرة بها لكن لا يمنع الزوج من الخروج ليصحبها ليلا \* واذا لم يسلمها الا بالليل فالواجب شطر النفقة \* وقيل لا يجب أصلا \* وقيل يجب الجميع \* ومهما سافر بها السيد سقطت نفقتها \* وأما المهر فانهما يجب للسيد \* فلو قتلها السيد قبل الميسر فالنص سقوط المهر \* ولو قتلها أجنبي أو قتلت الحرة نفسها ففي السقوط وجهان \* ولا خلاف في

أن المهر لا يسقط بموت الحرة والامة ولا بقتل الاجنبي الحرة \* واذا باع  
الامة لم يفسخ النكاح ويسلم المهر للبائع لانه وجب بالعقد في ملكه ولكن  
ليس له حبسها لاجل سوق الصداق \* ولا للمشتري أيضا ذلك فانه لا مهر لها  
\* ولو زوج أمته من عبده فلا مهر \* ولو قال لامته أعتقتك علي ان تنكحني  
لم تعتق الا بالقبول \* ثم لا يلزمها الوفاء \* وعليها قيمتها \* فان نكحها بقيمتها  
التي عليها وهي مجهولة ففي صحة الصداق وجهان \* فلو أتلفت عبدا على رجل  
فنكحها بالقيمة المجهولة لم يصح \* ولو قالت السيدة لبيدها أعتقتك علي ان  
تنكحني عتق بنير قبول علي الاظهار \* كما لو قال للزوجة طلقتك علي ان  
لا تحتجبي عني وعلى ان أعطيك شيئا \* وسبيل السيد الراغب في نكاحها  
ان يقول ان يسر الله بيننا نكاحا صحيحا فأنت حرة قبله ثم ينكحها فيصح  
النكاح على أحد الوجهين

﴿ الفصل الخامس في تزويج العبيد ﴾ \* والمهر والنفقة لازمان ومتعلقان بكسبه  
وبالربح من مال تجارته \* وفي تعلقه برأس المال وجهان \* والقول الجديد ان  
السيد لا يكون ضامنا للمهر بمجرد الاذن لكن عليه ان يمكنه حتى يؤديه  
المهر من الكسب والنفقة \* فان استخدمه يوما لزمه كمال المهر ونفقة العمر على وجه  
اذا ربما كان يكتسب ما بقى بجميع ذلك \* وفي وجه يلزمه المهر ونفقة ذلك اليوم  
\* وفي وجه ثالث وهو الاصح لا يلزمه الا أجره المثل كما في الاجنبي \* ﴿ فرع ﴾  
اذا اشترت الحرة زوجها أو اتهمت قبل المسيس سقط نصف المهر على قول  
\* وجميعه على قول \* وان اشترته بالصداق الذي ضمنه السيد لم يصح الشراء  
ان فرعا على سقوط جميع المهر لان صحيحه يؤدي الي ابطاله فانه اذا سقط  
العوض بحكم الفسخ عمري البيع عن العوض \* وان اشترته بالصداق بعد



المسيس وقلنا ان طريان الملك على الرقيق يبرى ذمته عن دين السيد الممتلك  
لم يصح الشراء أيضا لان العبد اذا برى برى السيد الذي هو الكفيل فيعبر  
عن العوض \* وان قلنا الملك الطاري لا يسقط الدين صح الشراء \* وللدور  
الحكمي نظائر **احداها** لو كانت أمته ثلث ماله فأعتقها ونكحها ومات لم يكن  
لها طلب المهر لان ذلك يلحق الدين بالتركة ويبطل العتق والنكاح **الثانية**  
اذا زوج المريض أمته عبدا وقبض صداقها وأتلفه ثم أعتقها فلا خيار لها اذ  
لوفسخت لا رتد المهر ولما خرجت عن الثلث فيبطل العتق والخيار **الثالثة**  
لومات رجل وخلف أخا وعبدان فأعتقهما فشهدا بأن للميت ابنا من زوجته  
فانه يثبت الزوجية والنسب دون الميراث لانه لو ورث الابن أبطل العتق  
والشهادة **الرابعة** لو أوصى له بانه فوات وخلف أخا فقبل الوصية عتق  
الابن ولم يرث لانه لو ورث لحجب الاخ وبطل قبوله **الخامسة** لو اشترى  
المريض أباه عتق ولم يرث كيلا يصير العتق وصية لو ارث فيبطل

**الفصل السادس في النزاع** ودعوى الرجل الزوجية صحيحة ويتوجه عليها  
الدعوى لان اقرارها مقبول ودعواها المهر صحيحة \* وأما دعواها مجرد الزوجية  
فتفيه خلاف \* لان الزوجية حق عليها وان كان متعلقا بحقوق لها ثم ان سكنت  
الزوج أقامت البينة \* وان أنكر فأنكاره طلاق على أحد الوجهين فلا معنى  
للينة \* واذا زوج احدي ابنتيه ومات وعين الزوج احداها وقالت كل واحدة  
أنا المتزوجة فالعينة منكوبة والثانية تدعي لنفسها زوجية مجردة \* وان قالت  
كل واحدة صاحبتى مزوجة فالتى لم يعينها الزوج لاختصومة معها انما الدعوى  
على الاخرى \* ولو شهد شهود على النكاح وآخرون على الاصابة وآخرون  
على الطلاق والزوج منكر للنكاح ثم رجعوا وقلنا يجب النكاح بالرجوع

فانما يجب على شهود النكاح وشهود الاصابة في النكاح لاعلى شهود الطلاق  
فلنهم وافقوا الزوج في انكاره لكن الاصح أن شهود النكاح وان رجعوا  
لا يفرمون لانهم أثبتوا حقاً في مقابلة ما خسروا بخلاف شهود المال \* نعم لو  
كان ما خسروه أكثر من مهر المثل كان غرم الزيادة خارجاً على قولي النعم  
بالحيلة في شهود المال اذا رجعوا \* واذا ادعت امرأة محرمية أو رضاعاً بعد أن  
زوّجت برضاها لم تقبل دعواها الا اذا ذكرت عذراً لنسيانها \* وان كانت  
مخبرة قبلت دعواها \* فقبل القول قولها مع يمينها \* والاصح أن القول قوله  
\* ولو زوّج أمته ثم قال كنت مجنوناً أو مجبوراً عند العقد فإن لم يعهد ذلك  
له فالقول قول الزوج \* وان ادعى الصبا أو عهد له الجنون فالقول قوله في  
وجهه \* وقول الزوج في الوجه الثاني لانه اعترف الولي بالعقد فيحصل على  
الصحة \* ولو أحرم الولي بعد التوكيل بالنكاح ثم ادعى ان الوكيل زوّج بعد  
الاحرام فالنص أن القول قول الزوج

✽ كتاب الصداق \* وفيه خمسة أبواب ✽

✽ الباب الاول في الصداق الصحيح ✽

\* وحكمه في الضمان والتسليم والتقرير \* الاول حكم الضمان \* وهو مضمون  
في يد الزوج ضمان العقد على أصح القولين \* وحكمه في الاستبدال حكم الثمن  
\* وفي التلف والتعيب وفوات المنافع وتقويتها حكم المبيع قبل القبض فلامعنى  
لتكثير الكلام بالتفريع على القولين فان الصحيح أن الصداق عوض ولذلك  
يؤخذ بالشفعة \* وانما لا يفسد النكاح بفساده لان اخلاء النكاح عن المهر  
لا يفسده لانه يثبت شرعاً في المفوضة على الصحيح فهو مستغن عن الذكر

• وانما يؤثر ذكره في التعيين والتقدير فلا جرم ان فسد التعيين بان ذكر  
 حراً أو غمراً أو خنزيراً صار كأنه لم يذكره ويرجع الى مهر المثل • وعلى قول  
 آخر يلغو تعيينه ولكن يرجع الى قيمته اذ يعتبر الذكر في تقدير مبلغ  
 الصداق وان لم يعتبر في التعيين فيقدر الحرّ عبداً والحرّ عسيراً والخنزير  
 شاة • **الحكم الثاني في التسليم** • والبداة بتسليم الصداق على قول • وفي  
 قول لا بداءة بل يجبران معاً بان يسلم الصداق الى عدل حتى اذا مكنت سلم  
 اليها • وعلى قول ثالث لا يجبران بل يبدأ من اراد أخذ المعوض • فان قلنا  
 البداة بالصداق فذلك انما يجب اذا كانت مهية للاستمتاع • فان كانت  
 محبوسة أو ممنوعة بعذر آخر لم يلزم تسليم الصداق • وان كانت صبية ففي  
 وجوب تسليم المهر قولان كما في النفقة • ثم اذا بادرت ومكنت كان لها  
 طلب الصداق وان لم يطأها على كل قول • نعم لو رجعت الى الامتناع سقط  
 طلبها الا اذا وطئها • فان المهر يستقر بوطأة واحدة • وليس لها بعد الوطء  
 حبس نفسها لأجل الصداق اذ بطل (ح) حقها بالتمكين من وطء واحد  
 • أما اذا بادر الزوج وسلم الصداق • فان قلنا يجبر الزوج فله الاسترداد اذا  
 امتنعت • وان قلنا لا يجبر فهو متبرع بالمبادرة فليس له الاسترداد • ومهما سلم  
 الصداق فعليه أن يمهلها ريثما تستعد بالتنظف والاستعداد • وأقصى المهلة ثلاثة  
 أيام • ولا يمهلها لأجل تهيئة الجواز وأعراض آخر سوى التنظف • ولا يمهل  
 لأجل الحيض فان له الاستمتاع بما فوق الأزار • وان كانت صغيرة لا تطبق  
 الجماع أو مريضة وجب الامهال • **الحكم الثالث التقرير** • ولا يتقرر  
 كمال المهر الا بالوطء أو بموت أحد الزوجين • ولا يتقرر بالخلوة على

القول الجديد



❦ الباب الثاني في الصداق الفاسد ❦

ولفساده ستة مدارك ❦ الأول ❦ أن لا يقبل الملك كالحرة والحرة والخنزير والنصب وذلك يوجب الرجوع الى مهر المثل على قول ❦ والى قيمة المذكور على قول ❦ الثاني الشرط ❦ ولا يفسد النكاح بشرط لا يخل بمقصوده كشرط أن لا يتسرى عليها أو لا يمنعها من الخروج أو لا يجمع بينها وبين ضرتها في مكن أو لا يقسم لها أو لا ينفق عليها ❦ ويفسد بكل ما يخل بمقصوده كشرط الطلاق وترك الوطء الا على وجه بعيد ❦ واذا لم يفسد بالشروط فسد الصداق لان المشروط كالمعوض المضاف الى الصداق ويتعذر الرجوع الى قيمة المشروط فيتمين الرجوع الى مهر المثل ❦ ولو شرط الخيار في الصداق ثبت على قول ❦ وفسد النكاح على قول ❦ وفسد في نفسه دون النكاح على قول ❦ ولو قال نكحتها بألف على أن استحقاق ألف سوى الصداق ❦ ولو قال نكحتها بألف على أن أعطى أباه ألفاً صح الصداق ومعناه نكحت بألفين أعطى أباه ألفاً بطريق النيابة عنها ❦ وقيل ان هذا أيضاً فاسد لان اللفظ لا ينبي عن الوكالة في الاداء بل عن شرط الاعطاء ❦ وقيل في المسئلتين قولان بالنقل والتخريج ❦ الثالث تفريق الصفة ❦ فان أصدقها عبداً يساوي ألفين على أن ترده ألفاً فنصف العبد مبيع ونصفه صداق وهما عقدان مختلفان وفي جمعها في صفة واحدة قولان ❦ فان صححناها فلو أراد افراد الصداق أو المبيع بالرد بالعيب جاز على أحد الوجهين ❦ بخلاف ما لو رد نصف العبد المبيع ❦ ولو جمع في عقد واحد بين نسوة على صداق واحد ففي صحة الصداق قولان لان كل واحدة تجهل نصيب نفسها ❦ وكذا في الخلع نص على أنه لو

اشترى عبداً من جماعة لكل واحد واحد بثن واحد فالبيع باطل لجهالة الثمن  
 في حق كل واحد \* ونص علي أنه لو كاتب عبده علي عوض واحد صحمت  
 الكتابة لما فيه من شوب العتق \* وقيل بطرد القولين في الجميع لكنه لا خلاف  
 في أنه لو قال بعتك العبد بما يخصه من الالف اذا وزع علي قيمته وعلي قيمة  
 عبد فلان لم يصح البيع \* **التفريع** \* ان قضينا بصحة الصداق وزع علي مهود  
 أمثالهن \* وقيل علي عدد رؤسهن وهو ضعيف \* وان قضينا بالفساد رجع  
 كل واحدة الي مهر المثل علي قول \* والى قيمة ما يقتضيه التوزيع علي قول لان  
 هذا مجهول يمكن معرفته بخلاف ما لو أصدقها مجهولاً لا يمكن معرفته فانه  
 يتعين مهر المثل \* **الرابع** \* أن يتضمن إثبات الصداق رفته كما اذا قبل النكاح  
 لعبده وجعل رقبته صداقها فيفسد النكاح لانه لو ثبت وملكت زوجها  
 لانفسخ \* أما اذا زوج من ابنة امرأة وأصدقها أم ابنة من مال نفسه فسد  
 الصداق لانها لا تدخل في ملكها ما لم تدخل في ملكه ولو دخلت في ملكه  
 لعقت عليه فيصح النكاح دون الصداق \* **الخامس** \* أن يزوج من ابنة  
 بأكثر من مهر المثل أو ابنته بأقل من مهر المثل فيفسد الصداق وفي صحة  
 النكاح قولان \* ووجه الفساد أن الرجوع الي مهر المثل دون رضاهم وما قدموا  
 به بعيد \* ولو أصدق زوجة ابنة أكثر من مهر المثل ولكن من مال نفسه  
 جاز وان كان يدخل في ملك الابن ضمناً \* **فرع** \* اذا توطأ أولياء الزوجين  
 علي ذكر الفين في العقد ظاهراً وعلي الاكتفاء باللف باطناً فالواجب مهر السر  
 أو العلانية فيه قولان \* مأخذها أن العبرة بالاصطلاح الخاص أو العام  
 \* **السادس** \* أن يخالف الامر فاذا قالت زوجني باللف فزوجها الولي أو  
 وكيل الولي بخمسائه لم يصح النكاح \* ولو قالت زوجني مطلقاً فزوج بأقل

من مهر المثل لم يصح أيضاً \* وقيل يصح ويرجع الى مهر المثل \* ولو زوجها مطلقاً فيحتمل التصحيح للمطابقة \* ويحتمل الفساد لان مفهوم المطلق ذكر المهر عرفاً \* ولو قالت زوجني بما شاء الخاطب فزوج فهو مجهول والواجب مهر المثل \* ولو عرف ما شاء الخاطب فقال زوجتك بما شئت صح \* وقيل انه يجب مهر المثل لخلل اللفظ اذ لم يتلفظ به

— الباب الثالث في المفوضة —

ولغني بالتفويض اخلاء النكاح عن المهر بأمر من يستحق المهر كما اذا قالت البالغة زوجني بغير مهر فزوج ونفي المهر أو سكت عن ذكره \* وكذا السيد اذا زوج أمته بغير مهر \* وأما تفويض السفينة لا يعتبر في إسقاط المهر \* وكذا الصبية \* ثم المفوضة تستحق عند الوطء مهر المثل \* وهل تستحق بالعقد فيه قولان \* ولا خلاف انها لا تستحق الشطر عند الطلاق الا اذا جري القرض بعد العقد \* ولو أصدقها خيراً تشطر مهر المثل لانه كالمفروض \* ومعنى القرض تعيين الصداق أو تقديره وكان الواجب بالعقد أو بالميسر المنتظر مهر المثل أو ما تراضى به الزوجان أحدهما لا بعينه \* وللمرأة على القولين طلب القرض للقرير الشطر أو لتعريف ما سيجب بالميسر \* ولها حبس نفسها للقرض لا لتسليم المفروض \* وهل يعتبر العلم بمهر المثل عند القرض فيه وجهان \* وهل يجوز إثبات الاجل في المفروض وجهان \* وهل يجوز إثبات زيادة على مهر المثل اذا كان القرض من جنسه وجهان \* ولا خلاف في أنه يجوز تعيين عرض يساويه أضاف مهر المثل \* ولو أبرأت قبل القرض جاز على قول الوجوب بالعقد \* وان قلنا يجب بالوطء خرج على الإبراء عما لم يجب وجري سبب وجوبه \* ولو قالت أسقطت حق طلب القرض لم يسقط \* ولو فرض لها



خراً لغا الفرض ولم يؤثر في التشطير بخلاف المقرون بالعقد \* ولو امتنع من  
 الفرض فرض القاضي بناية قهرية ولا يزيد على مهر المثل \* ولو فرض الاجنبي  
 صح ولزمه المفروض كما لو تبرع بالاداء \* وقيل لا يصح فرض الاجنبي \*  
 ومعنى مهر المثل القدر الذي يرغب به فيها والاصل فيه النسب \* ويعتبر فيه  
 الاخوات والعمات للاب دون البنات والامهات \* ويعتبر مع ذلك العفة والجمال  
 والخلق وكل ما يتفاوت به الرغبة \* ولو سمحت واحدة من العشيرة لم يلزم  
 الباقيات \* ولو كن ينكحن بألف مؤجل لم يثبت الاجل بل ينقص بقدره من  
 الالف \* ولو كن يساحن العشيرة دون غيرهم لزم ذلك في العشيرة دون  
 غيرهم \* والوطء في النكاح الفاسد يوجب مهر المثل باعتبار يوم الوطء لا يوم  
 العقد \* فاذا اتحدت الشبهة اتحد المهر وان وطئ مراراً \* واذا لم يكن شبهة  
 كوطآت الزاني المكروه وجب بكل وطأة مهر \* والاب اذا وطئ جارية ابنه  
 مراراً ففي الاكتفاء بمهر واحد وجهان \* ووجهه شمول شبهة الاعفاف \* واذا  
 وجب مهر واحد بوطآت فيعتبر على الاحوال

### الباب الرابع في التشطير وفيه فصول

الاول في محله وحكمه \* ونقول ارتفاع النكاح قبل المسيس لا بسبب من  
 جهتها يوجب تشطير الصداق الثابت بتسمية مقرونة بالعقد صحيحة أو فاسدة  
 أو بفرض صحيح بعد العقد كما في المفوضة \* ويستوى فيه كل فراق \* وانما يسقط  
 جميع المهر قبل المسيس بفسخها بعينه أو فسخه بعينها \* ومعنى التشطير أن  
 يرجع الملك في شرط الصداق الى الزوج بمجرد الطلاق \* وفيه وجه أنه يثبت  
 له خيار الرجوع في النصف حتى لو طلقها على كمال المهر سلم لها وكأنه رضى  
 بسقوط حقه \* ولو قال أسقطت خياري فيجوز أن لا يسقط خيار الرجوع

في الهبة ﴿ فرع ﴾ لو تلف الصداق في يدها بعد الانقلاب اليه في الضمان عليها وجهان لانه من وجه كالمبيع \* ومن وجه كالموهوب بعد الرجوع \* ولو تلف في يدها بعد رجوع الكل بالنسخ فهو مضمون لان ذلك بحكم تراد العوضين

﴿ الفصل الثاني في التغيرات قبل الطلاق ﴾ وذلك اما بزيادة محضة أو نقصان محض أو زيادة من وجه ونقصان من وجه ( أما النقصان ) كالمعيب في يدها فيثبت له الخيار ان شاء رجع الى قيمة النصف السليم \* وان شاء قطع بنصف المعيب من غير أرش \* وفيه وجه أن له الأرض \* وان تعيب في يده فليس له الا نصف المعيب لانه نقص من ضمانه الا أن يكون بجناية جان فالصحيح أن له مع ذلك نصف الأرض \* أما الزيادة ان كانت منفصلة سلمت لها \* وان كانت متصلة امتنع رجوعه الا برضاها \* فان أبت غرمت قيمة الشطر \* وان سمحت أجبر (و) على القبول \* أما اذا زاد من وجه ونقص من وجه فلكل واحد منهما الخيار مثل أن يكون الصداق عبداً صغيراً فكبر فنقصانه زوال الطراوة \* أو شجرة فأرقلت<sup>(٣)</sup> ونقصت الثمرة \* ولا يشترط في الزيادة زيادة القيمة بل ما فيه غرض مقصود يثبت الخيار \* والحمل في الجارية زيادة من وجه ونقصان من وجه \* وفي البهيمة زيادة محضة الا اذا أثر في افساد اللحم \* والزراعة نقصان محض للأرض اذا أزرع يبق لها \* والغراس كذلك ﴿ فروع ﴾ الأول ﴿ لو أصدقها نخلاً فأثمرت فطلقها قبل الجداد فلها الثمار ويسر التشطير الا بمساحة أو موازنة اذ ليس له أن يكلفها قطع الثمار ولا أن يسقى وينتفع بتصبيه من الشجرة ولا أن يترك السقى اذ يتضرر ثمرها \* وليس لها أن تكلفه تأخير الملك

( ٣ ) أرقلت الشجرة أو النخلة اذا قامت اليد والمراد كبرت اهـ

الى الجداد ولا السقي ولا تركه \* وليس له أن يرجع ويقول اليك الخيرة في  
السقي وتركه وأنا لا أسقي لأنها تتضرر بترك السقي ولا يلزمها نفع شجرة بالسقي  
فإن سأل أحدهما والتزم السقي لم يلزمه الاجابة أيضاً على أحد الوجهين \* لانه  
وعد فربما لا يفي به \* وإن وهبت منه نصف الثمار يلزمه القبول على أحد  
الوجهين وإن كان فيه منة ليندفع العسر فيشتركان في الجميع \* وكذا الخلاف  
فيما لو أصدقها جارية فولدت فطلقها وهو رضيع فقال أرجع الى النصف  
وأرضى أن تبقى مرضعة فإن هذا وعد محض \* فإن تراضيا على الرجوع بالنصف  
ثم يسقي من يشاء فهو تواعد فمن وعد بالسقي لم يلزمه \* ومن رضى بترك  
السقي يلزمه لانه اسقاط حق \* (الثاني) لو أصدقها جارية حاملاً فولدت فلا يرجع  
في نصف الولد إن قلنا لا يقابله قسط من الثمن وإن قلنا يقابله يرجع بالنصف  
\* وفيه وجه آخر أنه لا يرجع لأنها زيادة ظهرت بالانفصال \* (الثالث) لو  
أصدقها حلياً فكسرتة وأعادته صنعة أخرى فهو زيادة من وجه ونقصان من  
وجه \* فإن أعادت تلك الصنعة لم يرجع إلا برضاها في أحد الوجهين لأنها  
زيادة حصلت باختيارها \* وإن أبت فله نصف قيمته مصوغاً \* وقيل إن له مثل  
وزنه من التبر وأجرة الصنعة \* (الرابع) لو أصدق الذي خمرأ وقبضت فأسلما  
فطلقها قبل المسيس وقد صار خلا يرجع بنصف الخل على وجه \* ولا يرجع  
بشيء على وجه \* وإن قلنا يرجع فلو كان قد تلف الخل قبل الطلاق  
رجع بمثله على وجه \* ولا يرجع بشيء على وجه لانه يعتبر بدله يوم القبض  
ولم يكن اذ ذاك متقوماً \* ولو كان بدل الخمر جلد ميتة فدبغته ففيه خلاف  
مرتب ومنع الرجوع أظهر لان ماليته حدثت باختيارها \* (الخامس) إذا  
أصدقها تعليم القرآن وطلق قبل المسيس عسر تعليم النصف لأنها أجنبية فلها نصف



مهر المثل أو نصف أجرة التعاليم على اختلاف القولين ﴿قاعدة﴾ ﴿مهما أثبتنا الخيار بسبب زيادة أو نقصان فلا ملك قبل الاختيار﴾ وهذا الخيار ليس على الفور بل خيار رجوع الواهب \* فإن كان لها الخيار فامتنعت حبس عنها عين الصداق كالمرهون وباع القاضي من الصداق ما يفي بنصف القيمة \* فإن كان لا يشتري النصف بنصف القيمة الواجبة فيسلم إلى الزوج نصف الصداق ويملك إذا قضى له به \* وإذا وجبت القيمة فهي أقل قيمة من يوم الاصداق إلى يوم القبض إلا إذا وجد التلف في يدها بعد الطلاق فيعتبر يوم التلف

﴿الفصل الثالث في التصرفات المانعة للرجوع﴾ وفيه مسائل ﴿أحدها﴾ لم زال ملكها بحجة لازمة كبيع وهبة وعتق تعينت القيمة \* فإن عاد الملك فالملك العائد كالذي لم يزل على أحد القولين \* ولو تعلق به حق لازم كرهن واجارة تعينت القيمة \* فإن صبر إلى الانفكاك فله نصف العين ولكن لو بادرت إلى تسليم القيمة لزمه القبول لما عليها من الفرر بفوات العين بأفة ﴿الثانية﴾ لو أصدقها عبداً فقدرته لم يقدر الزوج على إبطال التدبير بحكم الرجوع لأنها قريبة مقصودة فهي كزيادة متصلة \* وقيل قولان \* وقيل يرجع قطعاً وهو القياس \* وقد اختلفوا على النص في أن تعليق العتق هو كالتدبير ووصية العبد بالعتق هل هي كالتدبير وإن التدبير هل يمنع رجوع الواهب ورجوع البائع ﴿الثالثة﴾ لو أصدقها صيداً والزوج محرم عند الطلاق لم يمتنع رجوع النصف على وجه لأنه ملك قهري كالارث \* ثم إن غلبنا حق الله تعالى وجب الإرسال وعليه قيمة نصفها

﴿الفصل الرابع في هبة الصداق من الزوج﴾ وذلك ينفذ في الدين بلفظ العفو والابراء \* ولا حاجة إلى القبول وينفذ بلفظ الهبة ويحتاج إلى القبول

على أحد الزوجين \* ولفظ العفو والبراء لا يزهد الملك في المين \* وليس  
للولي العفو عن صداق الصغيرة على الجديد \* وفي القديم له ذلك ان كان  
مجهراً ولم تكن مستقلة وجرى بعد الطلاق وقبل الدخول \* ثم اذا وهبت من  
الزوج قبل الطلاق ففي رجوعه بنصف القيمة قولان \* وان رجع بالبراء  
فقولان مرتبان \* وأولى بأن لا يرجع \* وان كان دينا فوهبت منه فقولان  
وأولى بالرجوع \* فان منعنا الرجوع جعلنا الهبة كالتعجيل اليه بالصداق ويجري  
القولان في الرجوع بحكم القسوخ بعد انتهاء الرجوع فيه ﴿ فرعان ﴾ أحدهما \*  
لو وهبت منه نصف الصداق ثم طلقها \* فان قلنا الهبة لا تمنع الرجوع ففي  
كيفية رجوعه بالنصف ثلاثة أقوال ( أحدها ) أن له النصف الباقي وتخصر هبتها  
في نصيبها ( والثاني ) أنه يشيع فله نصف ما بقي ورابع قيمة الجملة ( والثالث )  
أنه يخير بين هذا وبين نصف قيمة الجملة حذاراً من التبعض \* وان قلنا  
الهبة تمنع الرجوع فعلى قول انحصرت الهبة في نصيبه فلا رجوع \* وفي قول  
في نصيبها فله باقي الصداق \* وفي قول يشيع فله نصف الباقي ﴿ الثاني ﴾ اذا  
اختلفت المرأة قبل المسيس بنصف الصداق مطلقاً ففي قول ينزل على النصف  
الذي يبقى لها \* وعلى قول يشيع فيفسد نصف الصداق ويبقى الباقي على  
تفريق الصفقة

﴿ الفصل الخامس في المتعة ﴾ وكل مطلق قبل المسيس لا يستحق شطر المهر  
فتستحق المتعة \* وان استحققت جميع المهر بالمسيس فتستحق المتعة على أحد  
القولين مهما طلقت \* وفي معنى الطلاق كل فراق يوجب التشطير فاذا لم يشطر  
اقتضى المتعة \* ومقدارها كل ما جاز أن يحمل صداقاً \* وقيل ما يراه القاضي لائقاً  
بالحال من ثوب أو خاتم \* وينبغي أن يحط عن شطر المهر كما يحط التمزير عن الحدة

❦ الباب الخامس في التنازع ❦ وفيه مسائل ❦

❦ أحدها ❦ إذا تنازعا في قدر المهر أو صفته تحالفا كما في البيع ويجرى ذلك بعد انقطاع النكاح وبعد الموت لأن الصداق كعقد مستقل بنفسه ❦ ويحلف الوارث النافي على نفي العلم والمثبت على البت ❦ وفائدة التحالف انفساخ الصداق والرجوع إلى مهر المثل ❦ ولها ذلك وإن كان ما ادعته أقل من مهر المثل ❦ ولو ادعت التسمية وأنكر الزوج أصل التسمية تحالفا ❦ وقيل القول قوله ❦ الثانية ❦ لو أنكر أصل المهر أو سكت واعترف بالنكاح لم يثبت بحلفها مهر المثل عليه في أظهر الوجهين بل يتحالفان ❦ وكذا مجرد قوله هذا إنى لا يوجب مهر المثل وإن كان ظاهراً في الإقرار بالوطء ❦ الثالثة ❦ إذا تنازع ولي الصبية والزوج في مقدار المهر تحالفا على أحد الوجهين لأن الولي مقبول الإقرار فلا بعد في أن يحلف ❦ وكذا الوصي والقيم والوكيل على هذا الوجه ❦ ولو ادعى على رجل أنه أتلف مال الطفل فأنكر المدعى عليه ونكل لم يرد اليمين على الولي على أقيس الوجهين لكن يتوقف إلى أن يبلغ الصبي ويحلف ❦ الرابعة ❦ لو ادعت ألقين في عقدين جرياً في يومين وأقامت البينة عليهما لزم وقد رنا تحلل طلاق بعد المسيس ❦ وعلى الزوج أن يبين جريان المسقط باظهار طلاق قبل المسيس ❦ الخامسة ❦ إذا كان في ملكه أبوها وأمهات فقال أصدقتهك أباك فقالت بل أمي تحالفا على الأصح لأن الصداق عوض وأصل المقدم متفق عليه ❦ ثم الرجوع إلى مهر المثل ❦ ويعتق الأب بإقراره وولاه موقوف إذا لا يدعيه أحدهما

❦ باب الوليمة والنثر ❦

والوليمة هي مأدبة العرس ❦ وهي سنة مؤكدة ❦ وقيل إنها واجبة ❦ وفي



وجوب الاجابة اليها قولان \* ثم انما يجب أو يستحب اذا لم يمكن في الدعوة منكر \* ولا على حيطان الدار صورة ولا فرش حرير \* ولا في الجمع من يتأذي بحضوره \* ولا بأس بصور الاشجار ولا بصور الحيوان اذا كان على الفرش \* فأما على الثوب الملبوس والستر والوسادة الكبيرة المنصوبة فلا يجوز \* ودخول مثل هذا البيت حرام \* وقيل مكروه \* وصنعة التصوير حرام الا في ثياب الفرش ففيه خلاف \* ولا يترك اجابة الدعوة بعذر الصوم بل يحضر ويسك في الفرض ويفطر في النفل ان كان يشق على الداعي امساكه \* واذا دعي جمع سقط الفرض باجابة بعضهم \* ولا يفتقر بعد تقديم الطعام الى لفظ الاباحة بل يكفي قرينة الحال \* ثم يأكل الضيف ملك المضيف (و) بالاباحة \* وله الرجوع قبل الاكل \* وله أن يأخذ من المَطْمُوم ما يعلم أن المالك يرضى به قطعاً \* ويجوز نثر السكر والتقاطه فعل ذلك بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم \* ثم هو كالصيد من يثبت عليه يده لم يسلب منه \* ومن وقع في ذيله وقد بسطه لذلك لم يؤخذ منه \* فان سقط كما وقع فقيه وجهان \* وان لم يسطه لذلك أخذ منه

### كتاب القسم والنشوز \* وفيه فصول ثمانية

الاول فيمن يستحق القسم \* ولا يجب على من له زوجة واحدة أن يبيت عندها لكن يستحب ذلك لتحصيلها \* ولا يجب القسم بين المستولدات وبين الاماء ولا بينهن وبين المنكوحات \* لكن الأولى العدل وكف الايذاء \* ومن له منكوحات فان أعرض عنهن جاز \* وان بات ليلة عند واحدة لزمه مثاها للباقيات \* وتستحق المريضة والرتقاء والحائض والنفساء والمحرمات والتي آلى منها زوجها أو ظاهرها وكل من بها عذر شرعي أو طبعي لان المقصود

الانس والسكن دون الوقاع \* أما الناشئة فلا تستحق \* فلو كان يدعوهن الى منزله فأبت واحدة سقط حقها \* وان كان يساكن واحدة ويدعو الباقيات ففي جواز ذلك تردد لما فيه من التخصيص \* والمسافرة بغير اذنه ناشئة \* وان سافرت باذنه في غرضه فحقها قائم وتستحق القضاء \* وان كانت في غرضها لم تستحق في القول الجديد \* ويجب القسم على كل زوج عاقل \* قال الشافعي رضي الله عنه وعلى الولي أن يطوف بالجنون على نسائه \* ويرعى المدل في القسم \* فلو كان مجنوناً يضيق فلا يخصص واحدة بنوبة الافاقة ان كان مضبوطاً \* فان لم يكن فافاق في نوبة واحدة قضى للأخرى ما جرى في الجنون لنقصان حقها

﴿ الفصل الثاني ﴾ في مكان القسم وزمانه (أما المكان) فلا يجوز أن يجمع بين ضربين في مسكن واحد إلا إذا انفصلت المرافق \* وله أن يستدعيهن الى بيته على التناوب (وأما الزمان) فعما دله الليل والنهار تبع الآ في حق الأتوني<sup>(٦)</sup> والخارس فان سكونهما بالنهار \* ولا يحل أن يدخل في نوبتها على ضربتها بالليل والمرض مخوف \* وأما بالنهار يجوز لغرض مهم وان لم يكن مرض \* وقيل النهار كالليل \* وقيل لا حرج في النهار \* وان خرج الى ضربتها بالليل ومكث قضى مثل ذلك من نوبة الأخرى \* وان لم يمكث زمناً محسوساً فالظاهر أنه يعصى ولا يقضى \* وان دخل ووطئ فقد أفسد تلك الليلة في وجهه فلا يعتد بها \* وفي وجهه يقضي الجماع فقط \* وفي وجهه يقضى مثل تلك المدة ولا يكلف الوقاع لانه لا يدخل تحت الاختيار (أما المقدار) فأقل القسم ليلة \* ولا يجوز تنصيف

(٣) نسبة الى الأتون كتنور وقد يخفف وهو اخذود الحيار والجصاص وموقد الحمام ونحوه لان الشأن ان مزايمة ذلك تكون ايلا اه

الليلة لانه ينقص العيش \* وأكثره ثلاث ليال \* وقيل سبع \* وقيل لا يقدر بل هو الى الاختيار \* ثم القرعة تحكم فيمن به البداية \* وقيل هو الى خيرة لانه ما لم يبت عند واحدة لا يلزمه شيء لغيرها

﴿ الفصل الثالث في التفاضل ﴾ وله سببان ﴿ الأول الحرية ﴾ فلا حرّة ثلثة القسم \* وللأمة الثلث فلها ليلتان وللأمة ليلة \* فلو بدأ بالحرّة فعتقت في ليلتها أو قبل انقضاء ليلة الأمة التحقت بالحرّة الاصلية واستحقت تمام ليلتين \* وان عتقت بعد تمام ليلتها اقتصررت على ما مضى وسوى بعد ذلك \* ولو بدأ بها فعتقت قبل تمام نوبتها صارت كالحرّة الاصلية \* وان عتقت بعد تمام نوبتها وجب توفية الحرّة ليلتين ثم يسوي بعد ذلك ﴿ السبب الثاني تجديد النكاح ﴾ واذا نكح بكراً جديدة بات عندها سبعمائة \* وعند الثيب ثلاثاً \* والظاهر انه يستوي فيه الحرّة والأمة لان ذلك للألف والطبع لا يتغير بالرق كمدة العنة \* ثم لا يقضي ( ح ) للباقيات هذه المدة بل يستأنف القسم بعد ذلك وهذا حق الجديدة \* فان بات عند الثيب ثلاثاً فالتمست زيادة فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد التمست أم سلمة ذلك ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت \* وكأن اقتراحها الزيادة يبطل حقها من الثلث \* ولو أقام الرجل عندها دون اقتراحها لم يبطل حقها ﴿ الفصل الرابع في الظلم والقضاء ﴾ وفيه مسائل ﴿ الأولى ﴾ ان يكون تحنه ثلاث نساء فبات عند اثنتين عشرين ليلة استحقت الثالثة عشر ليال فيقضيهما على الولاء لانه اجتمع في ذمته \* فلو نكح جديدة فلو بات عندها عشراً ولأظلم الجديدة فسيبيله ان يتقضى حق الجديدة بثلاث أو سبع ثم يبت عندها ثلاث ليال وعند الجديدة ليلة لان حق الجديدة



ليلة من أربع \* ولو قضاها العاشرة ثم استأنف القسم عاد الى الجديدة في  
الخامسة فيبيل العدل أن يبيت العاشرة عند المظلومة وثبت للجديدة بذلك  
ثلاث ليلة فبيت عند الجديدة ثلاث ليلة ويخرج الى بيت صديق أو مسجد بقية الليل  
\* ثم يستأنف القسم \* وكذلك لو بات عند واحدة نصف ليلة فأخرجه السلطان  
فعليه أن يبيت عند الأخرى نصف ليلة ويخرج الباقي الى المسجد \* الثانية \*  
لو وهبت نوبتها من ضررتها فللزواج أن يمتنع من القبول \* فان قبل فليس  
للموهوبة الامتناع \* ثم ان كانت ليلتها متصلة بليلة الواهبة بات عندها ليلتين  
\* وان كانت منفصلة فهل يجوز أن يوالي بين ليلتين فيه وجهان \* وان وهبت  
من الزوج فليس له أن يخصص واحدة بل الواهبة كالمعدومة \* ثم لها الرجوع  
معا شأت \* وما فات قبل بلوغ خبر الرجوع فلا يقضى كفافات مثلاً من ثمار  
البستان قبل معرفة الرجوع من المبيع \* الثالثة \* اذا ظلمها بعشر ليال مثلاً  
وأبانتها فقد فات التدارك وبقيت المظلمة \* فان جدد نكاحها قضاها إلا اذا  
نكح جديداً أو لم يكن في نكاحه المظلومة بها فينمذر القضاء ويبقى المظلمة  
\* الفصل الخامس في المسافرة بهن \* كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا هم  
بسفر أقرع بينهن فاستصحب واحدة ثم اذا عاد دار عليهن من غير قضاء  
فصار سقوط (ح) القضاء على خلاف القياس من رخص السفر \* ولكن بأربع  
شرائط \* أن يقرع أولاً \* وان لا يعزم على النقلة \* وأن يكون السفر طويلاً  
مرخصاً ليكون فوزها في مقابلة تعبها \* وأن لا يعزم على الإقامة في مقصده  
\* فان خرج للنقلة أو للتفرج أو عرض في سفر قصير قضى للباقيات \* وان  
عزم على الإقامة في مقصده قضى أيام الإقامة \* وهل يقضى أيام الرجوع  
فيه وجهان \* ولا يلزمه القضاء بإقامة يوم واحد \* وان كان يمتنع به الترخص

« وان أقام أياماً في انتظار انجاز حاجته ابتني القضاء على الخلاف في ترخصه »  
 ولا يجوز له أن يعزم على النقلة ويخلف نساءه « ولو عزم على الإقامة أياماً ثم  
 أسافر آخر لم يكن عزم عليه أولاً لزمه قضاء تلك الأيام « وان كان قد  
 عزم عليه فقيه وجهان مرتبان على أيام الرجوع « وأولى بوجوب القضاء  
 « ولو سافر بالتين عدل بينهما بالسفر « وان ظلم احدهما قضى لها اما في السفر  
 أو في الحضر « وله أن يخلف احدهما في بعض المنازل بالقرعة « ولو نكح في  
 الطريق جديدة خصها بثلاث ليال أو سبع ثم عدل بعده بينهما « ولو خرج  
 وحده ونكح في الطريق جديدة لم يلزمه القضاء للخلقات « ولو كان تحته زوجان  
 فنكح جديدتين وسافر باحدهما بالقرعة اندرج حق الجديدة في أيام السفر «  
 فان عاد قضى حق الجديدة المقيمة بسبع أو ثلاث « وقيل بطل أيضاً حقها  
 لانقضاء الوقت من أول الزفاف

﴿ الفصل السادس في الشقاق ﴾ وله ثلاثة أحوال ﴿ الاولى ﴾ أن يكون  
 النشوز منها فله الوعظ أو مهاجرة المضجع أو الضرب فان علم أن الوعظ لا ينفع  
 كان له البداية بالضرب « فان أفضى الضرب الى تلف فعليه الزم بخلاف الولي  
 فانه يؤدب الطفل لا لحظ نفسه « وانما تصير ناشزة بالنع من المساكنة  
 والاستمتاع بحيث يحتاج الي تعب في ردها الى الطاعة « وحكم النشوز  
 سقوط النفقة « فلو منعت غير الجماع من الاستمتاع احتمل أن يسقط من  
 النفقة « ضها كما ذكرنا في الامة اذا سلمت الى الزوج ليلا ومنعت نهائياً « الحالة  
 الثانية « أن يكون العدوان منه بالضرب والايذاء فيحال بينهما حتي يعود  
 الى العدل « الثالثة « أن يشكل الامر فيبث حكماً من أهله وحكماً من  
 أهلها لينظرا « ثم الصحيح من القولين أنها وكيلان « ولا ينفذ تصرفهما في

التفريق الا بالاذن \* والقول الثاني أنها موليان من جهة الحاكم حتى ينفذ طلاقها وخلعها \* وعلى هذا يشترط عدالتها وهدايتها ولا يشترط اجتهداها ولا كونها من أهل الزوجين

## ﴿ كتاب الخلع ﴾ وفيه أبواب ﴿

### ﴿ الباب الأول في حقيقة الخلع ﴾ وفيه فصولان ﴿

﴿ الفصل الأول في أثره ﴾ وفيه قولان \* الصحيح أنه طلاق وهو مذهب عمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم أجمعين ومن الفقهاء أبو حنيفة والمزني رحمته الله عليهما \* والثاني أنه فسخ \* فإن جعلناه فسخاً فلفظ الخلع صريح فيه لتكريره على لسان حملة الشريعة \* ولفظ الفسخ صريح على الأصح \* وقيل كناية لأنه لا يستعمل في النكاح الا مقروناً بعب أو سبب \* وفي لفظ المفاداة وجهان لأنه ذكر مرة في القرآن \* وهو كالحلاف في لفظ الامساك للمراجعة \* ولفظ الفك للمعتق \* ولو نوى بالخلع طلاقاً على هذا القول لم ينفذ لأنه وجد نفاذاً في موضوعه صريحاً بخلاف ما لو قال أنت علي حرام فإنه صريح في الزام الكفارة \* ولو نوى به الطلاق نفذ لأنه غير مختص بالنكاح \* ولو قدر على الفسخ بعينها فقال فسخت ونوى الطلاق نفذ على وجه لان لفظ الفسخ لا يختص بالنكاح \* وان قلنا الخلع طلاق فلفظ الفسخ كناية فيه \* وفي المفاداة وجهان \* وفي لفظ الخلع قولان \* فان جعلناه صريحاً بغيري دون ذكر المال كان كناية على أحد الوجهين \* ثم هل يقتضي مطلقه ثبوت المال فيه وجهان \* أحدهما أنه يقتضي مهر المثل \* فان قلنا لا يقتضيه وجعلناه فسخاً لغا \* وان جعلناه طلاقاً صار طلاقاً رجعياً ولكن يفترق الي



قبولها لاقتضاء لفظ المخالعة القبول الا اذا لم يتضمن التماس جوابها أو قال خلعتك \* ولو نوى الرجل المال قيل انه لا ينفذ ما لم يثبت بنيتها أيضاً \* وقيل لا أثر لنيته

﴿ الفصل الثاني في نسبة الخلع الى المعاملات ﴾ والتفريع على أنه طلاق فنقول لو قال خالعتك أو طلقتك على ألف فهو معاوضة محضة حتى يجوز رجوعه قبل قبولها \* ولا بد من قبولها باللفظ في المجلس \* ولو قال طلقتك ثلاثاً على ألف فقالت قبلت واحدة على ثلث الألف لم يقع \* كما لو قال بعتك هذا العبد بألف فقال قبلت ثلثه بثلث الألف \* ولو قبلت الواحدة بكمال الألف وقع الثلاث على الاظهر واستحق الألف \* وقيل يستحق مهر المثل \* وقيل لا يقع أصلاً \* وقيل لا يقع إلا واحدة \* أما اذا أتى بصيغة التعليق فقال متى ما أعطيتني ألفاً فأنت طالق فهذا تعليق محض فلا يحتاج الى قبولها ولا الى اعطائها في المجلس ولا له الرجوع قبل الاعطاء \* ولو قال ان أعطيتني فهو كذلك إلا أنه يختص بالاعطاء بالمجلس لان قرينة ذكر العوض يقضى التعجيل \* ولا يندفع إلا بصريح قوله متى ما \* فأما جانب المرأة فمعاوضة محضة حتى يجوز لها الرجوع قبل الجواب وان أتت بصريح صيغة التعليق وقالت متى ما طلقني فلك ألف ويختص الجواب بالمجلس أيضاً نعم احتمل منها صيغة التعليق لشبهه بالجمالة فانها بذلت المال في مقابلة ما يستقل به الزوج \* ولذلك لو قالت طلقني ثلاثاً على ألف فقال طلقتك واحدة على ثلث الألف استحق الثلث كما في نظيره من الجمالة \* بخلاف ما لو قال الرجل ابتداء طلقتك ثلاثاً على ألف فقبلت واحدة لم يقع لان ما أتى به صيغة واحدة \* ولو قال خالعتكما على ألف فقبلت واحدة على خمسمائة لم ينفذ لان الجواب لم يوافق \* بخلاف ما لو قالتا طلقنا

فأجاب أحدهما نفذ \* وإن قال خالعتك وضررتك فقبلت صح لأن المتعدد هو المعقود عليه فقط \* ولو قالتا طلقنا وارتدتا فأجابهما ثم عادتا إلى الإسلام صح الخلع وإن تخلى كلمة الردة وهذا الكلام اليسير لا يضر

— الباب الثاني في أركان الخلع —

وهي خمسة العاقدان والعوضان والصيغة \* الأول الموجب \* وشرطه أن يكون مستقلاً بالطلاق \* ويصح خلع السفية ولكن لا يبرأ المختلع بتسليم المال إليه بل إلى الولي \* الركن الثاني القابل \* وشرطه أن يكون أهلاً لا التزام المال \* والتزام المكاتبه المال في الخلع تبرع \* والتزام الأمة فاسد يوجب الرجوع إلى مهر المثل إذا علق \* وقيل يثبت المسمى ويطلب بعد العلق \* واختلاعهما باذن السيد صحيح \* ولا يكون السيد ضامناً للمال في الجديد \* واختلاع السفية فاسد لا يوجب المال وإن كان باذن الولي ولكن إذا قبلت وقع الطلاق رجعيًا \* وإذا اختلعت الصبية لم يقع الطلاق رجعيًا لأن لفظها في القبول فاسد \* والمريضة إن اختلعت بمهر المثل صح \* والزيادة تحسب من الثلث دون الأصل ( ح ) \* الركن الثالث المعوض \* وشرطه أن يكون مملوكًا للزوج فلا يصح خلع البائنة والمختلعة \* ويصح خلع الرجعية على أحد القولين لقيام الملك \* ويصح خلع المرتدة إن عادت إلى الإسلام قبل العدة \* وإن أصرت تبين الطلاق \* الركن الرابع العوض \* وشرطه أن يكون معلومًا متمولاً \* فإن كان مجهولاً فسد الخلع ونفذت البينة بمهر المثل \* وإن اختلعت بخمر أو مفصوب لزم مهر المثل في قول \* وقيسته في قول \* ولو اختلعت بالدم وقع الطلاق رجعيًا لأنه لا يقصد \* واليعة قد تقصد فهي كالخمر \* ولو قال خالعتها بمائة تخالف الوكيل ونقص بطل الخلع ولم يقع الطلاق \* ولو

قال خالمها مطلقاً فنقص عن مهر المثل ففيه خمسة أقوال (أحدها) يبطل كما لو قدر بالمائة (والثاني) أنه ينفذ وينجب مهر المثل (والثالث) أنه يخير الزوج بين المسمى ومهر المثل (والرابع) يخير بين أن يرضى بالمسمى وبين أن يجعل الطلاق رجماً (والخامس) أنه إن رضي بالمسمى فذاك والآمنع الطلاق «أما وكيلها بالاختلاع بمائة إذا زاد فالنص ودفع البيئونة» وفيما يلزمها قولان (أحدها) مهر المثل (والثاني) يلزمها ما سمت وزيادة الوكيل أيضاً يلزمها الآ ما جاوز من زيادته على مهر المثل «وان أضاف الوكيل الاختلاع الى نفسه صح ولزمه المسمى» وان لم يصرح بالاضافة اليها ولا الى نفسه حصلت البيئونة وعليها ما سمت «والزيادة على الوكيل» وفي قول آخر الزيادة عليها أيضاً ما لم يجاوز مهر المثل فان جاوز مهر المثل فهي على الوكيل «وان أذنت مطلقاً فهو كالمقدر بمهر المثل «الركن الخامس الصيغة» ولو قال طلقك بدينار على أن لي الرجعة فهو طلاق رجعي وسقط الدينار على قول «وفي القول الثاني فسد شرط الرجعة ووقعت البيئونة على مهر المثل» ويصح توكيل المرأة في الخلع والتطليق على أصح الوجهين وان كانت لا تسنقل بهما «ولا يتولى وكيل الخلع الطرفين على أظهر الوجهين» ولو خالمها على أن ترضع ولده حواين وتحضنه صح «فان أضاف اليه نفقة عشر سنين وكان مما يجوز السلم فيه ووصفه خرج على الجمع بين صفتين مختلفتين «فان أفسدنا وقت البيئونة بمهر المثل على قول «وبقي الموصوفات على قول «فان صححنا فمأش الولد استوفاه «فان كان زهيداً فالزيادة للزوج «وان كان رغبياً فالزيادة عليه «فلو مات انفسخ في المستقبل وخرج في الماضي على تفريق الصفة



﴿ الباب الثالث في موجب الالفاظ المتعلقة بالاعطاء ﴾ وفيه مسائل ﴿ الأولى ﴾ إذا قال طلقك على ألف فقلت لزوم الألف ﴿ فلو قال أنت طالق على ألف فكذلك ﴾ ولو قال أنت طالق ولي عليك ألف طلقت طلاقاً رجعياً ولا يلزم الألف لأنه صيغة اخبار لا صيغة التزام ﴿ فان توافقاً على أنه أراد الالتزام لم يؤثر توافقهما على أحد الوجهين لأن اللفظ لا يحتمله ﴾ ولو قال أنت طالق على أن لي عليك ألفاً فالطلاق رجعي لأنه صيغة شرط والطلاق لا يقبله ﴿ نعم لو فسر بالالتزام ففي قبوله خلاف ﴾ ولو قال أنت طالق ان ضمنت لي ألفاً فان ضمنت في المجلس طلقت ولزمها ﴿ ولو قال أمرك بيدك فطلق نفسك ان ضمنت لي ألفاً فقالت ضمنت وطلقت أو قالت طلقت وضمنت نفذ ولزم المال ﴾ الثانية ﴿ إذا علق بالاقباض أو الاعطاء أو الأداء اختص بالمجلس إلا إذا قال متى ما ﴾ وكذا إذا قال أنت طالق ان شئت لم تطلق إلا بمشيئة في المجلس ﴿ ولو قال أنت طالق على ألف ان شئت فقالت شئت وقبلت في المجلس طلقت ﴾ ولو اقتضرت على أحد اللفظين كفي على أصح الوجهين ﴿ الثالثة ﴾ لو قال ان أعطيتني فأنت طالق فإذا وضعت بين يديه طلقت ودخل المذمى في ملكه من غير لفظ منها ضرورة وقوع الطلاق بالمعوض ﴿ وفيه وجه أنه لا يملك المذمى السكن يرجع الى مهر المثل ﴾ وان علق على الاقباض لم يكف الوضع بين يديه ما لم يأخذه باليد ويقع الطلاق رجعياً لأن لفظ الاقباض لا ينهي عن الملك بخلاف الاعطاء ﴿ وقيل ان الاقباض كالاعطاء ﴾ ولو قال ان أعطيتني ألفاً فأنت طالق فأعطت ألفين طلقت ﴿ ولو قال خالعتك على ألف فقال قبالت بألفين لم يصح ﴾ الرابعة ﴿ إذا قال ان أعطيتني ألف درهم وفي البلد نقود مختلفة والنائب واحد فأنت

بنسب الغالب طلقت لعموم الاسم لكن عليها الابدال بالغالب لاختصاص  
المعاوضة به ونفط الاقرار أيضاً لا يختص بالغالب بل أثر العرف في المعاملة  
فقط دون التعليق والاقرار \* ولو أتت بألف معيب طلقت لعموم الاسم  
وعليها الابدال بالسليم للمعاوضة \* الخامسة \* ان كان الغالب دراهم عديدة  
ناقصة لم ينزل عليها الاقرار والتعليق \* وهل ينزل عليها البيع فيه وجهان  
\* وقيل تفسير التعليق والاقرار بالمعتاد على أظهر الوجهين \* وكذلك لا ينزل على  
الدرهم المغشوش لانها ناقصة ولكن يصح التعامل عليها ان كان قدر النقرة  
معلومًا والا فوجهان \* السادسة \* اذا قال ان أعطيتني عبداً فأنت طالق  
ووصف العبد بما يجوز فيه السلم فأنت به طلقت وملاك الزوج العبد \* وان  
اقتصر على ذكر العبد طلقت بكل ما ينطلق عليه اسم العبد من معيب وسليم  
لكن يرد عليها ويرجع الى مهر المثل لانه مجهول \* ولو أتت بعبد منصوب  
ففي وقوع الطلاق وجهان \* ولو قال ان أعطيتني خيراً فأنت بخمر منصوب  
فوجهان مرتبان \* وأولى بالوقوع \* ولو قال ان أعطيتني هذا العبد فأعطت  
نخرج مستحقاً فهل يبين ان الطلاق لم يقع وجزان \* ولو قال ان أعطيتني هذا  
الحر وقع الطلاق باعطائه رجعيًا \* وقيل يرجع الى مهر المثل ويكون بائناً \* ولو  
قال ان أعطيتني هذا الثوب المرني فاذا هو هروى طلقت على وجه وانما هو  
غلط في الوصف \* ولو قال خالت على هذا الثوب نلى انه هروى فاذا هو  
مروى نفذت البيئونة وللزوج خيار الخلف في العوض دون الطلاق

— الباب الرابع في سؤال الطلاق وفيه فصول —

الاول في الفاظه \* وفيه صور \* الاولى \* اذا قالت متى ما طلقني فلاك  
ألف اختص الجواب بالمجلس \* بخلاف قوله لها متى ما أعطيتني \* ولو قالت

ان طلقني فانت بري من الصداق فطلق فهو رجمي ولا يحصل البراءة لان تعليق البراءة لا يصح \* ولو قالت طلقني ولك علي ألف فطلق لزمها الالف وصلحت هذه الصيغة منها للالتزام وان لم يصلح منه للالتزام \* ولو قال بعني ولك علي ألف فذلك لا يحتمل في البيع على أحد الوجهين \* ولو قالت طلقني على ألف فقال طلقك ولم يذكر المال فله أن يقول لم أقصد الجواب حتي يكون رجعياً \* ولو قيل له أطلقت فقال نعم فهو متعين للجواب لانه غير مستقل \* ولو قالت أبني فقال أبنتك فان نويها نفذ \* وان لم ينوياً أو لم ينو الزوج لهما \* وان نوى دونها نظر \* فان ذكر المال لم ينفذ لانها لم تلتزم \* وان لم يذكرها نفذ رجعياً \* وان ذكر المال دونها لم يقع الطلاق \* وان ذكرت في التماسها فقالت أبني بالف فقال أبنتك فهو كما اذا ذكرها جميعاً الا أن يقول قصدت الابتداء دون الجواب \* ولو قالت أبني فقال أبنت من غير ذكر مال مع نيته وقع الطلاق رجعياً ولم يثبت المال بخلاف لفظ الخلع فانه ينبي عن المال فيقتضيه على أحد الوجهين

﴿ الفصل الثاني في التماسها طلاقاً مقيداً بعدد ﴾ وفيه صور \* فلو قالت طلقني ثلاثاً بالف فطلق واحدة استحق ثلث الالف بخلاف جانبه \* فان لم يقع عليه الا طلقة وطلق الآخرة استحق (ز) تمام الألف \* وان بقيت طلقتان استحق بالواحد ثلث الالف \* فان أوقعها استحق الجميع لانه أفاد الينونة الكبرى \* ولو قالت طلقني عشرة بالف استحق بالواحدة عشر الالف وبالثنتين خمسة وبالثلاث الجميع \* ولو قالت طلقني ثلاثاً بالف فقال أنت طالق واحدة بالف وثلثين مجاناً فالمشهور أنه يقع الاولى بثلث الالف والثنتان لا يقعان لانها بائنة \* والقياس أن الاولى لا تقع لانه ماضي بها الا بالالف



وهي ما قبلت الا بثلاث الالف والثنتان بعدها نعمان رجعتين \* ولو قال في  
الجواب أنت طالق واحدة مجازاً واثنين بثلاث الالف وقعت واحدة رجعية  
وابتني الثنتان على مخالفة الرجعية \* فان جوزنا نفذنا بثلاث الالف والا وقتنا  
بغير مال كمخالفة السفينة \* ولو قالت طلقني واحدة بالف فقال أنت طالق  
ثلاثاً استحق تمام الالف لانه أجاب وزاد \* فلو ذكر المال فقال أنت طالق  
ثلاثاً بالف فهو كما اذا لم يذكر \* وقيل ان هذا صريح في التوزيع ومقابلة كل  
طلقة بثلاث الالف فلا يقع شيء لانه خالف الالتماس \* وقيل ان الاولى يقع  
فقط لانها التمت بالف وأجابها بثلاث الالف فقد أحسن \* ويلزم من هذا  
أن يقول بني بالف فيقول بعثك بنفسه أنه يصح وذلك بعيد \* ولو قالت  
طلقني نصف طلقة بالف أو طلق نصفى بالف فطلق بآت وعليها مهر المثل  
فساد صيغة المعاوضة \* وقيل عليها المسمى

﴿ الفصل الثالث في التعليق بزمان ﴾ وفيه صور \* فلو قالت طلقني غداً ولك  
ألف استحق الالف مهما طلق اما في الند واما قبله \* وان طلق بعده نفذ  
رجعياً لانه خالف \* ولو قالت لك ألف ان طلقتني في جميع هذا الشهر ولم  
تؤخر استحق الالف ان وافق \* بخلاف ما لو قالت متى ما طلقتني فلك ألف فانه  
لا يستحق الا بطلاق في المجلس لان قرينة العوض عارض عموم متى ما ولا  
يعارض صريح التخيير \* وقد قيل بنقل الجواب من كل مسألة الي آخرها  
\* ولو قال أنت طالق غداً على ألف فقالت في الحال قبلت وقع الطلاق غداً  
واستحق مهر المثل على وجه فساد المعاوضة بالتعليق \* والمسمى على وجه لاحتمال  
التعليق فيه \* وفيه وجه انه لا يقع الطلاق أصلاً

﴿ الفصل الرابع في اختلاع الاجنبي ﴾ وهو صحيح كاختلاعها ولا يشترط

رضاها لكن المال يجب على الاجنبي \* وان كان وكيلاً عن جهةها تخير بين  
 أن يختلع مستقلاً أو بالوكالة ويعرف ذلك من لفظه ونيتة \* فان لم يصرح  
 بالسفارة ونوي النياية تعلقت به الهدية كما في الشراء \* وان اختلع بوكالتها ثم  
 بان أنه كاذب تبين ان الطلاق غير واقع \* ولو كان المختلع أباً لها وهي طفل فهو  
 كالأجنبي \* وان اختلع بنيايتها لم يصح كالوكيل الكاذب \* وان اختلع استقلاً لا  
 ولكن بعين مالها فهو خلع الاجنبي بالمنصوب \* فان لم يتعرض لنيابة ولا  
 استقلال ولكن اختلع بعبد ذكر أنه من مالها وقع الطلاق رجعيًا وكان  
 كالسفيه \* وقيل انه كالأجنبي يختلع بالمنصوب \* وقيل أيضاً في المنصوب يقع  
 الطلاق رجعيًا \* وان اختلعا بالبراءة عن الصداق صح ان جوزا للولي العفو والا  
 فالطلاق يقع رجعيًا على وجهه \* وهو كالوكيل الكاذب على وجهه \* ولو قال  
 اختلعا وأنا ضامن براءة تلك عن الصداق فالقياس أن الطلاق رجعي \* وان  
 قال اختلعت على أي ضامن ان طولبت بالطلاق فالطلاق بائن وعليه  
 مهر المثل

### ﴿ الباب الخامس في النزاع ﴾

وله صور ﴿ احدها ﴾ أن يقع في أصل ذكر العوض فالقول قولها  
 اذ أنكرت العوض والبيئونة تحصل مؤاخذه له بقوله ﴿ الثانية ﴾ النزاع في  
 جنس العوض وقدره يوجب التحالف والرجوع الى مهر المثل كما في الصداق  
 ﴿ الثالثة ﴾ اذا توافقا على جريان الخلع بالف درهم مطلق وفي البلد نقود  
 مختلفة لا غالب فيها ولكن نوباً نوعاً واحداً فهذا لا يحتمل في البيع لجهالة من  
 حيث اللفظ. ويحتمل في الخلع \* ولا يحتمل في الخلع أن يذكر مجرد الالف  
 ولا يتعرض للنوع \* وأشد احتمالاً منه أن يقول ألف وشئ. فينسب الخلع للاجمال

ولا يؤثر النية مع التوافق \* ولو تنازعا فقال أردنا بالدرهم النقرة فقالت بل أردنا الفلوس فيتحالفان لأنه نزاع في الجنس \* فان توافقا على ارادة الدرهم ولكن قالت أردت الفلوس فالقول قولها \* فان حلفت بانث ولا عوض عليها \* وان توافقا على ارادتها الفلوس ولكن قال أردت الدرهم ولا فرقة فالبينونة حاصلة بكل حال لظاهر التوافق على الدرهم لفظاً وجريان الخلع وانثيات لا يطلع عليها \* ولا شيء للزوج لانكاره الفرقة \* وقيل له مهر المثل \* (الرابعة) \* اذا تنازعا في المعوض فقالت سأنتك ثلاث تطليقات بالف فأجبني فقال بل سألت واحدة فقد اتفقا على الالف وتنازعا في مقدار المعوض فيتحالفان وله مهر المثل \* فأما عدد الطلاق فلا يعتبر فيه الا قوله \* (الخامسة) \* اذا ادعى عليها الاختلاع فأنكرت وقالت اختلفني أجني فالقول قولها في نفي المعوض وبانت لقوله \* ولا شيء له على الاجنبي لاعترافه \* ولو قالت اختلفت ولكن بوكالة أجني فيتحالفان لانها اتفقا على أصل العقد واختلفا في صفة الاضافة \* وقيل القول قولها لانكارها أصل الالتزام

### — كتاب الطلاق —

﴿ والنظر فيه في شرطين \* الأول في عموم حكمه \* وفيه خمسة أبواب ﴾

— الباب الأول في السنة والبدعة \* وفيه فصلان —

﴿ الأول في بيان البدعي ﴾ وهو الطلاق المحرم ايقاعه \* ولتحريمه سببان (أحدهما) الحيض فيمن تعتد بالحيض \* وطلاق الحائض بعد الدخول بدعي لما فيه من تطويل العدة اذ بقية الحيض لا تحسب \* ولا بدعة في طلاق غير الممسوسة ولا سنة \* ويجوز خلعها فليل لان ذلك تطويل برضاها فيجوز



الطلاق برضاها وان لم يكن عوض \* ولا يجوز اختلاع الاجنبي \* وقيل انه معطل  
بضرورة الافتداء \* ولا يجوز الطلاق بسؤالها \* ويجوز خلع الاجنبي \* وكذلك يطلق  
على المولي وان كان في الحيض للضرورة \* ومن طلق في حال الحيض فيستحب أن  
يراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم يطلقها ان شاء لئلا يكون الرجعة للطلاق \*  
وترد دوا في أنه هل يستحب له أن يراجعها \* وقيل يراجعها حتى تطهر فيطلق في الطهر  
الاول \* ولا بدعة في الجمع بين الثلاث ولكن الاولى التفريق حذراً من  
الندم \* ولو قال أنت طالق مع آخر جزء من الحيض فهو بدعي في وجه  
لاقتراحه بالحيض وسني من وجه لاستعقابه الطهر المحسوب \* وكذلك  
الخلاف في قوله أنت طالق في آخر جزء من الطهر ولكن بالعكس \* ولو  
قال ان دخلت الدار فأنت طالق فهو جائز وان كان في الحيض لكن لو  
دخلت وهي طاهرة بعد سنياً \* وان كانت حائضاً بعد بدعياً فيستحب  
المراجعة \* السبب الثاني امكان الحمل \* والطلاق في طهر جامعها فيه أو  
استدخلت ماءه بدعي \* فان ظهر كونها حاملاً لم يكن بدعياً لانه طلق على  
ثقة من نفسه \* ولو وطئها في الحيض ثم طلقها قيل لا يحرم لان بقية الحيض  
تدل على البراءة \* وقيل بالتحريم \* والظاهر انه لا بدعة في خلعها \* وقيل  
يحرم لان أمد الحمل لا يتعلق برضاها والعدة حقها فيجوز أن تتأثر برضاها  
\* والآيسة والصغيرة وغير المسوسة والحامل يقيّن لا بدعة في طلاقهن أصلاً  
\* الفصل الثاني في التعليق بالسنة والبدعة \* وفيه مسائل \* الاولى \* اذا  
قال للحائض أنت طالق للبدعة طلقت في الحال \* ولو قال للسنة لم تطلق  
حتى تطهر \* ولو قال للظاهر أنت طالق للسنة وقع في الحال \* وان قال للبدعة  
فاذا جامعها أو حاضت طلقت \* واللام فيما ينتظر للتأقيت كقوله أنت طالق

لرمضان \* بخلاف قوله أنت طالق لرضاء فلان فإنه للتعليل فيقع في الحال  
وان سخط فلان \* فلو قال أردت التأقيت يدين باطناً \* وهل يقبل ظاهراً  
فيه وجهان \* فلو قال لصغيرة أو غير ممسوسة أنت طالق للسنة أو للبدعة وقع  
في الحال \* وكأن اللام للتعليل وسقط قوله \* وقيل لا يقع المضاف الى البدعة  
حتى يدخل بها ونحيض \* وان قال للسنة يقع في الحال لان السنة طلاق  
لا تحريم فيه \* الثانية \* اذا قال للطاهرة أنت طالق ثلاثاً بعضهم للسنة  
وبعضهم للبدعة يحمل على التشطير مطلقه فيقع في الحال طلاقاً ونصف لتكمل  
في الحال طلقتين \* وقال المزني رحمه الله تقع واحدة لأن البعض بمحل وأقله  
الواحد فينزل عليه \* ولو قال أردت في الحال ثلاثة أنصاف كل الثلاث في  
الحال \* ولو قال أردت واحدة في الحال وثنتين في الاستقبال فالظاهر أنه  
يقبل \* وقيل لا يقبل لان تسمية الثنتين بمضا بعيد \* الثالثة \* اذا قال أنت  
طالق أجهل الطلاق وأفضله وأحسنه فهو كما لو قال للسنة فلا يقع في حالة  
الحيض \* ولو قال أقبح الطلاق وأسمجه فهو كقوله للبدعة \* ولو قال طلاقه  
قبيحة حسنة أو سنية بدعية فيلغو الوصف لتناقضه ويقع أصل الطلاق  
\* الرابعة \* اذا قال أنت طالق ثلاثاً في كل مرة طلاقاً نظراً \* فان كان قبل  
الدخول وهي حائض لم يقع \* وان كانت طاهرة وقعت واحدة وبانت فلا  
تلاحق الثانية \* وان جدد نكاحها قبل الطهر الثاني خرق الثانية والثالثة على  
قول عود الحنث \* فان جدد النكاح بعد الطهرين لم يقع لان محلال الميمين بالطهرين  
قبل التجديد \* وان كانت مدخولاً بها لحقها الثلاث في ثلاثة أقرأ وقد  
شرعت بالاولى في العدة \* وهل تستأنف العدة للحقوق الثانية والثالثة فيه  
خلاف \* وان كانت حاملاً وهي نحيض وقلنا ان ذلك حيض فيقع واحدة

في الطهر الاول \* وهل يتكرر في الطهر الثاني والثالث فيه خلاف لان القرء ما يدل على البراءة ولا دلالة مع الحمل \* وان كانت صغيرة أو آيسة ففي وقوع واحد في الحال خلاف مبني على أن القرء طهر محتوش بدمين \* أم الانتقال من الطهر الى الحيض قرء أيضاً \* الخامسة \* اذا قال أنت طالق ثلاثاً للسنة ثم قال أردت التفريق على الاقراء لم يقبل لأنه لاسنة عندنا في التفريق \* ولو لم يقل للسنة ثم فسر بالتفريق فهل يدين فيه وجهان \* كما لو قال أنت طالق ثم قال أردت عند دخول الدار \* وكذا لو قال أردت ان شاء الله \* وكذا كل ما يحوج الى زيادة تفسير \* أما ما يرجع الى التخصيص فيدين \* وهل يقبل ظاهراً فيه خلاف كما لو قال نسائي طوالت ثم استثنى واحدة بنيته \* وكذلك لو قال كل امرأة لي طالق وأراد البعض \* أما اذا ظهرت قرينة فالظاهر انه يقبل كما لو عني بنيته نكاح جديدة \* ثم لو قال كل امرأة لي طالق وزعم أنه ما أراد الحاضرة \* وكذا ان كان يحل وثاقاً عنها فقال أنت طالق ونوي ذلك فالظاهر أنه يقبل \* ولو قال ان كلمت زيدا فأنت طالق ثم قال أردت شهراً يقبل لانه كتخصيص عموم \* والحاصل أنه يدين في كل احتمال وان بعد وإنما يقبل في الظاهر اذا ظهر احتمال اللفظ أو شهد له قرينة

### — الباب الثاني في أركان الطلاق —

وهي خمسة \* الاول المطلق \* وهو كل مكلف فلا يفد طلاق الصبي والمجنون \* الركن الثاني اللفظ \* وفيه ثلاثة فصول \* الاول \* ان الصريح لفظ الطلاق وكذا لفظ السراح (ح) والفسراق (ح) وقوله طلقت وأنت مطلقة صريح \* وكذا كل مشتق من الطلاق دون المشتق من الاطلاق كقوله أطلقت \* وقوله أنت الطلاق ليس



بصریح علی الاصح \* وقوله سرحنك أو فارقتك صریح \* أما الاسم كالمطلقة  
والمسرحة فيه وجهان \* ومعنى الطلاق بالفارسية صریح علی الاصح وهو قوله  
(توهشته أي) \* وفي قوله (دشت بازداشتم) وجهان \* وفي قوله (كسیل كردم  
وازتو جداكشتم) وجهان مرتبان وأولى بأن لا يكون صریحاً \* وكل لفظ شاع في  
العرف كقوله حلال الله علی حرام هل یتحقق بالصریح فيه وجهان \* أما  
الكنایة \* فهي كل لفظ محتمل كقوله أنت خلیة وبریة وبأنته وبنته واعندي  
واسبری رحمتی وألحقی بأهلك وحبلک علی غاربك ولا انده سربك واعزبی  
واذهبی واخرجی وما أشبهه \* وأخفی منه قوله تجرعی أي كأس القراق وذوقی  
وتزودی \* أما قوله اشربی فیه خلاف \* وقوله کلى أبعد منه \* وترددوا في قوله  
أغناك الله \* أما الذى لا یحتمل كقوله اقعدی واغربی وقوله أنت حرّة ومعنّة  
کنایة فی الطلاق كما أن قوله أنت طالق کنایة فی العتاق (ح) \* أما لفظ  
الظهار والطلاق كل واحد یحتمل الآخر ولكن لا یكون کنایة فيه لان تنفیذه  
صریحاً ممکن فی موضوعه \* ولو قال لغير المدخول بها اعندی ونوی الطلاق  
فقیه وجهان \* لانها غیر متعرضة للعدة \* ولو قال لزوجته أنت علی حرام \*  
فان نوي الظهار أو الطلاق كان كما نوى \* ولو نوى التحريم حرمت ولزمت  
کفارة \* ولو أطلق فالأظهر أنه یوجب الکفارة \* وقیل انه یلزم لتعارض  
الاحتمال \* وقیل هو صریح فی التحريم فی ملک الیمین ویلغو فی النکاح من  
غیر نية \* والنية فی الکناية ینبئ أن یتحقق مع اللفظ لا قبله ولا بعده \* فلو  
اقترن بأول اللفظ دون آخره نفذ علی الاصح \* ولو اقترن بآخره دون أوله  
فوجهان \* والکنایة لا یصیر صریحاً بقرینة النصب واللجاج  
﴿ الفصل الثاني فی الفعل ﴾ أما الإشارة المفهمة معتبرة من الآخرس فی

الطلاق \* والصرح منها يشترك في فهمها الكفاية \* والكناية منها ما يفطن  
لدركه بعض الناس \* وأما القادر فإشارته لا يكون صريحاً أصلاً \* وهل يكون  
كناية فيه خلاف مرتب على كتبه الطلاق من القادر على النطق وهي ليس  
بصرح أصلاً لكنها كناية على قول \* ولو على قول \* وهو من الحاضر لئو  
ومن الغائب كناية على قول ثالث للعادة \* ويجرى الخلاف في المتق والبراء  
والعفو وما لا يحتاج إلى القبول \* أما البيع والمعاوضات فالخلاف فيه مرتب  
وأولى بأن لا يعتبر \* والنكاح مرتب على البيع لما فيه من التعبد ولعسر اطلاع  
الشاهد على النية فانه كناية \* ثم إن جوزنا فيكتب أما بعد فقد زوجت بنتي  
منك ويشهد عليه شاهدين \* وإذا بلغه فيقول في الحال قبلت أو يكتب على  
النور ويشهد عليه شاهدي الإيجاب \* فإن أشهد آخرين ففيه وجهان \* ولو  
كتب زوجتي طالق وقرأ ونوى وقع \* وإن قرأ وقال قصدت القراءة دون  
الطلاق قبل في الظاهر على أحد الوجهين ولا شك في أنه يدين \* ولو كتب  
إليها أما بعد فأنت طالق ونوى وقع في الحال \* وإذا قال إذا قرأت كتابي  
فأنت طالق طلقت إذا قرأت أو قرئ عليها إن كانت أمية \* وإن كانت قارئة  
فقرأ عليها غيرها لم تطلق على الأصح \* ولو قال إذا بلغت الكتاب فأنت طالق  
فبلغها وقد انتهى جميع الأسطر لم يقع (و) \* وإن لم ينح الأسطر الطلاق فوجهان  
\* فإن لم ينح إلا الصدر والتسمية دون المقاصد فوجهان مرتبان \* وأولى بأن  
يقع \* وإن انتهى الجميع الأسطر الطلاق فأولى بأن يقع \* وإن سقط الحواشي  
دون المكتوب وقع (و)

﴿ الفصل الثالث في التفويض ﴾ وهو أن يقول طلق نفسك فإذا قالت  
طلقت وقع \* وهو تمليك أو توكيل فيه قولان \* فإن قلنا أنه تمليك لم يجوز لها

تأخير التطليق لانه كالقبول \* وان قلنا توكيل ففي جواز التأخير وجهان \* ولو  
رجع قبل تطليقها جاز على القولين \* وقيل لا يجوز على قول التمليك \* فروع  
\* أحدها \* لو قال أبني نفسك فقالت أبت ونويًا وقع \* وان لم ينو أحدهما  
لم يقع (ح) \* ولو قال طلقي نفسك فقالت أبت ونوت وقع \* وقيل لا يقع لخالفه  
الكناية الصريح \* وقيل ذلك يجري في توكيل الاجنبي أيضاً \* ولو قال اخناري  
فاختارت نفسها طلقت رجعية \* وان اختارت زوجها لم يقع شيء \* والقول في  
نية الكناية قول الناي \* الثاني \* اذا قال طلقي نفسك ونوي ثلاثاً فقالت  
طلقت ولم تنو العدد لم يقع الا واحدة \* وقيل يقع الثلاث وان نية نفى عن  
نية في العدد وان لم تكن في أصل الطلاق \* وهذا يظهر اذا قال طلقي نفسك  
ثلاثاً فقالت طلقت ولا يتجه اذا لم يتلفظ بالثلاث \* الثالث \* لو قال طلقي  
نفسك ثلاثاً فقالت طلقت واحدة طلقت واحدة \* ولو قال طلقي واحدة  
وطلقت ثلاثاً وقعت واحدة \* الركن الثاني للطلاق القصد \* وانما يتوهم  
اختلاله بخمسة أسباب \* الاول \* سبق اللسان فمن سبق لسانه الى الطلاق  
لم يقع طلاقه \* ولو كان اسم زوجته طالق واسم عبده حر فقال يا طالق ويأحر  
لم يعتق ولم تطلق ان قصد النداء \* فان أطلق فوجهان لتردده بين النداء  
والانشاء \* واذا كان اسم زوجته طارق فقال يا طالق ثم قال التفت لساني قبل  
ذلك ظاهراً \* الثاني \* الهزل ولا يؤثر ذلك في منع الطلاق والنيق \* وفي  
سائر التصرفات تردد \* والمشهور ان النكاح لا ينعقد مع الهزل \* الثالث  
الجهل \* فاذا خاطب امرأة بالطلاق على ظن انها زوجة الغير فاذا هي  
زوجته فالمشهور أنه يقع وينقدح أن لا يقع \* والاعجمي اذا لقن لفظ الطلاق  
وهو لا يفهمه لم يقع \* واذا باع مالا على ظن انه لايه فاذا هو ميت ففي صحته



خلاف ﴿الرابع﴾ الاكراه وذلك يمنع صحة سائر التصرفات الا اسلام الحربي والمرتب  
 \* وفي اسلام الذمي تردد (ح) \* ولا يقع طلاق المكره الا اذا ظهرت دلالة  
 اختياره (ح) \* بان خالف المكره بان اكرهه على طلبة واحدة فطلق ثلاثاً أو  
 على طلاق زوجة فطلق زوجتين \* أو على زوجتين فطلق واحدة \* أو على ثلاث  
 فطلق واحدة \* أو على احدي زوجتين فطلق واحدة معينة \* أو ترك التورية مع  
 العلم بها والاعتراف بانه لم يدهش بالاكراه \* أو قال المكره قل طلقها فقال  
 فارقتها \* وحد الاكراه أن يصير مضطراً الى الفعل شاء أم أبي كالذي يفر من  
 الاسد فيتخطى النار والشوك وذلك لا يحصل بالتخويف بالحبس والجوع  
 وأمثاله \* ومنهم من قال لا يشترط سقوط الخيرة والروية بل التخويف بالحبس  
 والجوع والضرب وما يقتضي العقل والحزم اجابة المكره حذراً منه فهو اكراه  
 يدفع الطلاق \* وكذلك تخويف ذوي المروءة بالصنع في الملاء والتخويف  
 بقتل الولد \* نعم التخويف باتلاف المال لا يعد اكراها في القتل والطلاق  
 \* ويعد اكراها في اتلاف المال \* والطريقة الاولى أضمر للنشر وهذه أوسع  
 ﴿الخامس﴾ زوال العقل بالجنون \* وشرب الدواء (و) المجنون يمنع نفوذ  
 التصرفات \* وأما السكران فيقع طلاقه في ظاهر النصوص \* وقيل  
 قولان في تصرفاته حتى في أفعاله \* وقيل تنفذ أفعاله \* والقولان في  
 التصرفات \* وقيل ينفذ ما عليه دون ماله \* وحد السكران أن يشبه المجنون في  
 الاختلاط \* فان سقط كالمغشي عليه فهو كالنائم فلا ينفذ (ز) ما تلفظ به  
 ﴿الركن الرابع المحل﴾ وهي المرأة فلو أضاف الطلاق الى نصفها نفذ \* ولو  
 أضاف الى عضو معين (ح) كاليد والرأس والكبد والطحال نفذ \* وان أضاف  
 الى فضلات بدنها كالريق واللبن والمني لم ينفذ \* وكذلك الى الجنين \* والدم

والشحم كالفضلات على أحد الوجهين \* ولو أضاف إلى لونها وحسنها وصفاتها لم ينفذ \* والروح والحياة كالأجزاء \* ولو قال ان دخلت الدار فيمينك طالق فقطعت ثم دخلت الدار طلقت على أحد الوجهين \* ولو قال لمقطوعة اليمين يمينك طالق لم تطلق على الصحيح \* كما لو قال ذكرك أو لحيتك طالق لم تطلق لعدم المضاف إليه \* ولو قال أنا منك طالق ونوى وقع (ح) \* ولا يشترط نية إضافة الطلاق إليها على أحد الوجهين بل يكفي نية أصل الطلاق \* ولو قال أستبرئ رحي منك فليس بكناية \* وقول السيد لعبد أنا منك حر ليس بكناية على أظهر الوجهين \* الركن الخامس \*  
الولاية على المحل فإذا قال لأجنبية أنت طالق لم يقع ولم ينقص العدد \* ولو قال للرجعية وقع \* ولو قال للمختلعة لم يقع \* ولو قال لأجنبية ان نكحتك فأنت طالق لم يقع (ح) اذا نكحها \* ولو قال العبد لزوجه ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً ثم عتق فدخلت الدار وقع الثلاث على أحد الوجهين وان لم يملك الثالثة عند التعاقب لكن ملك النكاح المبيح له \* وكذا لو قال لامته اذا ولدت فولدك حر لانه ملك الاصل \* ولو قال لزوجه ان دخلت الدار فأنت طالق ثم أبانها فدخلت ثم نكحها فدخلت لم يقع (و) الطلاق لانحلال اليمين بالدخول الاول \* ولو لم تدخل حتى نكحها ففي وقوع الطلاق قولاً عود الحث \* ولو استوفى الثلاث بالتنجيز لم يعد الحث (و) في نكاح بعده \* ومن طلق طلاقاً أو طلقين فبانت ووطئها زوج آخر ثم عادت الى الاول عادت ببقية الطلاق ولم ينهدم (ح) الطلاق الماضي \* وانما ينهدم اذا نكحت بعد الثلاث زوجاً آخر \* والحر يملك ثلاث تطليقات على الحرية والامة (ح) \* والعبد يملك ثنتين على الحرية والامة (ح) \* فلو طلق الذمي طلاقين ثم التحق بدار الحرب واسترق

كانت (ح و) له نكاح المطلقة \* ولو طلق واحدة ثم طرأ الرق لم يملك إلا طلقة واحدة \* ولو طلق في الرق طلقين ثم عتق لم يحل (و) له نكاحها \* وإن طلق واحدة ثم عتق ملك طلقين \* والقول الصحيح الجديد أن طلاق المريض قاطع (ح) للميراث كطلاق الصحيح فلا معنى لتطويل التفريع على القول الضعيف

### ❦ الباب الثالث في تعديد الطلاق \* وفيه فصول ❦

❦ الأول في نية العدد ❦ فإذا قال أنت طالق أو طلقتك ونوى عدداً نفذ (ح) ما نواه \* وإن قال أنت طالق واحدة ونوى الثلاث لم يقع العدد على أصح الأوجه \* ولو قال أنت واحدة ونوى توحيدها بالبينونة الكبرى وقع الثلاث على الأصح \* ولو قال أنت طالق ثلاثاً ولكن وقع قوله ثلاثاً بعد موتها وقع الثلاث في وجهه لأن الثلاث كالنفسير \* ووقعت واحدة في وجهه \* ولم يقع شيء في وجهه

❦ الفصل الثاني في التكرار ❦ فإذا قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق ونوى التأكيد لم يقع إلا واحدة \* وإن نوى الثلاث وقع \* وإن أطلق فيحمل على التأكيد أو التكرير فيه قولان \* وإن قصد بالثالثة تأكيد الثانية وبالثانية الإيقاع وقعت ثنتان \* وإن قصد بالثالثة تأكيد الأولى لم يجز لتخلل الفاصل \* ولو قال أنت طالق وطالق وطالق وقصد بالثاني تأكيد الأول لم يجز لتخلل الواو \* ولو قصد بالثالثة تأكيد الثانية جاز \* ولو قال أنت طالق وطالق فطلق لم يصح التأكيد أصلاً لأنه نكير \* وكذلك لو قال أنت طالق وطالق بل طالق \* ولو قال أنت طالق طلقة فطلقة نص على وقوع اثنتين \* ولو قال



علي درهم فدرهم لم يلزمه إلا درهم واحد لأن التكرار يليق بالأخبار دون  
الإنشاء \* وقيل قولان بالنقل والتخريج \* وكذلك لو قال أنت طالق طلقة بل  
طلقتين وقع الثلاث \* ولو قال درهم بل درهمان لم يلزم إلا درهمان \* وكل  
ذلك في المدخول بها \* فأما غير المدخول بهفتين بالأولي \* ولو قال أنت طالق  
طلقة مع طلقة أو معها طلقة أو تحت طلقة أو فوق طلقة وقعت ثنتان بعد المدخول  
\* وكذلك قبل الدخول على أحد الوجهين \* ولو قال قبل الدخول أنت طالق  
وطالق وقعت واحدة \* ولو قال إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وقعت  
اثنتان على أحد الوجهين \* ولو قال أنت طالق طلقة قبل طلقة أو قبلها طلقة  
وقعت اثنتان بعد الدخول \* وقبل الدخول تقع واحدة على وجه \* ولا يقع  
شيء على وجه لاستحالة طلاق موصوف بالقبلية

﴿ الفصل الثالث في الطلاق بالحساب ﴾ وهو ثلاثة أقسام ﴿ الأول ﴾ إذا  
قال أنت طالق واحدة في اثنتين وأراد الحساب كان كما نوى \* وإن أراد  
الظرف قبل ولم يقع ما جعله ظرفاً \* وإن أراد الجمع وقع وكان في معنى مع \*  
وإن أطلق وهو ممن لا يفهم الحساب حمل على الظرف \* وإن كان ممن يفهم  
الحساب ولكن لم يقصده الآن فيحمل على الظرف أو الحساب فيه قولان  
والجاهل بالحساب إذا قال أردت ما يريد الحساب لم يقبل على أحد الوجهين  
\* وكذلك إذا قال طلقت مثل ما طلق زيد وهو لا يدري عدده لم تؤثر نيته  
على أحد الوجهين لعدم ارادة ما لم يعلم ﴿ القسم الثاني في التجزئة ﴾ فإذا قال  
أنت طالق نصف طلقة أو ربع طلقة وقعت طلقة واحدة وكل \* ولو قال ثلاثة  
أنصاف طلقة أو أربعة أثلاث طلقة وقعت واحدة على وجه \* وتقع ثنتان على  
وجه لزيادة الأجزاء \* ولو قال أنت طالق نصف طلقتين أو نصف طلقة

وقعت واحدة على وجهه \* وقيل يقع ثنتان \* ولو قال ثلث وربيع  
وسدس طلقة فهي واحدة \* ولو قال ثلث طلقة وربيع طلقة وسدس طلقة  
فهي أيضاً طلقة \* وقيل هي ثلاث طلقات \* القسم الثالث في الاشتراك \*  
فاذا قال لاربع نسوة أوقعت عليكن طلقة طلقت كل واحدة طلقة \* وكذا  
لو قال ثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً \* فان أوقع خمس طلقات طلقت كل واحدة  
طلقتين \* فان أوقع سبع طلقات طلقت كل واحدة ثلاثاً \* وان قال أوقعت  
بينكن طلقة فطلقة للاشتراك \* فان خصص بواحدة فنيته لا تقبل على أصح  
الوجهين \* ولو قال أوقعت بينكن أربع طلقات ثم خصص بواحدة حتى يتعطل  
الرابعة لم يقبل على وجهه \* وان قبل التخصيص في الثلاث \* ولو قال لثلاث  
أوقعت عليكن طلقة وقال للرابعة أشركتك معهن ونوى الطلاق وقعت على  
الرابعة واحدة \* وقيل يقع ثنتان لان الشراكة تقتضي أن تكون على نصف  
الثلاث وهي طلقة ونصف

### باب الرابع في الاستثناء

فاذا قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة وقع ثنتان \* وشرط الاستثناء أن يكون  
متصلاً \* والظاهر أنه يشترط أن يكون قصده مقترناً باللفظ فلو بدا له عقيب  
اللفظ الاستثناء لم يجز \* وشرطه أن لا يكون مستغرقاً \* وفيه فصلان  
\* الأول في المستغرق \* وفيه مسائل \* الأولى \* اذا قال أنت طالق ثلاثاً  
إلا ثلاثاً وقع الثلاث لبطلان الاستثناء \* ولو قال ثلاثاً إلا ثنتين وواحدة ففي  
أحد الوجهين يجمع ما فرقه ويجعل مستغرقاً \* وفي الثاني يخص البطلان  
بالواحدة اذ بها يقع الاستغراق \* وعلى هذا الخلاف ينتهي قوله أنت طالق طلقتين  
وواحدة إلا واحدة فانه ان جمع المستثنى عنه لم يكن مستغرقاً \* وكذلك لو

قال أنت طالق واحدة وواحدة وواحدة والآ واحدة وواحدة وواحدة وقع  
الثلاث على أصح الوجهين ﴿الثانية﴾ الاستثناء من النفي أثبات ومن  
الأثبات نفي \* فلو قال أنت طالق ثلاثاً الا اثنين الآ واحدة وقع ثنتان معناه  
الاثنين لا تقع الآ واحدة من الثنتين \* ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً  
الآ واحدة وقعت ثنتان لانه أخرجه عن الاستغراق بقوله الآ واحدة  
\* وقيل يقع الثلاث ﴿الثالثة﴾ لو قال أنت طالق خمسا الا ثلاثاً وقع ثنتان  
\* وقيل الزيادة تلغو فيبقى الاستثناء مستغرقاً \* وعلى هذا لو قال أنت  
طالق أربعاً الا اثنين وقعت واحدة \* وعلى الاول تقع اثنتان \* ولو قال أنت  
طالق ثلاثاً الا نصف طلقة وقع الثلاث لانه أبقى النصف فيكمل \* وقيل استثناء  
النصف كاستثناء الواحد

﴿الفصل الثاني في التعليق بالمشيئة﴾ فإذا قال أنت طالق ان شاء الله لم يقع  
لانه لا يدري أنه شاء الله تعالى أم لا \* وكذلك في العتق (م) \* ونص  
على انه لو قال أنت على كظهر أبي ان شاء الله لا يكون مظاهراً \* وقد قيل  
بطرد هذا القول في سائر التصرفات \* ولو قال يا طالق ان شاء الله يقع في  
الظاهر لان الاسم لا يحتمل الاستثناء \* ولو قال يا طالق أنت طالق ثلاثاً  
ان شاء الله وقعت واحدة بقوله يا طالق \* ولو قال أنت طالق ثلاثاً يا طالق  
ان شاء الله لم يقع شيء ويكون قوله يا طالق وصفاً بالثلاث فيرجع الاستثناء  
الى الثلاث \* ولو قال أنت طالق ان لم يشأ الله أو الا ان يشأ الله لم يقع  
للعجز بالمشيئة ولانه يستحيل الوقوع على خلاف المشيئة \* وقيل انه وصفه  
بمحال فيلغو ويقع \* ولو قال أنت طالق الا أن يدخل زيد الدار لم يقع الا  
إذا مات زيد قبل الدخول فيتبين وقوعه أولاً \* فلو شك في دخوله فقبل انه



يقع لان الاستثناء صار مشكوكاً فيه \* وقيل لا يقع لان عدم الدخول معلق عليه وصار مشكوكاً فيه

- الباب الخامس في الشك في الطلاق -

فاذا شك هل طلق أم لا فالاصل عدم الطلاق \* ولو قال رجل ان كان هذا غراباً فامرأتى طالق \* وقال الآخر ان لم يكن غراباً فامرأتى طالق وأشكل لم تحرم على واحد منهما زوجته \* ولو قال واحد ان كان غراباً فزنيب طالق والأفعرة فعليه أن يمتنع عنهما \* ولو جرى من شخصين في عسدين تصرفاً فيهما \* فلو اشترى أحدهما العبد الآخر صار محجوراً فيهما \* وقيل يتعين للعجبر المشتري \* ولو طلق أحدهما ونسي فعليه التوقف الى التذكر \* ولو قال أحداً كما طالق وخاطب زوجته وأجنبية ثم قال أردت الأجنبية قبل في أحد الوجهين \* ولو خاطب به زوجته لزمه التعمين على الفور وعصى بالتأخير وعليه نفقتها الى البيان \* ويقع الطلاق باللفظ أو بالتعيين فيه وجهان \* وعليهما ينبنى وقت احتساب العدة \* ولو وطئ أحدهما وقلنا يقع الطلاق باللفظ كان تعيناً \* وان قلنا بالتعيين لم يؤثر الوطء \* ولو ماتا لم تسقط المطالبة بالتعيين لأجل الميراث ولكن ان قلنا يقع بالتعيين فيتيقن وقوع الطلاق قبل الموت على هذا الوجه أو عند الإبهام للضرورة فيه خلاف \* ولو قال أردت هذه بل هذه كان اقراراً بهما \* ولو قال عينت هذه وهذه تعينت الاولى \* ولو قالت في مسألة الغراب كان غراباً وأنا طالق فعليه أن يحلف على الثبوت انه لم يكن غراباً أو ينكح \* ولا يكفيها اليمين لاعلى نفى العلم ولا على النسيان \* وإذا مات الزوج وماتتا فهل للوارث التعيين لأجل الميراث فيه ثلاثة أقوال \* وفي الثالث له أن يقول أراد الزوج هذه وليس له إنشاء التعيين \* ولو قال ان

كان هذا غراباً فعبدي حرّ والافزوجتي طالق ثم مات قبل البيان في وجه  
يعين الوارث \* وفي وجه نقرع بينهما لان القرعة تعمل في العتق \* فان  
خرج على العبد عتق \* وان خرجت على المرأة لم تطلق اذ لا أثر للقرعة في  
الطلاق \* وهل يرق العبد فيه وجهان

✽ الشطر الثاني من الكتاب في التعليقات وفيه فصول وفروع ✽

✽ الفصل الاول في التعليق بالاوقات ✽ فاذا قال أنت طالق في شهر  
رمضان طلقت عند استهلال الهلال \* ولو قال في يوم السبت فعند طلوع  
الفجر \* ولو قال آخر شهر رمضان فهو آخر جزء منه \* وقيل انه أول  
النصف الاخير \* ولو قال أول آخر الشهر فهو أول اليوم الاخير \* وقيل أول  
النصف الآخر \* ولو قال آخر الاول فهو آخر اليوم الاول \* وقيل آخر الليلة  
الاولى \* وقيل آخر النصف الاول \* ولو قال في سابع الشهر فهو آخر جزء  
من الشهر \* وقيل أول اليوم الاخير \* ولو قال بالليل اذا مضى يوم فانت  
طالق فتطلق آخر الغد \* ولو قال بالنهار فاذا عاد الي مثل ذلك الوقت \* ولو  
قال اذا مضت السنة فعند أول هلال المحرم وان كان قريباً \* ولو قال اذا  
مضت سنة فالي مضى اثني عشر شهراً \* والشهر الاول المنكسر يكمل ثلاثين  
يوماً من الآخر ويحتسب أحد عشر شهراً بالاهلة بعده \* ولو قال أنت طالق بالامس لم  
يستند الي الامس ويقع في الحال على أحد الوجهين \* ولو قال طلقتك الآن  
طلافاً ينعكس حكمه الي الماضي نفذ في الحال ولم ينعكس \* وقيل يلغو لانه وصفه  
بحال فصار كما اذا قال ان طرت أو صعدت الي السماء أو أحييت ميتاً \* وقيل  
في التعليق بالصعود والاحياء انه أيضاً يقع \* وقيل في الاحياء يقع دون الصعود  
فلو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر أو قبل قدومه ثم مات أو قدم بعد

أكثر من شهر تبين وقوع الطلاق قبله بشهر \* ولو قال أنت طالق أمس غداً أو غداً أمس وقع اليوم \* ولو قال أنت طالق في الشهر الماضي ثم قال أردت طلاق رجعية أو قمتها بالأمس قبل \* وإن قال أردت أن زوجاً آخر يطلقها أو يطلقها وأبنتها ثم جددت النكاح لم يقبل إلا بينة \* ولو قال أنت طالق ثلاثاً في كل سنة طلقت طلاق واحدة في الحال والثانية أول المحرم إن أراد السنين العربية والا فإلى أن تنقضي سنة كاملة \* ولو قال في كل يوم طلاق طلقت في الحال طلاق واحدة والثانية صبيحة الغد \* فإن قال أردت أن يكون بين كل طلقتين يوم فيدين \* وهل يقبل ظاهراً فيه وجهان

﴿ الفصل الثاني في التعليق بالتطليق ونفيه ﴾ فإذا قال إن طلقك أو إذا أومعها أو متى ما طلقك فأنت طالق فإذا طلقها طلقت طلقتين بعد الدخول وطلاق قبل الدخول لأن المعلق يصادف حال البينونة \* وكذلك إذا خالها وليس ذلك لأن الجزاء يتأخر عن الشرط ولكن ذلك للمضادة \* وإن علق طلاقها على صفة ووجدت فهو تطليق ومجرد الصفة ليس إيقاعاً وهو وقوع \* ومجرد التعليق ليس بإيقاع ولا وقوع \* ولو قال وله أربع نسوة إذا طلقت واحدة فعبد من عبيدي حرّ وإن طلقت اثنتين فعبدان وإن طلقت ثلاثاً فثلاثة أعبد وإن طلقت أربعاً فأربعة أعبد ثم طلق الأربع عتق عشرة أعبد لأنه حنث في الإيمان الأربعة \* ولو قال كلما بدل إن عتق خمسة عشر عبداً لأن في الأربعة أربعة آحاد واثنين مرتين وثلاثة مرة وأربعة مرة \* ولو قال إن لم أطلقك فأنت طالق فأنما يتبين عدم الطلاق لموت أحدهما فعند ذلك يتبين وقوع الطلاق قبيل الموت \* ولو قال إذا لم أطلقك فأنت طالق طلقت إن لم يطلقها على الفور \* وقيل في لزوم الفور قولان في المسئلتين \* وحيث لا يعتبر الفور



يحصل اليأس بجنون متصل بالموت ولكن توهم الافاقة يمنع الطلاق فاذا مات مجنوناً تبين وقوع الطلاق قبيل الجنون \* ولو انفسخ النكاح ثم مات قبل تجديد نكاح وطلاق تبين وقوع الطلاق قبل الانفساخ \* فان لم يكن الطلاق رجعياً فيؤدي تقدمه على الانفساخ الى الدور \* وان جدد النكاح بعد الفسخ وطلقها فقد حصل البر \* وان لم يطلقها وجوزنا عود الحث طلقت في النكاح الثاني قبل الموت \* وان لم تر عود الحث وجب اسناد الطلاق الى ما قبل الفسخ \* وان قال ان لم أطلقك أو ان طلقتك فأنت طالق فهذا للتعليل فيقع في الحال إلا اذا لم يعرف اللغة فهو تعليق

﴿ الفصل الثالث في التعليق بالحمل والولادة ﴾ وفيه مسائل ﴿ الاولى ﴾ اذا قال ان كنت حاملاً فأنت طالق لم يقع في الحال للشك لكن ان أنت بولدت لأقل من ستة أشهر تبين وقوع الطلاق \* وان كان لاكثر من أربع سنين فلا \* وان كان بينهما فتولان \* والأظهر أن الوطء لا يحرم في الحال كمسئلة الغراب \* وقيل انه يحرم الى أن يستبرئها بقرء على وجه \* وبثلاثة أقرء على وجه \* وبالأشهر في حق الصبية المراهقة \* وفي حق الآيسة هل يكفي بالايأس دلالة فيه خلاف ﴿ الثانية ﴾ لو قال ان كنت حائلاً فحكمه ماسبق ولكن على العكس فحيث يقع في الحمل لا يقع ههنا \* والتحريم أولى في الحيال لان الاصل الحيال \* ولو انقضت الاقراء وقع الطلاق لظهور الحيال \* ويحمل أن لا يقع لانه لا يوجب اليقين والصفة لا بد من استيفائها ﴿ الثالثة ﴾ لو قال ان كنت حائلاً بذكر فأنت طالق طلقة وان كانت حاملاً باثني فطلقتين فولدت ذكراً وأثني وقعت ثلاثاً \* ولو قال ان كان حملك كذا وكذا لم تطلق لانه يخص الجنس \* وان أنت بذكرين قيل طلقت واحدة \* وقيل لا لان التأكيد للتوحيد

﴿الرابعة﴾ لو قال ان ولدت ولداً فانت طالق فولدت ولدين طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني \* فلو قال كلما ولدت ولداً لم تطلق بالثاني في القول الجديد لانه طلاق قارن انقضاء المدة \* وكذا لو قال أنت طالق مع انقضاء المدة \* ولو قال ان ولدت ولداً فطلقة وان كان ذكراً فطلقتين فولدت غلاماً طلقت ثلاثاً للحنث في اليمين \* ولو قال لاربعة نسوة حواميل كلما ولدت واحدة فصواحباتها طوالق فولدن على تعاقب وتقارب طلقت الاولى والرابعة ثلاثاً وطلقت الثانية واحدة وطلقت الثالثة طلقتين فيلغى الى عدد صاحبة كل واحدة والى انقضاء عدتها بولادتها

﴿الفصل الرابع في التعاليق بالحيض﴾ فلو قال ان حضت حيضة فأنت طالق طلقت بتمام الحيضة \* ولو قال ان حضت طلقت اذا مضى يوم وليلة من أول الحيض لكن بطريق التبين \* وقيل تطلق بأول الحيض بناء على الظاهر \* ولو قال للحائض ان حضت فلا تطلق الا بحيضة مستأنفة فالقول قولها مع يمينها في حيضها وفي اضرارها البعض لان ذلك باطن لافي دخولها \* وفي سائر أفعالها \* وفي زناها وولادتها خلاف \* ولو قال ان حضت فضررتك طالق لم يقبل يمينها في حق الضرر \* وكذلك لو قال ان حضتاً جميعاً فأنتما طالقتان وصدق احدهما دون الاخرى طلقت المكذبة دون المصدقة لان المكذبة ثبت حيض ضررتها في حقها بتصدق الزوج وحيضها بمجرد قولها وأما المصدقة فلم يثبت حيض ضررتها مع تكذيب الزوج في حقها \* ولو قال ذلك لاربعة ثم صدق اثنتين فقط لم تطلق واحدة \* وان صدق ثلاثاً طلقت المكذبة

﴿الفصل الخامس في التعليق بالمشيئة﴾ فاذا قال أنت طالق ان شئت فقالت

في الحال شئت طلقت \* وان قالت بعد ذلك لم تطلق \* ولو قال لاجنبي ان  
شئت فزوجني طالق في وجوب الفور خلاف \* وكذلك اذا علق على مشيئة  
زوجنه الغائبة \* ولو قال ان شئت وشاء أبوك فهل يعتبر الفور في مشيئة أبيها  
وجهمان \* ولو قالت شئت ان شئت لم تطلق اذ المشيئة لا تعلق \* ولو قال أنت  
طالق ثلاثاً إلا أن يشاء أبوك واحدة فشاء أبوها واحدة لم تطلق أصلاً \* وقيل  
تطلق واحدة \* ولو قالت شئت وهي كارهة باطناً طلقت على أحد الوجهين \*  
ولو قالت الصبية شئت فوجهان \* ولا نظير لقبول المجنونة

في الفصل السادس في مسائل الدور \* فاذا قال ان طلقك فانت طالق قبله  
ثلاثاً انقسم باب الطلاق على اظهر الوجهين \* وقيل اذا نجز واحدة وقعت  
لكل الواحدة \* وقيل يقع الثلاث ان كان بعد الدخول \* ومن الدور أن يقول  
ان آليت أو ظاهرت أو راجعت أو فسخت فانت طالق قبله \* واذا قال ان  
وطئت وطأ مباحاً فانت طالق قبله فوطئ فلا خلاف أنها لا تطلق قبله \*  
ومن الدور أن يقول ان طلقت طلقة رجعية فانت طالق قبله ثلاثاً

في القسم الثاني في فروع التعليقات \* فنذكرها أرسالاً \* وجملة نظرنا في تحقيق  
الصناعات اذا علق عليها \* فلنذكر الصفات حتى لا نطول فنقول \* تعليق الطلاق  
بطلوع الشمس ليس حلقاً سواء كان بصيغة إن أو إذا \* وبالأفعال حلف بالصيغة  
\* وبأكل رمانة يحنث في التعليق بها وينصف رمانة \* والبشارة هي الخبر (ح)  
الاول \* والكاذب خبر كالصدق \* فاذا قال يا عمرة فأجابت حفصة فقال أنت  
طالق ثم قال حسبت عمرة طلقت حفصة ظاهراً وفي عمرة تردد اذ لم يجر  
معها إلا مجرد النداء \* ويحتمل أن يقع عليها أيضاً \* واذا قال العبد لزوجنه ان  
مات سيدي فانت طالق طلقتين وقال السيد لعبده ان مت فانت حر لم تحرم



بالطليقين لمقارنة العتق \* وقيل تحريم \* ولو علق طلاق زوجته المملوكة لاييه  
على موت أيه لم ينفذ لانه وقت انفساخ النكاح بالملك \* وقيل انه ينفذ \* ولو  
قال أنت طالق يوم يقدم فلان فقدم نصف النهار طلقت في الحال على وجه  
\* وتبين الوقوع أول النهار على وجه \* ولو قدم ليلاً لم تطلق أصلاً على أحد  
الوجهين \* ولو قال أنت طالق هكذا وأشار بإصابعه الثلاث طلقت ثلاثاً \*  
ولو قال أنت طالق ان كملت زيدا ان دخلت الدار فعناه تعليق التعليق فاذا  
كملت زيدا أولاً تعلق طلاقها بالدخول \* ولو قال أربعتكن طوالق الآ فلانة  
لم يصح هذا الاستثناء عند القاضي حسين رحمه الله \* كما لو قال هؤلاء  
الأعبد الأربعة لفلان الآ هذا الواحد لأن الاستثناء في المعين لا يعتاد \* ولو قيل  
له أطلقت زوجتك استخباراً فقال نعم كان اقرار \* وان كان لا التماس الانشاء  
فهو صريح في قول \* وكناية في قول \* ولو قالت (مرا طلاق ده) فقال  
(دا زم) فيصير الخطاب معتاداً فيه ويكون صريحاً على وجه \* ولو قال الدلال  
لبائع المتاع بعت فقال نعم لم يكن هذا خطاباً مع المشتري \* ولو قيل له ألك زوجة  
فقال لا فهو صريح في الاقرار \* وقيل كناية \* ولو علق طلاقها بتميز النواة التي أكلتها  
عما أكله فبددت برت اذا لم يكن نيته التفريق \* ولو علق طلاقها على  
ابتلاع تمر في فيها وعلى القذف والامساك برت بأكل النصف \* ولو علق  
بالنزول من السلم وبالصعود والوقوف تخلصت بالطرفة وبالحمل والانتقال الى  
سلم آخر \* ولو علق بأكل رمانة أو رغيف تخلصت بترك حبة من الرمانة  
وفئات من الرغيف \* ومهما كان اللفظه مفهوماً في العرف ووضع في اللسان فعلى  
أيها يحمل فيه تردد \* والتحقيق أن ذلك لا يضبط بل تارة يرجع العرف  
وتارة اللغة \* ويختلف ذلك باختلاف درجات العرف وظهور اللفظ \* ولو

قالت ياخسيس فقال ان كنت كذلك فأنت طالق \* فان قصد المكافأة طلقت بكل حال \* وان لم يقصد فلا تطلق الا بوجود الحسة \* وان أطلق فالعرف يقضي بأن يحمل اللفظ على المكافأة فقد تردد اللفظ والصيغة للتعليل وهو أولى ههنا \* ولو علق على مخالفتها للامر ثم قال لا تكلمني زيدا فكلمت لم تطلق لانه مخالفة للنهي \* وهذا ينازع فيه العرف \* ولو علق على النهي فقال قومي فقعدت قيل انها طلقت لان الامر بالشئ نهي عن ضده وهو فاسد \* ولو قال أنت طالق الى حين أو زمان طلقت بعد لحظة \* وكذلك قالوا في العصر والحقب وهو بعيد \* ولو علق على الضرب لم يحث بالضرب ميتا \* ولمس بعد الموت مس \* ولمس الشعر والظفر لا يحث \* والقدوم بالميت ليس بقدوم \* وقذف الميت قذف \* ورؤية الميت رؤية \* والرؤية في الماء الصافي رؤية \* وفي المرآة نية تردد \* ورؤية غيرها الهلال كرويتها \* والهمس بالكلام بحيث لا يسمع ليس بكلام \* وكذلك على مسافة لا تسمع \* فان حمل الريح الصوت ففيه نظر \* فان منع الذهول أو اللغظ السماع فهو كلام \* وكل فعل علق به فاذا حصل من المكره أو الناسي ففيه قولان \* فان قصد منعها عن المخالفة فنسيت لم تطلق

### كتاب الرجعة وفيه فصلان

الاول في أركانها \* وهي أربعة \* الاول \* الموجب لها وهو كل طلاق يستعقب عدة ولا عوض فيه ولم يستوف عدد الطلاق \* الثاني \* المرتجع وهو كل من له أهلية النكاح \* الثالث الصينة \* وصريحها قوله رجعت \* وراجعت \* وارتجعت \* وقوله رددتها الى النكاح فيه خلاف \* وكذلك لفظ الامساك \* والتزويج صريح على وجهه وكناية على وجهه \* ولنو على

وجه \* والظاهر أن صراحته محصورة \* وقوله أعدت الحل ورفعت التحريم  
ليس بصريح \* والأصح أن الكناية تنطرق إليها لأن الصحيح الجديد أن الإشهاد  
لا يشترط فيها \* والتعليق لا ينطرق إليها بخلاف الطلاق \* ولا تحصل الرجعة  
بالوطء (ح) وسائر الأفعال \* الرابع المحل \* وهي الممتدة القابلة للحل \* فلو ارتدت  
فراجعها فرجعت إلى الإسلام لزم استئناف الرجعة \* وإذا انقضت العدة فلا  
رجعة \* وإن أوجبنا العدة بالآتيان في غير المأثي أو بالخلو ثبتت الرجعة على  
الظاهر \* وإذا ادعت انقضاء العدة بوضع الحمل ميتاً أو حياً ناقصاً أو كاملاً  
صدق بيمينها في أظهر الوجهين \* وإذا ظهرت الصورة الأولى انقضت العدة  
بوضعها \* وفي المضنة قولان \* ويقبل دعواها مع الامكان \* وامكان الولد  
الكامل إلى ستة أشهر من وقت امكان الوطء \* وامكان الصورة إلى مائة  
وعشرين يوماً \* وامكان اللحم إلى ثمانين يوماً \* وامكان انقضاء الاقراء إذا  
طلقت في الطهر اثنان وثلاثون يوماً (ح) ولحظتان \* وإن طلقت  
في الحيض سبعة وأربعون يوماً ولحظتان \* وفي المبتدأة كذلك إلا إذا قلنا إن  
القرء هو طهر محنوش بحيض فلا أقل من ثلاثة أطهار وثلاث حبض وهي ثمانية  
وأربعون يوماً ولحظتان \* ويقبل قولها في مدة الامكان على خلاف عاداتها  
على الأصح \* وإذا وطئها بعد قرءين استأنفت ثلاثة أقراء \* ولا رجعة إلا في  
الأول منها \* فإن أحبلها فوضعت رجعت إلى بقية الأقراء على وجهه وفيها  
الرجعة \* وهل تثبت في مدة الحمل فيه وجهان

﴿ الفصل الثاني في أحكام الرجعية ﴾ وهي محرمة (ح) الوطء ولكن  
لا حد في وطئها \* ويجب المهر إن لم يراجعها \* وإن راجعها فالنص أنه يجب  
\* والنص في المرتدة إذا وطئها ثم عادت إلى الإسلام أن لا مهر \* وقيل فيه



قولان بالنقل والتخريج \* ويصح مخالفتها على الجديد \* ولا خلاف في صحة  
الايلاء والظهار والمعان والطلاق وجريان التوارث ولزوم النفقة \* ولو قال زوجاتي  
طوالتي اندرجت تحته على الاصح \* وان اشتراها وهي رقيقة فعليه الاستبراء  
لأنها محرمة \* وان ادعى انه راجع قبل انقضاء العدة فانكرت فالقول قولها  
اذ الاصل عدم الرجعة \* وقيل هو المصدق اذ الاصل بقاء النكاح \* ولو قال  
راجعتك الآن فقالت انقضت عدتي بالامس وانكرت أو قالت انقضت  
عدتي فقال راجعتك بالامس فانكرت فالخلاف جار \* والاظهر ان القول  
قولها لان الزوج يقدر على الاشهاد \* ولأجل هذا يستحب له الاشهاد وهي  
مؤتمنة على ما في رحمها \* ولو قال قبل انقضاء العدة راجعتك بالامس فانكرت  
فالصحيح أن القول قوله لقدرته على الانشاء \* فان صدقناها فالصحيح أن  
اقراره لا يجعل انشاء بل عليه الانشاء ان أراد \* ومهما أنكرت الرجعة ثم  
رجعت صدقت وان كان في انكارها اقرار بالتحريم لأنها جحدت حق  
الزوج ثم أقرت فيترجح جانبه \* ولو أقرت بتحريم رضاع أو نسب لم يكن لها  
الرجوع \* وان زعمت أنها لم ترض بعقد النكاح ثم رجعت فالأظهر انه  
يقبل لحق الزوج

— كتاب الايلاء \* وفيه بابان —

— الباب الاول في أركانه \* وهي أربعة —

الركن الاول الخالف \* وهو كل زوج يتصور منه الوقاع حراً كان أو  
رقيقاً كافراً كان أو مسلماً كانت رجعية أو في صلب النكاح كان الزوج مريضاً أو  
صحيحاً أو خصياً أو محبوب بعض الذكر \* وان جب جميع ذكره فالصحيح أنه

لا يصح ايلائه \* وقيل قولان \* وان آلي ثم جب انقطع الايلاء \* وقيل بطرد  
 القولين \* ولو قال لأجنبية والله لأجامعك ثم نكحها لم يكن مولياً \* الركن  
 الثاني المحلوف به \* وهو الله تعالى أوصفة من صفاته \* فان حلف بالله ثم  
 وطئ \* لزمته الكفارة على الجديد ولا يختص الايلاء باليمين بالله على الجديد بل  
 كل ما فيه التزام من عتق وطلاق أو لزوم صوم وصدقة وعلق بالوطء فهو ايلاء  
 \* ثم اذا قال ان وضعت فله على صوم أو صدقة فهو يمين لجأج وفيما يلزم فيه  
 أقوال \* ولو قال ان جامعتك فعبدي حر \* ثم مات العبد أو زال ملكه عنه  
 انحلت الايلاء \* وان قال فعبدي حر \* قبله بشهر صار مولياً \* ولكن بعد انقضاء  
 شهر من اللفظ \* ولو قال ان وطئتك فعبدي حر \* عن ظهاري وكان قد  
 ظاهر صار مولياً لا لزامه تعيين العبد وتعيينه \* فان وطئ \* انصرف العتق الى  
 الظهار على الصحيح \* وان لم يكن قد ظاهر فيكون مقراً على نفسه بالظهار  
 فيعتق عبده ان وطئ \* ويكون مولياً \* وان قال فهو حر \* عن ظهاري ان  
 تظاهرت فأنما يصير مولياً اذا ظاهر لانه علق عليه ثم يعتق عبده ان وطئ \*  
 بعد ذلك لاعتن الظهار لانه قدم تعليقه على الظهار \* ويحتمل أن يقال اذا لم  
 ينصرف الى الظهار لم يعتق لانه وصفه بمحال فيندفع \* ولو قال ان وطئتك  
 فأنت طالق ثلاثاً فهو مول \* فان وطئ فعليه النزع عند تغييب الحشفة \* وقيل  
 يحرم به الوطء لان النزع من الجماع \* ولو قال لغير المدخول بها ان وطئتك  
 فأنت طالق واحدة وقع بالوطء طلقه رجعية لا اقتران المسيس بالطلاق \* ولو  
 قال ان وطئتك فضررتك طالق فهو مول \* فان ماتت الضرّة انحلت الايلاء  
 \* وان أبانها فكمثل \* وان جدد نكاحها وقتلنا يعود الحنث فيعود الايلاء  
 وتبني العدة على ماضى فلا تستأنف \* ولو قال ان وطئت احداً كما فالأخري

طالق وأبى الفیئة فللقاضی أن يطلق احدهما على الابهام ثم على الزوج أن  
 یبین ما نوى أو یمین \* وقیل لا یصح دعواهما مع الابهام \* ولو قال لاربعة  
 نسوة والله لا أجامعكن فإن جامع ثلاثاً صار مولياً عن الرابعة \* والكفارة تجب  
 بوطء الجميع \* وبوطء واحدة یقرب من الحنث ولا یحنث \* والقرب من  
 الحنث محذور ولكنه لا یصیر به مولياً على الجدید \* ولو قال والله لا أجامع كل  
 واحدة منكن فهو مول إذا یلزمه الکفارة بوطء أي واحدة وطئها \* ولو  
 قال والله لا أجامع واحدة منكن وأراد لزوم الکفارة بوطء أي واحدة  
 كانت فهو مول \* وإن أراد واحدة مبهمه فهو مول ولكن له أن یمین واحدة  
 فیخص الایلاء بها ویقول هی التي أردتها وأنشأت تعیینها عن الابهام \* وقیل  
 انه لا یكون مولياً لأن كل واحدة ترجو أن لا تكون هی المعینة \* ولو أطلق  
 اللفظ فعلى أي الاحتمالین یحمل فیه وجهان \* ولو قال لا أجامعك فی السنة  
 الآمرة واحدة فاذا وطئ مرة صار مولياً ان بقی من السنة زیادة على أربعة أشهر  
 \* وكذلك لو قال لا أجامعك الا عشر مرات أو مائة فاذا استوفی العدد صار  
 مولياً ان بقيت المدة \* ولو آلی عن امرأة ثم قال لأخرى أشركتك معها  
 ونوى لم یكن مولياً لانه لم یذكر اسم الله تعالى ولا صرح بالتزام \* وفي الطلاق  
 یمكن الاشتراك \* وفي الظهار خلاف مبنى على أنه یغلب فیه الیمین أو الطلاق  
 \* ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق ثم قال لغيرها أشركتك وأراد تعلیق  
 طلاقها بدخولها نفسها فهل یصح هذه الکناية فیه وجهان \* ولو قال أنت  
 علی حرام ونوى الایلاء انعقد على أحد الوجهین لأن هذا اللفظ ورد فی الكتاب  
 لا یجاب الکفارة \* ولو قال والله لا أجامعك ان شئت فقالت شئت صار  
 مولياً \* وهل یخص المشیئة بالمجلس فیه وجهان \* والایلاء ینعقد فی غیر حال



الغضب \* ولا ينعقد بمثل قوله ان وضئت فانما زان أو أنت زانية اذ لا يتعرض  
بسيبه للزوم \* **الركن الثالث في المدة** \* والايلاء أن يحلف على الامتناع مطلقاً  
أو أكثر من أربعة أشهر \* فلو قال والله لا أجامعك ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر  
(ح) لا يكون مولياً \* فلو أعاد اليمين في آخر الاشهر مرة أخرى ولم يزل يفعل  
كذلك فليس بمول \* وكذلك لو قال والله لا أجامعك أربعة أشهر وإذا انقضت  
فوالله لا أجامعك أربعة أشهر وهكذا مرات لم يكن مولياً اذ المطالبة بعد المدة  
تقع بعد انحلال اليمين \* ولو قال لا أجامعك خمسة أشهر وإذا انقضت فوالله  
لا أجامعك سنة فيطالب بالقيئة في الشهر الخامس \* وان تركت حتى انقضى  
الخامس سقطت المطالبة الى أربعة أشهر أخرى تنقضي من اليمين الثانية \* ولو  
طلق ثم راجع في الخامس لم تعد المطالبة لانه قد دفع طلبه اليمين الاولى لكن  
بعد الخامس يستأنف عليه مدة اليمين الثانية \* ولو قال لا أطولك حتى ينزل عيسى  
عليه السلام أو يخرج الدجال أو يقدم فلان وهو على مسافة يعلم تأخر قدومه عن أربعة  
أشهر فهو مول \* ولو قال حتى يدخل زيد الدار فمضى أربعة أشهر ولم يدخل  
لم يكن لها المطالبة لانه ينتظر دخوله كل ساعة \* وفيه وجه أنه يطالب \* ولو  
قال الى أن أموت أو تموتي فهو مول \* ولو قال الى أن يموت زيد فهو كالتعليق  
بدخول زيد وقدومه من مسافة قريبة \* وقيل انه كالتعليق بخروج الدجال  
\* **الركن الرابع في المحلوف عليه** \* وهو الجماع \* ولفظه الصريح الذي لا يدين  
متأوله تغيب الحشفة في الفرج وإيلاج الذكر والنيك \* أما الجماع والوطء  
فيدين فيه النأوى ولا يقبل ظاهراً \* وأما المباشعة والملاسة والمباشرة فتولان  
أحدهما أنها كالجماع \* والآخر أنه كناية كقوله لا يجمع رأسي ورأسك وسادة  
\* وقوله لا أبعدن عنك \* والاصابة قريبة من المباشرة \* والقربان والغشيان

والا تيان بالكناية أشبه \* وقيل هي كالمباشرة والمباشرة ولو قال لا أجامعك  
في الحيض والنفاس وفي الدبر فهو محسن وليس بمول أصلاً

### ❦ الباب الثاني في أحكامه ❦

وهي أربعة ❦ الأول ضرب المدة ❦ فإذا قال والله لا أجامعك أمهله أربعة  
أشهر فإن لم يطأ رفعتة الى القاضي ليأمره بالفئة فإن أبي طلق (ح) القاضي  
عليه \* ولا تحتاج المدة الى ضرب القاضي بخلاف العنة \* وتربص الامة أربعة  
أشهر (ح) كالمرأة \* والتربص عن العبد (م) \* وهو عن الحر \* وتقطع المدة  
بالطلاق الرجعي والردة فإذا راجعها أو عادت استأنفت المدة ليتوالى الاضرار  
\* وكذلك اذا طلق طلاقاً رجعياً بعد المدة \* وكذلك لو ارتدت استأنف المدة  
عند العود \* وأما طريان الصوم والاحرام عليه لا يقطع المدة \* وكذلك مرضه  
وحبسه وجنونه \* فإن كان للمانع فيها منع احتساب المدة كصغرها او جنونها وحبسها  
ومرضها العظيم \* ولكن لو طرأت ثم زالت لم تستأنف المدة بل تبني على الماضي  
في أظهر الوجهين \* أما اذا طرأت بعد المدة منعت المطالبة في الحال \* ولكن اذا  
زال لم يوجب استئناف المدة بخلاف الطلاق الرجعي والردة \* أما صومها فلا  
يمنع من احتساب المدة ولا حيضها وان كان يمنع طلب الوطء في الحال  
❦ الحكم الثاني المطالبة ❦ ولها ذلك اذا مضت المدة من غير قاطع \* فإن  
رضيت لم يبطل حقها وكان لها العود بخلاف العنة بل هذا كرضاها باعسار  
الزوج فانها ترجع الى الطلب \* ولا مطالبة لولي الصغيرة والمجنونة ولا لسيده  
الامة بل يختص هذا بالمرأة \* ولا مطالبة للمريضة التي لا تحمل الوقاع \* ولا  
لرقاء \* ولا للحائض حالة الحيض \* وان كان في الرجل مانع طبيعي فلها مطالبة

بالقيشة باللسان ووعد الوقاع \* وان كان شرعياً كالطهارة والصوم والاحرام  
 فلها المطالبة وعليه أن يطلق أو يقضى بالوقاع الا أن ذلك يتقدح ان يجوزنا  
 لها التمكين \* ولا خلاف انه لا يجوز للرجعية التمكين \* وكذلك اذا كان  
 المانع فيها كالصوم والاحرام والحيض \* وان كان فيه وعصى بطلب الوقاع  
 قيل يجب عليها التمكين لانه حق الزوج فيوفى وان كان عاصياً بالاستيفاء  
 \* وقيل لا يجب ولا يحل فعلى هذا لا يمكن طلب الوطء ولكن يقال له طلق  
 \* فان وطئ مع التحريم اندفع \* وقيل انه يكفي ههنا بقيشة اللسان الي  
 زوال المانع اذ لا وجه الارهاق الي الطلاق \* **الحكم الثالث** \* فيما يجب  
 على الزوج وهو الوطء أو الطلاق \* فان أبى فالصحيح ان القاضى يطلق  
 \* وفيه قول أنه يحبس حتى يطلق \* فان استمهله ثلاثة أيام فأصح الوجهين  
 أنه يمهل فاعله ينتظر نشاطاً وقوة \* فان أهمل القاضى ثم طلق قبل تمام المهلة  
 لم يقع \* لا كقتل المرتد قبل تمام المدة فانه هدر \* ولو غاب الزوج الى  
 مسافة لا تقطع في أربعة أشهر فلو كيلها أن يطالبه عند القاضى اما بالطلاق أو  
 الرجوع اليها \* فان لم يرجع حتى مضت مدة الامكان فقال الآن أرجع لم  
 يمكن \* والقاضى أن يطلق \* ولو ادعى بعد المدة عنة لم يطلق وضر بنا مدة  
 العنة فاعله يقدر فيطأ \* **الحكم الرابع** فيما به القيشة \* وهو تغيب الحشفة  
 فلا يحصل بزولها عليه \* ويحصل بوطئه مكرها ان قلنا يلزم به الكفارة أو  
 قلنا يحصل به اليمين والا فالصحيح ان الطلب لا يتقطع \* ولو جن فوطئ  
 فالنص أنه يثمل يمينه ولا كفارة فينقطع الا يلاء \* وفيه قول مخرج من  
 الثاني فيكون تفصيله كتفصيل المكره \* واذا جن الرجل لم ينقطع المدة  
 ولكن لا بطالب قبل الافاقة لانه ليس امتناعه لأجل اليمين \* ولو قال الرجل



وطئت قبل المدة فأنكرت فالقول قوله كما في المنة على خلاف قياس  
الخصومات «فلو طلقها وأراد الرجعة بدعوى الوطء الذي حلف عليه لم يمكن  
وكان القول قولها في نفي العدة والوطء على قياس الخصومات

❦ كتاب الظهار ❦ وفيه بابان ❦

❦ الأول في أركانه ❦ وهي ثلاثة ❦ الأول ❦ المظاهر والمظاهر عنها ❦ وكل  
من يصح الطلاق بينهما يصح الظهار فيصح ظهار الذمي (ح) والظهار عن  
الرجعية وتكون الرجعة عوداً ❦ ويصح ظهار المحبوب بخلاف الإيلاء ❦ الركن  
الثاني اللفظ ❦ وهو قوله أنت على كظهر أمي أو كأمي أو معي أو عندي أو  
مني كظهر أمي والكل صريح ❦ وكذلك لو ترك الصلة ❦ وقال أنت كظهر  
أمي فهو كما لو قال أنت طالق ولم يقل مني ❦ أما لو قال كشر أمي أو يدها أو  
رجلها فهو ظهار على الجديد ❦ ولو قال كعين أمي وروحها أو كأمي وأراد  
الكرامة فليس بظهار ❦ وإن قصد الظهار فظهار ❦ وإن أطلق فوجهان  
❦ والرأس كالعين أو كاليد فيه وجهان لأنه قد يذكر للكرامة أيضاً ❦ ولو  
قال يدك أو نصفك على كظهر أمي فهو ظهار على الجديد ❦ وكذا الإيلاء إذا  
أضافه إلى بعضها انعقد ❦ وكل ما يقبل التعليق يكمل بعضه ❦ الركن الثالث  
المشبه بها ❦ وهي الإلام ويقتصر عليها في القول القديم ❦ وعلى قول آخر لا يلحق  
بها إلا الجذات ❦ وعلى قول آخر يلحق بها كل محرمة على التأييد بنسب  
أو رضاع أو صهر ❦ وعلى قول رابع لا يلحق الصهر ولا من الرضاع من عهدة  
محلة ❦ ولا خلاف أنه لو قال أنت على كأجنبية لم يكن ظهاراً لأن التحريم  
غير مؤبد ❦ وكذلك الملاءنة وإن تأبد تحريمها فليست كالإلام إذ لا محرمية ❦ أما

قوله أنت كظهر أبي فهو لاغ لانه ليس محلاً للاستحلال \* ويقبل الظهار  
 التعليق \* فلو قال اذا ظهرت من فلانة الاجنبية فأنت علي كظهر أبي صح  
 \* فاذا نكح الاجنبية وظهر عنها حنث \* وان قال ان ظهرت عنها وهي  
 اجنبية فهو لغو وهو كقوله ان بدت الحمر فان ذلك غير متصور \* ولو قال  
 أنت طالق كظهر أبي وأراد التأكيد لم يكن ظهاراً \* وان أراد الظهار بآخر  
 كلامه نفذ ان كان رجبياً \* ولو قال أنت حرام علي كظهر أبي وأراد مجرد  
 الطلاق أو مجرد الظهار كان كما نوى \* ولو نواها جميعاً فلا سبيل الى الجمع  
 فينبغ الطلاق لقوته على وجهه \* وينبغ الظهار لان لفظه صريح على وجه  
 \* ويخير بينهما حتى يختار أحدهما على وجهه \* ولو قال أردت الطلاق بالحرام  
 والظهار بآخر الكلام كان كما نوى \* ولو عكس ذلك لم يحصل الطلاق بلفظ  
 الظهار لانه صريح \* ويحصل الظهار \* ولو قال لم أقصد الا تحريم عينها لم  
 تحرم عليه ويلزمه كفارة اليمين

### ❦ الباب الثاني في حكم الظهار ❦

وله حكمان ❦ أحدهما ❦ أنه يحرم الجماع عند العود تحرماً ممدوداً الى  
 التكفير سواء كانت الكفارة بالاطعام (ح) أو بغيره \* وهل يحرم اللبس  
 فيه قولان (أحدهما) نعم كما تحرم الرجعية والحرمه والمعتدة من وطء الشبهة  
 والمستبرأة بملك اليمين (والثاني) لا كما لا تحرم الحائض والصائمة \* وعلى  
 هذا هل يحرم الاستمتاع بما تحت السرّة وفوق الركبة فيه خلاف كما في الحائض  
 ❦ الثاني ❦ وجوب الكفارة بالعود والعود هو امساكها عقيب الظهار ولو لحظة  
 وذلك بأن لا يقطع نكاحها \* فان مات أحدهما أو جنّ الزوج أو قطع بطلاق

بأن أو رجعي من غير رجعة أو بشرائها (و) وهي رقيقة أو باللعان عنها  
عقبه أو بالبدار الى فعل كان قد علق عليه الطلاق من قبل فليس بعائد ولا  
كفارة \* والاشتغال بأسباب الشراء أو رفع الامر الى القاضي في اللعان هل  
يرفع العود فيه خلاف \* ولو طلق طلاقاً رجعياً ثم راجع فعين الرجعة عود  
\* ولو ارتد فدين الاسلام ليس بعود \* وكذلك لو أباها ثم جدد النكاح لم  
يكن عائداً وان قلنا بعود الحنث معها طلق عقيب النكاح والاسلام  
\* وفيها وجه انه كالرجعة \* ولو علق الظهار بفعل غيره ففعل ولم يعرف لا يصير  
عائداً حتى يعرف ولا يطلق عقبه \* وان علق بفعل نفسه ففعل ولم يطلق  
كان عائداً وان كان قد نسي الظهار لانه غير معذور في نسيان الظهار \* ومعه  
عاد ولزمت الكفارة لم يسقط بالطلاق المبين بعده \* ولو جدد النكاح كان  
التحريم مستمراً وان لم تقض بعود الحنث لان التحريم قد سبق \* ولو  
اشتراها في تحريمها قبل التكفير خلاف \* (فروع \* الاول) لو قال أنت علي  
كظهر أمي خمسة أشهر قيل انه يلغو التوقيت \* وقيل يصح مؤبداً كالطلاق  
\* وقيل يصح مؤقتاً وهو الاصح \* ثم لا يكون عائداً بمجرد الامساك لانه  
ينتظر حلا بعد المدة ولكن بالوطء قبل خمسة أشهر يصير عائداً ويحرم عليه  
الوطء \* فان وطئ فعليه النزع عقبه \* وقيل بالوطء يتبين العود عقيب  
الظهار فيكون الوطء الاول أيضاً حراماً \* (الثاني) لو قال لاربعة نسوة أنت  
علي كظهر أمي فان أمسك الكل فعليه كفارة واحدة في قول \* وأربع  
كفارات في قول \* فان قلنا كفارة واحدة فان طلق ثلاثاً لزمته الكفارة  
لامساك الرابعة \* ولو ظاهر عنهن بأربع كلمات على التوالي صار عائداً  
الى الثلاث فعليه ثلاث كفارات ان طلق الاخيرة على الاتصال والا فأربع



كفارات \* ولو كرر لفظ الظهار على واحدة وأراد التأكيد لم يكن عائداً  
بإشتماله بلفظ التأكيد على الاظهر \* وان قصد تكرير الظهار كان أولى  
بأن يكون عائداً \* ثم في تعدد الكفارة مع اتحاد المحل خلاف \* فان لم نعد  
فلا فائدة للثاني \* وان عدّنا فعليه كفارتان ان لم يطلق عقيب الثاني \* ولو  
كرر الظهار بعد تخلل فصل وقال أردت التأكيد قبل على الاظهر لانه اخبار  
بخلاف الطلاق ﴿ الثالث ﴾ اذا قال ان لم أتزوج عليك فأنت علي كظهر أمي  
فانما يصير مظاهراً عند اليأس وذلك بالموت فانه عند ذلك يتبين أنه قبيل  
الموت صار مظاهراً عائداً فعليه الكفارة \* وقيل صار مظاهراً لا عائداً لانه  
مات عقيب صيرورته مظاهراً \* وان قال ان دخلت الدار فأنت علي كظهر  
أمي ثم أعتق عن الظهار قبل الدخول لم يجزه كما لو قال ان دخلت الدار فوالله  
لا أكملك ثم أعتق قبل الدخول \* وقيل يجزي لان التعليق أحد الاسباب

### ﴿ كتاب الكفارات ﴾

وهي ثلاث خصال ﴿ الاولى العتق ﴾ ولا يجزي في الظهار الا رقبة مؤمنة  
(ح) سليمة كاملة الرق خالية عن شوب العوض \* وتجب النية في الكفارة  
\* ولا يجب (ح) تعيين الجهات \* وبصح الاعتاق (ح) والاطعام من النسي  
بغير نية تفليها لجهة الغرامات \* ولا يصح الصوم لانه عبادة محضة \* وان  
أخطأ في تعيين الجهة فعليه إعادة الكفارة \* ولا نفي بالسليمة السلامة عن  
المعيوب القادحة في المالية بل ما يؤثر في العجز عن العمل تأثيراً ظاهراً \* فلا  
يجزي الزمن والاقطع (ح) والأعمى والمجنون والمهرم (و) العاجز  
والمرضى الذي لا يرجي زواله \* فان زال هل يتبين وقوعه موقعه فيه خلاف  
\* ويجزي الاقرع والاعرج والاعور والاصم والاخرس (ح)

الذي يفهم الإشارة \* ومقطوع أصابع الرجل (ح) \* ومقطوع أنملة واحدة  
من اليد لا من الإبهام \* ومقطوع الخنصر أو البنصر \* دون مقطوعهما جميعاً من  
يد واحدة \* ودون مقطوع الإبهام والوسطى أو المسبحة \* ويجزئ الربض الذي  
يرجى زوال مرضه \* فإن مات في لزوم الاعادة خلاف \* ويجزئ الصغير \* ولا  
يجزئ الجنين (وأما) كمال الرق فأكثر زنا به عن المستولدة والمكاتبه (ح) كتابة صحيحة  
فإنها لا يجزئان \* والمكاتبه كتابة فاسدة تجزئ (و) \* وعنق المرهون والجاني  
يجزئ أن تفتدناه \* ويجزئ نصفان من عبد واحد في دفعتين \* وهل يجزئ  
نصفاً عبدان فيه خلاف \* ولو أعنت عبدين عن كفارتين وقال عن كل واحدة  
نصف من كل عبد أجزاءه \* ولو أعنت المولى نصفاً من عبد مشترك ونوى  
صرف الكل إلى الكفارة انصرف أن قلنا يتجزئ العتق \* وإن قلنا بالتوقف  
إلى الأداء ونوى عند الأداء النصف الأخير أجزاءه \* وإن نوى النصفين عند  
اللفظ دون الأداء لم يجزه على أحد الوجهين \* والعبد الغائب المنقطع الخبر  
لا يجزئ على القول المنصوص وإن وجب إخراج الفطرة عنه \* وفيها قول  
مخرج \* والعبد المنصوب يجزئ (و) (وأما) قولنا خال عن شوائب العوض  
أردنا به أنه لو أعنته عن كفارته على أن يرد ديناراً أعنت عن الكفارة \* ولو  
قال لغيره أعنت عبداً عن كفارتك ولك علي ألف فأعنت لم ينصرف إلى الكفارة  
وعنت \* وهل يستحق عليه الألف فيه وجهان \* ولا تماس العتق صور \* فلو قال  
أعنت مستولدتك على ألف فأعنت استحق الألف وهو فداء \* وهل يستحق  
في العبد القن فيه وجهان \* ولو قال أعنت مستولدتك عني على ألف فأعنت عنه  
نفذ عن المالك ولم يستحق العوض (و) \* ولو قال أعنت عبداً عني مجاناً  
فأعنت نفذ (ح) ولا عوض \* ولو شرط عوضاً استحق \* ولو أطلق فهل

يقضي العوض فيه وجهان \* ولو قال اذا جاء الغد فأعتق عبيدك عني بألف  
فأعتق في الغد نفذ واستحق \* وان قال عبيدي عنك حرّاً بألف اذا جاء الغد  
فقال قبلت فهذا كتعليق الخلع وقد سبق \* ولو قال أعنتقه عني على خر أو  
منصوب نفذ ورجع الى قيمة المثل ولم يضرّ فساد العوض كما في الخلع لأن  
العتق وان ترتب على ملك المستدعي فهو ملك ضمني لا يستدعي الشرائط \*  
وكذلك لا يستدعي القبض في الاعناق عنه مجاناً \* ويحصل الملك عقيب لفظ  
الاعناق والعتق مرتباً عليه على أظهر الوجوه وقيل يحصل الملك قبل الفراغ  
من لفظ الاعناق وهو بعيد \* **الحصلة الثانية الصيام** \* ويجوز العدول اليه  
لمن يتسر عليه العتق \* فان ملك عبداً وهو محتاج الى خدمته لمرضه أو لمنصبه (ح)  
الذي يأبى مباشرة الاعمال فله (ح) الصوم \* وكذلك لو ملك داراً إلا أن  
يكون في التساع فطمها زيادة يستغني عنها \* ولو كانت له دار نفيسة أو عبد  
نفيس ألف خدمته فالظاهر أنه لا يلزمه البيع (ح) \* وعلى هذا لا يبعد أن  
لا يكاف بيع رأس ماله وضيعته التي تلحقه بالمسكين الذي يأخذ الصدقة \*  
والمال الغائب لا يجوز العدول الى الصوم لان الكفارة على التراخي \* ويمكن  
أداؤه بعد الموت \* والاعتبار في اليسار والاعسار بوقت الوجوب على قول  
\* وبوقت الاداء على قول \* ويعتبر أغلظ الحالين على قول \* واذا اعتبرنا وقت  
الوجوب فأيسر بعد الشروع في الصوم لم يلزمه العتق (وح) \* ولو تكلف المعسر  
الاعناق جاز على قول \* والعبد اذا عتق فأيسر قبل الصوم لم يجز له الاعناق  
على أحد الوجهين \* والعبد لا يملك بالتملك على الجديد \* فلا يتصور منه  
الاعناق والاطعام \* ولا يصوم العبد إلا برضا السيد إلا اذا كان قد حلف  
وحنث بأذنه \* وان حلف بأذنه وحنث بغير اذنه لم يسقط بالصوم \* وان كان



بالعكس فوجهان \* ومن نصفه حرّ ونصفه عبد فهو كالاحرار (ح) \* وأما حكم الصوم فهو أنه يجب فيه نية الكفارة بالليل \* ولا يجب (ح) تعيين جهة الكفارة \* وهل يجب نية التتابع فيه خلاف \* وإذا مات لم يصم عنه عليه على الجديد \* ويصوم شهرين بالاهلة \* فإن انكسر الشهر الأول صام أحد الشهرين بالهلال (ح) وتعم المنكسر ثلاثين \* ولا ينقطع التتابع بوطء المظاهر ليلًا ولكن يعصى \* وينقطع بافساده يوماً ولو كان اليوم الأخير فيجب الاستئناف \* والحيض لا يقطع التتابع \* وفي المرض قولان \* وفي السفر قولان مرتبان وأولى بأن يقطع \* ونسيان النية يقطع التتابع \* ولو أفطرت على عزم أن تستأنف بعد زوال الحيض الذي لا يقطع التتابع فالظاهر أنها لا يعصى باسقاط وصف الفريضة من الصوم السابق ﴿ الحصلة الثالثة الاطعام ﴾ وهو ستون مداً في كفارة الظهار والقتل والوقاع في شهر رمضان بدلاً عن صوم ستين يوماً \* ويصرف الى ستين مسكيناً \* ولا يكفي الصرف الى مسكين واحد في ستين يوماً \* وجنسه كجنس زكاة الفطر \* ويجب فيه التملك \* ولا يجزئ التنفيد (ح) والتعشية \* ولا يعدل اليه الا بعدد الهرم أو المرض الذي يدوم شهرين \* وأما الشبق (و) فلا يرخص في ترك الصوم على الأظهر

### ﴿ كتاب اللعان ﴾

﴿ والنظر في القذف ثم اللعان \* وفي القذف بآيان ﴾

﴿ الأول في الفاظ القذف وموجها \* وفيه فصلان ﴾

﴿ الأول في الألفاظ ﴾ وصرح بها أن يقول زنت أو يازاني \* وكذلك لفظ النيك وإبلاج الحشفة \* والكناية كقوله للقرشي يانبطي \* فإن أراد الزنا فهو قذف \* وإن

انكر فعله اليقين \* وليس له أن يحلف كاذباً على اخفاء نيته \* وإن لم يحلف فله أن لا يقتر  
بالنية حتى لا يؤذي المقدوف \* ولكن الحد يجب عليه بينه وبين الله تعالى \* ولا يبعد  
أن يجب الاعتراف لتوفية الحد \* وأما قوله يا ابن الحلال وأما أنا فلست بزنا فهو  
تعريض (م) ليس بكناية ولا صريح \* ثم فيه مسائل ﴿ احداها ﴾ لو قال  
لا امرأة زنت بك فهذا اقرار وقذف \* فلو قال لزوجته يا زانية فقالت زنت  
بك وأرادت زنا قبل النكاح فعليها حد الزنا وحد القذف وسقط الحد عن  
الزوج \* وإن قالت أردت نفي الزنا لأنني لم يجامعني غيره في النكاح فيقبل  
قولها مع يمينها ويبقى حد القذف على الزوج ﴿ الثانية ﴾ لو قال يا زانية  
فقالت أنت أزني مني فليست قاذفة لأنها لم تعترف بزنا نفسها \* وإن قالت  
زنت وأنت أزني مني فقاذفة ومقررة \* ولو قال لغيره أنت أزني الناس لم يكن  
قاذاً \* وكذلك لو قال أنت أزني من فلان إلا أنت يقول زني فلان وأنت  
أزني منه \* أو في الناس زناة وأنت أزني منهم \* فإن كان ثبت زنا فلان  
بالبينة والقاذف جاهل به فهو غير قاذف \* وإن كان عالماً فهو قاذف ﴿ الثالثة ﴾  
لو قال للرجل يا زانية فهو قاذف \* وكذا للمرأة يا زاني \* ولو قال زنا في  
الجبل وأراد الرقي فليس بقاذف \* ولو قال زنت في الجبل وصرح بالياء ثم  
قال أردت الرقي وتركتم المهر قبل على وجه \* ولم يقبل على وجه \* ويفرق  
على وجه بين الجاهل والبصير باللغة ﴿ الرابعة ﴾ لو قال زني فرجك فهو  
قذف \* ولو قال زنت عيناك ويدك فليس بقذف على أظهر الوجهين ﴿ الخامسة ﴾  
لو قال لولده لست ابني فليس بقاذف إلا إذا نوى \* والاجنب لو قال ذلك فهو  
قاذف لأنه لا يحسن منه قصد التأديب بذلك \* وقيل قولان بالنقل  
والتخريج \* والأقبح أنه كناية \* ولو قال للمولد المنفي باللعان لست من الملاحن

فهو قاذف ان أراد تصديق الزوج الملعن \* فان أراد النفي الشرعي فليس بقاذف \* ولو قال للقرشي لست من قريش ثم قال أردت أن واحدة من أمهاته زنت فليس بقاذف لانه لم يعين \* ونعني بالقذف موجب الحد \* أما التعزير فيجب بأكثر هذه الكلمات

﴿ الفصل الثاني في موجب القذف ﴾ وهو التعزير الا اذا قذف محصناً فوجبه ثمانون جلدة وهو الحد \* والمحصن هو المكلف المسلم الحر العفيف عن الزنا \* ويسقط احصان الزنا بكل وطء موجب للحد \* أما الحرام الذي لا يوجب الحد كوطء المملوكة المحرمة بالرضاع أو الجارية المشتركة أو جارية الابن أو المنكوحه بنير ولى من الشفعموي فيسقط الاحصان على أحد الوجهين \* أما الوطء بالشبهة والوطء في الصبا لا يسقط على الاظهر \* وأما ووطء الحائض والمحرم والصائم فلا يسقط \* ولا يسقط بالقبلة واللمس ومقدمات الوطء للزنا \* ويسقط بالزنا الطاريئ ( ز ) بعد القذف \* ولا يسقط بالردة الطارئة \* واذا سقط الاحصان بالزنا مرة لم يعد بالعدالة بعده \* ولو عجز القاذف عن البيئة كان له أن يطلب يمين المقدوف على انه لم يزن على أحد الوجهين \* ولو مات المقدوف قبل استيلاء الحد قام وارثه مقامه لكن يختص بالعصبات على وجه \* وبالعصبة التي تزوج دون الابن على وجه \* وبم كل قريب بالنسب على وجه \* وبوزع على فرائض الله تعالى على وجه \* فان عفا واحد سقط الجميع على وجه \* وبقي الجميع على وجه \* وسقط حصته على وجه \* وولي المجنون المقدوف قبل الجنون لا يستوفي حقه الى أن يموت \* وسيد العبد لا يستوفي التعزير الواجب للعبد في حياته \* ويستوفيه بعد موته على أحد الوجهين \* ويستحق العبد على السيد التعزير ان قذفه على الاصح



﴿ الباب الثاني في قذف الأزواج خاصة ﴾ وفيه فصول ﴿

﴿ الأول فيما يبيح القذف ونفي النسب ﴾ فنقول الزوج كالأجنبي في القذف إلا أنه قد يباح له ذلك أولاً \* وقد يجب عليه \* وله دفع العقوبة عن نفسه باللعان وإيجاب عقوبة (ح) الزنا على المرأة \* ثم للمرأة الدفع بلعانها \* ويباح للزوج القذف إذا استيقن أنها زنت في نكاحه وإن لم يكن ثم ولد للتشفي \* وكذلك لو غاب على ظنه بأن استفاض بين الناس أنها زنت بفلان وانضم إليه مخيلة بأن رآها معه في خلوة \* ولا يجوز بمجرد الاستفاضة \* ولا بمجرد أن يراها مرة في خلوة إلا أن يراها معه تحت شعار \* أو يراها مرات كثيرة \* أما نفي الولد باللعان إنما يباح بينه وبين الله تعالى إذا يثق أنه ليس منه \* وعند ذلك يجب عليه القذف واللعان حتى لا يلحق به ما ليس منه \* وإنما يثق إذا لم يطانها أو أتت بالولد لاكثر من أربع سنين من وقت الوطء \* أو لأقل من ستة أشهر \* أو وطئها وعزل \* فإن استبرأها بعد الوطء بمحضة ورأي مع ذلك مخيلة الزنا جاز \* وإن لم ير المخيلة لم يحز على أظهر الوجهين \* ولا يجوز النفي بمجرد مشابهة الولد لغيره في الخلق والصبغ والحسن \* فإن كان الابوان في غاية البياض والولد في غاية السواد أو بالعكس وانضم إليه مخيلة الزنا جاز على أحد الوجهين \* وإذا نكح المشرقي مغربية وأتت بولد لسته أشهر فلا حاجة إلى اللعان فإنه لا يلحقه (ح) إذ لا إمكان \* ولو أتت بالولد في زمان الامكان ولكن رآها تزني وأراد اللعان دون نفي الولد بمجرد الانتقام لم يحز على المشهور نظراً للولد حتى لا تطول فيه الألسنة

﴿ الفصل الثاني في أركان اللعان ﴾ وهي أربعة الثمرة والقذف والأهل واللفظ ﴿ الأول الثمرة ﴾ وهي نفي النسب وقطع النكاح ودفع العقوبة ودفع عار

الكذب \* ويجوز اللعان بمجرد نفي النسب \* وان سقطت العقوبة بمفوها  
 \* ويجوز لمجرد اسقاط العقوبة وان لم يكن ولد سواء كان حراً أو تمليراً إلا  
 تعزير (ح) التأديب وهو أن يؤذيها بالتدفع بزنا اعترفت به أو ثبت بالبينة  
 فانه لا يلاعن لمجرد دفعه على أسد الوجهين لانه مصدق فلا معنى لللعان \* ولو  
 عفت عن الحد ولا نسب فلا يبقى غرض الا قطع النكاح ودفع عار الكذب  
 والانتقام منها \* وفي جواز اللعان لمجرد هذه الأغراض وجهان \* فان سكنت  
 عن طلب الحد وما عفت فوجهان مرتبان \* وأولى بالجواز \* وهذا خلاف في  
 أن طلبها هل يشترط للعان \* فان كانت مجنونة فأولى بالجواز \* ومهما قصد  
 نفي الولد لم يتوقف اللعان على طلبها قطعاً \* انما ذلك في لعان لمجرد دفع  
 العقوبة \* ولو قال زنى بك ممسوح أو هي رتقاء فلا لعان لانه كاذب قطعاً  
 ويعز نادياً \* الركن الثاني الملاعن \* وله شرطان \* أحدهما \* أهلية المعلن فيصح  
 من كل مكلف وان كان عبداً (ح) أو ذمياً (ح) \* وكذلك ان كانت الزوجة  
 ذمية ولكنها ان لم ترض بحكمنا لا تجبر على اللعان اذ ليس عليها الا حد الزنا  
 وهو لله تعالى \* نعم لو رضيت هي وامتنع الزوج الذمي في اجباره قولان  
 \* لان حد القذف ثابت لها \* الشرط الثاني \* الزوجية فلا لعان للأجنبي  
 \* والطلاق الرجعي لا يمنع اللعان قبل الرجعة \* ولو ارتد الزوج فلاعن وعاد  
 الى الاسلام تبين صحة اللعان \* ولو أصر تبين فساد \* ولو وطئها في نكاح  
 فاسد أو بشبهة ثم قذفها وكان ثم ولد يتعلق به فله اللعان ويندفع به الحد والنسب  
 \* وهل يتعلق به تأبد الحرمة ووجوب حد الزنا عليها حتي يحتاج الي الدفع  
 بلعانها فيه وجهان \* فان لم يكن ولد فلا يلاعن كالأجنبي \* فان ظن صحة  
 النكاح فلاعن فيندفع الحد باللعان القاسد على وجه لسقوط الحد بالشبهة

\* وكذا يسقط حد المرتدة اذا لاعن وأصر على هذا الوجه \* فان قذفها ثم  
 أبانها لاعن (ح) لدفع النسب ان كان ولد والآ فيلاعن لدفع الحد \* وان  
 عفت فلا \* وان قذف بعد البيونة لاعن (ح) ان كان ولد والا فلا \* وان  
 قذفها في النكاح بزنا قبل النكاح لم يلاعن (ح) ان لم يكن ولد \* وان كان  
 فوجهان لانه قصر بذكر التاريخ \* فروع \* الاول \* لو لاعن ثم أبانها وقذفها  
 بتلك الزنية فلا حد وعليه التعزير ولا لعان \* وان قذفها بزنية أخرى فان كانت  
 لم تلاعن وحدث لم يجب الحد على أحد الوجهين لسقوط حصانتها بتلك الزنية  
 بموجب لعانه \* وان لاعنت وجب الحد على الصحيح اذ بقيت حصانتها بلعانها  
 \* وان كان القذف من أجنبي فإيجاب الحد أولى لأن أثر لعان الزوج لا يمتد  
 الى غيره \* الثاني \* اذا قذف أجنبية ثم نكحها وقذفها ولاعن اندفع الحد  
 الثاني أما الأول فيستوفى ولا يندرج تحت الحد الساقط باللعان وان قلنا  
 بالتداخل لأن قول الاتحاد يجري عند الاستيفاء \* الثالث \* لا ينقضي نسب ملك  
 اليمين باللعان على الصحيح \* فلو اشترى زوجته فأنت بولد لا يحتمل أن يكون  
 بعد الشراء فله اللعان \* وان احتمل فلا لعان \* فلو ادعى الوطء في الملك  
 والاستبراء لم يلحقه نسب ملك اليمين للاستبراء ولا بالنكاح لانقطاع ذلك  
 الفراش بفراش ملك اليمين \* وفيه وجه أنه يلحقه نسب النكاح فعلى هذا له  
 النفي باللعان \* الركن الثالث القذف \* وهو نسبتها الى وطء حرام \* فلو نسبها  
 الى زناهي مستكرهة عليه فوجهان \* ولو كان وطء شبهة من الجانين  
 فوجهان مرتبان وأولى بمنع اللعان لان اللعان في القرآن ورد مرتباً على الرمي  
 بالزنا \* وان كان الواطيء بالشبهة معترفاً وأمكن الحاق الولد به عرض على  
 القائف ولا لعان قطعاً \* أما اذا اقتصر على قوله ليس الولد مني فوجهان وأولى



بجواز اللعان لانه يحتمل الزنا والشبهة \* ولا يشترط (م) أن يقول في القذف  
واللعان رأيتها تزني \* ولأن يقول استبرأتهما بعد الوطء (م)  
﴿ الفصل الثالث في فروع متفرقة ﴾ وهي أربعة ﴿ الأول ﴾ إذا قذفها  
باجنبى وذكره في اللعان فلا حد للاجنبي \* وان لم يذكره فقولان لأن اللعان  
حجة على الجملة وان كانت قاصرة \* ومن قذف عند القاضي فهل على القاضي  
إخبار المقذوف لطلب حد القذف وجهان ﴿ الثاني ﴾ إذا قذف نسوة بكلمة  
واحدة ففي تعدد اللعان قولان مرتبان على تعدد الحد \* واللعان أولى بأن  
يتعدّد لانه حجة فلا يتداخل \* وان قلنا بتعدده لم يتحد برضاها بلعان واحد  
كاليمين \* وان قلنا يتحد فذلك حيث لا يشترط طلبهن أو توافقهن \* فان انفردت  
واحدة بالطلب لاعن عنها ثم استأنف للباقيات \* ولو قال لزوجته يا زانية بنت  
الزانية فقد قذفها وأما بكلمتين فعليه حدان \* فان قلنا يقدم حد المقذوف أولاً  
على أحد الوجهين فهنا يقدم حد الأم \* وان كانت متأخرة على وجه لان حد  
البنات متعرض للسقوط باللعان فحد الأم أقوى ﴿ الثالث ﴾ إذا ادّعت القذف  
فأنكر فقامت الحجة على القذف فله أن يلاعن أن أظهر لا نكاره تأويلاً والآخر  
فوجهان \* فان أنشأ قذفاً آخر فله اللعان وان دفع عنه ذلك الحد أيضاً إلا إذا  
كان قد قال ما قذفت وما زنت فان قذفه بعده ينقض شهادة البراءة إلا إذا  
مضت مدة احتمل طريان الزنا بعدها \* ولو امتنع عن اللعان فلما عرّضا للحد  
رجعا اليه جاز كما في البيّنة بخلاف اليمين \* ولو حد الرجل فأراد أن يلاعن  
بعده مكن منه ان كان ثم ولد والآ فلا فائدة للعان فلا يمكن ﴿ الرابع ﴾ إذا  
قال زنت وأنت صغيرة فيجب التعزير \* فان قال وأنت مجنونة أو مشركة  
فكمثل ان عهد لها ذلك والآ فالحد \* وقيل لا حد إذا لم تعهد تلك الحالة لانه

جاء بمحال ﴿ الركن الرابع اللفظ ﴾ والنظر في أصله ثم في تغليظاته وسننه  
﴿ أما اللفظ ﴾ فأن يقول أربع مرات أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميها  
به من الزنا \* وفي الخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين \* ويجب اعادة  
ذكر الولد في كل مرة ان كان ثم ولد \* والمرأة تشهد أربع شهادات انه لمن الكاذبين  
فيما رماها به \* وفي الخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين \* وليس  
عليها اعادة ذكر الولد \* ولا يقوم ( ح ) معظم الكلمات مقام الجميع \* والصحيح  
أنه يتعين لفظ الشهادة فلا يبدل بالحلف \* ولا لفظ الغضب باللعن \* والاصح  
أنه يجب الترتيب في تأخير اللعن \* وتجب الموالاة بين الكلمات \* ويصح لعان  
الاخرس ( ح ) وقذفه \* وعليه أن يكتب مع الاشارة ليتين لفظ  
الغضب واللعن \* أو يورد عليه ناطق فيشير بالاجابة \* فان قال بعد انطلاق  
اللسان لم أرد ذلك لم يقبل \* ولو اعتقل لسان الناطق قبل اللعان وكان ينتظر  
ذواله على قرب أمهل ثلاثة أيام \* والعاجز عن العربية يقوم في حقه  
ترجمة اللعن والغضب والشهادة مقامها ولكن لا بد من ترجمتين يعرفان  
القاضي \* وهل يشترط أربعة فيه خلاف ﴿ أما التغليظ ﴾ فهو بالزمان والمكان  
والجمع ( أما الزمان ) فبالتأخير الى وقت العصر \* وان لم يكن طلب حاث فيوم  
الجمعة ( وأما المكان ) فأشرف مواضع البلد وهو مقصورة الجامع \* وفي مكة  
عند المقام \* وفي المدينة بين المنبر والمدفن \* وفي بيت المقدس عند الصخرة  
\* وفي حق الذمي الكنيسة والبيعة \* وفي المجوسى بيت النيران على وجه  
وأما بيت الاصنام فلا يأتيه \* ويغاط على الزندق ليناله شؤمه \* والحائض  
تلاعن على باب المسجد \* والمشرک الجنب والمشرکة يلاعنان في المسجد ( ح )  
ولا يؤخذها القاضي بتعبد الشرع ( وأما الجمع ) فهو أن يحضر جماعة ولا

ينقص عن أربعة \* ولا يصح اللعان إلا في مجلس الحاكم أو في مجلس المحكم على قول \* ثم التفليظ بالمكان في وجوبه قولان \* وفي الزمان والجمع طريقان \* وأولى بأن لا يجب \* وأما السنن \* فثلاثة أن يخوفها القاضي بالله فلعنها ينزجران \* وأن يكون على المذبر أعني القاضي على وجه \* والزوج على وجه \* وأن يأتيه رجل من ورائه عند الخامسة فيضع يده على فيه ويقول له صاحب المجلس اتق الله فانها موجبة \* والمرأة تأتيها امرأة

### — الباب الثالث في جوامع أحكام اللعان وفي الولد —

ويتعلق بلعانه خمسة أحكام \* الفراق \* ونأبد الحرمة \* وسقوط الحد عنه واستثناء النسب \* ووجوب حد الزنا عليها \* ويتعلق بلعانها سقوط الحد عنها فقط \* أما حكم نفى الولد ففيه خمس مسائل \* الأولى \* أن اللعان يحتاج إليه إذا أمكن أن يكون الولد من الزوج \* فإن لم يمكن أما لقصور المدة عن ستة أشهر \* أو لطول المسافة (ح) بين الزوجين \* أو لكون الزوج صبياً دون عشر سنين \* أو لكونه ممسوحاً محبوب الذكر والأنثيين فلا يلحقه \* والباقي الاثنيين يلحقه الولد قطعاً \* وكذلك الخصى الباقي الذكر على الأصح \* الثانية \* اللعان عن الحمل جائز في صلب النكاح على الصحيح لانه جائز بمجرد غرض القطع دون الولد \* وبعد البينة فيه قولان مأخذهما أن اليقين هل يشترط للعان أم يجوز بالظن لخطر الموت \* الثالثة \* إذا أتت بتوأمين فنفي أحدهما لم ينتف \* وإن نفاها ثم استلحق أحدهما لحقه الثاني لانه لا يتبعض ويغلب جانب الاثبات \* ولو نفى الحمل فأتت بتوأمين انتفيا \* وله أن ينفي أولاداً عدة بلعان واحد \* وبين التوأمين المنفيين أخوة الام \* ولا تثبت أخوة الاب على



الصحيح (و) ﴿الرابعة﴾ إذا مات الولد فله اللعان (ح) وإن لم يكن للولد ولد حي \* ولو نساء فلها مات استلحقه قبل وورثه \* وكذلك لو نفى بعد الموت ثم استلحق على الاظهر (و) ﴿الخامسة﴾ حق نفى الولد على الفور ويسقط بالتأخير على قول \* ولا يسقط الا بالاستلحاق على قول \* ويمهل ثلاثة أيام على قول \* فإن قلنا انه على الفور فلو صبر عند الحمل الى انفصال الولد جاز \* ولو قال عرفت الحمل ولكن استظرت الاجهاض جاز على وجه \* وإن قال لم أسمع الولادة الا من فاجر فلم أصدق عذر \* أمامن عدلين فلا \* ومن عدل واحد فوجهان \* ولو قيل له متعتك الله بولدك فقال آمين فهو استلحاق \* وإن قال جزاك الله خيراً أو أسمعك الله مايسرك فلا

### ﴿كتاب العدة﴾

﴿والنظر في عدة الطلاق والوفاة والاستبراء \* أماعة الطلاق قصها بابان﴾

### ﴿الباب الاول في عدة الحرائر والاماء﴾

وهي بالاقراء \* أو بالاشهر \* أو بالحمل ﴿النوع الاول الاقراء﴾ وجميع ذلك يجب للبراءة ولكن يكفي جريان سبب الشغل من تغييب الحشفة ووطء الصبي والخصي \* ويجب على المعلق طلاقها على يقين البراءة \* والاقراء هي الاطهار (ح) \* ولو قال أنت طالق في كل قرء طلاقة لم يقع الا في الطهر \* ثم بقية الطهر قرء واحد ولو لحظة \* ولو قال أنت طالق مع آخر جزء من الطهر فالانقال ليس قرأ على القول الجديد \* وانقرء هو الطهر المحتوش بدمين على أحد الوجهين \* فبقية طهر الصبية قبل الحيض ليس بقرء \* وعدة الحرّة ثلاثة اقراء \* وعدة الامة قرآن \* فإن اعتقت في أثناء العدة فهي كالحرّة في قول

\* وكالامة في قول \* وفي القول الثالث ان كانت رجعية التحقت بالحرّة \* وان  
 كانت بائنة فتعتد بقريين \* ولو وطئ أمة على ظن أنها حرّة فعليها ثلاثة  
 أقراء على أحد الوجهين \* ولو وطئ حرّة على ظن أنها أمة لم يؤثر الظن أصلاً  
 \* والمدة بالاقراء ظاهرة في المستقيمة العادة \* وكذلك في المستحاضة  
 المميزة أو الحافظة للعادة \* وأما الناسية فيكفيها ثلاثة أشهر بالاهلة \* فان  
 طلقت وقد بقي من الشهر خمسة عشر يوماً فيكفيها بقية الشهر وشهران  
 آخران \* وان بقي أقل فلا بدّ من ثلاثين يوماً للشهر المنكسر وشهرين  
 آخرين \* وقيل يكفيها شهران آخران \* وقيل اذا انكسر شهر انكسر  
 الثلاث فلا بدّ من تسعين يوماً \* وقيل ان على الناسية الصبر الى سن اليأس  
 \* أو أربع سنين \* أو تسعة أشهر \* لان الطهر ربما زاد على أشهر \* وهذا  
 يستمدّ من قول الاحتياط \* ولكن لا يجري هذا في الرجعة والسكنى بل  
 فيما عليها (أما) الصغيرة والآيسة فتعتدان بالاشهر \* ولو رأت الصغيرة دماً  
 قبل تسع سنين فدم فساد \* وان رأت بعد الاعتداد بالاشهر لم تستأنف  
 \* وان رأت قبل القراع استأنفت (وأما الامّة) فتعتد بشهرين بدلاً عن  
 قريين \* وقيل بشهر ونصف لانه يقبل التبويض \* وقيل بثلاثة أشهر أخذاً  
 من نص الشافعي رضي الله عنه في أم الولد اذا عتقت أنها تعتد بثلاثة أشهر  
 على أحد القولين \* وبشهر على قول بدلاً عن قري \* فرع \* التي تباعدت  
 حيضتها برضاع أو علة فعليها انتظار الحيض ولا تعتد بالاشهر \* والتي لم تحض  
 أصلاً وان كبرت فتعتد بالاشهر \* وان كان الانقطاع بعد الحيض بغير علة  
 فالقول الجديد أنها تصبر الى سن اليأس ثم تعتد بثلاثة أشهر \* والقول القديم  
 أنها تقرّ بص تسعة أشهر لنفي الحمل ثم تعتد بالاشهر وهو مذهب عمر رضي الله

عنه \* وقول ثالث قديم انها تربص أربع سنين ثم تعتد \* فان فرعنا على القديم فحاضت بعد التربص والعدة والنكاح استمر النكاح \* وان حاضت قبل تمام التسعة بطل التربص وانتقلت الى الاقراء \* فان لم يعاودها استأنفت التربص والعدة جميعاً \* وان حاضت بعد التربص بالتسعة ولكن في العدة استأنفت التسعة ولكن هل تبني على الثلاثة أم تستأنف فيه خلاف \* فان قلنا بالبناء استكملت ثلاثة أشهر بالحساب \* وقيل يكفيها شهران وما مضى يجعل قرأ وهذا جمع بين البذل والمبدل وهو بعيد \* ولو رأت الدم بعد المدين وقبل النكاح فالنص أنها ترجع الى الاقراء \* وفيه وجه أن العدة قد تمت \* وأما اذا فرعنا على الجديد فسن اليأس أقصى مدة يأس امرأة في العالم ممن تعرف على قول \* أو نساء عشيرتها على قول \* وقيل يختص بالمصوبات من النساء \* وقيل ينظر الى البلد لا الى العالم \* وعلى هذا القول لو رأت الدم قبل مضي الاشهر بعد سن اليأس انتقلت الى الاقراء \* فان لم يعاودها فتستأنف (و) الاشهر قطعاً لأن المطلوب اليقين \* وهل عليها تسعة أشهر أو أربع سنين للتربص اذ زال اليأس بالحيض فيه وجهان \* والاصح أنه لا يجب \* أما اذا رأت بعد الاشهر فلا يؤثر على قول \* ويؤثر على قول وان كان بعد النكاح \* وفي قول ثالث قبل النكاح يؤثر وبعده لا يؤثر \* النوع الثالث \* هو العدة بالحمل فان النوع الثاني هو الاشهر وقد ذكرناه \* ولا تقضاء العدة به شرطان \* أحدهما أن يكون الحمل ممن منه العدة أو يحتمل أن يكون منه كولد اللعان \* أما المنفى قطعاً كولد الصبي والمسوح (ح) فلا تقضى (ح) العدة به \* ولو أئت زوجة البالغ بولد لدون ستة أشهر لا يلحقه ولكن يقضى العدة به على وجه الاحتمال جريان وطء الشبهة قبل النكاح \* ولا يقضى



(ح) على وجه لانه منقى عنه شرعاً \* وعلى وجه ثالث لو اذعت وطء شبهة  
انقضت عدتها لان القول في المدة قولها \* وان نكح (م) حاملاً من الزنا  
وهي تري الادوار وقتلنا انها حيض ففي انقضاء المدة به وجهان لان حمل  
الزنا كالمعدوم في حق المدة والتحریم (م) \* الشرط الثاني \* وضع الحمل التام  
فلا تنقضي المدة بوضع أحد التوأمين \* وأقصى المدة بين التوأمين ستة  
أشهر \* ولا تنقضي بانفصال بعض الولد بل هو كالجنين في الاحكام كلها  
\* وقيل هو كالمفصل الا في المدة \* ولا تنقضي باسقاط العاقة \* وتنقضي اذا  
ظهرت الصورة والتخطيط وان خفي \* وان كان حماً فالنقص أن المدة تنقضي  
به \* ولا يجب به الغرة \* ولا يحصل به الاستيلاد \* وقيل قولان بالنقل  
والتخريج \* فروع \* الاول \* المرتابة بالحمل بعد الاقراء لشغل بطنها لا تنكح  
ان ظهر الاثر \* ومجرد الشك لا يمنع صحة النكاح \* وقيل يخرج على قولى وقف  
العقود \* الثاني \* اذا أنت بعد المدة بولد لاقل من أربع سنين لحق الزوج وان  
لم تنكح زوجاً آخر \* وان كانت رجعية حسب أربع سنين من وقت انصرام  
المدة \* أو من وقت الطلاق فيه قولان \* فان قلنا من وقت تصرم المدة  
تمادي الا لحاق الى عشر سنين وزيادة اذ الطهر قد يتباعد سنين \* وقيل ان ذلك  
لا يحتمل فلا يحسب للمدة أكثر من ثلاثة أشهر \* الثالث \* اذا نكحت ثم  
أنت بولد لزمان يحتمل من الزوجين ألحق بالثاني ان كان النكاح صحيحاً اذ  
لا سبيل الى ابطال الصحيح \* وان كان فاسداً يعرض على القائف لانه كوطء  
شبهة \* ثم مدة احتمال الثاني يحسب من العقد الفاسد \* أو من الوطء فيه  
خلاف \* وكذلك عدة النكاح الفاسد يتبدأ بعد آخر وطء \* أو بعد التفرق  
بانجلاء الشبهة فيه خلاف \* الرابع \* لو قال طلقت بعد الولادة فأنكرت

وقالت بل قبليها فالقول قوله سواء اتفقا على وقت الولادة أو أبهم \* ولو اختلفا في وقت الولادة واتفقا على وقت الطلاق فالقول قولها \* ولو ادعت تقدم الطلاق فقال لأدري فعليه يمين جازمة أو النكول \* فإن جزم الزوج فقالت لأدري فله الرجعة وليس يقبل دعواها مع الشك

باب الثاني في تدخل العدتين

والعدتان المتفقان بالاقراء أو الأشهر تدخلان (و) من شخص واحد وذلك بأن يطأها الزوج في العدة فيكفيها ثلاثة أقراء من وقت الوطء \* لكن الرجعة لا تجاوز ثلاثة أقراء من وقت الطلاق \* أما إذا اختلفا بأن كان أحدهما بالحمل اندرجت الأخرى تحت الحمل على أحد الوجهين وانقضت بالوضع ودامت (و) الرجعة إليه \* فإن قلنا لا يندرج فإن كان الحمل من وطء الشبهة انقطع عدة الطلاق فتعود إلى بقيتها بعد الوضع وله الرجعة أو تجديد النكاح في البقية \* وهل يجوز الرجعة قبله فيه وجهان \* ومهما ثبت الرجعة ثبت الميراث وسائر الأحكام \* ولو كانت تربي الدم وهي حامل انقضت العدة الأخرى بالاقراء مع الحمل على الأظهر لأنه لمجرد التعبد \* أما إذا كان وطء الشبهة من أجنبي لم تدخل العدتان (ح م و) لكن إن سبق الطلاق استتمت عدة الطلاق ثم اعتدت عن الشبهة \* وإن سبق الوطء فقد قيل يقدم عدة السابق \* وقيل النكاح أقوى \* فإن قدمنا عدة الشبهة أو كان قد أحبل فإن الحمل يقدم بكل حال ففي الرجعة قبل اشتغالها بعدة الزوج وجهان \* ولا يجوز تجديد نكاحها إن كانت بائنة في حالة عدة الشبهة \* أما في حال عدته إذا كان في ذمتها عدة الشبهة فوجهان \* ولو راجعها وهي حامل من

الشبهة لم يحل الوطء \* وان كانت حاملاً منه ولكن في ذمتها عدة الشبهة ففي جواز الوطء وجهان جاريان في وطء الحامل من الزوج ان وطئت بالشبهة \* هذا كله اذا علم من منه الحمل \* وان احتمل منها عرض على القائف وحكم بموجبه \* لكن الزوج ان اراد الرجعة فعليه أن يراجع قبل الوضع وبعده ليقع ذلك في عدته يقين \* ويحتمل الرجعة هذا الوقف على الاصح \* ولو اقتصر على أحدهما لم يحل (و) له \* وان كانت بالثقة فعقد النكاح مرتين فيه وجهان \* وجه المنع أن النكاح لا يحتمل الوقف ولا تطالب بالنفقة واحدا منهما في الحال وان قلنا يجب على الواطئ بالشبهة لانه الآن مشكل \* فان قضى القائف عند الوضع للزوج فلها المطالبة للزوج \* وان قضى للواطئ فلا لان مضي الزمان يسقط نفقة القريب \* فروع \* الأول \* العدتان من حريين تتداخلان على النص لان استيلاء الثاني يبطل حق الاول \* وقيل قولان \* الثاني \* البائة تنقضي عدتها وان كان الزوج يعاشرها على الاقيس (و) \* والرجعية لا تنقضي عدتها مع المجالسة على الاظهر \* فان طالّت المفارقة ثم جرت خلوة احتمل أن تنقطع واحتمل أن يبني ما بعدها عليها \* ومخالطة الاجنبي لا تمنع العدة \* ومخالطة الزوج في النكاح الفاسد بعد انجلاء الشبهة لا يؤثر \* الثالث \* اذا نكح معتدة على ظن الصحة انقطع عدة النكاح \* وتنقطع بمجرد العقد أو بمجرد الزفاف أو بحقيقة الوطء فيه تردد \* ولا تحرم (م) المعتدة على نكحها على التأييد \* الرابع \* اذا راجعها ثم طلقها ففي جواز الاكتفاء ببقية العدة السابقة قولان \* وان كانت بالثقة فجدد نكاحها ثم طلق قبل المسيس يكفيها (ح) ببقية العدة السابقة لان الرجعية عادت الى نكاح كان فيه وطء \* وان طلقها قبل الرجعة فالصحيح أنها لا تستأنف \* وحيث نقول بالاستئناف فلو كانت حاملاً فيكفيها وضع الحمل \* ولو راجعها فوضعت



ثم طلقها وقلنا بالبناء رجعتنا الى قول الاستئناف للضرورة وتعذر البناء \* وقيل سقطت عنها البقية للتعذر فلا شيء عليه \* أما اذا راجع الحائض في الطهر الثالث ثم طلق فلا شيء عليها اذ بعض الثالث كجميعه فلا بقية عليها \* وقيل البعض من أول الطهر لا أثر له فعلها قرء آخر \* الخامس \* اذا خالع المسوسة ثم جدّد ووطئ، وخالع اندرجت البقية الاولى تحت هذه العدة \* وان مات فهل تندرج تلك البقية تحت عدة الوفاة فيه وجهان

— القسم الثاني من الكتاب في عدة الوفاة والسكنى وفيه بابان —

في الأول في العدة \* وهي أربعة أشهر وعشرة أيام وان لم تحض (م) \* فان كانت حاملاً فلو وضعت في الحال حلت للازواج (و) \* ويحل لها غسله بعد الوضع وبعد نكاح زوج آخر أيضاً \* ولو طلق احدى امرأتيه ومات قبل البيان فعلى احدهما عدة الطلاق وعلى الأخرى عدة الوفاة فعليها أقصى الأجلين ان كن من ذوات الأقراء للاحياط \* وان كن حوامل فيكني الوضع \* أو من ذوات الأشهر فيكني أربعة أشهر وعشر \* ومن اندرس خبر زوجها فليس لها الا الصبر الى الموت على القول الجديد (ح م) \* نعم ان لم تترك النفقة فلها طلب الفسخ بسببه \* وعلى القديم ان ترك النفقة فلها ان تبرص أربع سنين ثم تمتد عدة الوفاة وتنكح \* ويجب الحداد في عدة الوفاة وهو ترك التزيين بلبس الابريسم أو المصبوغ للزينة دون الاسود والاكهب الكدر \* ويجوز الابيض مما سوى الابريسم \* ولا يجوز التحلي بالذهب والفضة واللاآلى \* ويحرم كل طيب يحرم على الحرم \* وكذا تدهين الشعر وان لم يكن فيه طيب \* وفي المصبوغ الحشن تردد \* ولا يجوز المصبوغ وان صبغ قبل النسيج

\* ويجوز لبس الكتان والخز<sup>(٣)</sup> والديقي الأبيض \* ويجوز التزيين في القرش  
وأثاث البيت \* ولا تكتحل البيضاء بالأمه إلا بسبب الرمء ليلاً وتمسحه نهائراً  
\* ولا بأس بالنختم بخاتم يحل للرجال \* ولا بأس بالتنظف بالقلم والاستحداد وإزالة  
الوسخ \* وعليها ملازمة المسكن الحاجة \* فإن تركت جميع ذلك عصت  
وانقضت العدة

### ✽ الباب الثاني في السكنى ✽

والنظر في أمرين \* الأول في المستحقة \* وهي المعتدة عن طلاق بائنة  
كانت أو رجعية \* وفي المعتدة عن الوفاة قولان \* وفي المعتدة عن الفسخ  
طريقان \* وقيل قولان \* وقيل لا سكنى لها قطعاً وإن كان الفسخ تعلق  
باختيارها أو عيها \* وإن كان برءة الزوج فقولان \* ومن لا تستحق النفقة في  
النكاح فلا سكنى لها كالصغيرة والامة على وجه والناشزة \* وفي وجوب  
لزوم المسكن على الامة إذا كان السيد هو الذي عين المسكن وقلنا ليس للزوج  
ذلك تردد \* والظاهر أنه لا يجب \* وإنما يجب ملازمة مسكن النكاح \* فلو  
طلقت بعد الانتقال لازمت الانتقال اليه \* فإن أذن في الانتقال وطلقها  
في الطريق فالمسكن هو الأول على وجه \* والثاني على وجه \* والمهيرة  
في الانتقال بالبدن لا بالامعة \* ولو أذن لها في سفر وطلق قبل مفارقة عمران  
البلد فلها الانصراف \* ولم يجب على أحد الوجهين كيلا يبطل عليها أهبة السفر  
\* وإن كان في الطريق لم يلزمها (وح) الانصراف وكان لها اتمام حاجتها

(٣) قال في المصباح الديقي بفتح الدال من دق ثياب مصر قال الازهرى وأراه منسوباً  
إلى قرية اسمها دبيق اهـ

ويجب الرجوع الى المسكن بعده ابقية المدة \* وان انقضت المدة فلا يجب  
 \* وان كان سفر نزهة وأذن الزوج مدة في جواز استيفاء المدة قولان  
 \* وكذلك في وجوب الانصراف عن الطريق \* وفي وجوب ترك الاعتكاف  
 المأذون فيه خلاف \* ولو خرجت مع الزوج فطلقها وجب عليها  
 الانصراف اذ ليس يبطل أهبها اذا خرجت بأهبة الزوج \* ولو أذن لها  
 في الاحرام وطلق قبله لم تحرم \* وان أحرمت بعسرة أو بحج وهي في البلد  
 وقبل تأخير الحج ففي وجوب التأخير تردد لما في مصابرة الاحرام من  
 العسر \* ومنزل البدوية مسكنها فلا تفارق الا اذا رحلوا \* فان رحل أهلها  
 وهي في أمن لو أقامت ففيه تردد اذ مفارقة الاهل تمسر \* ولو رحلت  
 معهم وأرادت المقام بقرية جاز بخلاف البلدية \* ولو كانت في دار أخرى  
 فقالت لا أنتقل فاني انتقلت بالاذن فأنكر فالقول قوله \* وان جرى  
 الخلاف مع الورثة فالقول قولها اذ وجود الانتقال يقوى جانبها \* وقيل في  
 المسئتين قولان بالنقل والتخريج \* ويجوز لها مفارقة المسكن بعذر ظاهر  
 لحاجة الطعام أو خوف المال والنفس والهجرة واقامة الحد عليها \* ولا يجوز  
 في طلب زيادة كتجارة وكتعجيل حجة الاسلام \* النظر الثاني فيما يجب  
 على الزوج \* وعليه أن لا يخرجها من ملكه الا اذا كان نفيساً لا يليق بحالها  
 فله أن ينقلها الي موضع آخر \* وليطلب موضعاً قريباً حتى لا يبعد الانتقال  
 \* وان كانت قد رضيت بدار غريبة فله الانتقال الى أخرى وعليه  
 الإبدال \* ولا يجوز له مداخلة الدار لأجل الخلوة الا أن يكون معها محرم  
 أو امرأة يحشم جانبها \* أو معه زوجة أخرى \* أو جارية أو محرم لله \* ولا  
 يجوز أن يخلو رجلان بامرأة \* ويجوز أن يخلو رجل بنسوة ثقات \* وله الدخول



ان كانت في حجرة منفردة المرافق والا لم يجز الامع محرم \* ولا يجوز له بيع الدار الا ان يكون عدتها بالاشهر فيخرج على بيع الدار المكسرة لان اخر الاقراء والحمل مجهول \* وذات الاشهر اذا توقع طريان حيضها في البيع خلاف \* فان صححنا فحاضت خرج على اختلاط الثمار بالمبيع \* وان كان المنزل مستمرا أو مستأجراً فعلى الزوج الابدال عند رجوع المعير وانتهت مدة الاجارة \* فان احتاج الى الاجرة وأفلس ضاربت بأجرة مدة الاقراء ان كانت مستقيمة العادة \* أو الأقل ان لم تستقم \* وللعمل اتمام تسعة اشهر ولا ينظر الى الزيادة \* وان كان الزوج غائبا استقرض القاضي عليه \* فان استقلت بذلك في رجوعها خلاف \* وان الزمان السكنى في عدة الوفاة فهو من التركة \* فان لم تكن تركة ورضي الوارث بمقامها لزما الملازمة \* وقيل انما يجب اذا كان الشغل موهوماً فان لم يكن فليس للوارث تعيين المسكن عليها

— القسم الثالث من الكتاب في الاستبراء — وفيه فصول —

﴿ الاول ﴾ في قدره وحكمه وشرطه ﴿ اما القدر ﴾ فقرء واحد وهي حيضة كاملة ولا يكفي بقية حيضة \* وقيل انه طهر \* ثم في الاكتفاء ببقية طهر خلاف \* وان كانت من ذوات الاشهر فشهر واحد على قول \* وثلاثة اشهر على قول \* والمستولدة اذا عتقت استبرأت بقرء (ح) واحد \* وان كانت حاملاً فاستبرأؤها بالوضع \* وان كان من الزنا كان انفصاله كانفصال الحيض ﴿ اما حكمه ﴾ فهو تحريم الاستمتاع الا في المسية فانه لا يحرم الاوطؤها \* وفيه وجه آخر انه يحرم الاستمتاع ﴿ واما شرطه ﴾ فان يقع بعد حصول ملك لازم والظاهر انه يجوز أن يقع قبل قبض المشتراة \* ولا يجوز في

الهبة قبل القبض \* ويجوز في الوصية ولكن بعد القبول وموت الموصي  
 \* ولا يجوز في مدة الخيار ان قلنا الملك للبائع \* وان قلنا انه للمشتري  
 فهو كما قبل القبض وأضعف \* ولو كانت مجوسية أو مرتدة فأسلمت بعد  
 انقضاء حيضة بعد الملك ففيه خلاف لعدم مظنة الاستحلال \* ولو تعدى  
 بوطئها قبل الاستبراء لم ينقطع الاستبراء \* فان أحبلها وهي حائض حلت  
 لتمام الحيض بسبب انقطاعه بالحمل

﴿ الفصل الثاني في السبب ﴾ وهو اثنان ﴿ الاول ﴾ حصول الملك بارت أو هبة  
 أو بيع أو فسخ (ح) أو اقالة (ح) \* وان كان الانتقال من امرأة أو صبي  
 وجب أيضاً \* ويجب في البكر (و) والصغيرة (م) والآيسة \* ولا يجزي  
 استبرأؤها قبل البيع \* ويجب (ح) استبراء المكاتبه اذا عادت الى الرق  
 بالعجز \* ولا أثر لتحريم الصوم والرهن \* أما زوال تحريم الردة والاحرام  
 ففيه خلاف \* وكذا في زوال تحريم التزويج بالطلاق قبل المسيس \* ولو باع  
 بشرط الخيار فعادت اليه بالفسخ فيجب الاستبراء ان قلنا بزوال ملكه أو  
 بتحريم الوطء \* ولو اشترى زوجته وجب الاستبراء على وجه لتبدل جهة الحل  
 وتجدد الملك \* ولو اشترى معتدة أو مزوجة استبرأها بعد العدة أو الطلاق  
 \* وقيل اذا لم يجب عند التملك فلا يجب بعده ﴿ السبب الثاني ﴾ زوال  
 الفراش عن الامة الموطوءة والمستولدة بالعتق أما بالاعتاق أو بموت السيد  
 يوجب التربص بقرء واحد \* ومن أراد تزويج الامة الموطوءة فعليه الاستبراء  
 بحيضة (ح) قبل التزويج \* ولو استبرأها ثم أعنفها لم يجز تزويجها على وجه الا  
 بعد التربص بقرء على وجه لان العتق أوجب ذلك \* وكذا الخلاف لو زوجها  
 المشتري وقد استبرئت قبل الشراء \* وقيل ذلك يمتنع في المستولدة دون

الرقبة لشبه فراشها بفراش النكاح \* والمستولدة المزوجة اذا اعتقت في وجوب الاستبراء عليها خلاف \* ولو أعين مستولدة وأراد أن ينكحها في مدة التبرص ففيه خلاف \* والمستولدة المزوجة اذا مات زوجها وسيدها فان مات السيد أو لا فعلها لوفاة الزوج عدة الحرائر \* وان مات الزوج أو لا فعلها عدة الاماء \* وبعد ذلك عليها التبرص للسيد بحضرة على أحد الوجهين ان لم تحض في مدة العدة \* فان ماتا معا فالصحيح أن عدتها عدة الاماء \* ومهما قالت حضت حل للسيد وطؤها في الاستبراء \* ولو امتنعت على السيد فقال أخبرني بتمام الاستبراء صدق السيد \* وهل لها أن تحلف فيه وجهان \* وكذلك اذا ادعت تحريما بسبب وطء المورث فهل تسمع دعواها للتحليف فيه وجهان

﴿ الفصل الثالث ﴾ فيما تصير به الامه فراشا وهو الاقرار ( ح ) بالوطء من غير دعوى الاستبراء \* فان ادعى الاستبراء بعد الوطء لم يلحقه الولد على الاظهر \* وقيل يلحق ولا يفتى الا باللعان \* ولو ادعت أمية الولد فلها تحليف فيحلف انه ما وطئها بعد الحيض \* وعلى وجه يقول في اليمين وليس الولد مني \* ولو أتت بعد اقرار الوطء لاكثر من أربع سنين فهذا أولى بأن لا يلحق من صورة دعوى الاستبراء \* وكذا الخلاف في الولد الذي لا يمكن الامن وطء آخر وكان هذا يرجع الى أنها لا تصير فراشا بمجرد الاقرار ولكن ما يقتضيه الاقرار يؤاخذ به \* ولو ادعى العزل لحقه على الاظهر \* ولو أقر بآتيانها في غير المأني لم يلحقه الولد \* ولو اشترى زوجته فولدت لزمان يحتمل من الملكين لحقه فلم تصر أم ولد ما لم يقر بالوطء \* فان أقر واحتمل أن يكون من النكاح ففي أمية الولد مع الاحتمال تردد



كتاب الرضاع \* وفيه أربعة أبواب \*

الباب الأول في أركانه \*

وهي ثلاثة \* الأول المرضعة \* وهي كل امرأة حية تحتمل الولادة \* فلا حكم للبن البهيمه ولا لبن الرجل ( و ) ولا لبن الميتة ( ح م ) \* فان حلب لبنها فانت فشرب الصبي بعد موتها حرم على أصح المذهبين ( و ) \* ولا حكم للبن الصغيرة دون تسع سنين \* وبعد تسع سنين يحرم لبنها لاحتمال البلوغ وان لم يكن مجرد اللبن دليل البلوغ \* وفي لبن البكر وجه أنه لا يؤثر \* الثاني اللبن \* والمعتبر وصول عينه أو عين ما حصل منه من جبن ( ح ) أو أقط ( ح ) سواء كان صرفاً أو مخلوطاً بمائع مالم يصير مغلوباً بحيث لا يؤثر في التغذية قطعاً \* فان صار مغلوباً فان امتزج بأقل من قلتين وشرب الصبي كله ففيه قولان \* وان شرب بعضه فقولان مرتبان \* فان امتزج بقلتين وشرب بعضه لم يؤثر \* وان شرب كله فقولان \* فلا يحسن اعتبار القلتين من غير الماء \* الثالث المحل \* وهو معدة الصبي الحية فلا أثر للإصال الى معدة الميت ولا الى جوف الكبير أعني بعد الحولين \* وأما الحفنة والسوط والتقطير في الاحليل والجراحة فحيث لا افطار لا تحريم \* وحيث يحصل الافطار ففيه قولان \* وأولاهما بالتحريم السعوط لاتصال الدماغ بالمعدة \* وشرط الرضاع العدد ( ح م و ) وهو خمس رضعات \* ويحصل التعدد بتخلل فصل بين الرضعات \* ولا يحصل بأن يلفظ الصبي الثدي أو يتحول الى الثاني أو يلهو لحظة \* بل ما بعد في العرف والتميز رضعتين \* فرع \* لو شككنا في العدد فلا تحريم \* وان شككنا في وقوعه بعد الحولين فقد تقابل أصلان وهو بقاء المدة وعدم

التحريم \* لكن الأصح أنه لا تحريم إلا بيقين \* قاعدة \* لو كان للرجل خمس مستولدات أو أربع نسوة ومستولدة فأرضعت كل واحدة بلبانه مرة لم يحرم المرتضع عليهن \* ويحرم على الفحل (و) لانه اجتمع العدد في حقه وهو ليس تابعا للام هذا أصح الوجهين \* ولو كان بدلهن خمس بنات فوجهان مرتبان وأولي بأن لا يحصل \* والاختوات كالبنيات \* ولو كن مختلفات كأم وبنت واخت وزوجة وجدّة فالظاهر أنه لا يحرم اذ لا يحصل من مجموعها قرابة واحدة \* ولو أرضع خمس مستولدات على التوالي فهي خمس رضعات على أحد الوجهين لتعدد المرضع \* وقيل تعدد المرضعة كتعدد الثدي

### باب الثاني فيمن يحرم من الرضاع

والاصول فيه المرتضع والمرضعة والفحل \* ولما حرمت المرضعة على الرضيع حرم أيضاً عليه أمهاتها من الرضاع والنسب فانهن جدات \* وأخواتها من النسب والرضاع خالات \* وأولادها من الجهتين اخوة \* وكذلك أولاد الاخوة \* وكذلك أولاد الرضيع أحفاد المرضعة \* ولا يحرم المرضعة على أب المرتضع وعلى أخيه \* وكذلك زوج المرضعة أبو المرتضع \* وأبوه جدّه \* وأخوه عمه \* وولده أخوه وعلى هذا القياس \* لكن يعتبر أن يكون اللبن من ولد الفحل \* فان كان الولد من الزنا أو منقياً باللعمان فلا نسبة للبن اليه \* فان كان الولد من وطء الشبهة انتسب الولد على الأصح أيضاً \* فلو وطئت المنكوحه بالشبهة وأنت بولد محتمل منهما فأرضعت صغيرة فهي ولد من يثبت له نسب الولد بالحق القائف أو بانتساب الصغير بعد بلوغه \* فان مات قبل الانتساب انتسب الرضيع على وجه نفسه \* وبقي مشتبه على وجه فيحرم عليهما جميعاً

« وفي وجه ثالث له أن يواصل أيها شاء ولكن إذا واصل أحدهما امتنع عليه الثاني » ولو كان لبن المطلقة داراً فرضيعها ابن المطلق ولو بعد عشر سنين إلى أن تضع حملاً من وطء غيره فاذ ذاك ينقطع نسب الابن عنه « أما في مدة الحمل فاللبن للثاني على وجه « وللاول على وجه « ولهما على وجه وهذا الحكم لو كان قد انقطع ثم عاد « أما إذا لم ينقطع فهو للاول على وجه « ولهما على وجه « ولا صائر إلى تخصيصه بالثاني

« الباب الثالث في الرضاع القاطع للنكاح وحكم الغرم » وفيه أصلاً «

« الأول » إذا كان تحتها صغيرة فأرضعتها أمه أو زوجته بلبانها انفسخ نكاحها « ويجب على المرضعة تمام مهر المثل (ح) على قول « ونصفه على قول « وتتمام المسمى على قول « ونصفه على قول « أما إذا كان تحتها كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة حتى صارتا أختين اندفعتا جميعاً وغرمت المرضعة مهر الكبيرة المسوسة على القول الصحيح « وفي قول لا تغرم شيئاً كما لو ارتدت الزوجة « والغرم يجب بفعالها « فلو نامت فدفبت إليها الصغيرة وارتضعت فلا شيء عليها (و) « ويسقط مهر الصغيرة بفعالها على أحد الوجهين « وقيل لهما نصف المسمى

« الأصل الثاني المصاهرة » وقد يتعلق بالرضاع فمن نكح رضيعه حرم عليه مرضعتها لأنها أم زوجته « وكذلك لو أبان صغيرة حرمت عليه من أرضعتها بعد الطلاق « ولا نظر إلى التاريخ في ذلك « وإذا نكحت المطلقة صغيراً أو أرضعته بلبان الزوج حرمت المرضعة على المطلق لأنها صارت زوجة الرضيع والرضيع ابن المطلق « وكذلك المستولدة « وإذا نكح زيد كبيرة



وعمر و صغيرة فطلقاها ثم نكح كل واحد منهما زوجة صاحبه فأرضعت الكبيرة  
الصغيرة حرمت الكبيرة عليها لأنها أم الصغيرة التي كانت زوجتها \* وأما  
الصغيرة فربيتة لأنها بنت الكبيرة فينظر إلى أن الكبيرة مدخول بها أم لا  
\* ويتشعب من هذين الأصلين فروع \* الأول \* إذا كان تحتها كبيرة وصغيرة  
فأرضعتها الكبيرة بلبانه حرمتا \* بدأ لأن الكبيرة أم زوجته والصغيرة بنته  
\* وإن كان بلبان غيره لم تصر الصغيرة بنتاً بل ربيبة محرمة إن كانت الكبيرة  
مدخولاً بها \* وإنما يفسخ نكاحها لأنها اجتمعت مع الأم في النكاح  
فيندفعان وله تجديد نكاح الصغيرة \* الثاني \* لو كان مع الكبيرة ثلاث  
صغائر فأوجرتهن لبنا المحلوب في دفعة واحدة اندفع نكاح الصغائر للاخوة بينهما  
وللا اجتماع مع الأم \* وله تجديد نكاحهن سوى الكبيرة \* فإن كان بلبانه حرمن  
علي التأييد \* ولو أرضعت الأوليين مما ثم الثالثة لانفسخ نكاحها مع  
المرتضعتين الأوليين ولم يفسخ نكاح الثالثة فإنها أرضعت بعد اندفاع  
نكاح أمها فأختها \* ولو أرضعت الجميع على التوالي اندفع نكاح الكبيرة مع  
الأولى ولم يفسخ نكاح الثانية في الحال وينفسخ نكاح الثالثة فقد  
أرضعتها وتحت الثانية \* وهل يخص الاندفاع بالثالثة أم يقال هي وإن كانت  
أخيرة وسبب الاجتماع فليست بأولى من الثانية فيندفعان فيه قولان \* وكذا  
لو أرضعت أجنبية صغيرتين تحت زوج على التوالي اندفعت الثانية وفي  
الأولى القولان \* الثالث \* تحت كبيرة وثلاث صغائر وللكبيرة ثلاث بنات  
أرضعت كل واحدة صغيرة صارت الكبيرة جدة الصغائر وحرمت على التأييد  
\* وأما الصغائر حرمن ربائب فيحرمن على التأييد إن كان بعد الدخول بالكبيرة

باب الرابع في النزاع

\* فان توافقا على الرضاع أعني الزوجين فلا مهر واندفع النكاح \* وان ادعى الزوج وأنكرت اندفع النكاح ولم يسقط مهرها الا بينة \* وان ادعت هي وأنكر لم يندفع النكاح ولكنها لا تقدر على طلب المهر \* فان كان المهر مقبوضا لم يقدر الزوج على استرداده مع الانكار \* وأما كيفية الحلف فيحلف مدعي الرضاع على البت \* ومنكره على نفي العلم \* أما الشهادة فتثبت (ح) بقول أربع نسوة \* فان شهدت امها وابنتها وهي منكورة قبل \* وان كانت مدعية فلا \* وقبل ابتداء منهما بطريق الحسبة \* وتقبل شهادة المرضعة لان فعلها غير مقصود بالاثبات بل وصول اللبن الا أن يطلب الاجرة فلا يقبل قولها \* وانما يعرف الشاهد وصول اللبن الى الجوف بقرينة مشاهدة الالتقام والتجرع وحركة الحلق ثم يشهد على البت بأن بينهما رضاعا محرما \* وان شهد على فعل الارضاع فليذكر الوقت والعدد \* وهل عليه ذكر وصول اللبن الى الجوف فيه خلاف \* ولا يكفي أن يحكى القرآن فيقول رأيته قد التقم الثدي وحلقه يتحرك

كتاب النفقات

وأسبابها ثلاثة النكاح والقرابة والملك \* السبب الاول النكاح \* وفيه ثلاثة أبواب

الباب الاول في قدر النفقة وكيفيةها \* وفيه فصلان

\* الفصل الاول في واجبات النفقة \* وهي ستة \* الواجب الاول \* الطعام وهو مذ (ح م و) على المعسر \* ومدان (ح م و) على الموسر \* ومد

ونصف (ح م و) على المتوسط \* ولا يعتبر الكفاية (ح م ز) \* ولا يعتبر حال المرأة (ح) في منصبها \* والمعر هو الذي لاشيء له وهو المسكين الذي يأخذ سهم المساكين \* والمتوسط هو الذي لو كاف مدين لرجع الى المسكنة \* ومن جاوز ذلك فهو موسر \* والمكاتب والعبد معسران \* وكذا من نصفه (ز) حرّ ونصفه عبد \* أما جنس الطعام فتألب قوت البلد \* فان لم يكن فما يليق بالزوج \* الواجب الثاني \* الأدم وهو مكيلة زيت أو سمن كل يوم تقريباً \* ورطل لحم في الاسبوع للمعر \* ورطلان للموسر \* وقيل يزداد عليه في بعض البلاد اذا كانت العادة تقتضيه \* ولو تبرمت بجنس واحد من الأدم فلها السبي في الابدال \* ولها أن تأخذ الأدم وان لم تأكل \* الواجب الثالث \* نفقة الخادمة لمن يقتضى منصبها الخدمة \* ولا يجب على الزوج شراء خادمة وتعليكها \* ولكن يجب الاخدام باستئجار حرة أو استخدام مملوكة أو الاتفاق على جارتها \* وللخادمة مدّة على المعسر \* ومن على الموسر ولا مزيد وهو قدر كفايتها في الغالب \* وفي استحقاقها الأدم وجهان \* ولو خدمت بنفسها فليس (و) لها نفقة الخادمة \* وللزوج أن يتولى الخدمة فيما لا يستحي منه ليخفف عن نفسه بعض مؤنة الخادمة \* وليس له ابدال خادمتها المألوفة الا برية \* وله أن يخرج سائر خدمتها سوى الواحدة اذ ليس عليه سكنها \* بل له منع أبويها من الدخول \* ومنعها من الخروج للزيارة \* والريقة المنكوحه التي تخدم لجلالها تستحق نفقة الخادم على أحد الوجهين \* الواجب الرابع \* الكسوة وهي في الصيف خمار وقميص وسراويل ومكعب \* وفي الشتاء يزيد الجبة \* وكل ذلك من لبن البصرة للموسر أغني الكرياس \* ومن

(١) هو الموشى من البرود والاثواب (٢) الكرياس بالكسر ثوب من القطن الأبيض معرّب اهـ



غايظه للمعسر \* وما بينهما للمتوسط \* وإن كان من عاديها الحرير والكتان  
لم يلزم على أحد الوجهين فإنه رخصة \* ولا بد مع ذلك من ملحفة وشعار  
ومضربة وثيرة ومخدة ولبد تحتة أو حصير \* وهل لها طلب زلية \* تفرش \* نهارا  
فيه وجهان \* ولا بد من آلة الطبخ وآلة الشرب من صكوز وجرة وقدر  
ومغرفة \* ويكفي أن يكون من الخرف والحجر والخشب \* وكسوة الخادمة  
أحسن جنسًا وطعامها مثل طعام الخدومة \* وفي جنس اداها تردد \* وتستحق  
الخادمة الخف دون الخدومة \* الواجب الخامس آلة التنظيف \* وهو المشط  
والدهن \* ولا يجب الكحل والطيب \* ويجب المراتك للصنان \* وللزوج منعها من  
تعاطي الثوم وماله رائحة مؤذية ومن تناول السم \* وهل له المنع من الاطعمة  
الممرضة فيه وجهان \* ولا تستحق الدواء للمرض \* ولا أجرة الحجامة \* ولا  
أجرة الحمام إلا إذا اشتد البرد \* والخادمة لا تستحق آلة التنظيف  
\* الواجب السادس السكنى \* وعليه أن يسكنها دارًا تليق بها إما بعمارة  
أو باجارة أو ملك

الفصل الثاني في كيفية الاتفاق \* أما الطعام فيجب فيه تملك الحب ومؤنة  
الطحن والخبز واصلاح اللحم \* وليس له أن يكلفها الاكل معه \* فإن كانت  
تأكل سقط نفقتها على أحسن الوجهين \* ويجوز أن تعاض الدراهم عن النفقة  
قبل القبض على أحد الوجهين \* فإن أخذت الخبز فهو أولى بالمنع لما فيه من الربا  
\* ولها طلب النفقة صبيحة كل يوم \* وليس عليها الصبر إلى الليل \* ولو ماتت  
في أثناء النهار لا يسترد \* ولو نشرت بسترده \* ولو سلم اليها نفقة أيام  
ملصكت على أحد الوجهين ثم يسترده بالنشوز \* وهل يسترده بالموت فيه

وجهاً \* أما الكسوة فيكن فيها الامتاع دون التملك علي أحد الوجهين  
كالمسكن والاثاث \* ولو سلم اليها كسوة الصيف فلتقت في يدها أو اتلفت  
فعليه الابدال ان قلنا انه امتاع ولكن عليها قيمة المتلف \* وان ماتت في  
أثناء الصيف يسترد ان قلنا انه امتاع \* وان قلنا تملك فوجهان

✽ الباب الثاني في مسقطات النفقة ✽

\* ويجب النفقة بالعقد بشرط عدم النشوز \* وعلي قول يجب بالتمكين \* فلي هذا  
لو تنازعا في النشوز فعليها بينة التمكين \* وعلي القول الاول عليه بينة  
النشوز \* وتستحق التي لم ترف علي القول الاول اذا كانت ساكنة اذ لا نشوز  
\* ولا تستحق علي الثاني اذ لا تمكين \* وموانع النفقة أربعة \* المانع الاول  
النشوز \* ومنع الوطء والاستمتاع \* والنشوز \* والخروج بغير اذنه \* والنشوز \* والخروج  
في بعض اليوم يسقط بعض النفقة علي وجه \* وجميعها علي وجه \* ويجب النفقة  
للارتقاء والمريضة والمجنونة فان هذه أعذار دائمة \* وتسقط بالنشوز المجنونة \* ولو  
خرجت في حاجة الزوج باذنه فلها النفقة \* وان خرجت في حاجة نفسها  
فقولان \* واذا امتنعت عن الزفاف بغير عذر فناشزة \* فان كانت مريضة  
يضر بها الوطء فمعدومة \* ولا يؤتمن الرجل في قوله لأطؤها \* وان أنكر  
كون الوطء مضراً ثبت بقول أربع نسوة \* وهل يثبت بقول واحدة فيه  
خلاف \* ولو نشزت بالخروج عن المسكن فغاب الزوج فمادت لم تعد النفقة  
علي أحد الوجهين حتى يقضي القاضي بطاقتها أو يرجع الزوج أو تنقضي  
مدة امكان الرجوع \* واذا سقط نفقتها بردها عادت بمجرد اسلامها دون  
قضاء القاضي علي أفقه الطريقين \* المانع الثاني الصغير \* واذا زوجت صغيرة

من بالغ فلها النفقة ان قلنا تجب بالعقد \* وان قلنا تجب بالتمكين فلا \* وان  
تزوجت بالغة من صغير فقولان مرتبان \* وأولي بالوجوب لان المانع من  
جانبه \* وقيل ان كانت جاهلة بصغره استحقت والا فلا \* وان زوجت  
صغيرة من صغير فقولان مرتبان \* وأولي بأن لا يجب \* المانع الثالث  
العبادات \* واذا أحرمت باذنه فقد سافرت في غرض نفسها \* وهل تسقط  
نفقتها قبل الخروج فيه وجهان \* وان أحرمت بغير اذنه وقلنا له تحليلها فلها  
النفقة مادامت مقيمة على أشهر الزوجين \* وان قلنا لا يحللها فهي ناشزة من  
وقت الاحرام \* ولا تسقط نفقتها بصوم رمضان \* وله منعها عن نوافل الصوم  
والصلاة \* وفي الرواتب وجهان \* وصوم عاشوراء وعرفة كالرواتب لا كصوم  
الاثنين والخميس \* وكذا الخلاف في منعها من القرض في أول الوقت \* وفي  
البدار الى القضاء الذي هو على التراخي \* ولو منعها من صوم نذر بعد  
النكاح فان لم يحللها ففي النفقة وجهان كما في الاحرام \* المانع الرابع العدة \*  
والمعتدة المطلقة ان كانت رجعية فلها النفقة الا اذا أحببت من الشبهة وتأخرت  
عدة الزوج وقلنا لا رجعة له في الحال فلا نفقة \* وان قلنا له الرجعة ففي النفقة  
وجهان \* وقيل بعكس ذلك \* وأما البائنة فلها السكنى وليس لها النفقة (ح)  
الا أن تكون حاملا \* والفسخ كالطلاق ان حصل برده \* وان استند الى  
اختيارها أو الى عيبها سقط جميع المهر وسقطت النفقة الا اذا قلنا النفقة  
للحمل \* وفراق اللعان يضاف اليها كالفسخ \* أو يحال على فعل الزوج فيه وجهان  
\* ولو أنفقت على الولد المنق باللعان ثم كذب نفسه فلها الرجوع بالنفقة لأن  
الزوجة ولاية الاستقراض بدليل قصة هند \* وأما المعتدة عن شبهة ان كان  
في نكاح فلا نفقة لها على أفقه الزوجين \* وان كانت خلية عن النكاح فلا



نفقة لها على الواطئ إلا إذا كانت حاملا ففيه قولان يبنيان على أن النفقة  
للحمل أو للحامل \* فإن قلنا للحمل اعتبر كفايته ولم تقدر على أقيس الوجهين  
\* وإن مات قبل الوضع سقطت إذا لا نفقة للقريب بعد الموت \* وإن قلنا  
للحامل فهي في التقدير كنفقة الزوجة ولا تسقط بالموت على أقيس الوجهين  
لان علاقة الحبس دائمة وكأن الطلاق أوجبها دفعة \* فرع \* الصحيح أنه  
يجب تعجيل النفقة قبل الوضع بنفس الحمل لظاهر الآية \* فإن بان أن لا حمل  
استرد \* وإن تأخر وظهر الحمل وجب التسليم إلا إذا قلنا أنه للحمل فإنه يسقط  
بمضي الزمان \* ولا يجب على الزوج الرقيق ولا على الحر في المولود الرقيق  
\* وإن قلنا للحامل وجب عليها

### — الباب الثالث في الاعسار بالنفقة —

وهو موجب (ح) للفسخ في أظهر القولين \* والنظر في أطراف \* الطرف  
الاول في العجز \* ونعني به أن يعجز عن القوت بالفقر \* فإن تعذر بالمنع مع  
الغنى فقد قيل بطرد القولين \* وقيل لا فسخ لانه ظلم \* والقادر بالكسب  
كالقادر بالمال \* والعجز عن الأدم لا يؤثر على الأصح \* وفي العجز عن  
الكسوة أو المسكن أو نفقة الخادم وجهان \* ولا يؤثر العجز عن المهر على  
الصحيح \* ولا يؤثر العجز عن نفقة الزمان الماضي بل ذلك دين مستقر في  
ذمته فرضه القاضى أولم يفرضه (ح) \* ولو قدر كل يوم على ثلث المدة فلها  
الفسخ \* وإن قدر على النصف فوجهان إذ في الخبر أن طعام الواحد يكفي  
الاثنين \* الطرف الثانى \* في حقيقة هذا الرفع \* فالرفع بالجلب فسخ  
\* وبالإيلاء طلاق \* وهو دائر بينهما ففيه خلاف \* فإن قلنا طلاق رفعت

الامر الى القاضي حتى يحبس لينفق أو يطلق \* فان أبى طالق القاضي طلاقاً رجعيًا  
 \* فان راجع طلق ثانياً وثالثاً \* وان قلنا فسخ فلا بد من الرفع لاثبات  
 الاعسار \* ثم لها الفسخ اذا أقامت البينة أو أقر الزوج \* فان فسخت قبل  
 الرفع عند علمها بالعجز ففي الانفساخ باطلاً تردد ولا يفسخ ظاهراً \* الطرف  
 الثالث في وقت الفسخ \* ولها المطالبة صبيحة كل يوم بالنفقة \* ويمكن  
 المسر هل يعمل ثلاثة أيام ليتحقق عجزه فيه قولان (أحدهما) لا يعمل ولكن  
 لا يفسخ في أول النهار بل آخر النهار \* أو بعد انقضاء يوم وليلة ليستقر الحق  
 \* فم لو كان يعتاد الاتيان بالطعام ليلاً فلها الفسخ \* ولو قال صبيحة النهار أنا  
 اليوم عاجز فيحتمل أن يقال لا يفسخ في الحال الى انقضاء اليوم (والقول الثاني)  
 أنه يعمل ثلاثة أيام وهو الاحسن \* ولها الفسخ صبيحة الرابع ان لم يسلم النفقة  
 \* فان سلم للرابع لم يكن لها الفسخ للماضى \* وان سلم لثالث صبيحة الثالث  
 وعاد الى العجز في الرابع يستأنف المدة على وجهه \* وينبى على المدة السابقة على  
 وجه فيصير يوماً آخر \* وان رضيت بعد انقضاء المدة فلها الفسخ بعد ذلك  
 كزوجة المولى لا كزوجة العنين \* وقولها رضيت باعساره أبداً وعد لا يجب  
 الوفاء به \* الطرف الرابع فيمن له حق الفسخ \* وذلك للزوجة خاصة \* وليس لولي  
 المجنونة والصغيرة طلب الفسخ بل الفسخ كالطلاق لا يقبل النيابة \* وفي سيد  
 الامة الصغيرة والمجنونة المزوجة وجهان \* وان كانت الامة بالغة فحق الفسخ  
 لها \* وليس للسيد الفسخ على الاصح لكن لانفقة عليه فاما أن تصبر  
 الامة على الجوع أو تفسخ \* والنفقة تدخل في ملك السيد ولكن لها حق  
 الوثيقة حتى لا يجوز للسيد أخذها إلا ببدل \* ولا يصح بيعها قبل الابدال  
 \* وان قلنا ان الاعسار لا يوجب الفسخ أصلاً فالظاهر أنه يبطل حق الحبس

في المنزل \* مولها منعه من الوطاء ان لم تكن قد أبطلت حقها بالتمكين

﴿ السبب الثاني لنفقة القرابة \* وفيه ثلاثة أبواب ﴾

﴿ الباب الاول في أصل النفقة ﴾

\* وتجب بقرابة البعضية دون المحرمية \* وانما تجب على الموسر وهو الذي فضل من قوت يومه شيء \* ويبيع عبده وعقاره (ح) فيه \* وهمل يلزمه الكسب لأجل نفقة القريب فيه وجهان \* وانما تجب للذي لا شيء له \* وان كان قادراً على الكسب استحق على قول \* ولم يستحق على قول \* ويستحق الأب والاصول دون الفروع على قول \* أما الطفل الكسوب فيستحق لا محالة اذا لم يكتسب \* فان شرط العجز عن الكسب فهل تشترط الزمانة حتي لا يقدر على كسب لا يليق به أيضاً فيه خلاف \* ثم نفقة القريب على الكفاية وهو ما يستقل به دون ما يشيع \* ولا يستقر في الذمة إلا بفرض القاضي \* ويستحق الاب الاعفاف ونفقة زوجة واحدة \* واذا منع الأب النفقة فللأم الأخذ من ماله على أحد الوجهين \* وفي استقراضها عليه وجهان مرتبان وأولى بالمنع \* وفي انفاقها على الطفل من ماله دون اذن الاب وجهان وأولى بالجواز \* والقريب اذا عجز عن القاضي فاستقرض ففي لزوم قضاء قرضه وجهان \* وكذا الخلاف في الجد الحاضر اذا استقرض على الاب الغائب \* ويجب على الام أن ترضع ولده اللبن الذي لا يعيش الاب به \* ثم لها الاجرة على الاب \* ولا يجب (م) عليها الارضاع الا اذا فقد غيرها \* فان رغبت بأجرة ورغبت أجنبية مجاناً وجب الاجر على أحد القوانين نظراً للطفل \* وللزوج منعها من الارضاع لحق الاستمتاع اذا وجد مرضعة أخرى



❧ الباب الثاني في ترتيب الاقارب ❧

والنظر في أطراف ❧ الاول اجتماع الاولاد ❧ وفيه طريقان ❧ احدهما ❧ أن  
التقديم بالقرب ❧ فإن تساويا فهل يقدم الوارث فيه وجهان ❧ فإن اعتبرنا الارث  
فهل يتفاوت بتفاوت مقدار الارث فيه وجهان ❧ الثانية ❧ أن الارث مقدم فإن  
تساويا فالأقرب ❧ فإن تساويا وزع عليهما ❧ وفيه وجه آخر أنه يقدم بالذكر  
فالنفقة على الابن لا على البنت ❧ الطرف الثاني اجتماع الاصول ❧ فالاب مقدم على  
الام في الصغر ❧ وبعد البلوغ وجهان ❧ فإن وجب عليهما فهل يتفاوتان بمقدار  
الارث وجهان ❧ أما الاجداد والجدات فالقريب مقدم على البعيد المدلى به  
❧ فإن اختلفت الجهة خرج على الطريقين ❧ وطريقة ثالثة أن الولي أولى ❧ فإن  
استويا فالمدلى بالولي أولى ❧ فإن استويا فالأقرب ❧ وطريقة رابعة أن الذكر  
أولى ❧ والا فالمدلى بالذكر ❧ والا فالأقرب ❧ وقيل الذكورة والورثة تجبر  
احدهما بالآخرى فيتساويان ❧ الطرف الثالث اجتماع القروع والاصول ❧  
ابن وأب قيل الاب أولى للولاية ❧ وقيل الابن للخدمة ❧ وقيل يتساويان  
❧ والام كالاب ❧ وقيل الابن أولى منهما قطعا ❧ وكذا الخلاف في الجد والابن  
أعني أب الاب ❧ ثم تعود تلك الطرق الخمس ❧ وانما يزيد النظر الى ولاية  
التربية والى الخدمة ❧ الطرف الرابع في ازدحام الآخذين ❧ فإذا لم يفضل منه  
الافوت واحد فالزوجة أولى ❧ وفي الأبعاض تعود الطرق ❧ ولكن الانوثة  
ههنا ترجح للاخذ حيث وجعنا ❧ ثم الذكورة في الالتزام ❧ والظاهر أن  
ههنا لا يؤثر تفاوت الارث ❧ ثم ان استوا وزع عليهم ❧ فإن كان قليلا  
أقرع بينهم

حـ الباب الثالث في الحضانة \* وفيه فصلان

﴿ الاول في صفات الحضانة ﴾ فنقول الحضانة ولاية وسلطنة لكنها بالاناث  
 أليق \* والأم أولى من الأب وان كانت المؤنة علي الأب لم يكن بشرط أن  
 تكون الأم مسلمة ( ح ) اذا كان الولد مسلماً \* وعاقلة وحرّة اذ لا فراغ للرقيقة  
 ولا ولاية لها وان أذن السيد \* وأمينه اذ لا يوثق بالفاسقة \* وفارغة فاذا  
 نكحت بطل حقها الا اذا نكحت عم الطفل أو محارمه \* ولا يؤثر رضا  
 الزوج \* ويرجع حقها ان طلقت ( م ) وان كانت رجعية لانها فارغة \* وفيه  
 قول ان كانت في مسكن الزوج فلزوج أب لا يرضي بدخول الطفل داره  
 \* ومهما امتنع الاول أو غاب انتقل حق الحضانة الى البعيد ( و ) لا الى السلطان  
 ( أما صفة المحضون ) فهي أن لا يستقل كالصغير والمجنون والمعتوه \* والبكر  
 البالغة عليها ولاية الاسكان للأب والجد \* والشيخ فلا \* الا عند تهمة فيثبت  
 حق الاسكان لأوليائها أعني العصبيات \* ثم الام أولى بالصغير \* أما اذا بلغ  
 سن التمييز خير بينهما ( ح م ) \* فان اختار أحدهما سلم اليه \* فان رجع استرد  
 \* ويستوى ( ح ) فيه الغلام والجارية \* وهل يجري التخيير بين الأم ومن علي حاشية  
 النسب فيه وجهان \* ويجرى هذا الخلاف في التخيير بين الأب والاخت  
 والحالة \* واذا اختار الأب لم يمنع الأم من الزيارة \* واذا اختار الأم فعلى الأب  
 مراعاته بالتسليم الى المكتب والحرفة \* واذا سافر الأب سفر نقلة سقط حق  
 الأم فله أخذ الصغير منها \* إلا اذا رافقه في الطريق \* وليس له ذلك في سفر  
 النزهة \* ولا في التجارة وان طالت المدة \* وهل له ذلك في النقلة الى مادون  
 مرحلتين فيه وجهان

﴿ الفصل الثاني في اجتماع الحواضن ﴾ فان تدافعوا فالحضانة علي من عليه

النفقة \* وان تراحموا فالنظر في أطراف ﴿ الأول في الكسوة ﴾ والجديد أن  
 الأم أولى \* ثم أمهاتها المدليات بالاناث \* ثم أم الاب وجداته المدليات بالاناث  
 \* ثم أم الجد وجداته كما سبق \* ثم أم أب الجد وجداته كما سبق \* ثم الاخوات  
 ثم الخالات \* ثم بنات الاخوة \* ثم العمات \* وفي القديم قدم الاخوات للأم  
 والخالات على أمهات الاب لادلتهن بالام ﴿ فروع الأول ﴾ الأخت  
 للأب مقدمة (ح وز) على الأخت للأم في الجديد لقوتها \* وفي القديم  
 وجه أن الأخت للام أولى \* والخالة للاب هل تقدم في الجديد على الخالة  
 للأم فيه وجهان ﴿ الثاني ﴾ النص أن لا مدخل لكل جدة ساقطة في الميراث  
 وهي التي تدلى بذكر بين اثنين \* وفي وجه آخر أن هن الحضانة ولكنهن  
 مؤخرات عن الكل \* وفيه وجه أنهن مقدمات على الاخوات والخالات  
 ﴿ الثالث ﴾ الاتي التي لا محرمية لها كبنات الخالة وبنات العم لا حضانة  
 لهما على أظهر الوجهين \* فان أثبتنا لها فبنات الخالات مقدمات على بنات العمات  
 ﴿ الطرف الثاني في اجتماع الذكور ﴾ وهم أربعة أقسام ﴿ الأول ﴾ محرم  
 وارث فيترتبون ترتيب العصبات في الولاية إلا الأخ للام فانه يؤخر عن  
 الاصول وعن اخوة الأب (و) \* وهل يؤخر عن العم للولاية فيه وجهان  
 ﴿ الثاني ﴾ وارث ليس بمحرم كابن العم (و) له الحضانة في الصغير وفي الصغيرة التي  
 لا تشتهى دون الصغيرة التي تشتهى ﴿ الثالث ﴾ المحرم الذي ليس بوارث كالحال  
 وأب الام والعم للأم وابن الأخت فهم مؤخرون عن الورثة \* وهل لهم حق  
 عند تقدم فيه وجهان ﴿ الرابع ﴾ قريب ليس بمحرم ولا وارث كابن الخال  
 والخالة فالصحيح أن لا حق لهم ﴿ الطرف الثالث ﴾ في اجتماع الذكور  
 والاناث \* وأولاهم الام وأمهاتها المدليات من جهة الاناث \* ثم بعدهن الأب



أولى من الجدات على أصح القولين \* وكذلك الصحيح انه يقدم على الاخوات  
للأب لانهن فروعه \* وفي تقديم الأخت للام والخالات على الاب خلاف  
\* وكل جدة ليست فاسدة فهي أولى من كل ذكر على حاشية النسب \* وأما  
الذين على الحواشي اذا استووا في القرب والارث فالأثني أولى من الذكر \*  
والأخت أولى من الأخ \* والخالة من الخال \* والأثني القريبة هل تقدم على  
الذكر القريب وجهان \* السبب الثالث في النفقة على ملك اليمين \* ويجب  
على السيد نفقة الرقيق بقدر الكفاية على ما يليق بالعادة \* ويقنصر في الكسوة  
على الحشن \* ولا يقنصر على ستر العورة \* ولا يجب تفضيل النفيس على  
الحسيس في جنس الكسوة على الأصح \* وقيل يجب تفضيل السرية على  
الحادمة \* ويستحب أن يجلس الرقيق معه في الأكل أو يوزع له لقمة \* ويجب  
ذلك في وجه \* ويجب ارضاع الولد على المستولدة \* ولا يفرق بينها وبين  
ولدها بالتسليم الى مرضعة أخرى \* ولا تكلف أن ترضع معه غيره \* وليس  
لها فطام ولدها قبل الحولين \* ولا الزيادة على الحولين إلا برضا السيد \* وأما  
الحرّة فلها حق في الفطام فلا فطام إلا بتوافقهما \* فان أبت الفطام قبل الحولين  
فعليه الأجرة \* ولا يتعين ما يضرب على العبد من خراج معين بل عليه بذل  
المجهود \* ولا يكفنه السيد إلا ما يطيق \* فان لم ينفق على عبده بيع عليه \* فان  
لم يرغب في شرائه فهو من محايج المسلمين \* ويجب علف الدواب حرمة  
الروح \* وان لم يجب عمارة المقار والدار \* ويجوز غصب العلف والحيط للجراح  
الدابة عند العجز \* ولا يجوز زحف إليها بحيث يضر بنتاجها \* واذا أجذبت الارض  
وجب علف الساعة \* فان لم يعلف بيعت عليه \* والله أعلم بالصواب  
تم ربيع النكاح يتلوه ربيع الجراح والحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد وآله أجمعين



المزهق \* وهو اما شرط محض كحفر البئر بالنسبة الى التردى اذ التردى علته  
التخطي ولكنه عند الحفر لا بالحفر \* واما علة كالجراحات القاتلة فانها تولد  
السراية والسراية سبب الموت \* واما سبب فلا يتعلق القصاص بالشرط  
ويتعلق بالعلة \* والسبب هو الذي له أثر ما في التوليد كما للعلة ولكنه يشبه  
الشرط من وجه فهذا على ثلاث مراتب \* الاولى \* الاكراه فانه يولد في  
المكره داعية القتل غالباً فيتعلق به القصاص \* الثانية \* شهادة الزور فانها  
تولد في القاضى داعية القتل غالباً من حيث الشرع فيناط (ح) بها القصاص عندنا  
الا اذا اعترف الولي بكونه عالماً بتزويرهم فلا يجب القصاص الا عليه  
\* الثالثة \* ما يولد المباشرة توليداً عرفياً لا حسيّاً ولا شرعياً كتقديم الطعام  
المسموم الى الضيف وحفر بئر في الدهليز وتغطية رأسه عند دعوة الضيف  
\* وفي ارتباط القصاص به قولان لان الضيف مختار ليس ملجأ حساً وشرعاً  
\* فان قلنا لا قصاص وجبت الدية \* ولو جرى سبب وقدر المقصود على  
دفعه فان كان السبب مهلكاً والدفع غير موثوق به كترك معالجة الجرح  
وجب القصاص على الجراح \* وان فقد المعنيان كما لو فتح عرقه فلم يعصب  
حتى نزع الدم \* أو تركه في ماء قليل فبقى مستلقياً حتى غرق فلا قصاص  
\* وان كان السبب مهلكاً لكن الدفع سهل كما لو ألقى من يحسن السباحة  
في ماء مغرق فلم يسبح فوجهان لانه ربما يدهش عن السباحة \* ولو ألقاه  
في نار فوقف فالظاهر وجوب القصاص لان الاعصاب قد تتشنج بالقائه  
في النار فتعسر الحركة \* الطرف الثالث في اجتماع السبب والمباشرة \* أما  
الشرط فلا يبقى له حكم مع المباشرة كالمسك مع القاتل والمخاف مع المردى  
\* وأما المباشرة والسبب فعلى مراتب \* الاولى \* أن يغلب السبب المباشرة وهو



اذا لم تكن المباشرة عدوانا كقتل القاضي والجلاد مع شهادة الزور فالقصاص  
على الشهود (ح) ﴿الثانية﴾ أن يصير السبب مغلوبا كما اذا ألقاه من سطح  
فقتله انسان بسيفه فقتله بنصفين فلا قصاص على الملقى عرف ذلك أولم  
يعرف \* ولو ألقاه في ماء منفرق فالتقسمة الحوت وجب القصاص على  
المنصوص لان فعل الحوت لا يعتبر فهو كنصل منصوب في عمق البئر اذ  
حصول الجرح به لا يمنع وجوب القصاص على المردى \* وخرج الربيع قولا  
أنه لا يجب القصاص ويجب الدية لأن اختيار الحيوان شبهة ﴿الثالثة﴾ أن  
يمتدل السبب والمباشرة كالأكره على القتل \* والقصاص عليهما (ح) في أحد  
القولين \* وفي قول يختص بالمكره \* وعلى هذا ففي الدية قولان \* فان  
أسقطنا الدية احالة على المكره ففي الكفارة وجهان لان الاثم باق \* فان  
أسقطنا الكفارة ففي حرمان الميراث وجهان \* وان أوجبنا عليهما ولم يكن  
أحدهما كفوًا وجب على الثاني لان شريك غير المكافي يقتل وهما كالشريكين  
\* ولو أكره انسانا على أن يرمي الى ظل عرفه المكره انسانا فظنه الرامي  
جروثومة فهو شريك الخطأ \* ولكن في وجوب القصاص وجهان لان هذا  
خطأ هو نتيجة لبيسه وأكراهه ففي حقه عمد \* وعليه يخرج اذا كان المكره  
المحمول صبيًا وقتلنا ان فعله خطأ \* ولو أكرهه على صعود شجرة فترلق رجله  
ومات وجب (و) القصاص ولم يجعل شريك خطأ \* ولو أكرهه على قتل نفسه  
فقتل فلا قصاص على المكره اذ لا معنى لهذا الاكراه \* ولو قال اقتلني والآ  
قتلتك فلا قصاص للاذن والاكره \* وقيل يجب القصاص واذنه لا يعتبر  
لان القصاص لو ارثه لاله \* ولو قال اقتل زيدا أو عمرا أو الا قتلتك فقتل  
أحدهما فلا اكراه لانه مختار في التعيين \* ولو أمره متغلب علم من عادته السطو

عند المخالفة فهو كالإكراه على أقيس الوجهين \* ولو أمره سلطان واجب  
الطاعة على الحملة فقتل من عابه المأمور ظلماً ففي التحاقه بالإكراه وجهان من  
حيث أن القتل فساد والخروج عن طاعة السلطان أيضاً مهيج للفساد والفتنة  
فلا يبعد أن يكون شبهة بخلاف العبد إذا قتل بأمر سيده فالقصاص على العبد  
إذا ليس في مخالفته على وفق الشرع ما يفتح باب الفتنة \* وإن كان العبد أعجمياً  
ضارباً بطبعه فالسيد بأمره كالغري للسبع فعليه القصاص \* وفي تعلق الدية  
برقبته وجهان من حيث أنه شديد الشبه بالبهيمة \* وكذا المجنون الحر إذا كان  
هذا طبعه \* ولا يباح بالإكراه الزنا والقتل \* ويباح به شرب الخمر والافطار  
والإتلاف مال الغير بل يجب \* ويباح به كلمة الردة \* وهل يجب فيه وجهان  
﴿ فرع ﴾ لو أنهسه حية يقتل مثلها غالباً فالحية كالسكين \* وإن قتل نادراً  
فكالابرة \* وإن ألقى عليه الحية وكان من طبعها النفار فلا قصاص \* وكذا لو  
جمع بينهما في بيت \* ولو جمعه في بيت مع سبع فاقتصره وجب القصاص إذا  
السبع في المضيق يقصد \* وإن أغرى به في الصحراء فلا إلا إذا كان السبع  
ضارباً والمهرب غير ممكن \* والمجنون الضاري كالسبع ﴿ الطرف الرابع ﴾ في  
طريان المباشرة على المباشرة ﴿ وحكمه تقديم الأقوى فلو جرح الأول وحز  
الثاني فالقود على الثاني \* ولو أنهى الأول إلى حركة المذبوح وقد الثاني  
بنصفين فالقود على الأول \* ولو قطع أحدهما من الكوع والثاني من المرفق  
فمات بالسراية فالقود (ح) عليهما \* ولو قتل مريضاً مشرقاً وجب القود \* ولو  
قتل من نزع أحشائه وهو يموت بعد يومين أو ثلاثة لا محالة وجب القود  
لأنه أزهق حياة مستقرة بخلاف حركة المذبوح ﴿ فان قيل ﴾ ظن الإباحة هل  
يكون شبهة ﴿ قلنا ﴾ من قتل رجلاً في دار الحرب على زبي أهل الشرك فإذا

هو مسلم فلا قصاص وتجب الكفارة \* وفي الدية قولان \* ولو قتل من  
عهده مرتدًا فظن أنه لم يسلم فاذا هو عاد الى الاسلام فقولان اذ ليس له  
قتل المرتد بل هو الى الامام \* ولو ظنه قاتل أبيه فقولان \* ولو قال تبينت  
أن أبي كان حيًا وجب القود لانه غير معذور \* ولو ضرب مريضاً ظنه صحيحاً  
ضرباً يهلك المريض وجب القود لانه غير معذور اذ ظن المرض لا يبيح  
الضرب ﴿ الركن الثاني القتل ﴾ وشرط كونه مضموناً بالقتل أن يكون  
معصوماً \* والعصمة بالاسلام والحرية والامان \* والحربي مهدر الدم \* وكذلك  
المرتد لكن في حق المسلم \* وفي حق الذمي والمرتد خلاف \* ومن عليه  
القتل معصوم في حق غير المستحق \* والزاني المحصن يجب القصاص علي  
قاتله الذمي \* وفي المسلم وجهان لتردده بين المرتد ومن عليه القصاص ﴿ الركن  
الثالث القاتل ﴾ وشرطه أن يكون ملتزماً للاحكام فلا قصاص على الصبي  
والجنون والحربي \* ويجب على الذمي \* وفي السكران خلاف \* وقد يتصدى  
النظر في ست خصال يفضل به القاتل القاتل ﴿ الخصلة الاولى ﴾ الدين فلا يقتل  
مسلم بكافر \* ويقتل اليهودي بالنصراني \* ولو قتل ذمي ذمياً ثم أسلم القاتل  
استوفى القود \* ولو أسلم بين الجرح والموت فوجهان \* ولو قتل عبد مسلم  
عبدًا مسلمًا لكافر لم يجب القود على أحد الوجهين لان المستحق كافر عند القتل  
\* ولو قتل مسلم مرتدًا فلا قصاص \* ولو قتله مرتدًا فالظاهر الوجوب للتساوي  
وان كان الحربي لا يقتل بالحربي \* ولو قتله ذمي وجب عليه القصاص أو الدية  
في قول \* ولم يجب شيء في قول لانه مهدر \* ويجب القتل في قول دون الدية  
لانه مهدر لكنه معصوم عن الذمي \* وفي قتل المرتد بالذمي قولان \* وجه المنع  
أن فيه علة الاسلام ﴿ الخصلة الثانية الحرية ﴾ فلا يقتل حر برقيق كما لا



يقطع يده بيده \* ويقتل الرقيق بالرقيق وبالحر \* ويقتل المستولدة والمكاتب  
 بالقن \* ومن نصفه حر ونصفه عبد لا يقتل بمن هو في مثل حاله على أحد  
 الوجهين لأن تخصيص جزء الحرية بمثلها غير ممكن \* والاشاعة تؤدي الى  
 استيفاء الحر بالرقيق \* ولا قصاص بين العبد المسلم والحر الذي اذ الفضيلة لا  
 تجبر بالنقيصة \* ولو اشترى المكاتب أباه ثم قتله ففي القصاص وجهان \* ولو  
 قتل غير أبيه من عبده فلا قصاص \* **الحصيلة الثالثة** الابوة \* ولا يقتل والد  
 بولده \* وكذا الاجداد والجدات \* اذ لا يحسن أن يكون معدماً لسبب وجوده  
 \* وكذلك لا يقتل الجداد أباه ولا الغازي \* ولو قتل زوجة ابنه فلا قصاص  
 اذ ابنه وارث فيسقط نصيبه \* فلو تداعى رجلان مولوداً فقتله أحدهما توقفنا  
 فان ألحقه القائف به فلا قصاص \* وان ألحقه بالثاني اقتص \* ولو قتل اخوان  
 أبويهما معاً أحدهما الاب والآخر الأم كل واحد منهما يستحق قصاص صاحبه  
 فان سبق أحدهما الى الاقتصاص سقط قصاصه لانه ورث من أخيه قصاص  
 نفسه اذا قلنا القاتل بالحق لا يحرم الميراث \* ولو قتل أحدهما الاب أولاً ثم  
 قتل الثاني الأم سقط القصاص عن قاتل الاب لانه ورث من الام حصة  
 قصاص نفسه ولم يرث قاتل الام من الام شيئاً لان القاتل محروم هذا ان  
 كانت الام زوجة الأب \* فان لم يكن فكل واحد منهما يستحق قصاص  
 صاحبه \* **الحصيلة الرابعة** \* التفاوت في تأبد العصمة وذلك لا يعتبر فيقتل الذي  
 بالمعاهد \* **الحصيلة الخامسة** \* فضيلة الذكورة لا يعتبر فيقتل الرجل بالمرأة  
 \* **فرع** \* اذا قطع رجل ذكر خنثى مشكل وشفره فلا قصاص لاحتمال أن  
 المقطوع امرأة \* ولو عفا عن القصاص سلم اليه دية الشفرين وحكومة  
 الذكر أخذاً بأحسن التقديرين فانه المستيقن \* فان لم يعف فلا يقدر دية

الذكر لان القصاص فيه متوقع بل يصرف اليه أقل الامرين من حكومة  
 الشفرين باعتبار الذكورة \* أو دية الشفرين وحكومة الذكر والاثنين على  
 تقدير الانوثة \* وان كان القاطع امرأة فلا يقدر دية الشفرين بل يصرف  
 حكومة الذكر والاثنين على تقدير الانوثة فانه أقل من تقدير حكومة  
 الشفرين مع دية الذكر \* وان كان القاطع خنثى لم نصرف اليه قبل العفو شيئاً  
 اذ يحتمل أن يخرج متوافقين فنجري القصاص في العضو الرائد مع الاصل \*  
 وقيل اذا لم يعف عن القصاص لم يصرف اليه شيء لانه ليس يدري أن  
 المأخوذ دية أو حكومة \* ولو كان القاطع رجلاً فقال أقررت بأنك امرأة فلا  
 قصاص في الذكر وقال المقطوع بل أقررت بأنني رجل فالقول قول الجاني في  
 قول لأن الأصل عدم القصاص \* وقول الخنثى في قول لانا نحكم له بالذكورة  
 بقوله معها قال اني رجل \* **الحصاة السادسة** \* التفاوت في العدد لا يؤثر بل  
 يقتل الجماعة بالواحد \* والواحد اذا قتل جماعة قتل بواحد والباقيين الرجوع  
 الى الديات \* ولا قصاص على شريك الخاطيء \* ويجب على شريك الاب \*  
 وشريك كل عامد ضامن \* وفي شريك الحربي وشريك الجلاد ومستوفي  
 القصاص والجراح في حالة الردة وكل عامد ليس بضامن قولان \* والسبع  
 ملحق بالخطيء في أصح الوجهين لا بالحربي \* وشريك السيد كشريك الاب  
 على أحد الوجهين لانه ضمن الكفارة وان لم يضمن الدية \* وشريك من  
 جرح بنفسه كشريك السيد ان قلنا يتعلق الكفارة بقتل النفس \* **فرع** \*  
 اذا صدرت جراحتان من واحد واحداها غير موجبة فلا قصاص كما لو جرح  
 عمداً وخطأ \* أو جرح حرياً ثم أسلم فجرحه ثانياً \* أو جرح مستوفي القصاص  
 واخذ بعد استيفائه \* ولو داوى الجروح بنفسه بسم مدفء يسقط القصاص

عن الجراح \* وان لم يكن مذقفا صار الجراح شريك النفس \* وكذا اذا خاط  
المجروح جرحه في لحم حي \* وقيل ان المتداوي مخطئ \* فهو شريك الخاطئ \*  
ولو كان عليه قروح أو به مرض والجراح لا يصير به شريكاً لان ذلك لا  
يضاف الى الاختيار \* ولو تمالأ جمع على واحد وضرب كل واحد سوطاً  
سقط القصاص في وجهه لان كل واحد خاطئ \* ووجب في وجهه حسماً للذريعة  
\* ووجب في الثالث ان كان عن تواطؤ \* ولو جرحه ونهشته حية فعليه  
نصف الدية \* ولو جرحه مع ذلك سبع فعليه ثلث الدية \* وقيل النصف ولا  
ينظر الى عدد الحيوان

﴿ فصل في تغيير الحال بين الجرح والموت ﴾ وله أربعة أحوال \* الحالة الاولى  
في طريان العصمة \* فلو جرح مرتداً أو حربياً فأسلم ثم مات ففي وجوب  
الضمان وجهان \* والاصح السقوط \* ولو جرح عبد نفسه وأعتق ثم مات  
فوجهان مرتبان وأولى بالوجوب \* فان قلنا لا يجب فلورمى الى مرتد أو  
عبد ثم طرأت هذه الاحوال ففي الوجوب وجهان لان العصمة قارنت أول  
الاصابة وان لم تقارن الرمي \* فان حفر بئراً فتردى فيه من كان مرتداً عند  
الحفر وجب الضمان \* واذا أوجبنا في جرح الحربي اذا أسلم قبل الموت فهو  
على العاقلة لانه خطأ بالاضافة الى عصمة الاسلام \* الحالة الثانية \* أن يطرأ  
المهدر كما لو جرح مسلماً فارتد ومات فليس عليه إلا أرش الجناية لان السراية  
مهدرة \* ولوليه المسلم القصاص لانه أولى بالتشفي من الامام \* وقيل الامام أولى  
به لان المرتد لا يورث \* ولو قطع يديه ورجليه فارتد ومات فدية واحدة  
كما لو مات مسلماً \* وقيل ديتان لانا لو أدرجنا لا هدرنا \* وقيل لا شيء لان  
القطع صار قتلاً وصار مهذباً \* الحالة الثالثة \* لو تخلل المهدر بين الجرح



والموت كما لو ارتد ثم أسلم ففي القصاص قولان ان قرب الزمان لمقارنة  
 الاهدار بعض أجزاء السبب \* وان طال الزمان فالصحيح السقوط كما لو جرحه  
 في حالة الردة ففي حالة الاسلام اذا الجراحة تسري في الردة \* واذا أوجبنا  
 القصاص وجب كمال الدية ان كان خطأ \* وقيل ثلث الدية توزيعاً على الاحوال  
 الثلاث \* وقيل نصف الدية توزيعاً على العصمة والاهدار \* الحالة الرابعة \*  
 طريان ما يغير مقدار الدية كما لو جرح ذمياً فأسلم أو عبداً فأعتق ثم مات  
 والنظر في القدر الى حالة (ح) الموت \* ولو فقأ عيني عبد قيمته مائتان من  
 الابل فعتق فمات فعليه مائة من الابل ويصرف الى السيد كيلاً تضعيف الجناية  
 عليه \* ولو قطع احدى يدي عبد فعتق فمات فالمصروف الى السيد في قول  
 أقل (ح) الامرين من كل الدية أو كل القيمة \* وعبارته أن الواجب أقل  
 الامرين مما لزمه آخر بالجناية على الملك أولاً أو مثل نسبته من القيمة \* وفي  
 القول الثاني يصرف اليه أقل (ح) الامرين من كل الدية أو نصف القيمة  
 \* وعبارته أن المصروف اليه أقل الامرين مما لزمه آخراً بالجناية على الملك  
 أولاً أو مجرد أورش الجناية على الملك \* ولو قطع احدى يدي عبد فعتق ثم  
 جرحه رجلان آخران فعلى جميعهم دية واحدة وعلى الجاني في الرق الثالث  
 \* والسيد في قول أقل (ح) الامرين من ثلث الدية أو مثل نسبته من  
 القيمة وهو ثلث القيمة \* وفي قول أقل الامرين من ثلث الدية أو نصف  
 القيمة وهو أورش جناية الملك \* المسئلة بحالها عاد وهو في العتق وجرح جرحاً  
 ثانياً فالواجب عليه ثلث الدية ولكن بجراحتين حصّة جناية الرق نصفه وهو  
 السدس فالمصروف الى السيد الاقل من سدس الدية أو سدس القيمة على  
 قول \* وعلى قول هو الاقل من سدس الدية أو نصف القيمة \* ثم حق

السيد في الدراهم \* والواجب على الجاني الابل والخيرة الى الجاني \* فان سلم الابل  
فهي واجبة \* وان سلم الدراهم فليس للسيد الامتناع لانه حقه \* وقيل الابل  
هو الواجب لانه الممتنع \* النوع الثاني القصاص في الطرف \* وهو في شرط  
القطع والقاطع والمقطوع كما ذكرنا في شرط القطع والقائل والمقتول لا يفارقه (ح)  
في التفاوت في البدل \* وتقطع (ح) يد الرجل بالمرأة والعبد بالحر \* ولا تقطع  
السليمة بالشلاء لانها ليست نصفاً من صاحبها \* والا يدي تقطع (ح) باليد الواحدة  
عند الاشتراك في جميع أجزاء القطع \* وانما تفارق النفس في أمرين (أحدهما)  
أن الاجسام لا تضمن بالسراية نصاً بخلاف الروح \* وفيه تخرج أنه كالروح  
(الثاني) أن الجناية ينبغي أن تكون قابلة للضبط حتى يستوفي مثلها \* والجنايات  
ثلاث \* جرح وابانة طرف وازالة منفعة \* أما الجرح \* ففي الموضحة  
التي توضح العظم من الرأس أو الجبهة أو الحدة أو قصبة الانف القصاص \* ولا  
قصاص فيما بعدها من الهاشمة للعظم \* أو المنقلة له \* أو الآمة البالغة الى أم  
الرأس \* أو الدائمة الخارقة لخربطة الدماغ \* ولا فيما قبل الموضحة من الحارصة  
التي تشق الجلد \* أو الدامية التي تسيل الدم \* وأما الباضعة التي يخرق يبضع اللحم  
أو المتلاحمة التي تغوص في اللحم عرضاً بالغاً فقولان لان الضبط ممكن على  
عسر وذلك بالنسبة \* فاذا قطع نصف لحمه الى العظم قطعنا نصف اللحم الى  
العظم \* فان شق ما رنه أو أذنه فقولان مرتبان وأولى بالوجوب لان ضبطه  
أيسر \* ولو قطع بعض كوعه فقولان مرتبان وأولى بأن لا يجب لان العروق  
والاعصاب مختلفة الوضع فيه \* وأما الموضحة على الصدر وسائر البدن فلا  
يتقدر ديتها ولكن يجري القصاص فيها على أقيس الوجهين لا مكان الضبط  
\* وأما الاطراف \* فيجب القصاص في جميع المفصل الا في أصل المنكب

والفخذ اذا لم يمكن الا باجافة \* وقيل انه لا يجب لان أصل الاجافة غير مقصودة \* وفي معنى المفاصل أبعاض الممارن والاذن والاثنتين والذكر والاجفان والشفيتين والشفيرين لانه يقبل التقدير \* ولا قصاص في فلكة من الفخذ لان سمكه لا ينضبط \* والعجز بين انبساط الفخذ وتو الذكر فيه تردد \* ولا قصاص في كسر العظام لكن يقطع (ح) أقرب المفصل اليه مع حكومة البقية \* ولو أوضح رأسه مع الهشم فالقصاص (ح) في الموضحة \* والارش في الهشم \* ولو قطع من المرفق لم يجز له (و) القطع من الكوع \* ولو كسر عظم العضد ففي القطع من الكوع مع ترك ارش الساعد وجهان \* واذا سقط ارش الساعد ففي ارش بقية العضد عند عدوله الي الكوع عدوانا وجهان \* ولو عدل الي لقط الاصابع مع القسرة على الكوع لم يجز لتعدد الجراحة \* وأما المعاني \* فالسمع والبصر يجب القصاص فيهما بالسراية عند ايضاح الرأس \* ولو قطع بعض الاصابع فتأكل الباقي بالسراية لم يضمّن الاجسام بالسراية لانها لا تقصد هذا نصه \* وقيل في المسثلين قولان بالنقل والتخريج \* وفي الحاق العقل والبطش بالبصر تردد لبعدهما عن التناول بالسراية \* ولو قطع مستحق اليد بعض الاصابع فتأكل الباقي ففي تأدي القصاص به قولان \* وكذا الخلاف فيما لو قتل من عليه القصاص خطأ أو كان المستحق مجنونا \* ولو أوضح رأسه فتمشط شعره فأوضحنا رأسه فتمشط شعره ففي وقوع الشعر قصاصا خلافا وأولي بأن لا يقع لأن نفس الشعر لا قصاص فيه \* ووجه وقوعه أنه تابع للايضاح

﴿ الفصل الثاني في المائلة ﴾ والتفاوت في ثلاثة ﴿ التفاوت الاول ﴾ تفاوت المحل والقدر فلا يقطع اليمنى اليسرى \* ولا السبابة بالوسطى \* ولا أصبع زائدة



بأخرى عند تفاوت المحل \* وان تساوت الزائدتان في الحكومة واختلفا في  
الحجم ففيه وجهان \* اذ ليس لهما اسم أصلي بخلاف يد الصغير مع الكبير  
\* والتفاوت في الموضحة يؤثر أعني في سعتها لا في عوضها \* ولو كانت رأس  
الشاح أصغر استوعبنا رأسه ولم يكمل بالقفا بل ضمنا اليه الأرض \* ولو كانت  
ناصية الجاني أصغر وقد أوضح ناصية غيره كلنا بما حواليه لشمول اسم  
الموضحة \* ولو زاد على ما استحقه قصاصا فعليه أرض كامل لتلك الزيادة لانه  
فارق البقية في الحكم فأفرد بحكم \* وقيل عليه قسط لان الكل موضحة  
واحدة \* ولو اشتركوا في ايضاح احتمل (و) أن يوزع المقدار عليهم \* واحتمل  
أن يوضح من كل واحد مثله \* والتفاوت الثاني في الصفات \* ولا يقطع اليد  
الصحيحة بالشلاء \* ويقطع (و) الشلاء بالصحيحة ان قنع بها ولا يضم اليها  
أرض \* وكذا ذكر الاشل \* وشلل الذكر أن لا يتقلص في برد ولا يترسل  
في حر \* ويقطع ذكر (ح م) الصحيح بذكر العنين والخصي والصبي اذ  
لا خلل في نفس العضو \* كما يقطع اذن السميع بالاصم \* وأنف السليم بالاخشم  
وأنف الصحيح بالمجدوم الا اذا أخذ الجذام في الثفت \* وحدقة العمياء  
ولسان الابكم كالشلاء \* ويقطع الاذن الصحيحة بالثقب من اذن النساء  
اذا لم يكن شين \* ولا تستوفي كاملة بأذن مجذومة قطع بعضها \* ولو كان  
أظفار المجنى متقرعة أو محصورة أو مقلوعة قطع بها الصحيحة نظرا الى كمال  
أرض الأئمة من غير ظفر \* ولو قطع أذنه ثم التصق في حرارة الدم لم يسقط  
القصاص \* ووجب قطعه ان قلنا انه نجس \* ولا يقطع سن البالغ بسن  
الصبي الذي لم يشفر \* وكذا اذا فسد منبت الصبي لكن على أحد القولين لان  
سن الصبي فضلة في الاصل وسن البالغ أصلي \* وان أعاد سن البالغ ففي

سقوط القصاص قولان \* ولو عادت الموضحة ملتزمة لم يسقط القصاص  
 \* ولو قطع فلقه من طول لسانه فماد فهو متردد بين الموضحة والسن \* فان  
 حكمنا بسقوط القصاص وكان قد استوفاه لزمه الدية \* وان كان المائد سن  
 الجاني فهل يقلعه على هذا القول ثانياً وثالثاً الى افساد المنبت فيه وجهان  
 \* التفاوت الثالث في العدد \* فان كان يد الجاني ناقصاً باصبع قطعت (ح)  
 وطواب بالأرشف \* وان كان الناقص يد المجني عليه كان (ح) له لقط الاصابع  
 الاربع \* ولو كان على يد الجاني اصبعان شلاوان فله لقط الاصابع الثلاث  
 وله دية الاصبعين \* وحكومة الكف يندرج تحت جميع الاصابع قولاً واحداً  
 \* وهل يندرج تحت قصاص الاصابع \* وهل يندرج بعضه تحت دية بعض  
 الاصابع فيه وجهان \* والصحيح (و) أنه لا يندرج تحت حكومة الاصبع  
 الشلاء \* وان كان على يد الجاني ست أصابع متساوية ليس فيها زائد فللمجني  
 عليه أن يلقط خمساً ويطالب بسدس دية اليد ويحط شيء بالاجتهاد لأن كل  
 سدس استوفاه كان في صورة خمس \* فان كان فيها زيادة بالفطرة التبس على  
 أهل الصنعة فلا قصاص خيفة من أخذ الزيادة بالاصلية \* فان بادر ولقط  
 خمساً فهو تمام حقه ولا أرش له بعده وان احتمل أن تكون الزائدة هي  
 المستوفاة \* ولو قسمت القوة المدبرة بأذن الله تعالى اصبعاً واحداً بأربع  
 أنامل متساوية فقطع صاحبها أنملة من متدلة قطعنا واحدة وطالبناه بما بين  
 الربع والثالث \* وان قطع ثنتين قطعنا اثنتين وطالبناه بما بين النصف والثنتين \* وان  
 قطع ثلاثة قطعنا ثلاثة وطالبناه بما بين الكل وثلاثة أرباع \* ولو قطع الانملة  
 الوسطى ممن لا عليها وجب القصاص وتمذر الاستيفاء \* فان سقطت عليها  
 الجاني بأفة أو جناية استوفيت الوسطى \* وهل يطالب في الحال بارش يبنى

على أن المجنون اذا ثبت له القصاص هل يطالب له بأرش للحيولة \* والنص  
أنه يطالب \* وفي الصبي لا يطالب فقيس بالتسوية بينهما نفيًا وإثباتًا تخرجًا  
\* وفي طلب الأرش لأجل الحيولة بعذر الحمل خلاف مرتب على الصبي  
وأولى بأن لا يطالب لأن أمد الحمل قريب فتوقع سقوط العليا بأفة كتوقع المجنون  
الافاقة ﴿ فرع ﴾ لو قد ملفوف في ثوب بنصفين فادعى موته فالاصل عدم  
القصاص من جانبه واستمرار الحياة من جانب الملفوف فيخرج التصديق على  
تقابل الاصلين \* ولو ادعى نقصان يد المجني عليه بأصبع فالقول قوله في قول  
اذ الاصل عدم القصاص \* وقول المجني في قول اذ الاصل السلامة \* وفي  
الثالث يفرق بين العضو الظاهر والباطن فيصدق المجني في العضو الباطن  
لمصر البيئة \* والباطن ما يجب ستره شرعاً على رأي \* ومروءة على رأي \* وفي  
الرابع يفرق بين أن يدعى نفي السلامة أصلاً \* أو زوالها طارئاً \* ولو قطع  
يديه ورجليه فمات فقال ولي الدم مات بعد الاندمال وعليك ديتان وقال  
الجاني بل قبل الاندمال فان كان الظاهر يصدق أحدهما صدق والا فهو  
خارج (و) على تقابل الاصلين اذ الاصل براءة الذمة من جانب وعدم  
التداخل من جانب \* ولو أوضح رأسه موضعيتين فقال الجاني رفعت الحماجز  
قبل الاندمال وعلي أرش واحد وقال المجني عليه بل بعده وعليك ثلاثة أروش  
واقترض الحال تحليف المجني خلف ثبت الأرشان \* وفي الثالث وجهان  
\* وجه قولنا لا يثبت أن اليمين انما يصلح لنفي التداخل لا لإثبات مال على غيره

﴿ الفن الثاني في حكم القصاص الواجب ﴾ وفيه بابان ﴿

﴿ الباب الأول في الاستيفاء ﴾ وفيه ثلاثة فصول ﴿

﴿ الفصل الأول فيمن له ولاية الاستيفاء ﴾ فان كان القاتل واحداً فهو لكل



الورثة على فرائض الله تعالى فان كان فيهم مجنون أو صغير انتظر (ح م) تكليفه  
 \* وان كان فيهم غائب انتظر حضوره \* فان تراحموا أقرع بينهم فمن خرجت  
 قرعته فلغيره منه من أصل الاستيفاء \* ويدخل في القرعة المرأة والعاجز على  
 أحد الوجهين ليستيب ان خرجت قرعته \* ولو بادر واحد فقتل في وجوب  
 القصاص قولان \* فان كان بعد العفو من البعض فقولان مرتبان وأولى  
 بالوجوب \* ووجه الاسقاط شبهة خلاف علماء المدينة في اثبات الاستبداد  
 لكل واحد \* فان قلنا لا قصاص فقد استوفى حقه ويغرم نصيب الباقيين  
 على أحد القولين لان له حقاً في المستوفى بخلاف الاجنبي اذا قتل \* وأما اذا  
 قتل واحد جماعة قتل بأولهم (ح م) وللباقيين الديات \* وان قتلهم معاً  
 خصص بالقصاص من خرجت القرعة له \* وهل يكتفي بالعبد في مقابلة الجماعة  
 فيه خلاف لان حق الآخرين يضيع في التخصيص \* فان عملاً  
 أولياء القتلى وزرع عليهم على الأصح \* ورجع كل واحد منهم حصته من الدية \* وقيل  
 يكفي عن جميعهم \* وقيل يخصص بالقرعة \* فان كان فيهم مجنون أو غائب في  
 تسليط الحاضر والعامل من غير قرعة خلاف \* ولو اجتمع مستحق النفس  
 والطرف قدم مستحق الطرف \* ولو اجتمع مستحق اليمين ومستحق اصبع  
 من اليمين أقرع بينهما \* ثم لا ينبغي للمستحق أن يستقل دون الرفع الى  
 السلطان \* فان فعل عزر ووقع الموقع \* وللسلطان أن يفوض اليه القتل دون  
 الجلد في القذف فانه متفاوت وبتهم فيه \* وفي القطع تردد لانه قد يردد  
 الحديد \* ومهما أذن الولي في ضرب الرقبة فأصاب غيره عمداً عزر ولم ينزل  
 \* وان أخطأ أمر بالاستنابة لعجزه \* ولو قتله بسيف مسموم يفتنه قبل الدفن  
 لم يمكن \* وان كان يفتت بعد الدفن فوجهان \* وأجرة الجلاد على المقطوع \*

«وفي الحد على بيت المال نص عليه» وقيل قولان بالنقل والتخرج منشؤها أنه يخرج عن العهدة بالتمكين أو التمييز.

«الفصل الثاني في أن القصاص على الفور» فلا يؤخر (ح) بالمال إذا إلى الحرم بل يقتل فيه ويخرج عن المسجد الحرام فيقتل «وقيل يقتل في المسجد الحرام ويبسط الانقطاع تمجيلاً» ولو قطع طرفه فمات فلولي قطع طرفه وحز رقبة عقيقه إن شاء «وله التأخير» ولا يؤخر قصاص الطرف لحر مفروط ولا لمرض الجاني «ولا يمنع من الموالاة في قطع الأطراف قصاصاً وإن كان قد قطع أطرافه بالجناية متفرقاً» ولا يؤخر إلا بمذخر الحمل عند ظهور مخالبه «ولا يكتفى بمجرد دعواها على أصح الوجهين» ثم يؤخر إلى الوضع «فإن لم يوجد سواها مرضعة فإلى أن يوجد» وفي الحد يؤخر بعد القطع إلى أن يكفله غيرها «ولا يحبس في الحد» ولا يتبع الهارب «ويحبس في القصاص الحامل» ولو بادر الولي فقتل الحامل فقرة الجنين على عاقلته إذ لا يتيقن حياة الجنين فهو شبه عمد «ولو قتلها بتسليط الإمام فيحال بالقرة على الإمام في وجه لتقصيره في التسليط أو ترك البحث» وعلى الولي في وجه لمباشرته «وعليهما بالشركة في وجه» وفي وجه رابع يحال على الإمام إن كان عالماً «فإن كان جاهلاً فلا» أما الجلاذ فلا عهدة عليه عند جهله بحال.

«الفصل الثالث في كيفية المائلة» وهي مرعية (ح) فمن قتل بالقطع أو بالأحراق أو بالتفريق أو بالتضييق قتل بمثله إلا إذا قتل بالواط وإيجار الحمر فيقتل بالسيف من غير إيجار «وقيل يوجر خلا ويدس خشبة» ومهما عدل المستحق إلى السيف من غيره مكن لأنه أسهل «فلو جوع الجاني أو ألقاه في النار بمثل تلك المدة أو ضربه بالسياط مثل تلك الضربات فلم يمت فيزيد في الضرب



والتجويع أم يعدل إلى السيف فيه وجهان \* ولو لم يمت الجاني بقطع مثل  
الاطراف المقطوع جناية فلا يقطع طرف آخر \* ولو لم يمت بمثل تلك الجوائف  
فهل يوالى بالجوائف فيه تردد \* ولو قطع يده من الكوع وآخر من المرفق  
فماقت فهل يقتل قاطع المرفق بقطع مرفقه فيه وجهان \* ووجه المنع أنه قطع  
ساعداً بلا كف فلا يقطع ساعداً مع الكف \* فإذا مات الجاني بسراية القطع  
أولاً ثم مات المجنى عليه ففي وقوعه قصاصاً وجهان \* ولو استحق القصاص  
في اليمين وأخرج الجاني يساره فقطعه فأما القصاص في اليسار فيسقط (و)  
أن قصد باخراجه الإباحة لأنه فعل مع القصد \* ولو قطع يد ساكت فهل  
يكون سكوته اهداراً فيه وجهان \* وأما حق القاطع في اليمين لا يسقط الآ  
إذا قال قصدت بقطع اليسار أن أخذه عوضاً عن اليمين ففي سقوطه وجهان  
لأنه بنى على ظن خطأ \* فإن أسقطنا بقي له الدية \* ولو قال المخرج قصدت  
بإخراج اليسار إيقاعه عن اليمين فقال القاطع ظننت بإخراج إباحة فلا قصاص  
في اليسار لتأكيد الظن بالإخراج \* وكذلك في كل حالة لأن بذله عوضاً عن  
اليمين تسليط \* وأما حقه عن اليمين لا يسقط الآ إذا قال أخذته عوضاً عن  
اليمين فيكون تطابق القصدين معاوضة فاسدة \* ولو قال ظننت أن المخرج  
يمين فهو كقوله ظننته قاتل أبي \* ولو قال ظننته يحزى عن اليمين ففي هذه  
الصورة لا يجب القصاص لأنه انضم إليه قرينة الإخراج \* وإن جرى ذلك في  
السرقه وفرض دهشته أو ظن وقع عن جهة الحد لأن الحد مبناه على المساهلة

### ❦ الباب الثاني العفو ❦

والنظر في طرفين ❦ الأول في حكم العفو ❦ وهو مبني على أن موجب العمد



القود المحض والدية خلف عند سقوطه \* وأهو القود أو الدية أحدهما لا بعينه  
 \* وفيه قولان \* فان قلنا الواجب أحدهما فلو عفى عنهما صح \* وان عفى عن  
 الدية فله القصاص \* وهل له مرجع الى الدية فيه ثلاثة أوجه \* وجه الرجوع  
 أنه بعد بقاء قصاص محض بلا دية يرغب بها في العفو \* والثالث أن تأثير  
 العفو يلحق تفريع هذا القول بالقول الآخر \* فان قلنا لا مرجع الى المال ففي  
 جواز التراضي وجهان \* فإت جرى مع غير من عليه القصاص فوجهان  
 مرتبان وأولى بالمنع وهو جار في كل قصاص يثبت بلا دية \* ولو قال عفوت  
 عنك نزل على القصاص في وجه \* ورجع الى نيته في وجه \* ولو قال اخترت  
 الدية يسقط القصاص \* ولو قال اخترت القود لم يسقط الدية على الاظهر  
 لانه تهديد ووعيد \* وان قلنا الواجب القود المحض فلو عفا على مال ثبت  
 المال \* ولو مات قبل الاقتصاص ثبت المال \* وان عفا مطلقاً فقولان \* وان  
 كان مفلساً فله العفو عن القصاص \* وله العفو عن الدية على أحد الوجهين  
 لانه دفع للوجوب لا إسقاط للواجب \* أو سبب الوجوب عفو مطلق ولم يجر  
 \* والمبذر كالبالغ في استيفاء القصاص وعفوه \* وفي إسقاطه الدية مع القصاص  
 كالصغير \* وقيل انه كالمفلس \* ولو صالح على مائتين من الابل بطل على قولنا  
 الواجب أحدهما \* وعلى قول الآخر وجهان \* الطرف الثاني في العفو  
 الصحيح والفاسد \* وأحوال العفو خمسة \* الأولى \* اذا أذن في القطع  
 والقتل فلا دية \* وفيه قول أنه يجب الدية اذا قلنا يثبت الدية للوارث  
 ابتداء لا تلقياً \* وفي سقوط الكفارة وجهان مرتبان وأولى بالزوم \* الثانية \*  
 العفو بعد القطع وقبل السراية صحيح عما مضى \* ويسقط القصاص عن  
 السراية في المستقبل على الصحيح لانه تولد عن معفو عنه \* ولا يسقط الدية

عن السراية لانه تولد عن مضمون ولم يعف عن المستقبل \* وفيه وجه أنه يسقط كالأذن المقارن \* ولو قال عفوت عما سيجب فهو عفو قبل الوجوب وبعد سببه ففيه قولان \* فان سرى الى النفس فعفوه وصية للقاتل فلا يصح ان لم يصحح الوصية للقاتل \* فان كان الجاني عبداً صح العفو لان فائدته للسيد لا للقاتل \* وان كان مخطئاً صح لانه للعاقلة \* وان كانت العاقلة منكراً أو مخالفاً في الدين فلا لأنها عفوت عن القاتل \* ولو عفا عن الطرف علي مال ثم حزر رقبته لم يجب القصاص على أضعف الوجهين لان الحزله حكم السراية في اتحاد الدية \* ولو سرى القطع لما وجب \* (الثالثة) عفو الوارث صحيح \* وان استحق الطرف والنفس فعفوه عن أحدهما لا يسقط الآخر \* ولو قطع طرفه فمات فالولي يستحق قطع طرفه وحز رقبته \* فان عفا عن الطرف ففي سقوط حز الرقبة وجهان \* (الرابعة) العفو بعد المباشرة سبب الاستيفاء كما اذا قطع يد من عليه القصاص ثم عفا عن النفس فان اندمل صح العفو ولم يضمن الطرف \* وان سرى بان أن العفو باطل \* وكذا اذا عفا بعد الرمي وقبل الاصابة \* (الخامسة) اذا عفا الموكل فحز الوكيل الرقبة غافلاً فلا قصاص \* وفي الدية والكفارة ثلاثة أقوال يجب الكفارة في الثالث دون الدية \* فان أوجبنا فلي الوكيل أو على عاقبته فيه قولان \* ومن التزمه فهل يرجع على العافي رجوع المفروور فيه وجهان \* والظاهر ان للعافي الرجوع الى دية قتيله \* وقيل ان أهدرنا دم المفعو عنه وكان العفو لم يفد فلا دية

✽ كتاب الديات ✽

✽ والنظر في أربعة أقسام \* الأول في الواجب \* وفيه بابان ✽



﴿ الباب الأول في النفس ﴾

ودية النفس الكاملة عند الخطأ مائة من الابل خمسة \* عشرون بنت مخاض  
وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون  
جذعة \* ثم تعتبره أربع مغلطات \* وهي الوقوع في حرم مكة \* أما حرم المدينة  
ففيه خلاف \* أو الوقوع في الاشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم  
ورجب \* ومصادفته ذارحم محرم \* أو كونه عمدا أو شبه عمد \* ولو رمى  
من الحرم الى الحل أو من الحل الى الحرم تغلظ \* ولو قتل مسلما في دار الحرب  
على زي الكفار ولم يعلم اسلامه فيجب فيه الدية على قول ولكن دية العمد  
أو دية شبه العمد أو دية الخطأ المحض فيه ثلاثة أوجه \* وكذا اذا رمى الى  
مرتد فأسلم قبل الاصابة \* ويجري هذا الخلاف في كل قتل عمد محض  
صدر عن ظن في حال القتل \* والدية يتغلظ في العمد من ثلاثة أوجه التخصيص  
بالجاني والتعجيل والتثليث \* وهو أن يكون ثلاثون حقة وثلاثون جذعة  
وأربعون خلفه في بطونها أولادها \* وفي الخطأ يتخفف من ثلاثة أوجه اذا  
تجنب على العاقلة مؤجلة الى ثلاث سنين خمسة \* وفي شبه العمد تجنب على  
العاقلة مؤجلة مثثة \* ولا يؤخذ معيب \* والخلفة تعرف بقول أهل البصرة  
\* فان اخطوا استدركوا \* وأما الصنف فيراعي اهل البلد أو أقرب البلدان  
اليه \* فان كان اهل من عليه الدية يخالف اهل البلد ففي تعيينها وجهان \* فان  
قلنا يتعين فان كانت معيبة فهي كالمعدومة \* وان لم يوجد في القطر رجع الى  
قيمة الابل \* وفي القديم يرجع الى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم \* واذا  
تكرر أسباب التغليظ لم يتكرر التغليظ \* وأما المنقصات للدية عما ذكرناه  
فأربعة \* الأول الانوثة فانها ترد الى الشطر والاجناب فانه يرد الى



غرة عبد أو أمة \* والرق فانه يرد الى القيمة بالغة ما بلغت وان زادت على دية الحر \* والكفر فان دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم \* ودية المجوسي ثمانمائة درهم \* والمعاهد كالذمي \* وأما عبدة الأوثان والزنادقة والمتردون فلا عصمة لهم \* فلو دخل واحد منهم بأمان كففنا عن قتله \* فان قتل وجب أخس الديات في الوثني \* ولم يجب شيء في المرتد \* وفي الزنديق تردد \* وأما الذين لم يبلغهم دعوتنا فقد قيل يقتل المسلم بقتله \* وقيل لا قصاص ويجب دية المسلم \* وقيل يجب دية ذلك الدين \* وأما المسلم في دار الحرب اذا لم يهاجر فهو كالسلم المهاجر في العصمة \* والصابئون من النصارى \* والسامرة من اليهود \* فان كانوا معطلة في دينهم فلا دية لهم

### ❦ الباب الثاني فيما دون النفس ❦

وهذه الجناية إما جرح أو ابانة أو ابطال منفعة ❦ النوع الاول الجرح ❦ وفي جميعه الحكومة الا في الموضحة ففيها خمس من الابل \* فان صارت هاشمة فعشر (م و) \* وان صارت منقلة فخمس عشر \* وان صارت مأمومة فثلث الدية \* وكذا الثلث في كل جائفة \* والجوف ما فيه قوة محيلة كالبطن والدماغ والمثانة وداخل الشرج <sup>(١)</sup> \* وأما باطن الاحليل والقم وداخل الاجفان ففيها وجهان \* وهذه المقدرات تخص بعظم الرأس والوجه سوى الجائفة فانها تقدر على سائر البدن \* وأما المنقلة والهاشمة في سائر البدن ففيها الحكومة \* ونعني بخمس من الابل في الموضحة نصف عشر الدية فيجب بمثل نسبته في الذمي والمرأة \* ومهما اتحدت الموضحة فأرث واحد ولو استوعب الرأس \* وتعددها اما باختلاف

(٢) قوله الشرج مثل فلس ما بين الدبر والاثني عشر اصباح

الصورة او المحل أو الحكم أو الفاعل (أما الصورة) فوضحيان في موضعين  
 فيها أرشان \* فان رفع الجاني الحاجز تدخل الكل الى واحد \* وان رفع  
 غيره لم يتدخل \* فان لم يبق بين الموضحين حاجز سوى الجلد أو اللحم اتحد  
 على وجه \* وتعد على وجه \* ويتحد ببقاء اللحم دون الجلد على وجه (وتعد  
 المحل) بأن يخرج الموضحة الواحدة من الرأس الى الجبهة \* وفي تعدد الارش  
 وجهان (وتعد الفاعل) بأن يوسع انسان موضحة غيره فلي كل واحد أرش  
 \* وان كان هو الموسع لم يزد الى الارش (وتعد الحكم) بأن يكون بعض  
 الموضحة عمداً وبعضها خطأ أو بعضها قصاصاً وبعضها عدواناً \* وفي نزوله منزلة  
 تعدد الصورة وجهان \* وأما المتلاحمة \* فواجبها حكومة \* وقيل يتقدر بالنسبة  
 الى الموضحة \* وتعد الجائفة واتحادها بارتفاع الحاجز كتعد الموضحة \* ولو  
 ضربه بمشقص في بطنه جأفتان فيجب عليه أرشان \* وان نفذ سنان واحد  
 من البطن الى الظهر فهو أيضاً جأفتان على الصحيح \* والتحام الموضحة والجائفة  
 لا يوجب سقوط الارش بخلاف عود السن \* فان قيل \* ما معنى الحكومة  
 \* قلنا \* أن يقدر المجني عليه عبداً فيقال قيمته دوت الجناية عشرة ومع  
 الجناية تسعة فالتفاوت عشر فيجب مثل نسبته من الدية بشرط أن لا يزيد  
 على مقدار الطرف المجروح فلا يزداد حكومة جراحة الاصبع على دية الاصبع  
 ولا حكومة الكف والساعد وعظم العضد على دية الاصابع الخمس \* ولا بأس  
 بزيادة حكومة كف على دية اصبع واحد \* واليد الشلاء يزداد حكومتها على  
 اصبع \* ويتقص عن اليد الصحيحة \* وهذه الحكومة يقدر بعد اندمال  
 الجرح \* فلو لم يبق شين ونقصان لم يجب إلا التعزير على أحد الوجهين \*  
 وقيل يقدر الجراحة دامية حتى يظهر تفاوته \* ولو قطع اصبعاً زائدة أو سنناً

شاغية<sup>(١)</sup> أو أفسد المنبت من لحية امرأة وزادت القيمة فالقياس التعزير فقط \*  
 وقيل يقدر ذلك لحية عبد ويظهر به تفاوت \* ولو بقي حوالى جرح شين وكان أرش  
 الجرح مقدراً فالشين تابع \* وإن لم يكن مقدراً ففي أتباعه وجهان يضاهى التردد  
 في أن الكف هل يندرج تحت اصبع الأشل لأنه إدراج حكومة تحت  
 حكومة \* النوع الثاني القطع المبين للأعضاء \* والمقدر من الأعضاء ستة  
 عشر عضواً \* الأول الأذنان \* وفي كل واحدة نصف الدية \* وإن كان من  
 الأصم ففيه منفعة جميع الصوت ومنع ديبب الهوام \* والدية في مقابلة أي  
 المنفعتين فيه وجهان \* وقيل إن الأذن ليس فيه أصلاً إلا الحكومة \* الثاني  
 العينان \* وفي أحدهما إذا فقت النصف \* وفي عين الأعور النصف (م)  
 وفي عيني الإخفش كمال الدية \* الثالث الأجنان \* وفي كل واحد ربع الدية  
 (م) وفي بعض الواحد يقدر نسبه من الربع \* وليس في إفساد منابت  
 الأهداب وسائر الشعور إلا الحكومة خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه  
 \* وفي إدراج حكومة الأهداب تحت دية الأجنان وجهان \* الرابع الأنف \*  
 وفي قطع جميع ما لان من المارن كمال الدية \* وفي بعضه البعض بالنسبة \* وهو  
 مع الحاجز بين المنخرين ثلاث طبقات \* ففي كل طبقة ثلث الدية \* وقيل  
 الحاجز فيه حكومة \* وفي ظاهر كل واحد من المنخرين نصف الدية \* الخامس  
 الشفتان \* وفي كل واحدة نصف الدية (م) \* وحده في عرض الوجه إلى  
 الشدين \* وفي طوله إلى محل الارتفاق على وجه \* وإلى ما يستر عمود الأسنان  
 على وجه \* وإلى ما ينتو عند الانطباق على وجه وهو الأقل \* وقيل إذا قطع

(٤) (قوله شاغية) قال في المصباح شئت السن شغياً من باب تعب زادت على الأسنان  
 وخالف منبتها منبت غيرها اهـ



من الأعلى ما لا ينطبق على الأسفل فقد استوفى الكل ﴿ السادس في لسان  
الناطق كمال ( ح ) الدية ﴾ وفي الآخرس الحكومة \* وفي الصبي كمال الدية  
الا اذا قطع عقيب الولادة ولم يظهر أثر القدرة بالتحريك والبكاء فان  
السلامة لم تستيقن ﴿ السابع الاسنان ﴾ وفي كل سن تامة أصلية مشغورة غير  
متقلقلة بالهرم خمس من الابل من غير تفاضل \* وفي الشاغية حكومة \* وفي  
سن من الذهب تشبث بها اللحم واستعدت للمضغ حكومة على أحد القولين  
\* وفي قطع نصف السن نصف الأرض \* وفي ادخال السنخ<sup>(٥)</sup> في حساب السنة  
وجهان \* وبقية الذكر من الحشفة \* وحلقة الديدن من الجملة \* وقصبة الانف من  
المارن كالسن من السنخ في أن حكومتها هل تدرج عند الاستئصال \* وفيه  
وجه أنه يجب بجمعها حكومة اذا استوصلت مع دية \* وسن الصبي  
فضلة كشعره فليس فيه أرض ولا قصاص الا اذا بان بالآخرة فساد  
المنبت \* فاذا مات قبل التبين في الأرض وجهان لتقابل الاصاين  
\* والمنفور اذا عاد نادراً في استرداد الأرض قولان \* والموضحة  
اذا التحمت بلحم جديد لا يسترد أرضها لانه جديد \* والبطش والبصر  
ذا عادا يسترد لانه الاول وقد عاد \* والسن دائر بينهما \* وسن  
الشيخ الهرم اذا تقلقت ففيها الأرض اذا كان الظاهر ثباتها \* وان كان الظاهر  
سقوطها فقولان \* ولو قلع جميع الاسنان فكانت اثنين وثلاثين لم يجب  
الآ مائة من الابل في قول كيلا يزيد على الدية \* وفي قول مائة وستون لكل  
سن خمس \* فان قلنا بالمائة فذلك عند اتحاد الجاني والجناية \* فلو اقتلها  
متفرقا مع تخلل الاندمال ففي كل سن خمس من الابل \* وان كان على التعاقب

( ٥ ) السنخ بكسر السين كعمل اصل الشيء واسنخ التايأ اصولها اهـ

ففيه تردد \* والجنابة المتحدة أن يسقط الكل بضربة واحدة \* الثامن \*  
 اللحيان وفيهما كمال الدية \* وان كان عليهما الاسنان لم يندرج دية الاسنان على  
 الاظهر \* التاسع اليدان \* وفيهما مع الكف كمال الدية ويكمل الدية بقطع  
 الأصابع ففي كل اصبع عشر \* ولو قطع مع الساعد أو المرفق أو العضد فيجب  
 حكومة الساعد والعضد ولا يندرج بخلاف الكف \* وفي كل أنملة ثلث  
 العشر إلا في الإبهام فهي أنملة وفي أحدهما نصف الأرض \* فان كان على العظم  
 كنان باطشان ففي الزائدة حكومة \* فان كانت احداها منحرفة عن الساعد أو  
 ناقصة بأصبع أو ضعيفة البطش فهي الزائدة \* فان كانت المنحرفة أقوى بطشاً  
 فهي الأصلية والتي عليها اصبع زائدة تجعل زائدة في أحد الوجهين \* فان تساويا  
 ففي كليهما دية وحكومة \* ولا قصاص في احدهما وفيها نصف دية اليد  
 وزيادة حكومة لانه نصف في سورة الكل \* ولو قطعت اليد الباطشة  
 فاشتدت اليد الاخرى بالقطع وبطشت ففي استرداد الارش وجهان \* العاشر  
 الترقوة والضام \* ففي كسر كل ضلع حمل تقليد العمر رضي الله عنه  
 \* وحكومة على قول آخر قياساً \* الحادي عشر \* الحلمتان من المرأة فيهما دية  
 كاملة \* وفي حلمتي الرجل قولان اذ لا منفعة لهما \* الثاني عشر \* الذكر  
 والاثنان وفيهما ديتان \* وفي ذكر الحصى والعنين دية \* وفي ذكر الاشل  
 حكومة \* وتكمل بقطع الحشفة ولا يزيد بالاستئصال \* وفيه وجه آخر أنه يزيد  
 حكومة \* الثالث عشر الألتان \* وفي قطع ما أشرف منهما على البدن كمال  
 الدية وان لم يقرع العظم \* الرابع عشر الشفران \* وفيما أشرف منهما على  
 المنفذ دية المرأة وهو القدر الناقى عند الانطباق \* الخامس عشر  
 الرجلان \* وهما كاليدين \* ورجل الاعرج كرجل الصحيح \* ورجل من



امتنع مشيه بكسر الففار كالصحيح على الاظهر \* وفي التقاط أصابع الرجلين  
 كمال الدية \* السادس عشر الجلد \* وفي سلخ جميعه دية واحدة \* النوع  
 الثالث من الجنائيات ما يفوت المنافع \* وهي عشرة \* الأولى \* العقل فاذا  
 أزاله بالضرب فدية كاملة \* ولو زال بقطع يديه فالنص أنه دية واحدة لان  
 العقل ليس له محل مخصوص فيندرج تحت كل عضو يكمل فيه الدية \* فلو قطع  
 يديه ورجليه فزال عقله فديتان \* وقيل لا يندرج العقل لأنه ليس في اليد  
 وهو القياس \* واذا شككنا في زوال العقل راقبناه في الحلولات ثم لم نحلفه  
 لانه يتجاذب في الجواب \* الثانية السمع \* وفيه كمال الدية وفي احدها نصف الدية  
 \* وقيل حكومة لان محل السمع واحد \* ولو قيل السمع باق وقد وقع في  
 الطريق ارتاق فتعطل المنفعة كزوالها على أحد الوجهين \* ويجري فيما اذا  
 ذهب سمع الصبي فتعطل نطقه أو ضرب صلب انسان فتعطل رجله ففي تعدد الدية  
 خلاف \* واذا شك في السمع جرّب بصوت منكربقة \* وان نقص  
 السمع جرّب بالنسبة الى من هو في مثل سنه بقرب المسافة وبعدها فان كذبه  
 الجاني حلف المجني عليه \* الثالثة البصر \* وفي ابطالها مع بقاء الحدقة كمال  
 الدية \* ويستوى فيه الاعمش والاخلش \* ومن في حدقته بياض لا يمنع  
 أصل البصر كمال الدية \* وفي احدها النصف \* ويمتنع بتقريب حديدة من  
 حدقته منافسة<sup>(٢)</sup> \* الرابعة الشم \* وفيه كمال الدية ويمتنع بالروائح الكريهة  
 الحادة \* وعند النقصان يحلف لسر الامتحان \* وقيل في الشم حكومة لانه  
 ضعيف النفع \* الخامسة النطق \* وفي ابطاله كمال الدية وان بقى في اللسان  
 فائدة الذوق والحروف الشفوية والحلقية \* وفي بعض الكلام بعض الدية

(٣) قال في الصباح غاصت نالنا اذا فاجأته واخذته على غرة منه اهـ



\* ويوزع على ثمانية وعشرين حرفاً \* ويدخل الشفوية والحلقية في التوزيع  
 \* ولو كان لا يحسن بعض الحروف فهل ينقص الدية أو هو كضعف القوى  
 فيه وجهان \* وإن كان بجناية فوجهان مرتبان وأولى بالتنقيص \* وضعف  
 سائر المنافع التي لا تتقدر مثل الحروف \* وإن كان بأفة لم تنقص \* وإن كان  
 بجناية فوجهان \* ولو قطع بعض لسانه فأبطل بعض كلامه وتساوت نسبة  
 الجرم والحروف فذاك \* وإن تفاوتنا بأكثر الشهادتين \* ولو قطع  
 ربع اللسان فزال نصف الكلام فنصف الدية \* ولو قطع نصف اللسان فزال  
 ربع الكلام فنصف الدية \* ولو استأصل الباقي وقد بقي ثلاثة أرباع الكلام  
 أو ثلاثة أرباع اللسان فيجب ثلاثة أرباع الدية أخذاً بالأكثر \* وقيل النظر إلى  
 الجرم في حق الباقي ولكن لو بقي ثلاثة أرباع اللسان وفيه نصف الكلام  
 فنصف الدية وحكومة وكان ربع اللسان أشل ﴿ السادسة الصوت ﴾ وفي  
 إبطاله كل الدية فإن بطل معه حركة اللسان نديتان \* وقيل دية واحدة لأن  
 الصوت يقصد للنطق ﴿ السابعة الذوق ﴾ وفيه كمال الدية \* ويجزى بالاشياء  
 المرة ﴿ الثامنة المضغ ﴾ فإذا صلب منرس لحية فعليه كمال الدية \* ولو  
 جنى على سنه فتعذر المضغ فكمال الأرض \* فإن أسود وأمكن المضغ  
 فحكومة لازالة الجمال ﴿ التاسعة ﴾ قوة الامناء والاحبال فيها كمال الدية  
 \* وفي قوة الارضاع حكومة لأنها عارضة \* وإبطال الاتذاذ بالجماع أو بالطعام  
 إن أمكن فيه كمال الدية \* وكذلك لو ارتقى منفذ الطعام بجناية على عنقه وبقي  
 معه حياة مستقرة فجزاؤه رقبته فكمال الدية \* وفي الافضاء كمال الدية على  
 الزوج والزاني جميعاً وهو أن يتحد مسلك الجماع والنائط \* ولا يندرج تحته  
 المهر \* ولا يندرج أرش البكارة تحت المهر \* ولو أزال الزوج بكارة زوجته

بأصبع في أرض البكارة خلاف \* ومهما كانت الزوجة لا تحتمل الوطء إلا  
بالأفضاء فالوطء غير مستحق \* فإن كان سببه ضيق المنفذ فهو كالرتق \* وإن  
كان كبير الآلة فهو كالجب في إثبات الخيار \* (الباشرة) في منفعة المشي والبطش  
كمال الدية \* ولو ضرب صلبه فبطل مشبه وجب كمال الدية \* وفي تكميل  
الدية في الرجل المعطلة بخلل في غير الرجل خلاف سبق \* ولو ضرب صلبه  
فبطل مشبه ومنه في الاندراج خلاف إذا الصاب كأنه محل لكل واحد  
منهما \* هذا حكم الأطراف فيتصور أن يجب في شخص واحد قريب من  
عشرين دية جمعا \* فلو مات بالسراية تداخل \* فلو حزن الجاني رقبته داخل  
أيضاً \* وعلى القول المخرج لا يتداخل \* ولو كان القطع خطأ والحز عمداً أو  
بالمعكس ففي التداخل قولان لأن تذاير الحكم يضاهي تذاير الجاني \* وعلى  
التداخل لو قطع يده خطأ وقتل عمداً فالواجب دية نصفها منلظة على الجاني  
ونصفها مخففة على العاقلة \* وقيل يجب الكل منلظة إذا الحز أبطل ما سبق  
\* وجراح العبد من قيمته كجراح الحر من دية على النص \* وفيه قول مخرج  
أن الواجب بقدر النقصان \* فلو قطع ذكر العبد وجب كمال قيمته على النص  
\* وعلى التخرج لم يجب شيء إذا لم ينقص القيمة كالبيمة

﴿ القسم الثاني من الكتاب في الموجب \* والنظر في أربعة أطراف ﴾

﴿ الطرف الأول السبب ﴾ وهو كل ما يحصل الهلاك عنده دية سواء  
ولكن لولاه لما أثرت العلة كالخمر مع التردية \* فأما ما يحصل الهلاك لولاه  
كما لو مات عند صمعة خفيفة فهذا لا يجب به الضمان \* ولو صاح على  
صغير فارتعد وسقط من سطح ضمن \* وفي القصاص قولان \* ولو كان بالغاً  
فثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين أن ينافسه من ورائه أو من وجهه \* ولو



صاح على صبي على الارض فمات أو تلي بالغ فزال عقله فوجهان \* ولو  
خوف حاملاً فأجهضت<sup>(١)</sup> جنيماً وجبت الذرة لانه سبب ظاهر \* والضابط أن  
ما يظهر كونه سبباً ولكن احتمل حصول الهلاك بغيره فهو كشبه العمى اذا  
قصده \* وما يشك في كونه سبباً احتمل أن يقال الاصل براءة الذمة أو الاصل  
الحواطة على السبب الظاهر \* الطرف الثاني في اجتماع العلة والشرط \* فان  
كان العلة عدواناً كالتردية والحفر سقط أثر الحفر \* وان لم يكن كالتردي مع  
الحفر نظر الى الحفر فان كان عدواناً ضمن والآ فلا \* ولو وضع صبيّاً في مسبة  
فاقترب \* سبع وجب الضمان على أصح الوجهين \* ولو اتبع انساناً بسيفه فولى  
هارباً وألقى نفسه في نار أو ماء أو بئر أو افتقره سبع في مسبح أو انخسف به  
سقف ألقى نفسه عليه فهو قاتل نفسه الآ اذا كانت البئر مغطاة فالضمان على  
المتبع \* ولو سلم صبيّاً الى سباح ففرق بتقصيره ضمن \* وان كان بالناء لم يضمن  
\* وحفر البئر لا يكون عدواناً في ملكه وفي الموات الآ اذا حفر بئراً في دمليز  
نفسه ودعا اليه غيره ففي الضمان قولان لتعارض المباشرة والغرور \* أما في  
الشارع بحيث يضرّ بالجائزين فعدوان \* وان كان لمصلحة الطريق وبأذن الوالي  
فلا ضمان \* وان استقلّ فهو جائز ولكن بشرط سلامة العاقبة على أحد القولين  
\* وان حفر لغرض نفسه ولم يضرّ بالناس فهو جائز بشرط سلامة العاقبة  
\* وكذا اشراع الاجنحة جائز بشرط السلامة بخلاف ما لو حفر في ملكه  
فسقط جدار داره فلا ضمان لان في ذلك حرجاً على الملاك الآ أن يتحصن  
بمخالفة العادة في سعة البئر فيضمن \* ولو أوقد ناراً على السطح في يوم ريح  
عاصف ضمن عهداً الشرارة \* ولو عصفت الريح بعتة فلا \* ولو سقط ميزابه على رأس

(٣) (قوله فأجهضت) أجهضت الناقة والمرأة ولدها أجهاضاً اسقطته نائض الحائض اهـ



انسان فان كان الساقط القدر البارز ضمن (و) كالجناح \* وان سقط السكل لم  
يضمن على وجه لانه من حاجة الملك بخلاف الجناح \* وضمن النصف بازاء  
البارز على وجه \* وضمن ما يقنضيه وزن البارز على وجه اذا قيس بوزن  
الداخل \* واذا مال الجدار الى الشارع بأن بناء مائلاً فهو كالقابول <sup>(٣)</sup>  
\* وان مال في الدوام فلم يتدارك مع الامكان في الضمان وجهان \* وأما قناعات  
البيوت وقشور البطيخ اذا تعثر بها انسان في وجوب الضمان على الملقى  
وجهان كما في الميزاب لان طرح القناعات لمرافق الاملاك \* ورش الماء اذا  
لم يكن لمصلحة عامة فهو سبب ضمان في حق من تراق ولم ير موضع الرش  
﴿ الطرف الثالث في ترجيح سبب على سبب ﴾ ومهما اجتمع سببان مختلفان  
قدم الاول \* ولو حفر بئراً ونصب آخر حجراً فتعثر بالحجر ووقع في البئر  
فالضمان على واضع الحجر \* وكذا لو سقط الحجر بسبب السيل على طرف  
البئر سقط الضمان عن الحافر \* ولو سقط في بئر على سكين منصوب فالضمان  
على الحافر لا على ناصب السكين \* ولو حفر بئراً قريب العمق فعمقها غيره  
فالضمان على الاول في وجه \* وقيل انها يشتركان لتناسب الجنائتين \* ولو تعثر  
بحجر في الطريق فالضمان على واضعه \* ولو تعثر بقاعد فالضمان على القاعد \* ولو  
تعثر بواقف فالماشى مهدر وضمان الواقف على الماشى لان الوقوف من مرافق  
المشى دون القعود \* وقيل في المسئلتين قولان بالنقل والتخريج \* ولو ردى في  
بئر فسقط عليه آخر فضمانها على عاقلة الحافر \* وهل لورثة الاول مطالبة عاقلة  
الثاني بنصف الدية حتى يرجعوا به على عاقلة الحافر فيه تردد \* مشؤه أن المكره

(٣) (قوله كالفابول) قال في المصباح القابول هو السابط هكذا استعمله الغزالي وتبعه  
الرافعي ولم اظفر بنقل فيه اهـ

هل يتعلق به عهدة \* ولو تعلق على طرف البئر فتعلق بآخر وجذبه وتعلق الآخر  
بثالث وجذبه ووقع بعضهم على البعض فالأول مات من ثلاثة أسباب بصدمة  
البئر وثقل الثاني والثالث وهو متسبب الى واحد فيهدر ثلث دية وثلاثة على  
الحافر وثلاثة على الثاني فإنه جذب الثالث وأما الثاني هلك بسببين وهو متسبب  
الى أحدهما فيهدر نصفه ونصف دية على الأول لأنه جذبه وأما الثالث فكل  
ديته على الثاني ﴿الطرف الرابع فيما يوجب الشراكة﴾ كما اذا اصطدم حران  
وماتا فكل واحد شريك في قتل نفسه وقتل صاحبه في تركه كل واحد  
كفارتان وعلى عاقلة كل واحد نصف دية صاحبه إلا اذا كانا متعمدين فهي  
في تركتهما \* فان كانا راكبين زاد في تركه كل واحد نصف قيمة دابة صاحبه  
\* فان غلبها الدابتان أهدر الملاك على أحد القولين احوالة على الدواب \* وفي  
الثاني يحال على ركوبهما \* فان كانا صبيين اركبهما أجنبي متمدناً فحوالة الكل  
على الأجنبي \* وان اركبهما الولي فلا حوالة عليه بل هو كركوب الصبيين  
بنفسهما \* وان اركب انولي لأجل زينة لا حاجة في تقييده بشرط  
سلامة العاقبة في حق الولي وجهان \* فان تصادم حاملتان في تركه كل واحدة  
أربع كفارات لأنه أهلك أربعة أنفس والكفارة لا تنجز \* وقائل نفسه يلزمه  
الكفارة على الأصح في المسئلتين \* وعلى عاقلة كل واحدة غرة نصفها لهذا الجنين  
ونصفها للآخر \* وحكم الدية ما سبق \* فان كانا عبيدين فهما مهدران \* وان كان  
أحدهما عبداً فنصف قيمة العبد في تركه الحر ونصف دية الحر تتعلق بتلك القيمة  
فإنها بدل الرقبة \* فان كانتا مستولدين وتساوت القيمتان تقاصتا \* وان كانت  
أحدهما تساوي مائتين والآخر مائة فضل لصاحب النفيس خمسون بعد  
التقاص \* وان كانتا حاملتين وقيمة كل غرة أربعين فصاحب النفيسة يستحق

مائة وعشرين من جملة مائتين وأربعين ولكن قيمة الحسيمة مائة ولا يجب  
على سيد المستولدة الا أقل الامر من فعلية مائة لكنه يستحق سبعين من جملة  
مائة وأربعين فيفضل عليه ثلاثون \* وان اصطدمت سفينةتان فالملاح  
كالراكب والسفينة كالداية وغلبة باح كغلبة الداية \* ولو كان في كل سفينة  
عشرة أنفس وأموال فهما شريكان في قتل الشرين واتلاف الاموال \* واذا  
قال الملاح كان ذلك بالريح صدق مع يمينه \* وان أشرفت سفينة على الزرق  
فقال الخائف على نفسه أو على غيره ألق متاعك وعلى ضمانه لزمه الحاجة الفداء  
\* وان كان ملقى للمناع أيضاً محتاجاً لزمه أيضاً \* وقيل يسقط بقدر حصة المالك  
\* ولو كانوا عشرة سقط العشر \* ولو كان المحتاج هو المالك فقط فآلى بضمان  
غيره لم يحل له الأخذ \* ولو قال الملتبس ألق وركبان السفينة ضامنون ثم قال  
أردت التوزيع يصدق مع يمينه ولزمه حصته \* والراكبون ان رضوا به لزمهم  
والآفلاء ولورجع حجر المنجنيق على الرماة وكانوا عشرة فيهدر من دم كل واحد  
عشره \* فان أصاب غيرهم فالدية على عاقلتهم الا اذا قصدوا شخصاً وقدروا  
على اصابته فهو عمد \* وان قدروا على اصابة واحد من الجمع لا يمينه فهو خطأ  
في حق ذلك الواحد \* ولو جرح مرتداً فأسلم ثم عاد الجراح مع ثلاثة  
فجرحوه فالجناة أربعة على كل واحد ربع الدية والجماني في الحالتين لزمه الربع  
بجراحتين احدهما منهرة فيعود حصته الى الثمن \* وقيل يوزع على  
الجراحتات ويقال الجراحتات خمس فيسقط الخمس ويبقى على كل واحد من  
الاربعة خمس الدية \* ولو قطع يد العبد الجماني فجنى بدمه ثم مات فأرش  
اليدين يختص به المجني عليه أولاً والباقي يشاركه فيه المجني عليه ثانياً لانه مات بعد  
الجنايتين وقطع بعد احدي الجنايتين وان فضل من أرش الاولى فالفاضل من أرش



الطرف للسيد وقيمة النفس للمجنى عليه ثانياً والقاتل بالسحر اذا أقر بالتمدد  
بذمه القصاص \* وان أقر بالخطأ أو شبه العمد فالدية على العاقلة لو أقرت

❦ القسم الثالث من الكتاب فيمن عليه الدية ❦

وهو الجاني ان كان عمداً والمأقلة ان لم يكن عمداً \* والنظر في أركان  
❦ الركن الأول ❦ في جهة العقل وصفة العاقلة ❦ أما الجهة الثلاثة ❦  
العربية واولاء وبيت المال \* أما المخالفة والموالات فلا توجب العقل  
(ح) ❦ الجهة الاولى ❦ القرابة وهو كل عصبية سوى أبعاض الجاني من  
أبائه وبنيه فان كان ابنها ابن ابن عمها ففي الضرب وجهان \* وفي تقدم  
الاخ للأب والام علي الأخ للاب قولان ❦ الجهة الثانية الولاء ❦ فان لم  
يصادف عصبته فلي معتق الجاني \* فان لم يكن فعصبات المعتق \* ثم  
معتق المعتق \* ثم عصباته \* ثم معتق أب المعتق \* ثم عصباته هكذا على  
الترتيب كالمراث \* وفي دخول ابن المعتق وأبيه وجهان \* واذا اعتقت المرأة  
لم يضرب عليها بل على عصباتها كما يزوجون عتيقها \* والشركاء في عتق عبد  
واحد كشخص واحد لا يلزمهم أكثر من نصف دينار \* فان مات واحد فكل  
واحد من عصباته لا يحمل أكثر من حصة المعتق لو كان حياً \* وما دام المعتق  
حياً فلا يرقى الي عصباته وان فضل عنه شيء اذ لا ولاء لهم \* فان مات  
فعصباته كمعصبات الجاني \* وفي تحمل العتيق عن المعتق قولان \* فان قلنا  
يتحمل فاجتمع المولى الأعلى والأسفل فالأعلى أولى \* والمتولد بين العتيق  
والعتيقة يجب عقله على موالى الاب ترجيحاً لجهة الابوة \* فان تولد من عتيقة  
ورقيق فالولاء لموالى الام اذ لا ولاء على الاب بعد \* وان أعنت الاب انجر

الولاء الى موالى الأب \* فان جنى الولد قبل جرّ الولاء فأرّش الجناية على موالى  
 الام \* وما زاد بسرّاية بعد الجرّ على الجاني لانه نتيجة جنائته قبل الجرّ فلا يحمله  
 موالى الاب ولانه حصل بعد الجرّ فلا يحمله موالى الام ولانه لم يحل  
 عن انموالى فلا يحمله بيت المال \* ولو قطع يدين قبل الجرّ فسرّى بعده فعلى  
 موالى الأم دية كاملة \* وكذا اذا قطع اليدين والرجلين \* الجهة الثالثة بيت  
 المال \* فاذا لم نجد العصوبة والولاء أخذنا من بيت المال ان كان الجاني  
 مسلماً \* فان كان ذمياً رجعنا الى الجاني \* أما الصفات \* فلا يضرب على مجنون  
 وصبي وامرأة وان كانت معتقة \* ولا على مخالف في الدين فلا يحمل مسلم من الذمي  
 ولا الذمي من المسلم \* وفي تحمل اليهودى من النصراني قولان \* والحربي  
 لا يتحمل \* والمعاهد كالذمي اذا لم ينصرم عهده قبل مضي أجل الضرب \* ولا  
 يضرب على فقير وان كان معتملاً \* ويضرب على النبي نصف (ح م) دينار وهو  
 الذي ملك عشرين ديناراً بعد المسكن وما يحتاج اليه \* وعلى المتوسط الربع  
 وهو الذي يملك أقل من ذلك ولكن ملك ما فضل عن حاجته \* وينظر الى  
 اليسار في آخر السنة فلو طأ اليسار قبلها أو بعدها فلا التفات اليه \* الركن  
 الثاني في كيفية التوزيع \* والبداية بأقرب (ح) العصابات \* ولا يضرب  
 على واحد أكثر من نصف أو ربع وهو حصة كل سنة على أحد الوجهين  
 \* وقيل انه حصة جميع السنين \* ثم ان فضل من الاقربين شيء ترقينا الى من  
 بعدهم ثم الى المعتق \* فان لم يكن عصابة أخذنا بقية الواجب آخر السنة من  
 بيت المال \* فان لم يكن في بيت المال أخذنا من الجاني على أقيس الوجهين  
 حذاراً من التعطيل \* وقيل ينتظر يسار بيت المال \* وأما الذمي اذا لم يكن له  
 عاقلة فيطالب بعد مضي الاجل اذا لا ينتظر له بيت المال \* وكذا اذا اعترف

بالخطأ وانكر العاقلة ولا بينة اذ لا ينتظر اقرار العاقلة \* فان أقروا على قدور  
 وقع الرجوع عليهم \* وما دون أرض الموضحة مضروب (ح م و) على العاقلة  
 بل لو كان الأرض نصف دينار وزعناه على العاقلة \* وان كانوا مائة طولب  
 جميعهم بنصف دينار مشترك على وجه \* وعلى وجه يعين القاضي واحدا كي لا  
 يعسر الطلب \* وأما الاجل \* فهو في دية كاملة ثلاث سنين وهي مائة من  
 الابل يؤخذ ثلثها في آخر كل سنة \* فلو وجب مائتان من الابل في عبد وقتلنا يحصل  
 فهو مضروب في ثلاث سنين نظراً الى أنه بدل نفس \* وقيل انه في ست  
 سنين نظراً الى القدر \* وعلى هذا يضرب دية اليهودي والنصراني في سنة  
 \* ودية المجوسي في سنة \* وغرة الجنين أيضاً في سنة لان السنة لا تجزأ  
 \* ودية المرأة في سنتين \* ولو قتل واحد ثلاثة فيضرب ثلاثمائة من الابل في  
 تسع سنين على وجه نظراً الى القتل أو الى أن الثلاثة الانفس لا يكونون كنفس  
 واحدة \* ويضرب في ثلاث سنين على الاصح لان الآجال للديون المتفرقة  
 تتساوق ولا تتعاقب \* وان قتل ثلاثة واحدا فالدية الواحدة مضروبة على  
 المواقف في ثلاث سنين على كل واحد ثلث نظراً الى اتحاد المستحق \* وقيل  
 في سنة واحدة \* ودية يدي الشخص كنفسه \* ودية احدي اليدين من  
 الرجل يضرب في سنتين لعدم النفس ونقصان القدر \* ولو قطع يدي انسان  
 ورجليه فهو كقتل نفسين \* ومن مات في أثناء السنة فلا شيء عليه \* والنظر  
 الى آخر السنة \* والغائب هل يلتحق بالمدوم فيه قولان ونعني به غيبة تمنع  
 التحصيل في سنة \* وأول الحول يحسب من وقت الرفع الى القاضي سواء شعر به  
 العاقلة أو لم يشعر \* لامن وقت الجزاء \* ولو سرت الجناية بعد الدفع فحول أرض  
 السراية من وقت السراية \* ولو جنى العبد فأرشه يتعلق برقبته \* وهل يتعلق بدمته



حتى يطالب به بعد العتق فيه قولان \* فان تعلق فهل يصح ضمانه فيه وجهان  
 \* وان اخذنا السيد الفداء فله ذلك ولا يلزمه الا أقل الامر من قيمة العبد  
 أو أورش الجناية في أصح القولين \* ولو قال اخترت الفداء لم يلزمه ما لم يسلم  
 في أقيس الوجهين \* وان جنت المستولدة فلي السيد أقل الامر من لانه مانع  
 بالاستيلاء \* فلو جنت مراراً ولم يتخلل فداء فهي كجنابة واحدة فتجمع ويلزمه  
 أقل الامر \* ولو تخلل فداء لزمه فداء جديد في أحد القولين \* وفي القول  
 الثاني بستره الاول ويوزع عليهما \* ووطء الجارية الجنابة ليس اختياراً للفداء  
 على أصح الوجهين

﴿ القسم الرابع من الكتاب في غرة الجنين ﴾

والنظر في أطراف ﴿ الطرف الاول في الموجب ﴾ وهي جنابة توجب انفصال الجنين  
 ميتاً \* فان لم ينفصل وماتت الام فلا شيء \* وان انفصل بعد موت الام وجب  
 ( ح م ) \* وان انفصل حياً ولو على حركة المذبح حين ثم مات فدية كاملة وان  
 كان ذلك لما دون ستة أشهر وتلك الحياة لا تدوم \* بل لو لم تكن جنابة فقتل  
 مثل هذا الجنين وجب القصاص كقتل مريض مشرف على الموت \* ولو  
 خرج رأس الجنين وماتت الام وجبت الغرة لتيقن الجنين \* وقيل لا يجب  
 لعدم الانفصال \* وكذا الوجهان فيما لو قُدت بنصفين فانكشف الجنين في  
 بطنها \* وكذا الوجهان فيما لو خرج رأس الجنين فصاح فخرت رقبتة \* فمن لا  
 لا يعتد بهذا الانفصال لا يوجب القصاص ولا كمال الدية \* ولو أجهضت بدءاً  
 وماتت وجبت غرة اذا تيقنا وجود جنينها \* ولو ألفت أربعة أيدي ورأسين لم  
 يزد على غرة فرب شخص له رأسان \* ولو ألفت بدنين فديتان اذا لا يمكن

البدنان لشخص واحد \* ولو ألفت يدين ثم خرج جنين حي بلا يدين فدية  
كاملة لليدين \* وان كان سليم اليدين فحكومة لهما ﴿ الطرف الثاني في  
الموجب فيه ﴾ وهو الجنين الذي بدا فيه التخطيط ولو في طرف من أطرافه  
وإذا أدركت القوايل كفى ذلك \* ولا شيء في اجهاض المضنة والملقة قبل  
التخطيط على الاصح \* ثم في الجنين الحر المسلم غمرة \* وفي الجنين الكافر ثلاثة  
أوجه ( أحدها ) غمرة ولا يبالي بالتسوية ( والثاني ) ثلث الغرة ( والثالث ) لا  
يجب شيء \* فان قلنا بالثلث فالتولد من نصراني ومجوسي قيل انه يؤخذ  
بالاخف \* وقيل بالأغلظ \* وقيل العبرة بجانب الأب \* ولو جنى على ذمية  
فأسلمت ثم أجهضت فترة كاملة نظراً الى حال الانفصال \* ولو جنى على  
حرية فأسلمت ثم أجهضت ففي ضمان الجنين وجهان كما لو رمى الى حربي  
فأسلم قبل الاصابة \* أما الجنين الرقيق فقيه عشرة قيمة الأم \* ويعتبر القيمة على  
الصحيح يوم الجناية لا يوم الاجهاض أخذاً بالأغلظ \* فلو كان الجنين سليماً  
والأم مقطوعة الأطراف قدرت سليمة الأطراف على أحد الوجهين كما يقدر  
اسلامها وحريةها اذا كان الجنين كذلك \* ولو كان الجنين مقطوع الأطراف  
فلا تقدر الأم مقطوعة على الصحيح اذ ذاك في الجنين من أثر الجناية  
﴿ الطرف الثالث في صفة الغرة ﴾ وهو رقيق سليم من عيب يثبت الرد في  
البيع سنة فوق سبع ودون خمس عشرة ان كان غلاماً \* ودون العشرين ان  
كانت أنثى \* وقيل تؤخذ الكبيرة ما لم تضعف بالهرم \* وفي نفاسة قيمتها  
وجهان ( أحدهما ) انه لا تقدير فيه بد وجود السن والسلامة ( والثاني )  
انه لا ينبغي أن ينقص عن قيمة خمس من الابل لانا عند العقد نرجع الى  
خمس من الابل في القول الجديد \* وفي القديم نرجع الى قبة الغرة من غير

تقدره \* ثم تصرف الغرة الى وارث الجنين وهو الأم والعصبة \* وتلزم عاقلة  
الجماني اذا لا يمكن أن يكون قتل الجنين عمداً اذا لا يتيقن حياته بحال \* وأرش  
ألم الام يندرج تحت الغرة ان لم يبق شين \* فان بقي وجب حكومة الشين

### ❦ باب كفارة القتل ❦

كل حي ماتزم اذا قتل قتلاً غير مباح آدمياً معصوماً فعليه تحرير رقبة  
مؤمنة \* فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين \* فان لم يقدر فلا إطعام على المذهب  
\* ثم لو مات ففي كل يوم مد كما في رمضان \* فيجب الكفارة بالخطأ وحفر  
البئر \* وعلى الصبي والمجنون \* ولا يجب في قتل الصائل ومن عليه القصاص  
والرجم ولا على حربى \* وفي وجوبه على من قتل نفسه أو حفر بئراً فتردي فيه  
غيره بعد موته وجهات \* اذ يبعد انشاء عبادة على ميت بعد الموت \* ولا  
كفارة في قتل نساء أهل الحرب وذرائعهم \* ويجب في المعاهد والمملوك  
اذا قتله السيد لوجود العصبة \* وكذا في المسلم وان كان في دار الحرب  
\* فاذا رمى الى صف الكفار ولم يدر أن فيهم مسلماً فأصاب فعليه الكفارة  
ولا دية \* وان علم أن فيهم مسلماً ولم يقصده لزمه الدية \* وقيل قولان كما لو  
قصد شخصاً بعينه وكان قد أسلم قبل الرمي ففي دية قولان اذا كان في صف  
الكفار \* والشريك في القتل عليه كفارة كاملة على الصحيح اذ العبادة  
لا تنجزاً

### ❦ كتاب دعوى الدم ❦

والنظر في ثلاثة أمور ❦ الأول الدعوى ❦ ولها خمسة شروط ❦ الأول  
أن يتعلق بشخص معين أو بأشخاص معينين \* فلو قال قتل أبي واحد من



هؤلاء العشرة ولا أعرف عينه وأريد عين كل واحد فالصحيح أنه يجاب إليه  
لأنه يتضرر بالمنع وهؤلاء لا يتضررون باليمين \* وكذا في دعوى النصب  
والسرقة \* بخلاف القبض والبيع في المعاملات فإنه بالنسيان مقصر \* وقيل  
يسمع في المعاملات \* وقيل لا يسمع إلا في الدم \* الثاني \* أن تكون  
مفصلة في كونه عمداً أو خطأ أو مشتركة \* فإن أجل استفصل القاضي \* وقيل  
يمرض عنه لأن الاستفصال تلقين \* ولو قال قتل أبي خطأ مع جماعة ولم  
يحصرهم لم يسمع إذ حصته من الدية لا تبين \* ولو ادعى العمد وقتلنا موجه  
القيود المحض سماع \* وإن قلنا أحد لا يمينه فوجهان \* الثالث \* أن يكون  
المدعي مكلفاً ملتزماً \* ولا يضره كونه جنياً حالة القتل إذ يعرف ذلك بالتسامع  
\* الرابع \* أن يكون المدعي عليه مكلفاً \* فإن كان سفيهاً صح فيما يقبل اقرار  
السفيه فيه \* وإن لم يقبل اقراره صح لأجل انكاره حتى تسمع البينة ويعرض  
اليمين عليه على الصحيح إذ ينقطع الخصومة بخلفه \* الخامس \* أن لا يتناقض  
دعواه فإن ادعى على شخص أنه منفرد بالقتل ثم ادعى على غيره الشركة لم  
يسمع الدعوى الثانية لأن الأولى تكذبه \* فلو صدقه المدعي عليه ثانياً كان  
له المؤاخذه على الصحيح لأن الحق لا يعدوها \* ولو استفصل في العمد  
فقصده بما ليس بعمد لم تبطل دعواه أصل القتل على أصح الوجهين \* ولو  
قال ظلمته بأخذ المال وفسر بأنه كذب في الدعوى استرد \* ولو فسر بأنه حنفي  
لا يري القسامة وقد أخذ بها لم يسترد لأن النظر إلى رأي الحاكم لا إلى الخصمين  
\* النظر الثاني في القسامة \* وفيها أربعة أركان \* الركن الأول في مظنتها \*  
وهي قتل الحر في محل اللوث فلا قسامة في المال والأطراف \* وفي العبد  
قولان \* واللوث قرينة حال تلعب الظن كقنيل في محلة بينهم عداوة أو

قتيل دخل صفاً وتفرق عنه جماعة محصورون \* أو قتيلا في صف الخصم  
المقاتل \* أو قتيلا في الصحراء وعلى رأسه رجل معه سكين \* وقول الجروح قتلني  
فلان ليس بلوث \* وقول واحد ممن تقبل شهادته لوث \* وقول جمع ممن تقبل  
روايتهم لوث \* والقياس أن قول واحد لوث \* وأما عدد من الصبية والفسقة  
فيهم خلاف \* **﴿ وأما ﴾** مسقطات اللوث الخمسة **﴿ الأول ﴾** أن يتعذر  
إظهاره عند القاضي فلو ظهر عند القاضي على جمع فللمدعي أن يمين \* فلو قال  
القاتل واحد منهم فخلقوا إلا الواحد فله القسامة على ذلك الواحد لأن نكوله  
لوث \* فلو نكلوا جميعاً فقال ظهر لي الآن لوث معين وقد سبق منه  
دعوي الجهل ففي تمكينه من القسامة وجهان **﴿ الثاني ﴾** إذا ظهر اللوث في  
أصل القتل دون كونه خطأ أو عمداً يمنع من القسامة على أحد الوجهين إذ  
ليس يتعين للخطاب العاقلة ولا الجاني **﴿ الثالث ﴾** أن يدعي الجاني كونه  
غائباً فإذا حلف سقط بيمينه أثر اللوث \* فإن أقام على النية بينة بعد الحكم  
بالقسامة نقض الحكم \* ولو كان وقت القتل محبوساً أو مريضاً ولم يمكن كونه قاتلاً  
إلا على بعد ففي سقوط اللوث به وجهان **﴿ الرابع ﴾** لو شهد شاهد بأن فلانا  
قتل أحد هذين القتيلين لم يكن لوثاً \* ولو قال قتل هذا القتيلا أحد هذين  
الرجلين فهو لوث لا تـ تعيين القاتل يعسر \* وقيل لا لوث في الموضعين  
**﴿ الخامس ﴾** تكذيب أحد الورثة هل يبارض اللوث فيه قولان \* فإن  
قلنا يبطل فلو قال أحدهما قتل أبانا زيد ورجل آخر لا أعرفه وقال الآخر  
قتله عمرو ورجل آخر لا أعرفه فلا يتكاذب فلعلم ما جهله هذا علمه ذلك  
\* ثم معين زيد معترف بأن عليه نصف الدية وحصته منها الربع فلا يطالب إلا  
بالربع \* وكذا مدعي عمرو \* وليس من مهطلات اللوث أن لا يكون على



القتيل أثر جرح وتخييق \* الركن الثاني كيدية القسامة \* وهو ان يحلف المدعي خمسين يمينا متراالية في مجلس واحد بعد التحذير والتخليط فلو كان في مجلسين فوجهان \* فان قلنا تجب الموالاة فان جن ثم أفاق يبنى للمذر \* ولو عزل القاضي استأنف \* ولو مات في أثناءه استأنف الوارث \* ولا قسامة في غيبة المدعي عليه على أحد الوجهين لانها ضمنية بخلاف البيعة \* فان كان الوارث جماعة ففي توزيع الخمسين عليهم وجهان \* فان قلنا يوزع يحلف كل واحد بقدر سهمه من الميراث \* فالثمن والسدس ينكسر فيقسم اليهم المنكسرة \* فان نكل بعضهم أو كانوا غيبا فلا يأخذ الحاضر حصته ما لم يتم خمسين يمينا \* فان كانوا ثلاثة حلف الأول خمسين يمينا وأخذ الثلث \* واذا قدم الثاني حلف ثلث الايمان وأخذ الثلث \* واذا قدم الثالث حلف نصف الايمان \* واو حلف ولدا حنثي وأخا لاب حلف الحنثي خمسين لاحتمال أنه مستترق وأخذ نصف الدية لاحتمال أنه أتي \* فان أراد الاخ أن يحلف حلف خمسا وعشرين يمينا \* وفاندته أن يتزع النصف من يد الجاني ويوقف بينه وبين الحنثي فاذا ظهر الحال سلم بحكم اليمين السابقة هذا كله في يمين المدعي \* أما سائر الأيمان في الدم كيمين المدعي عليه واليمين مع الشاهد ففي تعدده خمسين قولان \* ويجريان في الاطراف مع ان القسامة لا تجرى فيها \* فان قلنا يتعد في الطرف فلو نقص ففي التوزيع قولان \* ولو ادعي على اثنين أنهما قتلا ففي التوزيع عليهما قولان كما في الوارثين \* ولو كان معه شاهد واحد وقلنا يتعد اليمين مع الشاهد فان شهد على اللوث حلف معه خمسين يمينا \* وان شهد على القتل حلف منه واحدة \* الركن الثالث في حكم القسامة \* ولا يناط بها القصاص على الجديد \* بل الدية من الجاني ان حلف على العمد \* ومن العاقلة



ان حلف على الخطأ \* وان نكل عن القسامة ونكل المدعي عليه عن اليمين  
 ففى تمكينه من اليمين الردودة قولان \* وكذا اذا نكل عن اليمين مع الشاهد  
 وعاد الى اليمين الردودة ﴿ الركن الرابع فيمن يحلف ﴾ وهو كل من يستحق  
 الدية فالمكاتب يقسم على عبده \* فان عجز قبل الحلف والنكول حلف السيد  
 \* فان كان بعد النكول لم يحلف كما لا يحلف الوارث بعد نكول المورث  
 \* فلو قتل عبده فأوصى بقيمته لمستولده ومات فلاورثة أن يقسموا \* وان  
 كانت القيمة للمستولدة لان لهم حظاً في تنفيذ الوصية \* فان نكلوا  
 فلمستولدة القسامة على أحد القولين \* وكذا القولان في قسامة الغرماء اذا  
 نكل الوارث \* فان لم يقسموا فلهم يمين المدعي عليه \* فاذا قطع يد العبد وعتق  
 ومات وكانت الدية مثل أرش اليد وقتلنا لا قسامة في العبد فيقسم ههنا على  
 أحد الوجهين لأن الواجب دية حر بالنظر الى الآخر \* ولو ارتد الولي ثم أقسم  
 صح إلا اذا قلنا لا ملاك له \* فان قلنا انه موقوف فقتل صرفت الدية الى  
 النبي \* يمينه \* فان بان<sup>(١)</sup> أنه لم يكن مستحقاً لانه من الاستحقاق تسبب وقسامة  
 أهل النبي \* غير ممكن هذا النص \* وقيل بخلافه \* ومهما قتل من لا وارث له فلا  
 قسامة اذ تحاييف بيت المال غير ممكن ﴿ النظر الثالث في اثبات الدم بالشهادة ﴾  
 ولا يثبت القتل الموجب للقصاص برجل وامرأتين \* ويثبت موجب الدية \*  
 ولو رجع بالعفو الى المال ففى ثبوته بعد العفو وجهان \* ولو شهدت على هاشمة  
 مسبوقه بايضاح لم يثبت الهشم في حق الأرض كما لا يثبت الايضاح  
 \* ولو شهدت على انه رمى الى زيد ففرق فأصاب غيره خطأ ثبت الخطأ قليل  
 قولان بالنقل والتخريج \* وقيل الايضاح سبب الهشم وهما كشيء واحد  
 (١) (قوله فان بان الخ) هكذا في جميع النسخ بدون ذكر جواب الشرط فليحرر اهـ

بخلاف قتل الشخصين \* ولو شهدوا أنه ما جرح وأنهر الدم لم يكف مالم يشهدا على القتل \* ولو قال أوضح رأسه لم يكفه مالم يتعرض للجراحة ووضوح العظم \* فان عجزوا عن تعيين محل الموضحة سقط القصاص وثبت الأرض على أصح الوجهين \* ولو شهد على أنه قتل بالسحر لم يقبل لان ذلك لا يشاهد \* ولو أقر بأنه أمرضه بالسحر ولكن مات بسبب آخر فهذا لو ثبت نص عليه \* وقيل انه لا لوث فان اللوث في تعيين القاتل لا في نفس القتل \* ومن الشروط أن لا تتضمن الشهادة نفعاً ولا دفعاً \* فلو شهد على جرح المورث لم يقبل \* ولو شهد بدين أو عين لمورثه المريض فوجهان \* ولو شهد على جرح وهما محجوبان ثم مات الحاجب أو بالعكس فالنظر الى حالة الشهادة للتهمة \* وقيل قولان كما في الاقرار للورث \* ولو شهدت العاقلة على فسق بينة الخطأ لم يقبل لانها دافعة \* وكذلك لو كان من فقراء العاقلة \* وان كانوا من الأبعد قبل لان توقع موت القريب بعيد بخلاف توقع الذنى \* وقيل في البعيد والقريب قولان بالنقل والتخرج \* ولو شهد رجلان على رجلين بالقتل فشهد المشهود عليهما بانهما قتلا هذا القتل لم يقبل قولهما لانها دافعات ومبادران قبل الاستشهاد \* وشهادة الحسبة لا يقبل في حق الآدميين على أصح الوجهين \* فان صدقها المدعي بطل حقه لتناقض دعواه \* ولو شهدا على أجنبي بالقتل فهما دافعتان ومبادرتان \* ولو شهد أجنبيان على الشاهدين بالقتل فهما مبادران وليسا دافعين فيخرج على شهادة الحسبة \* واذا شهد أحد الورثة بعمو بعضهم سقط القصاص باقراره وان كان فاسقاً لا بشهادته \* ولو اختلف قول الشاهدين في زمان أو مكان أو آلة فهما متكاذبان \* ثم لا يثبت به لوث على الصحيح \* ولو شهد أحدهما على الاقرار بالقتل المطلق والآخر

علي الاقرار بالقتل العمد ثبت أصل القتل \* والقول قول المدعى عليه في نفي  
العمدية وان لم يكن لوث \* وان قال أحدهما قتله عمداً وقال الآخر خطأ  
ففي ثبوت أصل القتل وجهان

— كتاب الجنايات الموجبة للعقوبات —

\* وهي سبع البني والردة والزنا والقذف والشرب والسرقة وقطع الطريق  
\* الجناية الأولى البني \* والنظر في صفاتهم وأحكامهم \* أما الصفة \* فكل  
فرقة خالفت الامام بتأويل ولها شوكة يمكنها مقاومة الامام فهي باغية \* وأما  
المرتد وماذو الزكاة وسائر حقوق الشرع فلا تأويل لهم \* وكل تأويل يعلم  
بطلانه بالظن فهو متبر \* وان كان بطلانه قطعياً ولكنهم غلطوا فيه فوجهان \* وهذا  
تردد في أن معاوية رضي الله تعالى عنه كان مبطلاً ظناً أو قطعاً \* وأما الخوارج ان  
لم تكفرهم لم تلغى الي تأويلهم على أحد الوجهين لظهور فسادهم \* ولا بد أن  
يكون فيهم واحد مطاع اذ به الشوكة \* وهل يجب أن يكون بصفات الأئمة فيه  
وجهان \* أما أحكام البغاة \* فشهادتهم مقبولة لجهلهم بسبب التأويل \* وقضاؤهم  
نافذ ويجب على قاضينا امضاؤه \* وما أخذوه من الحقوق يقع موقعه \* فان  
صرفوا سهم المرتزقة الى جندهم ففي وقوعه الموقع وجهان \* وان سمع قاضيهم  
البينة والتمس منا الحكم حكمنا على أصح التولين نظراً للرعايا \* هذا ان كان  
لهم شوكة وتأويل \* فان لم يكن لهم شوكة فلا ينفذ حكمهم \* وان وجدت  
الشوكة دون التأويل لم ينفذ قضاؤهم على الظاهر \* أما غرم المال فما أُلِف  
في غير القتال مضمون على الفريقين \* وما أُلِف في القتال غير مضمون على  
الدادل \* وفي الباغي قولان \* فان قلنا لا يجب ففي الكفارة وجهان \* فان قلنا



يجب في القصاص وجهان \* هذا عند وجود الشوكة \* فان كان تأويل بلا شوكة  
وحسب الضمان \* قتل ابن ملجم علياً رضي الله تعالى عنه متأولاً فأقيد به \* وان وجدت  
الشوكة دون التأويل فطار يقان \* قيل يجب الضمان \* وقيل بطرد القولين لان اسقاط  
الضمان للترغيب في الطاعة كأهل الحرب \* والقولان جاريان في المرتدين اذا  
ألفوا في القتال ( فأما كيفية قتالهم ) فلا نقالهم بل تقدم النذير أولاً \* ولا تتبع  
المدير آخراء فلو بطلت شوكتهم في الحال ولكن لم تؤمن غائلة اجتماعهم في  
المال ففي جواز اتباعهم بالقتل وجهان \* وأما أسيرهم فلا يطلق إلا بعد الامن  
منهم \* وان أمن في الحال وتوقع في ثاني الحال ففي الاطلاق وجهان \* وفي  
أسر نسائهم وذراريهم لكسر قلوبهم تردد \* فأما أسلحتهم وخيولهم فلا يحل  
استعمالها في القتال وترد عليهم عند الأمن منهم ولا ترد قبله \* والصبي المراهق  
والبيد كالخيل \* والصنير كالاراة \* ولا نقالهم بالمجانق والنيران إلا اذا خفنا  
أن نصطلم<sup>(١)</sup> \* وان تحصنوا بقلعة وكان فيهم دعايا لم نقالهم بالنار والمنجنيق \*  
وان لم يكن إلا المقاتلة ففيه تردد \* ولا نستعين عليهم بأهل الكفر ولا بمن  
يرى قتل مديرهم \* وان استعانوا علينا بأهل الحرب لم ينفذ أمانهم علينا  
بل نقتل مدير أهل الحرب \* وفي نفوذ الامان عليهم وجهان لا يتناه على  
الفساد \* ولو قال أهل الحرب ظننا أنهم يحقون فليأخذوا مدبرهم بالثأمن لاجل  
ظنه على أحد الوجهين \* ولو استعانوا بأهل الذمة بطل عهدهم وكانوا كأهل  
الحرب \* وان كانوا مكرهين كانوا كأهل النبي \* وان كانوا جاهلين  
بالحق ففي انتقاض عهدهم قولان \* فان قلنا لا ينتقض وجب ضمان  
ما ألفوا عليهم على الظاهر اذ سقوطه عن الباغي لترغيبه في الطاعة

( ١ ) قوله أن نصطلم ( مبنى للمفعول أي تستأصل اهـ )

﴿ الجناية الثانية الردة ﴾ وهي عبارة عن قطع الاسلام من مكلف إما بفعل كالسجود للصنم وعبادة الشمس والقاء المصحف في القاذورات وكل فعل صريح في الاستهزاء \* وأما بقول عناداً أو استهزاء أو اعتقاداً فكل ذلك ردة من المكلف دون الصبي والمجنون \* والسكران كالصاحي في قول \* وكالمجنون في قول \* فإن صححت ردة فاسلامه في السكر يرفعه إلا إذا فرقنا بين ماله وما عليه في طريق \* ولو شهد شاهدان على ردة فقال كذبا لم يسمع \* ولو قال كنت مكرهاً فإن ظهر مخايل الاكراه فالقول قوله كالاسير \* والأب لا يقبل \* ولو نقل الشاهد لفظه فقال صدق لكني كنت مكرهاً قبل اذ ليس فيه تكذيب الصادق \* بخلاف ما اذا شهد بالردة فإن الاكراه ينفي الردة دون اللفظ \* ولا ينبغي أن يقبل الشهادة على الردة مطلقاً دون التفصيل لاختلاف المذاهب في التكفير \* ولو خلف رجل ابنين فقال أحدهما مات أبي كافراً صرف نصيبه الى النبي على قول \* وعلى قول يصرف اليه لانه لم يفصل كيفية الكفر والمذاهب تختلف فيه فالصحيح أنه يستفسر ويحكم بموجب تفسيره \* وإن لم يفسر يوقف \* والاسير اذا ارتد مكرهاً فأقلت ولم يجدد الاسلام حيث عرض عليه دل على أنه كان مختاراً \* فإن ارتد مختاراً فصلي صلاة المسلمين قيل يحكم باسلامه بخلاف الكافر الاصلي \* وفيه احتمال لغموض الفرق \* فأما حكم الردة \* في نفس المرتد وولده وماله (فأما نفسه) فتهدر إن لم يتب \* فإن تاب لم يقتل إلا اذا كان زنديقاً في قبول توبته خلاف \* والظاهر القبول \* ثم في امهال المرتد ثلاثة أيام قولان \* فإن قلنا لا يجب فهو مستحب أو ممنوع وجهان \* فإن قلنا يمنع فقال حلوا شبهتي لم نناخره على أصح الوجهين بل عليه أن يسلم أولاً ثم يستكشف (فأما ولد المرتد) فإن علق قبل الردة



فسلم \* وبعد الردة ثلاثة أقوال (أحدها) أنه مسلم لبقاء علقه الاسلام  
 (والثاني) أنه كافر أصلي (والثالث) أنه مرتد \* وأما ولد المماهد إذا تركه  
 عندنا فنقره بجزية \* أو يلحق بالمؤمن معها بلغ (وأما ملك المرتد) فيزول على  
 قول \* ويبقى على قول \* وهو موقوف على قول \* فإن قلنا يزول فيقضي  
 ديونه وينفق عليه في مدة الردة \* وما يلزمه بالانكاف في حال الردة هل يقضي  
 منه فيه وجهان \* وكذا نفقة القريب في دوام الردة وما يكتسبه في حال  
 الردة بالاحتطاب أو الشراء أو الاتهاب فجأة التي في حقه كالسيد في حق  
 العبد في وقوع المالكه \* وإن قلنا لا يزول ملكه فلا بد من الحجر \* وهل يحصل  
 بمجرد الردة \* أو بضرب القاضي وجهان \* ثم حكمه حكم القلم أو التبذير  
 وجهان \* وإن فرغنا على الوقف فكل تصرف لا يقبل الوقف فهو باطل  
 الجنابة الثالثة الزنا \* وهو جريمة موجبة للمقوبة \* والنظر في طرفين \* الأول  
 في الموجب والموجب \* والضابط أن ايلاج الفرج في الفرج المحرم قطعاً  
 المشتبه طبعاً إذا انتفت عنه الشبهة سبب لوجوب الرجم على المحصن  
 ولوجوب الجلد والتغريب على غير المحصن \* وفي الرابطة قيود \* الأول الاحصان  
 وهو التكليف والحرية والاصابة في نكاح صحيح أما بالشبهة وفي النكاح الفاسد  
 لا يحصن على أصح القولين \* ولا يشترط وقوع الاصابة بعد الحرية والتكليف  
 على الاظهر \* ولا يشترط الاحصان في الواضحين بل إن كان المحصن أحدهما  
 رجم وجلد الآخر \* وإن كان أحدهما صغيراً رجم البالغ على الاظهر إذا كان  
 الصغير في محل الشهوة \* وإن لم يكن ففيه تردد \* والثيب إذا زنى بذكر رجم  
 وجلدت \* وانقضاء الاحصان يسقط الرجم \* وانقضاء الحرية يسقط شطر الجلد  
 وشطر مدة التغريب على قول \* وفي قول يغرب العبد ستة \* وفي قول لا



يغرب أصلاً نظراً للسيد \* ثم في أصل التغريب مسائل \* (أحداها) \* أنه  
 يغرب مع محرم وله الاجرة عليها على وجه \* وعلى وجه على بيت المال \* فإن  
 امتنع فهل يجبره السلطان على الخروج معها فيه وجهان \* وإن كان الطريق أمناً  
 فهل يجوز تغريبها بغير محرم فيه وجهان \* (الثانية) \* لا يتقص في مسافة  
 الغربة عن مرحلتين \* واليه الخيرة في جهات السفر \* والغريب يخرج الى  
 غير بلده \* فإن رجع الى البلد لم يتراض له \* (الثالثة) \* لو عاد المغرب أخرجه  
 ثانياً ولم يحسب المدة الماضية \* أما الاسلام فليس من شرائط الاحصان  
 بل الذي يرحم اذا رضى بحكمنا \* ولا يجحد على الشرب وان كان الحنفى يجحد على  
 التبيذ على الاظهر \* أما قولنا ايلاج فرج في فرج فيتناول اللواط وهو واجب  
 قتل الفاعل والمفعول على قول (ح) \* والرحم بكل حال على قول \* والتعزير  
 على قول \* وهو كالزنا على قول \* واثبات الاجنبية في ذبرها لواط \* والسلام  
 المملوك كغير المملوك على الاصح \* والمملوك في الجارية والزوجة شبهة لانها  
 محل الاستمتاع \* وقولنا تشتهى طبعاً بين أنه لا يجب بالايلاج في الميتة \*  
 وفي البهيمة قولان أصحهما أن فيه التعزير \* وفي قول يقتل البهيمة أيضاً \* ثم في  
 وجوب قيدها ان كانت غير مأكولة وفي حلها ان كانت مأكولة خلاف \* وان  
 أوجبنا الحد فلا يثبت الا بأربعة عدول \* وان أوجبنا التعزير فيكفي عدلان على  
 أحد الوجهين \* وقولنا محرم قطعاً احترازنا به عن الوطاء بالشبهة وفي النكاح  
 الفاسد وفي الميتة فان الصحيح أن لا حد فيه \* وأما وطاء الخائض والمحرمه والصائمة  
 فلا حد فيه قطعاً \* وقولنا لا شبهة فيه احترازنا به عن شبهة في المحل والنساعل  
 والطريق \* أما شبهة المحل فان يكون مملوكاً وان كانت محرمة بسبب رضاع  
 او نسب او شركة او تزويج أو عدة فلا حد على الجديد في جميع ذلك \* وأما

في الفاعل فإن يظن أنها مملوكة أو زوجته \* فأما في الطريق فإن يختلف  
 العلماء في إباحته كالنكاح بلا ولي وبلا شهود ونكاح المتعة فالصحيح ان جميع  
 ذلك يدرأ الحد \* ولو نكح أمه ووطئها أحد كما لو استأجر للزنا أو إباحة  
 الوطء \* ولو زنت خرساء بناطق أو بالعكس أو مكنت العاقلة مجنوناً أو أنكر  
 أحد الواطئين أو زنى بامرأة يستحق عليها القصاص أو في دار الحرب وجب  
 الحد في جميع ذلك \* وفي المكره على الزنا قولان \* والمكرهه على التمكين  
 لا حد عليها هذا هو موجب الحد ويطهر للقاضي بجميع قيوده ما بالاقرار (ح) أو  
 الشهادة \* ويكفي الاقرار (ح) مرة واحدة \* وان رجع سقط الحد \* وهل ينزل  
 التماسه ترك الحد أو هربه أو امتناعه من التمكين منزلة الرجوع فيه وجهان  
 \* فان ثبت بالشهادة لم يسقط بشيء من ذلك \* وفي سقوطه بالتوبة قولان  
 يجران في كل حد لله تعالى \* ولو شهد أربعة على زناها فشهد أربع نسوة على  
 أنها عذراء سقط الحد (م) \* ولو شهد أربعة على أنه زنى وعين كل واحد  
 زاوية من البيت فلا حد اذ لم يتفقوا على فعل واحد \* ولو شهد اثنان على أنه  
 زنى بها مكرهه واثنان على أنه زنى بها مطاوعة لم يجب عليها الحد \* وفي وجوبه  
 على الرجل خلاف \* الطرف الثاني في كيفية الاستيفاء ومتعاطيه \* أما  
 الكيفية فيستحب حضور الوالي \* وان ثبت بالشهادة فحضور الشهود وبدائتهم  
 بالرمي ولا يجب (ح) ذلك \* ولا يقتل بالسيف بل ينكل بالرجم لا بصخرة  
 تدفق ولا بحصيات تعذب بل بحجارة معتدلة \* وان كان مريضاً رجم \* وان  
 كان الواجب الجلد أخر الى البرء \* وان كان محجلاً لا يحتمل السياط فيضرب  
 بمشكال عليه مائة شماغ \* فان كان خمسون ضرب مرتين ضرباً مؤلماً بحيث  
 يتناقل عليه جميع الشماريح \* ولا يفرق السياط على الايام \* وان احتمل سياطاً



خفافاً فالقياس انه أولى من الشماريخ \* فان ضرب بالشماريخ فزال مرضه على  
 التدور فلا يعاد الحد \* ولا يقام الجلد في فرط الحر والبرد \* وكذا الرجم (و)  
 ان كان يتوهم سقوطه برجوعه أو توبته بل يؤخر الي اعتدال الهواء \* وهذا  
 التأخير مستحب ولكن ان تركه فهلك فالتص انه لا يضمن \* ونص انه لو  
 ختن الممنوع عن الختان في الحر فسرى ضمن \* وقيل قولان بالنقل والتخريج  
 \* وقيل ان الختان في الاصل ليس الى الامام فلذلك ضمن \* فان أوجبنا  
 الضمان احتمل أن يقال التأخير واجب \* وأما مستوفي الحد فهو الامام في حق  
 الاحرار والسيد في حق الرقيق القن دون المكاتب (و) ومن نصفه حر  
 (و) \* والمدبر وأم الولد قن \* ثم للامام الاستيفاء أيضاً \* فان اجتمع السيد  
 والسلطان فأيهما أولى فيه احتمال \* وللسيد أيضاً التميز \* وهل للمرأة والفاسق  
 والمكاتب استيفاء الحد من عبيدهم فيه خلاف مبني على انه بطريق الولاية  
 واستصلاح الملك \* وان جعلناه استصلاحاً لم يكن للمالك القتل في الحد \* وفي  
 القطع خلاف \* ثم ذلك كله اذا شاهد السيد زناه أو أقر \* فان قامت عنده  
 بينة عادلة ففي سماع البينة وجهان \* فان قلنا يستقل بالحكم فلا أقل من أن  
 يكون عالماً بأحكام الحدود \* وكل من قتل حداً أو ترك صلاة غسل وكفن  
 وصلى عليه ودفن في مقابر المسلمين ﴿ الجنابة الرابعة القذف ﴾ وهو موجب  
 ثمانين جلدة على الحر وأربعين على الرقيق \* فان قذفه مرتين وقد تخلل الحد  
 تعدد \* وان لم يتخلل ففي التداخل قولان \* وقد ذكرنا ذلك مع صور القذف  
 في اللعان \* وفيه مشابة حقوق الله تعالى اذ لا يسقط باباحة القذف ولا يقع  
 موقعه اذا استوفاه المقذوف \* ويتشطر بالرق \* ولكن الغالب حق الآدمي  
 اذ يسقط (ح) بفقوه ويورث (ح) عنه \* وانما يجب الحد بقذف ليس علي



صورة الشهادة \* فان شهد بالزنا أربعة فلا حد \* وان شهد ثلاثة فقولان \* ولو شهد عبد أو ذمي وجب حد القذف \* وان شهد فاسق معلن فقولان \* وان كان مكاتباً فقولان مرتبان وأولى بأن لا يجب \* وان رد القاضي شهادتهم لأداء اجتهاده الي فسقهم فلا حد عليهم \* وان شهد أربعة ثم رجع واحد حد الراجع (و) دون المصر \* وقيل في المصر قولان \* والشهادة هي التي تؤدي في مجلس القضاء بلفظ الشهادة وما عداه قذف ﴿ الجنابة الخامسة السرقة ﴾ والنظر في ثلاثة أطراف ﴿ الأول ﴾ في الموجب وهو السرقة \* ولها ثلاثة أركان ﴿ الأول المسروق ﴾ وشرطه أن يكون نصاباً مملوكاً لغير السارق ملكاً محترماً تاماً محرراً لا شبهة فيه فهذه ستة شروط ﴿ الشرط الأول النصاب ﴾ وهو ربع دينار (ح م) مسكوك وبه يقوم السلع \* والرابع من الذهب الأبريز \* وإذا لم يساو ربماً مضروباً فلا حد فيه على أحد الوجهين \* ويقطع في خاتم وزنه سدس وقيمه ربع على أحد الوجهين \* ولو سرق دنائير ظنها فلوساً لا تبلغ نصاباً قطع \* ولو سرق جبة قيمتها دون النصاب لكن في جيبتها دينار وهو لا يعلم قطع على الصحيح \* ولو أخرج نصاباً في دفعات فلا قطع وذلك بأن يتخلل اطلاع المالك وإعادة الحرز \* فان لم يتخلل ففيه ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين طول الزمان المتخلل وقصره \* وخروج البر من أسفل الكندوج<sup>(١)</sup> شيئاً فشيئاً على التواصل أولى بأن يجعل في حكم دفعة من المفرق بل هو كما لو جر المندبل شيئاً فشيئاً فانه يقطع \* فلو أخرج نصف المندبل وترك النصف الآخر في الحرز فلا قطع وان كان المخرج أكثر من نصاب \* ولو جمع من البذر المبثوث في الأرض المحرزة ما بلغ نصاباً قطع على الصحيح لان

(١) الكندوج لفظة اعجمية تطلق على الحاية وعلى الحزاة الصغيرة وهو المراد هنا

الكل كحرز واحد ولم يكن كمالو أخرج نصاباً من حرزين \* ولو اشترك  
رجلان في حمل مادون النصاب لم يقطعا \* ولو بلغ نصف دينار قطعاً \* وينبغي  
أن تكون القيمة بالذمة نصاباً قطعاً لا باجتهاد المقوم \* الشرط الثاني \* أن يكون  
مملوكاً لغير السارق \* ولو سرق ملك نفسه من المرتين أو المستأجر فلا قطع  
\* ولو طرأ الملك بارت قبل الخروج من الحرز فلا قطع \* وبعده لا يؤثر  
\* وكذلك نقصان القيمة بالاكل \* والالاف قبل الاخراج يؤثر وبعده لا  
\* ولو قال السارق سرقت ملكي سقط القطع بمجرد دعواه على النص لانه  
صار خصماً في المال فكيف يقطع بخلف غيره \* ولو قال المسروق منه هو  
لك فأنكر شريكه فلا قطع \* ولو قال السارق هو ملك شريكي في السرقة  
فلا قطع \* ولو أنكر شريكه لم يقطع المدعي \* وفي المنكر وجهان \* ولو قال العبد  
السارق هو ملك سيدي فلا قطع وان كذبه السيد \* الشرط الثالث أن يكون  
محترماً \* فلا قطع على سارق الخمر والخزير ولا على سارق الطنبور والملاهي  
والأواني الذهبية التي يجوز كسرهما ان قصد السارق باخراجها الكسر \* وان  
قصد السرقة ورضاضها نصاب فوجهان \* الشرط الرابع \* أن يكون الملك  
تاماً قوياً ولو كان للسارق فيه شركة ولو بجزء يسير فلا يقطع كمالو سرق ألف  
دينار وله منه وزن دينار شائع \* وقيل يجب مهما أخذ من مال الشريك قدر  
نصاب فيجب على من سرق نصف دينار مشترك \* وقيل ان كان الشيء  
قابلاً للقسمة ولم يزد على مقدار حقه حمل قسمة فاسدة ولم يقطع والا قطع  
\* أما ما للسارق فيه حق كما لبيت المال ففيه وجهان \* أحدهما لا يقطع بحال  
والثاني لا يقطع ان كان متصفاً بصفة الاستحقاق \* وأما الابن فلا يقطع  
بسرقه مال أبيه وكل من يستحق عليه النفقة وان كان غنياً \* ويقطع بسرقه



باب المسجد وأجذاعه \* وفي فرشه وجهان \* وفي قنديله وجهان مرتبان  
 وأولى بأن يقطع \* وفي سرقة الموقوف والمستولدة وجهان لضعف الملك  
 ﴿ الشرط الخامس ﴾ كون المال خارجاً عن شبهة استحقاق السارق فالقطع  
 على مستحق الدين إذا سرق من غريمه الماطل جنس حقه \* وإن سرق عين  
 جنس حقه ففيه خلاف \* وإن لم يكن مماطلا قطع \* ولا يقطع من  
 يستحق النفقة على المسروق منه بالعضية \* وفي الزوجة خلاف \* فإن قلنا تقطع  
 الزوجة فيقطع الزوج \* وإن قلنا لا ففي الزوج خلاف لما بينهما من الاتحاد  
 العرفي \* وإن قلنا لا يقطع ففي عبد الزوج وجهان \* ولا شك في أن ولد الزوج  
 يقطع إذا يقطع ولد الأب وهو الأخ \* ومن الشبهة المؤثرة ظن السارق ملك  
 المسروق أو ملك الحرز أو كون المسروق ملك أبيه \* وليس من الشبهة كون الشيء  
 مباح الأصل كالخطب ولا كونه رطباً كالفواكه ولا كونه متعرضاً للفساد كالمرقة  
 والجمد والشمع المشتعل \* ومن قطع في عين مرة فسرق مرة أخرى قطع ثانياً  
 \* ويقطع بسرقة المال من يد المودع والوكيل والمرتهن \* ويقطع بسرقة الماء إذا قلنا  
 أنه مملوك ﴿ الشرط السادس ﴾ كونه محرراً وهو ما على سارقه خطر لكونه  
 ملحوظاً غير مضيع أما بلحاظ دائم إن لم يكن الموضع حصيناً كالمنازل في  
 صحراء أو بلحاظ معتاد إن كان في الموضع حصانة كالحوانيت والدور \* والمحكم  
 فيه العرف \* وفيه مسائل ﴿ الأولى ﴾ الاصطبل حرز للدواب لا للثياب  
 \* وعرصه الدار حرز للأواني وثياب البذلة لا للنقود والحلي \* والمحرز ما لا يبعد  
 صاحبه مضيئاً ﴿ الثانية ﴾ الموضوع في الشارع والمسجد محرز بلحاظ صاحبه  
 بشرط أن لا ينام ولا يوايه ظهره \* وهل يشترط أن لا يكون زحام يشغل  
 الحس عن حفظ المتاع فيه وجهان \* والمملووظ بعين الضعيف في الصحراء ليس



محرزاً إذا كان لا يبالي به \* والمحفوظ في قلعة محكمة إذا لم يكن ملحوظاً ليس  
بمحرز \* الثالثة \* الدار بالليل محرز ولو نام فيها صاحبها ان كان الباب مغلقاً  
\* وان كان مفتوحاً فضائع \* وبالنهار قد يعتمد بلحاظ الجيران ففيه وجهان \* أما  
أطراف الحوائط محرزة بأعين الجيران والمارة وان غاب عنها صاحبها أو نام  
\* ولو تغفل السارق صاحب الدار وهو متيقظ والباب مفتوح وهو يتردد  
في الدار ففيه وجهان \* ولو ادعى السارق انه نام وضع سكة القطع بمجرد  
دعواه كما في دعوي الملك \* الرابعة \* الحيام ليست كاللدور في الحصانة فيفتقر  
الى زيادة لحاظ \* ولكن لاحكام الربط وتنضيض الامتعة تأثير في الاستغناء عن  
دوام اللحاظ \* والدواب محرزة بنظر الراعي في الصحراء اذا كان على نشز  
\* والقطار محرز بالقائد في صحراء خال أو سكة مستوية وهو تسعة من الابل  
فان كان لا يلاحظ ما ورائه فالحمرز بالقائد الاول <sup>(١)</sup> وبالراكب مركوبه  
وما أمامه وواحد من خلفه وبالسائق جميع ما أمامه \* الخامسة \* لا قطع على  
النباش في تربة ضائعة \* ويقطع اذا سرق الكفن من قبر في بيت محرز  
محروس \* ومن مقابر البلاد وجهان \* وحيث يجب في الثوب الموضوع مع  
الكفن والملفوف زيادة على العدد الشرعي وجهان \* ثم الكفن للوارث فهو  
الحصم في السرقة \* فان كفنه أجنبي فالطلب للأجنبي \* السادسة \* اذا كان  
الحرز ملكاً للسارق ولكنه في يد المسروق منه باجارة قطع \* وان كان  
بنصب لم يقطع لانه ليس حرزاً في حقه \* وهل تكون الدار المغصوبة حرزاً  
عن غير المالك فيه وجهان \* وان كان عارية فتلاثة أوجه يفرق في الثالث بين أن

(١) (قوله الاول) كذا في نسخة صحيحة جداً وفي نسخ اخري فالحرز بالقائد  
ما وراء الاول فليحرره اهـ

يقصد الرجوع بالدخول أولاً يقصد كما يفرق فيمن وطئ حرية بين أن يقصد الاستيلاء أو لا يقصد في نسب ولده \* ولو كان في الحرز مال منصوب للسارق فأخذ غير المنصوب ففي القطع وجهان اشبهة جواز الدخول \* وإن جوزنا للأجنبي انتزاع المنصوب للحسبة جري فيها الوجهان أيضاً \* الركن الثاني نفس السرقة وهي الإخراج \* والنظر في ثلاثة أطراف \* الأول \* في إبطال الحرز وهو بالنقب وفتح الباب \* وإن نقب وعاد للإخراج ليلة أخرى فالظاهر أنه يقطع إلا إذا أطلع المالك وأهمل \* ولو أخرج غيره فلا قطع عليها \* وإن تعاونوا حتى يشتركا في النقب والإخراج قطعاً \* وإن اشتركا في النقب وانفرد واحد بالإخراج فالقطع عليه خاصة \* ولو أخذ أحد الشريكين في النقب سدساً والآخر ثلثاً فلا قطع إلا على صاحب الثلث \* ولا يشترط في الاشتراك في النقب التحامل على آلة واحدة بل التعاقب في الضرب شركة بخلاف قطع اليد في القصاص \* ولو دخل أحدهما وأخرج المال إلى باب الحرز فأدخل الآخر يده وأخذ فعليه القطع لا على الأول \* وإن وضع الأول خارج الحرز فعليه لا على الآخذ \* وإن وضع على وسط النقب وأخذ الآخر نقولان (أحدهما) أنه يجب عليهما (والثاني) أنه لا شيء عليهما \* الطرف الثاني في وجوه النقل \* فلو رمى المال إلى خارج الحرز قطع أخذه أو تركه \* ولو استخرج من الحرز بمحجن قطع \* ولو أكل في الحرز لم يقطع \* ولو ابتلع درة في الحرز فثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين أن يأخذها بعد الانفصال عنه وبين أن لا يقصد ذلك \* ولو وضع المتاع على الماء حتى جرى به إلى خارج الحرز قطع \* وكذلك لو فتح أسفل الكندوج حتى انصب \* ولو وضع على ظهر دابة فخرجت قيل لا يقطع لا اختيار الدابة \* وقيل إن سارت على الفور قطع



والأفوجهان \* وقيل بالعكس وهو تردد في أن التسبب هل يكفي للقطع \*  
ولو أخرج شاة فتبعها سخلها أو غيرها خرج على الخلاف لا خيار الدابة  
\* ولو حمل عبداً صغيراً من حريم دارسيده قطع لانه حرزه إلا أن يبعد عنه  
فلودعاه وخذعه فهو مميز فلا قطع \* والا فهو كالبيمة \* ولو أكره المميز بالسيف  
على الخروج فوجهان \* ولو حمل عبداً قوياً فلم يمتنع فلا قطع إذ حرره قوته  
وهو معه \* وكذا إن كان نائماً \* ولو حمل حرّاً ومعه ثيابه في دخول الثياب تحت  
يده نظر \* فان كان قوياً لم تدخل \* وإن كان ضعيفاً تدخل وهل يكون سارقاً  
وجهان \* ولو نام على البعير وعليه أمتعة وأخذ السارق زمامه حتى أخرجه  
من القافلة ففيه أربعة أوجه يفرق في الثالث بين القوي والضعيف \* وفي  
الرابع بين الحر والعبد \* الطرف الثالث في محل المنقول اليه \* ولا يقطع  
بالنقل من زاوية الحرز إلى زاوية أخرى \* ولو نقل من البيت إلى حمن الدار  
وهو أيضاً محرز ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين ما إذا كان العرصه حرزاً له  
وما ليس حرزاً له \* ولو أخرج من حجرة الخان إلى العرصه فهو كعرصة الدار  
إذا كان محرزاً \* والا فكالشارع إن لم يكن محرزاً \* والسكة المنسدة الأسفل  
كالشارع لا كعرصة الخان \* وعرصة الخان أيضاً حرز لبعض الامتعة أيضاً لكن  
في حق السكان ليس بمحرز \* ولا قطع على الضيف إذا سرق إذا ليس محرزاً  
عنه \* وكذا الجار إذا سرق من طرف حائوت الجار حيث يحرز بلحاظ  
الجيران \* الركن الثالث السارق \* وشرطه التكليف والالتزام فلا قطع على  
الصبي والمجنون \* ويجب على الذمي ثم يستوفي قهراً لو سرق مال مسلم \*  
وإن سرق مال ذمي فاذا ترفعوا \* وإذا زنى بمسلمة رجم قهراً وإن كان الحد لله  
تعالى \* أما المعاهد الثلاثة أقوال (أحدها) أنه كالذمي (والثاني) لا يقطع أصلاً



( والثالث ) أنه يقطع ان شرط عليه ذلك في العهد \* ولو زنى بمسلمة ففي الحذف طريقان قيل ككالمسقة \* وقيل لا يقام قطعاً لانه لا خصومة للأدنى فيه \* ويستوي في القطع المرأة والرجل والعبد والحر

﴿ النظر الثاني من الكتاب في اثبات السرقة وحجتها ﴾ وتثبت باليمين المردودة \* ويبعد إيجاب الرجم باليمين المردودة في الزنا بالجارية المملوكة \* وتثبت أيضاً بالاقرار مع الاصرار \* فان رجع لم يسقط النرم \* وفي سقوط القطع قولان \* وقيل يسقط القطع \* وفي سقوط النرم بالتبعية قولان وهو ضعيف \* ولو أقر باستكراه جارية على الزنا ثم رجع سقط الحد \* ولا يسقط المهر \* ولو أقر السارق قبل الدعوى فهل يقطع في الحال أو ينتظر طلب المالك فيه وجوان \* ولا ينتظر سيد الجارية اذا أقر بالزنا بها مع الاكراه لان مالك الجارية لو قال كنت ملكتك قبل هذا فكذب لم يسقط الحد \* وبمثله يسقط الحد في السرقة اذا يقطع بطلب المالك هذا في الحر \* أما العبد اذا أقر بسرقة توجب القطع قطع \* وهل يقبل في المال فيه أربعة أقوال ( أحدها ) أنه يقبل لانتفاء التهمة ( الثاني ) لا ( والثالث ) أنه يقبل ان كان المسروق في يده فان تلف فلا ( والرابع ) أنه يقبل على المتلف اذا لا يتعلق برقبته الا قدر قيمة العبد \* وأما الاعيان فقبول قوله فيه اضرار بالسيد \* ولو أقر بسرقة مادون النصاب لم يقبل في المال على السيد قطعاً \* وللقاضي أن يشير على السارق تعريضاً بانكار السرقة فيقول ما إخالك سرت ولم يصح قوله عليه الصلاة والسلام أسرت قل لا \* ويبعد الاقرار لا يحثه على الرجوع وإنما الستر قبل الظهور \* والحجة الثالثة للسرقة الشهادة وتثبت برجلين \* ولو شهد رجل وامرأتان ثبت النرم دون القطع \* ولا تقبل الشهادة على السرقة مطلقاً بل لا بد

من التفصيل \* وكذا شهادة الزنا أما القذف المطلق فموجب للعقد \* والاقرار بانزنا المطلق فيه خلاف \* واذا قامت شهادة حسبة علي السرقة في غيبة المالك سمعت على الاصح كما في حدود الله تعالى ولكن النص أنه لا يقطع حتى يحضر \* ولو قامت في الزنا بجارية حدّ دون حضور المالك \* وقيل قولان بالنقل والتخريج \* واذا حضر المروق منه بعد شهادة الحسبة وطلب قطع \* ولا تستأنف الشهادة لاجل النرم بل يثبت تابعاً \* وان قلنا لا يسمع في السرقة شهادة الحسبة فيعاد لاجل المال \* والظاهر أنه لا يعاد لاجل القطع اذا سمع مرة \* ودعوى السارق المالك بعد البينة يدفع القطع ان لم يكذب الشاهد بأن قال كان قد وهب مني قبل السرقة والشاهد اعتمد الظاهر \* ولو نفى أصل ملك المروق منه وقلنا ليس له تحليف المدعي بعد البينة لم يندفع \* فان قلنا له تحليفه احتمل دفع القطع \* النظر الثالث في الواجب \* وهو القطع وردّ المال أو النرم ان كان تابعاً ثم يقطع اليمنى من الكوع \* فان عاد قطع رجله اليسرى \* فان عاد فيده اليسرى \* فان عاد فرجله اليمنى \* فان عاد عزر ولم يقتل \* ويفمس محل القطع في الزيت المنلي لتعصم السراية \* وليس ذلك من الحد بل نظراً للمعاطرة وعليه مؤنته \* وان رأي الامام علق يده في رقبته ثلاثاً للتثكيل \* وان كان على يده اصبع زائدة قطعناها \* وان كانت ناقصة أو شلاء اكتفيناهما بقي اصبع واحدة \* فان لم يكن الا الكف فهل يقطع به أم يعدل الى الرجل فيه وجهان \* ومن لا يمين له اذا سرق قطع رجله اليسرى \* وان سرق فسقط يميناه بأفة سقط الحد \* فلو بادر الجلاد فقطع اليد اليسرى عمداً فعليه القصاص والحدّ باق \* وان غلط سقط به الحدّ على قول \* ووجبت الدية وبقي الحدّ على قول \* ولو كان على المعصم كفان قطعنا

الاصلية ان أمكن والا قطعناها ﴿ الجناية السادسة قطع الطريق ﴾ والنظر في  
ثلاثة أطراف ﴿ الاول صفتهم ﴾ وهي الشوكة والبعد من النوث \* ومن  
لا شوكة له فهو مختلس فيعزر \* ومن الشوكة أن يعتمد القوة في مغالبة المسافر  
\* ولا يشترط فيه الذكورة (ح) ولا شهر السلاح (ح) ولا العدد \* بل المرأة  
الواحدة لو غالبت بفضل قوة فهي قاطمة طريق \* ولو لم يكن شوكة ولكن  
استسلم الرفاق فلا حد عليهم \* وان تقاوم الفريقان وتقاتلوا فأخذوا المال  
فهم قطاع \* وان لم يقدروا على أخذ المال بعد المقاطعة فهم قطاع على الاصح  
\* أما البعد عن النوث فيعتبر لانه على قرب العمران يعتمد على الحرب دون  
الشوكة الا أن تضعف قوة السلطان \* فمن أخذ في البلد مالا بالمغالبة فهو قاطع  
طريق \* ولو دخل داراً بالليل وأخذ المال بالمكابرة ومنع من الاستغاثة في  
وقت قوة السلطان فهو سارق أو قاطع طريق فيه وجهان ﴿ الطرف الثاني  
في العقوبة ﴾ فان اقتصر القاطع على أخذ نصاب فيقطع يده اليمنى ورجله  
اليسرى \* فان عاد قطعت اليد اليسرى والرجل اليمنى \* ولا يقطع فيما دون  
النصاب \* وسواء كان النصاب لواحد أو لجماعة الرفقة \* ولو اقتصر على القتل  
المجرد فيتعمد قتله \* ولو اقتصر على الارعاب وكان رداء فلا يجب (ح) الا  
التعزير \* وان جمع بين الاخذ والقتل لم يقطع لكن يقتل ويفسل ويصل  
(ح وم) عليه ثم يصلب ويترك ثلاثة أيام على قول \* وعلى قول حتى يهري  
\* وفيه وجه أنه يصلب ثم يقتل بتركه جائئاً على وجهه \* وبجراحة مذققة على وجهه  
ثم يفسل ويصلب عليه بعد اسنزاله \* وأما النفي فغير مقصود \* ولكن ان هربوا  
شردناهم في البلاد بالاتباع \* وقيل هي عقوبة مقصودة فيمن اقتصر على  
الارعاب فينفي الى بلد ثم يقرر بها أو يحبس \* وقيل يقتصر على النفي



﴿ الطرف الثالث في حكم هذه العقوبة ﴾ ولها حكمان ﴿ أحدهما ﴾ أنه يسقط بالتوبة قبل الظفر \* وأما بعده ففيه قولان يجريان في جميع الحدود \* والصحيح أن من ظهر تقواه فلا يقام عليه الحدود الماضية ولكن قوله عند التعريض لإقامة الحد ثبت لا يوثق به فينبغي أن يعتبر منه الاستبراء وصالح الحال بالعمل \* والاسقاط بمجرد قوله ثبت بعيد \* ثم انما يسقط بالتوبة الحد دون القصاص والنرم \* ويسقط قطع اليد (ح) والرجل جميعاً وان أخذ نصاباً ﴿ الحكم الثاني ﴾ أن القتل حتى الله تعالى حتى لو عفا ولي الدم قتل حداً \* وهل ثبت حتى القصاص معه فيه قولان \* فإن قلنا يثبت لم يقتل بمن ليس بكفء \* وإن مات بقيت الدية في تركه \* وإن قتل جماعة قتل بواحد وللآخرين الدية \* وإن عفي على مال قتل حداً وله الدية \* فلو تاب قبل الظفر لم يسقط القصاص \* وإن قلنا أنه حد محض فلا مدخل للدية فيه ولا للكفارة \* ولا يبقى قصاص بعد التوبة ﴿ فروع ﴾ الأول ﴿ الجرح الساري يوجب قتلاً متحتماً \* ولو قطع عضواً فهل يتحتم قطعه فيه ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين ما عهد حداً كالقطع وبين ما لم يعهد كالجدع وفق العين ﴾ الثاني ﴿ أنه يوالي بين قطع اليد والرجل \* ومن استحق يساره بالقصاص ويمينه بالسرقة قدم القصاص ويمهله حتى يندمل ثم يقطع اليسرى للسرقة \* ولو استحق يمينه بالقصاص ثم قطع الطريق قطع يمينه للقصاص تقديماً لحق الآدمي وقطع رجله من غير امهال لأن الموالاة مستحقة لو قدرنا على قطع يمينه حداً ﴾ الثالث ﴿ إذا اجتمعت عقوبات للآدميين كحد القذف والقطع والقتل وطالبوا جميعاً جلد ثم قطع ثم قتل \* وإن كان مستحق القتل غالباً لم يبادر إلى القطع بعد الجلد خوفاً من الهلاك بالموالاة \* وإن أخر مستحق الطرف حقه

استوفى الجلد وتعذر القتل اذ فيه تفويت القطع فعلى مستحق القتل الصبر  
أبدا الى أن يقطع مستحق الطرف ﴿الرابع﴾ اذا اجتمع حدود الله تعالى كحد  
الشرب والقذف والزنا وقطع السرقة والقتل فالبداية بالاخف ثم يعهل الى  
الاندمال \* واذا لم يبق الا القتل فلا امهال \* ولو اجتمع حد القذف وحد  
الشرب قُدِّم حد القذف لانه حق الادمي \* وعلى وجه يقدم حد الشرب لانه  
أخف \* ومن زنى وهو بكر ثم زنى وهو ثيب اندرج جلده على الاصح تحت  
الرجم ﴿الخامس﴾ أن قطع الطريق يثبت بشهادة رجلين ولو من الرفقة اذا لم  
يضية وا في الشهادة الجنائية الى أنفسهم بأن يقولوا أخذ مال رفقاتنا ومالنا  
﴿الجنائية السادسة الشرب﴾ والنظر في الموجب والواجب ﴿أما الموجب﴾  
فشكل ملتزم شرب ما أسكر جنسه مختاراً من غير ضرورة وعذر لزمه الحد  
\* فلا حد على الحربى والمجنون والصبي \* ولا يجب على الذمي أيضاً لانه لا يعتقد  
تحريره \* ويجب على الحنفى اذا شرب النبيذ \* وقيل لا يجب عليها \* ويجب  
لشرب النبيذ المسكر جنسه وان قلّ (ح) \* ولا يجب على المكروه ولا على  
من اضطره العطش أو اسأغه لقمة الى شرب خمر اذ يجوز له ذلك \* ولا يجوز  
التداوي بالخمر ولكن يسقط الحد به \* ويجوز التداوي بالاعيان النجسة  
والمعجون الذى فيه خمر \* ولا يجب على حديث العهد اذا لم يعلم التحريم \* فان علم  
ولم يعلم وجوب الحد حد \* ومن شربه على ظن انه شراب آخر فلا حد \* ولو  
سكر فهو كالمغمى عليه فلا يلزمه قضاء الصلاة ولا يحده ما لم يظهر الموجب  
للقاضي بشروطه بشهادة رجلين أو اقراره \* ولا يعول على النكحة والرائحة \* ويكفى  
أن يقول الشاهد شرب مسكراً أو شرب ما شرب غيره فمسكراً ﴿النظر  
الثاني في الواجب﴾ وهو أربعون جلدة \* ولو ضرب قريباً من ذلك بالتمال

وأطراف الثياب كفي على أصح الوجهين \* ولو رأي الإمام أن يجلد ثمانين  
جاز على الأظهر \* ولا يجوز الزيادة على الثمانين أصلاً \* وكيفية الجلد أن يضرب  
بسوط معتدل أو خشبة بين القضيب والعصا وبين الرطوبة واليبوسة \* ولا  
يرفع يده فوق الرأس حتى لا يشتد الألم \* ويفرقه على جميع بدنه إلا على الوجه  
\* ولا يبق الرأس (ح) \* ولا يشتد المجلود ليتقي يده \* ولا يتل لوجهه \* ولا يكب  
بل يجلد الرجل قائماً والمرأة جالسة وثيابها ملفوفة عليها \* ويوالي بين الضرب  
\* ولا يفرق على الأيام تفريقاً يقع اللاحق بعد زوال ألم السابق \* هذه هي  
الجنایات الموجبة للحد \* وما عداها ومقدماتها فيوجب التعزير \* والنظر في  
التعزير في قدره وموجبه ومستوفيه (أما موجبه) فهو كل ما يعصى به العبد ربه  
من جنایة على حق الله تعالى أو حق الآدمي (أما قدره) فلا يتقدر أقله وأكثره  
\* وقيل أنه يحط عن عشرين جلدة وهو أقل ما يجب في الحدود وهو حد  
شرب العبد \* وقيل بل تعزير الحر إنما يحط عن حده وهو الأربعون \* وقيل  
تعزير مقدمات الزنا إنما يحط عن حد الزنا لأن حد الشرب والقذف  
\* وقيل لا يزداد على عشرة لورود خبر فيه صححه بعض الأئمة \* ولا يجوز أن  
يقتل في التعزير والاستصلاح (وأما المستوفى) فهو الإمام والأب والسيد  
والزوج لكن الأب يؤدب الصغير دون الكبير \* ومعلمه أيضاً يؤدب بآذنه  
\* والزوج يعزر على النشوز \* والسيد يعزر في حق نفسه وفي حق الله تعالى  
والزوج لا يعزر إلا في النشوز \* والتعزير جائز بشرط سلامة العاقبة \* فإن يرى  
ضمن عاقلة المعزر بخلاف الحد \* فلو كانت المرأة لا تترك النشوز إلا بضرب  
مخوف لم يحز تعزيرها أصلاً \* وأما أصل الوجوب فهو إلى رأي الإمام وقد  
يرى الصواب في العفو والاقتصار على التوبيخ بالكلام فله ذلك في حق الله



تعالى \* أما في حق الآدمي فليس له الإهمال مع الطلب ولكن هل يجوز  
له الإقتصار على التوبيخ باللسان دون الضرب فيه وجهان \* ولوعفا المستحق  
للعقوبة فهل للإمام التعزير لحق الله تعالى فيه ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين  
العفو عن الحد والتعزير لأن أصل التعزير منوط برأى الإمام فيجوز أن  
لا يسقط بعفو غيره بخلاف الحد

— كتاب موجبات الضمان —

والنظر في ضمان الولاة والصائل وائلاف البهائم **﴿النظر الاول في الولاة﴾**  
والى الامام تعزير وحسد واستصلاح (أما التعزير) اذا سرى فيجب ضمانه  
على كل معزدر (وأما الحدود المقدرة) فمن مات بها فالحق قبله فلا ضمان \* ومن  
مات بثمانين جلدة في حق الشرب فمضون نصفه \* وان مات بأحد وأربعين  
فعلى قول يضمن نصفه \* وعلى قول جزء من واحد وأربعين \* ولو مات من  
أربعين جلدة فلا ضمان على أظهر القولين لتقدير الصحابة به \* ولو مات من  
الضرب بالنعال وأطراف الثياب قريباً من أربعين فلا ضمان على الصحيح \*  
ولو أمر بالجلاد في الشرب بثمانين فضرب أحداً وثمانين ففي قول يجب شطر  
الدية على الامام والجلاد بالسواء \* وفي قول يجب الثلاثان عليهما بالسواء \* وفي  
قول يجب على الجلاد جزء من واحد وثمانين \* وعلى الامام أربعون من واحد  
وثمانين (وأما الاستصلاح) فهو بقطع سلعة<sup>(١)</sup> أو خزان \* ويجوز للعاقل أن  
يقطع من نفسه سلعة ان لم يكن فيها خطر لازالة شين \* وان كان خطراً لم يجز للشين  
\* ويجوز لحوف الهلاك ان كان القطع أرجى للسلامة بالظن الغالب \* فان تساوى

(١) السلعة خراج كهيئة الغدة يتحرك بالتحريك اه مصباح

خطر الترك والقطع فوجهان \* ومن به ألم لا يطيقه ليس له أن يهلك نفسه الا  
أن يقع في نار يعلم أنه لا ينجو منه الا باغراق نفسه والغرق مهلك فله ذلك على  
الاصح \* وللاب أن يقطع من الصغير ما للعاقل أن يفعل بنفسه \* وليس  
للسلطان ذلك كما ليس له الاجبار في النكاح \* نعم للسلطان فصد الصغير وحجامة  
وما لا خطر فيه \* فان سرى ما لم يجوز فعليه الدية في خاص ماله لا على العاقلة  
\* وفي القود قولان \* وحيث يجوز القطع فلا يضمن الولي بسرته كالفصد  
والحجامة والخنان وقطع السلعة بخلاف التعزير \* والخنان واجب في الرجال  
والنساء \* وهو قطع القلفة من الرجل ومن المرأة ما ينطلق عليه الاسم \* وانما  
يجب بعد البلوغ \* والاولى تقديمه للسهولة \* والبالغ اذا امتنع فللسلطان قهره  
بالحنان هذا كله في الموجب (أما محل) الضمان فالامام فيه كالا جانب فيما  
يتعدي به \* أما ما يخطئ به في الحكم فيجب على عاقلته على قول \* وعلى بيت  
ماله على قول \* وفي الكفارة قولان مرتبان وأولى بأن لا يجب على بيت  
المال \* ويجري القولان فيما لو ضرب ثمانين في الشرب بالاجتهاد ولا يجري  
اذا أقام الحد على حامل فأجهضت \* بل النرة على عاقلته لانه عدوان \* ولو  
أخطأ بالقضاء بشهادة ذميين أو عبيد أو فاسقين مقصر في البحث فالضمان  
لا يكون في بيت المال \* وان لم يقصر جري القولان \* ويجعل الشاهد كالغار  
على وجه حتى يخرج الرجوع عليه بالضمان على قول النروزة ثم يتعلق برقة العبد  
أو بذمتها فيه وجهان \* وفي الرجوع على المراهقين وجهان \* وفي الرجوع على  
الفاسقين ان رأينا نقض الحكم بظهور الفسق بعد القضاء ثلاثة أوجه يرجع في  
الثالث على المجاهر دون المكاتم \* ولا ضمان على الجلاد لانه مأذون الامام \* ولا  
على الحجام اذا قطع سلعة بالاذن أو فصد \* ولو قطع بالاذن يداً صحيحة ففي

الضمان وجهان \* ولو قتل الجلاذ الشفعموي <sup>(١)</sup> حراً بعبد باذن الامام  
 الخفي ففي الضمان وجهان \* <sup>(٢)</sup> النظر الثاني في دفع الصائل \* في المدفوع والمدفوع  
 عنه والدفع (أما المدفوع) فكل من يخاف منه الهلاك فدفع فهو هدر حتى  
 الصبي والمجنون اذا صالا \* وكذا البهيمة \* وفي ضمان الجرّة المطة على الرأس  
 اذا كسرت بالدفع وجهان \* وكذا في دفع بهيمة حال بين الرجل الجائع وبين  
 طعامه في بيت \* والجائع المضطر الى طعام الغير ياكل ويضمن \* ودفع الصائل  
 الكافر أو البهيمة واجب \* فان كان مسلماً في جواز الاستسلام قولان \* وفي  
 دفع المجنون قولان مرتبان وأولى بوجوب الدفع (أما المدفوع عنه) فكل  
 معصوم من نفس وبضع ومال وان قل \* وان قدر على الدفع عن غيره قيل  
 في الوجوب قولان \* وقيل يجب اذ لا معنى للايثار ههنا كما في نفسه \* وقيل  
 يحرم لان شهر السلاح في الحسبة الى السلطان \* وكذا الدفع بالسلاح عن  
 شرب الخمر والمعاصي قيل يجب \* وقيل يحرم لغير السلطان خوفاً من الفتنة  
 (أما كيفية الدفع) فان يبدأ بالكلام ثم بالضرب ثم بالجرح \* فان لم يقدر في دفع  
 بما يقدر عليه \* فان رأى من زني زوجته دفعه \* فان هرب فقتله فعليه  
 القصاص ان لم يكن الزاني محصناً \* ولو قدر المصول عليه على الهرب لم يجز له  
 الدفع بالجراح على الاظهر \* ولو عض يده فسل اليد حتى ندرت <sup>(٣)</sup> اسنانه فلا  
 ضمان \* فان لم يقدر فله أن يدفعه بما يقدر ولا يتعين قصد العضو الجاني \* واذا نظر  
 الى حرم انسان في كوة أو صائر باب جاز أن يقصد عينه بمدرة أو بندقة من  
 غير انذار \* فان عمي فلا ضمان \* ويجب تقديم الانذار في كل دفع الا ههنا

(١) (قوله الشفعموي) صفة للجلاذ أي الشافعي المذهب قال في المصباح وقول العامة شفعموي خطأ  
 لعدم السماع ومخالفة القياس اهـ (٢) قال في القاموس نذر الشيء ندور أسقط اهـ



للخبر \* ولا يلحق قصد الأذن عند التسمع به \* ولا يرشق الناظر بالنشاب \* ولا يجوز قصد عينه ان كان للناظر حرم في الدار ولا اذا لم يكن في الدار امرأة أصلاً \* فان كانت امرأة مستترة فوجهان \* ولو كان الباب مفتوحاً لم يجوز قصد عينه الا بالانذار \* النظر الثالث فيما تلفه البهائم \* وما اكلته البهائم من المزارع بالنيار فلا ضمان \* وبالليل يجب الضمان على رب البهيمة الا أن يأكل من البستان وبابه مفتوح بالليل فان التقصير من رب البستان \* ولو سرح في جوار المزارع مع اتساع المراعي ضمن لانه مفترط \* وحفظ المزارع بالنيار على مالكها \* وحفظ البهيمة بالليل على مالكها \* ومن أخرج البهيمة من ملك نفسه الى ملك جاره ضمن \* فان لم يمكنه الاخراج من جهة أخرى فعليه الصبر وطلب الضمان من رب البهيمة \* أما ما تلفه البهيمة في الطريق ومعها مالكها بخبطها أو رمحها أو عضها فالضمان على صاحبها \* دون ما يفر برشاش الوحل وانتشار الفبار الا ما يخرج عن العادة من ركض مفترط في الوحل والاسواق \* أو ترك الابل غير مقطرة \* وما يتخرق من الثوب بالخطب من خلف ضمنه صاحب الدابة الا أن يقدم الاعلام والبيضة \* فرع \* أما ما تلفه الهرة الملوكة فلا ضمان على صاحبها على وجه اذ لا يعتاد ربطها \* ويجب على وجه وهي كالبهيمة لا يضمن الا ما ائلفته بالليل على وجه \* وقيل لا يضمن الا ما ائلفت بالنيار اذ التقصير بالليل ممن لا يغطي الطعام \* ولو صارت هرة ضارية بالافساد ففي جواز قتلها الحاقاً لها بالقواصي وجهان

— كتاب السير \* وفيه ثلاثة أبواب —

— الباب الأول في وجوب الجهاد —

والنظر في طرفين \* الأول وجوبه \* وهو واجب على الكفاية في كل سنة

مرة واحدة في أهم الجهات \* والامام يرعي النصفة في المناوبة بين الناس  
 \* وفروض الكفايات كثيرة مذكورة في مواضعها \* وهو كل مهم ديني يريد  
 الشرع حصوله ولا يقصد به عين من يتولاه \* ومن جعلته اقامة الحجة العلمية  
 \* والامر بالمعروف \* والصناعات المهمة \* ودفع الضرر عن المسلمين  
 \* والقضاء \* وتحمل الشهادة \* وتجهيز الموتى \* واحياء الكعبة كل سنة بالحج  
 فان ترك ذلك جرح به كل من يقدر عليه ويعلمه أولا يعلم ولكن قصر في  
 البحث عنه \* ويسقط الجهاد بالعجز الحسي كالصبا والجنون والاثوثة والمرض  
 والعرج وان كان يقدر على القتال فارساً \* وبالعمى \* وبالفقر أعني العجز عن  
 السلاح والركوب ونفقة الذهاب والاياب كما في الحج \* ولا يسقط بالخوف  
 في الطريق من المتلصصين لان قتالهم أهم \* وأما موانع السير عنه \* فكالحرق  
 ومنع صاحب الدين ومنع الوالدين \* أما الرقيق فليس عليه الجهاد وان أمره  
 سيده اذ لا حق له في زوجة \* وليس عليه الذب عن سيده عند الخوف على  
 روحه \* وليس لمستحق الدين المنع بالدين المؤجل عن سائر الاسفار \* وفي  
 الجهاد ثلاثة أوجه لان مصيره الى الموت \* ففي وجه يمنع أبداً \* وفي وجه لا  
 يمنع ان خلف وفاء \* وفي وجه يمنع غير المرتزقة الذين معيشتهم من الجهاد  
 \* والوالدين المنع \* والجد والجدة لا يبعد أن يلحقا بها \* وليس لهما المنع من  
 حجة الاسلام بعد الاستطاعة لانه فرض عين \* ولا من سفر العلم الذي هو  
 فرض عين \* وان كان فرض كفاية فوجهان \* ولهما المنع من ركوب البحر  
 والنواذر المخطرة للتجارة \* وحيث لا خطر لم يحز لهما المنع على أظهر الوجهين  
 \* والاب الكافر كالمسلم الا في المنع من الجهاد \* ولو بلغ كتاب الوالدين  
 أو مستحق الدين بالرجوع عن الاذن وهو في الطريق فليصرف ان قدر

والآفليقم في قرية \* وان كان في القتال وجب الانصراف على وجه ان لم يخف  
وهن المسلمين \* ولا يجب في وجه \* وتخير في وجه \* والصحيح أن العلم  
وفروض الكفاية لا تعمين بالشروع وان أنس المتعلم الرشد من نفسه  
\* وفي صلاة الجنازة خلاف \* والجهاد انما يحرم فيه النزوع لما فيه من  
التخذييل \* هذا كله في قتال نفر فرض كفاية \* فان طى الكفار دار المسلمين  
تعين على كل من له منة قتالهم حتي العبد والمرأة \* وانحل الحجر عن العبد ان  
لم يستغن عنه \* وان استغنى ولكن كان فيهم زيادة قوة ففي الوجوب وجهان  
\* ولو خرج قوم فيهم كفاية ففي وجوب المساعدة على الآخرين وجهان  
\* وان كانوا فوق مسافة القصر فوجهان مرتبان \* ولا يشترط المراكوب فيمن  
دون مسافة القصر \* وفيمن وراءه وجهان \* وهل ينزل نزولهم في موات  
دار الاسلام وأسرهم مسلما أو مسلمين في تعيين الوجوب منزلة دخولهم  
البلاد فيه وجهان \* ومن فروض الكفايات القيام بعلوم الشرع \* فأما  
مهمات الصلاة والوضوء ففرض عين \* وكذا علم التجارة فرض على التاجر  
\* وكذلك في كل صنعة وهو القدر الذي ذكرناه في كتاب آداب الكسب  
والتجارة دون الفروع النادرة \* ولا يتعين من الاصول الا اعتقاد صحيح في  
التوحيد في صفات الله كما ورد في القرآن \* والقيام بدفع شبهة المبتدعة فرض  
كفاية \* وكذا القيام بالفتوي \* وأما السلام فابتدأه سنة والجواب فرض  
عين على الواحد وفرض كفاية على الجماعة \* ولا يسن السلام على المصلي  
ومن بقضى حاجته وفي الحمام \* وتشميب العاطس وجوابه مستحب وليس  
بواجب



﴿ الباب الثاني في كيفية الجهاد ﴾

والنظر في تصرف الامام فيهم بالقتال والاسترقاق والاغتنام ﴿ النظر الاول في القتال ﴾ وفيه مسائل ﴿ الاولى ﴾ انه يجوز الاستمانة بأهل الذمة وبالمشرك الذي تؤمن غائلته وبالعبيد اذا اذن السادة وبالمراهقين \* والذي ان حضر من غير اذن في استحقاقه الرضخ خلاف \* وان نهى فحضر لم يستحق \* والمخذل يخرج من الجند ولا يستحق شيئاً وان حضر ﴿ الثانية ﴾ لا يصح استئجار المسلم على الجهاد اذ يقع عنه لكن الامام ان يرغبهم ببذل الالهبة والسلاح \* ولو أخرجهم قهراً لم يستحقوا الاجرة \* ولو عين الامام شخصاً لدفن ميت وغسله فلا أجر له الا ان يكون له تركة أو في بيت المال متسع \* ويجوز استئجار العبيد ان قلنا لا يجب عليهم القتال بحال \* ويجوز استئجار الذمي \* وقيل ان ذلك جمالة للجهاد \* وفي استقلال الآحاد باستئجار الذمي وجهان كما في الاذان \* ولو أخرج أهل الذمة قهراً استحقوا أجره المثل من الغنيمة على رأسه \* ومن بيت المال على رأى \* ولو خلى سبيلهم قبل الوقوف لم يستحقوا الا أجره الذهب \* ولو وقفوا من غير قتال في استحقاقهم الاجرة الكاملة خلاف ﴿ الثالثة ﴾ فيمن يمتنع قتلة \* وهو الرحم كالاب والام والصبي والمرأة وان شك في بلوغ الصبي كشف عن مؤثره واعتمد نبات شعر العانة فان قال استعملته بالدواء صدق بيمينه الا اذا قلنا انه عين البلوغ لا علامته \* ولا يعول على اخضرار الشارب \* ويعول على ما خشن من شعر الابط والوجه \* وفي جواز قتل الراهب والعفيف والحارس والشيخ قولان \* وفي السوقه طريقان منهم من قطع بقتلهم \* فان لم يقتلوا أرفقوا المجرد الاسر على

وجه \* ولم يرفق الا بارقاق على وجه \* ويمتنع استرقاقهم أصلاً على وجه بعيد  
 \* وهو جار في المنع من سبي ذرارهم ونسائهم وأموالهم والشيخ ذو الرأي  
 يقتل ﴿الرابعة﴾ يجوز نصب المنجنيق على قلاعهم \* وان كانوا فيهم نسوة  
 وصبيان \* وكذا اضرار النار وارسال الماء \* ولو تترسوا بالنساء ضربنا الترس  
 الا اذا كانوا دافعين عن أنفسهم غير مقاتلين لنا في جواز قتل النساء قولان  
 \* وان كانوا في القلعة فأولى بالجواز كيلاً يجب ذلك حيلة \* وان كان في القلعة  
 أسير علمنا أنه تصيبه النار والمنجنيق احترزنا \* وان توهمنا اصابته فقولان  
 \* ولو تترس كافر بمسلم لم يقصد المسلم وان خفنا على أنفسنا فان دم المسلم  
 لا يباح بالخوف \* وان تترسوا في الصف ولو تركناهم لانهمزم المسلمون  
 وعظم الشرقيته وجهان ﴿الخامسة﴾ لا يجوز الانصراف من صف القتال  
 ان كان فيه انكسار للمسلمين \* وان لم يكن فيجوز ان قصد التحيز الى فئة  
 قريبة يستنجد بها في هذا القتال \* وهل يجوز اذا قصد التحيز الى فئة بعيدة  
 فيه وجهان \* فان جوزنا فبداهة أن لا يقاتل مع الفئة البعيدة أيضاً جاز \* ولا  
 يشترك في هذا المنع ان فارق قبل الاغتنام \* وهل يشترك التحيز الى  
 فئة قريبة فيه وجهان \* ويجوز الانهزام بكل حال اذا زاد عدد الكفار  
 على الضعف لكن في انهزام مائة بطل من مائة ضعيف وواحد خلاف  
 \* مأخذه أن النظر الى صورة العدد أو الى المعنى \* ويجوز الاستبداد  
 بالمبارزة دون اذن الامام على أظهر الوجهين حتى ينفذ أمانه لقسرية  
 \* وفي نقل رؤس الكفار الى بلاد الاسلام كراهة على وجه الا أن يكون له  
 نكابة في الكفار ﴿التصرف الثاني بالاسترقاق﴾ ولا يجوز استرقاق كل كافر  
 أسلم قبل الظفر به \* ويجوز استرقاق كل كافر أسلم بعد الظفر به \* ولا يمنع من

ذلك كون المرأة حاملاً بولد مسلم لكن لا يرق الولد \* ومنكوحه الذي  
تسبي وينقطع نكاحه \* وفي معتقته وجهان \* ومعتق المسلم لا يسبي \* وفي  
منكوحته وجهان \* فان قلنا يسبي انقطع نكاحه عن الامة الكتابية \* ولا  
تنقطع اجارته عن الدار المسيية والعبد المسيي \* والزوجان اذا سبيا أو أحدهما  
انقطع النكاح بينهما \* وفي انقطاع نكاح الرقيقين المسييين معاً وجهان \*  
والمسيي اذا كان عليه دين لمسلم أو ذمي فيقضي من ماله الذي لم ينعم قبل  
استرقاقه فان حق الدين مقدم على حق الغنمية الا اذا سبق الاغتنام رقه  
\* ولو وقما معاً فالظاهر تقديم الغنمية \* فان لم يكن مال فهو في ذمته الى أن  
يعتق \* وكذلك ان كان الدين لحربي ثم أسلماً أو قبلاً الايمان والدين قائم \* وكذا  
لو سبق من عليه الدين الى الاسلام الا أن يكون الدين خمرًا \* وهذا في دين  
لزم بالقرض والمعاملة \* فان كان أئلف مال حربي أو غصبه فلا تبع له بعد  
الاسلام والامان على الصحيح \* ﴿ فرع ﴾ اذا سبيت امرأة وولدها الصغير لم  
يفرق بينهما في البيع والقسمه \* ولوتبعت مع الجدة وقطعت عن الام ففي  
الجواز قولان \* والجدة في معنى الام عند عدمها \* والاب هل هو في معناها قولان  
\* وهل يتعدى التحريم الى سائر المحارم قولان \* ﴿ التصرف الثالث ﴾ اهلاك  
أموالهم غيظاً لهم جائز اذا لم يمكن تملكه الا الحيوانات \* وأما الاشجار  
فيجوز قطعها \* ويجب اهلاك كتبهم التي لا يحل الانتفاع بها \* وفي جواز  
استصحابها لفائدة تعرف مذاهبهم تردده \* وكلب الغنمية يخص به الامام من  
شاء اذا لا ملك فيه \* ﴿ التصرف الرابع الاغتنام ﴾ والغنمية كل ما أخذته الفقة  
المجاهدة على سبيل الغلبة دون ما يخنس ويسرق فانه خاص ملك المخنس  
\* ودون ما ينحلي عنه الكفار بغير قتال فانه فيء \* ودون اللقطة فانها لا أخذها



\* وللغنيمة أحكام ﴿الاول﴾ أنه يجوز التبسط في أطعمتها قبل القسمة ماداموا في دار الحرب لاجل الحاجة \* ويجري ذلك في القوت واللحم والتبن والشعير \* ولا يجري في الفانيذ<sup>(١)</sup> والسكر وأمثاله \* وفي الفواكه الرطبة وجهان \* ويجوز في الشحم الاكل \* ولتوقيح<sup>(٢)</sup> الدواب وجهان \* ولا يجوز في الحيوانات الا الغنم فانه طعام فيذبح ويؤكل ويرد جلده الى المغنم \* ولا يجب قيمة اللحم وان أمكن سوق الغنم على أظهر الوجهين \* ويباح الاخذ لمن معه طعام ومن ليس معه ولكن قدر الحاجة \* فلو أضاف به من ليس من الغنائمين فهو ك تقديم المنصوب الى الضيف \* ولو فضل منه شيء بعد الدخول الى دار الاسلام فما له قيمة رد على المغنم \* وان كان قليلاً فوجهان \* ولو لحق مدد بعد الاغنام ففي جواز التبسط لهم وجهان \* ولو لم يجدوا سوقاً في أطراف بلاد الاغتنام أو وجدوه في دار الحرب ففي جواز الاخذ وجهان \* واذا أخذ ثم أقرض غائباً آخر فله أن يطالبه بمثله من المغنم ما داموا في الحرب ولا يطالبه من خاص ملكه \* وقيل انه لا يطالبه وكأن المستقرض أخذه \* والحكم الثاني للغنيمة أنه يسقط بالاعراض قبل القسمة ولا يسقط بعدها \* وهل يسقط بعد افراز الخمس فيه خلاف \* والظاهر أنه يسقط \* وقوله اخترت الغنيمة هل يمنع عن الاعراض بعده فيه وجهان \* ولو أعرض جمع الغنائمين لم يصح على وجه \* وينصرف الى مصرف الخمس على وجه \* واعراض ذوي القربى بأجمعهم عن سهمهم لا يصح على أحد الوجهين \* ويصح اعراض المفلس وان أحاطت به الديون \* ولا يصح اعراض السفية \* ولا يصح اعراض الصبي الا اذا بلغ

(١) قال في المصباح الفانيذ نوع من الحلوى يعمل من الفند والنشاوى كلمة أعجمية اهـ

(٢) توقيح الدواب تصليب حوافرها اذا حفيت بالشحم المنذاب اهـ مصباح

قبل القسمة \* ولا يصح اعراض العبد عن الرضخ \* ويصح اعراض سيده  
 \* وفي صحة الاعراض عن السلب والسلب متين وجهان \* ومن اعراض عن  
 الغنيمة قدر كان لم يكن وقسم على الباقي \* ولو مات قبل الاعراض قام  
 الوارث مقامه \* ومن هذا نشأ خلاف في الملك في قول لا تملك الغنيمة  
 الا بالقسمة \* وفي قول تملك بالاستيلاء ملكا ضعيفا يسقط بالاعراض  
 \* وفي قول هو موقوف الى القسمة والاعراض \* ويتفرع على الاقوال مسائل  
 (الاولى) \* انه لو وقع في المغنم بعض من يعتق على الناعمين لم يعتق حصته مالم  
 يقع في حصته ولم يمنعه ذلك عن الاعراض \* ولو استولد جارية وقلنا  
 لا يملك فلا حد ولا ينفذ الاستيلاء في نصيبه \* فان قلنا يملك ففي نفوذه في  
 حصته وجهان \* وقيل ان قلنا يملك لضعف الملك نفذ \* وان قلنا لا يملك  
 فقولان كاستيلاء الاب جارية الابن \* ومن هذا خرج قول في أن نصيبه  
 من القريب يعتق عليه \* وان نفذ في نصيبه وهو موسر بما يخصه من الغنيمة  
 أولنيره سرى والولد حر (ح) جميعه \* وفي وجوب حصة غيره من قيمة الولد  
 قولان بناء على انه ينتقل الملك اليه قبيل العلوق أو بعده كما في الجارية المشتركة  
 \* وولده على كل حال حر ونسيب (ح) ولكن لو كان معسرا ووقف الاستيلاء  
 على بعضه فيعتق جميع الولد أو بعضه فيه خلاف \* ويجري في ولد الجارية  
 المشتركة لكن الاظهر أن الحركة شبهة توجب حرية الولد \* نعم من نصفها  
 حر ونصفها رقيق فولدها يتبع في الرق اذ لا شبهة \* وأما الحد فلا يجب  
 \* والمهر يجب جميعه ان قلنا انه لا ملك له ويوضع في المغنم \* وان قلنا يملك  
 حط عنه قدر حصته (الحكم الثالث) \* أن أراضى الكفار تملك بالاستيلاء وقد  
 ملك عمر رضي الله عنه أراضى العراق وقسمها ثم استطاب عنها قلوب الملاك

ووقفها وأجرها من سكانها اجارة مؤبدة لاجل المصلحة وضرب الاجرة  
خراجاً عليهم \* فلا يصح بيع اراضي العراق \* ويصح اجارتها من اربابها  
اجارة مؤقتة لا مؤبدة \* ولا يزعم عنها سكانها اذا ورثوها من آباءهم الذين  
استأجروها من عمر \* ولا يفسخ الاجارة بالموت \* وأما مكة فيصح بيع دورها  
لانها ملك وقد فتحت عنوة

— الباب الثالث في ترك القتل والقتال بالامان —

والامان مصلحة في بعض الاحوال \* ومكيدة من مكائد القتال في المبارزة  
\* ولا يصح من آحاد المسلمين الا في آحاد الكفار أو عدد مصورين \* ويصح  
من كل مؤمن مكلف حتى العبد (ح) والمرأة والشيخ الهرم والسنه \* ولا  
يصح من مجنون (و) وصبي \* وينقد باللفظ والكتابة والاشارة المفهمة  
\* فان رد الكافر ارتد \* وان قبل صح \* ولا يكفي سكوته بل لابد من قبول  
ولو بالفعل \* فلو أشار عليهم مسلم في صف الكفار فأنحاز الى صف المسلمين  
وتفاهما الامان فهو امان \* وان ظن الكافر أنه أراد الامان والمسلم لم يردده فلا  
يقتال بل يلحق بمأمنه \* ولو قال ما فهمت الامان يقتال \* ومن دخل منهم لسفارة  
أو لسماع كلام الله تعالى لم يقتل \* وقد امان بل ذلك القصد يؤمنه \* وقصد التجارة  
لا يؤمنه وان ظنه آمناً \* ولو قال الوالي أمنت مع قصد التجارة صح \* ولا يصح  
من الآحاد \* فان ظن الكافر صحته فلا يقتال على أحد الوجهين \* وشرط الامان  
أن لا يزيد على سنة \* ويصح الى أربعة أشهر \* وفوق ذلك الى السنة فيه  
قولان \* ونؤمن جاسوساً أو من فيه مضرة لم يتعد \* ولا تشترط المصلحة  
بل يكفي عدم المضرة للصحة \* وحكمه اذا انعقد كففنا عنه وعيامة من أهل



ومال أن شرط ذلك في الأمان \* وإن اقتصر على قوله أمنتك في سرايته إلى  
 الأهل والمال الذي معه وجهان \* وفي عقد الأمان للمرأة مقصوداً للعصمة  
 عن الاسترقاق وجهان لأنه تابع \* والاسير إذا أمن من أسره فهو فاسد لأنه  
 كالملك \* ولو أمن غيره فوجهان \* ويلزمه حكمه وإن لم يلزم غيره \* فلو  
 أمنهم وأمنوه بشرط أن لا يخرج من دارهم لزمه الخروج معها قدر ما  
 خاف بالطلاق والعتاق والإيمان المغلظة لكن يكفر ودعه يقع  
 طلاقه وعناقه فلا رخصة في المقام حيث يبذل المسلم ولكن عند  
 الخروج لا يقاتلهم إن أمنهم \* ولو اتبعه قوم فله دفعهم وقتلهم دون غيرهم  
 \* ولو شرطوا عليه الرجوع لم يلزمه (و) \* ولو شرط إنفاذ مال لم يلزمه  
 \* وإن كان قد اشترى منهم شيئاً ولزمه الثمن لزمه إنفاذه \* وإن أكره على الشراء  
 فعليه رد العين \* وعلى القديم تغيير بين رد العين أو الثمن إذ يقف العقد \* والكافر  
 إذا أسلم وقد لزمته كفارة يمين أو ظهار لم تسقط بإسلامه \* وفيه وجه \*  
 وكذلك يجب على المبارز مع قوته الوفاء بشرطه \* وإن شرط التوم الكف  
 عنه إلى أن يتم القتال جاز أن يقتل الكافر إذا ولي مدبراً أذتم القتال بالهزيمة  
 \* وإن أثنى المسلم وقصد تذييفه منعناه \* وإن شرط له التحكيم منه فهذا  
 الشرط باطل \* ولو خرج جماعة لأعانة كافر باستئجاره قتلناه معهم \* وإن كان بنير  
 أذنه لم تعرض له \* ويتم النظر في مشارطات الكفار بثلاث مسائل \* الأولى \*  
 إذا دلّ عليّ قتالة بشرط أن يسلم إليه جارية فيها صحت المشاركة للحاجة مع  
 أن هذه جملة مجهولة الجعل بل الجعل غير مملوك ولا مقدور على تسليمه \* ولا يصح  
 هذا مع المسلم (و) \* وإن أتم الدلالة \* ثم الجارية تسلم إلى العليج إن ظفر نأبها \* فإن  
 لم تفتح القلعة لمجز أو تجاوزناها مع القدرة فلا شيء له علينا وإن أتم الدلالة

الا اذا رجعنا الى التمتع بعلامته \* ولو فتحها طائفة أخرى اذ سمعوا العلامة  
فلا شيء له عليهم اذ لم يجز الشرط معهم \* وان لم يكن فيها جارية فلا شيء له  
\* وكذلك ان كانت قد ماتت قبل المعاقدة \* وان ماتت بعد الظفر وقبل التسليم  
فعلينا البذل اما أجرة المثل أو قيمة الجارية بناء على أن الجعل المدين يضمن  
ضمان العقد أو ضمان اليد كالصداق \* وان ماتت قبل الظفر وبعد العقد في وجوب  
البذل قولان \* وان أسلمت وجب البذل ولا سبيل الى تسليمها الى كافر  
وان شرطنا لزيم القلعة أمان أهله وكانت من أهله لم نسلمها الى الملح ببذل  
يبدله فصالحنا مع الزعيم باطل لسكن نرده الى المأمن حتى نستأنف القتال  
لانه صالح منع الوفاء بما وجب بشرط قبله \* وان لم يحصل لنا شيء من القلعة  
الا تلك الجارية في وجوب التسليم وجهان **﴿الثانية﴾** المستأمن اذا نقض العهد  
فرجع الى داره فما خلقه عندنا من وديعة أو دين فيه أربعة أوجه (أحدها) أنه  
في (والثاني) أنه في أمانه الى أن يموت فان مات فهو في (والثالث) أنه في  
أمانه وان مات فهو لو ارثه (الرابع) أنه في أمانه ان عقد الامان للمال مقصودا  
والا فينتقض أيضا تابعا لنفسه \* والرق كالموت \* وان قلنا يبقى أمانه بعد  
الرق فلو عتق ردّ عليه \* ولو مات رقيقا فهو في اذ لا ارث من الرقيق \* وفيه  
قول مخرج أنه لو ارثته \* ومهما جعنا له للوارث فله أن يدخل بلادنا لطلبه من  
غير عقد أمان وهذا العذر يؤمنه كمقصد السفارة **﴿الثالثة﴾** اذا حاصرنا أهل قلعة  
فنزلوا على حكم رجل صح اذا كان الرجل عافلا عدلا بصيرا بمصالح القتال ثم نفذ  
حكمه على الامام \* وليس للامام أن يقضي بما فوقه \* وله أن يقضي بما دونه  
\* فان قضى بنسیر القتال فليس للامام التمسك \* وان قضى بالقتل فهل له  
الاسترقاق وفيه ذل مؤبد فيه وجهان \* ولو حكم بقبول الجزية فهل يجبرون عليه

وهو عقد مراضاة فيه وجهان \* فان قلنا يلزمهم فنعمهم كمنع أهل الذمة الجزية \* ولو حكم بالارفاق فأسلم واحد قبل الارفاق ففي جواز ارفاقه وجهان \* وكذا الخلاف في كل كافر لا يرق بنفس الاسر اذا أسلم قبل الارفاق \* ولو شرط أن يسلم اليه مائة نفر فعند مائة قتلناه لانه وراء المائة

— كتاب عقد الجزية والمهادنة \* وفيه بابان —

— الباب الاول في الجزية —

والنظر في أركانها وأحكامها \* وأركانها خمسة \* الركن الاول \* نفس العقد \* وهو أن يقول نائب الامام أقررتكم بشرط الجزية والاستسلام \* ويذكر مقدار الجزية فيقول الذي قبلت \* وقيل لا يجب ذكر مقدار الجزية لكن ينزل على الأقل \* ولا يجب ذكر الاستسلام \* وقيل يجب ذكر كف اللسان عن الله ورسوله \* وهل يصح مؤقتاً قولان \* ولو قال أقرم ماشئت أنا فقولان مرتبان وأولي بالجواز \* ولو قال ماشئتم صح \* فان عقد الجزية غير لازم من جانب الكفار بل لهم الالتحاق بدارهم اذا شاؤا \* واذا فسد العقد فلا نفتالهم لكن تلحقهم بالماضي \* فلو أقام سنة قبل الخروج لم نسأله وأخذنا لكل سنة ديناراً \* ولو دخل كافر دارنا مدة بغير أمان لم يؤخذ منه شيء لانه لم يقبل لكن نفتاله ونسترقه أو نقتله \* ولو قبل الجزية ففي جواز استرقاقه وجهان لانا لم نقصد أسره \* بخلاف الاسير فان بذله الجزية لا يمنع استرقاقه \* ولو قال الكافر كنت دخلت لسماع كلام الله أو اسفر صدقناه ولا نفتاله وان لم يكن معه كتاب \* ولو قال دخلت بأمان فهل يصدق بغير حجة وجهان \* الركن الثاني العاقد وهو الامام \* ويجب عليه القبول اذا بذلوه



الا اذا خاف غائبتهم \* ولا يجوز قبول الجاسوس ولا يقبل منه الجزية \* ولو  
 عقد مسلم بغير اذن الامام لم يصح ولا نفع له \* وان أقام سنة لم تأخذ الدينار  
 على أحد الوجهين لان قبوله من غير اذن امام غير مؤثر \* الركن الثالث  
 الجزية فيمن يعقد له \* وهو كل كتابي عاقل بالغ حر ذكر متأهب للقتال قادر  
 على أداء الجزية \* أما الصبي والعبد والمرأة والمجنون فهم أتباع ولا جزية عليهم  
 \* وللرجل أن يستتبع من نساء الأقارب وان لم يكن محارم ماشاء دون  
 الاجانب بأن يشترط \* فان أطلق لم تتبعه الأصغار أولاده (و) وزوجاته (و)  
 دون نسوة الأقارب \* والأصهار يلحقون بالأقارب في وجه \* ومهما بلغ الصبي  
 وأفاق المجنون وعق العبد استقلوا عليهم الجزية \* وهل يجب على الصبي اذا  
 بلغ استئناف عقد لنفسه فيه وجهان \* وان اكتفينا بعقد أبيه لزمه مثل  
 ما التزم الاب لنفسه وان كان فيه زيادة \* واذا بلغ سفها صح عقده لنفسه  
 بزيادة الدينار لحقن الدم \* ويصح من الولي بذل الزيادة من ماله أيضاً لحقن  
 دمه \* ومن يحن يوماً ويفيق يوماً يلتقط أيام افاقته فيكمل سنة ويؤخذ  
 دينار \* وقيل لا شيء عليه \* وقيل هو كالعاقل \* وقيل ينظر الى الاغلب  
 \* وقيل ينظر الى آخر السنة كما في تحمل العقل \* واذا وقع مثله في الاسر  
 نظر الى وقت الاسر \* واذا دخلت امرأة دارنا من غير امان وتبعية استقرت  
 \* وكذا الصبي \* وان حاصرنا قلعة ليس فيها الا نسوة فبذلوا الجزية فهل يجب  
 قبولها وترك ارقاقن فيه خلاف \* والاصح أنه لا يجب اذ المرأة لا تتأهل  
 في الجزية التي لا تجب \* والزمن والمسيف اذا قلنا لا يقتلون في وجوب  
 الجزية عليهم خلاف \* والنقيير المأجور عن الكسب يخرج من الدار على قول  
 \* ويقرر مجاناً على قول \* وتقرر الجزية في ذمته على قول \* وانما يجوز التفرير

بالجزيرة لليهود والنصارى والمجوس لأنهم أهل كتاب \* والوثني وعبد الشمس  
ومن لا ينتمى الى كتاب لا يقرروا ان كان عجمياً (ح) \* وان ظهر قوم زعموا أنهم  
أهل الزبور ففي تقريرهم وجهان \* ومن دان أبائهم باليهود بعد المبعث فلا  
يقررون \* وفي الصابئين والسامرة وهم مبتدعة اليهود والنصارى قولان  
\* وقيل ان كانوا كفرة دينهم فلا يقررون \* وان كانوا مبتدعة قرروا \* فلو  
عقدنا فأسلم منهم عدلان وشهدوا بكفره تبين بطلان المقد وينتال  
لتليسه \* والمتولد بين الكتابي والوثني في مناقحته قولان والصحيح  
أنه يقرر \* ولو توثن نصراني وله ولد صغير أمه نصرانية فله حكم النصر  
\* وان كانت أمه وثنية فهو تابع في التوثن أو يبقى عليه النصر فيه  
وجهان \* ولا ينتال اذا بلغ بحال وان كان ينتال أبوه على الاصح \* ولا يحمل وطء  
سبايا غور لأنهم ارتدوا بعد الاسلام \* وفي استرقاقهم خلاف \* والظاهر  
جواز استرقاق الوثني وسبايا غور أولاد المرتدين \* الركن الرابع في البقاع \*  
ويقررون في سائر البلاد الا بالحجاز وهي مكة والمدينة واليمامة ونجد ومخاليفها  
والوج والطائف وخيبر من مخاليف المدينة \* وهل يدخل اليمن في ذلك فيه  
خلاف اذ قيل تنتهي جزيرة العرب الى اطراف الشام والعراق \* ولا يمنعون  
من الاجتياز بها مسافرين لا يقيمون أكثر من ثلاثة أيام على موضع سوى  
يوم الدخول والخروج \* أم مكة فيمنع من الاجتياز بها وان جاء لرسالة  
خرج اليه من يسمع الرسالة \* فان دفن بها نبش قبره وأخرج \* فان مرض  
وخيف موته بنقله نقل \* فان مرض على طرف الحجاز وخيف النقل أوشق  
ترك حتى يبرأ والآ أثرعج \* وان دفن بها ولم يشق نبشه ففي وجوبه لاجراجه  
وجهان \* الركن الخامس في مقدار ما يجب عليهم \* وواجباتهم خمسة \* الأول

الجزية ﴿ وأقله دينار ﴾ ويختير بينه وبين اثني عشر درهما نقرة ﴿ وللإمام أن  
يماكس بالزيادة ماشاء ﴾ فإن لم يبذل إلا الدينار وجب القبول ﴿ ويستوي  
الفقير (ح) والغني ﴾ وإن قبل الزيادة ثم علم أنها غير واجبة لم ينفعه كالشراء بالدين  
الآن أن يبذل العهد ثم يرجع إلى بذل الدينار ﴿ ولو أسلم أو مات بعد مضي السنة  
استوفى (ح) ﴾ ولو اجتمع عليه جزية سنتين لم تتداخل (ح) ﴿ ولو مات في أثناء  
السنة طوّل بقسطه على أحد القولين ﴾ ولا يطالب في أثناء السنة أن لم يمت  
﴿ وتقدم الجزية في تركته على وصاياه وعلى ديونه ﴾ وقيل يبنى على حق الله تعالى  
وحق الآدمي ﴿ الثاني الضيافة ﴾ فللإمام أن يوظف عليهم ضيافة الطارقين من  
المسلمين بشرط أن يذكر عدد الضيف ومقدار طعامه وأدمه وجنسه وقدر  
علقه ومنزله ومدة مقامه ﴿ ولا يزيد على ثلاثة أيام ﴾ ويجعل عدد الضيفان  
على الغني أكثر ﴿ ولا يفرق بين الغني والفقير بجنس الطعام ﴾ ثم ذلك محسوب لهم  
من الدينار ﴿ فإن نقص وجب الاتمام ﴾ ويجوز إبدالها بالدينار دون رضاهم لكن  
الدينار بدل يختص (ح) بأهل النية والضيافة لا تختص ﴿ وقيل ليست الضيافة بدل  
الدينار بل هي زيادة متأصلة ﴾ ولا تبدل بالدينار بغير رضاهم ﴿ الثالث  
الاهانة ﴾ وهي أن يطأطأ الذي رأسه عند التسليم فيأخذ المستوفي بحيته  
ويضرب في لهازمه وهو واجب على أحد الوجهين حتى لو وكل مسلماً بالاداء  
لم يجوز ﴿ ولو ضمن أنسلم الجزية لم يصح ﴾ لكن يجوز إسقاط هذه الاهانة  
مع اسم الجزية عند المصلحة بتضعيف الصدقة ﴿ ويجوز ذلك مع العرب والمجم  
فيقول الإمام أبدلت الجزية بتضعيف الصدقة فيكون ما يأخذه جزية باسم  
الصدقة ﴾ فيأخذ من خمس من الأهل شاتين ﴿ ومن خمس وعشرين بنتى مخاض  
﴿ ومن عشرين ديناراً ديناراً ﴾ ومن مائتي درهم عشرة دراهم ﴾ ومما سقته السماء



الحمس \* وما سقى بدالية العشر \* ويأخذ من ست وثلاثين من الأبل بنتي  
لبون \* فان لم يكن فبنتي مخاض \* ومع كل واحد شاتان أو عشرون درهما \* ولا  
يضعف الجبران ثانياً \* وللامام أيضاً أن يعطى الجبران اذا أخذ بنت لبون بدل  
بنت مخاض \* وهل يحط عنهم الوقص فيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه لا يحط  
ويأخذ من عشرين شاة شاة ومن مائة درهم خمسة (والثاني) يحط (والثالث)  
لا يحط إلا اذا أدى الى التجزئة فيؤخذ من سبع من الأبل ونصف ثلاث شياه  
ثم على الامام أن ينظر فيما يحصل من الصدقة \* فان لم يف بمال الجزية اذا  
قبول بعدد رؤسهم زاد الى ثلاثة أضعاف وزيادة \* وله أن يفتح بنصف  
الصدقة وان كان وافياً \* **الرابع** \* يجوز أخذ العشر من بضاعة تجار أهل الحرب  
\* ويجوز الزيادة ان رأى \* ويجوز النقصان الى نصف العشر عن الميرة ترغيباً  
لهم في التكثير وكل ما يحتاج اليه المسلمون \* وهل يجوز حط أصله فيه خلاف  
(وأما الذمي) فلا يؤخذ من تجارته شيء إلا أن يتجر في الحجاز ففيه خلاف  
\* ولا يؤخذ العشر في السنة أكثر من مرة وانما يؤخذ هذا من الحربي اذا  
دخل بهذا الشرط \* فلو دخل بأمان من غير شرط فأصبح الوجهين أن لا شيء  
عليه \* والضيافة والعشر من رأى عمر رضى الله تعالى عنه \* **الخامس الخراج** \*  
\* وذلك انما يكون اذا قررت أملاكهم عليهم بشرط الخراج وذلك يسقط  
(ح) بالاسلام \* فان ملكناها عليهم ورددناها بخراج فذلك أجرة لا تسقط  
بالاسلام كأراضي العراق \* **النظر الثاني في حكم عقد الذمة** \* وحكمه علينا  
وجوب الكف عنهم وأن نعصمهم بالضمان نفساً ومالاً ولا نتعرض لكنائسهم  
وخمورهم وخنائزهم ما لم يظهرها \* فمن أراق خمورهم فقد تعدى ولا ضمان  
(ح) \* وان غضب فعليه مؤنة الرد \* ولو ترافعوا اليها في خصوصياتهم ففي وجوب

الحكم قولان \* ويجب دفع الكفار عنهم إلا إذا انفردوا ببلدة بعيدة عن بلاد الاسلام وقصدوا ففي وجوب دفع الكفار عنهم قولان \* فان قلنا لا يجب فان شرطناه وجب \* وان قلنا يجب فلو شرطنا أن لا تذب صح الشرط \* أما حكمه \* عليهم خمسة أمور \* الأول في الكنائس \* فان كانوا ببلدة بناها المسلمون فلا يمكنون من بناء كنيسة \* وكذلك لو ملكنا رقبة بلدة من بلادهم قهراً \* لكن لو أراد الامام أن يقرر كنيسة من الكنائس القديمة وتقرر منهم طائفة فقيه وجهان \* والاصح وجوب نقض كنائسهم \* أما اذا فتحت بالصلح على أن يسكنوها بخراج ورقبة الابنية للمسلمين وشرطوا البقاء كنيسة جاز \* وان أطلقوا ففي وجوب ذلك اتفاما لما صالحنا عليه من التقرير وجهان \* أما اذا فتحت على أن يكون رقبة البلد لهم وعليهم خراج فهذه بلدتهم ولا تنقض كنائسهم \* والظاهر أنهم لا يمنعون من احداث كنيسة اذ يجوز لهم فيها اظهار الخمر والناقوس وغيره \* وحيث منعنا من الاحداث فقط فلا نمنع من عمارة القديمة اذا استرمت \* فلو تهدمت ففي جواز اعادةها وجهان \* وفي توسيع خطتها وجهان \* ولا يلزمهم اخفاء العمارة \* وضرب الناقوس يمنع منه كاظهار الخمر \* وقيل هو تابع للكنيسة \* الواجب الثاني ترك مطاولة البنيان \* فلا يلي بناءه على جاره المسلم وان كان دار جاره في غاية الانخفاض \* ولو ساواه فوجهان \* ولو كانوا في موضع منفرد فلا حرج \* وقيل يمنع من التجميل بالرفع \* ولو اشترى داراً مرتفعة لم يمنع ولم تهدم بحال \* الثالث \* يمنعون من ركوب الخيل والبغال النفيسة \* ولا يمنع من الحمار وليكن ركابه من الخشب \* ويمنعون من جادة الطريق \* ويضطرون الى المضيق اذا لم يكن الطريق خالياً \* الرابع \* يلزمهم القيار \* وكذا المرأة \* وكذا في الحمام وكل ذلك واجب أو مستحب فيه

وجهان \* وأما ترك الكنيسة وما يتعلق بها فواجب **الخامس** \* الأقياد للحكم  
إذا زنى بمسلمة أو سرق مال مسلم (أما ما لا يتعلق بمسلم) فإن ترفعوا الينا قضيتنا  
والأفلاء وعليهم أيضاً كف اللسان \* فإن أظهروا الحمر والناقوس ومعتقدهم  
في المسيح وغير ذلك مما لا ضرر على مسلم عززناهم ولا ينتقض به العهد  
\* وإنما ينتقض العهد بالقتال \* وألحق به منع الجزية والتمرد عن الأحكام \*  
(أما) الزنا بالمسلمة والتطلع على عورات المسلمين ودعوة المسلمين إلى دينهم  
ففي هذه الثلاثة ثلاثة أوجه \* وفي الثالث أنه ينتقض أن شرط الانتقاض في  
عهده (وأما) قطع الطريق والقتل الموجب للعصاص ففهم من أحلقه بالزنا \* ومنهم من  
أحلقه بالقتال \* وكذا الخلاف في تعرضهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالسب وما  
يخالف معتقدنا ثم حكم انتقاض العهد بالقتال الأغنياء \* وفيما عده قولاً في أحدهما (٣)  
أنه لا يقتال لكن يلحق بالمؤمن \* ولو نبذنا إليه العهد أيضاً لا يقتال ويلحق بالمؤمن  
\* وأما المسلم فهو أن كذب على الرسول عزز \* وإن كذب الرسول فهو مرتد  
\* وإن نسب نبياً إلى الزنا فهو مرتد \* فإن أسلم لم يلزمه شيء \* وقيل يقتل  
للقذف حداً \* وقيل يجلد ثمانين حداً

**العقد الثاني المهادنة** \* والنظر في شروطه وأحكامه **أما الشروط** \* فأربعة  
**الاول** \* أن لا يتولاه إلا الإمام لأنه ترك قتال مع جمع من غير مال **الثاني** \*  
أن يكون للمسلمين إليه حاجة \* فإن لم يكن حاجة ولا مضرة وطلبوا  
ذلك لم تجب الإجابة بل ينظر إلى الأصلح \* بخلاف الجزية إذ تجب  
الإجابة إليها **الثالث** \* أن تخلو عن شرط فاسد كشرط ترك مسلم  
في أيديهم أو مال مسلم في أيديهم \* وكذا لو التزم مالا فهو فاسد إلا إذا ظهر  
الخوف **الرابع** \* المدة فلا تزيد على أربعة أشهر على الصحيح \* وفيه قول أنه



يجوز فيها دون السنة لان السنة مدة الجزية فلا يسامح الآمال \* وان كان  
 بالمسلمين ضعف جاز الى عشر سنين ولا يزداد عليه على الصحيح \* فان أطلق  
 المهادنة فسدت \* وقيل ينزل عند الضعف على عشر سنين \* وعند القوة ينزل  
 على أربعة أشهر على قول \* وعلى ما يقارب السنة على قول \* ولو صرح بالزيادة  
 لغت الزيادة \* وفي صحته في الباقي قولاً تفريق الصفة \* ثم حكم القاسد  
 أن لا يقتال إلا بعد الانذار \* والصحيح يجب الوفاء فيه بالمشروط الى آخر  
 المدة أو الى أن يصدر منه جناية وعلموها \* فان لم يعلموا أنه جناية فينذر  
 ولا يقتال على أحد الوجهين \* ولو استشعر الامام جناية جاز له أن ينبذ  
 العهد اليهم وينذرهم \* ولا يجوز نبذ الجزية بمجرد التهمة \* ولو زال  
 خوف المسلمين وجب الوفاء بالمشروط الى عشر سنين \* النظر الثاني في  
 أحكامها \* وهو الوفاء بالشرط الصحيح \* والعادة أن يشترط رد من جاءنا منهم  
 عليهم وذلك جائز الا في المرأة اذا هاجرت اليها مسلمة لا يحل ردها ولا يصح  
 شرط ذلك \* وغرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الصداق \* فقليل كان سببه أنه  
 شرط ردهن ثم ورد النسخ \* وقيل كان سببه أنه أوهم بالعموم ردهن فعلى  
 هذا نحن أيضاً اذا أوهمنا ردهن غرمنا لزوجها ما بذل من الصداق  
 اذا لم يكن خيراً أو خنزيراً \* وان لم يبذل شيئاً فلا شيء له \* وان أخذت  
 الصداق فوهبت من الزوج نقولان \* وان أسلم الزوج بعد انقضاء النكاح  
 فطلب منه مهر المسيس فهل يغرم له ذلك وهو ليس أهلاً لطلبها عند الفرامة  
 فيه وجهان \* وعلى الجملة انما يغرم للزوج اذا جاء لطلبها \* وان جاء أبوها  
 لطلبها لم تغرم شيئاً \* ولو دخلت كافرة رددناها \* فان أسلمت بعد الدخول  
 غرمنا لزوجها \* وان ارتدت فلا تردّها \* ولم يجب الغرم على أحد الوجهين

لبطلان تقوم بضمها \* ولو جاءت مجنونة لانردّها لاحتمال الاسلام قبل الجنون ولا يفرم \* والصبيّة اذا وصفت الاسلام فلا تردّها وان قلنا لا يصح اسلامه او قزم على أحد الوجهين \* والرقية لا ترد ونعزم لسيدّها اذا جاء يطلبها قيمتها لا ما اشترى به \* ولو كانت مزوجة وجاء السيد والزوج غرما القيمة والمهر \* وان جاء أحدهما لم يلزمنا شيء على وجه \* ولزمنا حق الطالب على وجه \* وعلى وجه ثالث تجب للسيد القيمة لان له حق اليد وحده دون الزوج \* ولو قتلت قبل الطلب أو ماتت فلا غرم \* وان قتلت بعد الطلب وجب الغرم على القاتل مع القصاص \* ولو أسلمت وهي رجعية فالنص أنه لا غرم للزوج ان لم يراجع \* وفي وجوب ردّ العبد والحرّ الذي لا عشرة له وجهان لانه بدل \* فان قلنا يجب الردّ فينبغي أن يشترط كفّ الآدمي في المهادنة \* والحرّ اذا لم يطلب لا يجب ردّه \* واذا طلب ردّه \* وله أن يمتنع على الطالب وأن يقتله اذا لم يجر معه شرط \* ولنا أن نعرفه جواز ذلك بالتعريض لا بالتصريح \* ولو شرطنا أن من جاءهم منا فلا يردون وفيما بالشرط الآ في المرأة فانا نستردها وان كانت مرتدة \* فان تعذر غرما لزوجها المسلم ما أنفق من صداقها \* فان جاءتنا واحدة منهم صرفنا صداقها الى زوج المرتدة ان تساوى القدران \* والآ جبرنا النقصان أو الزيادة وقلنا واحدة بواحدة لان جميعهم كالشخص الواحد

### كتاب الصيد والذابح

والنظر في طرفين \* الأوّل \* في سبب حلّ الذبيحة \* وللذبح أربعة أركان \* الأوّل \* الذابح وهو كل مسلم أو كتابي عاقل \* ولا تحلّ ذبيحة المجوسى والوثنى \* أما المتولد بين الكتابي والمجوسى فقولان \* أحدهما التحريم \* والآخر

النظر الى الأب \* وتحل ذبيحة الامة الكتابية \* ولو اشترك مسلم ومجوسى  
 في الذبح حرم \* وكذا لو أرسل سهمين أو كلبين الى الصيد \* ولو سبق أحدهما  
 وصيره الى حركة المذبوح فالحكم له \* ولو رد كلب المجوسى الصيد على كلب  
 المسلم فاقتصره حل \* ولو أثنى كلب المسلم فأدركه كلب المجوسى وقتله فهو  
 ميتة \* ويضمنه المجوسى للمسلم \* ولا تحل ذبيحة المجنون والصبي الذى لا يميز  
 على أظهر التواين \* وتحل ذبيحة الصبي المميز والاعمى \* وفى اصطلياده بالرمي  
 والسكاب وجهان اذ لا يمكنه قصد عين الصيد \* الركن الثانى الذبح \* ولا  
 بد من الذبح فى كل حيوان لا تحل ميتته \* ويحل ابتلاع السمكة \* ويتعين  
 الحلق واللابة فى الذبح الا فى الصيد \* والحيوان الانسى ان توحش فهو كالصيد  
 \* والبعير ان ردى فى البئر جاز الطعن فى خاصرته \* ولو شرد البعير وجب  
 الصبر الى القدرة عليه الا أن يؤدى طلبه الى مهلكة فيكون كالصيد \* وان  
 كان يؤدى الى موضع لصوص وغصاب فوجهان \* ولو جرح الصيد بسهم  
 أو جرحه السكاب فعليه أن يمدوا اليه \* فان بقى فيه حياة مستقرة ذبحه \* فان  
 تركه حتى مات خرام \* ولا يعذر بأن لا يكون معه مديّة أو سقط منه أو نشب  
 فى الغمد أو غصب منه \* وانما يباح اذا أدركه ميتاً أو فى حركة المذبوح \* ولو  
 قد صيدا بنصفين فالنصفان حلال \* وان أبان عضواً بجرح مذفف  
 فالعضو حلال \* فان لم يكن مذقاً فذبح الصيد أو مات بجرح مذفف فالعضو  
 حرام \* وان مات بذلك الجرح فوجهان \* الركن الثالث \* الآلة وهى ثلاثة  
 أقسام \* الأول \* جوارح الاسلحة \* ويجوز رمى الصيد والذبح بجميعها الا  
 السن والظفر فيحرم الذبح به متصلاً كان أو منفصلاً (ح) \* الثانى المثقلات \*  
 والذي مات به حرام كما لو رمى ببندقية أو القاه فى بئر فانصدم أو انخفق



بالاجبولة فلا بد من جرح \* ولو مات تحت الكلب غما ففيه قولان \* ولو  
 مات بسهم وبندقية أو انصدام بالارض أو تدهور من جبل أو وقوع في ماء أو  
 انصدام بأغصان الشجرة فهو حرام بل لا يعنى الا عن الانصدام بالارض فان  
 ذلك بعد الجرح لا يحرم للضرورة \* ولا يكفي كسر الجناح مع الانصدام  
 بالارض \* الثالث جوارح الحيوانات \* والكلب المعلم كالة الذابح فتحل  
 فريسته \* والمعلم هو الذي ينزجر بزجر صاحبه ويسترسل بارساله ولا يأكل  
 من فريسته \* وهل يشترط انزجاره بزجره بعد اشتداد عدوه بارساله وحده  
 فيه وجهان \* وليتكرر منه ترك الاكل مراراً حتى يظهر به تعلمه \* فان أكل  
 المعلم نادراً لم تحرم تلك الفريسة على أحد القولين \* فان اعتاد الاكل حرمت  
 الفريسة التي بها ظهرت عادته \* وهل يحرم ما أكل منها قبله فيه وجهان \* ولحق  
 الدم ليس كالاكل \* وموضع عض الكلب يغسل سبعاً ويعفر على وجهه \* ويقور على  
 وجهه ويعنى عنه على وجهه \* وفريسة الفهد والنمر حرام لانه لا يتأدب بترك الاكل  
 \* والبازي أيضاً لا يترك الاكل ولكن ان صار معلماً في فريسته وجهان  
 لان جنس الطيور لا بد لها من جارحة \* وتعليم جوارح الطير بترك الاكل  
 متعذر فانها لا تحتل الضرب \* الركن الرابع \* نفس الذبج والاصطياد \* والذبج  
 سيأتي في الضحايا \* وأما الاصطياد فهو امانة الصيد بآلة وهو كل جرح  
 مقصود حصل به الموت \* وللقصد ثلاث درجات \* الاولى \* أصل الفعل ولا  
 بد منه فلو سقط السيف من يده فأنجرح به صيد أو نصب منجلاً في الشبكة  
 أو سكيناً في البئر فتعقر به الصيد حرام \* ولو حصل قطع الحلق بحركة اليد  
 وحركة الحيوان حرام \* وكذا فريسة الكلب المسترسل بنفسه \* فلو اغترأه  
 فازداد عدواً يحل على أحد الوجهين حوالة على الاغترأ حتى لو صدر من

مجنوس لكاب مسلم حرم \* أو من مسلم لكاب مجنوس حل \* أو من غاصب ملكه الغاصب على أصح الوجهين \* وفي الصيد بالكاب المنصوب وجهان أحدهما أنه للغاصب \* ولو رمى سهماً بقصر عن الصيد وأعان الريح حتى أصاب حل \* ولو انصدم بحائط فأصاب فوجهان \* ولو قصد الرمي فانقطع الوتر فارتدى السهم فوجهان \* الثانية قصد جنس الحيوان \* فلورمي سهماً في خلوة وهو لا يرجو صيداً فاتفق حرم \* وكذا لو أجال سيفه فأصاب حلق شاة \* ولا يشترط نية الذبح اذ لو قطع ما ظنه ثوباً فاذا هو حلق شاة حل \* ولو ظنه حلق آدمي فعلي وجهين \* ولو ظن حلق خنزير فوجهان مرتبان وأولي بالحل \* الثالثة قصد عين الحيوان \* فلورمي بالليل الى حيث لا يراه ولكن قال ربما أصيب صيداً فأصاب ففيه ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين أن يكون ذلك في مظنة التوقع أو لا يكون فيبعد عبثاً \* ولو قصد سرباً من الطباء فأصاب واحداً حل \* ولو قصد واحداً منه فأصاب آخر فوجهان \* فان كان المصاب من غير السرب فوجهان مرتبان وأولي بالمنع \* ولو قصد حجراً فأصاب ظبية فوجهان وأولي بالتحريم \* ولو قصد خنزيراً فقال الى ظبية فأولي بالتحريم \* أما قولنا حصل الموت به أردنا أنه لو مات المجروح باقتراس سبع أو صدمة لم يحل \* فان غاب عنه وأدركه ميتاً وعليه أثر آخر لم يحل \* وان لم يجد أثراً آخر فقولان \* والتسمية مستحبة عند الذبح وعند إرسال الكاب والسهم ولا تشترط \* وهل يكفي للاستحباب التسمية عند عض الكاب وجهان \* النظر الثاني \* في أسباب الملك وهو فصلان \* الأول في الانفراد \* وانما يملك الصيد بإبطال منعه أو بإثبات اليد أو الأثران أو الوقوع فيما نصب للصيد \* أما لو توحل بمزرعته أو وقع في داره أو عشش الطائر في داره لم يملك بمجردده على الاظهر

لكن هو أولي من غيره كالتحجر \* فان أخذ غيره من ملكه فهو كمن  
أحيا ما تحجره غيره \* وان قصد من بناء الدار تشيش الطائر فوجهان لانه  
لا يتاد \* ولو وقعت منه الشبكة فتعقل بها الصيد فوجهان لانه لم يقصده  
وانما الملك عند اجتماع القصد والعادة \* ولو اضطره الى مضيق لا يخلص له  
عنه ملكه \* وان اضطر السكة الى بركة واسعة فهو كالتحجر \* وان كانت ضيقة  
ملك \* واذا ملك لم يخرج من ملكه بالافلات \* وهل يخرج بالتحجير فيه  
وجهان \* ولو أعرض عن كسرة خبز فهل يملكه من أخذه وجهان مرتبان  
وأولي بأن يبقى على ملكه \* ولو أعرض عن جلد ميتة فدبته غيره فوجهان  
مرتبان وأولي بأن يزول ملكه \* فرع \* اذا اختلط حمام برج بحمام برج آخر  
وعسر التمييز فليس لاحدهما الاتفراد ببيع شيء من ثالث \* وان باع من صاحبه  
جاز على أحد الوجهين للحاجة \* وان توافقا على بيع الجميع من ثالث وعلم مقدار قيمة  
المالكين أو تقاراً على تقدير حتى يمكن التوزيع جاز والآل لم يجز \* وان اختلط  
حمام مملوك بحمام بلدة لا يحرم الصيد اذا كان المملوك محصوراً \* فلو كان غير  
محصور لحمام بلدة أخرى فوجهان

الفصل الثاني في الاشتراك \* وله أحوال \* الأولى \* أن يتعاقب الجرحان  
فان كان الثاني مذقفاً فهو له ولا شيء على الأول \* وان كان الأول مذقفاً فهو  
له وعلى الثاني أرش الجراحة لانه جرح ملك النير \* وان أزم من الأول وذفف  
الثاني وفيه حياة مستقرة فهي ميتة إلا أن يصيب المذبح \* وان لم يصب  
المذبح فهي ميتة وعليه قيمة الأول \* فان لم يذفف ومات بالجرحين ففي  
مقدار الضمان خلاف ينبي على مالو جرح عبداً قيمته عشرة فرجع الى تسعة  
بفرحه آخر فمات منها فلو أوجبنا على الثاني نصف التسعة وعلى الأول نصف



العشرة نقص المبلغان عن قيمة اليد في الاصل ففيه خمسة أوجه \* فلي وجه  
لا يبالى بهذا النقصان \* وعلى وجه يجب على كل واحد خمسة \* وعلى وجه  
يجب على الأول خمسة ونصف وعلى الثاني خمسة \* وعلى وجه يجب على  
الأول أحد عشر جزءاً من أحد وعشرين جزءاً من عشرة وعلى الثاني عشرة أجزاء  
من أحد وعشرين جزءاً من عشرة حتى لا يزيد على القيمة ويتفاوت الشريكان \* وعلى  
الوجه الخامس لا يمكن إيجاب زيادة على أربع ونصف على الثاني والباقي إلى  
تمام العشرة على الأول وهو الأقرب ولا ينفك وجه عن بعد \* ولو كانت  
أحدي الجراحتين من السيد سقط ما يقابل جراحته ولزم الباقي على الأجنبي  
ويخرج على الوجه الخمسة \* وقيل مسألة الصيد كمسألة السيد مع الأجنبي  
لأن أحدهما مالك \* وقيل بل يجب جميع القيمة على الثاني لأن السيد مالك  
والمالك ذابح وانما قصد بمنزلة الثاني \* وهذا انما يتجه إذا كان جرحه بحيث  
لومات به يحل وذلك إذا لم يمكن الظفر به وفيه حياة مستقرة **الحالة الثانية** \*  
أن يصيبا معاً فهو لهما أن تساوي جرحهما \* وإن كان أحدهما مزماً أو مذقماً دون  
الآخر فهو له ولا ضمان على الآخر \* وإن احتمل أن يكون الزمان بهما أو بأحدهما  
فهو بينهما \* ويستحب الاستحلال من الجانبين للشبهة **الحالة الثالثة** \* لو علمنا  
أن أحدهما مذفق وشككنا في الآخر فالنصف مسلم للمذفق والنصف الآخر  
موقوف إلى التصالح \* وقيل إن الكل بينهما بالسوية \* أما إذا ذفق أحدهما  
وأزم من الآخر ولم يدر السابق فهو حرام لاحتمال كون التذفيف قاتلاً بعد الزمان  
\* وقيل هو كمسألة الانماء <sup>(١)</sup> **الحالة الرابعة** \* ولو ترتب الجرحان وحصل الزمان  
بمجموعهما فهو بينهما \* وقيل أنه لثاني فلي هذا لو عاد الأول وجرحه ثانياً

(١) الانماء أن يموت الصيد بحيث لا يدري أ مات بسهمك أو بسهم غيرك اهـ

بجراحته الاولى هدر وهذا مضنون \* فان مات بالراحات الثلاث وجب  
عليه قيمة الصيد وبه جراحة الهدرجراحة المالك \* وقبل عليه ثلث القيمة  
\* وقبل ربع القيمة

— كتاب الضحايا —

والضحية سنة غير واجبة الا اذا نذر أو قال جعلت هذه الشاة ضحية \* ومجرد  
الشراء بنية الضحية لا يلزم \* والنظر في أحكامها وأركانها \* الاول في الأركان \*  
وهي أربعة \* الركن الاول الذبيح \* وهو النحر فقط \* ولا يجزئ من الضأن  
الا التي في السنة الثانية \* ومن المذلا التي في الثالثة \* وكذا من البقر ومن الابل  
الا في السادسة \* ويجزئ الذكر والانثى \* وجملة من الصفات تمنع الاجزاء  
فلا تجزئ المريضة البين مرضها \* وفي منهاها الجرباء الكثيرة الجرب دون  
الجرب اليسير \* ولا العرجاء التي يمنع كثرة ترددتها في المرعى الا أن تخرج  
وقد أضعفت للضحية فتيه وجهان \* ولا العوراء وان كانت الحذفة باقية  
\* ولا العجفاء التي لا تقي لها \* ولا المجنونة التي تستدير في المرعى ولا ترعى  
\* ولا المقطوع معظم اذنها أو قدر ما يظهر من البعد \* ولا التي أخذ الذئب  
مقداراً يئتمن نخذهاء \* اما المقطوعة قدراً يسيراً من اذنها أو المخروقة الاذن أو  
المشتوقة أو المقطوع جميع ضرعها أو التي اقتلع الذئب أليتها في السكل وجهان  
\* ويجزئ المنزوع الحصية \* والمنكسر القرن \* والى لا قرن لها \* والتي تنال جميع  
أسنانها \* والفحل وان كثرت نرواه \* والانثى وان كثرت ولادتها \* وتجزئ الشاة  
عن واحد \* والبقر والابل عن سبعة وان لم يكونوا من أهل بيت ولا جسيمهم  
مضحين \* ويجزئ عن \* وجب عليه سبع شياه بأسباب مختلفة الأ في جزاء

الصيد \* ولو اشترك رجلان في شاةٍ على الشيوع ففيه وجهان \* ولا يجزئ نصف شاة واحدة \* أما السنة \* فالأحب هو الأسمن الأكمل \* وسبع من الغنم أحب من البقرة والبدنة \* والبدنة أحب من البقرة \* والابيض أحب من الأسود \* والنص أن الاتي أحب ولعله أراد التي لم تلد والافلح الذكر أطيب \* الركن الثاني الوقت \* وهو يوم النحر وأيام التشريق \* ودماء الجبرانات لا وقت لها \* وأول الوقت بانقضاء وقت الكراهة بعد طلوع الشمس يوم العيد وبعد مقدار خطبتين وركعتين خفيفتين وقيل بل طويلتين على العادة \* وآخره غروب الشمس آخر ثالث أيام التشريق \* ويجزئ بالليل (م) وفي اليوم الثالث من أيام التشريق \* الركن الثالث الذابح \* ومن حل ذبحه صح مباشرته للتضحية \* ولكن لو وكل كتابياً فلينو بنفسه \* ولو وكل مسلماً بالتضحية والنية جاز \* ولو قال جعلت هذه الشاة ضحية أغناه عن تجديد النية عند الذبح \* ولا ضحية للرقيق إذ لا ملك له \* وفي المكاتب أن أذن السيد خلاف \* وليباشر الذبح بنفسه أو يشهد فهو أحب \* الركن الرابع الذبح \* وهو التذفيف بقطع تمام الحلقوم والريء بآلة ليس بعظم من حيوان فيه حياة مستقرة \* ولا يشترط قطع الاوداج (م) \* ولو ترك جلدة يسيرة من الحلقوم حرم \* ولو قطع من القفا وأسرع حتى انقطع الحلق قبل حركة المذبوح جاز \* ولو رمى رأس عصفور ببندقية لم يحل \* ولو نزع غيره مع ذبحه حشوة الحيوان حرم إذ لم يفرد الذبح بالتذفيف \* والمشرف على الموت أن شككنا في أن حركته حركة المذبوح أو حياته مستقرة فالغالب التحريم \* وإن غلب على الظن بدوام الحركة بعد الذبح وانفجار الدم وعلامات أخرى جاز ذبحه \* أما السنن \* فيستحب تحديد الشفرة \* وسرعة القطع \* وتوجيه المذبوح إلى القبلة \* واستقبال



الذابح القبلة \* وأن يقول بسم الله \* ولا يقول بسم محمد \* ولا يقول بسم الله ومحمد \*  
 ولو قال بسم الله ومحمد رسول الله جاز \* ويستحب ذبح البعير في اللبة للتسهيل \*  
 \* ويقول في الضحية اللهم ان هذا منك واليك فتقبل مني \* وينوي عند  
 التضحية وان كان قد عين الشاة \* وانما تتعين بقوله جعلت هذه ضحية \* ولو  
 نذر ثم قال هذه عن نذري ففي التبيين وجهان \* ولو قال لله على التضحية  
 بهذا الشاة ففي التبيين وجهان مرتبان وأولى بأن يتعين \* ولو عين الدراهم  
 للصدقة لم تتعين \* ولو نذر الضحية في تعين وقت التضحية خلاف \* ويستحب  
 للمضحي أن لا يحاق ولا يقلم في عشر ذي الحجة تكميلاً للاجر ورجاء للالتق  
 من النار فيها \* النظر الثاني في أحكام الضحايا \* وهي ثلاثة \* الحكم  
 الاول \* اذا قال جعلت هذه الشاة ضحية فمات فلا شيء عليه وان عينها  
 عن نذر سابق وقبلنا تتعين فمات ففي وجوب الابدال وجهان \* وان ألقها  
 أجنبي فبشترى بقيمتها أخرى \* فان لم تف القيمة بشاة كاملة اشترى بها شقصاً  
 للضرورة \* وعلى وجه يصرف مصرف الضحايا \* ولو أئلف المالك ونقصت  
 القيمة ففي وجوب التكميل عليه وجهان \* ولو زادت القيمة اشترى بها كريمة  
 \* فان لم يوجد فشقص آخر على وجه \* وعلى وجه يشترى خاتماً فيتختم به  
 أو يصرفه مصرف الضحايا \* أما اذا ذبحها أجنبي في وقت التضحية فحيث  
 لا يشترط النية للتعين السابق وقع الموقع \* وفي لزوم ارض الذبح وجهان  
 \* وحيث تشترط النية فانت القربة ويصرف لهما مصرف الضحايا على وجه  
 \* ويؤخذ القيمة من الذابح ويصرف في الاضحية \* وينفك عن حكم  
 الضحية على وجه \* ومن ذبح شاة غيره وأكل لحمه ففي قول يلزمه  
 قيمة الشاة \* وفي قول يلزمه ارض الذبح وقيمة اللحم وربما زاد ذلك

على قيمة الشاة أو نقص ﴿الحكم الثاني التيب﴾ وحيث لا يلزم شيء بالتلف فلا يلزم بالتيب \* فان كان العيب مانعاً من الضحية ففي انفكك الشاة عن الضحية وجهان \* ولو قال ابتداء جعلت هذه ضحية وهي مميبة فالصحيح وجوب صرفها الى مصارف الضحية \* ولو قال لظبية جعلتها ضحية فهو لاغ \* ولو قال لفصيل أو سخله فوجهان \* ولو عين معيبة انذره وقلنا تعين فلا تبرأ بها ذمته \* وهل يلزم تفرقة لهما فيه وجهان \* ولو زال العيب بعد ذلك ففي البراءة بها وجهان \* وان تدببت الميبة بفله فإليه ابدالها بصحيحة \* وفي انفكك الميبة وجهان \* ولو قال لله على أن أضحي بمرجاء لزمه عرجاء \* وفي وجه يلزمه صحيحة \* وفي وجه لا شيء عليه \* والضلال كالهلاك \* وان كان حيث وجب البذل ووجد الضالة بعد تضحية البذل ففي تضحية الضالة قولان \* ولو عين واحدة بدل الضالة ثم وجدها قبل ذبح البذل وجب ذبحها في قول \* وتعين الاول في قول \* وتعين الثاني في قول \* وبخير بينهما في قول ﴿الحكم الثالث في الاكل﴾ وفي جواز الاكل من المنذورة وجهان \* والمتطوع بها يجوز الاكل منها واطعام الاغنياء \* ولا يجوز تمليك الاغنياء للبيع \* ويجوز تمليك الفقراء للبيع \* وهل يجب أن يتصدق بقدر ما يطلق عليه الاسم فيه وجهان \* وان أوجبنا لزم التمليك في ذلك القدر \* فان اكل الجميع لم يلزمه الآقية ذلك القدر \* وقيل يجب قيمة النصف \* ثم الأحسن التصديق بالجميع والتبرك باكل لقمة \* ويتأدي كمال الشمار بالتصدق بالثالث \* وباكل الثلث \* ويدخر الثلث \* وقيل بل يتصدق بالنصف \* وجعل الضحية يتصدق به أو ينتفع به في البيت \* وولد الضحية له حكم الأم لكن يجوز اكل جميعه كما يجوز اكل جميع اللبن لانه جزء \* ولو اشترى شاة وقال جعلتها ضحية ثم

وجذبها عيياً لم يكن له الرد وله الأرض \* ولا يلزم صرف الأرض إلى مصرف الضحايا  
 «وأما العقيقة» فهي أيضاً كالضحية في أحكامها لكن وقتها يدخل بولادة المولود  
 إلى السابع \* ولا يتأدي الاستحباب إلا بما يتأدي به الضحية \* لكن تنضح عظامها  
 صبيحة من غير كسر تفاؤلاً بسلامة أعضاء العبي \* ويمتق عن الجارية بشاة  
 وعن الغلام بشاتين \* وتكفي واحدة أيضاً \* والتصدق به أفضل من الدعوة  
 «والتصدق بالمرقة ينفي عن التصدق باللحم» أعني إذا أوجبنا التصدق بما ينطلق  
 نايه الاسم لأداء المباداة \* وتلطبخ رأس الصبي بدم الشاة مكروه \* لكن  
 يستحب أن يسمي في السابع ويحلق شعره ويتصدق بزنة شعره ذهباً  
 أو فضة

كتاب الأطعمة \* وفيه فصلان

«الاول في حال الاختيار» وجميع ما خلقه الله تعالى من المطعومات حلال  
 إلا ما تستثنيه عشرة أصول «الاول» ما نص الكتاب على تحريمه كالخنزير  
 والخنز أو السنة كالمر الإهلية «الثاني» ما في معناها كالنيذ في معنى الخمر  
 «الثالث» كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطيور فيجزم  
 الكلب والفيل والدب والباري والشاهين والصقر والمقاب والنسر وجميع  
 جوارح الطير \* ولا يحرم الضب والضبع والثعلب \* أما ابن عرس وابن أوي  
 فقيه تردد لشبهه بالثعلب والكلب \* وكذا في الهررة الوحشية تردد لشبهها  
 بالإنسية \* والظاهر الحاق السمور والسنجاب بالثعلب «الرابع» ما أمر بقتله  
 كالقواسق الخمس \* وهي الذراب والحدأة والمقرب والحية والفأرة \* وفي معنى  
 الخمس كل سبع ضار كالذئب والأسد والفهد والنمر \* والنعام تلحق بالحدأة



«والغراب الأبقع حرام» وفي الاسود الكبير تردد «وأما غراب الزرع ومنها  
 حمر المناقير والارجل فالأظهر حلها» الخامس «ما نهى عن قتله كالخطاف  
 والصرد والنملة والنحل» وفي الهدد تردد «والأظهر أن اللقاق حلال كالكركي  
 وكل ذات طوق خلال» واسم الحمام يشمل النواخت والقمارى «وما على  
 شكل المصفور خلال وان اختلف ألوانها كالرزوزور والصموة وأشباهها» وأما  
 طير الماء وحيوانه كله مباح إلا ماله نظير يحرم في البرقفيه قولان «والسادس»  
 ما استخبطته العرب فحرام كالحشرات والضفدع (ح و) والسرطان (م و)  
 والسحفاة (م و) ولا يحل منها إلا الضب (ح) «وفي أم حبين تردد  
 ولعله ولد الضب» والجراد حلال «وفي الصرارة تردد» وتشبهها بالخنفساء  
 أظهر «وفي القنفذ وجهان» وما أشكل منه فيرجع فيه إلى العرب «السابع»  
 مالا نص في تحريمه ووردت السنة بأنه كان حراما في شرع من قبلنا فهو  
 مستصحب على أحد القولين «الثامن» الحلال اذا خالطته نجاسة فهو حرام  
 كالدهن وكالجلالة التي تأكل العذرة فهو حرام (م و) ان ظهر النتن في لحمه  
 «وجلد هان نجس الا أن تزول الرائحة بالدبغ» ومهما زال بالعلف حل لحمه «ولو  
 زال بالطبخ لم يحل» والزرع لا يحرم وان كثر الزبل في أصله «التاسع»  
 ما حكم بحله فيحرم منه المنخنقة وما ذبح ذبحا غير شرعي إلا الجنين الميت في  
 بطن المذكي فهو حلال «العاشر» ما اكتسب بمخامرة نجاسة ككسب  
 الحجام فهو مكروه وليس بحرام «وينبغي أن لا يأكل ويعلف رقيقه  
 وناضجه

«الفصل الثاني في حال الاضطرار» وجميع المحرمات تباح بالضرورة لكن  
 النظر في حال الضرورة وحد المستباح وجنسه «وحد الضرورة أن يخاف

على نفسه الهلاك أو مرضاً مخوفاً في جنسه \* فإن كان مخوفاً طوله وعسر علاجه  
فوجهان \* وإذا جاز الأكل وجب \* وقيل يجوز الاستسلام والتورع كدفع الصائل  
ولا أصل له \* وأما قدر المستباح فهو سدّ الرمق \* وما وراء ذلك إلى الشبع  
فقولان \* ولا شك أنه يحل الشبع إذا كان في بادية وعلم أنه لا يستقل بالمشى بسد  
الرمق ويهلك \* ولا شك أنه لو كان يتوقع مباحاً قبل رجوع الضرورة تعين  
سدّ الرمق وحرم الشبع \* وأما جنس المستباح فكل ما لا يؤدي إلى قتل  
معصوم \* فتحل الخمر لازالة العطش وإن لم يجز للتداوي \* ويحل قتل الحربي  
والمرتد والزاني (و) المحصن والمرأة الحربية والصبي الحربي \* ولا يحل قتل  
الذمي والمأهّد والعبد والولد \* فروع \* الأول \* في جواز قطع فلاة من الفخذ  
إذا لم يكن الخوف فيه كالخوف في الجوع وجهان \* ولا يجوز أن يقطع من  
فخذ غيره أصلاً \* الثاني \* إذا ظفر بطعام من ليس مضطراً فيطلبه منه فإن  
منعه غصبه \* فإن دفعه جازله قتل المالك في الدفع \* فإن باعه بثمن المثل  
لزمه شراؤه \* وإن باع بأكثر من ثمن المثل فاشتراه للضرورة فهو كشرائه  
المصادر \* والمالك لو أوجر المضطر طعامه قهراً ففي استحقاق القيمة عليه  
وجهان \* الثالث \* إذا وجد ميتة وطعام الغير قبل الميتة أولى \* وقيل الطعام أولى  
\* وقيل يتخير \* وكذا الخلاف لو وجد المحرم الصيد والميتة \* ولو وجد لحم  
الصيد فهو أولى من الميتة لأن تحريمه خاص

— كتاب السبق والرمي \* وفيه بابان —

### ﴿ الباب الأول في السبق ﴾

ويجوز أن يشترط للسابق بالخيّل أو المصيب في النضال مال ليكون ذلك ترغيباً

في اعداد أسباب القتال \* والنظر في شروط العقد وأحكامه \* أما الشروط \*  
 فهي ستة \* الأول \* أن يعقد على عدة القتال وأصله من الحيوان الخيل  
 وفي الخبر لا سبق الا في خوف أو حافر أو نصل والمراد بالخف الابل  
 \* والقيل في معناه لانه أغني منه في القتال \* ولا يلحق به البغل والحمار \* وأما  
 النصل ففي معناه المزاريق والزانات وسائر أنواع الرمي على اختلاف القسي  
 \* والسهم يدخل فيه الرمي بالمسلات والابر \* وفي الترامي بالحجارة وبالمقارع  
 والتردد بالسيوف خلاف \* وكذا في مسابقة الطيور والحمامات لنقل الاخبار  
 والظاهر منه \* الثاني الاعلام \* ولا بد من اعلام الموقف والغاية  
 والتساوي فيهما \* ولو شرط لاحدهما تقدم الغاية لم يحز \* ولو شرط للسابق  
 حيث يسبق من غير تعيين الغاية لم يحز \* ونوعين الغاية ولكن شرط المال  
 لمن يسبق في وسط الميدان حيث كان قفيه وجهان \* الثالث \* اذا كانوا  
 جماعة ففي شرط المال للمصلي أعني التالي للسابق ثلاثة أوجه (أحدها) الجواز  
 لما فيه من التحقق في ضبط الفرس (والثاني) لا لأن السبق هو المقصود  
 (الثالث) أنه يجوز أن يشترط له شيئاً بشرط أن يفصل السابق وكذلك لجميعهم  
 على الترتيب \* أما التمسك وهو الاخير فلا يخص بفصل \* وهل يشترك في  
 الحق فيه وجهان \* الرابع \* أن يكون فيهم محلل وهو لا يفرم ان سبق وينعم  
 ان سبق \* فلو شرط الامام أو واحد من الناس للسابق ما لاجاز \* ولو أخرج  
 كل واحد من المتسابقين ما لا لم يحز الا أن يكون معها ثالث شرط المال له  
 ان سبق وان لم يسبق أحرز كل واحد منهما ماله ولا شيء لهسم على المحلل  
 \* وان شرط المال للمتسابقين أيضاً فقولان يعبر عنها بأن المحلل يحلل لنفسه  
 فقط أم لنفسه ولغيره \* فان جوزنا جاز أن يكون في المائة محلل واحد يأخذ



السكران ان سبق ولا يغرم ان تخلف فكل واحد من الباقيين يغرم ويغرم \* فعلى هذا ان تلاحقوا والمحلل سابق أخذ مال المصلي والفسكل جميعاً \* وقيل المصلي يأخذ نصف مال الفسكل لانه سبقه أيضاً \* وان سبق المحلل وتساوقا بعده أخذ المحلل مالهما \* وان سبق المحلل مع أحدهما فمال الفسكل لهما \* الخامس \* ان يكون سبق كل واحد ممكناً فان ظهر التفاوت بين الفرسين بحيث يعلم ان السابق أحدهما بطل العقد وان كان ممكناً على الندور فوجهان \* ويجوز بين فرسين مختلفي النوع \* وبين الابل والفرس وجهان \* السادس \* تعيين الفرسين واحضارهما \* أما العقد على فرسين بالوصف ثم الاحضار لا يجوز على الاصح \* ثم الفرس لا يجوز ابداله اذا عين \* ثم الاعتماد في السبق على الأقدام اذ العنق قد تمتد وقد تقصر \* النظر الثاني في حكم هذه المعاملة \* وهي جائزة في قول كالجالة \* ولازمة في قول كالأجارة \* وقيل الذي يغرم ولا يغرم جائز في حقه قولاً واحداً \* ثم على قول الجواز لا يشترط القبول بالقول \* وفي ضمان السبق والرهن به خلاف كما في الجمالة \* وعلى قول اللزوم يجب البداية بالعمل لا بتسليم السبق \* ويجوز ضمانه والرهن به \* فان فسدت المعاملة بكون الموضع خيراً رجع الى أجرة مثل عمله في جميع ركضه لافي قدر السبق \* وان كانت بسبب آخر يرجع الى قيمة السبق أو أجر المثل فيه قولان كما في الصداق \* وقيل ههنا يرجع قطعاً الى أجر المثل كالفراض

### باب الثاني في الرمي

والنظر في الشروط والحكم \* أما الشروط \* فستة \* الأول المحلل \* كما ذكرناه \* فلو كانوا حربيين وليس في جملتهم الاشخص واحد شرط ان يغرم

ولا نغرم فهل يكفي ذلك مع أنه إنما يغرم بقدر حصته دون جميع المال ففيه وجهان وإن قلنا إن المحال يحال لغيره لأنه ليس يغرم جميع المال ﴿الثاني اتحاد الجنس وتعيينه﴾ فلو عين جنسين كالزراق والرمي ففيه وجهان كالابل والفرس وهذا بالجواز أولى لأن الآلة ههنا لا تعمل لها \* وأما الاختلاف في أنواع القسي فلا يؤثر لكن لو عين لم يبدل القوس العربي بالفارسي لأن الفارسي أجود \* ولو أبدل الفارسي بالعربي فوجهان \* ويجوز تبديل القوس بمثله بخلاف الفرس \* ولو شرط أن لا يبدل ففي صحة الشرط وجهان \* وإن أفسدنا ففي فساد العقد وجهان \* وكذلك كل شرط فاسد يستغني عن جنسه \* فإن صححنا جاز الأبدال إذا انكسر \* فإن شرط أن لا يبدل فإن انكسر فهذا يفسد العقد \* أما إذا أطلق ولم يعين جنس ما فيه الرمي نزل على الأغلب في العادة \* فإن اختلفت العادة فسد في وجه \* وعلى وجه أن تطابقا على شيء تم والافسد ﴿الثالث﴾ أن تكون الإصابة المشروطة ممكنة لا ممتنعة ولا واجبة \* والممتنع إصابة مائة على التوالي وهذا فاسد \* والواجب إصابة الخاذق واحداً من مائة \* وهذا يصح على أحد الوجهين \* وفائده التعلم \* وأما الممكن على ندور ففيه وجهان \* وإذا كان بينهما محل علم قطعاً أنه لا يفلح فوجوده كعدمه \* وإن علم قطعاً أن المحال يفوز فعلى الوجهين ﴿الرابع الاعلام﴾ ويجب اعلام مقدار المال وعدد الإصابة \* وأما المسافة بين الموقف والهدف وعرض الهدف وقدر ارتفاعه من الأرض ففي اشتراط اعلامه قولان \* ففي قول يجب \* وفي قول ينزل على العادة \* أما عدد الأرشاق وهو نوبة الرمي فيجب ذكره في المحاطة \* وهي أن يشترط خلوص عشر أصابات من مائة أو خمسين مثلاً \* أما في المبادرة وهي أن يكون المال شرطاً لمن سبق إلى عشرة ففي اشتراط ذكر عدد

الأرشاق قولان \* وكذلك في تعيين من له البداية في الرمي قولان (أحدهما) أنه إن لم يذكر فسد وهو القياس (والثاني) أن البداية للمسبوق وهو المادة \* وفي قول آخر يقرر ثم من خرجت له القرعة هل له البداية في كل رشق أم يختص حكمها بالنوبة الأولى فيه وجهان ﴿ فرع ﴾ في صحة العقد على الترتاب ومقصود الأبعاد دون الإصابة وجهان والأصح الجواز ﴿ الخامس ﴾ أن يرد العقد على رمة معينين \* ولا يجوز إرادته على الذمة \* ويجوز بين حزبين \* والانتقاد يكون بالتراضي لا بالقرعة التي قد تجوز فتجتمع الخرق في جانب \* ولو ترى غير بيان وتعاقدا صح الآن يظهر أن أحدهما أخرق يستحيل مقاومته للآخر فيعين بطلان العقد على رأي \* ولا يشترط التساوي في عدد الحزبين بل في عدد الرميات في رأي واحد ثلاثة ولكن يرمي هو ثلاثة وكل واحد منهم يرمي واحدة \* ثم السبق يوزع على عدد رؤس الحزب لا على عدد الإصابة إلا أن يشترط التوزيع على الإصابة ﴿ السادس ﴾ تعيين الموقف شرط مع التساوي \* فلو شرط لواحد تقدم لم يجز \* وإن تنافسوا في الوقوف في الوسط فهو كالتنافس في البداية \* ولو رضوا بعد العقد بتقدم واحد لم يجز وكانهم حطوا عنه رمية \* ولو رضوا بتأخره فوجهان \* ولو حطوا عن واحد إصابة واحدة لم يجز \* ولكن لو تطابقوا على التقدم بأحدهم أو على تعيين عدد الأرشاق فهذا كالحاق زيادة بالعقد \* ويجوز على قول الجواز دون التزام ﴿ النظر الثاني في حكم العقد ﴾ وهو الوفاء بالشرط لكن للشرط صور ﴿ الأولى ﴾ أن يشترط القرعات فإذا قرع استحق وإن لم يخرق \* ولا يكفي القرع بفوق السهم وعرضه \* وإن انصدم بجدار أو شجر أو الأرض ثم أصاب لم يستحق في عادة الرمة والفقهاء فيه خلاف ﴿ الثانية ﴾ شرط



الخواسق وهي التي تخرق \* فان خرق ومزق فبذ زاد فيستحق \* وقيل  
يشترط اثبوت \* وان خرق طرف الهدف وحصل فيه جميع جرم النصل  
استحق \* وان حصل بعضه فوجهان \* وان وقع في ثقبه قديمة وثبت فوجهان  
﴿ الثالثة ﴾ اذا شرط لمن يسبق الى عشرة من مائة فسبق اليه من خمسين  
استحق \* وفي لزوم اتمام العمل للتعليم وجهان \* وان كانت محاطة وخلص له  
عشرة من خمسين ففي لزوم الاتمام وجهان مرتبان وأولى بالزوم اذ الخط في  
الباقى منتظر \* والخلاف راجع الى أن الخط بعد الكمال هل يؤثر \* وان تمت  
عشرته في آخر الخمسين وللاخر تسعة من تسع وأربعين فان أصاب في آخر  
الخمسين فقد تساوى ولا سبق \* وان أخطأ استحق الآخر ماله \* ولو قال  
لرام ارم خمسة عنى وخمسة عن نفسك فان أصبت في خمستك فلك دينار لم يجز  
\* ولو قال ارم فان كان إصابتك أكثر من العشرة فلك دينار جاز ﴿ الرابعة ﴾  
اذا شرط احتساب القريب وذكر حد القرب جاز \* وان لم يذكر ولم يكن  
عادة فسد \* وقيل ينزل على أن الأقرب يسقط الأبعد كيف كان \* أما اذا  
تشارطوا صريحا اسقاط الأقرب للقريب فهو متبع \* وان شرطوا اسقاط  
مركز القرطاس وما حواليه فوجهان لان اسقاط المركز كالتعذر ﴿ الخامسة ﴾  
في جميع هذه الشروط اذا عرضت نكبة من بهيمة تعترض أو سهم أو قوس  
ينكسر فيعذر صاحبه حتى لا يحتسب (و) عليه تلك المرة الا أن يكون  
الانكسار لسوء صنيعه فيحسب عليه ليتعلم \* ولو أصاب بهيمة فارق وأصاب  
الهدف فيحسب له على أحد الوجهين \* وان انصدم بشجر ثم وقع على قرب  
حسب عليه على وجه \* وان أصاب فهل يحسب له على وجهين اذ قد يحمل  
على وفاق \* والريح اللينة لا تؤثر \* والمصاف القرون بإبتداء الرمي لا يؤثر

وفي أثناءه هل يعذر فيه وجهان \* وان انكسر السهم بنصفين فأصاب بالمنقطع  
الذي فيه الفوق حسب \* وان أصاب بالنصل من النصف الاخير فوجهان  
\* وأما حكم هذا المقد ان قلنا بلزومه فينسخ بموت الرلحي بموت الفرس  
\* ولو مات الفارس فللوارث الاتمام \* ويحتمل خلافه \* وان قلنا بالجواز  
إلحاق الزيادة والنقصان بعدد الأرشاق والاصابات بالتراضي \* وهل يجوز  
الاستبداد فيه ثلاثة أوجه \* يجوز في الثالث للذي قرب من أن يستولي دون  
المغلوب وكان المغلوب لزم في حقه أعني به من قرب من أن يغلب \* ثم اذا انفرد  
أحدهما بالزيادة فان لم يرض الآخر فله فسخ المقد \* ويجوز تأخير الرمي على  
هذا القول اذ يجوز الاعراض أصلاً \* ولو قال المفضول للمفاضل حظ فضلك  
ولك كذا لم يجوز على القولين

✽ كتاب الأيمان \* وفيه ثلاثة أبواب ✽

✽ الباب الاول في نفس اليمين ✽

وهو عبارة عن تحقيق ما يحتمل المخالفة بذكر اسم الله تعالى أو صفته ماضياً  
كان أو مستقبلاً الا في معرض اللغو والمناشدة فيجب الكفارة في اليمين  
الدموس وان كان الفعل ماضياً \* ولا يجب في اللغو وهو قول العرب لا والله  
وبلى والله من غير قصد تحقيق \* ولا يجب بالمناشدة وهو أن يقسم غيره  
عليه \* ولا يجب اذا قال عقيبه ان شاء الله \* ولا فرق بين قوله بالله وآله وآله  
فالكل صريح \* ولو قال الله لأفعلن كان يميناً \* ولو قال الله لم يكن يميناً \* ولو  
حلف بمخلوق كالنبي والكعبة أو قال ان فعلت فأنا يهودي أو بريء من الله  
فليس بيمين \* وقوله بالله وبالرحمن وبالحالق والرازق وما يطلق على غير الله

صريح \* ولو قل أردت بالله وثقت بالله ثم ابتدأت لأفعلن لم يقبل ظاهراً  
 \* وفي التدين خلاف \* ولو قال بالجبار والرحيم والحق والعليم والحكيم وما  
 يطابق على غير الله أيضاً فهو كناية \* وكذا قوله وحق الله وحرمة الله \* ولو قال  
 وقدرة الله وعلمه وكلامه فهو كناية على أحد الوجهين اذ يراد بالقدرة المقدور  
 \* وهذا الوجه في قوله وجلال الله وعظمته وكبريائه أبعد \* ولو قال بآله على  
 قصد التلبيس وهي الرطوبة فليس يمين \* وإن نوى اليمين انعقد وحمل حذف  
 الالف على اللحن \* ولو قال بالشيء والموجود وأراد به الآله سبحانه فليس  
 يمين \* وكذا كل مالا تعظيم فيه \* ولو قال أقسم أو أحلف بالله أو أقسمت  
 بالله ونوي الوعد أو الاخبار قبل \* وهو مطلق ينزل على اليمين على أحد الوجهين  
 \* وكذلك قوله أشهد \* وفي لزوم الكفارة به على الملاعن وجهان كما في  
 الألباء \* وكذلك قوله وإيم الله \* وقيل إنه صريح \* وقوله لعمر الله كناية  
 على أحد الوجهين \* فرع \* إذا قال ان فعلت كذا فله على صوم أو صلاة  
 لزمه الوفاء على قول كما لو قال ان شفي الله مريضى أو ذكر حصول نعمة أو  
 دفع بلية \* وعلى قول يلزمه كفارة يمين لأن مقصوده المنع ويجري في كل ما يقصد  
 امتناعه \* وعلى قول تخير بين الوفاء والكفارة \* ولو قال ان فعلت فعلى نذر  
 فهو كقوله على عبادة ان أوجبنا الوفاء وعليه تعيين عبادة يلزم مثلها بالنذر  
 \* وإن فرعنا على القول الآخر فعليه كفارة يمين نص عليه \* ولو قال فعلى  
 يمين فهو لغو \* وقيل عليه كفارة يمين \* ولو قال مالى صدقة فهو لغو  
 \* وقيل هو كما لو قال على أن أتصدق \* وقيل هو كمثل الشاة ضحية فتصير  
 صدقة والظاهر أنه لغو



— الباب الثاني في الكفارة —

«والنظر في السبب والكيفية والملتزم» أما السبب فهو اليمين (ح) ولكن يوجب عند الحنث \* وفأذنته أنه يجوز تقديمها (ح) بعد اليمين على الحنث إلا إذا كانت الكفارة صوماً أو كان الحنث محظوراً فقيها وجهان \* ويجوز كفارة القتل بين الجرح والموت \* وكفارة الظهار بين الظهار والعود \* والحنث لا يحرم باليمين لكن الأولي أن لا يحنث إلا أن يكون الخير في الحنث \* وقيل الأولي أن يحنث \* وقيل يخير «النظر الثاني في الكفارة» وهو عتق رقبة \* أو إطعام عشرة أمداد لعشرة مساكين \* أو كسوتهم \* فان عجز فصوم ثلاثة أيام \* ولا يجب التتابع \* ويكفي في الكسوة ثوب واحد أزار أو سراويل أو قميص \* ويكفي ما يوارى الرضيع إذا أخذ الولي له \* وإن أخذه لنفسه فهل يكفي ذلك القدر فيه وجهان \* ولا يشترط الخيط ولا الجديد بل يجزي المستعمل إلا إذا تخرق بالاستعمال أو قارب الانحطاق \* ويجوز من الصوف والكتان والكرباس والابرسم \* وفي الدرع وجهان \* وفي الشمشق والقلنسوة والخف وجهان فالظاهر من العارفين أن النعل كالشمشق لا كالمنطقة فلهذا لا تجزي «النظر الثالث في الملتزم» وهو كل مكاف حنث حراً كان أو عبداً مسلماً كان أو كافراً بقي حياً أو مات لكن العبد ليس عليه إلا الصوم لانه لا يملك بالتأليك (و) \* وللسيد المنع منه لانه على التراخي الآن يكون قوياً بحيث لا تمتنع الخدمة \* وللسيد أن يطعم عنه ويكسو بعد موته اذ لا رق بعد الموت \* وفي الاعتاق عنه وجهان \* والميت يعتق عنه وارثه من ماله في الكفارة المرتبة \* وفي المخير يطعم ويكسو \* وفي الاعتاق وجهان \* والاجنب لا يعتق عنه متبرعاً \* وفي الإطعام والكسوة وجهان \* والوارث يتبرع بنير العتق \* وفي العتق وجهان

\* وفي صوم الولي عنه خلاف \* وصوم الاجنبي بغير اذن مرتب عليه وأولى بالمنع \* ولو أوصى في الكفارة المخيرة بالعتق وزاد قيمة العبد على الطعام ففي وجه يحسب من رأس المال \* وفي وجه من الثالث \* وفي وجه قدر قيمة الطعام من رأس المال والزيادة من الثالث \* ومن نصفه حرّ ونصفه عبد يكفر بالمال \* وفيه قول مخرج أنه كالعبد لا يكفر إلا بالصوم

❦ الباب الثالث فيما يقع به الحث ❦

ويتبع فيه موجب اللفاظ \* وهي أنواع ❦ النوع الاول ❦ ما يتعلق بدخول الدار \* فإذا حلف عليه لم يحث بصود السطح \* ولو حلف على الخروج لم يبر أيضاً بالصعود (و) \* ويحث بدخول الدهليز (و) \* ولا يحث بدخول (و) الطاق خارج البيت \* ولو قال لا أدخل وهو في الدار لم يحث بالمقام (ح) \* ولو قال لا أركب وهو راكب أو لا ألبس وهو لا لبس حث بالاستدامة \* ولو قال لا أدخل بيتاً حث بيت الشعر والجلد والخيمة ان كان بدوياً \* وفي البلدي وجهان مأخذها أنه يرعى عرف واضع اللسان أو عرف الخائف وفهمه \* ولو قال (درخانه نشوم) لم يحث بيت الشعر اذا لم يثبت هذا العرف في الفارسية \* ولو قال لا أسكن هذه الدار فكث ساعة حث (ح) وان كان دون يوم وليلة \* وكذا لو أخرج أهله ومكث \* ولو خرج وترك أهله برّ \* ولو انتهض لنقل الامتعة كما يمتد فقيه وجهان \* ولو قال لا أسكن فلاناً وفارقه فلان لم يحث \* وان كانا في خان وانفرد بيت لم يحث على أحد الوجهين \* ولو انفرد بيت في دار يحث \* ولو انفرد بحجرة من دار طريقها على الدار فوجهان \* ولو كانا في دار فاتهض لبناء الجدار حث بالملك على الصحيح ❦ النوع الثاني ألفاظ

الاكل والشرب \* فاذا قال لا أشرب ماء هذه الاداوات لم يحنث الا بالجميع \* ولو  
قال لا شرب من لم يبر الا بالجميع \* ولو قال لا شرب من ماء هذا النهر لم يمت الكفارة في الحال  
لعسر البر \* وقيل يبر بشرب البعض ههنا \* ولو قال لأصعدن السماء غداً ففي لزوم  
الكفارة قبل الغد وجهان \* ولو قال لا شرب من ماء هذه الاداة ولا ماء فيها لم يمت  
الكفارة في الحال كقوله لا قتلان فلانا وعلم أنه ميت \* ولو قال لا آكل اللحم  
والعنب لم يحنث الا بجمعهما والواو العاطفة تجعل الجميع كالشيء الواحد \* ولو  
قال لا آكل الرأس لم يحنث برأس الطير والسمك \* ويحنث برأس الابل  
والبقرة \* ولا يحنث برأس الظباء الا اذا اغتيد أكله في موضع فيحنث من حلف  
من أهل ذلك الموضع \* وفي غير أهل ذلك الموضع وجهان \* ولو حلف  
على البيض لم يحنث ببيض السمك والصدور \* ويحنث ببيض النعام \* ولو  
حلف على الخبز لم يحنث بخبز الأرز الا بطبرستان \* ولو حلف على اللحم لم  
يحنث بالشحم \* ويحنث بالسمين \* وفي الآلية والسنام وجهان \* ولا يحنث  
بالأمعاء والكبد والكروش \* وفي القلب وجهان \* ولو حلف على الزبد لم يحنث  
بالسمن \* وفي عكسه خلاف \* ولو حلف على السمن لم يحنث بالادهان \* وفي  
عكسه خلاف \* ولو حلف على الجوز حنث بالهندي \* وعلى التمر لا يحنث  
بالهندي \* ولو حلف لا يأكل لم يحنث بالشرب \* وكذا عكسه \* ولو حلف لا  
يأكل السكر فوضع في فيه حتى ذاب فقيه خلاف \* ولو حلف على العنب لم  
يحنث به صيره \* وان حلف على السمن لم يحنث اذا جعله في عصيدة ولم يظهر  
له أثر \* وان ظهر له أثر فقيه خلاف \* وفي الخل اذا جعله في السكباج<sup>(١)</sup> وجهان  
\* والنص أنه لا يحنث \* ولو حلف لا يذوق فأدرك طعمه ومجبه فوجهان



ولو حلف على الفاكهة حنث بالغنـب (ح) والرمـان (ح) \* ولا يحنث بالقشـاء \* وفي  
البطيخ تردد \* ويحنث بياـس الفواكه \* وفي الباب تردد \* ولو حلف لا يأكل البيض  
ثم حلف أن يأكل مما في كم فلان فاذا هو بيض فآخذ منه الناطف<sup>(١)</sup> فأكل منه  
فقد أكل مما في كمـه ولم يأكل البيض فيـر في اليمينين \* النوع الثالث في العقود \*  
فاذا حلف على ما اشتراه زيد لا يحنث بما ملكه بهية أو رجع اليه بأقالة أو  
ردّ بـيب أو قسمة \* وما ملكه بالسلم أو الصلح عن الدين فهو كالمشـترى  
\* والمأخوذ بالشفعة ليس بمشـترى \* ولو اشترى زيد وعمره فأكل منه لم يحنث  
على الاظهر \* ولو خلط ما اشتراه زيد بما اشتراه عمرو حنث اذا أكل من  
المخلط \* ولو قال لا أشترى ولا أتزوج فوكل وعقد الوكيل لم يحنث (م و)  
\* وكذا لو قال الامير لا أضرب فأمر الجـلاد \* وان توكل في هذه العقود لم  
يحنث فيما أضافه الى الموكل \* وفيما نوى لموكله يحنث على الاظهر \* ولو قال لا  
أكلم عبداً اشتراه زيد فاشترى وكيل زيد لم يحنث ان كلمه \* وكذا في امرأة  
تزوجها زيد لا يحنث اذا قبل وكيل زيد \* ولو قال لا اكلم زوجة زيد حنث بهذا  
\* ولو قال لا أبيع الخرفـياع \* أو لا أبيع مال امرأتـي بغير اذنـها فباع لم يحنث (ح وزم)  
لان ذلك ليس ببيع حقيقة \* والفاصد ليس بعقد الا اذا حلف أن لا يـحج يحنث بالفاصد  
لانه منـه قـد \* ولو قال لا أهب منه حنث بالتصدق عليه بالرقبي والعمرى \* وبالوقف  
أيضاً ان قلنا يملكه الموقوف عليه \* ولو قال لا أنصدق لم يحنث بالهبة \* ولو  
قال لا مال لي حنث بكل مال وان لم يكن زكواً (ح) \* ويحنث ان كان له  
دين على معسر مؤجلاً أو معجلاً \* ويحنث ان كان له عـبد أبـق أو مسـدب  
\* وفي المسكاتب وأم الولد خلاف \* ولا يحنث ان كان يملك منـفعة دار بالاجارة

(١) الناطف نوع من الحلوى اهـ

﴿ النوع الرابع في الاضافات والصفات ﴾ ولو حلف لا يدخل دار زيد لم يحنث بدخول مسكنه الذي لا يملكه \* ويحنث بدخول داره الذي لا يسكن \* ومطلق الاضافة للملك \* ولو حلف لا يدخل مسكنه حنث بدخول مسكنه المستأجر والمستأجر \* وفي المنسوب وجهان \* وفي ملكه الذي لا يسكنه ثلاثة أوجه \* وفي الثالث يحنث ان كان قد سكنه يوماً والآ فلا \* ولو قال لا أدخل دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخل حنث تغليبا للإشارة \* ولو قال لا آكل لحم هذه البقرة وأشار الى سخة حنث بلحمها تغليبا للإشارة \* ولو قال لا أدخل هذا الباب فحول الباب الى منفذ آخر فثلاثة أوجه \* في وجه لا يحنث بدخول واحد من المنفذين حتى يجتمع الباب والمنفذ المشار اليه \* وفي وجه يحنث بالمنفذ الاول \* وفي وجه يحنث بالباب المنفذ \* ولو قال لا أدخل باب هذه الدار ولم يعين الباب ففتح باب جديد ففي حنثه بدخول الباب الجديد وجهان \* ولو حلف على الدخول فنزل الى الدار من السطح فقيه وجهان \* ولو حلف لا يركب دابة العبد لم يحنث الا بما يملكه بعد العتق الا اذا قلنا انه يملك بالتملك \* ولو حلف لا يركب سرج دابة حنث بما هو منسوب اليها بخلاف العبد \* ولو قال لا ألبس ما من به فلان على أو ما غزلت فلانة يحمل على الموهوب والمنزول في الماضي \* ولو قال لا ألبس ثوبا من غزلها حمل على الماضي والمستقبل \* ولو لبس ما خيط بغزلها لم يحنث \* وكذلك لو لبس ما سده من غزلها دون اللحمة لم يحنث اذا ذكر الثوب في اليمين \* ولو قال لا ألبس ثوبا فارتدى بقميص أو أتزر حنث \* ولو فرش ورقه عليه لم يحنث \* ولو تدثر به فقيه نظر \* ولو قال لا ألبس قميصا فارتدى بقميص فوجهان \* ولو فتقه وأتزر به

لم يحنث \* ولو قال هذا القميص ثم انزله ففیه وجهان وأولى بأن يحنث  
 \* ويجريان فيما لو فقه تغليبا للإشارة \* ولو قال لا آكل لحم هذه السخلة  
 فكبرت \* أو لا أكلم هذا العبد فعتق \* أو هذا الرطب فتمر \* أو هذه الخنطة  
 فطحنت ففيها وجهان لتقابل الإشارة والصفة \* ولو حلف لا يخرج بغير إذنه  
 فأذن بحيث يسمع المأذون فوجهان \* وإن خرجت مرة بأذنه انحل (حو) اليمين  
 فلا يحنث بعده \* ولو قال لا تخرج بغير خف فخرجت بخف لم يحل اليمين  
 النوع الخامس في الكلام \* ولو قال والله لا أكلك فتتح عني حنث  
 بقوله تنح عني \* وكذا لو شتمه \* ولو كاتبه لم يحنث \* ولا يحنث بالإشارة  
 المفهمة \* ولو حلف على المهاجرة ففي المكاتبه تردد \* ولو حلف لا يتكلم  
 حنث بتريد الشعر مع نفسه \* ولا يحنث بالتهليل وقراءة القرآن \* ولو قال  
 لأثنين على الله تعالى بأحسن النماء فليقل لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على  
 نفسك \* ولو حلف لا يصلي ثم تحرم بالصلاة حنث وإن أفسدها بعد ذلك  
 \* وفيه وجه أنه لا يحنث إلا بصلاة تامة \* النوع السادس في تأخير الحنث  
 وتقديمه \* ولو قال لا كان هذا الطعام غدا وأخر حنث \* وإن تلف الطعام  
 قبل الذئد أو مات الخائف فقد تعذر البر لا باختياره فيخرج على قولي الإكراه  
 \* ولو تلف في أثناء الغد بعد التمكن من الأكل فلزوم الكفارة يلتفت على  
 الخلاف في أن من مات ولم يصل في أثناء الوقت هل يمضي \* ولو قال  
 لأقضين حقتك غدا فأبرأه المستحق فقد فات البر بغير اختياره \* وإن مات المستحق  
 وفي بالتسليم إلى الورثة \* وإن مات الخائف فقد فات بغير اختياره فعلي  
 القولين \* ولا ينفذ حكم الحنث بعد اثبوت إذا سبق اليمين في الحياة \* وإن  
 قال لأقضين حقتك عند رأس الهلال فعليه أن يحضر المال ويترصد \* فإن



سلم قبل الحلال أو بعده حنث \* وقيل له فسحة في تلك الليلة ويومها \* ولو  
قال لأقضين حقتك الى حين لم يحنث بالتأخير الى أن يفوت بموت أحدهما  
فمنذ ذلك يتحقق الحنث \* ولو قال أنت طالق بعد حين حنث بعد لحظة  
﴿ النوع السابع في الخصومات ﴾ فلو قال لا أرى منكرا الا رفعتة الى  
القاضي فليس عليه البدار بل عمره وعمر القاضي مهلته \* وهل يحمل على  
القاضي الموجود في الوقت أو على الجنس وجهان \* ولو عين القاضي فعزل  
ففي الرفع اليه بعده خلاف \* ولو بادرت القاضي قبل الانتهاء الى مجلسه  
قيل لا يحنث \* وقيل يخرج على القولين في فوات البر بغير اختياره \* ولو  
رأى المنكر بعد اطلاع القاضي فقد قيل فوات البر بغير اختياره \* وقيل  
بالرفع اليه وان لم يكن فيه اعلام \* ولو حلف لا يفارق غريمه فقارقه الغريم  
فلم يتبعه لم يحنث \* وكذا لو كانا يتماشيان ففشي الغريم ووقف لان المفارق  
هو الغريم الا أن يقول لا يفترق \* ولو حلف ليضربنه مائة خشبة حصل البر بان  
يضرب بعشكال عليه مائة شمراخ وان قل الألم \* وينبغي أن ينكس جميع  
الشماريح \* ولا يشترط أن يمس أحادها بدنه \* ولا بأس بحائل لا يمنع أصلها  
من الضرب \* ولو شك في الثقل والانكباس لا يحنث لان الضرب سبب  
ظاهر في الانكباس \* ولو قال لا أدخل الدار الا أن يشاء زيد فدخل ومات  
زيد ولم يعرف مشيئته حنث لان الاصل عدم المشيئة وليس لها سبب ظاهر  
\* وقيل في المسئلتين قولان بالنقل والتخريج \* ولو حلف على مائة سوط بدل  
الخشبة لم يكفه الشماريح بل عليه أن يأخذ مائة سوط ويضرب دفعة واحدة  
﴿ ولنتنصر ﴾ على هذا القدر فان أمثال هذه الصورة لا تنحصر البتة ﴿ خاتمة ﴾  
كل ما علقه على فعل نفسه فاذا حصل بغير اختياره اما بالاكراه أو بالنسيان واما

بالجهل فقيه قولان \* وصورة الجهل أن يقول لا أسلم على زيد ثم سلم عليه في ظلمة وهو لا يعرفه \* وإن حلف على الدخول فحمل قهراً وأدخل لم يحنث \* وإن حمل بأذنه حنث \* وإن سكت مع القدرة فقيه خلاف \* ولو سلم على قوم فيهم زيد واستثناه بقلبه أو بلفظه لم يحنث \* وإن لم يستثن حنث على الصحيح \* ولو قال لا أدخل على زيد فدخل على قوم هو فيهم واستثنى بقلبه دخوله فقيه وجهان \* وإن دخل ولم يعلم فقولان مرتبان على ما إذا كان وحده وهو جاهل وأولي بأن لا يحنث \* وإن دخل لشغل آخر ولم يعلم أنه فيه وكان وحده فالنص أنه لا يحنث لانضمام الجهل إلى صارف عنه إلى الشغل \* وفيه قول مخرج

### ﴿ كتاب النذور ﴾

﴿ والنظر في الأركان والأحكام ﴾ والأركان ثلاثة الملتزم واللفظ والملتزم \* أما الملتزم فهو كل مكاف له أهلية العبادة \* ولا يصح نذر الكافر لكن الأحب إذا أسلم أن يفى به \* وأما الصيغة فهي أن يقول إن شق الله مريضتي فله على صوم أو صلاة \* وإن قال إن كلمت زيدا فقد ذكرنا أنه يمين الغضب \* ولو قال ابتداء لله على أن أصوم فقولان (أحدهما) أنه ليس له أن يلزم نفسه ما ليس بلازم إلا في مقابلة نعمة أو دفع بلية (الثاني) أنه يصح ويلزمه \* ولو عقب النذر بقوله إن شاء الله لم يلزمه شيء \* ولو قال لله على صوم إن شاء زيد لم يلزمه شيء وإن شاء \* وأما الملتزم فهو على ثلاث مراتب ﴿ الأولى ﴾ كل عبادة مقصودة كالصوم والصلاة والحج فيلزم بالنذر حتى فروض الكفايات كالجهاد وتجهيز الموتى والصلاة على الجنائز \* ويلزم بصفاتها حتى لو قال أحج

ماشياً أو التزم طول القراءة لزوم كما وصف \* فان التزم المشي في حجة الاسلام  
أو طول القراءة في الفرائض فوجهان \* ولو نذر أن لا يترك الوتر وركعتي  
العصر فوجهان \* ولو نذر أن لا يفطر في السفر لما قوله لأنه تعهير للشرع  
\* الثانية القربات \* كاليادة للمريض وإفشاء السلام وزيارة القادم ففي لزومه  
بالنذر وجهان اذ ليس عبادة ولكن يتقرب بها على الجملة \* وفي تجديد  
الوضوء وجهان لأن الوضوء ليس بعبادة مقصودة لعينها في الاصل \* الثالثة  
المباحات \* كالاكل والنوم فلا يلزم وان تصور أن يقصد بالاكل التقوى على  
العبادة فيثاب عليه ولكن ذلك يرجع الى مجرد القصد \* نعم اذا قال الله على  
أن لا آكل فقد قيل يجب كفارة يمين بمجرد لفظه أكل أو لم يأكل وهو بعيد \* الا  
أن ينوى به اليمين فتجب الكفارة بالحنث ان اكل \* فرع \* اذا نذر الجهاد في  
جهة قيل تعين الجهة \* وقيل لا تعين \* وقيل تعين تلك الجهة أو ما يساويها في المسافة  
والمؤنة \* النظر الثاني في أحكام النذر \* وهو يتبع موجب اللفظ \* والملتزمات  
أنواع \* النوع الاول \* انصوم فاذا نذر مطلق الصوم كدناه يوم \* وفي لزوم  
التبیت قولان \* أحدهما أنه لا يجب تنزيلاً على أقل جائز لا على أقل واجب  
\* وكذا في الصلاة يكفيه ركعة \* وفي الصدقة يكفيه دانق لان ذلك قد  
يجب في الخلطة \* وفي الاعتكاف هل يكفيه الدخول والنية من غير مكث  
فيه خلاف \* ولو نذر صوم شهر متفرقاً لم يلزم التفريق \* ولو عدى يوماً  
للصوم تعين في أحد الوجهين \* ولو شرط التتابع في صوم شهر معين لم يجب  
التتابع في قضائه على أحد الوجهين \* ولو قال أصوم هذه السنة فليس عليه  
قضاء أيام العيد وأيام رمضات \* وهل يجب قضاء أيام الحيض والمرض  
وجهان \* ويجب قضاء ما أفطر في السفر \* ولو قال على صوم سنة فلا يكفيه



الاثنا عشر شهرا ولا يخط عنه أيام رمضان والعيد والحيض \* ولو قال لله  
علي أن أصوم يوم يقدم فلان فقدم ليلا فلا شيء عليه \* وإن قدم نهارا لم يكفه  
صوم ذلك اليوم مع أنه لم ينوه بالليل \* وهل يلزم صوم يوم آخر فيه قولان  
\* ولو قال عبدي حرّ يوم يقدم فلان فباع العبد ضحوة ذلك اليوم ثم  
قدم بأن بطلان المقد على أحد القولين \* ويحمل ذكر اليوم على جميع ذلك  
اليوم \* ولو ظهر بعلامة أنه يقدم غدا فنوي ليلا كفاه مع التردد على أحد  
القولين لظهور العلامة \* ولو نذر من نوي نهارا صوم تطوع أن يتم ذلك  
اليوم لزمه \* وكذلك لو نذر ركعة واحدة \* ولو نذر أن يصلي قاعدا مع  
القدرة جاز له القعود \* ولو نذر صوم بعض يوم لنا نذره في وجهه \* وفي  
وجه يلزمه يوم كامل \* وكذا الخلاف لو نذر ركوعا أو سجودا فعلى وجه عليه  
ركعة \* وعلى وجه يلنو \* ولو نذر حج هذه السنة وهو على مائة فرسخ ولم  
يبق الا يوم فنذره لاغ \* ولو نذر صوم يوم الاثنين أو يوم يقدم فلان أبدا  
فقدم يوم الاثنين لزمه الاثنين لأن الصحيح أن الوقت متعين في الصوم  
\* ولا يجب قضاء الاثنين الواقعة في رمضان الا الاثنين الخامس فإن ذلك قد  
يقع وقد لا يقع في قضاائه خلاف \* فارت كانت تحيض عشرة فلا بد  
من وقوع بعض الاثنين في الحيض فالأظهر أنه لا يجب قضاء ذلك \* وكذا  
الخلاف فيما يفوته بسبب صوم شهرين متتابعين لزمه في كفارة \* والأظهر  
أنها ان لزمتم قبل النذر فلا تقضى كأيام رمضان \* ولو نذر صوم الدهر لزمه  
ولا شيء عليه لأيام العيد والحيض ورمضان \* وله الفطر بالمرض والسفر  
ولا يمكن القضاء \* ولو أفطر عمدا فعليه مدّ اذ القضاء غير ممكن والدهر  
مستغرق \* ولو نذر صوم يوم العيد لنا نذره \* وفي يوم الشك ونذر

الصلاة في الأوقات المكروهة وجهان ﴿ النوع الثاني الحج ﴾ فاذا نذر الحج ماشياً وقلنا ان المشي أفضل لزمه \* ولو نذر أن يمشي من دويرة أهله قبل الاحرام ففي لزومه وجهان \* فان قلنا يلزم المشي قبل الاحرام فان أطلق حمل على المشي من الميقات أو من دويرة أهله فيه وجهان \* وله الركوب بعد أحد التحللين على الاظهر \* ولو فاته الحج أو فسد لزمه لقاء البيت \* وفي جواز الركوب وجهان \* ثم يلزم قضاء الحج المنذور \* ولو ترك المشي بعذر وقع الحج عن نذره \* وان ترك بنذر عذر فقولان \* فان قلنا وقع ففي لزوم دم الشاة للجبران وجهان \* وقيل ان ترك بعذر أيضاً يلزمه الجبران \* ولو ترك بعض الطريق ومشى في بعض فالتصريح أنه اذا عاد للقضاء ركب حيث مشى ومشى حيث ركب \* وقيل يلزمه المشي في الجميع \* ولو قال أحج عامي هذا فتعذر لمرض ففي لزوم القضاء خلاف \* وان تعذر باحصار فلا قضاء ﴿ النوع الثالث آتيان المساجد ﴾ فاذا نذر آتيان مسجد لم يلزمه الا المسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد ايلياء وفيهما قولان \* فان قلنا يلزم وجب أن يضيف اليها عبادة على قول \* وكفى مجرد الآتيان على قول \* وان قلنا لا بد من عبادة فتقبل يجب صلاة ولو ركعة \* وقيل بل اعتكاف \* وقيل يتخير بينهما \* وان كان النذر لا آتيان المسجد الحرام فالعمرة والحج أخص به من الاعتكاف والصلاة فيجزئ ذلك \* لكن ان قلنا ان النذر يحمل على أقل واجب فاذا نذر آتيان المسجد لزمه حج أو عمرة \* وان قلنا لا يحمل فبالزوم احرام لدخول مكة على قول \* فان لم نر ذلك فهو كمسجد المدينة \* ولو قال آتي عرفة لم يلزمه شيء لانه من الحل \* ولو قال آتي مسجد الخيف فهو كالمسجد الحرام لانه من الحرم \* وكذلك سائر أجزاء الحرم \* ولو قال آتي مكة لم يلزمه شيء

إلا إذا قصد الحج \* وكذلك إذا قال آتي بيت الله فإن جميع المساجد بيت الله  
 \* ولو نذر الصلاة في المسجد الحرام لزمه \* وإن عيّن مسجدا لم يلزمه إلا  
 المساجد الثلاثة فلها تعين للصلاة \* وقيل في تعيينها قولان \* ولو نذر المشي إلى  
 مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس فهو كنذر المشي من دورته أهله قبل الإحرام  
 وفيه وجهان \* ولو نذر صلاة في الكعبة جاز الصلاة في جوانب المسجد  
 \* النوع الرابع في الضحايا والهدايا \* ولو نذر التقرب بسوق شاة إلى مكة  
 لزمه الذبح بمكة \* والظاهر أنه يلزمه التفرقة أيضا بمكة \* فإن لم يذكر لفظ  
 الضحية والقربة بل قال عليّ ذبح شاة بمكة ففي اللزوم وجهان \* فإن أضاف  
 إلى بلدة أخرى فأولى بأن لا يلزم \* ولو قال لله عليّ أن أضحي بنيسابور فإلى  
 وجه يلزمه الذبح والتفرقة بها \* وعلى وجه يلزمه التفرقة بها دون الذبح \* وعلى  
 وجه لا يتعين لا الذبح ولا التفرقة \* وهو مثل الخلاف في تعيين الفقير  
 الصدقة بالنذر \* وإذا قال لله عليّ أن أضحي ببدة فهل يقوم مقامها سبع من  
 الغنم أو بقرة فيه وجهان \* وقيل إن عدت جاز والأفلا \* ولو نذر دراهم فلا  
 يتصدق بجنس آخر \* وإذا ذكر في النذر لفظ الضحية فلا يجزئه إلا الشيء من  
 الأبل وهو ما يجزي في الضحية سليما من العيوب \* ولو نذر هديا فعلى قول  
 يكفيه كل ما يسمى منحة ولا يجب تبليغه مكة \* وعلى قول عليه ما يجزي في الضحية  
 ويلزمه تبليغ الحرم \* ولو نذر أن يهدي ظبية إلى مكة لزمه التبليغ ويتصدق  
 بها حية ولا تذبح \* ولو نذر ذلك في بعير معيب ففي ذبحه وجهان \* ولو نذر  
 في مال نقاه إلى مكة فإن كان عقارا أو ما يتعذر نقله باع وفرق قيمته بمكة  
 \* والظاهر أن مكة لا تعين للصوم في النذر وإن تعينت للصدقة والصلاة  
 \* ولو قال عليّ أن أسير الكعبة أو أطبقها لزمه \* ويجوز ستر الكعبة



بالحرير لانه محرم على الرجال فقط \* وفي نذر تطيب مسجد المدينة والمسجد  
الاقصى تردد

— كتاب أدب القضاء \* وفيه أربعة أبواب —

— الباب الأول في التولية والعزل \* وفيه فصلان —

الاول في التولية \* وفيه مسائل \* الاولى \* أن القضاء والامامة فرض على  
الكفاية لما فيه من مصالح العباد لكن فيه خطر فلا ينبغي أن يقدم عليه الا  
من وثق بنفسه \* وأخذه بغير سؤال حسن \* وأخذه بطلب فيه كراهية \* ولكن  
ان تعين الولاية ولم يصلح غيره وجب الطلب وان خاف على نفسه الخيانة لكن يجب  
عليه ترك الخيانة \* وان وجد من هو أصلاح منه حرم الطلب \* فان قلد في انعقاد الامامة  
للمفضول خلاف \* وفي القضاء تردد \* والاصح أنه ينعقد \* وان وجد من هو  
مثله جاز القبول وكره الطلب اذا لم يكن به حاجة الى رزق \* وان وجد من  
هو دونه وقلنا لا ينعقد للمفضول وجب الطلب \* وان قلنا ينعقد لم يجب  
وجاز \* وفي وجوب القبول اذا قلد من غير طلب وجهان \* وحيث لا يجب  
الطلب فانما يباح القبول والطلب اذا لم يخف على نفسه الخيانة \* فان خاف  
فليحذر \* الثانية \* لا بد للقاضي من صفات \* وهو أن يكون حراً ذكراً  
مجتهداً (ح) بصيراً (م) عدلاً بالغاً \* فلا يجوز قضاء المرأة والاعمى والصبي وانفاسق  
والجاهل والمقلد بل ينبغي أن يستقل بالاجتهاد \* والذي يجتهد في مذهب أحد الأئمة  
له الفتوى على وجه ويكون مقلداً للامام الميت ولا ينتصب للقضاء هذا هو  
الاصل \* فان تعذرت الشروط وغلب على الولايات متغلبون فسقة فكل  
من ولاه صاحب شوكة نفذ حكمه للضرورة كما ينفذ حكم البغاة وان لم يصدر

عن رأي الامام \* والظاهر أن قضاء الامي الذي لا يكتب جائز \* **﴿ الثالثة ﴾**  
 اذا نهى القاضي عن الاستخلاف لم يستخلف \* وان أطلق التولية ففيه ثلاثة  
 أوجه \* وفي الثالث يستخلف ان اتسعت الحطة والآ فلا \* ويشترط في الخليفة  
 صفات القضاة الآ اذا لم يفوض اليه الاسماع شهادة ونقل فلا يشترط الآ على  
 ذلك القدر \* وليس له أن يشترط على النائب الحكم بخلاف اجتهاده أو بخلاف  
 معتقد صاحبه اذا جوزنا تولية المقلد عند الضرورة \* **﴿ الرابعة ﴾** لو نصب في  
 البلد قاضين كل واحد يخص بطرف جاز \* وان شرط اتفاقهما في كل حكم  
 لم يجوز \* وان أثبت الاستقلال لكل واحد فوجهان \* ثم اذا تنازع الخصمان  
 في الاختيار أوزدحهم متداعيان فالقرعة \* **﴿ الخامسة ﴾** التحكيم جائز على أضعف  
 القولين في الاموال \* وفي النكاح خلاف مرتب وأولى بالمنع \* وفي العقوبات  
 أولى بالمنع من النكاح \* فان كان في البلد قاض فهو أبدا \* ثم ان جوزنا فليس  
 له الحبس واستيفاء العقوبة \* ولا ينفذ حكمه على غير المتراضين حتي لا يضرب  
 دية الخطأ على عاقلة الراضي بحكمه \* وهل يجب استئناف الرضا بعد الحكم  
 لنفوذه فيه وجهان

**﴿ الفصل الثاني في العزل ﴾** وفيه مسائل \* **﴿ الاولى ﴾** أن طريان الجنون والعمى  
 والنسيان يوجب الانزال \* وكذا طريان الفسق على الاظهر \* ولو جن ثم  
 أفاق عادت ولايته على أضعف الوجهين \* **﴿ الثانية ﴾** يجوز العزل عند ظهور  
 خلل \* ويجوز بمن هو أفضل من غير خلل \* ويمثله ومن دونه لا يجوز الا  
 لمصلحة لكن ان فعل نفذ للمصلحة وطاعة السلطان \* وهل يقف الانزال  
 على بلوغ الخبر قيل هو كالوكيل \* وقيل يقطع بأنه لا ينزل للضرر \* ولو  
 قال اذا قرأت كتابي فأنت معزول انعزل اذا قرئ عليه \* ولا ينزل قبل

القراءة \* وينزل بانعزاله كل مأذون في شغل معين \* وفي نائبه في كل ناحية خلاف \* والقضاة لا ينزلون بموت الامام وانعزاله للضرر \* الثالثة \* لو قال بعد الزل قضيت بكذا لم يقبل قوله الا بحجة \* ولو شهد مع عدل ان هذا قضى به قاض ولم يذكر نفسه فوجهان \* وقبل الزل يقبل قوله بنير حجة \* الرابعة \* لو ادعى على معزول رشوة أحضره القاضي وفصل الخصومة \* وكذا ان قال أخذ المال مني بشهادة عيدين \* وان لم يذكر الاخذ في سماع الدعوى وجهان اذ في وجوب النرم على القاضي خلاف اذا لم يأخذ \* ولو قال نائب المعزول أخذت هذا المال أجرة عملي لم يقبل وان صدقه المعزول الا بحجة \* وهل يكفي يمينه في مقدار أجرة المثل فيه وجهان

— الباب الثاني في جامع آداب القضاء — وفيه فصول —

الفصل الاول في آداب متفرقة \* وهي عشرة آداب \* الأول \* أن يشيع الولاية قبل قدومه \* فان قدم من غير اشاعة ولا كتاب لم يقبل قوله \* فان كان معه كتاب من غير شاهدين ففي لزوم الطاعة بمجرد وجهان \* وحيث تظهر أمارة التلبس يجوز التوقف لا محالة \* الثاني \* أنه كما قدم يفتش عن المحبوسين فيطلق كل من حبس بظلم أو في تعزير \* ومن أقر بالحق ردّ الى الحبس \* ومن قال أنا مظلوم أطلق على أحد الوجهين \* فان حضر خصمه فليستأنف الخصومة وليقم الحجة على أن القاضي المصروف حكم عليه بالحق \* وان قال المحبوس لا أدري لم حبست نوذي عليه في طلب خصمه فان لم يحضر أطلق \* وان ذكر خصماً غائباً وزعم أنه مظلوم فاطلاقه أولى \* وان قلنا لا يطلق فيراقب ولا يخلى ولا يحبس الى أن يحضر خصمه



« ويكتب الى خصمه ليعجل » فان لم يعجل أطلق « واذا فرغ من المحوسين  
نظر في الاوصياء ومال الاطفال اذ لا رافع لوقائهم اليه » الثالث « أن  
يتروى بعد ذلك في ترتيب السكاتب والمزكي والمترجم « واكن السكاتب عدلاً  
عاقلاً عفيفاً عن المطامع « ويشترط العدد في المزكي والمترجم دون السكاتب  
« وفي عدد المسمع اذا كان بالقاضي صمم ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين أن  
يكون الخصم أصم فيعجز عن الانكار او غير المسمع « فان شرط العدد في  
اشتراط لفظ الشهادة وجهان « فان لم يشترط ففي اعتبار الحرية وجهان « فان  
طلب المسمع أجرة فهل يجب في مال صاحب الحق وجهان « الرابع « أن  
يتخذ للقضاء مجلساً رفيعاً فسيحاً لا يتأذى فيه يرد ولا حر فيمل « ويكره أن  
يتخذ المسجد مجلساً للقضاء فترفع فيه الاصوات « ولا يكره فصل قضايا متفرقة  
في المسجد « وهل له أن يتخذ بواباً وحاجباً فيه وجهان « الخامس «  
لا يقضى في حال غضب وجوع وحالة يسرع اليه الغضب فيها أو يدهش عن  
تمام الفكر « وما يحكم به فيكتب به محضراً ديوانياً يحفظه في خريطة مختومة  
حتى لا ينسى « ويعطى صاحب الحق منه نسخة أخرى « وهل يجب ذلك  
ان طلبه صاحب الحق فيه وجهان « السادس « أن يخرج بعد اجتماع الفقهاء  
ويشاورهم لتتقن التهمة « السابع « أن لا يشتري بنفسه ولا بوكيل معروف  
حتى لا يسامح في البيع « ولا يقبل هدية ممن له خصومة « فان قبلها فهو  
سحت « وفي دخوله في ملكه وجهان « ومن لا خصومة له فلا يحزم أخذه  
« والاولى أن لا يأخذ أو يثيب عليه ان أخذ « الثامن « أن لا يعزر من  
أساء أدبه في مجلسه إلا بعد الزجر باللسان والاصرار « فان ظهر كذب الشاهد عززه  
على الملا ونادى عليه « التاسع « لا يقضى لولده ولا على عدوه بل يحيل على

غيره \* فان قضى بنفسه ففي النفوذ وجهان \* فان منعا قضاءه ففي تأبئه وجهان \* ووصي اليتيم اذا ولي القضاء قضى لليتيم على الاصح \* العاشر \* ان لا ينقض قضاء نفسه وقضاء غيره الا اذا خالف أمراً مقطوعاً به أو مظهرًا بخبر واحد أو بقياس جلي \* ولم ينقض عمر قضاءه في مسألة المشاركة \* والنص أنه ينقض قضاء من حكم بنكاح المفقود زوجها بعد أربع سنين مع أنه مذهب عمر \* وينقض قضاء الحنفي في خيار المجلس والعرايا وذكاة الجنين لظهور الخبر \* وفي القتل بالثقل لظهور القياس \* واذا لم ينقدح في نفسه امكان الصواب انقداً له وقع ما فله النقص \* ثم الحكم عند الله في الباطن لا يتغير (ح) \* ولا يحل للشفعموي شفعة الجار وان قضى بهاله الحنفي ولكن القاضي لا يمنعه من الطاب اعتماداً على اعتقاد نفسه

\* الفصل الثاني في مستند قضائه \* وانما يقضى بالحجة \* ولا يقضى بعلمه على أصح القولين \* لكن ان علم فسق الشاهد أو كذبه توقف عن القضاء \* ويغنيه علمه بمدالة الشهود عن المزكين \* ويقضى على من أقر في مجلس القضاء دون من أقر عنده سراً \* ولا يكفي شاهد واحد مع علمه في أحد الوجهين \* وأما الخط فلا يتمدده الشاهد ولا القاضي اذا لم يتذكر لامكان التزوير عليه \* ولو كان الخط محفوظاً عنده وأمن التحريف فهذا يسلط على رواية الحديث \* وهل يسلط على الحكم والشهادة المشهور أنه لا يسلط \* وفيه وجه \* وليس للمحدث الرواية مع احتمال التحريف والنلط \* وله أن يحلف اعتماداً على خط أبيه اذا غلب على ظنه \* ولو شهد عند القاضي شاهدان بقضائه ولم يتذكر لم يقض به \* والحديث يحدث عن أخبره بحديثه فيقول حدثني فلان عني \* ولقاض آخر أن يقضى بالشاهدين على قضائه ان لم يكذبهما \* ومن



ادّعى عليه أنه قضى له فأنكر لم يكن له التحليف كما لا يحلف الشاهد  
 ﴿الفصل الثالث في التسوية﴾ وليسوّ بين الخصمين في القيام والنظر وجواب  
 السلام وأنواع الأكرام \* وله أن يرفع المسلم على الذمي في المجلس على أحد  
 الوجهين \* ثم يقول من المدعي منكما \* فإذا ادّعى طالب الثاني بالجواب \* فإن  
 أقر ثبت الحق من غير قوله قضيت على الأصح \* وإن أنكر قال للمدعي ألك  
 بينة فإن قال لا بينة لي ثم جاء بينة سمعت على أظهر الوجهين فلعلمه تذكر \* فإن  
 تراحم المدعون قدم السابق \* فإن تساوا أقرع بينهم \* ولا يقدم لشرف الآ  
 المسافر المستوفز والمرأة فيقدمها إن رأى فيه مصلحة \* وكذلك يفعل المفتي  
 والمدرس عند التزاحم \* ثم السابق بالقرعة يقطع بخسومة واحدة ولا يزيد  
 وإن اتحد المدعي عليه \* ولو سبق أحدهما إلى الدعوى فقال الآخر كنت أنا  
 المدعي لم ينفعه بل يجيب أولاً ثم يدعي \* ولا ينبغي أن يحضر ولائم الخصمين  
 \* ولا بأس بولية غيرها إذا لم يكن هو المقصود بالدعوة

﴿الفصل الرابع في التزكية﴾ ويجب على القاضي الاستزكاء منها شك وإن  
 سكّ الخضم إلا أن يقرّ الخضم بعد التهما \* وليكتب إلى المزكين اسم الشاهدين  
 والخصمين فلعلمه يعرف بينهم عداوة \* وقيل يكتب قدر المال أيضاً فربما يعدل  
 في اليسير دون الكثير \* وقيل العدالة لا تتجزأ \* وصفة المزكي كصفة الشاهد  
 \* لكن يجب أن يكون خبيراً بباطن من يعدله بصحبة معه \* ولا يعتمد في  
 الجرح الآعيان \* وله أن يحكم بشهادة عدلين إن نصب حاكماً في التعديل  
 \* ويجب أن يشانه القاضي به ويأتي بلفظ الشهادة فيقول أشهد أنه عدل مقبول  
 الشهادة قرب عدل مغفل لا تقبل شهادته \* ولا تكفي الرقعة مع شهادة رسولين  
 عدلين \* ويجب ذكر سبب الجرح دون التعديل \* فإن ارتأب القاضي بعد



التزكية لتوهم غلط الشاهد فليبحث وليسأل عن التفصيل فربما يخالف كلام الشاهد \* فان أصرّ على إعادة الكلام الأوّل جازله ذلك \* وعلى القاضي الحكم بعد البحث وان بقيت الريبة \* وبينه الجرح تقدّم على بينة التعديل \* وقول الواحد في الجرح لا يقابل بينة التعديل \* ولا يجوز الجرح والتعديل بالتسامع \* وان شهد مرّة أخرى رجع المزكي ثانياً ان طال الزمان

❦ الباب الثالث في القضاء على الغائب ❦

وهو نافذ (ح) ويتعلق النظر بركان \* الركن الأوّل الدعوى \* وليكن معلوماً أعني جنس المال وقدره \* وصرحاً وهو أن يقول اني مطالب به \* ولا يكفي قوله لي عليه كذا \* وليكن معه بينة \* ويدعي جحود الغائب \* وان أقرّ بأنه معترف لم تسمع بينته \* وان لم يتعرّض لجحوده فوجهان \* الركن الثاني المدعي \* ويحلّقه القاضي بعد البينة على عدم الإبراء والاستيفاء والاغياض \* ويجب ذلك على أحد الوجهين \* وان كان الدعوى على صبي أو مجنون أو ميت وجب وجهاً واحداً \* ولا يجب التمرّض في اليمين لصدق الشهود \* وان ادّعى وكيله على الغائب فلا يمكن اليمين ويسلم الحق \* بل لو قال المدعي عليه الحاضر لو كمل المدعي أبرأني موكلك الغائب لم ينفعه بل يسلم المال ثم يثبت الإبراء \* الركن الثالث كيفية انتهاء الحكم الى القاضي الآخر \* وذلك بان يشهد شاهدان على تفصيل حكمه \* ويستحب أن يكتب ذلك في كتاب مخنوم \* والاعتماد على الشهادة فلو شهد بخلاف ما في الكتاب جاز \* ولو قال القاضي أشهدتكما على أن ما في الكتاب خطي لم يكف ذلك \* فلو قال ما في الكتاب حكمي فالأظهر أنه لا يكفي ما لم يفصل لهما ما حكم به \* ولو قال المقرّ أشهدتك على ما في

القبالة وأنا عالم فالصحيح أنه يكفي حتى اذا حفظ الشاهد القبالة أو ما فيها  
 وشهد على اقراره جاز اذا الاقرار بالمجهول صحيح \* ثم للشاهد على الحكم أن  
 يشهد عند المكتوب اليه وعند غيره وان لم يكتب (ح) القاضي في كتابه أنه الى  
 من يصل اليه من القضاة \* وكذلك يشهد (ح) وان مات الكاتب  
 والمكتوب اليه \* وليكن عدالة شهود الكتاب وختمه ظاهرة عند المكتوب  
 اليه \* ولا يكفي تعديلهما في ذلك الكتاب الذي كتب اليه لانه انما ثبت بشهادتهما  
 \* وليذكر في الكتاب اسم المحكوم عليه واسم أبيه وجده وحليته بحيث يتميز  
 به \* وان ادعى المأخوذ أن في البلد من يشاركه في تلك الصفات وأظهره  
 انصرف القضاء عنه \* وان انكر كونه مسمى بذلك الاسم حلف وانصرف  
 عنه القضاء \* وان نكل حلف المدعي وتوجه الحكم \* فان لم يحلف على نفي  
 الاسم بل على أنه لا يلزمه شيء لم يقبل \* ولو قصر القاضي فلم يكتب الا  
 أنني حكمت على محمد بن أحمد فالحكم باطل حتى لو أقر رجل أنه محمد بن أحمد  
 وأنه المعنى بالكتاب ولكنه انكر الحق لا يلزمه شيء (و) بالقضاء المبهم في نفسه  
 \* أما الكتاب المجرد من غير شهادة على الحكم فلا أثر له \* ولو شافه القاضي  
 الآخر لم يكف لان السامع والمسمع لا بد وأن يكون في غير محل ولايته فلا  
 يصح سماعه ولا يصح إسماعه الا اذا جوزنا قاضيين في بلدة واحدة أو تناديا  
 من طرفي ولايته فذلك أقوى من الشهادة فيعتمد \* أما اذا كان المسمع في  
 محل ولايته دون السامع فرجع السامع الى محل ولايته وحكم به صح ان قلنا  
 انه يقضي بعله \* وان قلنا لا فالظاهر أنه كشهادة يسمعها في غير ولايته فلا  
 يصح \* هذا كله اذا قضى على الغائب \* أما لو اقتصر على سماع اليينة وكتب الى  
 قاض آخر حتى يقضي جاز مهما ذكر اسم شهود الواقعة \* وعلى المكتوب اليه

أن يثبت من عدالة الشهود وكأن الأول ناب عنه في سماع البينة فقط فعليه  
التعديل والحكم \* فإن كتب الأول عدالتها وأشهد عليه جاز أن يعتمد  
إذا رأى ذلك \* ثم الخصم ان ادعى جرحاً فليظهره بشاهدين \* ويمهل ثلاثة  
أيام \* وإن قال لا أتمكن من جرحهم إلا في بلادهم فلا يمكن منه بل يسلم  
المال ثم ان ظهر الجرح استرد \* فرع \* لو كان في البلد قاضيان وجوزنا ذلك  
فقال أحدهما للآخر سمعت البينة فاقض فجواز القضاء بناء على أن ذلك نقل للشهادة  
أو حكم فإن قلنا أنه نقل فكيف يقبل مع حضور الأصل فالظاهر أنه  
حكم ولو كان نقلاً لما اكتفى بقول واحد عند الغيبة لكنه حكم بقيام البينة فقط  
\* الركن الرابع المحكوم به \* وذلك لا يخفى في الدين والعقار الذي يمكن  
تعريفه بالحد \* أما العبد والفرس وما يتميز بعلامة فإن كان غائباً ففي الحكم على  
غيبته ثلاثة أقوال (أحدها) أنه يجوز التعريف بالخلية كالمحكوم عليه  
(والثاني) أنه كالكرباس وسائر الامتعة فيتعلق الحكم بقيمته \* ويجب  
ذكر القيمة \* ولا يجب ذكر الصفات \* ولا بأس لو ذكرها في الكتاب \* أما  
قيمة العقار وما يتعلق بالعين لا يجب ذكر قيمته على الأصح (والثالث) أنه  
يسمع البينة ولا يقضى بل يكتب بالسماع إلى القاضي الآخر \* وفائدته أن  
يسلم عين العبد الموصوف إليه ليحمله إلى بلد الشهود ليعينوه بالإشارة \* ويلزمه  
كفيل بالبدن ليأخذ العبد من صاحب اليد \* وفي وجه لا يكفي ذلك بل  
يلزمه أن يشتري العبد ويضمن عنه الثمن ضامن \* فإن ثبت ملكه فيه بان بطلان  
الشراء \* وفي وجه يلزم تسليم القيمة في الحال للحيولة ثم يسترد لو ثبت ملكه  
\* أما إذا كان المحكوم عليه حاضراً والعبد حاضر ولم يحضره المدعي عليه طرلاب  
باحضاره بعد قيام الحجة على الصفة \* وإن عرف القاضي العبد حكم به دون



الاحضار \* وان أنكر وجود مثل هذا العبد في يده فلي المدعى بينة على أنه في يده \* فان أقام أو حلف بعد نكول استناده به حبه الى أن يحضره ويتخذ عليه الحبس فلا يتخلص الا باحضاره أو دعوى التالف حتى تقبل منه القيمة \* وتقبل دعوى التالف للضرورة كيلا يتخذ الحبس \* وان حلف على أنه ليس في يده هذا العبد الموصوف ولم تكن بينة بطل الدعوى فسيبيل المدعى اذا علم أنه يحلف أن يحول الدعوى الى القيمة فان ذلك يثبت بالشهادة على الصفة \* نلو قال ادعى عبداً قيمته عشرة فاما أن يردّ الدين أو القيمة في صحة الدعوى مع التردد وجهان \* واصطالح القضاة على قبولها للحاجة \* فرع \* لو أحضر العبد الغائب فلم يثبت ملك المدعى فعليه مؤنة الاحضار ومؤنة الرد ولا يترم منفعة العبد التي تعطلت كما لا يترم منفعة المحكوم عليه ويحتمل هذا للحاجة \* الركن الخامس المحكوم عليه \* وشرطه أن يكون غائباً فوق مسافة الدعوى \* فان كان في البلد فالصحيح أنه لا يجوز سماع البينة دون حضوره \* وان توارى أو تذر فالصحيح أنه يقضى عليه كالتائب \* ومهما غاب الى مسافة العدوى ولم يكن في موضعه حاكم جاز للقاضي احضاره وان كان في البلد وجب التوفية البينة \* أما بمجرد الدعوى فلا \* وان كان للغائب مال في البلد وجب التوفية منه \* وهل يطالب بكفيل فيه وجهان \* فروع \* الاول \* في القضاء على الغائب في العقوبات قولان \* ولا يقبل كتاب القاضي الى القاضي ولا الشهادة على الشهادة في عتوبة على قول \* وفي القصاص أولى بالقبول من الحدود \* الثاني \* لو عزل القاضي بعد سماع البينة ثم ولي وجب الاستعادة \* ولو خرج من ولايته ثم عاد فقي الاستعادة وجهان \* الثالث \* المخدرة لا تحضر مجلس الحكم للتعريف بل يبعث اليها القاضي من يحلفها \* وفيه وجه آخر أنه يلزمها الحضور

\* وقيل المخدرة هي التي لا تخرج أصلاً إلا للضرورة \* وقيل هي التي لا تخرج إلى الحمام وإلى العزاء والزيارات إلا نادراً \* **الرابع** \* ليس للقاضي أن يزوج امرأة خارجة عن محل ولايته إلا إذا دخلت ولايته \* وله أن يتصرف في مال حاضر لیتيم غائب عن ولايته \* لكن إذا أشرف على الهلاك كما يفعل في مال كل غائب فهل له نصب القيم في ذلك المال فيه تردد

### ❦ الباب الرابع في القسمة ❦

وهي أن كانت بالاجبار فهل يشترط العدد في القاسم فيه قولان \* والمقوم يشترط فيه العدد \* وليس للقاضي أن يقضي بالتقويم ببصيرة نفسه وإن قلنا يقضى بعلمه لانه مجرد تخمين ويحكم بالعدالة ببصيرة نفسه \* وأجرة القسام على قدر الحصص أو على عدد الرؤس فيه قولان كالشفعة \* وقيل انه على قدر الحصص قطعاً \* وإذا كان القسام يقسم برضا الشركاء فليس لواحد أن يفرد باستجاره فيجب على كل واحد ماسى في الاجارة \* وتجب في حصة الطفل إذا طواب بالقسمة وإن لم يكن فيه غبطة لكن القيم لا يطلب القسمة إلا عند الغبطة \* **واعلم** \* أن الاجبار إنما يجري في قسمة الافراز وهي أن يكون الشيء قابلاً للقسمة إلى أجزاء متساوية الصفات ويبقى الانتفاع كذوات الامثال أو كالكرباس والارض \* **وكيفية قسمة الارض** \* أن تقسم بالاجزاء بحسب أقل الاجزاء \* فإن كان الارض بين ثلاثة لواحد نصفها ولآخر ثلثها ولآخر سدسها قسم بستة أجزاء متساوية في المساحة ويكتب أسامي الملاك على ثلاث رقاع ويدرجةا في بنادق متساوية يخرجها من لا يعرف ذلك ويقف القسام على طرف الارض فإذا خرج مثلاً اسم صاحب النصف سلم



اليه الجزء الأول وما يايه الى تمام النصف \* ثم يخرج اسم الآخر كذلك \* أما الطاحونة والحمام وما لا يبقى منتقما به لا يجبر فيها على القسمة \* ولو ملك من دار عشرة لا يصلح للسكن لو أفرز فطالب القسمة فلا يجاب على الاصح \* ولو طالب صاحبه لزمته الاجابة على الاظهر \* فان كان الحمام كبيرا يبقى المنفعة بعد القسمة ان أحدث مستوقد وبثرف في الاجبار وجهان \* ( فرع ) اذا ادعى غلطا في قسمة الاجبار لم يسمع على قسام القاضي دعواه ولا توجه الممين \* لكن ان أقام البينة أعيدت القسمة \* وان كان قسمة التراضي وقبلنا انه بيع وجري لفظ ملك فلا يشغره الغلط بل هو كالذين لا يوجب النقص \* وفيه وجه آخر انه ينقص \* وان قبلنا انه أفرز فتوجه الممين وينقص عند قيام البينة \* ولو ظهر دين بعد قسمة التركة نقضت الا اذا وفوا بالدين \* وقيل انه يبين البطلان بكل حال \* ولو استحق بعض المال شائعا انتقض في المستحق دون الباقي \* وقيل ينتقض لتفرق الصفة ( أما قسمة التعديل ) ففي الاجبار عليها وجهان وهو أن يخلف على ثلاثة بنين ثلاثة أعبد متساوي القيمة أو عبدا وطاحونة وحماما أو أمشة يمكن تعديل سهامها بالقيمة \* أما اذا خلف قطع أرض يقبل قسمة الافراز فلا يجبر فيها على قسمة التعديل أصلا \* ولو كان بين شريكين عرصه والثالث بالمساحة نصف بالقيمة لقربه من الماء فيجبر عليه ولا ينظر الى ذلك \* والدار المختلفة الأبنية من جملة قسمة التعديل \* والابنات المختلفة القوالب كذلك \* فان تساوت القوالب فيجبر ( أما قسمة الرد ) وهو أن يخلف عبدين قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ستائة فلور رد أخذ النفيس مائتين استويا ولا اجبار على هذا أصلا \* ولو انفرد أحدهما بالخمسين وخمس النفيس لزول الشركة عن أحد العبدین استويا ولكن الظاهر أنه لا يجبر



عليه لأن أصل الشركة قائم \* وقيل انه كقسمة التعديل \* ثم قسمة المتشابهات  
بيع أو افراز حق فيه قولان \* والصحيح أن قسمة التعديل بيع \* وقيل  
قولان \* ثم يجب الرضا حيث لا يجبر \* ويكفي قوله رضيت بعد خروج القرعة  
\* والرضا قبله هل يكفي فيه وجهان \* ولا يكفي مجرد قوله رضيت ما لم  
يقبل رضيت بالقسمة أو قاسمت ان قلنا انه بيع \* فرعان \* الأول \* القناة  
والحمام وما لا يقبل القسمة تجري فيها المأية ولكن لا يجبر (و) عليها ولا تلزم بل  
له الرجوع \* ولكن يرجع في الحال أم يصبر إلى أن يستوفي نوبته ثم يرجع فيه  
وجهان \* فان جوزنا نهرم قيمة ما استوفاه \* ولو تنازع الشركاء وأصروا  
تركناهم ولم نبع عليهم \* الثاني \* لو تقدم جماعة وانقسموا القسمة من  
القاضي ولا بينة لهم على الملك فالصحيح أنه يجب ويكتب أنه قسم بقولهم  
\* وفيه قول أنه لا يجب (ح) بغير حجة

— كتاب الشهادات \* وفيه أبواب ستة —

### ﴿ الباب الأول فيما يفيد أهلية الشهادة ﴾

وهي التكليف والحرية والاسلام \* ولا تقبل شهادة كافر أصلاً \* ولا على  
كافر \* ووراء هذه ثلاث صفات \* الأولى العدالة \* ومن يقدم على كبيرة  
أو يصبر على صغيرة فهو فاسق لا تقبل (ح) شهادته \* وأما الإمام بكذبة أو غيبة  
أو صغيرة جرى عن هفوة أو فترة مع استنصار ندم وخوف فلا تبطل الثقة  
\* واللعب بالشطرنج (ح) و (و) والمقام (ح) وسماع الفناء والرقص ونظم الشعر الذي  
لا هجو فيه ولا فحش ولا تشبيب بامرأة معينة وسماع الدف وان كان فيه جلاجل  
وكذا سماع الطبل الآ طبل الخنثين كل ذلك ليس بحرام \* لكن المواظبة عليها

قد تحرم المروءة في حق بعض الناس فيقدح \* وأما التردد وسماع الاوتار  
والمعازف والمزمار العراقي وما هو شعار الشرب ونظم الهجو وانشاده ولبس  
الحرير والجلوس عليه والتختم بالذهب كل ذلك حرام ولكن لا ترد الشهادة  
بالمرة الواحدة بل بالاصرار الآ في بلدة يعظم عندهم سماع الاوتار  
\* والاقدام مرة يشع بالانحلال \* ولا يخلو الانسان عن غيبة وكذب ونميمة  
ولعن وسفاهة في غضب فلا ترد شهادته بسببها الا عند الاصرار \* والنص  
أن الحنفى اذا شرب النبيذ حد وقبيل شهادته \* وفيه وجه أنه لا يحد \* ووجه  
أنه لا تقبل شهادته \* الوصف الثاني المروءة \* فن يرتكب ما لا يليق بأمثاله  
من المباحات بحيث يسخر به كالفقيه يلبس القباء والقلنسوة ويأكل ويبول  
في الاسواق أو أكب على اللعب بالشطرنج أو الحمام أو الرقص أو الفناء فكل  
ذلك يدل على خبل في عقله أو قلة مبالاة فيه فتسقط الثقة بقوله ولا تقبل  
شهادته \* ويختلف ذلك بالاشخاص والاحوال \* والصحيح أن شهادة  
الكناس والدباغ والحجام والخائف وذوي الحرف الخسيسة مقبولة اذا كان  
ذلك من صنعة آبائهم \* فأما اختيار ذلك ممن لا يليق به يدل على خبل في  
العقل ويحرم المروءة \* الوصف الثالث الانفكاك عن النعمة \* ولها أسباب  
\* الاول \* أن يجر الى نفسه بشهادته نفعاً كمن يشهد أن فلاناً جرح مورثه  
\* أو يدفع كالمقالة اذا شهدت بفسق شهود القتل خطأ فلا يقبل \* ولو شهد بمال  
آخر مورثه المجروح أو المريض قبل \* ولو شهدا لرجلين بوصية لهما من تركه  
فشهدا للشاهدين أيضاً بوصية فيها قبلت الشهادات (ح) \* وكذا رفقاء القافلة  
في قطع الطريق \* الثاني البعضية \* فلا تقبل شهادة الولد والوالد \* بل للفروع  
والاصول وكل من يستحق النفقة \* وتقبل (ح) شهادة أحد الزوجين للآخر على

أحد القولين \* ولا تقبل شهادته على زوجته بالزنا مع ثلاثة من المدول  
 \* وتقبل على الولد وعلى الوالد وإن كانت بمقوبة \* وفي حبس الوالد بدين ولده  
 وجهان \* ولو شهد بمال مشترك بين ولده وأجنبي رد في حق ولده \* وفي  
 حق الأجنبي وجهان لتبعض اللفظ \* الثالث المداوة \* فلا تقبل على المدو  
 وتقبل له \* والمداوة هي التي تظهر النضب وتحمل على الفرح بالمصيبة والنم  
 بالسرور \* وتقبل الشهادة للصدق والأخ \* وتقبل شهادة المبتدعة إذا صحح  
 أنهم لا يكفرون \* ولا تقبل شهادة من يطعن على الصحابة رضي الله عنهم  
 ويقذف عائشة رضي الله عنها لأنها محصنة بنص الكتاب \* الرابع التغافل \*  
 فرب عدل يكثر سهوه ووجهه ولا يستقيم تحفظه وضبطه فلا تقبل شهادته إلا  
 إذا علم أنه في موضع لا يحمل الغلط \* الخامس دفع عار الكذب \* فمن  
 ردت شهادته بفسق فتأبى قبلت شهادته إلا إذا أعاد تلك الشهادة لأنه يدفع  
 بذلك عار الكذب \* وتقبل الشهادة المأداة من العبد والكافر والصبي إذا  
 زال نقصانهم \* وهل تقبل المأداة من الفاسق المعلن والمدو والسيد إذا شهد  
 لمكاتبه فيه وجهان \* السادس \* الحرص على الشهادة بالمبادرة قبل الدعوى  
 فلا تقبل \* وبعد الدعوى وقبل الاستشهاد وجهان \* فإن لم تقبل فهل يصير به  
 مجروحاً فيه وجهان \* ولو جلس مخفياً في زاوية لتحمل شهادة قبلت (م) ولا تحمل  
 على الحرص \* وتقبل شهادة الحسبة ابتداء فيما لله فيه حق مؤكداً كالطلاق  
 والعناق والخلع والنفق عن الفصاض وتحريم الرضاع \* واختلفوا في الوقف  
 على معين وفي النسب وفي شراء القريب الموجب للعقوبة \* وتقبل شهادة  
 البدوي على القروي والقروي على البدوي \* وشهادة المحدود في القذف إذا  
 تاب \* ويكفيه أن يقول تبت ولا أعود إلا إذا أقر على نفسه بالكذب فهو



فاسق يجب استبرأؤه ككل فاسق يقول ثبت فانه لا يصدق حتى يستبرأ  
مدة فيعلم بقرائن الاحوال صلاح سريره \* وان ظهر للقاضي بعد الحكم  
انه قضى بقول عبيد أو كافرين أو صبيين نقض الحكم \* وان كان يقول  
فاسقين نقض أيضاً على أظهر القولين \* الا أن يفسق بعد الحكم فلا يقدر  
استناد الفسق الى الماضي على أصح الرايين

— الباب الثاني في العدد والمذكورة —

ولا تثبت بشهادة واحد الا في هلال رمضان على رأي \* ولكن للشهادات  
ثلاث مراتب \* الاولى الزنا \* ويجب فيه أربعة عدول يشهدون أنه أدخل  
فرجه في فرجها كالمرود في المسكحة \* وهل يجوز للعدل النظر الى الدورة قصداً  
لتحمل الشهادة فيه ثلاثة أوجه \* وفي الثالث لا يجوز في شهادة الزنا \* ويجوز  
في عيون النساء وغيرها \* وهل يثبت الاقرار بالزنا بشاهدين أم لا بد من  
أربعة فيه قولان \* وان لم يوجب بالواط الا التزير فهل يحتاج الى أربعة  
فيه قولان \* الثانية \* ما عدا الزنا مما ليس بمال ولا يؤول الى مال كالنكاح  
والرجعة والطلاق والعتق والاسلام والردة والبلوغ والولادة والعدة والجرح  
والتعديل والعفو عن القصاص حتى الوصايا والوكالة فيثبت برجلين \* ولا  
يثبت برجل وامرأتين \* أما ما لا يظهر للرجال كالولادة وعيوب النساء  
والرضاع فانه يثبت بأربع نسوة \* ولا تثبت الولادة بقول القابلة وحدها  
\* الثالثة الاموال \* وحقوقها كالأجل والخيار والشفعة والاجارة وقتل  
الخطأ وكل جرح لا يوجب الا المال فيثبت برجل وامرأتين \* وكذا فسخ  
العقود وقبض نجوم الكتابة الا النجم الاخير فقيه وجهان لترتب العتق عليه

\* واذا شهد على السرقة أو العمد رجل وامرأتان ثبت المال وان لم يثبت  
 المسقوبة \* ويثبت مير النكاح وان لم يثبت النكاح به \* ولو علق طلاقها على  
 الولادة يثبت بشهادة أربع نسوة ولا يقع الطلاق \* ولو ثبت عليها الغصب  
 بشهادة رجل وامرأتين فقال الزوج ان كنت غصبت فأنت طالق وقع بخلاف  
 ما لو تقدم التعليق ﴿ فرع ﴾ من أقام شاهدين فقبل التزكية له أن يطلب  
 الحيلولة ان كان المال مشرقاً على الهلاك أو النقل \* وفي العقار وجهان \* وللعبد  
 طلب الحيلولة عند إقامة الشاهدين على العتق \* وفي الامة يجب على القاضي  
 ذلك وان لم يطلب \* وهل له طلب الحجز في دعوى الدين فيه وجهان \* وفي  
 جميع ذلك هل ينزل شاهد واحد منزلة شاهدين في إيجاب الحيلولة  
 فيه قولان \* ثم اذا قلنا به فلا نزيد على ثلاثة أيام \* وان لم يتم البينة  
 رفع الحيلولة

### ❦ الباب الثالث في مستند علم الشاهد ❦

والاصل فيه اليقين الواضح كالشمس \* وذلك بالابصار المجرد في الافعال  
 \* وبالسَّمْع والبصر جميعاً في الاقوال \* فيقبل شهادة الاصم على الافعال \* ولا  
 يقبل شهادة الاعمى على الاقوال ولا على زوجته التي يطؤها فان الاصوات تتشابه  
 الا أن يتعلق بالمقر ويجزئه الى القاضي فالصحيح أنه يقبل \* وفي رواية الاعمى  
 وجهان \* أما ما سمعه قبل السمع فيروى \* بل يشهد أيضاً على معروف النسب  
 بما أبصره قبل السمع \* وفي المترجم الاعمى وجهان \* والقاضي اذا عمي بعد  
 سماع البينة ففي القضاء بها وجهان \* ومن لا يعرف نسبه فلا بد من الشهادة  
 على عينه \* فان مات أحضر مجلس الحكم \* فان دفن فلا ينش قبره وقد

تعدرت الشهادة \* ولا يجوز تحمل الشهادة على المرأة المتنبهة إلا أن يكشف  
وجهها ويميزها عند الاداء عن أمثالها بالاشارة والمعرفة المحققة \* وإن عرفها  
رجلان فلا يشهد عليها بل على شهادتهما بأن فلانة أقرت وذلك عند غيبتهما  
لأنه فرعهما \* ويجوز النظر إليها لحاجة التحمل \* وإذا قامت البينة على عينها  
بدين وزعمت أنها بنت زيد فليس للقاضي أن يسجل على بنت زيد وإن أقرت  
بالنسب ولا أن قامت بينة على أنها بنت زيد إذ البينة على النسب من غير تقدم  
دعوى لا يسمع على الصحيح \* ولكن للقاضي أن ينصب من يدعي على بنت  
زيد ديناً وتكرهى أنها بنت زيد فيقام البينة عليها بالنسب ثم إذا ثبت سجل  
ويجوز هذه الحيلة للحاجة

﴿ الفصل الثاني في التسامع ﴾ والنسب يثبت بالسمع من قوم لا ينحدرون  
عند الشاهد فيشهد به لأنه لا يمكن رؤيته \* وفي النسب من الأم وجهان  
لأنه يمكن رؤيته \* والأصح ثبوته \* واختلفوا في الولاء والعقب والوقف  
والنكاح وما يتوفر الطباع على اشاعته أنه هل يلحق بالنسب \* والصحيح أن  
الموت كالنسب لا كالعتق \* ثم لا يحصل التسامع بقول عدلين بل من جماعة  
لا يجمعهم رابطة التواطؤ إلا أن يشهد على شهادتهما \* ولا يجوز الشهادة على  
النسب بأن تسمع رجلاً يستحلف صبياً أو كبيراً ساكتاً لا ينكره \* وأما الملك  
فاذا اجتمع فيه اليد والتصرف والتسامع جازت الشهادة فانه لا يبصر وهو  
منتهى الامكان \* والظاهر أن مجرد اليد والتصرف يكفي دون التسامع  
\* والصحيح أن مجرد التسامع لا يكفي \* ثم نفي بالتصرف البناء والهدم أو  
البيع والرهن وهو تصرف الملاك \* أما مجرد الاجارة وإن تكررت ففيه  
وجهان إذ قد يصدر ذلك ممن استأجر مدة طويلة \* وأما الاعسار فأنما



يجوز الشهادة عليه بخبرة الباطن وشهادة القرائن كصبره على الضر والجوع في الخلوة  
 الفصل الثالث في التحمل والأداء \* ويجب الأداء على كل متعين للشهادة متحمل  
 لها إذا دعي من دون مسافة العدو \* فإن دعي من فوقها ودون مسافة القصر أو  
 لم يكن متعيناً أو لم يتحمل قصداً لكن وقع بصره في الوجوب وجهان \* ولو  
 تعيناً فامتنع أحدهما وقال أحلف مع الآخر أثم \* ولو لم يتعين وامتنع جميعهم أثموا  
 ولا يستحق الشاهد أجره إلا أجره المركوب \* ثم له أن لا يركب \* والكاتب  
 يستحق \* والتحمل في عقد النكاح من فروض الكفايات \* وفي سائر  
 المعاملات وجهان \* إذ يستغنى عنها الاعتقاد دون الإثبات \* وكذا كتابة  
 الصكوك من فروض الكفايات على أحد الوجهين

#### الباب الرابع في الشاهد واليمين

وكل ما ثبت برجل وامرأتين ثبت بشاهد ويمين الأعيوب النساء وبأبها  
 \* إلا أن الأنوثة احتملت فيها لحاجة النساء \* ثم القضاء بالشاهد  
 أو باليمين أو بهما فيه ثلاثة أوجه \* ويظهر أثره في الغرم عند الرجوع  
 \* ولو ادعى عبداً في يد غيره أنه كان ملكه فأعتقه فلا يكفيه شاهد ويمين  
 لانه ثبت الحرية دون الملك \* ولو ادعى في جارية وولدها أنها مسئولته  
 والولد منه وحلف مع الشاهد الواحد ثبت ملك المسئولة وعتقت عند موته  
 بإقراره \* ولا يثبت نسب الولد وحرية على أقيس القولين إذ لا معنى لتبعيته  
 في الحجة وهو مستقل \* وهذه الحجة لا تكفي للحرية والنسب \* فروع \*  
 الأول \* (١) إذا حلف الورثة مع شاهد واحد على دين للمورث استحقوا \* فإن

(١) لم يذكر إلا اثنين فاعله أراد بالجمع ما فوق الواحد وإحرازاه مصححه

حلف واحد استحق الخالف نصيبه دون النا كل \* وليس لولد النا كل بعد  
 موته أن يحلف \* فان مات قبل النكول فلولده أن يحلف \* وفي وجوب  
 إعادة الشهادة وجهان \* ولو نكل انوارث وللميت غريم فهل يحلف فيه  
 قولان \* ولو كان فيهم غائب حلف اذا حضر من غير إعادة الشهادة \* وكذا  
 اذا بلغ صبي \* ولو كان النزاع في وصية لشخصين فاذا قدم الغائب فعليه أن  
 يحلف بعد إعادة الشهود لا كاليراث فانه كالمستجدة ولذلك يخرج بحلف  
 أحد الوارثين نصيب الغائب من يد الخصم على أحد القولين بخلاف شريك  
 الوصية اذا أقام شاهدين استوفي نصيب الشبون والصبي الذي لم يدع البلوغ وهو خذ  
 نصيب الغائب ان كان عينا \* ويكفي دعوي الحاضر \* وان كان ديناً فوجهان  
 يجريان في كل من أقر لغائب بدين أن القاضى هل يستوفيه أم يتركه \* وما  
 يستوفيه الحاضر من حصته من الدين لا يساهمه الغائب فيه اذا رجع \* وان  
 كان عينا يساهمه لان كل جزء شائع بينهما \* وأما الدين فانما يتعين بالتمهين  
 الثاني \* لو ادعى أن أباهما وقف عليهما ضيقة وقف ترتيب ثبت الوقف بمين  
 وشاهد \* فان نكل أحدهما لم يستحق نصيبه واستحق الآخر \* فأما اذا ماتا  
 فنصيب الخالف لا يستحقه البطن الثاني بمين تفريراً على أصح القولين  
 وهو أن البطن الثاني يأخذ الحق من الواقف لا من البطن الأول \* ونصيب  
 النا كل يثبت للبطن الثاني أيضاً اذا حلفوا \* واذا نكلوا جميعاً حلف البطن  
 الثاني اذا ماتوا \* وان حلفوا أخذ البطن الثاني بالمين \* ولو مات الخالف  
 وحده صرف نصيبه الى النا كل في وجه \* والى ولد الخالف في وجه \* ويحكم  
 بأنه تعذر مصرفه في وجه \* ويحل الوقف فيه أو يصرف الى أقرب الناس  
 الى الواقف \* فان كان الوقف بالتشريك خلفاً ثم ولد لأحدهما ولد وجب

اخراج ثلث الوقف من يدها \* فان بلغ الطفل وحلف استحق \* وان نكل  
فقد تمذر مصرفه \* وفيه قول أنه يرد اليها والناكل كالمعدوم \* ولا خلاف أنه  
لا يرد على المدعى عليه أولاً

— الباب الخامس في الشهادة على الشهادة —

ويجزي في كل ما ليس بعقوبة \* وفي العقوبات ثلاثة أقوال \* وفي الثالث  
يجزي في عقوبات الآدميين دون حدود الله تعالى لان فيها شبهة لانها  
بدل \* ويجزي الخلاف في كتاب القاضى الى القاضى وفي التوكيل باستيفاء  
القصاص \* فاذا مننا لم تسمع الدعوى بالقصاص على غائب \* ثم النظر في أربعة  
أمور (الاول) أنه لا يجوز تحمل الشهادة على الشهادة الا اذا قال الشاهد  
أشهدتك على شهادتي أوراها الفرع وقد شهد بين يدي حاكم فله أن يشهد  
على شهادته وان لم يشهد \* ولو قال في غير مجلس القضاء لفلان على فلان  
حق وعندي به شهادة لم يجز التحمل لانه يتساهل في غير مجلس الحكم  
\* نعم لو قال عندي شهادة مجزومة لفلان فقيه وجهان \* ونو قال أشهد أن  
له عليه كذا لم يتحمل فله اراد الوعد \* ولو قال على لفلان ألف لم يحمل  
على الوعد وجازت الشهادة اذ لا يتساهل في الاقرار (الثاني في الطواري) \*  
ولا بأس بموت شاهد الاصل وغيبته ومرضه \* وأما اذا طرأ عليه الفسق  
أو العداوة أو الردة امتنع شهادة الفرع \* ولو طرأ الجنون فوجهان \* ولو  
طرأ المعى فوجهان مرتبان وأولى بأن لا يمتنع \* والصحيح أنهما لا يمتنعان  
\* أما اذا كذب الفرع امتنعت الشهادة (الثالث العدد) \* وليشهد على كل  
شاهد شاعدان \* فان شهدا على شهادتهما جميعا جاز على أقيس القولين



\* ولا يجوز أن يشهد أحد شاهدي الاصل مع شاهد آخر على شهادة الاصل  
 الثاني \* وشهادة الزنا كالاقرار بالزنا فتثبت بشاهدين أم بأربعة فيه قولان  
 \* ويجتمع من هذه الاختلافات في شهود الفرع في الزنا ان قبلناها بأربعة  
 أقوال فيجب ستة عشر أو ثمانية أو أربعة أو اثنان \* الرابع \* انه لا يسمع  
 شهادة الفرع الا اذا مات الاصل أو مرض مرضا يشق عليه الحضور أو  
 غاب فوق مسافة القصر \* فان كان دونها وفوق مسافة المدوي فوجهان  
 \* وخوف النريم وكل ما تترك به الجمعة كالمرض \* وليس على شهود الفرع  
 تزكية الاصل لكن لو زكوا ثبتت عدالتهم وشهادتهم بقول الفرع \* وليس  
 عليهم أن يشهدوا على صدق شهود الاصل

### ❦ الباب السادس في الرجوع ❦

والنظر في العقوبة والبضع والمال \* أما العقوبة \* فالرجوع قبل القصاص  
 يمنع القضاء \* وينجب حد القذف ان شهدوا بالزنا \* وان قالوا غلطنا ففي الحد  
 وجهان \* وان لم يصرح بالرجوع ولكن قال للقاضي توقف ثم عاد وقال  
 اقض في جواز القضاء به وجهان \* فان جاز ففي وجوب الاعادة وجهان  
 \* فان رجع بعد القضاء في الاستيفاء ثلاثة أوجه \* وعلى الثالث يستوفي  
 حقوق الأدميين دون حدود الله تعالى \* أما المال فيستوفي قطعا \* وان  
 رجع بعد استيفاء القتل وجب عليه القصاص ان قال تعمدت \* ولو رجع ولى  
 القاضي وهو الذي باشر فعله القصاص \* والشاهد معه كالمسك أو كالشريك  
 فيه وجهان \* والمزكي اذا رجع كالمسك مع الشاهد أو كالشريك وجهان  
 \* ولو قال بعضهم أخطأت فلا قصاص على العاقد لانه شريك خاصي \* ولو

قال كل واحد تعدت وخطأ شريك في القصاص وجهان \* ولو قال تعدت ولكن ما علمت أنه يقتل بقولي فلا قصاص على الاظهر \* ولو ضربه ضرباً يقتل المريض دون الصحيح ولم يعلم أنه مريض وجب القصاص على الاظهر \* (الطرف الثاني في البضع) فاذا رجوا بعد الشهادة على الطلاق وبعد القضاء نفذ الطلاق وعليهم الغرم \* وكذا في العتق والرضاع المحرم \* ولو شهد على المال رجل وامرأتان أو شرف نصف الغرم على المرأة ونصفه على جميع النساء \* ولو شهد على رضاع محرم وعشرين سنة ورجعوا فبلى الرجل سدس وعلى كل امرأة نصف سدس وينزل كل امرأتين منزلة رجل لان هذا يثبت بشهادة النسوة فلا يتوقف شطره على الرجل \* ولو رجعوا الا اربع نسوة فالصحيح أن لا غرم لقيام ما يستقل بكونه حجة \* وقيل يجب حصتهم ولو رجعوا الا ثلاث نسوة ففي وجه يجب حصتهم \* وعلى الصحيح يجب على جميع الراجعين ربع الغرم اذ لم يبطل الا ربع الحجة \* وفي وجوب الغرم على شهود الاحصان مع شهود الزنا ثلاثة أقوال (احدها) لا يجب شيء (والثاني) أنه يجب الشطر عليهم (والثالث) أنه يجب الثلث عليهم اذ أقل شهادة الاحصان اثنان وأقل شهادة الزنا أربعة \* فلو رجع واحد من شهود الزنا والاحصان اجتمع من الاصول أقوال لا تخفى \* والقولان جاريان في أن شهود التعليق في الطلاق هل يغرم معهم شهود الصفة أو ينفرد شهود التعليق بالغرم \* (الطرف الثالث) الرجوع في عين مال يتوقع رجوعه باقرار الخصم هل يوجب الغرم في الحال للحيلولة فيه قولان \* أما اذا ظهر كون الشاهد عبدين أو كافرين أو صبيدين بان بطلان القضاء واندفع الطلاق والعتاق \* وان كان في قتل وجب الغرم على القاضى لحظته \* وفي رجوعه على الشهود كلام سبق في موضعه

كتاب الدعوى والبيّنات

ومجامع الخصومات تدور على خمسة الدعوى والجواب واليمين والتكول والبيّنة ﴿الاول الدعوى﴾ وفيه مسائل ﴿الاولى﴾ فيمن يحتاج الى الدعوى ومن غصب منه شيء وقد رعى استرداده قهراً من غير تحرّك فتنة جاز له ذلك ولم يزمه الرفع الى القاضي \* فان كان حقه عقوبة فلا بد من الرفع الى القاضي \* وان كان حقه ديناً ومن عليه مقر مما طل فلا بد من رفعه \* وان كان يتعذر رفعه بتعزّزه أو تواريه فان ضقر به جنس حقه فله أخذه \* وان كان قد ضقر به غير جنس حقه فتولان \* وان قلنا يأخذ فيرفه الى القاضي حتى يبيع في حقه بعد اقامة البيّنة على أنه يستحق المال \* وقيل انه يستقل بالبيع بجنس حقه \* وقيل بل يملك من المين بمقدار حقه \* ولو تلف قبل البيع والتملك فهو من ضمانه \* وان لم يبادر الى البيع حتى نقصت القيمة فهو محسوب عليه \* وان لم يظهر إلا بمتاع يساوى أكثر من حقه لم يضمن الزيادة وان تلف لانه مذكور في حقه في أخذه حتى لو نقب الجدار ليأخذه فليس عليه أرش النقب \* وفيه وجه أنه يضمن الزيادة \* ولو كان حقه دراهم صحاحاً فأخذ المنكسرة ورضى بها جاز \* وان كان بالعكس لم يجز إلا أن يبيع بالدنانير ويشتري بها جنس حقه \* ولو جحد من عليه الحق وله على المستحق مثله جاز له أيضاً أن يجحد ويحصل التفاضل للضرورة ﴿الثانية في حد المدعى﴾ وفيه قولان (أحدهما) انه الذي ينزل وسكوته (والثاني) أنه الذي يدعي أمراً خفياً على خلاف الظاهر \* فلو أسلم قبل المسيس فقال أسلمنا معا والنكاح دائم بيننا وقالت بل على التعاقب فالزوج هو الذي خلى وسكوته لكن المرأة هي التي



تدعى أمرا ظاهرا فان تساوق الاسلام بعيد فالقول قول من يخرج على  
القوانين \* وأما المودع اذا ادعى رد الوديعة صدق بيمينه للرخصة ولانه اعترف  
له بالامانة \* ثم حدد الدعوى الصحيحة أن تكون معلومة ملزمة \* فلو قال  
عليه شيء لم يسمع \* ولو قال وهب مني أو باع لم يسمع حتى يقول ويلزمه  
التسليم الى \* **الثالثة** \* من قامت عليه بينة فليس له أن يحلف المدعي مالم  
يقدم دعوى صحيحة كبيع أو ابراء \* فلو ادعى فسق الشهود وعلم الخصم به  
فهل يحلفه فيه وجهان \* وكذا لو ادعى أنه أقر لأن الاقرار ليس عين الحق  
\* وكذا اذا ادعى من توجه عليه اليمين بأنه قد حلف مرة وأراد يمينه ففي كل  
ذلك وجهان فانه ليس بعين الحق لكن ينفع في الحق ولا خلاف أنه ليس له  
تحايف الشاهد والقاضي وان كان ينفع تكذيبهم أنفسهم \* **الرابعة** \* لو  
قال من قامت عليه البينة أمهلوني في بينة دافعة أمهل ثلاثة أيام \* وقيل يوم  
واحد \* ولو قال أبرأني خلفوه يحلف قبل أن يستوفي \* ولو قال أبرأني  
موكلتك وكذبه استوفي في الحال \* ولو قال أبرأني عن الدعوى فهذا لا يسمع اذ  
لا معنى للابراء عن الدعوى \* **الخامسة** \* ينبغي أن يدعى في النكاح انه  
تزوجها بولي وشاهدين ورضاها \* فان أطلق فالتنص أنه لا يسمع (ح م)  
\* وفي البيع يسمع \* وقيل قولان بالنقل وانتزيع \* ولو قال هي زوجتي كفاه  
الاطلاق على الصحيح \* ودعوى القصاص لا بد من تفصيلها \* ولا بد من  
أن يدعى بيما صحيحا فيذكر الصحة \* **السادسة** \* دعواها الزوجية لا تسمع  
على الاصح مالم يتعرض لمهر أو نفقة \* فان قلنا يسمع فهل تندفع بمجرد  
انكاره فيه خلاف مأخذه ان الانكار طلاق أم لا حتى لو رجع بعد ذلك يسلم  
الزوجة اليه وفيه خلاف \* **السابعة** \* البد اذا ادعى انه حر الأصل صدق

بيمينه \* وان ادعى الاعتاق فعليه البيعة \* والصغير المميز هل يقبل دعواه الحرية  
فيه وجهان \* فان قلنا لا يسمع فالصحيح أنه اذا بلغ سمعت وصدق بيمينه ولا  
تأثير لليد ولا بطلان الدعوى السابقة \* ويجوز شراء العبد البالغ اعتمادا على ظاهر  
اليد مع سكوت العبد \* وقيل لا بد من اقراره \* **الثامنة** \* الدعوى بالدين  
المؤجل فيه وجهان لانه لا يلزم به شيء في الحال \* ودعوى الاستيلاء تسمع  
\* ودعوى التدبير وتعلق المتق بصفة كالدين المؤجل \* **التاسعة** \* لو سلم ثوبا  
قيمه خمسة الى دلال لبيعه بعشرة فجدد فله أن يقول لي عليه ثوب ان تلف  
فعليه خمسة وان باع فعليه عشرة وان كان قائما فعليه رد الثوب ويقبل  
مع التردد للحاجة \* وقيل ينبغي أن يعين كل قسم في دعوى \* ثم اذا نكل  
عن واحد فله أن يستدل بنكوله على كذبه فيحلف فيه وجهان \* **الركن**  
الثاني جواب المدعي عليه \* وهو اقرار أو انكار اذا انكسرت كالانكار \* وقوله  
لي عن دعواك مخرج أو افلان على أكثر مما لك استهزاء وليس باقرار \* وفيه  
مسائل \* **الاولى** \* لو قال لي عليك عشرة فقال لا يلزمني العشرة لم يكفه  
اليمين مطلقا بل يحلف بانه ليس عليه عشرة ولا شيء منها \* فان اقتصر كان  
ناكلا عن اليمين فيما دون العشرة \* وللمدعي ان يحلف على العشرة الاشياء  
الا اذا أضاف الى عقد بأن قالت نكحتني بخمسين فحلف انه نكح لا بخمسين  
فلا يمكنها الحلف على ما دون الخمسين لمناقضة الدعوى \* **الثانية** \* لو قال  
مزقت ثوبي ولى عليك الارش فيكفيه ان يقول لا يلزمني الارش ولا يلزمه  
التعرض للتعزيق \* وكذا اذا ادعى ملكا أو ديناً فيكفي أن يقول لا يلزمني  
التسليم \* فان كان الملك في يده باجارة أو رهن وخاف ان أقر أن يطلب  
بالبيعة فقد قيل القول قوله لأن اليد تصدقه في الرهن والاجارة \* فان قلنا

القول قول المالك خيانه أن يفصل الجواب ويقول ان ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزمني التسليم \* وان ادعيت مرهونا عندي فحتى أجيب \* وقيل هذا لا يسمع مرددا ولكن خياله أن ينكر ملكه ان أنكر هو دينه ويلتفت الى الظفر بنيرجنس حقه \* **الثالثة** \* اذا ادعى عليه ملكا فقال ليس لي إنما هو وقف على الفقراء أو على ولدي أو هو ملك طفلي انصرفت الخصومة عنه ولا يمكن تحليف الطفل ولا وليمه ولا ينجي الا البينة \* وان قال ليس لي أو هو لمن لا أسميه لم ينصرف عنه الخصومة \* وقيل يأخذه القاضي الى أن يقيم حجة لملك \* ولو قال هو لفلان فيحضر فان صدقه انصرفت الخصومة عنه ولو كذبه فالصحيح ان القاضي يأخذه ليتبين مستحقه \* وقيل يسلم الى المدعي اذ لا منازع له \* وقيل يترك في يده الى قيام حجة \* ولو أضاف الى غائب ففي انصراف الخصومة عنه وجهان \* فان قلنا ينصرف يعرض عليه اليمين حتى يستفيد المدعي بنكوله اليمين وانتزاع الشيء من يده أو يقيم البينة ويأخذ ثمنه \* ثم الغائب ان رجع كان هو صاحب اليد فيستأنف الخصومة \* وان قلنا ينصرف عنه فلو كان للمدعي بينة فهو قضاء على الغائب فيحتاج الى يمين معه \* فلو كان لصاحب اليد بينة على أنه للغائب سمعت ان أثبت وكالة نفسه وقدمت على بينة المدعي \* فان لم يثبت الوكالة فهل يسمع ان قلنا ان للمدعي تحليفه رجاء ان يقر له فينرم بالحيلولة فله غرض في اقامة البينة لينصرف هذه اليمين عن نفسه فقيه وجهان \* أظهرهما أنه لا يسمع اذ ليس بمالك ولا وكيل \* فان ادعى لنفسه علقه رهن أو اجارة نوجهان وأولى بأن يسمع \* فان سمعت لصرف اليمين عنه فبينة المدعي في الحال مقدمة \* فان رجع الغائب وأعاد البينة قدمت بينته \* وان سمعنا لعلقة الاجارة والرهن فأى البينتين يقدم فيه



وجهان \* وحيث تنصرف الخصومة عنه فلمدعى تحليفه بناء على الاصح فانه  
لو أقر الثاني غرم له القيمة ﴿الرابعة﴾ اذا خرج المبيع مستحقا فله الرجوع  
على البائع بالثمن \* فان صرح في نزاع المدعى بانه كان ملكا للبائع ففي الرجوع  
وجهان أصحهما أنه يرجع \* ولو أخذ جارية بحجة فأحبها ثم كذب نفسه  
فالولد حر والجارية مستولدة وعليه قيمتها للمقر له مع المهر \* وقيل ان الجارية  
للمقر له ان أقرت بصدقه في الرجوع ﴿الخامسة﴾ جواب دعوى القصاص  
على العبد يطالب من العبد \* ودعوى الارش يطالب جوابها من السيد وان كان  
له تحليف العبد ليمتلق بذمته ان قلما يتناق بذمته وسمعنا الدعوى بالدين  
المؤجل أيضا \* واذا ادعى ولم يحلف وقال لي بينة فاطلبوا منه كفيلا لم يلزمه  
(و) ذلك وان جري به رسم القضاة \* واذا أقام فله طلب الكفيل قبل  
التعديله ﴿الركن الثالث في الحلف﴾ والنظر في الحلف والحالف والمحلوف  
عليه والحكم ﴿أما الحلف﴾ فيجري فيه التخليط الا فيما هو دون نصاب الزكاة  
\* ولو انكر السيد عتق عبد خسيس لم تملط يمينه \* فان نكل غلظا على  
العبد لانه مدعى انتمنى \* وكل ما لا يثبت بشاهد ويمين يجرى في التخليط  
\* ويجري أيضا في عيوب النساء \* وكيفية وكونه مستحفا أو مستحبا  
ذكرناه في اللعان \* ويغليظ على المخدرة بحضور الجامع \* ولا تذر بالتخدر  
\* وشرط اليمين أن يطابق الانكار وأن يقع بعد عرض القاضي \* فلو بادر  
قبل طلب التماسي لم يعتد به ﴿وأما المحلوف عليه﴾ فيحلف على البت  
في كل ما ينسبه الي نفسه من نفي أو اثبات ويحلف على البت في الاثبات  
المنسوب الى غيره كبيع \* وفي النفي يكفي الحالف على نفي العلم فيقول لا أعلم  
على مورثي ديني ولا أعلم منه اتلافا وبيعا \* وهل يثبت في نفي ارش الجناية عن

العبد وجهان \* وفي نفي الاتلاف عن بهيمته التي قصر بتسريحها يجب البت  
 \* ثم يحل له اليمين البت بظن يحصل له من خط أو قرينة حال من نكول  
 خصم وغيره \* وينظر في اليمين الى نية القاضي وعقيدته فلا يصح تورية الخالف  
 ولا قوله ان شاء الله بحيث لا يسمع القاضي \* ولا يحل للشفعوي أن يحلف  
 عند القاضي الحنفي على نفي الزوم في شفعة الجار بتأويل اعتقاد نفسه بل  
 اذا أئزمه القاضي صار لازماً ظاهراً وتالياً أن يحلف \* وهل يلزمه باطناً فيه  
 خلاف \* وقيل ان كان مجتهداً لم يلزمه \* وان كان متلداً يلزمه باطناً  
 \* وأما الخالف فهو كل من توجه عليه دعوى صحيحة فيحلف (ح م) في انكار  
 النسب والولاء والرجعة والنكاح والظهار والابلاء \* ولا يحلف في حدود الله  
 تعالى اذ لا نزاع فيها \* ولا يحلف القاضي والشاهد \* ويحلف القاضي بعد العزل  
 \* ولا يحلف الصبي اذا ادعى البلوغ بل يصدق \* ولو قال أنا صبي لم يحلف بل  
 ينتظر بلوغه \* الا الصبي المترك اذا ادعى أنه استنبت الشجر بالعلاج فانه ان لم  
 يحلف قتل \* وقيل يحبس حتى يبلغ ثم يحلف فان نكل قتل \* ولا يحلف الوصي  
 والقيم اذ لا يقبل اقرارهما أدنى بالدين على الميت \* ولا يحلف (ح زو) من  
 ينكر الوكالة باستيفاء الحق فانه وان علم أنه وكيل فيجوز جحود الموكل  
 \* وهل يجوز للوكيل بالخصومة اقامة البينة على وكالته من غير حضور الخصم  
 فيه وجهان \* وأما حكم اليمين فهو انقطاع الخصومة في الحال لا براءة الذمة بل  
 للمدعى بعد ذلك أن يقيم البينة ويعتذر بأنه لم يعلم أن له بينة \* فان أقر بأنه  
 لا بينة له حاضرة وغائبة ففي القبول وجهان \* ولو قال كذب شهودي بطلت  
 البينة \* وفي بطلان دعواه وجهان \* فان قلنا لا تبطل فادعى الخصم اقراره  
 بكذب الشهود وأراد أن يقيم عليه شاهداً ويحلف معه ليسقط البينة لم يجز

لان مقصوده الطعن \* وان قلنا تبطل دعواه جازت الحجة الناقصة لاسقاط  
الدعوى بالمال \* ولو قال حلفني مرة فليحلف على أنه ما حلفني سمع على  
أحد الوجهين \* فلو أجابه بأنه حلفني مرة على أنني ما حلفته فليحلف على  
أنه ما حلفني لم يسمع لان ذلك يتسلسل \* **الركن الرابع النكول** \*  
ولا يثبت الحق به ولكن ترد على المدعى اذا تم نكوله \* ويتم بأن يقول  
لا أحلف أو أنا ناكل أو سككت وقال القاضي قضيت بالنكول أو قال  
للمدعي احلف \* وينبغي أن يعرض القاضي اليمين ثلاث مرات ويشرح له  
حكم النكول \* فان لم يشرح وقضى بالنكول فرجع وقال لم أعرف حكم النكول  
ففي جواز الحلف خلاف \* وحيث منعناه فلو رضى المدعى بيمينه ففي جوازه  
وجهان \* ثم المدعى ان نكل فنكوله كحلف المدعى عليه \* فلو حلف  
فهو كإقرار الخصم أو كيمينته فيه خلاف \* ولا شك في أنه يستحق الحق به  
\* وان قال المدعى أمهلوني أمهلناه ثلاثا لانه على اختياره في تأخير  
الطلب \* أما المدعى عليه فلا يمهل \* فلو لم يرجع بعد ثلاث بطل حقه  
من اليمين وكان كنكوله \* وفيه وجه أنه على خيرته أبدا \* وكذا الكلام فيما  
لو أقام شاهدا وأراد أن يحلف معه ثم نكل فالصحيح أنه لا يقبل منه بعد  
ذلك الا بينة كاملة ويتنذر رد اليمين حيث يكون المدعى السلطان \* فان  
نكل رب مال الزكاة لم يحلف الساعي بل يقضى بالنكول على وجه \* ويحبس  
على وجه حتى يحلف أو يقر \* والذي اذا ادعى أنه أسلم قبل انقضاء السنة ثم  
نكل عن اليمين فيحبس على وجه \* ويقضى عليه على وجه \* ولا يطلب منه  
شيء على وجه \* وولد المرتزقة اذا ادعى البلوغ واتهم ونكل لم يثبت اسمه  
الي أن يعلم بلوغه \* ومن مات ولا وارث له فادعى القاضي له ديناً على انسان



فشكل حبس على وجه حتى يقر أو يحلف \* وقضى عليه بالمال على وجه \* ويترك  
 على وجه وهو أبعد ههنا منه في الذي ﴿ الركن الخامس البيئة ﴾ وقد ذكرنا  
 شروطها \* فإن تمارضنا ولا ترجيح فلا يخلو أما أن يكون المدعى في أيديهما  
 أو في يد ثالث \* فإن كان في يد ثالث فالبينتان يتسافظان (ح) على قول \* وتوجب  
 القسمة بينهما على قول \* ويقرعه بينهما على قول فيسلم لمن خرجت قرنته  
 \* ويتوقف إلى الصلح على قول \* ولا يجري قول القسمة والصلح في الزوجة  
 المتنازعة بين رجلين \* وفي جريان قول القرعة خلاف \* فإذا تكاذبت البينتان  
 صريحا لم يتجه إلا التهاثر كما لو شهد أحدهما على القتل في وقت وشهد الآخر  
 على الحياة في ذلك الوقت نفسه \* وقيل بطرد بقية الاقوال أيضا \* ولو أقر  
 الثالث لأحدهما فهل ينزل إقراره منزلة اليد حتى ترجح البيئة فيه وجهان  
 (الحالة الثانية) أن يكون في يدهما \* ولا يخفى أن كان لكل واحد بيئة أن تجري  
 الاقوال \* ولكن إذا قلنا بالتهاثر فهنا تبقى الدار في أيديهما \* وإن لم يكن بيئة  
 فكل واحد مدع في النصف مدعى عليه في النصف فيحلف كل واحد على  
 نفي ما يدعيه صاحبه ولا يلزمه الترض للاثبات بخلاف التحالف في البيع إذ  
 النصف ههنا مميز عن النصف وثمة لا يتميز المدعى عن المدعى عليه \* وقيل في  
 وجوب الجمع بين النفي والاثبات في المسئلتين قولان بالنقل والتخريج \* ثم  
 أن حلف الأول على النفي فشكل الثاني ردّ عليه اليمين فيحلف على الاثبات  
 \* وإن نكل الأول الذي بدأ به القاضي تحكما أو بالقرعة اجتمع على الثاني يمين  
 النفي للنصف الذي في يده ويمين الاثبات للنصف الذي في يد شريكه فيكفيه  
 يمين واحدة تجمع بين النفي والاثبات \* وقيل لا بد من يمينين \* أما إذا وجد  
 الترجيح فندرك الترجيح ثلاثة المدرك الأول ﴿ قوة الحاجة فيقدم شاهدان على

شاهد وعين في أصح القواين \* فلو اتترنت اليد بالحجة الضعيفة فوجهان  
 (أحدهما) أن اليد أولى (والثاني) أنهما يتعادلان \* أما إذا كان شهود أحدهما  
 أكثر أو أعدل فلا ترجيح به في القول الجديد أصلاً بخلاف الرواية \* وكذا  
 لا ترجيح لرجلين على رجل وامرأتين \* المدرك الثاني اليد \* فتقدم بينة  
 الداخل على بينة الخارج ولكن إذا أقامها بعد بينة الخارج \* ولو أراد أقامتها  
 قبل دعوى مدعي التسجيل لم يحجز \* ولو أقام بعد الدعوى لاسقاط اليمين  
 فالظاهر أنه لا يجوز \* ولو أقام بعد بينة الخارج وقبل التمهل فوجهان \* أما  
 إذا أقام بعد إزالة يده بينة الخارج أو ادعى ملكاً سابقاً فهل يقدم بسبب يده  
 التي سبق القضاء بإزالتها فيه وجهان \* ولو أقام بعد القضاء وقبل التسليم فوجهان  
 مرتبان وأولي بأن تقدم \* ثم إذا قدمنا بينة الداخل فهل يحتاج إلى أن يحلف  
 معه فيه وجهان \* وقيل أنه لا يستعمل بينته إلا في إسقاط بينة الخارج فيبقى  
 عليه اليمين كما كان \* فرعان \* الأول \* الداخل إذا قامت عليه البينة فادعى  
 الشراء من المدعي أو ثبت الدين فادعى الإبراء \* فإن كانت البينة حاضرة سمعت  
 قبل إزالة اليد وتوفية الدين \* وإن كانت غائبة طولب في الوقت بالتسليم \* ثم  
 إذا أقام استرد \* الثاني \* من أقر لغيره بملك لم تسمع بعد دعواه حتى يدعى  
 تلقى الملك من المقر له \* ولو أخذ منه بحجة فهل يحتاج بعده في الدعوى إلى ذكر  
 التلقي منه فيه وجهان \* والاجنبى لا يحتاج إليه إذ البينة ليست بحجة عليه فله  
 دعوى الملك مطلقاً \* المدرك الثالث اشتغال أحدي البنتين على زيادة \* وهي  
 أقسام \* الأول \* زيادة التاريخ فإذا شهدت بينة أنه ملكه منذ سنة والأخرى منذ  
 سنتين ففي تقديم السابق قولان \* وإن كانت أحدهما مطلقة والأخرى  
 مؤرخة أو مضاعفة إلى سبب من نتاج أو شراء أو زراعة فقولان مرتبان وأولي

بان لا يرجع المقيد \* فان جعلنا للسبق أثرا فكان السابق في جانب واليد في  
جانب قدّم اليد على وجه \* والسبق على وجه \* ويتعادلان على وجه \* فروع  
«الاول» لو شهدت البيّنة بملكه بالامس ولم تعرض للحال لم تسمع حتى  
يقول هو ملكه في الحال أو لا أعلم له مزيلا \* فان قال لا أدري زال أم لا لم يقبل  
\* وان قال أعتقد أنه ملكه بمجرد الاستصحاب ففي قبوله خلاف \* أما لو  
شهد بانه أقرّ له بالامس ثبت الاقرار ويستصحب موجب الاقرار وان لم  
يتعرض للشاهد للملك في الحال \* ولو قال المدعى عليه كان ملكك بالامس  
فالظاهر أنه يتزع من يده لانه يخبر عن تحقيق فيستصحب بخلاف الشاهد  
فانه يخبر عن تخمين حتى لو قال الشاهد هو ملكه بالامس اشتراه من المدعى  
عليه أو أقرّ له المدعى عليه بالامس فيسمع في الحال لانه استند الى تحقيق  
\* ولا خلاف أنه لو شهد على أنه كان في يد المدعى بالامس قبل وجعل المدعى  
صاحب يد «الفرع الثاني» البيّنة المطلقة لا توجب تقدّم زوال الملك على  
ما قبل البيّنة حتى لو شهد على دابة فتاجها قبل الاقامة للمدعى عليه \* والثمرّة  
البادية على الشجرة أيضا كذلك \* والظاهر أن الجذنين حال الشهادة للمدعى عليه  
بطريق التبعية وان أمكن انفصاله بالبيع وبالوصية \* ومع هذا فالذهب أن المشتري  
إذا أخذ منه بحجة مطلقة رجع على البائع \* بل لو أخذ من المتهب من المشتري  
أو من المشتري من المشتري رجع الاول أيضا \* ويحمل مطلقه اذا لم يدع على المشتري  
قبل ازالة ملكه منه على ان الملك سابق فيطالب البائع بالثمن \* وعجيب أن يترك  
في يده نتاج حصل قبل البيّنة وبعد الشراء \* ثم هو يرجع على البائع ولكن  
أطلق الاصحاب الكلام كذلك فلا يبعد أن يقال لا يرجع الا اذا ادعى ملك  
سابق على شرائه «الثالث» اذا ادعى ملكا مطلقا فذكر الشاهد الملك



وسببه لم يضر \* ولكن لو أراد الترجيح بالسبب وجب إعادة البيئة بعد الدعوى  
 للسبب \* ولو ذكر الشاهد شيئاً آخر سوى ما ذكره المدعي تناقضت الشهادة  
 والدعوى فلا تسمع على أصل الملاك \* الطرف الثاني في العتود \* وفيه  
 مسائل \* الأولى \* إذا قال أكرمتك البيت بعشرة وقال المكثري بل  
 أكرمت الدار بعشرة وأقام كل واحد بيته فالأصح أن لا ترجيح لأن هذه  
 زيادة في المشهود به \* وكذلك لو ادعى أحدهما الكراء عشرة والآخر عشرين  
 فيتمارضان ولا يجري الآ قول التهاثر أو القرعة \* أما القسمة فلا يمكن إذ  
 الزيادة يدعيها أحدهما وينفيها الآخر ولا يثبتها لنفسه \* وقول الواف لا يمكن  
 إذ تنوت المنافع \* الثانية \* ادعى رجلان داراً في يد ثالث يزعم كل واحد  
 أنه اشتراها منه ووفر الثمن فإن سبق تاريخ أحدهما قدم والآ جرت الأقوال  
 الأربعة لكن إذا لم يسلم لأحدهما شيء من الدار إما بقرعة أو قسمة رجع إلى  
 الثمن إذ لا تضاد في اجتماع الثمنين \* فلو قضينا بالقسمة فلكل واحد خيار الفسخ  
 فإذا فسخ أحدهما رجع إلى الثمن وكان للآخر أخذ جميع الدار \* وفي المسئلة  
 قول خامس أنه يستعمل البيئة في فسخ المقدين لتعذر الامضاء فيرجعان إلى  
 الثمنين \* الثالثة \* أن يدعي كل واحد عليه ألماً من ثمن دار في يده فالصحيح  
 (و) أن لا تعارض ويثبت لكل واحد ألف في ذمته إلا إذا عينا وقتنا يستحيل  
 فيه تقدير عقدين متعاقبين \* الرابعة \* ادعى عبد أن مولاه أعتقه وادعى  
 آخر أن مولاه بانه منه فاليمينتان متعارضتان ولا يقدم (ز) جانب العبد  
 بتقدير أنه في يد نفسه \* وعلى قول القسمة يمتنع نصف العبد ولا يسري  
 (و) لأنه محكوم به قهراً \* الطرف الثالث في الموت \* وفيه ثلاث مسائل  
 \* الأولى \* ابن مسلم وآخر نصراني ادعى المسلم أن أباه أسلم ثم مات فاقول

قول النصراني والمقدم بينة المسلم ان تعارضتا لان الناقلة أولى من المستصحبة  
 \* وكذلك اذا ادعى الابن الارث في دار وادعت زوجة الأب أن أباه أصدقها  
 أو باعها قدمت بينهما \* ولو شهدت بينة نصراني أنه نطق بالاعتصم ومات  
 عتيبه فهما متعارضتان ويجري (و) قول القسمة وان كان لا يشترك مسلم  
 وكافر في ارث \* ولو كان الميت مجهول الدين فادعى كل واحد أنه مات على  
 دينه فلا ترجيح (ح و) لبينة الاسلام \* وان لم تكن بينة فليس أحدهما أولى  
 من الآخر بالتصديق فيجعل كأن المال في يدهما وان كان في يد أحدهما لم يخص  
 بالتصديق بعد اقراره بأنه من جهة الارث \* ووصل على هذا الميت احتياطاً  
 فاعلمه مسلم \* **الثانية** مات نصراني في رمضان فادعى أحد ابنه أنه أسلم في  
 شوال فيرثه \* وقال الآخر بل في شعبان فلا ترثه فبينة النصراني أولى لأنها  
 ناقلة \* والقول قول المسلم اذا لم تكن بينة لان الاصل بقاء الكفر \* ولو  
 أسلم الابن في رمضان اسكن ادعى أن الأب مات في شعبان فمقدم بينته لكن  
 القول قول النصراني لان الاصل دوام الحياة الى شوال \* **الثالثة** لو قال  
 ان قتلت فانت حر فقامت بينة الوارث أنه مات حنف أنه وبينه العبد أنه  
 قتل فتولان أحدهما التسوية \* والآخر تقديم بينة القتل لمافيها من الزيادة  
 \* **الطرف الرابع في العتق والنوصية** وفيه ثلاث مسائل \* **الاولى** اذا  
 ثبت عتق عبيدين بيمينين كل واحد ثلث مال المريض المعتق عتق من كل  
 واحد نصفه إذ الغالب أنهما متعاقبان فيعتق السابق وليس أحدهما أولى من  
 الآخر \* ومنهم من قال اذا أشكل السابق فهو كمالو اجتماعاً على أحد القولين  
 كما في الجمعتين والنكاحين \* فان جعل كالا اجتماع فيترع لكن لو كان أحد  
 العبيدين سدس المال وخرجت له القرعة عتق وعتق من الآخر نصفه لتكملة

الثالث \* وإن رأينا القسمة فيعتق من كل واحد ثلثاه \* وفيه وجه أنه يعتق من  
النفيس ثلاثة أرباعه ومن الحسيس نصفه لأن نصف النفيس حر بكل حال  
تقدم أو تأخر \* وإنما الزحمة في النصف الثاني ﴿ الثانية ﴾ شهد أجنبيان أنه  
أعتق غانما وهو ثلث وشهد وارثنان بأنه رجع عنه وأعتق سالما وهو ثلث  
رق غانم وعتق سالم اذ لا تهمة على الوارث لما ذكر للرجوع بدلا \* فإن كان  
سالم سدس المال صار متهما فيعتق غانم بالشهادة ويعتق سالم بالاقرار \* وقيل  
أنه يقرع أيضا ويلغو شهادة الرجوع وتبقى شهادة العتق ﴿ الثالثة ﴾ اذا شهدت  
بينة بأنه أوصى لزيد بالسدس وشهدت أخرى بأنه أوصى ل بكر بالسدس  
وشهدت أخرى بأنه رجع عن إحدى الوصيتين فعلي وجه تبطل الشهادة  
بالرجوع المبهم ويسلم الى كل واحد سدس \* وعلى وجه يصح لثمين المشهود له  
والمشهود عليه فيقسم عليهما سدس واحد

### باب دعوى النسب وإلحاق القائف

وله أركان ﴿ الأول المستحق ﴾ ويصح استلحاق الحر والعبد والمعتق \* وفي  
العبد والمعتق وجه أنه لا يثبت نسبه بمجرد الدعوى لما فيه من قطع الولاء  
\* ويصح استلحاق المرأة في أحد الزوجين \* وفيه وجه ثالث أنه لا يصح إلا  
اذا كانت خلية من الزوج ﴿ الركن الثاني الملحق ﴾ وهو كل مدبلي مجرب  
أهل للشهادة \* وفي غير المدبلي اذا تعلم القيانة وجهان \* وتجربته بأن يعرض  
ولد بين ثلاثة أصناف من النسوة ليس فيهن أمه ثم في صنف رابع فيهن أمه  
\* فان أصاب في السكل قبل قوله بذلك \* والصحيح أنه يشترط في  
القائف الذكورة والحرية \* ولا يشترط العدد ﴿ الركن الثالث محل الدرض



على القائف \* فالمولود اذا تداعاه اثنان لم يلحقها بل يعرض على القائف اذا  
كان كونه منهما ممكناً شرعاً \* وذلك بأن يطأ في طهر واحد \* فان وطئ الثاني  
بعد تخلل حيضة انقطع الامكان عن الاول الا أن يكون الاول زوجا في  
نكاح صحيح \* فان كان في نكاح فاسد ففي انقطاع امكانه قولان \* ومن انفرد  
بدعوة مولود صغير في يده لحقه \* فان بلغ فانتفى عنه هل يقبل قوله فيه  
قولان \* وان ادعى نسب بالبلغ فأنكر لم يلحقه وان ألحقه القائف \* وان  
سكت ألحقه القائف \* وان أقر فلا حاجة الى القائف \* ومن ادعى نسب  
مولود على فراش غيره بأن ادعى وطأ بالشبهة لم يقبل وان وافقه الزوجان  
بل لا بد من بينة على الوطاء لحق المولود \* وان تداعيا صبياً وهو في يد  
أحدهما لحق بصاحب اليد خاصة \* ومن استلحق وأنكرت زوجته ولادته  
فهل يلحقها بمجرد دعوي الاب فيه وجهان \* واذا لم يجدا قائماً أو تحير فان بلغ  
الصبى حبسناه حتى ينتسب الى أحدهما ويكون اختياره كالحاق القائف  
حتى لا يقبل رجوعه كما لا يقبل رجوع القائف \* ولا يلتفت الى انتساب  
الصغير المميز \* وان وطئ في طهر واحد وجبت لكن ادعى أحدهما الولد  
وسكت الآخر ففي قول يعرض على القائف \* وفي قول يختص بالمدعي \* ونفقة  
الولد قبل الحاق القائف عليهما ثم يرجع من قطع القائف نسبه \* وان مات  
الولد عرض على القائف قبل أن يتغير

— كتاب المتق —

ولا يخفى أنه يصح من كل مالك مكلف لا يصادف اعتاقه حقاً لازماً \* وصريح  
لفظه الاعتاق والتحرير \* أما فك الرقة فهو صريح على وجه \* ولو قال يا حرّة

ثم قال أردت نداءها باسمها القديم لم يقبل ظاهراً إلا أن يكون اسمها في الحال حرة \* وكذلك لو قال (يا أبا ذر) ثم قال أردت الوصف بالجوهر إلا أن يكون اسمه إذا ذمرد أو كان معه قرينة تدل على المدح \* ولو قال له ياسيدي وجاريته يا كذبانوا فهو ليس بكناية \* ولو قال يامولاي فهو كناية \* ولو قال لعبد غيره أعتقتك لئلا ان فهم منه الانشاء \* وان فهم منه الاقرار فاذا اشتراه كان مؤاخذاً به \* والنظر في خواص العتق وهي خمسة \* الخاصة الاولى السراية \* ومن أعتق بعض عبده سرى الى الباقي \* وكذا لو أعتق عضواً معيناً \* ولو أعتق شركاً له من عبد قوم عليه الباقي بأربعة شروط \* الاول \* أن يكون موسراً بحال فاضل عن قوت يومه ودست ثوب كما كانت في الديون التي عليه \* ولو كان عليه دين بقدر ماله فهو معسر على الاصح \* والمريض معسر الا في قدر الثلث \* والميت معسر مطلقاً حتى لو قال اذا مت فنصيبى منك حر لم يسر لان ميراثه صار للورثة \* ولو كان موسراً بالبعض سرى بذلك القدر على وجهه \* وعلى وجه لا يسرى \* الثاني \* أن يعتق باختياره فان ورت نصف قريبه فعتق لم يسر \* وان اتهم أو اشترى سرى \* الثالث \* أن لا يتعلق بمحل السراية حق لازم \* فان كان تعلق به رهن أو كتابة أو تدبير أو استيلاء ففي السكك خلاف \* والاستيلاء أولاً باليمنع \* والتدبير أضعفها \* الرابع \* أن يتمكن العتق من نصيبه أولاً \* فلو قال أعتقت نصيب شريكى لئلا قوله \* ولو قال أعتقت نصف هذا العبد فيمتق جميع نصفه \* ولكن لو قال بعت هذا العبد فينزل على نصف شائع ليطلق في البعض أو يخصص بنصيبه فيه وجهان \* وكذا في الاقرار \* والاولى تخصيص البيع بنصيبه واشاعة الاقرار \* ثم اذا وجدت الشروط فتعجل السراية على قول

• ويتوقف على أداء القيمة على قول • وعند الأداء يتبين اسناد المعتقد على قول  
ويبنى على الأقوال مسائل **﴿ الأولى ﴾** في تعجيل تسرية الاستيلاء تجري فيه  
الأقوال • والمعتقد أولى بالتعجيل لانه لتعجيل • وقيل عكسه لان الاستيلاء  
فعلي **﴿ الثانية ﴾** عشرين ثلاثة لاحد ثم ثلثة • والآخر سدسه فأعتقا وسرى  
فالقائمة للسراية على عدد رؤسهما أو على قدر ملكهما فيه قولان **﴿ الثالثة ﴾**  
إذا حكمنا بتأخر السراية فيجب أقصى قيمته من يوم الاعتاق الى يوم الأداء  
• وقيل بل يعتبر يوم الأداء • وقيل بل يوم الاعتاق • وإن اختلفا في قدر  
القيمة فالقول الصحيح أن القول قول النازم إلا أن يدعى النازم نقيصة  
طارئة فيخرج على قولي تقابل الأصليين **﴿ الرابعة ﴾** إن مات المعتقد قبل الأداء  
على قول التوقف فالقيمة في تركته • وإن مات العبد في سقوط القيمة  
وجهان • ولا ينفذ بيع الشريك قبل الأداء • وفي اعتاقه وجهان • ومنها أعسر  
المعتقد قبل الأداء ارتفع الحجر عن الشريك **﴿ الخامسة ﴾** إذا قال مها  
أعتقت نصيبك فنصبي حر فأعتق المقول له وهو موسر عتق كله عليه لان  
السراية أقوى من التمايق • وإن كان معسراً نفذ على المعلق • وإن قال  
فنصبي قبله حر فهو دور ويمتنع على المقول له عند من يبطل الدور اللفظي  
**﴿ السادسة ﴾** لو قال أعتقت نصيبك وأنت موسر فأنكر عتق نصيب  
المدعى مجازاً وله أن يحلفه • فإن نكل استحق باليمين المردودة قيمة نصيبه ولم  
يعتق نصيب المدعى عليه • ولو قال واحد إن كان الطائر غراباً فنصبي حر  
وقال الآخر إن لم يكن فنصبي حر لم يعتق شيء للشك • فإن اشترى  
العبد ثالث حكم بحرية النصف في يده لليقين ولم يكن له على أحدهما رجوع  
بالثمن **﴿ الخاصة الثانية عتق القرابة ﴾** ومن دخل في ملكه أحد أباعه



أعني أصوله وفروعه عتق عليه ان كان من أهل التبرع سواء دخل قهراً  
بالارث أو اختياراً بالعقد \* فلا يعتق من عدا الأبدان ولا يشتري الطفل  
قريبه ولكن يهب الولي له اذا لم يكن بحيث تجب النفقة في الحال \* وان  
قبل له هبة نصف قريبه لم يصح حذراً من السراية \* وقيل يصح ولا  
يسري \* والمريض اذا اشترى قريبه عتق ان وفي به ثلثه والا لم يعتق \* وان  
ملكه بارث أو هبة فيحسب من رأس المال أو الثلث فيه وجهان \* وان  
قلنا من رأس المال عتق على المحجور المفلس أيضاً والمديون والمريض \* ولو  
اشترى بمحابة فقد رخص المحابة يخرج على الوجهين والباقي لا يعتق \* ولو قهر  
الحربي حرياً ملكه وصح بيعه من المسلم \* فان قهر أباه فهل يصح بيعه له  
فيه وجهان مأخذهما دوام القهر المبطل للعتق ان فرض ودوام القرابة الدافعة  
لملك القهر \* ولو اشترى نصف قريبه عتق وسرى عند شروطه \* ولو ورث  
لم يسر \* ولو قبل وكيله فاخيار وكيله كاختياره \* ولو أوصى له ببعض أبيه  
فمات قبل القبول فقبله له أخوه سرى على الميت ان وفي به الثلث وكأنه  
قبل في الحياة \* ولو أوصى له ببعض ابن أخيه فمات فقبل أخوه له لم يعتق  
على الاخ في وجه لان الملك يحصل للميت ثم له فكانه حصل له غير مقصود  
\* ويجري الخلاف فيما لو رجع اليه بعض قريبه برد عوضه بالعيب لانه رجع  
غير مقصود \* (الخاصية الثالثة امتناع العتق بالمرض) فاذا اعتق عبداً لا  
مال له غيره عتق ثلثه فقط \* فان كان عليه دين مستغرق لم يعتق شيء  
\* فان مات هذا العبد قبل السيد فيموت رقيقاً كله \* أو حراً \* أو ثلثه حر وثلثاه  
رقيق فيه ثلاثة أوجه \* وتظهر فائدته فيما لو وهب وأقبض فمات في مؤنة  
التجهيز \* أما لو قتله المتهب فعليه غرامة ما وراء الثلث \* ولو أعتق ثلاثة أعبد

ومات واحد قبل موت السيد فيجعل كالمعدوم أم يدخل الميت في القرعة فيه خلاف \* فان قلنا يدخل فلو خرج عليه رقب الآخران \* ولو خرج على احدي الجهتين لم يعتق الا ثلثاه \* وموته بعد موت السيد ولكن قبل امتداد يد الوارث اليه هل يكون كالموت قبل موت السيد فيه وجهان \* ومنهم من طرد الخلاف في موته قبل القرعة وان كان بعد موت السيد لانه محجور عن التصرف فيه \* **الحاصية الرابعة القرعة** \* ومحلها أن يعتق عبيداً معاً يقصر الثلث عنهم \* ولو أعتق على ترتيب فالسابق مقدم \* ولو أوصى على ترتيب أو جمع أقرع \* وقيل لا قرعة في الوصية بل يقسم عليهم \* ولو قال الثلث من كل واحد منهم حر في اجراء القرعة وجهان \* وأسهل طرق القرعة اذا كانوا ثلاثة أن يكتب الرق على رقعتين والحرية على رقعة وتدرج في بنادق متشابهة وتطلى صياحاً حتى يعطي كل عبد واحداً \* ولا يتعين الكاغد بل يجوز بالخشب والنوى \* ولا يجوز بشيء آخر فيه خطر كقولهم ان طار غراب فقلان يتعين للحرية \* أما كيفية التجزئة \* فسهل اذا امكن تجزئتهم بثلاثة أجزاء متساوية في القيمة ولا بأس ان لم يتساو عددهم بل يجبر الخسيس بالنفيس \* فان لم يتمكن كما لو كانوا ثمانية أعبد قيمة كل واحد مائة \* ففي قول يجب تجزئتهم بثلاثة أجزاء تقرب من التثليث في القيمة فيجزؤون الى ثلاثة وثلاثة واثنين \* فان خرج على ثلاثة انحصر العتق فيهم \* ثم يقرع بينهم بسهم رق وسهم عتق \* فمن خرج له الرقب رقب ثلثه ليرجع كل العتق الى قدر الثلث \* وان خرج على اثنين عتقا ثم يعاد بين السنة الى أن يخرج العتق لواحد فيرق ثلثه ويعتق ثلثاه \* والقول الثاني أن التثليث لا يجب بل يجوز القرعة كيف اتفق الى ان يؤدي الى المقصود \* وقيل هذا الخلاف في الاستحباب دون الاستحقاق \* **فروع** \* الاول \* اذا كان عليه دين بقدر ربع التركة ولا



مال له الا عبيد قد اعتقهم في جزأ العبيد بأربعة أجزاء ويقرع للدين والتركه فاذا  
خرج على جزء سهم الدين بيع أولاً في الدين وقدر الباقي كأنه كل المال فيقرع  
لاعتاق الثالث منهم ولا يجوز أن يقرع دفعة واحدة للدين والتركه والعق لأنه  
ربما يسبق قرعة العتق ولا يمكن تنفيذه قبل قضاء الدين وقيل بأنه يجوز  
ثم يتوقف العتق على القضاء واذا دفنا بعض العتق لاجل الدين فظهر للميت  
دفن تيمنا نفوذ العتق ﴿الثاني﴾ اذا أبهم العتق بين جارين هل يكون الوطاء  
تعييناً للمالك في الموطوءة فيه وجهان وفي اللبس بالشهوة وجهان مرتبان  
﴿والاستخدام لا يعين على الاصح﴾ الثالث اذا قال لمملوكه اول ولد تلدينه فهو  
حر فولدت ميتاً انحلت العيين ولم يعتق الحي بدمه ﴿الرابع﴾ اذا قال لمملوكه أنت  
ابني عتق عليه ولحقه الا أن يكون اكبر سناً منه فلا يعتق وان كان مشهور  
النسب من غيره ففي العتق عليه وجهان ﴿الخامس﴾ اذا قال ان أعتقت غانماً فسلم  
حر ثم أعتق غانماً وكل واحد ثالث ماله عتق غانم ولا قرعة لأنه ربما يخرج على سالم  
فيعتق بغير وجود الصفة ﴿السادس﴾ عبد مشترك قال احدهما ان كان الطائر  
غمر اباً فنصبي حر وقال الآخر ان لم يكن فنصبي حر فلا يعتق شيء لاشك  
فان اشتراه ثالث حكم بحرية نصه في يده ولا رجوع له عليهما باليمن ﴿السابع﴾  
اذا قال لعبيده أعتقت أحداً على ألف فقبلا ومات قبل البيان وقبلنا الوارث  
لا يقوم مقامه في التمين فيقرع بينهما فمن خرجت قرعته عتق وعليه  
قيمة رقبته لفساد المسمى بالابهام وقيل يصح المسمى ﴿الثامن﴾ جارية مشتركة  
زوجهما من ابن أحد الشريكين فولدت عتق نصه على احدهما لأنه جدد  
المولود ولا يسرى اذا لا اختيار ولو غر بجارية ابيه ففي لزوم قيمة الولد  
وجهان لأنه كان يعتق على الجد لولا ظنه ﴿الخاصية الخامسة الولاء﴾ والنذر



في سببه وحكمه «أما السبب» فهو زوال الملك بالحرية فمن زال ملكه بالحرية عن رقيق فهو مولود سواء نجز عنقه أو علق أو دبر أو استولد أو كاتب أو أعتق العبد بوض أو باعه من نفسه «وحقيقة الولاء أنه حمة كالخمة النسب فان المعتق سبب لوجود الرقيق لنفسه كما أن الأب سبب «ولذلك تحرم الصدقة في وجه على موالى بني هاشم» ولو أوصى لبني فلان دخل موالهم في وجه «ولذلك لو شرط نفي الولاء أو ثبوته لغير المعتق لغا» ولا يثبت الولاء بالموالة والمهد «وكذلك يسترسل الولاء على أولاد المعتق وأحفاده ومعتقه ومعتق معتقه» فالمولي إما المعتق أو معتق الأب أو معتق الأم أو معتق المعتق «ويسترسل الولاء على أولاد المعتق إلا أن يكون فيهم من مسه الرق فلا ولاء عليه أصلاً إلا لمعتقه أو عصبات معتقه لأن المباشرة أقوى «وكذلك ان كان فيهم من أبوه حر أصلي مامس الرق أباه «وأما ان كانت أمه حرة أصلية ثبت الولاء عليه نظراً الى جانب الأب «ومنهم من سوى في إثبات الولاء «ومنهم من سوى في النفي «وأما التقديم فلا ولاء مع مباشرة الرق لغيره «فان لم يكن مباشراً بأن حصل في نكاح الفرور من رقيقين أو من معتقين فالولاء لمعتق الأب «وان كان الأب رقيقاً بعد فلمعتق الأم الى ان يعتق الأب فينجر اليه ويستقر عليه «ولو كان الأب رقيقاً فأعتق أب الأب انجر الولاء اليه ثم ينجر منه الى معتق الأب ان أعتق «وقيل لا ينجر لأن الأب رقيق فلا ينجر الى أبيه «والمولود من حرين اذا كان أجداده أرقاء ثبت الولاء عليه لمعتق أم الأم اذا أعتقها ثم ينجر الى معتق أبي الأم ثم منه الى معتق أم الأب ثم منه الى معتق أب الأب ويستقر عليه إلا أن يكون الأب رقيقاً فينجر الى معتق الأب ويستقر عليه «ومن أعتق أمة حاملاً من معتق

فولاء الجنين له لانه مباشر لا لمعتق الاب لكن ذلك اذا أتت بولد لدون  
 ستة اشهر من وقت اعتناق الام \* فان كان لاكثر والزوج يفرشها فالولاء  
 لمولى الاب \* وان كان لا يفرشها وهو لأقل من أربع سنين نقول ان  
 ﴿النظر الثاني في الحكم﴾ وحكم الولاء المصوبة فيفيد الميراث وولاية التزويج  
 وتحمل العقل والولاء للمعتق \* فان مات فيرات المتيق لأولي عصباته يوم  
 موت المعتق \* ولو خلف ابنا وبنا وأبا وأما فلا ميراث للبنت والام بل  
 لا يثبت الولاء أصلا لامرأة الا اذا باشرت العتق فلها الولاء عليه وعلى  
 أحفاده وعتيقه وعتيق عتيقه كالرجل \* والاخ لا يقاسم الجد في الولاء في أحد  
 القولين بل هو أولى \* وابن الاخ أيضاً أولى من الجد على هذا القول لقوة البنوة  
 \* والاخ من الاب والام مقدم على الاخ الاب في أصح القولين \* ولا يعاد  
 بالاخ للاب ان رأينا المقاسمة بين الجد والاخوة \* واذا اجتمع أب المعتق  
 ومعتق الاب فلا ولأء لمعتق الاب أصلا لأن على الميت ولأء المباشرة  
 فالمال لعصبة معتقه وهو الأب \* وكذلك قد يظن أن معتق أب المعتق أولى  
 من معتق معتق المعتق وهو غلط ﴿فروع﴾ الاول \* اذا اشترى أخ وأخت  
 أباهما فعتق عليهما ثم أعتق الاب عبدا ولم يخلف العتيق الآ الاخ والأخت  
 فالمال كله للاخ لانه عصبة المعتق ولا شيء للأخت التي هي معتقة المعتق  
 بل لو خلف ابن عم المعتق والبنت لكان ابن العم أولى \* ولومات هذا الاخ  
 ولم يخلف الا أخته فلها ثلاثة ارباع ميراثه النصف بالاخوة ونصف الباقي  
 لولائها على نصف أبيه لان أخاها ولد معتقها \* وكذلك ان مات الاب ولم  
 يخلف الا البنت فلها النصف بالبنوة ونصف الباقي لولائها على نصف الاب  
 ﴿الثاني﴾ اختان خلقتا حرتين اشترت احدهما أباهما والأخرى أمهما فكل

واحدة مولاة صاحبها لان ولاء الأم لم يمكن انجراره الى مشترية الاب  
اذ لا يمكن أن يكون مولى نفسه \* وقيل انه ينجر ويسقط فلا ولاء على  
مشرية الاب لمشرية الام \* (الثالث) اشترت اختان أمهما ثم شاركت الام  
أجنبياً في شراء أبيهما فإذا ماتت إحدى الاختين ولم تخلف إلا الاخت  
الأخرى فالنصف لها بالاختوة والباقي للأجنبي والام فانهما معتقا أبيهما  
لكن الام ميتة فيرجع نصيبها الى الاختين لانهما اعتقتهما لكن احدهما ميتة  
وحصل لها الثمن فيرجع الى الأجنبي وأما ومن الام الى الميتة والحية ويدور  
ولا ينقطع فالصواب أن يقسم المال من ستة فيكون لها النصف بالاختوة  
والباقي ثلاثة يقسم عليها وعلى الأجنبي أثلاثاً للأجنبي سهمان ولها سهم  
فتحصل هي على أربعة لان الثمن الدائر كلما رجع الى الميتة يحصل للأجنبي  
نصف ما حصل للاخت

### كتاب التدبير

والنظر في أركانه وأحكامه \* أما الاركان \* فهو اللفظ والاهل \* أما اللفظ \*  
فصريحه قوله دبرتك وأنت مدبر أو أنت حر بعد موتى \* وقيل ان لفظ التدبير  
كناية \* والتدبير المقيد كالمطلق وهو أن يقول ان قتلت أومت من مرضي هذا  
فأنت حر أو أنت حر بعد موتى يوم فيمتق بعد موته يوم ولا يحتاج الى الانشاء  
\* ولو قال ان دخلت الدار فأنت مدبر فلا يصير مدبراً ما لم يدخل الدار \* ولو  
قال شريكاً اذا متنا فأنت حر فلا يعتق منه شيء بموت أحدهما حتى يموت  
الآخر لكن ليس للوارث بيعه حتى يموت الشريك كما لو قال ان دخلت  
الدار بعد موتي فأنت حر فانه لا يبيعه قبل الدخول فليس للوارث ابطال



تعالىق الميت كالميت له ابطال عاريته المضافة الى ما بعد الموت \* ولو قال أنت  
مدبر ان شئت صار مدبراً ان شاء على الفور \* وان قال متى شئت لم يشترط  
الفور لكن لا بد من المشيئة في الحياة الا اذا قال ان شئت بعد الموت فلا يشترط  
الفور بعد الموت \* واذا قال ان مت فأنت حر ان شئت فيكفي مشيئته في الحياة  
في وجهه \* ويكفي المشيئة بعد الموت في وجهه \* ولا بد منهما في وجهه \* ولو قال ان  
رأيت العين فأنت حر عتق بكل ما يسمى عيناً \* الركن الثاني الاهل \* ولا يصح  
التدبير من المجنون وغير المميز \* ومن المميز قولان \* ومن السفه ينفذ  
\* وقيل قولان \* ومن المرتد يبنى على أقوال الملك \* وان دبر ثم ارتد لم  
يبطل \* وقيل يبنى على أقوال الملك \* واذا بطل فان أسلم عاد \* وقيل يبنى  
على عود الحنث \* فاذا مات مرتداً وقتلنا يصح تدبيره نفذ من الثلث وان  
كان المال لاني \* والكافر الاصلي يصح تدبيره ولكن لو أسلم مدبره  
يباع عليه في قول \* وفي قول يستكسب له كالمستولدة \* والمكاتب كالمستولدة  
\* وقيل كالمدبرة \* واذا دبر نصيبه من عبد مشترك لم يسر الي الباقي والنظر  
الثاني في أحكامه \* وله حكمان \* الاول ارتفاعه \* ويرفع التدبير بخمسة  
أمور (الاول ازالة الملك) وهو أن يبيع المدبر \* فان عاد الملك فهل يعود  
التدبير فيه خلاف (الثاني) أن له صريح الرجوع ان قلنا انه وصية \* وان  
قلنا تعالىق فلا \* ولو قال أعتقوه عني فله الرجوع \* ولو قال اذا مت فدخلت  
الدار أو شئت فأنت حر فهو تعالىق ولا رجوع عنه بالصريح \* ولا ينقطع  
التدبير بالاستيلاء لانه يوافقه بخلاف الوصية \* وقوله ان دخلت الدار فأنت  
مدبر رجوع عن التدبير المطلق (الثالث) انكار السيد رجوع \* وقيل  
ليس برجوع بل يخلف \* وكذلك الخلاف في انكار الوصية والوكالة هل هو

رجوع \* وانكار البيع الجائز ليس بفسخ \* ثم ان انكار الطلاق الرجعي ليس  
برجعة (الرابع) مجاوزة الثلث فاذا دبر عبدا لا مال له غيره عتق بموته ثلثه  
\* وكذلك لو دبر في الصحة \* ولو كان له مال غائب لم يتجز عتق ثلثه على  
أحد القولين حتى لا يتسلط العبد على شيء قبل تسلط الورثة على مثاليه  
\* وكذلك الخلاف في الوصية (الخامس) اذا جني المدبر بيع \* فان فداء السيد  
بقي التدبير \* فان مات السيد فللورثة أن لا يفدوه على قول وان وفي الثلث  
بالفداء والعتق \* وقيل يجب الفداء (الحكم الثاني السراية) وهل يسري  
التدبير الى ولد المدبرة من زنا أو نكاح فيه قولان \* وتعليق العتق بالدخول  
هل يسري الى الولد فيه أيضا قولان \* فان قلنا يسري فتبطل معناه أن الولد  
يعتق بدخول الام \* وقيل بدخول نفسه \* ثم اذا سري التدبير صار كالمو  
دبرها \* ولا يكون الرجوع عن أحدهما رجوعا عن الآخر \* ويقرع بينهما اذا  
ضاق الثلث \* أما ولد المدبر فيتبع الام دون الاب \* فاذا مات السيد والمدبرة  
حامل عتق معها حملها \* وان كانت حاملا عند التدبير ففي السراية الى الجنين  
وجها \* فلو تنازعا وقالت ولدت بعد التدبير فيتبعني وانكر السيد فالقول  
قوله \* ولو تنازع الوارث والمدبر في مال في يده فادعى أنه اكتسب بعد موت  
السيد فالقول قوله لأجل اليد \* ولو قالت ولدت الولد بعد موت السيد فهو  
حر فالقول قول الوارث اذا لا يد على الولد

### ✽ كتاب الكتابة ✽

وهي عقد ليس بواجب ولكن يستحب ان التمس العبد وكانت أمينا  
قادرا على الكسب \* فان لم يكن أمينا لم يستحب \* وان لم يقدر على

الكسب في الاستحباب وجهان \* ولها أركان وأحكام ﴿ النظر الأول  
 في أركانها ﴾ وهي أربعة ﴿ الأول الصيغة ﴾ وهو أن يقول كاتبك على ألف  
 في نجمين فصاعداً إن أديتك فأنت حر \* فان لم يصرح بالتعليق ونوى  
 كفي \* ولا يكفي مجرد لفظ الكتابة دون صريح التعليق أو نيته  
 \* ولو قال أنت حر على ألف فقبل عتق في الحال والألف في ذمته \* ولو  
 قال إن أعطيتني ألفاً فأنت حر فأعطي من مال غيره إذ لا مال له هل يعتق فيه  
 وجهان \* فإن قلنا يعتق فهل يرجع إلى قيمة الرقبة ويتبعه الكسب كما في  
 الكتابة الفاسدة أو هو تعليق محض فيه وجهان \* ولو باع العبد من نفسه صح  
 وله الولاء \* وقيل لا ولأهله أصلاً لأنه عتق على نفسه ﴿ الركن الثاني  
 العوض ﴾ وشروطه أربعة ﴿ الأول ﴾ أن يكون ديناً إذ لو كان عيناً لكان  
 من ملك غيره إذ لا ملك له ﴿ الثاني ﴾ الأجل فلا تصح الكتابة الحالية لأنه  
 يعجز عقيب العقد إذ لا بد من لحظة في الاكتساب إلا أن يكون نصفه حراً  
 فيصح كتابته بنير أجل على أحد الوجهين \* ولو باع من المفلس بنير أجل ثمن  
 يزيد على قيمة المثل فيعجز عنه ولكن الظاهر صحته \* وفيه وجه أنه لا يصح \* فلو  
 كاتب على مائة يؤديها في عشر سنين لم يحز حتى يتبين محل كل نجم \* ولو شرط في  
 الكتابة أن يشتري شيئاً فسد \* ولو كاتبه وبأه شيئاً على عوض واحد دفعة واحدة  
 فسد البيع \* وفي الكتابة قولان تفريق الصفقة \* ولو كاتب ثلاثة أعبد على ألف في  
 صفقة واحدة فالنص الصحة \* وفي شراء ثلاثة أعبد من ثلاثة ملاك فالنص  
 الفساد \* وفي خلع نسوة ونكاحهن دفعة واحدة بعوض واحد نص على قولين  
 فقيل في الكل قولان لكون العوض معلوم الجملة غير معلوم التفصيل ﴿ الركن  
 الثالث السيد ﴾ وشروطه أن يكون مكلفاً (ح) أهلاً للتبرع فلا يصح (ح م)



كتابة قيم الطفل ولا كتابة المريض اذا لم يف به الثالث \* ولو كاتب في  
الصحة ووضع النجوم في المرض اعتبرنا خروج الاقل من الثالث \* فان كانت  
قيمة الرقبة اقل فليس لهم الا ذلك لو عجز نفسه \* وان كانت النجوم  
اقل فليس لهم الا ذلك \* وكذا لو اوصى باعتاقه او وضع النجوم عنه  
\* ولو اقر في المرض بقبض نجوم كتابته في الصحة قبل \* وأما المرتد  
فبينى كتابته على أقوال الملك \* والكافر تصح كتابته الا أن يكون العبد  
قد اسلم وخوطب بدينه وكاتب فقيه وجهان \* ولو كاتب ثم أسلم العبد  
ففي الانقطاع وجهان مرتبان وأولي بأن يدوم الكتابة \* والحربي  
تصح (ح م) كتابته ولكن لو قهره السيد عاد ملكه قبل العتق وبمده  
\* الركن الرابع المكاتب \* وله شرطان \* الاول \* أن يكون مكافئا  
فلا يصح كتابة الصغير وان كان مميزا \* الثاني \* أن يكاتب كله \* ولو كاتب  
نصف عبده فالمذهب أنه لا يصح \* ولو كاتب من نصفه حرّ جاز لحصول  
الاستقلال \* ولو كاتب أحد الشريكين بغير اذن شريكه فالمذهب أنه باطل  
\* ولو كاتب بالاذن فقولان \* والاظهر أنه لا يصرف الصدقة الى من  
نصفه رقيق \* ولو كاتب على مال واحد جاز وانقسمت النجوم على قدر  
ملكهما \* فان شرطاً تفاوتا في القسمة فقد انفردت كل صفقة وهي باذن  
الشريك فيخرج على القولين \* فرع \* لو كاتباه ثم عجز أحدهما وأراد  
الثاني ابقاء الكتابة في نصيبه بالانظار فقولان وأولي بالجواز لقوة الدوام  
\* ولو كاتب واحد عبدا ثم خلف ابنين وعجزه أحدهما وأنظره الآخر فهذا  
أولى بالمتنع \* هذا بيان ما يصح من الكتابة \* وما لا يصح فينقسم الى باطل  
وفاسد \* فالباطل هو الذي اختل بعض أركانه بأن صدر الإيجاب والقبول

من غير مكلف أو غير مالك أو مكره أو عدم قصد مائة العوض كما لو كانت على دم أو حشرات أو اخذت الصيغة بأن فقد لفظ المقدر ثم القاسد يساوي الصحيح في ثلاثة أمور (أحدها) أنه يحصل العتق بالاداء لكن بحكم التعليق فلا يحصل بالإبراء والاعتياض (والثاني) أنه يستقل بالكسب ويستتبع عند العتق ما فضل من كسبه وكذا ولده من جاريته \* أما ولد المكاتبه في سرية الكتابة الفاسدة اليه قولان كما في سرية التعليق (والثالث) أنه يستقل حتى يعامل السيد وتسقط عنه نفقته \* والصحيح أنه لا يسافر \* وفي حرف الزكاة اليه وجهان \* ويفارقه في أمرين (أحدهما) أنه إذا أخذ ما غلق به الاداء رده ورجع الى قيمة الرقبة لفساد العوض (والثاني) أنها لا تلزم من جانب السيد فله نسخها \* ومهما فسخ أو قضى القاضي بردها لم يعتق بحكم التباين وإن أدى لانه كان تمليقاً في ضمن معاوضة \* ولو أعظمه عن كفارته صبح وبرئت ذمته وكان فاسخاً للكتابة حتى لا يتببه الكسب بخلاف الكتابة الصحيحة فأنها تمنع الاجزاء عن الكفارة \* ولو مات السيد فادى الى الوارث لم يعتق لانه ليس القائل له اذا أدت فأنت حر \* النظر الثاني في أحكامها \* وهي خمسة \* الاول ما يحصل به العتق \* وفيه مسائل ستة \* الأولى \* أنه يحصل في الصحيحة باداء النجوم وبالإبراء وبالاغتياض \* ولا يحصل بجزء من النجوم جزء من الحرية حتى يؤدي الشكل \* ولو كاتب عبيدين دفعة طق أحدهما باداء نصيبه قبل اداء الثاني \* ولو كاتباً عبداً لم يعتق نصيب أحدهما ما لم يؤد جميع النجوم اليهما إلا أن يكاتب واحد ويخلف ابنين فيعتق نصيب أحد الابنين باداء نصيبه \* الثانية \* إذا جنّ السيد وقبض النجوم لم يعتق حتى يسلم الى القيم \* وإن تلف في يد

السيد فلا ضمان للتقصير بالتسليم اليه \* ولو جن العبد فقبض منه السيد  
عتق لان فعله ليس بشرط \* أما الكتابة الفاسدة \* فتتسخ بجنونها على وجه  
الجوازها \* ولا تنسخ على وجه لان مصيرها الى اللزوم \* وتنسخ على وجه  
بجنون المالك دون جنون العبد لأن الصحيحة أيضا جائزة في حق العبد  
\* الثالثة \* اذا كاتب عبدا ثم أعتق أحدهما نصيبه عتق وسرى في الحال على قول  
\* وفي قول آخر لا يسرى إلا أن يرق النصيب الثاني بالعجز \* فان قلنا يسرى  
في الحال فتتسخ الكتابة في محل السراية وينقل مكاتبا ويمتق حتى يكون  
الولاء للشريك لامن سري عليه فيه وجهان \* وقيل ان كونه مكاتبا يمنع  
السراية \* ثم ابراء أحدهما يجري مجرى اعتاقه في السراية وكذا قبض نصيب  
نفسه برضا صاحبه ان قضينا بأنه يوجب العتق فيسرى ولا نقول هو مجبر  
على القبول لانه اختار أصل العقد \* ثم أحد الابنين اذا قبض نصيبه عتق  
(و) ولم يسر (و) لانه متهور في القبض ولم يصدر العقد منه \* فرع \* لو ادعى  
العبد على الشريكين أنه وفاهما بالنجوم فصدقه أحدهما عتق نصيب المصدق  
ويجوز الخلاف في السراية عليه لانه مختار في التصديق \* الرابعة \* أحد  
الابنين الوارثين اذا أعتق نصيبه نفذ ويسرى على قول إمام في الحال وإما عند  
العجز \* وان قلنا لا يسرى ورق النصيب الآخر فهل يتبين انفساخ الكتابة في  
النصف الذي أعتق حتى يكون الولاء للمعتق خاصة أو نقول لم تنسخ والولاء  
في ذلك النصف مشترك بينهما فيه وجهان \* فرع \* لو خالف ابنين وعبدا  
فادعى العبد كتابة المورث له فصدقه أحدهما وكذبه الآخر وحالف فنصيب  
المصدق مكاتب (و) فان أعتقه سرى الى الباقي ولم يخرج على الخلاف لانه رقيق  
بقول الشريك وان أبرأ لم يسر لان الشريك يقول أبرأه لاغ اذا لا كتابة



\* فان عتق باداء النجوم لم يسر لانه مقهور على القبول ﴿الحامسة﴾ اذا قبض النجوم فوجدناها ناقصة فله ردّها وردّ العتق اذ تبين أنه لم يحصل أو حصل حصولا غير مستقر بحسب العوض \* وان رضي استمر العتق ولكن من حين الرضا أو من حين القبض فيه وجهان \* ولو اطلع على النقصان بعد تلف النجوم جاز له رد العتق الى أن يسلم الأرض \* فان عجز كان له الارفاق والفسخ كالعجز ببعض النجوم ﴿السادسة﴾ اذا خرجت النجوم مستحقة تبين أن لا عتق \* فلو كان قال له عند القبض اذهب فأنت حرّ أو عتقت فالصحيح أنه لا يؤخذ به كما للمشتري الرجوع بالتمن على الصحيح اذا خرج المبيع مستحقا وان ادعى المالك للبائع لأن قوله كان بناء على الظاهر \* ويلزم على هذا أن من أقرّ بالطلاق ثم قال كنت أطلقت لفظة ظننتها طلاقا ثم راجعت المفتى فاخبرني بانه لا ينفذ أنه يقبل وقد قيل به \* وكذا في العتق ﴿الحكم الثاني﴾ حكم الاداء \* وفيه سبع مسائل ﴿الاولى﴾ أنه يجب الايتاء بحط شيء من النجوم أو بذل شيء \* ولا يجب في الكتابة الفاسدة على الأظهر (و) \* ولا يجب في الاعتاق بعوض \* ولا في بيع العبد من نفسه \* ولا في الاعتاق مجانا \* وفي وجوب تقديمه على وقت العتق وجهان \* ويكفي أقل مما يتمول \* وقيل بل ما يليق بالحال الا أن يموت قبل الايتاء فتكون الزيادة في التركة كوصية يضارب بها الوصايا لا كدين \* ولو بقي من النجوم قدر لا يقبل في الايتاء أقل منه اذا قلنا يجب أكثر مما يتمول فليس للسيد تعجيله \* ولا يحصل التقاص لأن الايتاء يجوز من غير مال الكتابة ولكن ينبغي أن يكون من جنسه \* فلو عدل الى غير جنسه ففيه وجه أنه لا يجوز تعديا كما في الزكاة ﴿الثانية﴾ لو عجل النجوم قبل المحل أجبر على القبول كما لو عجل ديناً به رهن \* وفي سائر الديون

وجهان \* وان كان على السيد ضرر أو كان وقت غارة لم يجوز \* فان كان العقد أنسي في وقت الغارة فوجهان \* فلو كان غائباً قبض القاضي عنه \* ولو قال لا آخذ فانه حرام أجبر على القبول والقول قول المكاتب \* ولكن هل ينتزع من يده بعد القبول لاجل اقراره فيه وجهان \* أحدهما أنه ينتزع ويحفظ في بيت المال أو يسلم الى مالكه ان أقر لمالك معين \* وان قلنا لا ينتزع فالصحيح أنه يقبل رجوعه وينفذ تصرفه اذا كذب نفسه \* ولو قال السيد ان عجلت بعض النجوم ففسد أبرأتك عن الباقي لم يصح (ح و) البراء \* ولو عجل البعض بشرط لم يصح (ح و) الأداء \* فان وفي السيد وأبرأه لم ينقلب القبض صحيحاً برضاه السابق المعلق على الاداء فيه قولان \* ولو أنشأ رضا جديداً فلا شك أنه ينقلب من حينه لان دوام القبض كابتدائه ﴿الثالثة﴾ لتعذر النجوم خمسة أسباب ﴿الاول﴾ اذا أفلس بجميعها أو ببعضها فله فسخ الكتابة ويسلم له ما أخذ الآ ما كان من الصدقة فيجب ردها على مالكها \* وليس هذا الفسخ على الفور بل له التأخير \* ولا يلزمه الانظار الآ بقدر ما يخرج المال من المخزن \* فان كان ماله غائباً فله الفسخ \* وان كان له عروض لا يشتري الآ في زمان فله الفسخ على الاظهر ﴿الثاني﴾ اذا غاب بغير اذن السيد فله الفسخ من غير حاجة الى الرفع الى القاضي \* وان كان باذنه بعد المحل فليس له الفسخ حتى يخبره مخبر أنه قد ندم على الانظار \* فان قصر في الاياب فله الفسخ ﴿الثالث﴾ أن ينتنع مع القدرة فله الفسخ اذ الكتابة جائزة (ح م) من جانب العبد \* وله أن يعجز نفسه وأن يفسخ مهما شاء ﴿الرابع﴾ اذا جن العبد وقتلنا لا يفسخ فله الفسخ الآ أن يكون له مال فللقاضي أن يؤدي عنه ليعتق ان رأى المصلحة له في الحرية \* وللسيد أيضاً أن



يستقل بأخذ النجوم اذ تمكنه من هذا أولى من منعه حتى يفسخ ويأخذ  
 المال مجانا ﴿ الخامس الموت ﴾ وتفسخ الكتابة بموت العبد وان خلف  
 وفاء لتعذر العتق ﴿ فرع ﴾ لو كان استسخر المكاتب شهراً وغرم الاجرة  
 فيلزمه انظار شور بعد المحل ففساه يكتسب مالاً \* وقيل له تعجزه من غير  
 انظار ﴿ المسئلة الرابعة في ازدحام الديون ﴾ وله صور ﴿ الاولى ﴾ اذالم يكن  
 عليه دين الا للسيد وكان له عليه دين معاملة مع النجوم فله ان يأخذ مافي  
 يده بالدين ويعجزه اذالم يملك الا مايفى بأحدهما \* وان أراد تعجزه قبل اخلاء  
 يده عن المال يأخذه بالدين فقيه وجهان ﴿ الثانية ﴾ ان يكون عليه للاجانب  
 دين معاملة وأرش جنابة فقولان \* النص ان يوزع مافي يده عليهم ان ضاق  
 عن جميعهم \* والثاني انه يقدم دين المعاملة لان الارش له متعلق بالرقبة \* ثم  
 الأرض يقدم على النجوم كما يقدم على حق المالك هذا اذا كان قد حجر عليه  
 بالتقاس الغرماء \* فاما قبل الحجر فله ان يقدم من أراد منهم ﴿ الثالثة ﴾ ان يعجز  
 نفسه وعاليه أرش ودين معاملة فقد سقط النجوم وما في يده يوزع على الدينين  
 بالسوية \* وقيل يقدم دين المعاملة ليرجع الارش الى الرقبة \* وقيل يؤخر  
 دين المعاملة لان صاحبه رضى بذمته \* ثم لمستحق الأرض تعجز المكاتب حتى  
 يبيع رقبته \* فلو أراد السيد فداءه لتبقى الكتابة فالصحيح انه لا يجب قبوله  
 \* وأما صاحب دين المعاملة فليس له التعجز اذ لا يتعلق حقه بالرقبة \* ولو  
 كان للسيد دين معاملة فلا يضارب الغرماء بالنجم ويضارب بدين المعاملة  
 ﴿ المسئلة الخامسة ﴾ اذا كاتب عبداً فليس لأحدهما أن يفرد بقبض نصيب  
 نفسه لان كل مافي يد العبد كالمشترك بينهما \* ولو سلم الى أحدهما جميع  
 النجوم لم يعتق منه شيء \* وقيل يعتق نصيب القابض \* ولو رضى أحدهما



بتقديم الآخر بنصيبه فقبض فهل يمتق نصيبه فيه وجهان ﴿ فرع ﴾ لو ادعى  
أنه وذاها النجوم فصدق أحدها وكذب الآخر وحلفت فله أن يشارك  
المصدق فيما أقر بقبضه \* وله أن يطالب المكاتب أن شاء بتمام نصيبه \* ثم لا يرجع  
المصدق على المكاتب فيما أخذ منه ولا المكاتب على المصدق \* **المسئلة**  
**السادسة** ﴿ لو كاتب عبيد بشرط أن يتكفل أحدهما بنصيب الآخر ففسد  
العقد \* ولو تكفل بغير شرط لم يصح لأن النجوم ليست بالازمة فكيف  
تضمن \* ولو تبرع أحدهما بتسليم نجوم الثاني وقلنا لا يجوز التبرع مع  
الأذن فلا يؤدي أن يسترد قبل أن يعتق \* والنص أنه لا يسترد بعد العتق  
ونص أنه لو غنا عن أرض جناية ثبت له على السيد وقلنا لا يصح فله طلبه  
بعد العتق \* وقيل في المسئلة قولان مبنيان على أن تبرع المفلس اذ لم ينفذ لأجل  
الدين \* فلو سقط الدين بالبراءة فهل ينفذ الآن فيه قولان ﴿ فرع ﴾ لو كانا متفاوتي  
القيمة فقال الحسيس أديننا النجوم على عدد الرأس وقال الآخر بل على  
قدر النجوم وكانا قد جآ به معا فالصحيح أن القول قول من يدعي الاستواء لانه  
في أيديهما **المسئلة السابعة** في النزاع \* وله صور **أحدها** \* أن يختلف السيد  
والعبد في أصل الكتابة أو أصل الاداء فالقول قول السيد \* وثبت دعوى  
العبد بشاهد وامرأتين في الاداء \* وهل ثبت دعوى الكتابة ودعوى  
النجم الاخير الذي يتعلق به العتق فيه وجهان **الثانية** \* اذا تنازعا في قدر  
النجوم أو الاجل أو جنس النجوم تحالفا وتفاسغا \* وان كان العتق قد  
حصل بالاتفاق فقائدة الفسخ الرجوع الى قيمة الرقبة **الثالثة** \* لو مات  
مكاتبه وله ولد من معتقة فقال عتق قبل الموت وجرا الى ولاء ولده فالقول  
قول موالي الأم لان الاصل بقاء الولاء لهم **الرابعة** \* كاتب عبيد وأقر

بأنه قبض نجوم أحدهما ونكل عن دوى الثاني حتى حلف الثاني عتق  
العبدان جميعاً \* وإن مات قبل البيان حلف الوارث على نفي العلم بما عماء  
المورث \* ثم بعد ذلك يقرع بينهما على قول \* ولا يقرع على قول لأنه استبها  
في دين **الحكم الثالث** \* حكم التصرفات أما من السيد أو من العبد \* أما  
السيد فلا يصح بيعه رقبة المكاتب على الجديد \* وفي القديم يبيعه ويتق  
مكاتباً \* ولا يبيع النجوم لأنه بيع دين غير لازم \* وفي الاستبدال عنه وجهان  
\* فلو قبض مشتري النجوم النجوم فهل يتق فيه وجهان \* فإن قلنا أنه  
يعتق وكان المشتري وكيله فيرد عليه \* وله معاملة العبد بالبيع أو الشراء  
وأخذ الشفعة منه \* وكذلك أخذ العبد منه فإن ثبت له على السيد دين مثل  
النجوم قدرأً وجنساً وقلنا يقع التقاص فيمتق \* لكن في تقاص الدينين  
المتساويين أربعة أقوال (أحدها) أنه لا يحصل وإن رضياه (والثاني) أنه يحصل  
إن رضي أحدهما (والثالث) أنه لا يحصل إلا برضاها (والرابع) أن التقاص  
يقع بنفسه دون الرضا \* فإن أجرنا التقاص في التقدين ففي ذوات الامثال  
وجهان \* وفي العروض وجهان مرتبان \* ولو أوصى برقبة المكاتب لم يجز  
الا أن يضيف الى حالة العجز فيصح على أحد الوجهين \* ولو أوصى بالنجوم  
جاز من الثالث \* وللاوارث تعجيله وإن أنظر الموصى له \* وإن أوصى برقبته  
فللموصى له تعجيله من العجز وإن أنظر الوارث \* ولو قال ضموا عن  
المكاتب ماشاء فشاء الكل لم يوضع الكل على الاصح بل يبقى شيء كما لو  
قال ضموا من كتابته ماشاء \* أما تصرفات المكاتب \* فهو فيه كالحرة إلا ما فيه  
تبرع أو خطر فلا ينفذ عتقه وهبته وشراؤه قربه بالمحاباة وبيعه بالزبن \* ولا  
يبيع بالنسيئة \* ولا يرفع اليد عن المبيع قبل قبض الثمن \* ولا يكتب \* ولا يتزوج

ولا يزوج عبده \* ولا يتسرى خوفاً من طلاق الجارية \* ولا يهب من يعتق عليه اذا لم يكن كسوبا خوفاً من النفقة \* والمكاتبه لا تزوج ولا تكفر الا باصيام \* وكل ذلك ان جري باذن السيد في النفوذ قولان \* الا المعتق فضيه طريقان (أحدهما) طرد القولين (والثاني) القطع بالمنع لاشكال الولاء \* فان نفذنا في الولاء قولان (أحدهما) أنه للسيد (والثاني) انه موقوف حتى يعتق المكاتب يوماً فيكون له \* فان مات رقيقاً استقر على السيد \* ولو مات العتيق في مدة التوقف فميراثه للسيد في قول \* وليت المال في قول \* وكتابة عبده كاعتاقه في النفوذ وفي الولاء \* ولو اشترى المكاتب من يعتق على سيده صح \* فان عجز رجع الى السيد وعتق عليه \* والقن او قبل من يمتق على سيده وقتلنا ينفذ قبوله بغير اذنه لم ينفذ ههنا ان خيف وجوب النفقة في الحال \* وان لم يخف بأن كان كسوبا نفذ ولم يكن للسيد رده \* وهل له رد غيره ممن يقبله عبده فيه وجهان \* فان قلنا له رده فيندفع الملك من الاصل أو ينقطع من حينه فيه وجهان \* ولو استولد المكاتب جاريته فولده مكاتب عليه أي يعتق بعتقه ويرق برقه \* وهل تصير أم الولد مستولدة اذا عتق فيه قولان \* **الحكم الرابع حكم الولد** \* وفي سرية الكتابة من المكاتبه الى ولدها التي تلد بعد الكتابة من زنا أو نكاح قولان كما في سرية التدبير الا أن هذا يعتق بعتق الأم \* وولد المدبرة لا يعتق بعتقها بل بموت السيد \* وهذا يعتق بعتق الأم في دوام الكتابة \* فان قلنا يسري بحق الملك فيه للسيد في قول فكانه مكاتبه حتى يصرف اليه بدله اذا قتل وينفذ اعتاقه ويصرف اليه كسبه مهما رق ويلزمه نفقته ان لم يكن له كسب \* وفي قول هو من كسب المكاتبه فيكون كسائر عبيدها \* وأما



ولد المكاتب من جاريته فهو كسب له قولاً واحداً لا ينفذ فيه اعتاق السيد  
ولكن لو جنى لم يكن له أن يفديه لأن فداءه كشرائه فإنه لا ينفذ تصرفه  
في ولده بل يكاتب عليه ﴿ فرع ﴾ إذا وطئ السيد مكاتبته فقد تعدى ولكن  
لا حدة ويحب المهر ( وم ) وقيمة الولد ان قلنا ان ولدها كسبها \* فان ولدت  
من بعد العجز والرق أو بعد العتق فلا شيء لها ثم هي مستولدة ومكاتبه \* فان  
أدت النجوم عتقت والاعتقت بموت السيد ﴿ الحكم الخامس حكم الجناية ﴾  
فاذا جنى على أجنبي أو على سيده يلزمه الارش \* فان زاد الارش على رقبته ففي  
وجوب الزيادة قولان لانه يقدر على أن يعجز نفسه فلا يبقى متعلق سوى الرقبة  
\* ولو جنى عبد من عبيد المكاتب فليس له فداءه بأكثر من قيمته \* ولو  
اعتق السيد مكاتبه بعد الجناية لزمه الفداء كما لو قتله \* ولو جنى على السيد  
فاعتقه فالصحيح أنه يطالبه بالارش بعد العتق \* ولو جنى ابن المكاتب فلا  
يفديه \* ولو جنى ابنه على عبده فهل يبيعه فيه وجهان \* ولو استحق المكاتب  
قصاصاً على عبده أو عبد غيره جاز له الاستيلاء \* وقيل يجب أخذ الارش وان  
لم يرض السيد بالقصاص \* ولو جنى على سيده أو على عبده فللسيد القصاص  
\* ولو قتل المكاتب انفسخت الكتابة وللسيد القيمة

### — كتاب عتق أمهات الاولاد —

ومن استولد جاريته فأنت بولد ظهر عليه خلقة الآدمي إما حياً وإما ميتاً عتقت  
عليه اذا مات \* ولا يجوز بيعها قبل الموت على الجديد \* وكذا لا يبيع ولدها  
من زنا أو نكاح اذا حصل بعد الاستيلاء ويعتقون أيضاً بموته \* وله اجارتها  
واستخدامها ووطؤها \* وله أن يزوجهما بغير رضاها \* وقيل لا يجوز الا برضاها

« وقيل لا يجوز برضاها أيضا إلا بمراجعة القاضي » وله أرش الجناية عليها وعلى أولادها « ومن غصبها فتلفت في يده ضمنه لأنها كالرقبة إلا في البيع » ولو شهد رجلان على إقراره بالاستيلاء وحكم به فرجعا غرما بعد موته للورثة عند عتقها ولم ينرما في الحال لأنهما ما أزالا إلا سلطنة البيع ولا قيمة له « فرعان أحدهما » لو نكح جارية فولدت ولدا رقيقا ثم اشتراها لم تصر أم ولد له « ولو ولدت منه ولدا آخر في نكاح ضرور أو وطاء شبهة ثم اشتراها فهل تعتبر مستولدة عليه فيه قولان « الثاني » مستولدة استولدها شريكان ثم قال كل واحد ولدت أولا « مني فهي مستولدة فقد صارت مستولدة فإن ماتا

عتقت والولاء موقوف » وإن كانا معمرين فنصف الولاء

لكل واحد منهما « والله سبحانه وتعالى أعلم

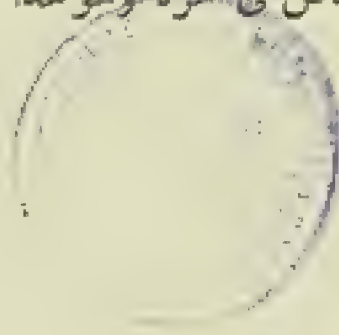
بالصواب » واليه المرجع

والمآب





تمّ طبع هذا الكتاب الجليل في ثاني ربيع الثاني من سنة ١٣١٧ في  
مطبعة المؤيد والآداب على نفقة وذمة (شركة طبع الكتب العربية بمصر)  
وقد قرّر مجلس إدارة الشركة أن تكون علامتها على طبع كل كتاب  
تخرجه وضع طالبها الخاص في آخره وهو هذا :





﴿ فهرست الجزء الثاني من كتاب الوجيز ﴾

﴿ في فقه الامام الشافعي خجة الاسلام الغزالي ﴾

صحيحة

( كتاب النكاح )

٢

٥ الباب الاول في الاولياء

٥ الفصل الاول في أسباب الولاية

٦ الفصل الثاني في ترتيب الاولياء

٦ الفصل الثالث في سوانب الولاية

٧ الفصل الرابع في تولى طرفي العقد

٧ الفصل الخامس في التوكيل

٧ الفصل السادس فيما يجب على الولى

٨ الفصل السابع في الكفاءة

٨ الفصل الثامن في تراحم الاولياء

٩ الباب الثاني في المولى عليه

١٤ باب نكاح المشركات

١٤ الفصل الاول فيما يفر عليه الكافر من الانكحة

١٥ الفصل الثاني في زيادة العدد الشرعي

١٦ الفصل الثالث في الاختيار

١٧ الفصل الرابع في النفقة

١٨ القسم الرابع من الكتاب في موجبات الحيار

٢١ القسم الخامس من الكتاب في فصول متفرقة

٢١ الفصل الاول فيما يحل للزوج

٢١ الفصل الثاني في وطء الاب جارية الابن

صحيفة

٢٢	الفصل الثالث في اعفاف الاب
٢٢	الفصل الرابع في تزويج الاماء
٢٣	الفصل الخامس في تزويج العبيد
٢٤	الفصل السادس في النزاع
٢٥	(كتاب الصداق)

٢٥	الباب الاول في الصداق الصحيح
٢٧	الباب الثاني في الصداق الفاسد
٢٩	الباب الثالث في المفوضة
٣٠	الباب الرابع في التشطير
٣٠	الفصل الاول في محله وحكمه
٣١	الفصل الثاني في التغيرات قبل الطلاق
٣٠	الفصل الثالث في التصرفات الساعية للرجوع
٣٣	الفصل الرابع في حبة الصداق من الزوج
٣٤	الفصل الخامس في المنة
٢٥	الباب الخامس في التنازع
٢٥	باب الوليمة والنثر
٣٦	(كتاب القسم والنشوز)

٣٦	الفصل الاول فيمن يستحق القسم
٣٧	الفصل الثاني في مكان القسم وزمانه
٣٨	الفصل الثالث في التفاضل
٣٨	الفصل الرابع في الظلم والقضاء
٣٩	الفصل الخامس في المسافرة بهن
٤٠	الفصل السادس في الشقاق
٤١	(كتاب الخلع)

صحيحة

- ٤١ الباب الاول في حقيقة الخلع  
 ٤١ الفصل الاول في اثره  
 ٤٢ الفصل الثاني في نسبة الخلع الى المعاملات  
 ٤٣ الباب الثاني في أركان الخلع  
 ٤٥ الباب الثالث في موجب الالفاظ المتعلقة بالاعطاء  
 ٤٦ الباب الرابع في سؤال الطلاق  
 ٤٦ الفصل الاول في الفاظه  
 ٤٧ الفصل الثاني في تماسها طلاقا مقيدا بعدد  
 ٤٨ الفصل الثالث في المعلق بزمان  
 ٤٨ الفصل الرابع في اختلاع الاجنبي  
 ٤٩ الباب الخامس في النزاع  
 ٥٠ ( كتاب الطلاق )

- ٥٠ الباب الاول في السنة والبدعة  
 ٥٠ الفصل الاول في بيان البدعي  
 ٥١ الفصل الثاني في التعليق بالسنة والبدعة  
 ٥٤ الباب الثاني في أركان الطلاق  
 ٥٢ الفصل الاول في أن الصريح لفظ الطلاق  
 ٥٤ الفصل الثاني في الفعل  
 ٥٥ الفصل الثالث في التفويض  
 ٥٩ الباب الثالث في تعديد الطلاق  
 ٥٩ الفصل الاول في نية العدد  
 ٥٩ الفصل الثاني في التكرار  
 ٦٠ الفصل الثالث في الطلاق باختيار



٦٢	الباب الرابع في الاستثناء
٦١	الفصل الاول في المستغرق
٦٢	الفصل الثاني في التعليق بالمشيئة
٦٣	الباب الخامس في الشك في الطلاق
٦٤	( الشطر الثاني من الكتاب في التعليقات )
٦٤	الفصل الاول في التعليق بالاوقات
٦٥	الفصل الثاني في التعليق بالتعليق ونفيه
٦٦	الفصل الثالث في التعليق بالحمل والولادة
٦٧	الفصل الرابع في التعليق بالحيز
٦٧	الفصل الخامس في التعليق بالمشيئة
٦٨	الفصل السادس في مسائل الدور
٦٨	القسم الثاني في فروع التعليقات
٧٠	( كتاب الرجعة )
٧٠	الفصل الاول في أركانها
٧١	الفصل الثاني في أحكام الرجعية
٧٢	( كتاب الايلاء )
٧٢	الباب الاول في اركانه
٧٦	الباب الثاني في احكامه
٧٨	( كتاب الظهار )
٧٨	الباب الاول في اركانه
٧٩	الباب الثاني في حكم الظهار
٨١	( كتاب الكفارات )

( كتاب اللعان )	٨٤
الباب الاول في الفاظ القذف وموجيها	٨٤
الفصل الاول في الالفاظ	٨٤
الفصل الثاني في موجب القذف	٨٦
الباب الثاني في قذف الازواج خاصة	٨٧
الفصل الاول فيما يبيح القذف وفي النسب	٨٧
الفصل الثاني في أركان اللعان	٨٧
الباب الثالث في جوامع احكام اللعان	٩٣
( كتاب العدة )	٩٣
الباب الاول في عدة الحرائر والاماء	٩٣
الباب الثاني في تداخل العدتين	٩٧
( القسم الثاني من الكتاب في عدة الوفاة والسكنى )	٩٩
الباب الاول في العدة	٩٩
الباب الثاني في السكنى	١٠٠
( القسم الثاني من الكتاب في الاستبراء )	١٠٢
الفصل الاول في تدمر وحكمه وشرطه	١٠٢
الفصل الثاني في السب	١٠٣
الفصل الثالث فيما تحسره الامة فرائضاً	١٠٤
( كتاب الرضاع )	١٠٥
الباب الاول في اركانه	١٠٥
الباب الثاني فيمن يحرم من الرضاع	١٠٦

- ١٠٧ الباب الثالث في الرضاع القاطع للنكاح
- ١٠٩ الباب الرابع في النزاع
- ١٠٩ (كتاب النفقات)
- ١٠٩ الفصل الاول في واجبات النفقة
- ١١١ الفصل الثاني في كيفية الانفاق
- ١١٢ الباب الثاني في مسقطات النفقة
- ١١٤ الباب الثالث في الاعسار بالنفقة
- ١١٦ السبب الثاني للنفقة القرابة
- ١١٦ الباب الاول في أصل النفقة
- ١١٧ الباب الثاني في ترتيب الاقارب
- ١١٨ الباب الثالث في الحضانة
- ١١٨ الفصل الاول في صفات الحاضنة
- ١١٨ الفصل الثاني في اجتماع الحواضن
- ١٢١ (كتاب الجراح)
- ١٢٨ فصل في تغيير الحال بين الجرح والموت
- ١٣١ الفصل الثاني في المعاملة
- ١٣٤ (الغن الثاني في حكم القصاص الواجب)
- ١٣٤ الباب الاول في الاستيفاء
- ١٣٤ الفصل الاول فيمن له ولاية الاستيفاء
- ١٣٦ الفصل الثاني في ان القصاص على الفور
- ١٣٦ الفصل الثالث في كيفية المعاملة
- ١٣٧ الباب الثاني العفو



(كتاب الديات)	١٢٩
الباب الاول في النفس	١٤٠
الباب الثاني فيما دون النفس	١٤١
(القسم الثاني من الكتاب في الموجب)	١٤٨
(القسم الثالث من الكتاب فيمن عليه الدية)	١٤٣
(القسم الرابع من الكتاب في غرة الجنين)	١٥٦
باب كفارة القتل	١٥٨
(كتاب دعوي الدم)	١٥٨
(كتاب الجنايات الموجبة للعقوبات)	١٦٤
(كتاب موجبات الضمان)	١٨٣
(كتاب السير)	١١٦
الباب الاول في وجوب الجهاد	١٨٦
الباب الثاني في كيفية الجهاد	١٨٩
الباب الثالث في ترك القتل والقتال بالامان	١٨٩
(كتاب عقد الجزية والمهادنة)	١٩٧
الباب الاول في الجزية	١٩٧
المقد الثاني المهادنة	٢٠٣
(كتاب الصيد والذبائح)	٢٠٥
الفصل الاول في الانفراد	٢٠٨
الفصل الثاني في الاشتراك	٢٠٩

صحيحة	
٢١١	(كتاب الضحايا)
٢١٥	(كتاب الاطعمة)
٢١٥	الفصل الاول في حال الاختيار
٢١٦	الفصل الثاني في حال الاضطراب
٢١٧	(كتاب السبق والرمي)
٢١٨	الباب الاول في السبق
٢١٩	الباب الثاني في الرمي
٢٢٣	(كتاب الايمان)
٢٢٣	الباب الاول في نفس اليمين
٢٢٥	الباب الثاني في الكفارة
٢٢٦	الباب الثالث فيما يقع به الخلل
٢٣٢	(كتاب النذور)
٢٣٧	(كتاب آداب القضاء)
٢٣٧	الباب الاول في التولية والعزل
٢٣٧	الفصل الاول في التولية
٢٣٨	الفصل الثاني في العزل
٢٣٩	الباب الثاني في جامع آداب القضاء
٢٣٩	الفصل الاول في آداب منفردة
٢٤١	الفصل الثاني في مستند قضائه
٢٤٢	الفصل الثالث في التسوية
٢٤٢	الفصل الرابع في التزكية
٢٤٣	الباب الثالث في القضاء على الغائب

٢٤٧ الباب الرابع في القسمة

(كتاب الشهادات)

٢٤٩ الباب الاول فيما يفيد أهلية الشهادة

٢٥٢ الباب الثاني في العدد والذكور

٢٥٣ الباب الثالث في مستند علم الشاهد

٢٥٤ فصل في التسامع

٢٥٥ الباب الرابع في الشاهد واليمين

٢٥٧ الباب الخامس في الشهادة على الشهادة

٢٥٨ الباب السادس في الرجوع

٢٦٠ (كتاب الدعاوى والبيّنات)

٢٧٢ باب دعوى النسب والحق القائف

٢٧٣ (كتاب العتق)

٢٧١ (كتاب التدبير)

٢٨٣ (كتاب الكتابة)

٢٩٤ (كتاب عتق أمهات الاولاد)

﴿ تم ﴾























COLUMBIA UNIVERSITY



0026817055

893.799

934

c. 1

JUN 13 1961



